

د. جوني منصور فادي نحاس

المؤسسة العسكرية في إسرائيل

(تاريخ، واقع، استراتيجيات و تحولات)



المؤسسة العسكرية في إسرائيل

(تاريخ، واقع، استراتيجيات و تحولات)

د. جوني منصور

فادي نحاس

Dr Johnny Mansour Fadi nahhas

The Military organization in Israel

جميع الحقوق محفوظة

أيلول ٢٠٠٩

يصدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies 

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب ١٩٥٩

هاتف: ٩٧٠٢ ٢٩٦٦٢٠١

فاكس: ٩٧٠٢ ٢٩٦٦٢٠٥

www.madarcenter.org

e-mail: madar@madarcenter.org

الاخراج والطباعة

الأيام

رام الله - فلسطين

ص.ب ١٩٨٧

هاتف: ٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٣٤١/٤

فاكس: ٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٣٤٢/٦

www.al-ayyam.com

e-mail: info@al-ayyam.com

ISBN 9789950-330-51-1

تصميم الغلاف: حسني رضوان

محتويات الكتاب

٧	مقدمة
١٧	الفصل الأول: التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل العام ١٩٤٨
٨٥	الفصل الثاني: ولادة الجيش الإسرائيلي
١٣٣	الفصل الثالث: حروب إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب
٢٤٥	الفصل الرابع: استراتيجيات إسرائيل الأمنية
	الفصل الخامس: العلاقة بين المؤسسة السياسية
٢٩٧	والعسكرية في بلورة الاستراتيجيات العسكرية
٣٠٧	الفصل السادس: مبنى الجيش الإسرائيلي
٣٣٩	الفصل السابع: وسائل القتال في الجيش الإسرائيلي
٣٦٧	الفصل الثامن: الصناعة العسكرية الإسرائيلية
٣٩٧	الفصل التاسع: المحاكم العسكرية
٤٢٧	الفصل العاشر: التربية العسكرية في إسرائيل
٤٥٩	الفصل الحادي عشر: الأخلاقيات العسكرية للجيش الإسرائيلي
٤٩١	ثبت المصادر والمراجع

مقدمة

يُعالج هذا الكتاب جانباً رئيساً في إسرائيل، ألا وهو «المؤسسة العسكرية». ونظراً للدور الأساسي والجوهري الذي لعبته المؤسسة العسكرية في إقامة إسرائيل كدولة ونظام حكم في العام ١٩٤٨، فإن تناول هذا الموضوع بشمولية وعمق يتطلب تفاصيل كثيرة ومتشعبة للغاية، ومتراصة مع ميادين ومرافق أخرى جديرة بالبحث والدراسة والتمحيص في أطر أخرى مستقبلاً.

لم تكن المؤسسة العسكرية في إسرائيل وليدة الإعلان عن إقامة إسرائيل من قبل ما يُعرف بـ «مجلس الشعب» الذي أسسه دافيد بن غوريون في العام ١٩٤٨، إنما شهد «الييشوف» في فلسطين تحركاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً بهدف الوصول إلى هذا الإعلان. تطلبت عملية إنشاء دولة إسرائيل سلسلة من الخطوات العسكرية الاستباقية ولفترة زمنية طويلة. يعيد بعض المؤرخين العسكريين في إسرائيل إقامتها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، من خلال العودة إلى مقررات المؤتمرات الصهيونية العالمية والهيئات التنفيذية الفاعلة في مجال الاستيطان وشراء الأراضي كالكيرن كييمت وكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي) ومؤسسات البارون روتشيلد وغيرها. وبعض المؤرخين ينسبها من حيث البداية إلى تصريح بلفور من العام ١٩١٧.

ويدعي البعض أن فترة الانتداب هي فترة نضوج فكرة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وتحقيقها فعلياً على أرض الواقع، من خلال احتلال تدريجي لفلسطين. ونعني بالاحتلال التدريجي السيطرة على الأرض وعلى المرافق الاقتصادية والوظائف الرسمية في الدوائر الحكومية، والأمنية العسكرية، وبواسطة إقامة منظمات صهيونية عسكرية متعددة من أهمها: الهاغاناه والاتسيل (الارغون) وليحي والبالماح وغيرها. وإن اختلفت الاتجاهات العقائدية لهذه المنظمات إلا أنها اتفقت على شيء واحد، وهو إقامة إسرائيل وعَدَا ذلك ما هو إلا تفاصيل.

والواقع أن عملية إنشاء وتأسيس منظمات عسكرية في الييشوف^١ في فلسطين تزامنت وبدرجة كبيرة مع تطور النشاط الاستيطاني الصهيوني في مختلف أنحائها. بمعنى آخر، إن توسيع رقعة الاستيطان فرض ضرورة تعميق وجود المنظمات العسكرية وتدعيم نشاطها

وتحسين طرق أدائها ودورها في حراسة المستوطنات.

وكانت عملية فرض الانتداب البريطاني على فلسطين أحد أبرز العوامل في تدعيم نشوء وتطور المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين بغية تحقيق الهدف الأساسي وهو إنشاء دولة يهودية. وإن كانت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين قد أعلنت رسمياً وعلانية عن معارضتها المطلقة لوجود أي تنظيم عسكري في فلسطين غير قواتها الحكومية الرسمية، إلا أن تأسيس وتطور المنظمات اليهودية لم يكن في غفلة عن عيون المؤسسة الانتدابية. ويبدو واضحاً من خلال سير الأحداث أن الحكومة الانتدابية قد تعاملت برفق وبكفوف ناعمة مع هذه المنظمات.

وأكثر من ذلك فإن علاقات وطيدة قد تكونت بين قيادات المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين والقيادة العسكرية البريطانية سواء في فلسطين أو في لندن. وساعد هذا التقارب على تدعيم التعاون بين الطرفين، خاصة في الحرب العالمية الثانية حيث توقفت معظم العمليات الإرهابية لهذه المنظمات ضد مواقع ومرافق حكومية وعامة في فلسطين خاضعة لسلطة الانتداب، من منطلق الرغبة القوية لدى قيادات البيشوف والمنظمة الصهيونية بضرورة دعم دول الحلفاء لتحقيق الانتصار على دول المحور وعلى رأسها ألمانيا.

كانت مرحلة الحرب العالمية الثانية بمثابة مرحلة تحضير قوية لهذه المنظمات لتقوم لاحقاً بتنفيذ أخطر مخطط في تاريخ فلسطين شمل تطهيراً عرقياً بكافة مركباته وأشكاله، وبالتالي بسط سيطرة عسكرية وأمنية بالكامل على أجزاء واسعة من فلسطين التاريخية. ومما ساعد في تحقيق هذا المخطط قيام الانكيز بقمع جذري للثورة الفلسطينية في النصف الثاني من الثلاثينيات، ونزع سلاح الثورة الفلسطينية من أيدي الفلسطينيين وتركهم دون سلاح، ليكون من السهل لاحقاً تجريدهم من أراضيهم وأموالهم وطردهم من فلسطين.

إذن، كانت خطة المنظمة الصهيونية تحقيق مشروعها بواسطة اللجوء إلى تكوين قوة عسكرية مؤسسة وفق كل معايير المنظمات العسكرية بل الجيوش النظامية. واستعانت المؤسسات اليهودية - صهيونية الناشطة بكل الإمكانيات لتكوين وبناء القوة العسكرية.

ولم تتوقف عملية تكوين وبناء المؤسسة العسكرية عند حد إقامة الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٤٨ وهو عملياً توحيد كافة المنظمات العسكرية العاملة في ميدان محاربة الفلسطينيين والعرب، بل في متابعة بناء قوة إسرائيلية عسكرية والأمنية للدفاع عن

إسرائيل وتوسيع مساحتها بذريعة توفير الأمن لسكانها، ولمواجهة الجيوش العربية وتفتيت الوجود الفلسطيني بكافة عناصره الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية لتبقى فلسطين فريسة للمنظمات العسكرية الصهيونية ثم للجيش الإسرائيلي.

وكان الفكر الصهيوني والإسرائيلي، وما زال، مؤسسًا ومُرتكزًا على قواعد ومعايير استيلائية وتوسعية بذريعة الحاجة الماسة والملحة لتوفير الأمن لأراضي الدولة ومواطنيها. ولتحقيق هذا الفكر سعت حكومات إسرائيل المتعاقبة إلى بناء جيش كبير ومدجج بكافة أنواع الأسلحة. وما زال المجتمع الإسرائيلي، يعيش بناء على هذا الفكر، في حالة استنفار تام ومستمر منذ أن طُرح المشروع الصهيوني الاستيطاني مع قدوم موجات الهجرة اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر، واشتدادها خلال فترة الانتداب البريطاني، ثم ازداد هذا الجانب حدّة منذ تأسيس دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، ما أدّى إلى تحويل إسرائيل قلعة حربية بكافة مرافقها الحياتية، أي أن مؤسسات الحكم والخدمة والتنظيم والتعليم والرفاه وغيرها تعمل طبقًا لما تقتضيه هذه الحالة من الذهنية الجمعية، التي تُعرف بـ «الإثوس» (Ethos) العسكري والأمني.

وبناء عليه، فإن تطور المؤسسة العسكرية لم يكن وفق مراحل طبيعية، إن جاز التعبير، إنما وفق رؤية عسكرية تهدف إلى جعل إسرائيل دولة متفوقة عسكريا على باقي دول الشرق الأوسط وفي مقدمتها الدول العربية مجتمعة، وأن تبقى إسرائيل في حالة حرب مستمرة معها.

وبناء على هذه الحالة التي تعيشها إسرائيل منذ ستين عاما، وما حققته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من انجازات، وما تعرضت له من إخفاقات خلال الفترة الزمنية المشار إليها، وما خلفته من انشغالات عربية في بناء مشاريع الأمن القومي ووضع الخطط لمواجهة إسرائيل ومطامعها، رأينا أن نوجه جل عنايتنا إلى بناء دراستنا وفق مسارات متعددة، منها مسار التسلسل الكرونولوجي (الزمني)، ومسار تطور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بنيويا وتنظيميا واستراتيجيا، ومسار يتعلق بمواضيع ذات صلة بالمؤسسة العسكرية مثل المؤشر الأخلاقي والتعليم والتربية العسكرية، وكيفية تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين الراضين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ففي المسار الكرونولوجي (وهذا ما عرضناه في الفصل الأول من هذا الكتاب) تتبعنا بصورة مختصرة ظهور الفكر العسكري الصهيوني في العصر الحديث، وحصرنا منذ مطلع

القرن العشرين، وتطور هذا الفكر في مراحل متعددة، وظهور منظمات عسكرية صهيونية كالهaganah واتسيل (الارغون) وليحي والبالماح وبيتار، بهدف تقويض القوة العسكرية والكفاحية الفلسطينية وإضعافها وإلحاق الهزيمة بها قبل الإعلان رسمياً عن إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومن جهة أخرى بنا اعتماداً على وثائق ومستندات كثيرة من أرشيفات هذه المنظمات مدى عمق الفكر العسكري لدى قيادات اليشوف في سبيل تحقيق المشروع الصهيوني المتمثل بالدولة .

وتطرقنا إلى هذه المنظمات بكونها قد قامت بتنفيذ مسلسل من العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين في فترة الانتداب البريطاني، بهدف زعزعة الثقة الفلسطينية بالقدرة قيادة وشعباً على التصدي، وبالتالي إلى بناء مؤسسة عسكرية قوية ومسلحة بأحدث أنواع الأسلحة ومستعدة لكل حالة تتطلب مواجهة عسكرية. واستطاعت قيادة الهاغاناه بوجه خاص تبني أسس التنظيم العسكري والحربي الانكليزي وتطبيقه في ميدان المواجهات اليومية مع الفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨. وبالإمكان القول إن قيادة الهاغاناه العسكرية قد أرسّت أسس الدولة اليهودية قبل الإعلان رسمياً عن إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨. بمعنى آخر أنّ قيادة الهاغاناه قد تسلمت زمام الأمور الحربية تحت إشراف دافيد بن غوريون وضباط كبار في الهاغاناه بهدف الوصول إلى الهدف المنشود، وهو إقامة دولة يهودية في فلسطين.

من جهة أخرى، فإن الإعلان عن إقامة إسرائيل ما هو إلا خطوة شكلية بالنسبة للمنظمات اليهودية - صهيونية^٢ السياسية والعسكرية، إذ أن اليشوف اليهودي في فلسطين قد تمتع في ظل الانتداب البريطاني بكامل مركبات الاستقلالية، إضافة إلى سيطرة اليهود على مرافق اقتصادية وإدارية واسعة ومركزية تابعة للانتداب البريطاني، ما أهل اليهود لاحقاً لبسط سيطرتهم على مساحات شاسعة من فلسطين.

وحقق بن غوريون كامل مركبات خطته في توحيد المنظمات العسكرية اليهودية في إطار ما سماه «جيش الدفاع الإسرائيلي» (وهذا ما نستعرضه في الفصل الثاني) معتمداً في ذلك إصدار أمر إقامة هذا الجيش، وإلغاء كافة أشكال المنظمات العسكرية السابقة، كعلامة، بل كرمز لوحدة إسرائيل العسكرية بوجود جيش واحد فقط.

وكانت عملية الإعلان عن إقامة هذا الجيش شكلية هي الأخرى، لأن منظمة الهاغاناه، عملياً، وهي الأكبر بين المنظمات العسكرية اليهودية قد بسطت سيطرتها على مساحات

شاسعة من فلسطين، وبدأت تواجه الجيوش العربية بعد انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً. وبما أن الجيش الإسرائيلي أصبح هو القوة العسكرية الوحيدة في إسرائيل، بدأ هذا الجيش بتنفيذ سلسلة من العمليات الحربية على مدن وقرى فلسطينية وعلى مواقع عربية وعلى الجيوش العربية. وهنا بالذات، رأينا أن ننقل في الفصل الثالث الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب على مدار ستين عاماً، إضافة إلى العمليات العسكرية والتخريبية والإرهابية التي نفذتها قوات وفرق منه في الأراضي الفلسطينية أو في لبنان وفي مواقع أخرى من منطقة الشرق الأوسط.

وبودنا الإشارة إلى أنه كان من السهل جداً تبني ما أوردته المصادر العربية عامة عن كثير من هذه الحروب، إلا أننا اخترنا أن ننقل إلى القارئ وإلى الباحث الأكاديمي ما تقدّمه الرواية الإسرائيلية حول هذه العمليات، وما تطلق عليها من أسماء وتفاصيل كثيرة، وذلك لنؤكد ما يلي: أولاً أن هذه العمليات والحروب مخطط لها وليست عفوية، كما يحلو للرواية الإسرائيلية عرضها.

ومن خلال عودتنا إلى الأرشيفات الصهيونية والإسرائيلية تبين لنا أن حرب العام ١٩٤٨ ضد الفلسطينيين والعرب كانت مخططاً لها بتفاصيل دقيقة للغاية، وهذا ما أردنا التعرض له. معنى ذلك أن العمليات العسكرية التي نفذتها قوات الهاغاناه ثم ألوية الجيش الإسرائيلي لم تكن وليدة ساعتها أو وفق قرار ضابط ميداني، إنما وفق خطة دالت (الخطة الرابعة) والتي كانت تقضي بتدمير القرى والمدن الفلسطينية وإبادةها عن بكرة أبيها للحيلولة دون عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وأوطانهم.

ثانياً: أردنا أن نبين أن المؤسسة العسكرية الصهيونية قد خزنت السلاح والعتاد طيلة فترة طويلة بغية تنفيذ هذا المخطط. ثالثاً: أردنا أن نبين أن المؤسسات السياسية الصهيونية كانت عبارة عن أذرع مساعدة وتمكين للمؤسسة العسكرية الصهيونية في تطبيق مشروعها الاقتلاعي للسكان الأصليين في فلسطين. رابعاً: إن التسميات للعمليات هي إشارة واضحة إلى جوهر هذه العمليات، مثلاً: عملية «مطاطي» (مكنسة) هدفت إلى كنس مناطق في الحولة وشمال طبريا من سكانها الفلسطينيين. عملية «بيعور حميتس»^٣ في حيفا مثلاً، كانت تهدف إلى تطهير المنطقة من الفلسطينيين عشية الفصح العبري، أي تعزيز الممارسة العسكرية بمبدأ وتقليد ديني يهودي لإضفاء شرعية دينية للعمل العسكري. أي أن الحركة الصهيونية ومن ثم إسرائيل كدولة سعت، وما تزال، إلى استخدام أسماء مستوحاة من التوراة ومن

التاريخ اليهودي كعناوين لعملياتها الحربية الإرهابية ضد الفلسطينيين وضد الدول العربية، لتوهم بوجود صلة شرعية بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين.

واستعرضنا تفاصيل عمليات حربية وإرهابية أسستها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية «انتقامية» منذ تأسيس إسرائيل وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين لنبين استمرار النهج العدائي الإسرائيلي وسير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نحو مزيد من التصعيد وعدم استعدادها لقبول أية تسوية عادلة وفق الشرائع والقرارات الدولية.

ولجأت المؤسسة السياسية الإسرائيلية إلى تبرير عملياتها العدائية إلى الحاجة الضرورية والملحة لتوفير أسس دفاعية لمواطنيها، وكانت الذرائع الإسرائيلية وما زالت كثيرة جدًا في هذا السياق. وتستعملها إسرائيل من خلال المؤسسة العسكرية بصورة دائمة ومنهجية في تنفيذ هجماتها العدائية على الفلسطينيين والعرب باعتبارهم يهددون أمنها.

ويستعرض الفصل الرابع استراتيجيات إسرائيل الأمنية، بالاعتماد على عدد من النظريات التحليلية ذات الصلة بالموضوع. وبينما أن استراتيجية إسرائيل العسكرية، تسير في طريق النهاية إزاء سلسلة من التغيرات التي تحصل على أرض الواقع في منطقة الشرق الأوسط، وعالمياً. أضف إلى أن قوة إسرائيل العسكرية ذات الحجم الكبير، وجيشها الذي لا يُقهر، قد بدأت تتراجع وتفقد من مفعولها وتأثيرها. فالعوامل التي أدت إلى ذلك عديدة، منها طبيعة التحولات في صفوف الجنود الإسرائيليين المنهكين من كثرة الحروب، وصعوبة التعامل مع حروب عصابات (المقاومتان الفلسطينية واللبنانية). ثم هل يستطيع جيش نظامي البقاء في مواجهة ضمن حروب عصابات إلى فترة طويلة؟ حول هذا السؤال هنالك طروحات كثيرة تطرحها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عند وضع رؤى واستراتيجيات حربية، وأيضاً تدرك جيداً أن حركات المقاومة العربية عامة آخذة بالنهوض وبأشكال مختلفة.

أما الفصل الخامس من الدراسة فيعالج بصورة موجزة شكل ومحتوى العلاقة بين المؤسستين السياسية والعسكرية في بلورة وطرح وتطبيق الاستراتيجية العسكرية في إسرائيل، وذلك من منطلق فهم وإدراك كنه هذه العلاقة المترابطة بين المستويين في هذا الجانب حصرياً.

وفي الفصل السادس تطرقنا إلى مبنى الجيش الإسرائيلي وإلى التطورات الهائلة التي حصلت على هذا الجيش خلال العقود الستة منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا، وما تركته عدة حروب من أثر على المبنى القيادي والميداني للجيش الإسرائيلي، خاصة الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦.

وتطرقنا في الفصل السابع إلى وسائل القتال التي تمتلكها المؤسسة الإسرائيلية منذ تأسيسها، والتطورات التكنولوجية التي حصلت عليها، ضمن مواكبة التطورات التصنيعية العالمية والإسرائيلية، وبيننا جملة التطورات هذه من خلال جداول تفصيلية.

وتطرقنا في الفصل الثامن إلى تأسيس الصناعة العسكرية في إسرائيل وتطوير القدرات الإنتاجية لأنواع كثيرة من الأسلحة لاستعمالها في الوحدات المختلفة من الجيش الإسرائيلي ولتصدير كميات كبيرة منها لتسليح جيوش أخرى في العالم، فإسرائيل تعتبر من الدول المنتجة للأسلحة الثقيلة والخفيفة والمحوسبة (الطائرات بدون طيار) ذات التكنولوجيا الرفيعة والمتطورة أيضاً وغيرها. وتلعب الصناعة العسكرية الإسرائيلية دوراً بارزاً تكوين الاقتصاد الإسرائيلي وتوفير أماكن عمل كثيرة لشرائع واسعة.

أما الفصل التاسع فيعالج المحاكم العسكرية. قمنا بتوجيه بحثنا نحو فهم الأسس التي تعمل بموجبها هذه المحاكم ومقارنتها مع ما يجب أن تعتمد من قوانين دولية تتعلق بدولة تحتل أراضي ليست لها بمفهوم القانون الدولي. وقدمنا سلسلة من الحالات التي تبين تعارض الشرائع المتبناة من قبل المؤسسة العسكرية في تطبيق القوانين على الأراضي الفلسطينية. وهناك ميل لدى المحاكم الإسرائيلية عامة إلى تبني قوانين وشرائع دينية في عملية إصدار أحكامها لتضفي بواسطة هذا الجانب شرعية يهودية الدولة، إلى جانب الإدعاء بأنها دولة ديمقراطية في نظام حكمها الإداري والقضائي.

وعرضنا في الفصل العاشر عملية عسكرة أجهزة التربية والتعليم في إسرائيل ابتداء من التربية البيتية وما توفره المناهج والكتب التعليمية من مواد تجعل الصيرورة التربوية والتعليمية خاضعة لموازين عسكرية تنعكس سلباً على بُنية المجتمع الإسرائيلي، الذي تحوّل إلى مجتمع مُعسكر بالكامل. وفي تتبعنا لهذا الموضوع تبينت لنا التغيرات الجذرية التي أحدثتها التربية على مجمل المجندين الإسرائيليين، ففي حين كان شباب الكيبوتسات هم وقود الجيش الإسرائيلي، قلّ عددهم بموازاة تراجع مكانة الكيبوتس في إسرائيل، وحلّ مكانهم جنود من الضواحي. وهذا يسري أيضاً على الإسرائيليين الشباب أبناء المدن الذين أصيبوا بالوهن العام الذي تفرضه حياة المدينة.

في المجمل العام فإنه بالرغم من وفرة برامج التربية العسكرية ونشاطات ذات صلة بهذه التربية على الصعيد الاجتماعي العام، فإن تغيرات اجتماعية وتربوية وتعليمية وسلوكية تفعل فعلها على الساحة الإسرائيلية من خلال بروز رفض الخدمة، أو الهروب منها، أو

رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية لدواعٍ ضميرية وإنسانية وغيرها.

وجاء الفصل الحادي عشر ليعالج مسألة الأخلاقيات العسكرية، والنقاش العام داخل المجتمع الإسرائيلي حول عدد كبير من الأحداث التي يصطدم بها الجيش الإسرائيلي أو تعترض مسيرة جنوده، أو يقوم بها بمبادرة خاصة، وكيف تتناسب مع الرؤى الأخلاقية الإسرائيلية المستقاة من التوراة في الأساس ومن مؤشرات أخلاقية متبناة لدى جيوش أخرى في العالم، وبيّنا في هذا الفصل جملة من التفسيرات والتأويلات التي تتمسك بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للحفاظ على ما يُسمى أخلاقية الجيش الإسرائيلي.

وخلاصة الأمر، أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل تخدم الفكر الاحتلالي بذرائع توراثية - دينية بالرغم من أن منفذي هذا التوجه ليسوا متدينين بالمطلق. ولهذا نجد أن العقيدة الدينية اليهودية متجذرة داخل المبنى العسكري للمؤسسة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية، دون أن تُبرز ظاهرياً.

واستفادت المؤسسة السياسية من هذا الربط لتحقيق مزيداً من السيطرة المحكمة على كافة مؤسسات الدولة، ولتعمّق أسس الخوف والرعب من الأعداء المحيطين والمُحدقين بإسرائيل والذين ينتظرون موعد افتراسها، وفقاً لوجهة الإسرائيلية، لهذا وجّهت هذه المؤسسة بصورة دائمة رسائل إلى الإسرائيليين أن يبقوا على أهبة الاستعداد لمواجهة المخاطر المحدقة بهم، وفي مقدمتها خطر الإبادة بناء على تجربة الإبادة في المحرقة ضد اليهود في أوروبا على يد النازية.

ووجدنا أن المجتمع الإسرائيلي مُجند بكافة أطيافه وتياراته لخدمة المؤسسة العسكرية، بما في ذلك أجهزة التعليم والتربية والهيئات الرياضية والمحاكم والمؤسسات الخدمية على مختلف أنواعها. ووجدناها كلها تدور في فلك المؤسسة العسكرية أو من حولها. ووجهة النظر التي تميل إليها أن إسرائيل بتكوينها ومسيرتها التاريخية هي عبارة عن قلعة عسكرية (أو ثكنة عسكرية) فَرَضَتْ على نفسها أسس العزلة والفصل.

ومن خلال دراستنا هذه بيّنا واقع كون إسرائيل «المؤسسة العسكرية»، لا تملك نظرية أمن قومي واضحة المعالم، ولا استراتيجية عسكرية واضحة الخطوط والرؤى والتوجهات، بل إن استراتيجيتها تأخذ بعين الاعتبار وبصورة مستمرة مُجمل مركبات الأحداث وتبني عليها تفاصيل تحركها العسكري مستقبلاً. وبالإمكان القول وبتأكيد أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ذات أثر بالغ للغاية على القرارات السياسية، بعكس ما يعتقدونه كثيرون بأن

المؤسسة السياسية تؤثر على العسكرية. ولهذا لا نستطيع القول بوجود استراتيجية واضحة المعالم والخطوط الموجهة، بما في ذلك تمسك إسرائيل بغموض سياستها النووية مثلاً.

* * *

وبودنا قول كلمة حول منهجية البحث التي استعنا بها لكتابة بحثنا هذا. إن بحثاً كهذا لا يعتمد في أساسياته على كُتب ومقالات فحسب، بل حاجته الماسة إلى الاستعانة بمواد أولية وأساسية متوفرة في أرشيفات إسرائيلية، خاصة ما له علاقة بالجيش والملفات المفتوحة حتى منتصف الخمسينيات. والحاجة الأهم لمتابعة متواصلة يومياً وعلى مدار سنوات طويلة لما تنشره وسائل الإعلام الإسرائيلية ومؤتمرات متخصصة بهذا المجال، وما يجري على الساحة العملية من تحركات يجري رصدها بهذه الطريقة.

أضف إلى ذلك الاستعانة بما يطرحه سياسيون وعسكريون حاليون وسابقون في إسرائيل من رؤى ومخططات عسكرية للمستقبل الخاص بإسرائيل أو بعلاقتها العسكرية والأمنية مع الدول المجاورة والبعيدة أيضاً.

استعنا بعدد كبير جداً من الكتب والمقالات والبحوث والأوراق والطروحات البحثية لتكوين مادة هذه الدراسة التي أردناها أساسية جداً لنُبين بواسطتها كيفية تكوّن وتطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل، وأيضاً أن تكون هذه الدراسة مرجعاً مركزياً يعود إليه كل من له اهتمام بالشأن العسكري والأمني في إسرائيل. لا ندعي أننا قمنا بتقديم تفاصيل متعددة أو مُحَدَّدة حول نشاطات وأعمال عسكرية، أو أننا حللنا كل ما له صلة بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، إذ أن تحقيق ذلك يحتاج إلى زمن أطول وإلى توجهات موسوعية أكثر. ما أردناه هنا، في مختصر الكلام، أن نبيّن أن المؤسسة العسكرية ذات سطوة على المستويات السياسية والاجتماعية والتعليمية والتربوية ومجالات أخرى من حياة المجتمع في إسرائيل، وأن هذه المؤسسة ليست لخدمة الأغراض العسكرية فقط إنما لخدمة أغراض إيديولوجية كذلك. وأن دراسة تفصيلية للمؤسسة العسكرية بكل مركباتها تحتاج إلى عدّة دراسات وبحوث متخصصة والعودة إلى مراجع ومصادر تفصيلية أكثر، بالرغم من أننا استعنا بعددٍ لا بأس به من المراجع والمصادر والوثائق ومقاطع من الصحف لتحقيق غرضنا من هذا الكتاب.

وسيلحظ القارئ أننا أرفقنا مجموعة من الوثائق والمستندات مأخوذة من أرشيفات إسرائيل

العسكرية في الأساس، بعض منها قد نُشر سابقاً، وبعض منها يُنشر للمرة الأولى، وفي هذا كشف جديد يؤكد بعمق على وجود مخطط لاقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه التاريخي، وأن كافة النشاطات الحربية التي نُفذت لاحقاً، والتي تنفذ يومياً ما هي إلا لتكريس حالة وجود إسرائيل وتمزيق وتفتيت القضية الفلسطينية وتصغير المطالب الفلسطينية العادلة إلى الحد الأدنى.

نرى أننا قد وضعنا اللبنة الأولى ليعقبها مزيد من دراسات وبحوث عسكرية يحتاج إليها الباحثون والمفاوضون وصُناع القرار في فلسطين والدول العربية الأخرى. وباعتقادنا أن بحوثاً كهذه تساهم في إلقاء مزيد من المعرفة والرؤى التحليلية لمكونات ومركبات المؤسسة العسكرية في إسرائيل، وكيفية تحركها على الأرض.

آملين، أن يكون بحثنا هذا، دافعاً لمهتمين في إثارة منهجية بحثية متخصصة بهذا المجال لأهميته وقيّمته.

الهوامش

١ «الييشوف» اسم مختصر للدلالة على كافة أشكال الاستيطان والمؤسسات اليهودية والصهيونية (اليهو- صهيونية) في فلسطين حتى العام ١٩٤٨.

٢ دمج مصطلح «اليهو - صهيونية» إشارة إلى تمازج الفكر اليهودي الديني - التاريخي للشعب اليهودي مع الطرح الفكري الاستعماري الإحلالي للحركة الصهيونية كما وضعه آباء الصهيونية منذ تأسيسها وإلى ما بعد إقامة دولة إسرائيل.

٣ «بيعور حميتس»: أي «حرق الخمير»، وهي عبارة عن قيام اليهود بتطهير الأواني والأدوات المنزلية بواسطة الماء الساخن ووضعها جانباً، واستبدالها بأخرى طيلة أسبوع الفصح العبري.

الفصل الأول

التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل العام ١٩٤٨



أقيمت منذ مطلع القرن العشرين وحتى العام ١٩٤٨ في فلسطين عدة تنظيمات عسكرية يهودية صهيونية. ولعبت هذه التنظيمات دوراً منفصلاً دوراً رئيساً في تنفيذ عمليات إرهابية وتخريبية ضد العرب الفلسطينيين ومواقع تابعة للجيش البريطاني في أنحاء مختلفة من فلسطين. أضف إلى ذلك أن هذه التنظيمات وعلى رأسها أكبرها «الهاغاناه»، عملت بوحى مجموعة خطط عسكرية تسعى في معظمها للسيطرة الفعلية على معظم المناطق في فلسطين باستخدام القوة العسكرية.^١

سنتطرق في هذا الفصل إلى هذه التنظيمات من النواحي التالية: التأسيس، الفكرة، الشخصيات البارزة فيها والتي لعبت دوراً مركزياً في الأحداث السياسية والعسكرية في فلسطين في الفترة الزمنية التي نحن بصدد دراستها، وكذلك استعراض بعض العمليات الإرهابية التي نفذتها، ومصيرها النهائي. التنظيمات التي سنتطرق إليها هي: نيلي، بار غيورا، هشومير، الهاغاناه، اتسل، لحي، وهغدوديم هيهوديم، أي الكتائب اليهودية.^٢

نيلي^٢

اختصار للكلمات العبرية «نصيح إسرائيل لا يكذب». ولقد نشأ هذا التنظيم خلال الحرب العالمية الأولى في اليشوف العبري في فلسطين. ومن أبرز المهام التي تولها أعضاء هذا التنظيم السري القيام بجمع معلومات عسكرية ومدنية عن الجيش التركي وتحركاته ومعسكراته وجنوده في فلسطين وسورية، ونقلها إلى الجيش البريطاني، في محاولة من هذا التنظيم تقديم المساعدة والدعم لأعداء الدولة العثمانية، وأيضاً مساهمة في تسهيل وصول الإنكليز إلى فلسطين، ما قد يدعم تطور الاستيطان اليهودي فيها. وأدرك مؤسسو هذه الشبكة أنه لا مستقبل للاستيطان اليهودي في فلسطين إلا بنقل السلطة الإدارية والعسكرية للإنكليز. أضف إلى هذا، فإن هذا التنظيم كان يقوم بتوزيع مساعدات مالية على الأسر اليهودية المحتاجة في اليشوف بعد عملية جباية وتجنيد أموال لهذه الغاية.

وتمكن هذا التنظيم من العمل مدة سنتين، إلى أن تمكنت السلطات التركية من كشف شبكة التجسس التابعة للتنظيم وإلقاء القبض على عدد من نشيطيها وإعدام بعضهم والحكم على آخرين بالسجن لفترات مختلفة.^٦

أما الخلفية لإقامة هذا التنظيم وتطور نشاطه وعمله، وشبكة العلاقات التي أسسها قياديوه فهي مواجهة الأتراك. وقد امتنع كثير من اليهود في اليبشوف عن تسليم السلاح للسلطات التركية عند بداية الحرب العالمية الأولى. إذ ساد الاعتقاد في أوساط واسعة من أعضاء اليبشوف اليهودي أن الدولة التركية ستلاحق اليهود وتضطهدهم، وستقوم بتنفيذ عمليات إبادة وقتل جماعي في أوساطهم، كما فعلت بالأرمن.^٧ وهذه المخاوف تركت أثرها في أوساط جماعات وأفراد من المجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين، وبدأت تظهر علامات اهتمام لدى المحافل اليهودية العالمية، وخاصة الحركة الصهيونية، تجاه ما يجري لليبشوف وما يمكن فعله لحمايته من الأتراك.

من جهة ثانية، قامت السلطات العسكرية التركية في كافة البلدان التي كانت خاضعة لها، بسلسلة من عمليات تجميع المواد الغذائية والاحتياجات الضرورية لدعم المجهود الحربي. وتعرض المجتمع العربي الفلسطيني إلى مثل هذه العمليات، وكذلك المجتمع اليهودي في اليبشوف الاستيطاني والذي تمتع بقدرة اقتصادية أفضل من المجتمع الفلسطيني الأصلي.

أمام هذه الأوضاع: أحوال المجتمع اليهودي في فلسطين واحتياجات الدولة التركية، والضغط التركي على اليهود في جوانب اقتصادية في الأساس، بادر العالم الزراعي أهارون أهرونسون^٨ ومساعدته أفشالوم فاينبرغ^٩ وعدد من أصدقائهم، إلى رسم هدف أساسي لعمل تنظيمهم وهو السعي الحثيث إلى إنهاء الحكم التركي في فلسطين.

الخطوة الأولى التي طرحها فاينبرغ أن يعلن اليبشوف اليهودي تمرداً عسكرياً بدعم بريطاني ما قد يضعف الجبهة الداخلية في فلسطين، ويُسهل وصول القوات البريطانية إلى سواحلها والنزول فيها والانتشار في المناطق الفلسطينية بسرعة. إلا أن أهرونسون رفض الخطوة خوفاً من فشلها العسكري وما قد يليه من تبعات على اليبشوف.^{١٠}

وبعد إبطال هذه الخطوة، طرح أهرونسون خطة عمل أخرى أساسها تزويد الجيش البريطاني بمعلومات حول الجيش التركي وقواته وقواعده واسلحته وتحركاته، ما قد يساعد كثيراً في وضع خطط هجومية بريطانية ضد الجيش التركي. وكان أهرونسون قد أدرك من النتائج الأولية لضعف الإنكليز على جبهة سيناء، في مواجهة الأتراك، أن ما يحتاجه الإنكليز هو

معلومات استخبارية لتحديد الخطط الفعلية.^{١١}

جرت محاولات أولية للاتصال مع الإنكليز في مصر، ولكنها باءت بالفشل في تموز ١٩١٥. وعندما عادت سارة أهرونسون^{١٢} شقيقة اهارون من تركيا إلى فلسطين وانضمت إلى التنظيم مع رفاق آخرين، واتسعت إمكانيات عمل شبكة التجسس، تم ضم عدد من أعضاء نيلى إلى فرق محاربي الجراد الذي انتشر في فلسطين وسورية، وهكذا استطاع هؤلاء الوصول إلى مرافق وثكنات عسكرية تركية، واطلعوا من خلالها على التحركات العسكرية والأسلحة التركية.^{١٣}

وأفلح أهرونسون في الوصول إلى لندن والالتقاء مع مسؤولين في الاستخبارات البريطانية وأطلعهم على تنظيمه وخطته، فكسب تأييداً منهم، وبدأت عملية إرسال سفن إلى سواحل فلسطين.

وحُصّصت سفينة بريطانية لمتابعة حركة نقل الأخبار والمعلومات حملت اسم «مناجم» (Managem). كانت هذه السفينة تُبحر من مصر باتجاه السواحل الفلسطينية واللبنانية والسورية.^{١٤} وكان أعضاء من الشبكة يبحرون في قوارب للالتقاء برجال مخابرات إنكليز على متنها وينقلون لهم المعلومات ويتلقون التعليمات. وعيّن مركز نقل المعلومات في عتليت إلى جنوبي حيفا.^{١٥}

انطلق تنظيم نيلى من نواة صغيرة لعدد من أفراد عائلة أهرونسون والمقربين منها، وبلغ الحد الأقصى لعدد المنضمين فيها قرابة ٢٠٠ عنصر.

وتركز نشاط نيلى في مجال التجسس وتجميع المعلومات الخطية والشفوية ونقلها إلى الإنكليز. واستفاد أهرونسون من عدد كبير من أفراد المجتمع اليهودي في اليبشوف من الذين كانوا يعملون في وظائف ومرافق مختلفة، أهلتهم للاطلاع على ما كان يقوم به الأتراك، خاصة الإداريين والعسكريين.

أما المعلومات التي تم تجميعها ونقلها، فكانت حول تحرك القوات التركية، وأعداد آليات الجيش التركي في فلسطين، وتركيبه الجيش وحتى أسعار عدد من السلع الاستهلاكية. وكُلف يوسف ليشنسكي بتجميع هذه المعلومات والمعطيات من عدة مواقع نشط فيها عملاء نيلى، منها مستوطنة ريشون لتسيون ودمشق والقدس.

وكان الانكليز قد اعتمدوا عددًا كبيراً من العملاء والمخبرين العرب في فلسطين وسورية، ووجدوا أن كمية المعلومات المنقولة إليهم عبر شبكة تنظيم نيلى عملية سريعة وناجعة أكثر،

بالرغم من أنها كانت تصلهم في بعض الأحيان متأخرة، وذلك جرّاء انتشار قوات تركية وألمانية في مواقع مختلفة من فلسطين.

وأولت قيادة نيلي اهتمامًا بجمع أموال من متبرعين في أوروبا والولايات المتحدة لدعم الأسر اليهودية في اليبشوف والمدن في فلسطين. وسلمت الأموال للجنة الهجرة اليهودية برئاسة مئير ديزنكوف^{١٦} الذي وزعها وفق قائمة جُهزت مسبقًا لهذه الغاية. وهذه المساعدات قوّت العلاقة بين نيلي واليبشوف. وبلغت شبكة نيلي نهايتها في أيلول ١٩١٧ عندما وقعت حمامة زاجلة بيد الأتراك حاملة رسالة مُشفرة (سرية)، ولم يتمكن الأتراك من تفكيك الشيفرة أو الوصول إلى الشبكة في الحال، إلا أنهم - أي الأتراك - أدركوا أن شبكة تجسس قائمة وفعالة في فلسطين. وألقي القبض على أحد أعضاء الشبكة واسمه نعمان بلكين، وتم التحقيق معه وكشف معلومات عن الشبكة. عندها طوقت مستعمرة زخرون يعقوب (مركز الشبكة) وألقي القبض على عدد من أعضائها، من بينهم سارة أهرونسون التي انتحرت بعد ثلاثة أيام. وحكم بالإعدام على عدد آخر. أما أهارون أهرونسون، مؤسس الشبكة فلم يلق القبض عليه لسفره خارج فلسطين. واستمر نشاطه الإستخباري والسياسي، وعمل إلى جانب حايم وايزمان^{١٧} أثناء انعقاد مؤتمر فرساي في باريس عام ١٩١٩. وقتل في حادث سقوط طائرة فوق قنال المانش الفاصل بين فرنسا وبريطانيا.

ويُطرح السؤال هنا: ما مدى فائدة ونجاعة نشاط هذا التنظيم؟ لم يكن هذا التنظيم عسكريًا، وفق المفهوم العسكري، إنما قوة مساعدة للإنكليز في تجميع معلومات ومعطيات تفيد القيادة العامة والإقليمية للجيش الإنكليزي، خاصة في وضع خطط مستقبلية لاحتلال فلسطين.

أما أهمية التنظيم بالنسبة لمجتمع اليبشوف اليهودي في فلسطين، فتكمن في توفير المساعدات المالية بواسطة نقل وتهريب الأموال عن طريق سفينة «مناجم»، وإنقاذ عدّة آلاف من أعضاء اليبشوف من المجاعة والموت. وهناك من يرى في مكوناتها التنظيمية والتنفيذية أنها قد عملت وفق أسس قريبة من التنظيمات السياسية.

وتعرض تنظيم نيلي إلى موجة من الانتقادات الشديدة من بعض الأوساط الصهيونية الراضية لأسس التجسس، معتبرة إياها نقيض المبادئ والقيم التي تنادي بها.^{١٨} وطولبت نيلي إثبات مصداقية نشاطاتها وعملها وتوافقها مع القيادة الصهيونية، ولتحقيق ذلك التقى أهارون أهرونسون في لندن مع حايم وايزمان في أيلول ١٩١٧.

إلا أن صورة نيلي تغيرت مع مرور الزمن، خاصة بعد قيام عدد من أفرادها بنشر تجاربهم وسيرهم الذاتية، التي تضمنت معلومات كثيرة عن التنظيم. نجم التغيير والتحول في صورة ومكانة شبكة نيلي من خلال كتب يعقوب - يعاري بولسكين، وفي مقدمتها «جواسيس أم أبطال الوطن؟» (١٩٣٠، تل-أبيب)، و«نيلي» (تل-أبيب، ١٩٣٨ وطبعة ثانية ١٩٤٤) و أ. أمير (محرر) «أفشالوم - نصوص ورسائل أفشالوم فاينبرغ» (تل-أبيب، ١٩٧١). وكذلك اهتمام اليمين الصهيوني بتبني تاريخ هذا التنظيم لدعم مشاريعه المستقبلية. وفي مقدمة هؤلاء كانت الصهيونية التصحيحية بزعامة جابوتنسكي. واعتبر أبناء المزارعين اليهود في اليشوف أعضاء شبكة نيلي أبطالاً وطنيين، ومساهمين في تحقيق المشروع القومي اليهودي، واعتبروا أيضاً أن التجسس أداة ضرورية لتثبيت الوجود الصهيوني في فلسطين.^{١٩}

بارغيورا (Bar Giora)^{٢٠}

تنظيم عسكري يهودي سري، نشط في مطلع القرن العشرين في فلسطين. ومن أبرز أهدافه القيام باحتلال الحراسة في المستعمرات اليهودية من أيدي العرب والشركس، وتحويلها إلى أيدي يهودية. وكان أبرز المبادرين إلى إقامة هذا التنظيم السري إسحق بن تسقي،^{٢١} مدير المكتب الصهيوني في يافا في أيلول ١٩٠٧، حيث دعا عددًا من اليهود إلى اجتماع في مكتبه للتباحث في مسألة الحراسة في المستعمرات. أما المدعوون فكانوا من نشطاء حزب «پوعالي تسيون» (عمال صهيون) ذوي الأصول الروسية المهاجرة، وتأثروا بطروحات الحركات الثورية الروسية. وأوكلت مهمة قيادة التنظيم لیسرائیل شوحاط.^{٢٢} وكان الدافع الأساسي لتأسيس هذا التنظيم هو ادعاء زعماء الیشوف اليهودي في فلسطين أن مستعمراتهم تتعرض بشكل مستمر ومتواصل لاعتداءات من العرب، ما دفع هؤلاء الزعماء إلى تكليف حراس عرب وشركس للقيام بمهام الحراسة، اعتقادًا منهم أن ذلك سيمنع الاعتداءات. هذا ما جرى في الهجرة اليهودية الأولى (١٨٨٢-١٩٠٤).

أما زعماء الیشوف في الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) فكانوا مشبعين بالأيديولوجية الصهيونية، إذ رفضوا استمرار الوضع وأصرّوا على نقل الحراسة لأيد يهودية والتخلص من

خدمات العرب والشركس في هذا المجال بشكل أساسي.

ولتحقيق هذا الهدف شرع عدد من نشطاء حزب پوعالي تسيون ببلورة إطار تنظيمي عسكري. واختير اسم «بارغيورا» نسبة لقائد التمرد اليهودي الكبير زمن حكم روما، ألا وهو شمعون بارغيورا. ووضعت خطة المهمة الأولى أمام أعضاء بارغيورا في السيطرة على مستعمرة إيلانيا (السجرة) عام ١٩٠٧، حيث تم طرد الحراس الشركس، ولما نجحت هذه المهمة، أعلن عن السجرة مقرًا ومركزًا للتنظيم. وجاءت الخطة الثانية في مستعمرة كفار تابور (مسحة) عام ١٩٠٨ وتم طرد الحراس العرب.

ولما شهدت المستعمرات اليهودية نجاحًا في طرد الحراس العرب والشركس، قرر زعماء التنظيم تأسيس كيبوتس يحمل اسم التنظيم «بارغيورا» ثم حولوه في ١٩١٨ إلى كيبوتس كفار غلعادي في شمال فلسطين. ولما اتسعت مساحة نشاط بارغيورا، أعلن عن تأسيس تنظيم أكبر هو «هشومير». وسيرت هذا التنظيم بارغيورا، وسيعمل مؤسسه على تحويله إلى تنظيم قطري شامل وواسع ذي مؤثرات عسكرية وسياسية على أرض الواقع.

قامت منظمة هشومير بتطوير طرق حراسة اعتمدت على دراسة المحيط الذي تعمل فيه والتعرف بدقة على عادات وتقاليده العرب، واتخذ أعضاء المنظمة الزي العربي الفلسطيني لباسًا رسميًا لهم أسوة بالحراس العرب. وبلغ عدد الحراس في هذه المنظمة والمبشرين في عدد كبير من المستوطنات زهاء ٣٠٠. أما طريقة التدريب فكانت تعتمد في الأساس على قيام الحارس المتدرب بسنة خدمة على قاعدة تدريبية يرافقه حارس ذو خبرة، يُقدم فيه تقريرًا في نهاية السنة، وبتصويت ثلثي أعضاء المجلس الإداري للمنظمة يُقبل في الخدمة الدائمة.

ومن أبرز نشاطات هشومير، الادعاء بملكية يهودية لأراضي قرية الفولة (مستوطنة مرحافيا) في العام ١٩١١، والصدامات الخطيرة بين أفراد من المنظمة وبين العرب.

وبالرغم من النجاح الذي حققه هذا التنظيم في بداياته، إلا أن قيادات في اليشوف بدأت تدرك إدراكًا عميقًا الجوانب السلبية التي ترتبت على ذلك، وفي مقدمتها التراجع في الأيدي العاملة الرخيصة. ولكن قيادة بارغيورا لجأت إلى اتباع أساليب الضغط لحمل القيادات المحلية في اليشوف على قبول مشروع «تهويد الحراسة».^{٢٣}

ومما لا شك فيه أن نهج بارغيورا شكل ركيزة أساسية في أدلجة^{٢٤} مستمرة للنشاط الاستيطاني الصهيوني بتبنيه أسس المزيد من السيطرة على الأراضي وتحويل المستوطنات إلى

مستعمرات أشبه بثكنات عسكرية، والتخلص من العمال العرب الفلسطينيين.^{٢٥}

وأخذت تبرز على السطح فكرة توسيع وتعميق النشاط العسكري بغية مرافقة المسار السياسي الساعي إلى إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وهذا في حد ذاته يقضي بتنفيذ عمليات إرهابية وتخريبية ضد مواقع فلسطينية أو التعرض لأشخاص معينين للدلالة على حجم القوة العسكرية التي يمتلكها اليشوف اليهودي. واتخذت المنظمة شعار «بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستقوم».

لاقت فكرة «تهويد» (عبرنة) الحراسة رواجاً منقطع النظير في أوساط المستوطنين اليهود، خاصة في المنطقة الشمالية من فلسطين، ونتيجة لذلك انطلق دعاة هذه الفكرة إلى تأسيس «منظمة الحراسة» (هستدروت هشومير) في مستعمرة مسحة عام ١٩٠٩، وبرز بين دعاة هذه الفكرة يسرائيل شوحاط. واتخذت هذه النقابة قراراً بتوسيع نشاطاتها لتشمل حراسة المستوطنات القديمة وتلك المقامة حديثاً.^{٢٦}

وسرعان ما برزت مشاكل في العلاقات بين المستوطنات وبين «منظمة الحارس»، خاصة ارتفاع تكلفة الحراسة التي تقوم سلطات المستوطنات بدفعها. وبرزت أيضاً نقاشات حادة بين القيادات السياسية في عدد من المستوطنات وبين حزبي «بوعالي تسيون» و«هبوعيل هتسعير».^{٢٧} ومن قياديي المستوطنات من ادعى أنه يتوجب العودة إلى بناء علاقات جيدة مع العرب كجزء من عملية حماية المستوطنات. ونتيجة لذلك اقتصر نشاط منظمة هشومير على المنطقة الشمالية لفلسطين، أما في بقية المناطق فأقيمت حراسة خاصة لكل مستوطنة.^{٢٨}

وتعرض أفراد من منظمة هشومير إلى مضايقات وملاحقات السلطات التركية، كما جرى لشبكة التجسس «نيلي»، وخاصة عمليات تفتيش عن أسلحة ونفي عدد من القياديين. ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في العام ١٩١٨، ووقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، اندلع نقاش حاد بين لجنة اليشوف اليهودي في فلسطين، وبين منظمة هشومير حول مبالغ مالية لم تصل إلى غاياتها. وادعى زعماء هشومير أنهم اضطروا إلى منح عائلات الحراس الملاحقين من قبل السلطات التركية مبالغ من المال ليصرفوا أمورهم الحياتية.^{٢٩}

وتعرضت منظمة هشومير إلى انتقاد قوي من قبل بعض الجهات اليهودية، خاصة من حزب «هبوعيل هتسعير» حيث ادعى أعضاء قياديون في هذا الحزب أن هشومير قد لجأت إلى تعميق العسكرية في اليشوف.^{٣٠} تضررت مكانة هشومير للغاية، ما أفسح المجال أمام تقليص نشاطها العسكري والسياسي، وبالتالي السعي إلى إقامة «الفيلق العبري» في خدمة

الجيش البريطاني في فلسطين، وكذلك بداية وضع حجر الأساس لمنظمة عسكرية جديدة ستحمل اسم «الهاغاناه»، وذلك في ١٩٢٠.

الكتائب العبرية

لم ينخرط اليهود في فلسطين في صفوف الجيش التركي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بل أظهروا تعاطفهم مع هذا الجيش. والتزم بقية اليهود في العالم بقرار المؤتمر الصهيوني بعدم الوقوف إلى جانب أي طرف من منطلق الحفاظ على المصالح اليهودية المنتشرة في أنحاء مختلفة في العالم. إلا أن بعض الشخصيات السياسية داخل أوساط صنّاع القرار الصهيوني بدأت تُروّج لإقامة فرقة يهودية داخل الجيش البريطاني، ورغم ما لاقته من معارضة في بداياتها إلا أنها في نهاية الأمر أسفرت عن إنشاء أربع فرق عسكرية محدودة العدد والمهام. وهذه الفرق أو الكتائب هي:

١) كتيبة سائقي البغال

اتخذت الحكومة التركية قراراً بإبعاد ما يقارب من العشرة آلاف يهودي من فلسطين، معظمهم من المهاجرين الروس، مع بداية الحرب العالمية الأولى، وذلك من منطلق خوفها من احتمال تعاونهم مع أطراف معادية للدولة التركية وفي مقدمتها الجيش البريطاني. واقام هؤلاء في مخيمات أعدت لهم في الإسكندرية بمصر. وتزامن ذلك مع وجود زئيف جابوتنسكي^{٣١} عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني ومراسل إحدى الصحف الروسية في مصر، إلى جانب يوسف ترومبلدور^{٣٢} وهو ضابط أسبق في الجيش الروسي. هذان نجحا في عرض فكرة تطوع مقاتلين يهود في الجيش البريطاني لدعم مجهوده في محاربة الأتراك. وتوصل الطرفان اليهودي والبريطاني إلى قرار بتأسيس كتيبة سائقي بغال تقوم بنقل الأسلحة من مكان لآخر حسب احتياجات الجيش البريطاني، ووضعت هذه الكتيبة تحت إشراف ضباط بريطانيين.

ونقلت الكتيبة المذكورة إلى جبهة شبه جزيرة غاليبولي عند مدخل مضيق الدردنيل لتوفير ما تحتاج إليه الجيوش البريطانية من أسلحة ومعدات. إلا أن ما يقارب نصف عدد أفراد هذه

الكتيبة فروا عائدين إلى الإسكندرية، ليواجهوا أحكامًا عسكرية صارمة لكونهم رفضوا المشاركة في القتال في الجبهة المذكورة.

وتعرضت الكتيبة إلى سلسلة من الأحداث أودت بحياة عدد إضافي من أعضائها. وحاول ترومبلدور إنقاذ الكتيبة بتجنيد عدد آخر من اليهود في مصر. ولما عاد مع جنوده من غاليلوي تفرق شملهم وأعلن رسميًا في شهر ايار ١٩١٦ عن حل هذه الكتيبة. ومن أراد الاستمرار في دعم المجهود الحربي البريطاني توجه إلى لندن ليشترك في إقامة كتيبة أخرى.

(٢) الفيلق اليهودي

لم يستسلم جابوتنسكي لنتيجة تفكك كتيبة سائقي البغال وتفرق أفرادها، بل أنه توجه إلى إيطاليا واجتمع مع بنحاس روتنبرغ،^{٣٣} عضو ناشط في الحركة الصهيونية، حيث تباحث معه في كافة السبل الممكنة لإنشاء كتائب عسكرية يهودية ضمن الجيش البريطاني، وذلك بغية دعم هذا الجيش ولكسب خبرة عسكرية تساعد الييشوف مستقبلاً في تحقيق المشروع الصهيوني.

وكانت في الوقت ذاته، أي خلال الحرب العالمية الأولى، تدور مفاوضات سياسية جادة في أروقة المحافل السياسية البريطانية بين ممثلي الحركة الصهيونية وفي مقدمتهم حاييم وايزمان والبارون جيمس دي روتشيلد،^{٣٤} وبين الحكومة البريطانية ممثلة بشخص وزير خارجيتها بلفور، والتي ستسفر عن إصدار وعد يحمل اسمه «وعد بلفور» في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧.

وسعى جابوتنسكي وروتنبرغ إلى فتح مسارات أخرى للتفاوض مع أطراف أخرى كفرنسا وإيطاليا لإدخال المشروع الصهيوني ضمن النشاطات الاستعمارية لهذه الدول. وجدير ذكره أن قيادات في الحركة الصهيونية المقربة من المحافل السياسية البريطانية وغيرها في أوروبا كانت على بينة بما كان يخطط له من توزيع إرث الدولة العثمانية في الشرق الأوسط، وهو ما عبّر عنه بوضوح في اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا، وما وعدت به بريطانيا إيطاليا من نيل جزر ومواقع استعمارية في بحر إيجه فيما لو التزمت بتحالفها معها. أصبح واضحًا لجابوتنسكي أن بريطانيا هي العنوان الأساس والمركزي لمشروع إقامة كتائب يهودية ضمن الجيش البريطاني.

وتعرض جابوتنسكي^{٣٥} إلى معارضة شديدة من بعض زعماء الحركة الصهيونية أمثال

سوكولوف^{٣٦} وآحاد هعام^{٣٧}. ولكن هذه المعارضة لم تنته عن عزمه، فاستغل وجوده في لندن في نهاية العام ١٩١٦ والتقى مع من تبقى من كتيبة سائقي البغال، وأعلن عن التحاقه وإياهم في صفوف الجيش البريطاني، ودعمته الصحف البريطانية المؤيدة لفكرته. وأعلن في لندن رسميًا عن إقامة «الفيلق اليهودي».

وتم إرسال الفيلق اليهودي إلى فلسطين عن طريق مصر، وكانت المعارك هناك قد بلغت نهايتها تقريبًا، ما معناه أن هذا الفيلق لم يقاتل. أما يوسف ترومبلدور ففضل العودة إلى موطنه روسيا لإقامة جيش يهودي فيها يقوده نحو فلسطين لاحتلالها.

(٣) الكتيبة ٣٩ لرماة الملك

انطلق بنحاس روتنبرغ صديق جابوتنسكي نحو الولايات المتحدة في محاولة منه لإقناع الجالية اليهودية بتشكيل قوة عسكرية يهودية لدعم المجهود الحربي البريطاني. إلا أن هذه المحاولة جوبهت بمعارضة قوية من زعيمين صهيونيين مبعدين عن الدولة العثمانية إلى الولايات المتحدة، وهما دافيد بن غوريون^{٣٨} وإسحق بن تسقي، اللذين اعتقدا أن محاولة كهذه ستدفع السلطات العثمانية إلى التضييق على اليبشوف في فلسطين، وطالبا باقتصار النشاط الصهيوني في ميدان السياسة والاستيطان وما يحتاج إليه اليبشوف من دعم لبقائه. ولكن التغيير الذي حصل في صفوف معارضي هذه الفكرة سرعان ما برز على الوجه حينما أعلنت الحكومة الأمريكية في نيسان ١٩١٧ عن دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء. فتجدد آلاف اليهود في كتيبة ٣٩ لرماة الملك، وارسلت إلى مصر للالتحاق بالجيش البريطاني المتجه نحو فلسطين، ولكن هذه الكتيبة لم تحارب إطلاقًا، ودخلت فلسطين بعد توقف الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية.

(٤) الكتيبة ٤٠ لرماة الملك

استفاد زعماء اليبشوف في فلسطين من وجود الكتيبة اليهودية ضمن الجيش البريطاني، مع العلم انها لم تحارب. إنما لوجودها الرمزي الذي عكس وقوف اليهود كافة إلى جانب بريطانيا. وجاءت المبادرة البريطانية التي التقت مع رغبة اليهود في فلسطين بإقامة وحدة يهودية خاصة بالمجتمع اليهودي في فلسطين. فالتقى الضابط البريطاني هيل مع إياهو غولومب^{٣٩} ودوف هوز^{٤٠} من زعماء اليهود طارحًا عليهما الفكرة والتي لاقت ترحيبًا

منهما.

ولما تبين لجابوتنسكي أن الكفة ترجحت لصالح القوات البريطانية، قام بنشاطات مكثفة لتحقيق مشروع إقامة كتيبة يهودية تحمل اسم «الكتيبة ٤٠ لرماة الملك»، وجند في صفوفها قرابة خمسة آلاف متطوع يهودي من فلسطين وخارجها. وكلفت هذه الكتيبة بالحفاظ على الأمن الداخلي في فلسطين بعد أن توجهت القوات البريطانية إلى مصر لإخماد الثورة فيها والتي اندلعت في آذار ١٩١٩.

وأعلن جابوتنسكي أن هذه الكتيبة هي نواة أساسية ومركزية لجيش يهودي مستقل سيتولى المساهمة الفعالة في تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة دولة يهودية في فلسطين وشرقي الأردن. وذلك سيتم بالتحالف مع بريطانيا، لكون الطرفين الصهيوني والبريطاني متماثلين في المصالح الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط.^{٤١} ولم تتمكن هذه الكتيبة من تحقيق إنجاز عسكري واحد على الأقل، فأصيب أفرادها بالإحباط الشديد، فأنهى معظمهم الخدمة العسكرية عائدين إلى أوطانهم، إلا قلة بقيت في فلسطين.^{٤٢}

وبقيت الكتيبة قائمة رسمياً حتى تم الإعلان عن حلها وصرف جنودها في حزيران ١٩٢١. وبالرغم من أن هذه الكتيبة وسابقتها لم تساهم في مجهود حربي جدي، إلا أنها مثلت بداية تبلور فكرة تأسيس منظمات عسكرية في المستقبل.

منظمة الهاغاناه

عبارة عن القوة العسكرية الرئيسية للييشوف اليهودي في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، وبالتحديد بين ١٩٢١ و ١٩٤٨. وأشرف على إنشاء وإدارة وتسيير أمور هذه القوة كل من مؤسسات الييشوف والحركة الصهيونية العالمية. وتمحورت عمليات تطوير هذه القوة في توفير السلاح اللازم لها، وإجراء التدريبات العسكرية الدائمة وتطوير القدرات الدفاعية والهجومية - القتالية لأفرادها، والسعي إلى توفير حماية يهودية مستقلة للييشوف اليهودي في كافة أنحاء فلسطين. والأهم من كل ذلك الاستفادة قدر المستطاع من وجود الإنكليز في فلسطين، لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات في الميادين السياسية والعسكرية بغية

الوصول إلى تفوق على الفلسطينيين. والأهم من كل ذلك تفتيت القدرات العسكرية. ولفهم الخلفية الأيديولوجية والعملية وراء تأسيس وتفعيل هذه القوة سنتطرق إلى عدة نواح تخص المنظمة، وفي مقدمتها، تأسيسها ونشاطاتها العسكرية ودورها السياسي والخطط العسكرية التي وضعتها للسيطرة على فلسطين، ومبناها القيادي والتنظيمي.

ساد الاعتقاد والشعور في أوساط مؤسسي الهاغاناه بوجود إقامة تنظيم عسكري يحمل في طياته مضامين قومية أساسها الدفاع العام والجماعي. وانسجم هذا التوجه مع تطلعات الحركة الصهيونية في السيطرة التامة على فلسطين وإنشاء مستوطنات فيها على أراض «تم إنقاذها من أيدي الغرباء» (مصطلح «يشوعات هأداما» أي «خلاص الأرض»).

وعقد الاجتماع التأسيسي للهاغاناه^٢ في كيبوتس كينيرت في صيف ١٩٢٠، وتم تداول الأمر بين أعضاء حزب العمال «أحدوت هعقودا». وللحيلولة دون تكون صورة مسبقة للمنظمة بأنها حزبية، فتح المجال أمام كل عبري وعبرية فوق السابعة عشرة للانضمام إلى صفوف المنظمة، شريطة أن يكون مؤهلاً للقيام بالمهام التي يُكلف بها، وفق ما تراه القيادة العامة للمنظمة.

أما الهدف الأساسي والمركزي الذي أعلنته المنظمة فهو «خدمة الأمة واليهود» والحركة الصهيونية عامة في الدفاع عنها أمام الأعداء». وهذا ما يؤكد بوضوح الأسس الصهيونية المتمثلة بالاستيطان وتطويره ليتحول إلى كيان دولة.

وما يميز منظمة الهاغاناه في هذا السياق أن التيار العمالي من قيادة وأعضاء هو الذي كان سائداً فيها، ومن جهة أخرى، فإن الحركة العمالية كانت مسيطرة على عدد كبير من المستوطنات، ما ساعد على تزويد المنظمة بالمقاتلين. وبالرغم من قوة التيار العمالي اليساري في المنظمة، إلا أن تيارات يمينية لعبت دوراً في صقل مبناها وعملها. وكانت توترات متقطعة تطفو على السطح بين الفينة والأخرى ضمن صراعات قيادية وايديولوجية فيها.

ولم توافق قيادة الهاغاناه طيلة نشاطها على الانصياع للسلطة البريطانية الحاكمة في فلسطين، بل أنها أصرت على جعل شكل نشاطات الهاغاناه بما فيها التنظيم الداخلي، وفق أسس التنظيمات السرية، أو بشكل أدق عصابة عسكرية غير قانونية. وأصرت قيادة الهاغاناه على الإبقاء على استقلالية المنظمة وعدم تحويلها إلى منظمة معترف بها رسمياً من قبل الحكومة الانتدابية البريطانية، أسوة بالكتائب اليهودية التي أقيمت خلال الحرب العالمية

الثانية.

ومن بين الأهداف الأخرى للهاغاناه، أن تكون المنظمة قطرية، وأن تعتمد عسكرياً على التزود بأفرادها من اليبشوف ذاته، وان تعمل وفق مقاييس عامة غير محصورة بمنظمة أو مستوطنة ما. لهذا قويت روح العسكرية في أوساط اليبشوف اليهودي مع تزايد عدد المنضوين تحت لوائها.

إزاء هذا التحرك في بناء قوة عسكرية يهودية منظمة في فلسطين، وغير قانونية، اختارت السلطات البريطانية غض النظر، إلا في حالات أو أحداث معينة، كأحداث فترة الثورة الفلسطينية (١٩٣٦-١٩٣٩)، وذلك من منطلق خلق التوازنات في التعامل مع طرفي الصراع في فلسطين.

وواجهت قيادة الهاغاناه معارضة من رافضي عسكرة اليبشوف اليهودي في فلسطين. ولكن وجهة نظر وتطلعات هذه القيادة حققت إنجازاً كبيراً من خلال تعميق أيديولوجية الانتماء لليشوف والأمة، وتخصيص الوقت الكافي والضروري للتدريبات المسائية والليلية في الأعراش والغابات والأماكن النائية، وأن يكون أعضاء الهاغاناه جاهزين ومستعدين لساعة الحسم.

وأدرك قياديو الهاغاناه أن عدد طلبات الانتساب لصفوفها يتزايد في فترات التوتر وتعمق الصراعات مع الفلسطينيين ومع الإنكليز، وكذلك تنهال التبرعات المالية من الميسورين في اليبشوف ومن الخارج. ولما كانت مظاهر التوتر تتراجع وتفتّر، يقل عدد المنتسبين. لهذا سعت القيادة إلى خلق أجواء متواصلة ومستمرة من التوتر والصراعات.

واختلطت في منظمة الهاغاناه مدرستان عسكريتان، الأولى من ضباط سابقين خدموا في الجيوش الأوروبية النظامية، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، والثانية، من جنود أو ضباط مالوا إلى تبني حرب العصابات.^{٤٤} وظهرت أيضاً في أوساط القيادة بشكل خاص، تباينات اجتماعية وفجوات في الرؤى، ما أدى في بعض الأحيان إلى أزمة أو مأزق في القيادة. ولكن سرعان ما كانت تطغى ضرورة حماية اليبشوف وتطوير القدرات العسكرية للهاغاناه بواسطة زيادة القواعد الحربية ومخابئ الأسلحة وورشات إنتاج الأسلحة.

وشهدت الساحة العملية لقيادة الهاغاناه انشغاقات داخلية، والقصد هنا، قيام كتلة داخل الهاغاناه، تعمل ما تقرره المنظمة، وتعمل أيضاً ما ترفضه. وبرزت كتلة «الكيوتس» التي

قادها إسرائيل ومانيا شوحاط،^{٤٥} والتي أقامت مخزناً للسلاح في كيبوتس كفار غلعادي شمالي فلسطين، وأوفدت بعثة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة للتعرف على أنواع الأسلحة وطرق استعمالها لتزويد أعضاء من الهاغاناه يميلون لفكر هذه الكتلة، إلا أن لجنة خاصة شكلتها الهستدروت العامة في العام ١٩٢٥ ضد كتلة الكيبوتس أدت إلى تفكيكها كلياً.

ووقع الانشقاق الكبير داخل الهاغاناه في العام ١٩٣١، على خلفية تأزم التوجهات بين مؤيدي العمل العربي ومحاربة المجتمع العربي الفلسطيني والسيطرة على مقدراته وفي مقدمتها الأرض، وبين مؤيدي التعاون أو التساهل في هذا الجانب بغية الحفاظ على علاقات معينة. ونتيجة لهذه التوجهات المتشددة والقاسية، تكونت «منظمة ب» مقابل الهاغاناه. وبقيت هذه المنظمة ناشطة حتى العام ١٩٣٧. وظهر في صفوف «المنظمة ب» متطرفون من الهاغاناه الذين تمسكوا بمبدأ محاربة الفلسطينيين دون هوادة.^{٤٦}

أما قيادة الهاغاناه فإنها اعتبرت المنظمة «الدولة المستقبلية»، وإن كل متمرّد عليها إنما هو متمرّد على الدولة اليهودية، ومسبب للفوضى في اليبشوف اليهودي. واعتبرت هذه القيادة أن إنشاء منظمات فرعية ما هو إلا إضعاف لوحدة منظمة الهاغاناه في مواجهة ما سيحدث في المستقبل، خاصة مواجهة العرب الفلسطينيين.

وبعد سلسلة من المفاوضات واللقاءات بين قيادة الهاغاناه ومنظمة ب، رجع معظم الأعضاء إلى صفوف الهاغاناه. أما الأعضاء من التيار الإصلاحى فإنهم رفضوا الانضمام والانصياع وأنشأوا منظمة مستقلة عرفت بـ«اتسل» (إرغون تسفائي لتومي - المنظمة العسكرية القومية) ثم أقيمت منظمة «لحي» (لوحامي حيروت إسرائيل - محاربو حرية إسرائيل).

واعتبرت قيادة الهاغاناه هذه المنظمات منشقة عن الوحدة العامة المدعومة من اليبشوف اليهودي والحركة الصهيونية.

وزدادت حدة الصراعات والتوترات بين الهاغاناه والاتسل أولاً في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، عندما نفذت الاتسل سلسلة من العمليات التخريبية والإرهابية ضد مواقع عربية فلسطينية، إذ أن الهاغاناه لم تكن مؤيدة علانية لمثل هذه العمليات. وارتفع منسوب التوتر ثانياً بين الهاغاناه والاتسل واللحي عندما قام التنظيم الأخير بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد مواقع بريطانية، وكان ذلك ضد رغبة وتوجهات الهاغاناه أو القيادة السياسية للحركة الصهيونية المتماثلة مع السياسة البريطانية العامة.

أمام هذه الظروف والتحول في العمل العسكري، ألقت الإدارة الصهيونية على الهاغاناه في العام ١٩٤٤ مهمة مواجهة المنشقين. ونجحت الهاغاناه في إلقاء القبض على عدد من مقاتلي المنشقين أعضاء الإتسل واللحي واعتقالهم في معتقلات خاصة بالهاغاناه منتشرة في بعض المستوطنات. ثم تعاونت الهاغاناه مع السلطات البريطانية في كافة خطوات اعتقال المنشقين، وهذا ما عرف بـ«سيزون» (الموسم). وارتفعت أصوات يهودية تطالب بإيقاف هذا الشكل من الاحتراب الداخلي واعتبروه خروجاً عن الوحدة وتطلعات المستقبل.^{٤٧}

وبذلت في إدارة اليبشوف مساع حقيقية لإنشاء هيئة عليا تجمع تحت سقفها كافة العصابات اليهودية، وأطلق عليها اسم «حركة العصيان العبري»^{٤٨}، وأن تكون الهاغاناه هي القوة العسكرية السائدة وصاحبة القرار تحت إشراف الوكالة اليهودية. وتشكلت القيادة لهذه الحركة من: موشي سنيه^{٤٩} وإسرائيل غاليلي^{٥٠} ممثلين عن الهاغاناه، ومناحيم بيغين^{٥١} وנתان فريدمان - يلين^{٥٢} عن الإتسل واللحي. ولم يدم هذا التحالف مدة طويلة، إذ أن العملية الإرهابية التي نفذتها الإتسل في نسف فندق الملك داود^{٥٣} في القدس (١٩٤٦) أدت إلى تفكيك التحالف، وعودة التوتر بين الهاغاناه والإتسل.

وأدركت قيادة الهاغاناه وعلى رأسها دافيد بن غوريون أنه يجب الشروع فعلياً في التخطيط والتنفيذ لتحويل منظمة الهاغاناه إلى جيش الشعب، وأن يكون الهدف الأساسي والمركزي والسريع هو إقامة دولة إسرائيل بواسطة هذا الجيش. حصل هذا التحول في مطلع ١٩٤٧ بتحويل الفكر العسكري في الهاغاناه من عصابة إلى جيش نظامي.^{٥٤}

واستطاعت الهاغاناه بتوجهاتها هذه جذب الإتسل واللحي إلى جانبها في محاربة الفلسطينيين وتهجيرهم وتدمير قراهم ومدنهم، وفي محاربة الجيوش العربية النظامية بعد انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، حيث أعلن عن إقامة الجيش الإسرائيلي المكون من: الهاغاناه والإتسل واللحي.

ولفهم تطور الهاغاناه كمنظمة عسكرية لا بد من فهم طرحها السياسي والعسكري والمنهجية العسكرية التي تبنتها طيلة عملها خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين.

كانت معظم نشاطات وفعاليات وعمليات الهاغاناه موجهة ضد الفلسطينيين حتى العام ١٩٤٨. ولكن الهاغاناه وجهت عمليات عسكرية ضد الانكليز وبشكل مكثف ابتداء من العام ١٩٤٥ (أي: نهاية الحرب العالمية الثانية) وحتى العام ١٩٤٨ (مغادرة الانكليز

لفلسطين).^{٥٥} كانت قيادة الهاغاناه وبقية المنظمات العسكرية اليهودية قد قبلت الركون إلى الهدوء خلال الحرب العالمية الثانية وعدم مواجهة الانكليز، ريثما تنتهي الحرب. استراتيجية هذه النشاطات والعمليات كانت موجهة بما يتناسب ومشروع الحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود بالمشاركة مع الحكومة الانتدابية، ومن خلال تسديد ضربات موجعة ومتواصلة ضد الفلسطينيين.

مما لا شك فيه أن الأحداث والثورات في فلسطين، خاصة المركزية منها، كتلك التي وقعت في الأعوام ١٩٢١، ١٩٢٩، ١٩٣٦-١٩٣٩ كانت عبارة عن منعطفات مفصلية في تطور العقيدة العسكرية الخاصة بالهاغاناه، وكذلك تطوير قدراتها العسكرية التنفيذية وتعميق خبرات أعضائها استعدادًا لساعة الحسم، كما أشرنا سابقًا.

كان التغيير الأساسي في سياسة الهاغاناه في أعقاب نشر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، إذ أدركت القيادة السياسية في الحركة الصهيونية أنه يجب البدء بمواجهة عسكرية ضد السلطات الانتدابية البريطانية. إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية دفع بهذه القيادة وقيادة الهاغاناه إلى تبني موقف تجميد هذه المواجهة معتبرين وجوب «محاربة هتلر كأن الكتاب الأبيض غير موجود، ومحاربة الكتاب الأبيض كأن هتلر غير موجود».

كان من الواضح للقيادتين السياسية في الحركة الصهيونية والعسكرية في الهاغاناه الممثلة بخطط دافيد بن غوريون أن صراعًا مزدوجًا قائم في فلسطين من بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، الأول ضد الإنكليز والثاني وهو الأهم والضروري ضد الفلسطينيين، وبالتالي ابتداء من ١٩٤٧ توضحت الصورة أكثر للهاغاناه في أن الصراع سيحسم في مواجهة الجيوش العربية النظامية التي ستحارب من أجل فلسطين. الخبرة الأولى التي خاضتها منظمة الهاغاناه في بدايات طريقها كانت في ثورة أيار ١٩٢١ في يافا، حيث لم تتمكن من تحقيق إنجازات أمام الفلسطينيين الذين دافعوا عن حياتهم وأملهم وحقوقهم. أدى هذا الوضع إلى تراجع معين في شعبية الهاغاناه وفي دورها الدفاعي عن اليشوف اليهودي. ولكن بالرغم من هذا الوضع، فإن الحاجة إلى بلورة جهاز دفاعي في اليشوف أصبحت حاجة ملحة لدى قياداته السياسية والعسكرية في الوقت ذاته. وأعلن عن حالة طوارئ في المجمعيات اليهودية الكبرى كتل أبيب والقدس. وجاءت أحداث ذكرى صدور وعد بلفور في ١٩٢١/١١/٢ عندما سار الفلسطينيون في مظاهرات معادية ومنندة بالسياسة البريطانية، حيث قام عدد من أفراد الهاغاناه بإلقاء قنابل ومتفجرات

باتجاه المتظاهرين ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات من الفلسطينيين أمام عيون السلطات البريطانية.^{٥٦} شكل الهجوم الذي نفذته الهاغاناه في الحادث الأخير أعلاه خبرة في التدريبات العسكرية وطريقة تنفيذ العمليات القتالية. وهذا هو التوجه الذي رافق الهاغاناه حتى اندلاع الثورة الفلسطينية في العام ١٩٣٦. أدركت قيادة الهاغاناه أنه لتحقيق استمرارية ونجاعة في العمليات الدفاعية الهجومية، يجب تبني منهجية ثابتة في تجنيد أعضاء الهاغاناه في فترات محددة كل عام، خاصة في الفترات التي تُعرفها الهاغاناه أنها «فترات الشغب لدى الفلسطينيين».

وبدأت قيادة الهاغاناه بوضع مخططات تنفيذية لعمليات عسكرية ضد الفلسطينيين، وفي مقدمتها تحديد النقاط القريبة من «مواقع الشغب» والتظاهرات (كما يصفونها في أدبياتهم) في القدس مثلاً أو في مواقع أخرى كتل أبيب لقربها من مدينة يافا، وبالتالي تحضير مخازن (مخابئ) للسلاح لتكون عملية التزود بها في متناول اليد. وأقيمت مراكز مراقبة ونقاط تجمع في اليشوف اليهودي القريب من مجتمعات فلسطينية، وذلك بهدف تسديد ضربات نحو هذه التجمعات حال اندلاع «أعمال الشغب» كما عرفت قيادة الهاغاناه.

لم تقتصر عمليات الهاغاناه على أحداث مركزية أو ردود فعل على الثورة الفلسطينية، إنما بادرت القيادة إلى تنظيم اغتيالات سياسية وهجمات على مواقع فلسطينية لزرع الرعب والفرع في صفوف الفلسطينيين.^{٥٧} أما في أحداث ثورة ١٩٢٩ فإن الهاغاناه تفاجأت في البداية من حجم المقاومة الفلسطينية، فقامت - أي الهاغاناه - بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد مواقع فلسطينية، خاصة في المدن الكبرى مثل حيفا، حيث تم إطلاق النيران على يد عناصر الهاغاناه وسط الأحياء العربية في المدينة، وكذلك تنفيذ عمليات إرهابية وقتل في قرى مجاورة لحيفا وقرى في الجليل.

ووصلت المواجهات بين الفلسطينيين واليهود أوجها بشكل خاص في الخليل وصفد، حيث قتل عدد من اليهود في هاتين المدينتين،^{٥٨} ولم تتمكن الهاغاناه من توفير حماية لليهود فيها.^{٥٩} ولكن السلطات البريطانية حكمت بالإعدام على ثلاثة من الفلسطينيين (عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي) وحكمت على بعض اليهود بأحكام طفيفة.^{٦٠}

إزاء هذه الأحداث الدامية ازدادت مكانة الهاغاناه من منطلق كونها منظمة دفاعية في

الأساس، وتتجارب مع متطلبات اليشوف اليهودي، وهذا دفع بقيادة المنظمة إلى السير خطوات أخرى نحو الأمام في بناء شبكة الدفاع والحماية، وفي مقدمتها بناء استحکامات، وتطويق الكيبوتسات والمستوطنات الأخرى بأسلاك شائكة ومد طرق أمنية التفافية لهذه المستوطنات بعيداً عن الطرق المشتركة مع القرى والمدن الفلسطينية.

أما أحداث ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، فإنها اتخذت لدى الطرفين المتصارعين اليهودي والفلسطيني منحى آخر. إذ أصبح الصراع ذا طابع قومي صرف، خاصة لدى الفلسطينيين. إذ تحولت مقاومة الفلسطينيين من مقاومة أفراد أو مقاومة موضعية محصورة في مكان ما إلى حركة كفاح مسلح بدأها عز الدين القسام ورفاقه في ١٩٣٥، وأدركت القيادات الفلسطينية الحاجة الماسة إلى نوع من التنظيم للدفاع عن فلسطين والفلسطينيين أمام أطماع ومخططات الحركة الصهيونية ومنظمة الهاغاناه والمؤسسات اليهودية الأخرى الفاعلة في فلسطين لتفريغها من سكانها الأصليين وتوطين مهاجرين يهود مكانهم.

وأدرك الفلسطينيون أيضاً خطورة استمرار الوضع على ما هو عليه فيما لو لم يتخذوا خطوات حاسمة وفاعلة لحماية وجودهم ووطنهم. فتشكلت اللجنة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني وعدد من القيادات السياسية الفلسطينية،^{٦١} وتم تكليف فوزي القاوقجي بتنظيم الثورة الفلسطينية والتي دخلت في مواجهات عسكرية حادة وقاسية مع الهاغاناه، ودافعت عن نفسها مقابل القوات العسكرية البريطانية التي عملت عسكرياً على تدمير الجهاز الدفاعي الفلسطيني، وبذلت حكومة الانتداب في فلسطين وحكومة لندن جهودها في سبيل دفع ملوك ورؤساء الدول العربية للتدخل من أجل إيقاف الثورة الفلسطينية، وتحقيق لها ذلك، لتكمل عملية تفتيت الثورة سياسياً وتفسح المجال أمام بقاء الهاغاناه كقوة عسكرية متفوقة في فلسطين، والتي - أي الهاغاناه - ستلعب دوراً حاسماً وفعالاً بعد الحرب العالمية الثانية.

وقامت الهاغاناه باستنفار عام لعناصرها في كافة المدن، ووزعتهم على مراكز محددة مسبقاً بغية الدفاع عن المدن والمستوطنات اليهودية. ولكن هجمات الفلسطينيين لم تكن بحجم ما توقعته منظمة الهاغاناه. وذلك لقلة السلاح والذخيرة واعتماد الثوار أسلوب الهجوم الخاطف السريع والعودة من حيث انطلقوا (أي أسلوب الكر والفر). فاعتقد قياديو الهاغاناه إزاء هذا الوضع أنه لا يمكن الاستمرار بسياسة ضبط النفس (هكذا أسموها) تجاه العرب، فيجب الشروع في تنفيذ خطة عسكرية واسعة النطاق بالتعاون مع الإنكليز الذين

(أي الإنكليز) أدركوا جيداً أن شكل الثورات الفلسطينية قد ارتدى لباساً قومياً معارضاً للسياسة البريطانية وللوجود البريطاني في فلسطين.

من هذه النقطة بالذات تعمق التقارب والتعاون بين الهاغاناه والانكليز إذ أصبح للطرفين عدو مشترك واحد يجب التخلص منه وهو «الثورة الفلسطينية».

دفعت الخبرات التي اكتسبتها منظمة الهاغاناه وتعمق العقيدتين السياسية والعسكرية في صفوف عناصرها، بقيادتها إلى وضع حلول لمشاكل ومآزق استراتيجية وتنفيذية تم التعبير عنها في ثلاثة أساليب:

(أ) التحول من مواقع دفاعية إلى مواقع متحركة هجومية. وحصل هذا التحول خلال الثورة الفلسطينية. وأدرك قياديو الهاغاناه في أعقاب نشر تقرير اللجنة الملكية البريطانية (أو كما تعرف بـ«لجنة بيل» Peel)^{٦٣} وتلبد الأجواء بغيوم حرب عالمية ثانية، أن المعركة الأساسية قد أصبحت في مسارها الصحيح - بالنسبة للحركة الصهيونية - في الاستيلاء على فلسطين وحكمها. ولتحقيق هذا التحول وضعت قيادة الهاغاناه مشروع خطة حملت اسم «خطة أفير»^{٦٤} والتي انطلقت من فرضية وقوع حرب مع الفلسطينيين والعرب في فلسطين بغياب الانكليز، بهدف حماية الاستيطان اليهودي في المجمعات الاستيطانية المركزية في قطاع الساحل وشمال الجليل ومنطقة القدس. ومنها تنطلق عمليات احتلال تدريجية لفلسطين بقيادة منظمة الهاغاناه.

إذن التحول الأساسي في فكر وتوجه الهاغاناه كقوة عسكرية مركزية في اليشوف اليهودي حدث قبل بداية الحرب العالمية الثانية. وما دام هذا هو المنطلق فإن الخطة المشار إليها سابقاً تضمنت تكوين جبهة دفاعية في محيط التجمعات اليهودية بمد أسلاك شائكة وبناء استحكامات ووضع متاريس حجرية أو إسمنتية، ومن جهة أخرى تجهيز قوة هجومية كبيرة مكونة من ٤٣ ألف عنصر تم تجنيدهم وتدريبهم في صفوف الهاغاناه.

ولما واجهت بريطانيا معارضة فلسطينية وعربية شديدة بالنسبة لفكرة التقسيم التي طرحتها اللجنة الملكية، وانشغالها في الاستعدادات لخوض الحرب العالمية الثانية، أعلنت عن تجميد توصيات اللجنة المذكورة. إزاء هذه التطورات بادرت قيادة الهاغاناه إلى وضع «خطة أ» وهي عبارة عن خطة قطرية لكل فلسطين، تهدف في جوهرها إلى حماية اليشوف اليهودي في حال قيام الفلسطينيين بهجوم عليه.

ولتحقيق بعض جوانب الدفاع عن اليشوف اليهودي انطلقت الهاغاناه في نهاية ١٩٣٧

نحو إقامة وحدات قطرية متحركة عرفت بـ«كتائب ميدانية» (بلوغوت سديه).^{٦٤} وأوكلت إلى هذه الكتائب مهام نصب كمائن للفلسطينيين وتسديد ضربات في عدة مواقع فلسطينية لخلق بلبلة ورعب وخوف. وتم في بعض فروع الهاغاناه في فلسطين تطوير فكرة العمليات الخاصة بذرائع انتقامية لهجمات نفذها ثوار فلسطينيون. وكانت هذه الوحدات أو الكتائب تقوم بعمليات إرهابية وقتل وتدمير في القرى وأحياء المدن الفلسطينية كجزء من الحرب النفسية والتدميرية (عملية بلد الشيخ بالقرب من حيفا).^{٦٥}

ب) شرعية الهاغاناه: أدرك الانكليز وبضغوط سياسية صهيونية أن الثورة العربية الفلسطينية موجهة ضدهم وضد وجودهم في فلسطين، ما قد يزعزع أركان حكمهم. لهذا كانوا مستعدين إلى التعاون مع الهاغاناه ضد الفلسطينيين.

وتم تجنيد قرابة ٣٠٠٠ عنصر يهودي في قوات الأمن البريطانية، وعرفوا بـ«نواطير» وخصصت لهم السلطات البريطانية رواتب شهرية وزودتهم بالسلاح اللازم. كان هؤلاء في واقع الأمر خاضعين لإمرة الشرطة البريطانية ولكنهم في الحقيقة بقوا تحت سيطرة قيادة الهاغاناه. معنى ذلك شبه اعتراف بشرعية الهاغاناه. أما التحول الثاني في هذا السياق، فكان في العام ١٩٣٩ عندما حولت السلطات البريطانية فرقة النواطير إلى «شرطة اليشوف العبري». وتم تبني هيكلية الجيش البريطاني في تشكيل هذه الشرطة وتزويدها بمدفعية صغيرة وسلاح خفيف. وكلفت هذه الشرطة بالقيام بمهام مراقبة حركة النقل والتنقلات على الطرقات، ومحاربة ما سمي بالإرهاب الفلسطيني. وبلغ عدد المنضمين تحت لواء هذه الشرطة قرابة ٢٢ ألف يهودي مزودين بثمانية آلاف بندقية وأسلحة أخرى وآليات كالمصفحات وسيارات الشحن.

إن تبني السلطات الأمنية البريطانية إنشاء ورعاية قوة شرطة يهودية في فلسطين قد ساهم في تخفيف أعباء مالية عن الهاغاناه، وأيضاً شكلت هذه الشرطة غطاءً رسمياً للهاغاناه في تنفيذ خططها الهجومية على مواقع فلسطينية في وضح النهار. أضف إلى ذلك فرصة التزود بالسلاح لدعم المجهود الحربي للهاغاناه في المستقبل.

إن هذا التحالف والائتلاف غير الرسميين بين الحكومة الانتدابية وبين الهاغاناه شجع اليشوف اليهودي عامة على تطوير قدراته الاقتصادية والعسكرية. وكذلك أفلحت الهاغاناه في جذب أحد الجنرالات الانكليز وهو لورد فينچيت^{٦٦} لتدريب «كتائب الليل» الخاصة المكونة من قياديين ومقاتلين ميدانيين سددوا ضربات لمواقع فلسطينية.^{٦٧}

كان هذا الدعم اللوجستي والتسليحي عاملاً مركزياً ومهماً في زيادة وتيرة تسديد الضربات على الفلسطينيين وتفتيت قوتهم ومقاومتهم، وجعل الهاغاناه هي القوة المركزية الحاسمة على الساحة العسكرية في فلسطين. (ج) سور وبرج:^{٦٨} طريقة لحماية المستوطنات وضعها شلومو فروزفسكي وتقضي هذه الطريقة بتوفير حماية لكل مستوطنة تُقام في كل مكان في فلسطين. وكانت أجزاء المستوطنة أو المعسكر تجهز مسبقاً، وتنقل ليلاً وتتم عملية التركيب بسرعة وسط حماية مشددة. ونجحت هذه الطريقة في تسهيل إقامة ٥١ مستوطنة بدعم من الهاغاناه وعناصر من فرقة النواير الخاضعة للشرطة البريطانية. رفعت هذه الطريقة من القيمة العسكرية للحركة الاستيطانية، وبدأت إدارات اليبشوف تفكر وتخطط وفق معايير عسكرية في البداية.

وباركت الهاغاناه خطوة تجند أعضاء من صفوفها في الجيش البريطاني. وحافظت قيادتها على صلة وعلاقة مع هؤلاء الأعضاء خاصة فيما له ارتباط بخبرتهم العسكرية وفرص شراء السلاح أو تهريبه وإرساله إلى المخابئ المنتشرة في عدد كبير من المستوطنات. وشارك أعضاء من الهاغاناه في وضع خطط دفاعية لمنطقة حيفا (لوجود معامل تكرير البترول فيها والصناعات الثقيلة ومعسكرات بريطانية) إزاء أي هجوم ألماني - إيطالي محتمل من جهة مصر. واستغلت الهاغاناه الحرب العالمية الثانية ونجحت في إقامة وحدة مظليين متطوعين في خدمة سلاح المظليين الانكليزي ونفذوا سلسلة من عمليات الإنزال خلف خطوط النازيين، منهم حنه سنش.^{٦٩}

وضعت الهاغاناه «خطة ب» في أيلول ١٩٤٥ أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتظهر فيها تعاضم القوة والخبرة العسكرية المتراكمة من أحداث ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية والمشاركة في المجهود الحربي لدعم بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية.

ولم تظهر الخطة «ب» أية علامات أو إشارات تتضمن مواجهة مع الانكليز، إنما وجهت بمجملها نحو «العدو الفلسطيني» من منطلق أن الثورة الفلسطينية - بالنسبة للهاغاناه - كانت خطوة متقدمة ومقلقة للغاية بالنسبة لمصير فلسطين.

طرحَت الخطة «ب»^{٧٠} فرضية وجود الانكليز في فلسطين، وانهم سيتدخلون في المواجهات، وأن الخطة مُعدّة لتحقيق الحلم القومي اليهودي في توفير حماية لليبشوف اليهودي في فلسطين ومشروعه في صد كل هجوم عربي محتمل. لهذا ستلجأ الهاغاناه إلى

تنفيذ حرب استباقية بحيث تقوم بتدمير العدو (الفلسطينيين) قبل قيامه بأية عملية. وتختلف هذه الخطة عن سابقتها بأنها مشبعة بديناميكية عسكرية سريعة، تعتمد عناصر الاستباق.

واتجهت الهاغاناه في الوقت ذاته إلى إظهار عدم موافقتها على «الكتاب الأبيض» لعام ١٩٣٩. وتبنت سياسة ملايين الانكليز جراء اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت ذاته مواجهة الانكليز بطرق غير مباشرة. ولصد مخططات الانكليز مالت قيادة الهاغاناه إلى تشجيع موجات الهجرة اليهودية البحرية، أي بواسطة سفن مستأجرة. وقررت هذه القيادة تنفيذ هجوم عسكري على سفينة مهاجرين يهود تحمل اسم «باتريا»^{٧١} في تشرين الثاني ١٩٤٠ وتسديد ضربة لأحد أجزائها للحيلولة دون إخراجها من المياه الإقليمية الفلسطينية، وإبعاد اليهود المهاجرين على متنها.^{٧٢}

ورغم هذه المحاولة، فإن قيادات الحركة الصهيونية والييشوف اليهودي ومنظمة الهاغاناه حافظت على علاقة تعاون بينها وبين الانكليز ما دام الصراع العقائدي والعسكري محتدم بين الانكليز وبين ألمانيا النازية. لكن هذا الوضع لم يبق على حاله بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حينما تفرغت بريطانيا لمداداة جراحها وندوبها في أوروبا وفي معظم مستعمراتها. إذ أسرعت القيادات اليهودية بتكثيف ضغطها على بريطانيا لتحقيق المزيد من أطماعها وفي مقدمتها الاعتراف السريع بإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. لهذا قررت إدارة الوكالة اليهودية تعيين لجنة ثلاثية مكونة من دافيد بن غوريون وموشي سنيه وموشي شابيرا لوضع أسس وخطط مواجهة الانكليز والإشراف المباشر على هذه المواجهة.

ومن بين النشاطات والفعاليات التي أقرت في هذه اللجنة: زيادة وتيرة الهجرات عبر البحار وتزويدها بحراسة فعالة، وإزالة كل حاجز قد يعترض تنفيذ هذه الهجرات. أما على صعيد التحرك الدبلوماسي بهذا الخصوص، فإن إدارة الوكالة اليهودية قد أصرت على المحافظة على أسس التأييد العالمي الذي كسبته القضية اليهودية، خاصة بعد كشف الجرائم التي ارتكبتها النازية في أوروبا ضد الجاليات اليهودية المقيمة فيها.

انطلقت العمليات الإرهابية والتخريبية ضد معسكرات وثكنات بريطانية منتشرة في عدة مواقع من فلسطين، مثلاً عملية اقتحام معتقل عتليت وإطلاق سراح أكثر من مائتي مهاجر يهودي غير شرعي في العاشر من تشرين الأول ١٩٤٥. ونفذت منظمة البالماح^{٧٣} («بلوغوت ماحتس» - سرايا العاصفة) سلسلة من العمليات التفجيرية ضد خطوط السكك

الحديدية وقوارب خفر السواحل البريطانية. وبلغت العمليات الإرهابية أوجها في ليلة ١٧/١٦ حزيران ١٩٤٦ بنسف وتفجير ١١ جسراً في مواقع مختلفة من فلسطين. وعرفت هذه العملية بـ«ليل الجسور». واخذت السلطات البريطانية بالتضييق نوعاً ما على الهاغاناه، ما زاد الصدامات بين الطرفين. وإزاء هذه المواجهات، قررت قيادة الهاغاناه في أيار ١٩٤٦ وضع خطة تفصيلية لتنفيذ عمليات تحذيرية وتسديد ضربات شديدة ضد المقاومة الفلسطينية في عدد كبير من القرى والمدن، إذ ساد الاعتقاد في أوساط اليشوف أن الانكليز قد مالوا لتأييد الموقف الفلسطيني وانهم - أي الانكليز - يزودونهم بالسلاح والذخيرة.^{٧٤}

مقابل المواجهات التي نفذتها الهاغاناه مع القوات البريطانية، زادت الهاغاناه وتيرة تسديد هجمات واسعة نحو التجمعات الفلسطينية ابتداء من العام ١٩٤٧. وأخذت هذه الوتيرة حجماً كبيراً مع اقتراب جلسة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والتي نجم عنها صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩.

كان تسارع الخطوات السياسية التي اتخذتها الهاغاناه متزامناً، وبالتنسيق التام، مع الخطوات العسكرية الميدانية في فلسطين. إذ وضعت الهاغاناه خطة لمواجهة احتمال قيام جيوش الدول العربية النظامية بهجوم شامل.

ولم تكتف الهاغاناه بالدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي الذي وفرت له الأطر السياسية الصهيونية المحلية والدولية، بل أسست مجلات ونشرات إعلامية تعرضت من خلالها إلى مسائل وقضايا عسكرية لتعميق الثقافة العسكرية بين عناصر الهاغاناه. وكانت المجلة الأولى هي «معراخوت»^{٧٥} التي صدر العدد الأول منها في ١٩٣٩ وتولى رئاسة تحريرها أليعازر غاليلي. ثم أصدرت الهاغاناه دورية غير رسمية، اعتبرت لسان حال الهاغاناه في الشؤون السياسية والمعلوماتية، حملت اسم «شباك» (اختصار بالعبرية يعني «خدمة أمنية»، أي مخابرات) ومحررها أليعازر لخنشتاين - لبينه. وقوبلت هذه الدورية بشعبية واسعة ومنقطعة النظير في اليشوف، وتركت أثراً بالغاً في ميادين التربية على العسكرية والتعريف بنشاطات المؤسسات الصهيونية في فلسطين وخارجها. وافتتحت الهاغاناه محطة إرسال إذاعي حملت اسم «صوت إسرائيل»^{٧٦} وهي غير رسمية. وحاولت بريطانيا إغلاقها عدة مرات، واستمرت هذه الإذاعة في أحداث نكبة ١٩٤٨ لبث دعاية مغرضة وتحريضية ضد العرب والفلسطينيين باللغة العربية. أضف إلى أنها كانت تبث معلومات مغلوبة ساهمت في دب المزيد من الرعب ونشر الخوف والتوتر في صفوف الفلسطينيين.

ولفهم عمق العمليات الإرهابية والتخريبية التي نفذتها الهاغاناه، وخاصة عند تكثيفها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٤٨، جدير بنا دراسة المبنى التنظيمي لهذه المنظمة، لكون هذا المبنى هو العنصر الأساسي من وراء كل هذه العمليات.

كانت منظمة الهاغاناه في بداية طريقها عبارة عن دائرة تابعة للهستدروت (نقابة العمال العبريين العامة في فلسطين)، ولكن هذه الدائرة نالت تأييداً ودعماً من «هقاعد هلثومي» (اللجنة القومية) ومن قيادات اليشوف في فلسطين. وتولى قيادة دائرة الهاغاناه في بداية طريقها، أي في ١٩٢٠ كل من: إلياهو غولومب وراحييل ينيت^{٧٧} وموشي سميلنسي^{٧٨} وبنحاس روتنبرغ.

كانت منظمة الهاغاناه في العشرينيات من القرن الماضي (أي في عقدها الأول) من الناحية التنظيمية عبارة عن عشرات من الخلايا الصغيرة المنتشرة في الكيبوتسات والمستوطنات وثلاثة فروع في المدن الكبرى في فلسطين. وكان جل اهتمام هذه الدائرة منصبا على عقد صفقات صغيرة لشراء السلاح والذخيرة وبناء المخابئ (أي المخازن) في الكيبوتسات خاصة، وعقد جولات من التدريب.^{٧٩}

دفعت ثورة ١٩٢٩ والأحداث التي رافقتها باللجنة الأمنية التابعة لـ«هقاعد هلثومي» لجعل إدارة الهاغاناه مكونة من لجنة خماسية مؤقتة، مكونة من: مندوبين عن الهستدروت ومدنيين وممثل عن الإدارة الصهيونية. وبقي هذا التركيب الإداري حتى العام ١٩٤٧ منعاً لأية حالات توتر أو صراعات داخلية بين الأفراد حول مناصب قيادية.

وأصبحت قيادة الهاغاناه بتركيبها أعلاه تحمل اسم «القيادة القطرية»، وتم توسيع هذه القيادة لتشمل ممثلين عن قطاعات أخرى، مثل المزارعين والتجار والصناعيين وممثلي «التصحيحيين».

ولتنجيع العمل الإداري / التنظيمي في الهاغاناه تم تعيين مركزين مدنيين، دوف غيفين^{٨٠} ممثلاً عن أحزاب اليمين وشاؤول مئروف عن أحزاب اليسار، ليكونا عضوين في القيادة القطرية العليا للهاغاناه. وتم في ١٩٣٥، جراء انطلاق ثورة عز الدين القسام في الأساس والتحول الفلسطيني باتجاه الكفاح المسلح، إنشاء الدائرة العملية لوضع خطط دفاعية واستحكامية وهجومية.

وخطا قياديو الهاغاناه خطوة إضافية نحو تعميق مبنى القيادة العامة للمنظمة بواسطة

التفاهم بين التيارين اليميني واليساري في المدن والكتل الاستيطانية في شتى المناطق. وتم توسيع عضوية القيادة القطرية لتصبح ١٤ عضواً يمثلون كافة الاتجاهات والتيارات الفاعلة في اليبشوف. وفرضت الهاغاناه جباية ضريبة مالية على اليبشوف، وتم تحديد مساهمات التبرع لتغطية الاحتياجات الأمنية. وعشية الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ أنشئت «هيئة الأركان العامة للهاغاناه» كغطاء أعلى لكافة الأجهزة العاملة في المنظمة. واختير يعقوب دوري^٨ أول رئيس لهيئة الأركان العامة. وخلال السنوات ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٨ تم توسيع مساحة تنظيم وعمل هذه الهيئة، وأقيمت دوائر عامة تابعة لها بموجب احتياجات يفرضها الميدان.

هذا التطور التنظيمي في الهيئة العامة ودوائرها ومؤسساتها شكل النواة الأساسية لإقامة الجيش الإسرائيلي مستقبلاً بعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، ليصبح هذا الجيش المؤسسة العسكرية الوحيدة المكلفة رسمياً من حكومة إسرائيل بحماية الدولة.

أما من ناحية الوحدات العسكرية والأمنية الفاعلة في منظمة الهاغاناه، فتكونت دوائر وفرق وفيالق وكتائب تناسبت مع ازدياد عدد المنضمين تحت لواء المنظمة.

أما من حيث التنظيم القطري، فتم منذ تأسيس الهاغاناه إقامة عشرة ألوية: ثلاثة ألوية للمدن الكبرى (القدس، تل أبيب وحيفا) وسبعة ألوية في الأقضية المختلفة. وبعد العام ١٩٢٩ جرى تقسيم فلسطين إلى أكثر من ٢٠ كتلة وعلى كل واحدة قائد وقيادة وهيئة أمنية استشارية مصغرة تمثل اليبشوف. ورغم كل التحولات في المبنى القطري، إلا أن ألوية المدن الكبرى حافظت على وجودها ودأبت على زيادة أعداد أفرادها. وأسست في العام ١٩٣٧ الكتائب، وتحدثنا عنها سابقاً. وفي العام ١٩٣٨ اتخذ قرار بتوزيع أعضاء المنظمة في كل كتلة إلى ثلاثة أصناف: (١) الحراس في مقر الكتلة (٢) من يخدمون في الكتلة كلها (٣) قوة ميدانية على أهبة الاستعداد لتنفيذ عمليات خارج نطاق الكتلة المقررة.

وتم في العام ١٩٤١، وفي خضم معارك الحرب العالمية الثانية الإعلان عن تأسيس البالماح (الكتائب الهجومية أو سرايا العاصفة)، وذلك بدعم عسكري ولوجستي من الجيش البريطاني استعداداً وتحضيراً لتنفيذ خطة هجومية لجيوش دول الحلفاء على سورية أثناء وقوع الأخيرة تحت سيطرة جيش حكومة فيشي الموالية لألمانيا النازية.

ولما توقف التعاون مع القوات البريطانية في العام ١٩٤٢ تحول البالماح لكتيبة مجندة ضمن منظمة الهاغاناه بإشراف مباشر للمؤسسات القومية اليهودية في فلسطين. وتم تنظيم وتوطين أعضاء البالماح في مجموعات في مستوطنات اليبشوف من منطلق توفير مالي وتلبية الاحتياجات اليومية للأعضاء تخفيفاً عن ميزانية منظمة الهاغاناه العامة التي ازدادت سنة بعد أخرى. واتبع مبدأ التطوع في الانضمام للبالماح. وكان يُنفذ تجنيد إلزامي لخريجي المدارس الثانوية وقت الحاجة. وأسست ضمن البالماح وحدات عسكرية خاصة مثل: طيارون، ملاحون، دائرة المستعربين، البلقانيون والألمان من الذين كانوا على استعداد للتعاون مع الانكليز وتوفير خدمات محددة من وراء خطوط العدو أو في عقر داره.

وأدخل التغيير أو التعديل الأخير في الهاغاناه عامة بعد صدور قرار التقسيم في تشرين الثاني ١٩٤٧ وذلك استعداداً لتنفيذ عمليات هجومية وانقضاضية على القوات الفلسطينية والعربية في فلسطين. وشمل التعديل: (١) جيش نظامي لمواجهة اعتداءات خارجية، يتكون من وحدات سلاح المشاة ووحدات هجومية (البالماح). (٢) وحدات حراسة تدأب على توفير حراسة ميدانية للييشوف ضد أي هجوم محلي. وقسمت فلسطين من الناحية العسكرية إلى ٣ ألوية (الشمال، المركز والجنوب) و ٣ مدن. ومنها أقيم أحد عشر قضاء موزعاً في الألوية المشار إليها اعلاه.

وتجدر الإشارة هنا إلى حصول زيادة مطردة في أعداد المنضمين إلى الهاغاناه أو المجندين مباشرة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فأولاً انضم معظم الجنود اليهود الذين خدموا في الجيش البريطاني خلال الحرب. وكذلك مع الإعلان عن قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. إذ وصل عدد أعضاء الهاغاناه لحوالي ٤٠ ألفاً. يضاف إليهم ثلاثة آلاف عنصر في البالماح وعشرة آلاف تقريباً في منظمة «الغدناع» (اختصار بالعبرية لـ «غدودي نوغار» - وحدات الشبيبة). أي أن المجموع الكلي حوالي ٥٣ ألفاً عدا الموظفين العاملين في مقر الهاغاناه المنتشرة في عدة مواقع في فلسطين. وتزامن مع خطوات التنظيم تطوير مجالين عسكريين خاصين بالهاغاناه، الأول هو شراء الأسلحة على كافة أنواعها، والثاني إنتاج وصناعة الأسلحة.^{٨٢}

اهتمت قيادة الهاغاناه بشراء أسلحة بكل طريقة وبأي ثمن، وإخفائه في مخابئ خاصة في الكيبوتسات والمستوطنات بعيداً عن عيون الانكليز والعرب الفلسطينيين. واعتمدت الهاغاناه على تهريب وسرقة أسلحة من مخازن الجيش البريطاني المنتشرة في عدة مواقع

في فلسطين. خاصة تلك الموجودة بالقرب من المدين المركزية وفي مقدمتها حيفا التي اتخذها الجيش البريطاني أحد المراكز الأساسية لتخزين السلاح. وتم تزويد قوات الهاغاناه بالمسدسات من أنواع مختلفة وبنادق ورشاشات وقذائف وقنابل يدوية من كافة الأنواع التي تم اقتناؤها أو تهريبها أو سرقتها.

أما عمليات شراء الأسلحة فتمت بطرق مختلفة دون اعتماد واحدة بالتحديد. فمثلا أحضر المهاجرون اليهود أسلحتهم معهم، وقام مندوبون من الهاغاناه بشراء أسلحة مستعملة من عشائر البدو في شرقي الأردن وسورية متخفين بشخصيات أخرى لإبعاد الشبهات عن أنفسهم وعن نواياهم.

ووضعت قيادة الهاغاناه في بداية انطلاقها خطة خماسية لشراء السلاح تضمنت ٢٠ ألف بندقية وعشرة آلاف مسدس ومئة رشاش. واتخذت الهاغاناه في العشرينيات من مدينة فيينا مقراً لنشاطاتها المتعلقة بشراء السلاح في الدول الأوروبية المختلفة.^{٨٣}

ونظمت الهاغاناه سلسلة من عمليات تهريب السلاح بواسطة براميل إسمنت مستورد من بلجيكا، حيث وصل إلى ميناء يافا في العام ١٩٣٣، ٢٠٠ طن سلاح نقلت بسرعة إلى مخابئ الهاغاناه في المستوطنات. ووصلت كمية أخرى من السلاح في خريف ١٩٣٥ بلغت زهاء ٥٠٠ برميل، إلا أن أحد البراميل تدرج وكشفت محتوياته.

أما المجال الثاني لتزويد الهاغاناه بالسلاح فكان بواسطة إنشاء مصانع لإنتاج السلاح عرفت بـ«تعاس» (استمرت في الإنتاج بعد ١٩٤٨ لسد احتياجات الجيش الإسرائيلي).^{٨٤}

أنتجت صناعات الهاغاناه أنواعاً مختلفة من السلاح، مثل القنابل اليدوية التي اخترعها مناحيم بن غوري، واخترع أيضاً قنابل تطلق بالبندق حملت اسم «مناحميا». ثم أوجد دافيد ليبوفيتش عدة أنواع من السلاح، أشهرها مدافع «دافيدكا» الأكثر شهرة في قصف المدين العربية وعدد كبير من القرى الفلسطينية، واستعملت هذه المدافع في سلاح المدفعية للجيش الإسرائيلي في السنوات الأولى بعد ١٩٤٨. وامتلكت الهاغاناه في العام ١٩٣٧ ما يلي: ٤٥٠٠ بندقية، وعشرة آلاف مسدس، و ٢٣٠ رشاشاً.

وأجرى يهود أرآزي^{٨٥} أحد قيادي الهاغاناه اتصالاً سرياً مع ضباط في الجيش البولندي في العام ١٩٣٦ لإنشاء ورشات لإنتاج سخانات بخارية استعملت مخابئ لتهريب السلاح إلى فلسطين. وتم بواسطة هذه الطريقة تهريب ٢٢٥ رشاشاً، وعشرة آلاف قنبلة يدوية ومائتي طن ذخيرة وكمية من المسدسات. وافلح أرآزي بشراء ماكينات لإنتاج العيارات

النارية، وعقد صفقات سرية مع الصناعات العسكرية في بلجيكا وفنلندا وألمانيا ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وشهدت الصناعات العسكرية التابعة للهاغاناه في فلسطين في الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ تطوراً واسعاً، إذ بدأت هذه الصناعات بإنتاج مواد متفجرة صنعت في مختبرات معهد وايزمان في رحوبوت. وبلغ الإنتاج المحلي اليهودي من السلاح في شبكة الصناعات العسكرية (تعاس) في العام ١٩٣٨ ما يلي: ١٧٥٠٠ قنبلة يدوية، ١٦٠٠٠ قذيفة مدفع، ٢٠٠٠ كغم مواد متفجرة، وعشرات آلاف العيارات النارية. وأظهرت الهاغاناه اهتماماً بالغاً ابتداء من العام ١٩٣٥ بموضوع الطيران، حيث أسست شركة طيران مدنية صغيرة باسم «أفيرون»^{٨٦} في ربيع ١٩٣٩، قامت الهاغاناه باستعمال طائراتها الثلاث للتدريب ونقل بعض الاحتياجات الخاصة بالهاغاناه.

وما حققته تعاس من إنتاج حتى ١٩٤٤ (مستفيدة من ظروف الحرب العالمية الثانية واهتمام السلطات البريطانية بالمجهود الحربي) ما يلي: ١٠٣٣٨ بندقية، ٦٧٥ رشاشاً، ١٣٢ آلة إطلاق نيران. وازداد عدد الرشاشات في ١٩٤٧ إلى ١٩٠٠ وحوالي ٧٠٠ قاذفة. ووصلت تعاس عشية حرب ١٩٤٨ إلى إنتاج رشاشات من نوع «ستن» وذخيرتها وقنابل ومواد متفجرة أخرى بكميات هائلة، منها إنتاج نصف مليون عيار ناري في كل شهر.^{٨٧} وتمتع اليشوف اليهودي عامة والهاغاناه خاصة بسياسة بريطانية متفهمة. وهذه السياسة دعمت عملية الاستمرار في الإنتاج العسكري والتدريب والشراء والتخزين. ولم تصدر القوات البريطانية من السلاح اليهودي إلا القليل، بينما قامت بسلسلة كبيرة من مdahمة القرى والمدن العربية ومصادرة آلاف القطع الحربية، ما قوّض قوة الفلسطينيين العسكرية. فعلى سبيل المثال في الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ صادرت القوات البريطانية من اليهود: ١٣٥ بندقية و ٣٦٥ مسدساً و ٦٥٧ قنبلة يدوية و ٩ رشاشات. بينما صادرت من الفلسطينيين ٧٦١٧ بندقية، ٤٨٩١ مسدساً، ١٣٢ قنبلة يدوية و ٣٠ رشاشاً.^{٨٨} وتجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين لم يقيموا أي مصنع أو ورشة لإنتاج السلاح، إنما اعتمدوا على الشراء من السوق الحرة أو عبر التهريب. ما أدى إلى تفوق يهودي مبرمج ومخطط ومدعوم من الانكليز لفترة طويلة، خاصة منذ اندلاع الثورة الفلسطينية.

وأعلنت منظمة الهاغاناه عن إنهاء عمل «تعاس» السري في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٧، وإقامة الصناعات العسكرية اليهودية العلنية بمعرفة السلطات الانتدابية البريطانية.

وكان دافيد بن غوريون قد بادر بتشغيل مصانع إنتاج السلاح التي تم شراء خطوطها الإنتاجية كاملة بوساطة المهندس سالفين.^{٨٩}

واحتاجت مخططات الهاغاناه الهجومية على المواقع الفلسطينية وعمليات سرقة وتهريب وتصنيع السلاح إلى برامج للتدريب والمناورات بشكل مستمر. لهذا نفذت الهاغاناه منذ تأسيسها سلسلة غير متوقفة من التدريبات والمناورات. خاصة في المناطق الحرجية بعيداً عن أنظار السلطات البريطانية والفلسطينيين. وشمل تدريب الجندي عضو الهاغاناه حتى العام ١٩٣٦ المراحل التالية: تدريبات انتظامية، وكانت تجري صباح كل سبت، وهو يوم عطلة. ثم التعرف على المسدس ومكوناته وطرق استعماله كدفاع شخصي، مرة واحدة في الأسبوع في ساعات المساء. وتدريبات على استعمال القنابل اليدوية من نوع ميلس. ودامت فترة هذه التدريبات زهاء سنتين من يوم انضمام العضو إلى صفوف الهاغاناه. وأشرف على هذه التدريبات مرشدون شاركوا في معارك الحرب العالمية الأولى في جيوش الدول المختلفة التي خاضت معارك تلك الحرب. وبعد سنتين من التدريبات يُدرج اسم العضو في قائمة الاحتياط. ولم تكنف الهاغاناه بتوفير تدريبات ومناورات مركزة لأفرادها وكتائبها ووحداتها، إنما كانت تقوم بتنظيم جولات في التعرف على فلسطين من أقصى الشمال حتى الجنوب، يشارك فيها الأعضاء.

ونشرت الهاغاناه مئات من أعضائها لجمع معلومات دقيقة وتفصيلية عن القرى الفلسطينية وحياة سكانها وما يملكون وما يقومون به من أعمال يومية (جمعت كل هذه المعطيات والمعلومات في ملفات حملت اسم «ملفات القرى» وهي عبارة عن عامل مركزي وأساسي ساعد قيادة الهاغاناه في وضع خطط الهجوم على القرى، بما فيها الاستفادة من خدمات العملاء والمتواطئين والمخبرين الذين تم تجنيدهم في معظم القرى والمدن الفلسطينية).

وجدير ذكره هنا بأن معظم المستوطنات، خاصة الكيبوتسات، قد تحولت إلى ثكنات عسكرية ومخازن وميادين للتدريبات المتواصلة والتي شملت إضافة إلى ما ذكر اعلاه تدريبات على استعمال القنابل اليدوية والمدافع، من خلال معارك وهمية نظمها قيادة الهاغاناه.

ولرفع جاهزية المنظمة وتطوير قدراتها الأدائية الميدانية، اهتمت القيادة بتنظيم دورات ضباط صف واتخذت من مستوطنة «چفعات» في مرج ابن عامر مقراً لتحقيق هذه الغاية.

ولما توفرت للهاغاناه كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، وأصبح واضحاً أن المشروع

السياسي الصهيوني يسير في مسارات متسارعة، خاصة بعد توصيات لجنة بيل (اللجنة الملكية - ١٩٣٧)، أعلنت الهاغاناه في ١٩٣٩ عن تأسيس دائرة الإرشاد المركزية التي أنيطت بها مهمة تركيز التدريبات والمناورات الواسعة وتوحيد الطرق القتالية المختلفة الهجومية والدفاعية. واستفادت الهاغاناه من الحرب العالمية الثانية، في جملة ما استفادت منه، أن المجهود الحربي البريطاني بكافة أشكاله لم يُتَح للسلطات البريطانية متابعة دقيقة لما كان يجري في البيشوف اليهودي، لهذا رفعت الهاغاناه درجة الاستعداد بواسطة التدريب على استعمال البنادق والرشاشات والقاذفات. وأصبحت التدريبات ميدانية تحت إشراف ضباط مرشدين لديهم معرفة واسعة بهذا الجانب.

تزامن هذا التحول مع انطلاق الثورة الفلسطينية في ١٩٣٦ واستمرارها متقطعة حتى ١٩٣٩، حين توقفت جراء اندلاع الحرب العالمية الثانية. وحصل التعاون بين الهاغاناه وبين السلطات البريطانية على المستويين السياسي والعسكري لإخماد الثورة الفلسطينية التي شكلت خطراً على الطرفين. وترجم التعاون من خلال مشاركة أعداد هائلة من الهاغاناه في دورات وتدريبات عسكرية نظمها الجيش البريطاني. وقد أشرنا سالفاً إلى أن وحدات النواطير اليهودية التي شاركت في أعمال الحراسة استلمت أسلحة شرعية من الجيش البريطاني، وهذا ما أتاح الفرصة للحصول على أسلحة إضافية تم تهريبها وسرقتها من مخازن الجيش البريطاني ونقلها إلى مخازن ومخابئ الهاغاناه في المستوطنات خاصة. وذكرنا أيضاً مساهمة الكولونيل فينغيت في تدريب الجنود اليهود، والمدرسة العسكرية التي بادر إلى إقامتها في كيبوتس عين حارود في منطقة غور بيسان.

ونشرت دائرة الإرشاد المركزي في الهاغاناه مادة إعلامية وإرشادية وزعت سريعاً، تناولت طرق استعمال السلاح والقتال، وترجمت الدائرة بعض الكتب الخاصة بالتدريبات عن الانكليزية ووزعتها على المتدربين. وتم تأسيس مدرسة للضباط في «جُعاره»،^{١٠} التي تمكنت من تخريج مجموعة من الضباط ممن قادوا معارك ١٩٤٨ وكانوا النواة الأولى لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي. وإضافة لدورات الإرشاد والتدريبات التي نفذت في الهاغاناه، نظمت دورات خاصة لاستعمال الأجهزة اللاسلكية وطرق جمع المعلومات (المخابرات) وعمليات نقل الآليات الكبيرة كالشاحنات والمدافع. وتم تخصيص دورات كاملة لاستعمال المتفجرات من حيث

تركيبها وتفكيكها، وكذلك رفع المستوى الإعلامي للهاغاناه باستعمال الإذاعة بالعبرية والعربية، وتوزيع المنشائر الإعلامية والتحريضية على مختلف أنواعها، خاصة بعد صدور قرار التقسيم.

الپالماح

اختصار للكلمات العبرية «پلوغوت ماحتس» (كتائب أو سرايا الصاعقة). وهذه السرايا عبارة عن الجناح العسكري المجدد دائماً في منظمة الهاغاناه في الفترة الواقعة بين ١٩٤١ و ١٩٤٧.

ما ميز أعضاء الپالماح أنهم رجالاً ونساءً قد خدموا في وحدات قتالية بصورة مهنية ونظامية، وكانوا على أتم الاستعداد للقيام بتنفيذ أية عملية عسكرية بأوامر صادرة عن المؤسسات اليهودية والقيادة العامة في الهاغاناه. وتركزت معظم قواعد الپالماح في الكيبوتسات. وكان أعضاء الپالماح يعملون نهاراً في مواقعهم في الكيبوتس ويتدربون مساءً أو في أيام مخصصة لهذه الغاية.

أما السبب الأساسي لتأسيس الپالماح فناتج من زيادة احتمالات قيام الجيش الألماني بغزو فلسطين بعد وقوع سورية تحت إدارة وسيطرة حكومة فيشي الموالية لألمانيا النازية، فرأت قيادة الهاغاناه أنه يجب الوقوف إلى جانب الانكليز في مواجهة هذه الاحتمالات. ووضعت كافة وحدات الپالماح تحت تصرف الجيش البريطاني^{٩١} لدعم مجهوده الحربي خلال الحرب العالمية الثانية. وقامت وحدة مؤلفة من ٢٣ ضابطاً في الوحدات الميدانية التابعة للپالماح بعملية عسكرية في طرابلس في لبنان ضد القوات الموالية لحكومة فيشي. وتمتعت سرايا الپالماح باعتراف شبه رسمي من قبل سلطات الجيش البريطاني، وكذلك من حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين. وقامت هذه الحكومة بتشجيع عملية تطوير أدائها، كما دعمتها بالمال والسلاح والتدريبات. ولما زال الخطر الألماني عن فلسطين، تراجعت بريطانيا عن تحالفها غير الرسمي هذا (أو تبنيها غير الرسمي) للپالماح، فعادت إلى نهج العمل والنشاط العصائي السري.

وأشارت تعليمات التأسيس أن تكون الپالماح مكوناً من ٩ سرايا من المتطوعين اليهود. وبلغ عدد هذه السرايا حتى نهاية ١٩٤٧ «١٢» سرية. ولما اشتدت أحداث حرب ١٩٤٨ أضيفت وحدات أخرى لها، كان أبرزها: هرئيل ويفتاح والنقب.^{٩٢}

وتم تركيز وتفعيل وحدات الپالماح وفرقها في المروج الشمالية من فلسطين لحماية

المستوطنات هناك، مع الاحتفاظ بفرق قليلة في مناطق الجليل الغربي والقدس وجنوبي فلسطين. وبموجب الخطة العسكرية الهجومية التي وضعتها القيادة العامة في الهاغاناه كان على البالماح العمل في ثلاثة ميادين: (١) مواجهة عدو غير نظامي أو شبه نظامي، وكان القصد هنا الحركة الثورية الفلسطينية في فلسطين. (٢) مواجهة عدو نظامي (باعتبار بريطانيا وجيوشها أعداء لليهود)، وتقديم المساعدة لأعداء بريطانيا الألمان أو الإيطاليين خلال الحرب العالمية الثانية. (٣) عمليات ومهام خاصة، والقصد هنا تنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية والتخريبية ضد مواقع تابعة للجيش البريطاني، أو ضد حركات ومنظمات المنشقين عن الإجماع الوطني اليهودي، والقصد هنا ضد اتسل ولحي.

وقام القائد العام لقوات الهاغاناه بتشغيل البالماح كرافعة لتنظيم مستقبلي للجيش الإسرائيلي. واستفادت القيادة العامة للهاغاناه من خبرة عناصر البالماح الذين دعموا المجهود الحربي البريطاني في عدة جبهات قتالية، منها على سبيل المثال وحدة البالماح في البلقان خلف الخطوط الحربية الألمانية، ووحدة المستعربين التي عملت ونشطت في أوساط العرب الفلسطينيين داخل فلسطين وفي أوساط العرب خارج فلسطين. ووحدة المستعربين هذه انضمت لاحقاً إلى سلاح المخابرات في الجيش الإسرائيلي. أما الوحدة البحرية (بال يام) فانضمت لاحقاً إلى سلاح البحرية. وكذلك وحدة الطيارين التي انضمت إلى سلاح الجو.^{٩٣}

جميع هذه الوحدات تدربت جيداً خلال الحرب العالمية الثانية وتعرفت على أنواع مختلفة من الأسلحة واستخدامها، ما ساعدها على تحضير الطريق لإقامة الجيش الإسرائيلي بعد الإعلان عن إقامة إسرائيل. وتولى قيادة البالماح عند تأسيسها إسحق ساديه وبقي في منصبه هذا حتى العام ١٩٤٥، حينما عين قائداً عاماً لمنظمة الهاغاناه، فأصبح نائبه يغال ألون^{٩٤} قائداً للبالماح.

وحددت المؤسسات القومية اليهودية وقيادة الهاغاناه العامة المهام التي كُلفت بها منظمة البالماح، منها: محاربة الثوار الفلسطينيين، الاستعداد لمواجهة قوات ألمانية غازية باتجاه فلسطين، تنفيذ عمليات ضد المنظمات المنشقة عن الهاغاناه، تنفيذ عمليات ضد مؤسسات وسلطات الانتداب البريطاني في الفترة اللاحقة للتعاون معها، وتأسيس مستوطنات في أنحاء مختلفة من فلسطين، وتوطين الأعضاء السابقين في البالماح فيها، والقيام بمهام حراسة

خطوط وأنابيب المياه الواصلة إلى النقب، وكذلك مهام في البحر والجو وفق ما تفرضه الظروف، والقيام برصد تحركات القرى والمدن العربية وتحضير «ملفات القرى».^{٩٥}

بلغ عدد أفراد الپالماح خلال معارك حرب ١٩٤٨ زهاء خمسة آلاف في كافة الوحدات والفرق. ومجمل الپالماح بالنسبة للهاغاناه كان تنظيمًا صغيرًا، إلا أنه امتلك قدرات عسكرية وقتالية ساهمت في تحقيق إنجازات كثيرة خلال العامين ١٩٤٧ و ١٩٤٨.

واستطاعت منظمة الپالماح جذب مئات من الشباب اليهودي للانخراط في صفوفها وتربيتهم على حياة العسكرية والانضباط.

وأصدرت حكومة إسرائيل المؤقتة أوامرها بحل القيادة العامة للپالماح وضم وحداتها الثلاث إلى وحدات الجيش الإسرائيلي.

وبالرغم من قرار حل الپالماح أسوة ببقية التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين، وضم وحداتها ودمجها في الجيش الإسرائيلي، إلا أن عددًا من قياديي الپالماح رفض الانخراط في الجيش، وفضلوا الانسحاب من متابعة العمل العسكري.

ولعب عدد كبير من قياديي الپالماح أدوارًا في تأسيس إسرائيل وقيادة عدد من حكوماتها ووزاراتها. وتركت أساليب التربية العسكرية للپالماح بصماتها في كثير من جوانب الحياتين العسكرية والسياسية في إسرائيل. فاثنا عشر قائدًا عامًا لهيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي هم من الهاغاناه، بينهم خمسة من منظمة الپالماح (إسحق رابين، حاييم بارليف، دافيد أليعازر، مردخاي غور ورفائيل إيتان).

اتسل

اسم لـ«منظمة الجيش الوطني أو القومي» وإيجازًا «الإرغون».^{٩٦} تأسست منظمة «اتسل» في نيسان ١٩٣٧ على يد أعضاء في منظمة بيتار وأعضاء من الحركة التصحيحية في «الهاغاناه». والهدف من وراء ذلك هو إنشاء نواة لقوة عسكرية وطنية يهودية. ومن بين أسباب إقامة هذه المنظمة مواجهة أسلوب ضبط النفس الذي انتهجته منظمة الهاغاناه في مواجهة الثورة الفلسطينية. وتبنت منظمة اتسل منهجية عمليات الانتقام ضد

الفلسطينيين بذريعة أنهم يقومون بتنفيذ عمليات إرهابية ضد اليهود. وبادرت اتسل، كما سنرى، إلى تنفيذ مسلسل طويل من العمليات الإرهابية والتخريبية في شتى المدن والقرى.^{٩٧}

واعتمدت اتسل الفكر السياسي الذي نادى به زئيف جابوتنسكي^{٩٨} مع التركيز الشديد على فكرتين: (١) وجود قوة عسكرية يهودية مسلحة هو شرط مسبق وأساسي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، (٢) لكل يهودي الحق الطبيعي بالهجرة إلى فلسطين دون قيد أو شرط من أي طرف كان.

وأشار تقرير المخابرات البريطانية الخاص بالسنتين السابقتين لاندلاع الحرب العالمية الثانية (أي ١٩٣٨ و ١٩٣٩) إلى أن العمليات الإرهابية التي قامت بها اتسل كانت موجهة ضد مواقع عربية فلسطينية من منطلق الانتقام لما قام به العرب من اعتداءات على يهود أو مصالح يهودية، على حد ادعاء قياديين في المنظمة.

إلا أن تحولاً جذرياً طرأ على عمليات اتسل في أعقاب صدور الكتاب الأبيض في ١٧ أيار ١٩٣٩، حيث وجهت نحو المرافق الحكومية والمصالح الاقتصادية البريطانية في فلسطين.

واهتمت قيادة منظمة اتسل منذ تأسيسها حتى صدور الكتاب الأبيض المذكور أعلاه، بتنظيم موجات من الهجرة غير الشرعية (القصد هنا بـ«غير شرعية» أن سلطات الانتداب البريطاني لم توافق على وصول مهاجرين يهود في هذه الفترة دون إصدار تأشيرات لهم). وأشارت تقارير المخابرات البريطانية إلى مساهمة اتسل في دخول ٥٠ ألف مهاجر يهودي بصورة غير شرعية إلى فلسطين.

كان موقف الوكالة اليهودية معارضاً لخطة عمل اتسل في تنفيذ عمليات انتقامية ضد الفلسطينيين، لأن ذلك سيؤدي إلى عرقلة العمل السياسي والعسكري الذي تشرف عليه الهاغاناه.

وقامت السلطات البريطانية بتنفيذ سلسلة اعتقالات بحق أعضاء اتسل وسجنهم في عدة سجون. ونفذ حكم الإعدام بحق شلومو بن يوسف الذي اعتدى على حافلة ركاب فلسطينية في ١٨ حزيران ١٩٣٨.

تحول آخر حصل في توجه ومنهجية اتسل كان مع بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت قيادة هذه المنظمة عن تجميد كافة العمليات والخطوات ضد الانكليز ريثما تنتهي الحرب.^{٩٩} واقترحت قيادة اتسل مشاركة عناصر من صفوفها في المجهود الحربي ضد ألمانيا

النازية.

وحصل خلال الحرب العالمية الثانية انشقاق في صفوف منظمة اتسل أدى إلى إقامة منظمة عسكرية أخرى قادها أبراهام شتين^{١٠} عرفت بـ«محاربو حرية إسرائيل» (لوحامي حيروت إسرائيل) وباختصار «لحي» وذلك في أيلول ١٩٤٠. وساد الاعتقاد آنذاك أن العوامل والأسباب الدافعة لهذا الانشقاق تعود إلى موافقة وقبول قيادة اتسل توقيف العمليات العسكرية ضد الانكليز، بذريعة أن الانكليز يحاربون ألمانيا النازية عدوة اليهود. وأعلن الأعضاء المنشقون أنهم في «لحي» ليسوا شركاء في هذا التوجه. ونادت منظمة لحي باعتماد أسلوب التصفيات الجسدية ضد الانكليز والفلسطينيين، وهذا ما عارضته اتسل خلال الحرب العالمية الثانية فقط.

وتولى قيادة اتسل دافيد رزئيل^{١١} إلى أن قتل في عملية عسكرية في أيار ١٩٤١ أثناء قيامه بمهمة لصالح الجيش البريطاني في العراق. وعين مكانه يعقوب مريدور^{١٢} حتى كانون الأول ١٩٤٣ ثم منحيم بيغين حتى العام ١٩٤٨.

ولم تنتظر منظمة اتسل نهاية الحرب العالمية الثانية بل أنها أعلنت في مطلع العام ١٩٤٤ عن إبطال مفعول وقف إطلاق النار مع الانكليز، ودعت إلى تجديد حالة المواجهة والحرب. وتذرعت هذه القيادة بأنه على الرغم من مساهمات اتسل في الحرب وإيقاف المواجهات مع الانكليز إلا أن الانكليز لم يأخذوا بعين الاعتبار التضحيات الكبيرة التي قدمها أعضاء اتسل، وتعاملوا باستهتار مع اتسل لتنفيذ سياساتهم في فلسطين. أضاف إلى ذلك الأخبار والمعلومات التي وصلت مسامع اتسل حول ما يجري في ألمانيا وبقية البلدان الأوروبية على يد النازيين، وقيام الانكليز بمنع دخول الفارين اليهود إلى فلسطين. كل هذا لهو دليل قاطع على مشاركة الانكليز غير المباشرة في إبادة الشعب اليهودي، وفقا لوجهة نظر قيادة الاتسل. لهذه الدواعي وضعت قيادة اتسل خطة هجومية على كافة الدوائر الحكومية البريطانية وفي مقدمتها مراكز الشرطة وضريبة الدخل ومكاتب الطابو - تسجيل الأراضي ومحطات البث الإذاعي.^{١٣}

أدركت السلطات البريطانية في فلسطين خطورة النهج المتجدد بقوة وعنف على يد اتسل، فبادرت إلى اعتقالات جماعية لأعضاء ومشبوهين في المنظمة وإلى طرد عشرات آخرين منهم. وأعلنت هذه السلطات عن أن زعيم اتسل منحيم بيغين مطلوب للعدالة، وخصصت جائزة لمن يدلي بمعلومات حول مكان تواجده.

كان لعملية اغتيال اللورد موين في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٤٤ على يد أعضاء في منظمة لحي أثر فعلي بالغ في أوساط الانكليز الذين كثفوا من عمليات اعتقال الإرهابيين في المنظمين: اتسل ولحي وطرده الكثير منهم خارج فلسطين، خاصة إلى اريتريا في الحبشة (اثيوبيا).

وسعت الوكالة اليهودية وهيئات ومنظمات مدنية وصهيونية إلى إعلان معارضتها وشجبها لنهج وعمليات اتسل ولحي، من منطلق خوفها الشديد على اليبشوف، خاصة وان عدداً من السياسيين الانكليز نادوا باستعمال يد حديدية ضد منفذي هذه العمليات، ما سيؤدي إلى زيادة التوتر في اليبشوف، وبالتالي ستكشف مخابئ ومخازن أسلحة وخطط عسكرية وضعتها في الأساس منظمة الهاغاناه.

أما قيادات الهاغاناه فاعتقدت من طرفها أن قيام اتسل بعمليات تخريبية واغتيال ستجر اليبشوف اليهودي إلى حرب أهلية، وبالتالي إلى مواجهات مع الانكليز في وقت غير صحيح. لهذا اعترضت الهاغاناه واللجنة القومية بالوكالة اليهودية على كافة العمليات التي قام بها المنشقون عن الإجماع اليهودي في فلسطين، وعلى اتفاق عدم المواجهة مع الانكليز ما دامت رعى الحرب العالمية الثانية دائرة.

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى تشكل في خريف ١٩٤٥ تحالف بين المنظمات العسكرية الثلاث: الهاغاناه واتسل ولحي، وعرف هذا التحالف بـ«حركة التمرد العبري». وبقي التحالف قائماً حتى آب ١٩٤٦. وتذرع مؤسسو هذا التحالف بخيبة أملهم وإحباطهم الشديد من السياسة البريطانية المعادية للصهيونية. واتفق قياديو الحركة على استقلالية كل منظمة من حيث قيادتها وأفرادها، على أن يتم التنسيق بينها فيما يتعلق بتنفيذ أية عملية عسكرية ضد الانكليز.^{١٠٤}

أما العمليات الإرهابية الأولى التي نفذتها الحركة (أي المنظمات الثلاث) فكانت في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥ حين تم نسف خطوط حديدية وجسور في ١٥٣ موقعاً في أنحاء فلسطين.

أما العمليات الإرهابية التي قامت بها منظمة اتسل خلال فترة التحالف فشملت هجوماً على مطار قيادة المخابرات البريطانية في القدس ويافا، وسرقة أسلحة من مستودعات الجيش البريطاني (المستودعات في: صرفند، رمات غان، حولون ...) وتدمير ١٤ طائرة رابضة في مطارات عسكرية تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، وتفجير خطوط حديدية في عدة

مواقع وإلحاق أضرار بالغة بعربات وقاطرات حديدية.

استمر التعاون العسكري بين أعضاء تحالف التمرد العبري حتى آب ١٩٤٦، حين توقف نتيجة لأسباب عدة، من أبرزها: قيام السلطات البريطانية باعتقال وتوقيف عدد من زعماء الوكالة اليهودية (في أواخر حزيران ١٩٤٦) في أعقاب تنفيذ اتسل لعملية نسف فندق الملك داود في القدس حيث تواجدت فيه قيادة الجيش البريطاني وحكومة الانتداب،^{١٠٥} وقتل في عملية النسف هذه زهاء ٩٠ شخصًا بالإضافة إلى عشرات الجرحى.

وادعت قيادة اتسل أن تنسيقًا تاماً تم بينها وبين القيادة المشتركة لتحالف التمرد العبري بخصوص عملية فندق الملك داود في القدس، إلا أن قيادة الهاغاناه أنكرت ذلك.

أدت العملية الإرهابية أعلاه إلى توتر شديد وعميق بين الهاغاناه والاتسل، وبالتالي إلى قطع العلاقات بينهما. ففي حين انصاعت الهاغاناه لقرار «وقف إطلاق النار» الذي أعلنته الوكالة اليهودية، فإن منظمة اتسل تابعت وكثفت عملياتها ضد مواقع ومرافق بريطانية.

وقامت منظمة اتسل في أعقاب انتهاء التحالف بينها وبين الهاغاناه بسلسلة من العمليات الإرهابية والتخريبية منها: نسف نادي الضباط الانكليز في القدس، واقتحام سجن عكا وإطلاق سراح عدد من معتقلي المنظمة، واغتالت اتسل عددًا من الجنود الانكليز بعد خطفهم انتقامًا لإعدام عدد من مجرمي المنظمة في سجن عكا.^{١٠٦}

تركت العمليات الإرهابية التي نفذتها منظمة اتسل أثرًا بالغًا وشديدًا على نهج حياة الضباط الانكليز وعائلاتهم الذين تعرضوا لمسلسل من التهديد والترهيب. وشددت القيادة العسكرية البريطانية من حراسة مؤسسات حكومة الانتداب ودوائرها الرسمية وكذلك منازل الضباط في مختلف مدن فلسطين.

ووسعت اتسل دائرة عملياتها الإرهابية إلى خارج فلسطين، حيث نفذت عملية تفجير في السفارة البريطانية في روما في ٣١ تشرين الاول ١٩٤٦ وقتل قائد الاتسل يسرائيل أبشتاين^{١٠٧} أثناء محاولة الهرب من ساحة العملية.

أما فيما يتعلق بالتنظيم الخاص بمنظمة اتسل، فإن الغالبية العظمى من الأعضاء (يقدر عددهم بحوالي خمسة آلاف وفقًا لتقرير لجنة التحقيق الانكلو-أميركية من ١٩٤٦)، كانت تمارس حياتها اليومية كالمعتاد، إلا أن أفرادها كانوا دومًا على أهبة الاستعداد للقيام بالمهام الملقاة على عاتقهم وفق قرارات وتوجيهات القيادة العليا للاتسل. وتبنى اتسل طريقة الهجوم المباغت والمفاجئ بواسطة وحدات مقاتلين صغيرة، لكنها حظيت بتدريب جيد.

واعتمدت اتسل على جمع معلومات عن الأهداف المرصودة والمقصودة بواسطة فريق خاص من أعضائها. أما المبنى التنظيمي للاتسل فكان مكوناً من القيادة العليا المؤلفة من: مناحيم بيغن (قائداً أعلى)، يعقوب مريدور، وأرييه بن أليعازر،^{١٠٨} وإياهو لنكين^{١٠٩} وشلومو ليثي^{١١٠} (أعضاء). ولما قامت السلطات البريطانية باعتقال الثلاثة الآخرين استبدلتهم قيادة اتسل بثلاثة آخرين وهم: يروحام لفني (إيتان)^{١١١}، وأبراهام لنداو^{١١٢} وعميحي فاغلين (جدعون)^{١١٣}. ثم أضيف عدد آخر مع اقتراب العام ١٩٤٨.

ولما تأزمت الأحوال العامة في فلسطين في أعقاب صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ عن هيئة الأمم المتحدة، انطلقت فرق وكثائب من اتسل بالهجوم على قرى ومدن عربية وتنفيذ سلسلة من الأعمال الإرهابية والتفجيرية، ما أدى إلى مقتل وجرح مئات من الفلسطينيين وإلحاق ضرر وأذى وخسائر في الممتلكات الخاصة والعامة.

وبلغت قمة العمليات الإرهابية التي نفذتها اتسل في قرية دير ياسين^{١١٤} القريبة من القدس، حيث تعاونت اتسل مع لحي بمعرفة قيادة الهاغاناه على قتل ٢٥٤ فرداً من سكان القرية المسلمين، واغتصاب عدد من نساءها وأخذ العشرات من شبابها أسرى، ثم نقلهم عراً بشاحنات إلى القدس وسط استعراض عسكري مهين لهم.

أثارت مجزرة دير ياسين مخاوف القيادات الفلسطينية والعربية، وبالأخص جموع غفيرة من الفلسطينيين، وأتقنت اتسل تطبيق أسلوب التهيب والتهديد بواسطة نشر أخبار عن المجزرة وما جرى في دير ياسين، ما دب الرعب وسط الفلسطينيين حتى أقاصي شمال فلسطين، وهذا كان أحد عوامل هرب فلسطينيين من حيفا ويافا وقرى كثيرة.^{١١٥}

وعاد التنسيق والتعاون بين التنظيمات اليهودية في أعقاب «الإنجازات» التي حققتها اتسل، لهذا دعت اللجنة المركزية الصهيونية في آذار ١٩٤٨ إلى ضرورة عرض مخططات اتسل على قيادة الهاغاناه قبل تنفيذها. وبالرغم من معارضة الهاغاناه لكثير من خطط اتسل، إلا أن الأخيرة استبقت التنسيق ونفذت هجوماً كبيراً على مدينة يافا، وتمكنت من احتلال الشطر الشمالي من هذه المدينة. ولما رأت منظمة الهاغاناه ما حققته اتسل انضمت إلى العملية واحتلت يافا بالكامل في ١٣ أيار ١٩٤٨^{١١٦}، ولما أعلن عن قيام إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، أعلنت قيادة اتسل أنها على استعداد لتسليم سلاحها وضم عناصرها إلى الجيش الإسرائيلي، إلا أن هذا

القرار لم ينفذ إلا في أواخر شهر أيلول من العام ذاته. لهذا فإن أحداثاً ومصادمات كثيرة وقعت بين قيادة الجيش الإسرائيلي وبين مجموعات من اتسل، كان أبرزها حادث سفينة التلينا.

كانت اتسل قد اقتنت السفينة المذكورة وزودتها بكامل التجهيزات وعلى متنها ٨٠٠ متطوع وكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر لمحاربة العرب والفلسطينيين. وطالبت قيادة اتسل أن تخصص نسبة ٢٠٪ من السلاح لوحدها وكتائبها في القدس. هذه الوحدات تمتعت باستقلالية قيادية ميدانية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية المؤقتة برئاسة دافيد بن غوريون رفضت هذا الطلب، وأصدرت إنذاراً إلى قيادة اتسل بتسليم سلاحها والسفينة. ولما رفضت هذه القيادة الانصياع للإنذار، قام الجيش الإسرائيلي بقصف السفينة وإحراقها مقابل شواطئ مدينة تل أبيب، وذلك في ٢٠ حزيران ١٩٤٨.

وبالرغم مما حصل للسفينة وازدياد حالة التوتر بين قيادة الجيش الإسرائيلي وبين اتسل، فإن اتسل استمرت في التمسك بنوع من الاستقلالية في بعض المناطق في فلسطين. لكن اغتيال برنادوت^{١٧} في ١٧ أيلول ١٩٤٨ وضع حدًا فاصلاً وقاطعاً لتوجه اتسل الاستقلالي، حيث ألزم أعضاء اتسل بتسليم السلاح واندماجهم في الجيش الإسرائيلي.

وكانت منظمة اتسل قد اتخذت شعارها على شكل خريطة فلسطين وشرقي الأردن مع كلمتين مرفقتين «فقط هكذا» للتأكيد على مشروع إسرائيل الكبرى على ضفتي نهر الأردن. وكانت اتسل تنشر مقالات وآراء وأخبار لأعضائها في نشرتين، هما: «حيروت» (حرية) و«آف عال بي» (بالرغم من) وأقامت أول محطة بث إذاعي بين المنظمات العسكرية، حملت اسم «كول تسيون هلوحيمت» (صوت صهيون المقاتلة).

لحي

اختصار للكلمات العبرية «لوحامي حيروت يسرائيل» (محاربو حرية إسرائيل)،^{١٨} وهي منظمة يهودية عسكرية عملت في فلسطين بين ١٩٤٠ و ١٩٤٨ على قاعدة عمل العصابات.

أما أسباب تأسيس هذه المنظمة فتعود إلى رفض مجموعة من أعضاء اتسل وعلى رأسها أبراهام شتيرن (يائير) قبول فكرة جابوتنسكي بالتعاون مع الانكليز خلال الحرب العالمية

الثانية ضد العدو المشترك ألمانيا النازية. وتمسك شتيرن بفكرة وجوب محاربة الانكليز في فلسطين بكونهم يمثلون سلطة غريبة، ولكون الانكليز يعارضون هجرة واستيعاب الآلاف من اليهود الفارين من براثن النازية. ورفض شتيرن أيضاً فكرة التجنيد للجيش البريطاني كبادرة حسن نية في دعم المجهود الحربي البريطاني ضد ألمانيا. إلا أن ما يجدر ذكره في هذا السياق أن الذين تطوعوا في وحدات الجيش البريطاني في فلسطين من أعضاء لحي، كان هدفهم سرقة السلاح وتجميع معلومات استخبارية عن الانكليز وتحركاتهم.

وبلغ الأمر بشتيرن أنه أعلن عن استعداداته للاتصال مع إيطاليا الفاشية والتعاون معها بعد إعلانها - أي إيطاليا - عن انضمامها للمحور مع ألمانيا في حزيران ١٩٤٠.

إذن، وقع الانشقاق في صفوف اتسل في كانون الثاني من العام ١٩٤٠. وحملت مجموعة المنشقين اسم «التنظيم العسكري القومي في فلسطين»، إلا أن الاسم استبدل في ١٩٤٢ ليصبح «لحي».

وشهدت شبكة العلاقات بين المنشقين عن اتسل وبين اتسل توترات شديدة، خاصة في كل ما له علاقة بجذب أعضاء جدد لكلا الفريقين، والسيطرة على مخازن ومستودعات السلاح. أضف إلى ذلك أن أعضاء لحي عارضوا بشدة كل ما قام به أعضاء اتسل من علاقة مع الانكليز وتعاون خلال الحرب العالمية الثانية. كانت العمليات الإرهابية الأولى التي نفذتها لحي سطوا على عدد من البنوك بغرض الحصول على أموال لشراء السلاح والذخائر. ثم تحولت لحي إلى تنفيذ عمليات اغتيال لضباط انكليز ورجال مخابرات.

وقررت قيادة شرطة الانتداب ملاحقة أعضاء لحي وتصفياتهم، وكان من بينهم شتيرن نفسه الذي اعتقل، ولما حاول الهرب قتل في ١٢ شباط ١٩٤٢^{١١٩}، ولم ينته عمل هذه المنظمة مع تصفية قائدها، إذ أن أتباعه استمروا في عمليات تنظيم المنظمة والتخطيط لعمليات إرهابية وانتقامية. وجاءت هذه العمليات في أعقاب هرب اثنين من قياديي المنظمة: اسحق يزرنيتسكي - شامير^{١٢٠} ويعقوب بناي^{١٢١} من السجن في أواخر ١٩٤٢، وانضمام مجموعة من المعتقلين من المنظمة إليهم. وبرز من بينهم نتان فريدمان - يلين (مور) الذي سيتولى قيادة لحي.

وعادت المنظمة إلى تنشيط فعاليتها الموجهة ضد الانكليز في الأساس، خاصة بعد أن اتضح أنه لا حاجة إلى تعاون مع الانكليز بعد بداية انهيار هتلر وجيوشه في عدد من جبهات

القتال في أوروبا. وبدأت قطاعات واسعة من اليشوف في فلسطين إبداء تفهم لنشاطات لحي، وازدياد التفهم بعد وصول المزيد من أخبار فظائع النازية ضد اليهود.

ووجهت قيادة لحي سلسلة من الاتهامات نحو الانكليز لتحميلهم قسطاً وثيراً من مسؤولية المحرقة، خاصة وأن الانكليز سدوا أبواب فلسطين أمام استيعاب اليهود الفارين من النازية.

إن رؤية لحي الأساسية هي تصفية السلطة الانتدابية البريطانية في فلسطين، لذلك كثفت من ضرباتها ضد مواقع بريطانية وشخصيات سياسية ومخابراتية. إحدى عمليات الاغتيال كانت موجهة لتصفية المندوب السامي ماك مايكل في آب ١٩٤٤، ما أدى إلى زيادة التوتر في صفوف كبار موظفي الأجهزة الإدارية البريطانية في فلسطين. أما العملية الإرهابية التي زادت من التوتر والجو المشحون في فلسطين، فكانت اغتيال اللورد موين الوزير المفوض بشؤون الشرق الأوسط في القاهرة على يد إياهو حكيم وإياهو بن تسوري، وهما عنصران من لحي في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤. ولأقت عملية اغتيال موين معارضة شديدة وشجراً من قبل الإدارة الصهيونية والمنظمات العسكرية بما فيها اتسل، وساد الاعتقاد في أوساط تيارات اليشوف أن منظمة الهاغاناه (التي تعاطفت وتعاونت مع الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية) ستقوم بتنفيذ سلسلة من العمليات الموجهة ضد لحي. أما لحي، ونتيجة للظروف التي نجمت جراء اغتيال اللورد موين، فأعلنت عن إيقاف عملياتها العسكرية، وكثفت جهودها في تدريب الوحدة المقاتلة بين صفوف عناصرها.

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية، شاركت لحي في «حركة التمرد العبري» التي أعلنتها كافة المنظمات العسكرية اليهودية في فلسطين ضد الإدارة البريطانية، وتم تكليف נתان فريدمان-يلين (مور) بتمثيل المنظمة في «لجنة الأربعة»، قادت التمرد ابتداء من خريف ١٩٤٥.

وكان من مهام هذه اللجنة، التي شارك فيها ممثل عن لحي، التنسيق بين فعاليات المنظمات العسكرية الثلاث (الهاغاناه، اتسل ولحي). وقامت منظمة لحي خلال مدة التمرد بتنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية والتخريبية، كان أبرزها تفجير مشاغل مصلحة سكة حديد فلسطين في حيفا في حزيران ١٩٤٦.

وتابعت حركة لحي نشاطاتها العسكرية في الأساس، بعد حل لجنة الأربعة وتوقيف التحالف الخاص بحركة التمرد العبري. وكانت تتعاون في بعض الأحيان مع اتسل في تنفيذ عمليات إرهابية، كما حصل في الهجوم على معسكرات الجيش البريطاني وإشعال خزانات

نفط في معامل تكرير البترول في حيفا.

ولما أعلنت الأمم المتحدة عن قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وأن الانتداب البريطاني سيصل إلى نهايته في الأشهر القليلة، لم تكن لحي مبنية لتتناسب عسكرياً وسياسياً مع التغيرات المحتملة وذلك لقلة مواردها المالية والبشرية واللوجستية.

وانضمت منظمة لحي إلى الجيش الإسرائيلي بعد أسبوعين من إعلان استقلال إسرائيل. وساد الاعتقاد أن منظمة لحي كانت مشاركة في عملية اغتيال برنادوت في أيلول ١٩٤٨ بالرغم من حل المنظمة رسمياً.

وخلاصة الأمر المتعلق بهذه المنظمة أنها لم تكن كبيرة أو ذات قاعدة عسكرية واسعة، ولا قاعدة شعبية داعمة لها.

ما ميز لحي التعددية الأيديولوجية التي وجهت عملياتها الإرهابية بما فيها تسديد ضربات للانكليز والفلسطينيين في كل مكان، وخلق أجواء نفسية متوترة تساعد على المزيد من الضربات وتنفيذ عمليات إرهابية وتخريبية.

وهناك بعض التوجهات التي تشير إلى أن هذه المنظمة كانت معادية للانكليز في الأساس وأن عددًا من قياديينها تمكن من إقامة علاقات حسن جوار مع مخاتير عرب (في قرية أبو غوش قرب القدس مثلاً). وانضم عدد من قياديين وأعضاء لحي إلى عدة أحزاب صهيونية يمينية وأيضاً يسارية منها حزب «حيروت» ثم «الليكود»، من أبرزهم اسحق شامير.

خلاصة

استعرضنا في هذا الفصل أسس وخلفيات إقامة مجموعة كبيرة من التنظيمات والعصابات العسكرية الصهيونية التي نشطت وعملت خلال فترة الانتداب بشكل رئيسي على تقويض الثورة الفلسطينية والاستفادة عسكريا من وجود الانكليز في فلسطين.

وبيّنا أيضا أن هذه المنظمات كانت تسير برؤية أيديولوجية تهدف في نهاية المطاف إلى تنفيذ تطهير عرقي لسكان فلسطين الأصليين واستبدالهم بمهاجرين يهود.

وبلغت نشاطات هذه المنظمات أوجها في حرب ١٩٤٨ ضد الفلسطينيين ثم في إقامة الجيش الإسرائيلي لمواجهة الجيوش العربية في العام ذاته.

لا يوجد أدنى شك في أن الحكومة البريطانية في لندن وحكومة الانتداب في فلسطين قد تعاونت مع الأطراف العسكرية اليهودية التي أنشأها المهاجرون والمستوطنون، وفي مقدمتها منظمة الهاغاناه، ووفرت لها تسهيلات عديدة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من منطلق جعل هذه التنظيمات مستقبلا أداة منفذة لمخططاتها الاستعمارية.

كانت بريطانيا ترى في وجود نظام سياسي وعسكري في فلسطين نقطة لإضعاف فرصة مستقبلية لوحدة العرب، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتكون هذه الدولة حاملة مهام لحماية قناة السويس ومصادر النفط في الخليج.

إن التطرق إلى موضوع التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل العام ١٩٤٨ يكشف أمامنا عملية تكوين مجتمع عسكري مبني من مهاجرين في معظمه، شكلوا الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وأيضا تفاعلت هذه التنظيمات مع القوى الاستعمارية.

لقد أدركت قيادات هذه التنظيمات أنه بقوة السلاح والعنف تستطيع أن تلحق هزيمة بالفلسطينيين، مدركة الضعف العام السائد في فلسطين وعدم قدرة العرب على نجدة الفلسطينيين. ومن جهة أخرى حملت هذه التنظيمات أيديولوجيا صهيونية، إلا أنها اتفقت على شيء واحد وهو إقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب سكانها الأصليين.

تم تصوير هذه التنظيمات على يد قياداتها بأنها تحمل الخلاص لشعب إسرائيل، وأنها تعمل جاهدة من خلال عملياتها الإرهابية على تجميع الشتات اليهودي في أرض الآباء والأجداد. ولكن حقيقة الأمر أن هذه التنظيمات كانت تخطط ليل نهار لتنفيذ تطهير عرقي تحت عين الانتداب البريطاني، وهذا ما تم فعليا وبصورة واسعة خلال أحداث ومعارك عام

إذن، هذه التنظيمات جاءت لترجم الفكر والمشروع الصهيوني إلى أداة عسكرية تبسط سيطرتها بالقوة والعنف والإرهاب على فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية.

شكلت هذه التنظيمات لاحقا أساسا لجيش إسرائيل، خاصة تنظيم الهاغاناه، فمن هنا جاء اسمه «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ليضفي صفة الدفاع وليس الحرب، أي أن إسرائيل بحاجة إلى الدفاع عن وجودها من جيوش عربية معادية لها ترغب في تصفيتيها، ولتكسب دعما من الرأي العام العالمي لكونها مستضعفة، وبالتالي بحاجة إلى حماية ودفاع.

ملاحق

ملحق رقم ١

على ماذا يجب أن يحتوي «ملف القرى»؟

١. مخطط القرية.
 ٢. موقع بيت المختار.
 ٣. موقع المضافة.
 ٤. موقع المسجد.
 ٥. شخصيات أخرى.
 ٦. معلومات عن البيوت التالية: أ) مخطط. ب) مقاطع عرضية. ج) واجهات. د) مخطط الساحة.
 ٧. مصادر الشرب.
 ٨. مصادر الري.
 ٩. معلومات حول البندين ٧، ٨ : أ) مخطط حالي. ب) مخطط تحديد المكان. ج) معلومات تقنية.
- موقع البيادر.
- (وهناك مركبات أخرى تحتويها ملفات القرى الفلسطينية التي دأبت وحدة مخابرات الهاغاناه على جمعها وتصنيفها ودراستها جيدا لرسم الخطط الحربية والهجومية ضد هذه القرى وسكانها).

ملحق رقم ٢

قَسَم الهاغاناه:

- أصرح بهذا، أنني من دوافع تطوعية شخصية ومعرفة ذاتية انضمت إلى منظمة الدفاع العبرية في أرض إسرائيل.
- أقسم بالمحافظة على الأمانة لمنظمة الهاغاناه طيلة أيام حياتي، ولدستورها ووظائفها، كما تم تعريفها على يد القيادة العليا.

- أقسم بأن أقف طيلة أيام حياتي على جانب منظمة الهاغاناه، وأن أقبل دون قيد أو شرط طاعة المنظمة، وموجب دعوتها ألتجند في صفوفها في كل زمن وكل حالة، والانصياع لأوامرها وتوجيهاتها.
- أقسم بأن أضع كل جهودي والتضحية بحياتي للدفاع عن شعبي والمحاربة من أجله وأجل وطني، وحرية إسرائيل وخلص صهيون.

שבועת ה"הגנה"

● הנני מצהיר, כי מתוך התנדבות אישית והכרה חפשית אני נכנס לארגון ההגנה העברי בארץ-ישראל.

● הנני נשבע לשמור אמונים כל ימי חיי לארגון ההגנה, לחוקתו ולתפקידיו, כפי שהוגדרו באשיותיו על ידי הפיקוד העליון.

● הנני נשבע לעמוד כל ימי חיי לרשותו של ארגון ההגנה, לקבל על עצמי ללא תנאי וללא סייג את עול משמעתו, ולפיקריאתו להתגייס לשרות פעיל בכל עת ובכל מקום, לציית לכל פקודותיו ולמלא את כל הוראותיו.

● הנני נשבע להקדיש את כל כוחותי ואף להקריב את חיי להגנה ולמלחמה על עמי ועל מולדתי, על חרות-ישראל ועל גאולת-ציון.

صورة لقسم الهاغاناه

ملحق ٣:

إعلان قائد الهاغاناه

رقم ٢

وحداتنا التي تقاتل العصابات العربية في المدينة تسدد ضربات للعدو وتخترق معاقل القتل في الأحياء العربية من أجل حرقهم ومطاردتهم وتعرض وحداتنا إلى الأماكن المقدسة للعرب وبيوت كثيرة متروكة فيها أملاك كثيرة.

لهذا، أعلن لمقاتلي الهاغاناه ولمواطني حيفا اليهود:

(أ) يجب احترام الأماكن المقدسة للعرب والامتناع عن تدنيسها بأي شكل كان. ويعمل كل ما يمكن للحيلولة دون دخول المساجد، وعدم محاربتها، وعدم توطين جنودنا. والامتناع عن تعريض مشاعر العرب الدينية. نحن نقاتل العدو المسلح وألا يبحث شخص عن متنفس له بواسطة التعرض لمشاعر الشعب الجار.

(ب) يمنع من كل يهودي أن يمد يده أو أن يأخذ لنفسه من الأملاك العربية المتروكة. كل ملك تركه صاحبه في ميدان القتال يوضع تحت المراقبة ويُعاد إلى أصحابه الشرعيين.

معركتنا عادلة وطيّرة، وألا يدنسها شخص بأعمال يجب ألا تُعمل.

كل من يخالف هذه التعليمات يتحمل مسؤولية كبيرة ويُعاقب.

قائد الهاغاناه في قضاء حيفا

٤٨/٤/٢٢



صورة لإعلان قائد الهاغاناه رقم ٢

ملحق رقم ٤: فقرات منتقاة من منشور وزعته قيادة الهاغاناه.

هجوم (الجدار)

شؤون امن ودفاع

عمليات معاقبة

ضمن نشاطات الهاغاناه في العثور على المتهمين مباشرة في أعمال السلب والقتل ،- وبعد عجز السلطات عن اكتشاف العصابات المجرمة التي انتشرت مؤخرا في ضواحي مجديثيل وغان هوي -، نفذت في الأيام الأخيرة عدة عمليات معاقبة على يد الهاغاناه على النحو التالي:

قتل يوم الثلاثاء 12.8 ناصر عويد الذي عمل مخبرا ومرشدا لعصابات القتل، وانه تعاون معهم فعليا. ووصلت في 15.8 وحدة خاصة من الهاغاناه إلى بيت بدوي اسمه عجيلان، الذي كان يرتزق من عمله لدى اليهود، كان دليلا للعصابات في منطقة رامات غان وبني براك وبيتاح تيكفا. ضبطت لديه مسروقات أخذها من اليهود بينها أدوات مقدسة للصلاة من كنيس في غفعات رامام، حيث دنست كتب التوراة في هذا الكنيس أثناء اقتحامه. استخدم منزل عجيلان مقرا لانطلاق العصابات. تم إبعاد أفراد عائلته ونال عقابه بالقتل. وصلت في الليلة ذاتها إلى بيارة أبو لبن وحدة ثانية من الهاغاناه . استخدمت البيارة موقعا للتدريب ولقاءات عصابات القتل . أوصلت الآثار مرات كثيرة إلى هذا الموقع. تم توزيع السلاح من البيت الكائن في البيارة لتنفيذ الهجوم على غان هوي. اعترضت طريق الوحدة مجموعة من أفراد العصابة فأطلقوا النار عليهم. ثم اقتحمت الوحدة المنزل ولما تأكدت انه لا يوجد أحد فيه قامت بنسفه.

مجددا تكرر الهاغاناه ان جهودها مستمرة للعثور على القتلة ومعاقبتهم. تعرف الهاغاناه أسماء القتلة وداعميهم بالمال ومرشديهم ومشغليهم. سوف نجدهم. لن تكون حياة اليهود متروكة.

ولكن على اليشوف اليهودي التذكر:

كل اندفاع لغوغاء يساعد في إثارة شجارات دموية وينهض المحرضين العرب. يتوجب على كل يهودي الامتناع عن مثل هذه الأعمال . يتوجب على كل يهودي إطاعة مؤسسات الأمن التابعة لليشوف .

פעולות עונשין

אולם על הישוב היהודי לזכור:

כל התפרצות של ברחמים מסייעת לעורר תגרות דמים ועוזרת למסתים הערבים. כל יהודי חייב להמנע מבעולות הפקר. כל יהודי חייב באשומעת לאוסדות הבטחון של הישוב.

صورة منشور عمليات معاقبة

ملحق رقم ۵

إلى سكان طبريا
السكان العرب تركوا المدينة.
طبريا أصبحت بيدنا.

أعلن عن

حكم عبري مستقل في المدينة.

وهذا بياني الأول إلى السكان:

(أ) أقمتُ شرطة عسكرية عبرية. من وظائفها الحماية ونشر الأمن والنظام في المدينة. وعلى المواطنين الانصياع للتعليمات.

(ب) أحذر بصورة مطلقة من مس ممتلكات الحكومة السابقة أو أملاك العرب أو أي أملاك أخرى.

(ج) على السكان الحفاظ على واحترام الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين وطوائف أخرى في المدينة.

(د) كل من يخالف التعليمات أعلاه يعاقب بشدة بموجب القانون.

قائد الهاغاناه في طبريا

الهوامش:

- ١ بن يهودا وآخرون (محررون)، همأفاك لبيطاحون ولعتصمؤوت (النضال من أجل الأمن والاستقلال)، مسادا - رمات غان، ١٩٧٤. ص ٦٠ (بالعبرية).
- ٢ صدرت عدة دراسات وأبحاث حول هذه التنظيمات، استعنا بعدد منها خلال كتابة هذا الفصل. وسنأتي على ذكرها تباعاً.
- ٣ معلومات أساسية حول تنظيم «نيلي» في الموسوعة العبرية العامة. مجلد ٢٨، ص ١٥١.
- ٤ سفر صموئيل الأول ٢٩:١٥.
- ٥ تعرف موسوعة «ويكيبيديا» بالعبرية هذا التنظيم بالكلمات التالية: عصابة أقامتها عائلة اهرونسون وشخصيات يهودية أخرى. هدفها الرئيسي تقديم مساعدة لبريطانيا لاحتلال فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى من العثمانيين الذين سيطروا على فلسطين، وبهذا يمكن السعي إلى تحقيق مشروع إقامة الوطن القومي اليهودي. راجع «نيلي» في ويكيبيديا كالتالي: www.he.wikipedia.org.
- ٦ يُراجع كتاب بن تسيون دينور (وآخرون)، سيفر تولدوت ههاغاناه (كتاب تاريخ الهاغاناه)، المجلد الأول، معراخوت، ١٩٥٤، ص ٣٥٣-٣٨٦ (بالعبرية). ويراجع أيضاً كتاب يغال شيفي، هميماد همودييعني بكيبوش ايرتس يسرائيل بيدي هبريطيم ١٩١٤-١٩١٨ (المدى الاستخباراتي في احتلال فلسطين على يد الانكليز)، جامعة تل ابيب، ١٩٩٣، ص ١٨٥-١٩٥ (بالعبرية). يستعرض شيفي في كتابه هذا سعي بريطانيا إلى الاستفادة من المعلومات التي كان ينقلها لها عدد كبير من الأشخاص من سكان فلسطين من عرب ويهود حول تحرك القوات العثمانية والألمانية التي حضرت إلى فلسطين خاصة وبقيّة البلاد السورية لتوفير كل مساعدة ممكنة للجيش التركي في حربه مع الجيش البريطاني.
- ٧ تعرض الأرمن إلى مجازر كبيرة خلال فترة حكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وتحديدًا بين ١٨٩٤ و ١٨٩٦، ولكن المجزرة الأكبر وذات الصيت خلال الحرب العالمية الأولى وتحديدًا بين ١٩١٥ و ١٩١٨ في فترة سيطرة جماعة الاتحاد والترقي على مقاليد الحكم في اسطنبول، وذهب ضحية هذه المجزرة قرابة مليون ونصف من الأرمن. وتطالب منظمات أرمنية في العالم الاعتراف بمجازر الأرمن بكونها محرقة وتطهيراً عرقياً. ويحيي الشعب الأرمني في كافة أرجاء العالم ذكرى هذه المجازر في ٢٤ نيسان من كل عام.
- ٨ اهارون اهرونسون، يومان اهارون اهرونسون (يوميات اهارون اهرونسون)، إصدار كرني، تل ابيب، ١٩٧٠ (بالعبرية) قام بجمعه وتنسيقه يورام افراي. والكتاب عبارة عن كتابات ومدونات لاهرونسون حول نشاطاته الزراعية وعلاقاته مع مزارعي المنطقة في زخرون يعقوب على وجه الخصوص، وأيضاً عن علاقاته السرية مع أطراف وشخصيات انكليزية. أما اهرونسون نفسه فهو من مواليد العام ١٨٧٦ في رومانيا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٨٨٢ برفقة والديه اللذين اشتركا في إقامة مستعمرة زخرون يعقوب إلى الجنوب من حيفا بحوالي ثلاثين كيلومتراً. أقام مزرعة تجريبية في عتليت وساعد السلطات التركية في مكافحة الجراد خلال الحرب العالمية الأولى، ونظم خلال هذه الحرب شبكة تجسس على الدولة العثمانية لصالح بريطانيا بمشاركة شقيقه الكسندر وشقيقته سارة. وعُرفت هذه الشبكة بـ «نيلي». اختفت آثاره في العام ١٩١٩ أثناء طيرانه فوق قنال المانش.

- ٩ حول افشالوم فاينبرغ الذي لعب دورا مركزيا في هذا التنظيم يمكن الاستعانة بالكتاب التالي: شلومو الكانا، افشالوم فاينبرغ شاف من همدبار (افشالوم فاينبرغ عاد من الصحراء)، رشافيم، ١٩٨٧ (بالعبرية).
- ١٠ راجع مادة نيلي في الموسوعة العبرية العامة، مصدر ذكر سابقا، ص ١٥١.
- ١١ حول تفاصيل الخطة يراجع كتاب اليعازر ليبينه ويوسف ندبه ويورام افراقي، نيلي - تولدوتيتها شل هعزا مدينيت (نيلي - تاريخ جرأة سياسية)، شوكن، ١٩٨١ (بالعبرية).
- ١٢ وضعت عدة كتب حول دور سارة اهرونسون شقيقة اهارون مؤسس تنظيم نيلي، وعدد من هذه الكتب يميل إلى تمجيد بطولاتها وتحويلها إلى أسطورة. وحيكت حول شخصيتها ودورها خرافات وقصص وأقاويل كثيرة، وهذا جزء من صناعة الأبطال في الرواية الصهيونية والإسرائيلية. وجدنا، على سبيل المثال وليس الحصر، كتاب دفورا عومر، سارة، جفورات نيلي (سارة بطلة نيلي)، ١٩٦٧. وهو كتاب مخصص للأولاد والشبيبة اليهودية من هذا النوع. ولمزيد من التفاصيل حول سارة ودورها يمكن الاستعانة بكتاب شموئيل كاتس، هريشت: ههجاده لبيت اهرونسون (الشبكة: الأسطورة من بيت اهرونسون)، إصدار وزارة الدفاع، ٢٠٠٠.
- ١٣ الموسوعة العبرية العامة، مصدر ذكر سابقا، ص ١٥١. وأيضا مادة عن نيلي في الموسوعة الحرة «ويكيديا».
- ١٤ كانت سفينة «مناجم» تقوم بسفريات مستمرة بين مصر وعتليت حاملة على متنها عددا من عملاء بريطانيا، منهم افشالوم فاينبرغ واهرون اهرونسون. وكان الاتفاق أن تصل إلى قبالة شواطئ عتليت، حيث ينزل منها العملاء ويبحرون في قوارب صغيرة أو سباحة حتى الشواطئ يجمعون معلومات أو يحصلون عليها من عملاء ثانويين آخرين.
- ١٥ يعقوب جورن، تحنات عتليت: نيلي (محطة عتليت: نيلي)، إصدار يارون جولان، تل ابيب، ١٩٩١.
- ١٦ أصبح لاحقا رئيسا لبلدية تل ابيب.
- ١٧ حاييم وايزمان، (١٨٧٤-١٩٥٢). ولد في روسيا وتغرب من هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية. وسرعان ما تبوأ مناصب رفيعة في الحركة. نجح في التقرب من بلفور وزير خارجية بريطانيا، ما مهد لإصدار وعد يحمل اسمه (وعد بلفور ١٩١٧) والذي يعد اليهود بسعي بريطانيا إلى إقامة وطن قومي لهم في فلسطين. انتخب رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية، وشارك في مؤتمر فرساي، وانتخب أول رئيس لدولة إسرائيل. تخصصه العلمي كان في مجال الكيمياء. ساهم في إقامة معهد وايزمان للعلوم في رحوبوت.
- ١٨ يناقش كتاب يعقوب بري - فولسكين، مراجليم أو جيبوري هموليدت (جواسيس أو أبطال الوطن)، إصدار شومرون، ١٩٣٠ (بالعبرية)، وفي نسخة مزيدة ومنقحة من الكتاب ذاته بعنوان: برشات نيلي (قضية نيلي)، إصدار عيديت، تل ابيب، ١٩٥٨ (بالعبرية)، مسألة دور ومساهمة نيلي لصالح اليشوف أو أنها كانت حركة عميلة للانكليز ليس إلا. وتحاول الأدبيات الصهيونية وضع هذا النقاش جانبا والتركيز على مساهمة الشبكة في إنقاذ اليشوف اليهودي من أزمته المالية خلال الحرب العالمية الأولى وسط مضايقات وملاحقات الأتراك لليهود، على حد ادعائهم. يراجع كتاب شموئيل كاتس، مصدر ذكر سابقا.

- ١٩ الموسوعة العبرية العامة، مصدر ذكر سابقاً، ص ١٥٢.
- ٢٠ مادة أساسية وأولية عن تنظيم بارغيورا في الموسوعة العبرية العامة، المجلد الثالث، ص ٦٢٠ في مادة «هشومير». وأيضاً في ويكيديا - الموسوعة الحرة (بالعبرية).
- ٢١ اسحق بن تسفي، ولد في العام ١٨٨٤ في اوكرانيا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٠٧. وشارك في تأسيس حركة الطلائعيين «هالوتس». وساعد الانكليز في الحرب العالمية الأولى ضد الأتراك. ونشط خلال فترة الانتداب في العمل النقابي في الهستدروت ومؤسسات وهيئات الييشوف العبري في فلسطين. واشغل منصب رئيس دولة إسرائيل لثلاث فترات بين ١٩٥٢ و ١٩٦٣. كان له اهتمام بارز في مجال علم الآثار.
- ٢٢ إسرائيل شوحاط، ولد في العام ١٨٨٦ في بولندا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٠٤. وساهم في تأسيس عدة مؤسسات وهيئات صهيونية، منها: نقابة العمال العامة الـ «هستدروت»، وحزب احداث هعفودا، واللجنة القومية (هفعااد هلتومي)، وتنظيم الهاغاناه. وعمل إلى جانب كل من اسحق بن تسفي ودافيد بن غوريون.
- ٢٣ عبد الحفيظ محارب، هاغاناه، اتسل، ليحي - العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة، ١٩٣٧-١٩٤٨، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٥-١٨. يسميها محارب «عبرنة الحراسة».
- ٢٤ مادة موجزة حول محاولات أدلجة النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، تراجع مادة عن تنظيم بارغيورا في الموسوعة الاليكترونية الحرة «ويكيديا».
- ٢٥ يشير الباحث دان ياهاف في كتابه: طهارة السلاح، إصدار مدار، رام الله، ٢٠٠٤، إلى أن «رجال منظمة هشومير عملوا في حراسة المستوطنات في الجليل الأسفل ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وأكثر من مرة شاركوا في شجارات استخدم فيها الضرب وإطلاق الرصاص بين الطرفين. ومنذ السنة الأولى لإنشائها اهتمت منظمة هشومير في «احتلال الأراضي»، ولتنفيذ هذه المهمة وقعت عدة حوادث دموية، وظهرت في عدد من المستوطنات توجهات معارضة لنشاطات هشومير وأساليبها، وخاصة ما له علاقة بتوجه المنظمة نحو العرب» ص ٢٥ وص ٢٦.
- ٢٦ ابراهام يعاري، زخرونوت ايرتس إسرائيل (ذكريات أرض إسرائيل)، إصدار دائرة شؤون رعاية الشباب في المنظمة الصهيونية، ١٩٤٧، المجلد الثاني، ص ٨٣٥، (بالعبرية).
- ٢٧ «بوعالي تسيون» أي «عمال صهيون» وهو حزب عمالي صهيوني اشتراكي. تأسس في أواخر القرن التاسع عشر. آمن أعضاؤه بالدمج بين الاشتراكية والصحة القومية اليهودية. عقد مؤتمره التأسيسي في العام ١٩٠٦. دعا عدد من قياديي هذا الحزب إلى تبني فكرة احتلال العمل والحراسة العبرية في المستوطنات في فلسطين. وتعرض هذا الحزب إلى انشقاق حيث تكون منه حزب أحداث هعفودا (أي اتحاد العمل)، ثم تكون من هذا الحزب مع تيارات عمالية أخرى حزب مباي (أي حزب عمال أرض إسرائيل) الذي حكم إسرائيل لعقود عدة. أما حزب «هبوعيل هتسعير» أي «العامل الشاب» فهو حزب عمال صهيوني كان يهدف إلى تحقيق الصهيونية وإقامة مجتمع عبري عامل في المستوطنات وإحياء الأدب والتراث اليهودي. تأسس في العام ١٩٠٥، وتعاون مع حزب بوعالي تسيون في إقامة عدد من المستوطنات الصهيونية في

مواقع مختلفة من فلسطين. واتحد هذا الحزب مع احداث هعفودا مكونين حزبا جديدا هو مباي.

٢٨ محارب، مصدر ذكر سابقا، ص ١٧.

٢٩ بن تسيون دي نور ويهودا سلوتسكي. سيفر تولدوت ههاغاناه (كتاب تاريخ الهاغاناه)، المجلد الأول، الجزء الأول، تل ابيب، ١٩٧٣، ص ٤١٧، (بالعبرية).

٣٠ ياهاف، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٥.

٣١ زئيف جابوتنسكي، زعيم صهيوني، مؤسس الحركة التصحيحية. ولد في روسيا في العام ١٨٨٠. أقام بالتعاون مع يوسف ترومبلدور فرقة سائقي البغال لمساعدة الجيش البريطاني في جبهة غاليلوي عند مدخل مضيق الدردنيل. علاقاته مع الانكليز تردت بعد الحرب العالمية الأولى، فحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما على يد السلطات البريطانية إلا انها أصدرت عفوا عنه جراء ضغوط صهيونية. واختلف مع التيار الصهيوني الذي قاده حاييم وايزمان فأسس الحزب التصحيحي وحركة بيتار. توفي في الولايات المتحدة عام ١٩٤٠. ترك مجموعة من المقالات شكلت القاعدة الفكرية لحزب حيروت ثم الليكود. وكان مناحيم بيغن زعيم الليكود في إسرائيل من المتأثرين بجابوتنسكي.

٣٢ يوسف ترومبلدور، ولد في روسيا في العام ١٨٨٠. وهو من دعاة الاستيطان الصهيوني في فلسطين. أسس حركة هحالوتس في روسيا وخدم في الجيش الروسي مدة إلى أن أصيب في الحرب الروسية - اليابانية. فهاجر إلى فلسطين وشارك مع جابوتنسكي في تأسيس فرقة سائقي البغال لدعم الجيش البريطاني في جبهة غاليلوي. وقتل في العام ١٩٢٠ أثناء محاولته مع مجموعة من اليهود السيطرة على أراض شمالي قرية الخالصة (قرية عربية فلسطينية دمرها الإسرائيليون عام ١٩٤٨ وأقيمت على أراضيها مستعمرة «كريات شمونة» - اسم هذه المستعمرة نسبة إلى يوسف ترومبلدور وسبعة يهود آخرين قتلوا في المواجهات مع العرب).

٣٣ بنحاس روطنبرغ، مهندس ورجل أعمال يهودي، منحتة حكومة الانتداب البريطاني امتياز تأسيس شركة كهرباء فلسطين. ولد في روسيا في العام ١٨٧٩، وشارك في ثورة ١٩٠٥ في روسيا ضد الحكم القيصري، ثم سافر إلى إيطاليا حيث اطلع على عمليات إقامة جسر وسدود. وتأثر بالنشاطات الصهيونية وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩١٨. وساهمت شركة الكهرباء التي أقامها في تطوير مرافق صناعية واقتصادية أخرى في اليشوف اليهودي في فلسطين. توفي في العام ١٩٤٢.

٣٤ البارون جيمس دي روتشيلد، ولد في العام ١٨٤٥ في فرنسا لعائلة يهودية ثرية لها مصالح اقتصادية كثيرة، من أبرزها بنوك ومصارف في أنحاء مختلفة من أوروبا. وقام بدعم مالي ولوجستي لحركة الاستيطان اليهودي في فلسطين. وأقام عدّة مشاريع اقتصادية أبرزها معاصر النبيذ في مستعمرتي زخرون يعقوب وريشون لتسيون. واشترى مساحات شاسعة من الأراضي في فلسطين وحولها ورثته لاحقا لصالح دولة إسرائيل. وأرسل وعد بلفور باسمه شخصيا لكونه رئيسا للاتحاد الصهيوني العالمي. توفي في العام ١٩٣٤، وضرحة في زخرون يعقوب.

٣٥ دافيد نيف، معراخوت هئرغون هتسفائي هلتومي (معارك المنظمة العسكرية القومية «اتسل»)، كلاوزنر، تل ابيب، ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ٥١ (بالعبرية).

٣٦ ناحوم سوكولوف، كاتب وزعيم صهيوني وأحد رؤساء الحركة الصهيونية العالمية. ولد في بولندا

في العام ١٨٥٩. دعم آراء هرتسل ودعا إلى نشر الفكر الصهيوني في أوساط الجاليات اليهودية في كل مكان. قام بترجمة رواية هرتسل «التنويلاند» إلى العبرية عن الألمانية في العام ١٩٠٦، وأطلق عليها اسم «تل ابيب» تيمنا بإقامة أول مدينة عبرية في فلسطين. وتولى منصب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في مطلع الثلاثينيات. توفي في لندن العام ١٩٣٦.

٣٧ أحاد هعام، اسم مستعار للكاتب العبري اشير تسفي غينزبرغ. ولد في العام ١٨٥٦ في كييف - اوكرانيا. نشر مقالات كثيرة بعنوان «ليست هذه الطريق» تعرض فيها لحالة المجتمع اليهودي وكيفية مواجهة التحديات المعاصرة في الشتات اليهودي. وأعلن عن ضرورة تأسيس مركز روحاني لرعاية الثقافة اليهودية، ونادى بتيار الصهيونية الروحانية قبل اتخاذ خطوات سياسية وعملية. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٢ واستقر في تل ابيب. ونشر سلسلة من المقالات والكتب، من أبرزها: «بين التدين والعلمانية»، «الماضي والمستقبل»، «تقليد واندماج»، «كاهن ونبي»، وغيرها. توفي في العام ١٩٢٧.

٣٨ دافيد بن غوريون، أحد أبرز زعماء الحركة الصهيونية. ساهم في تأسيس منظمة الهاغاناه، وقادها في الفترة الواقعة بعد إعلان قرار التقسيم إلى مرحلة الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، حينها اصدر قانونا بحل كافة التنظيمات العسكرية اليهودية وتوحيدها في الجيش الإسرائيلي تحت قيادة واحدة. كان من أبرز نشيطي المنظمة الصهيونية العالمية. وقاد حزب مباي فترة من الزمن ورأس الحكومة الإسرائيلية من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٣، حين أعلن اعتزاله الحياة السياسية، إلا أنه عاد للعمل السياسي مؤسساً حزباً جديداً عرف باسم «رافي» ولكنه مني بفشل ذريع، فقرر في ١٩٧٠ الاعتزال نهائياً. توفي في سديه بوكير في النقب في العام ١٩٧٣.

٣٩ الياهو غولومب، من زعماء حزبي احدوت هعفودا ومباي ومؤسس منظمة الهاغاناه. ولد في روسيا في العام ١٨٩٣. وهاجر إلى فلسطين في ١٩٠٩. ولعب دورا بارزا في تأسيس منظمة البالماح وتجنيد يهود للجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. توفي في تل ابيب في العام ١٩٤٥.

٤٠ دوف هوز، من نشطاء وقياديي الحركة العمالية العبرية في فلسطين. ولد في روسيا في العام ١٨٩٤. شارك غولومب في تأسيس حزب احدوت هعفودا. وكان من طلائعي الطيران العبري، وقتل في حادث طائرة هو وأفراد أسرته في العام ١٩٤٠. أطلق اسمه على مطار تل ابيب.

٤١ نيف، مصدر ذكر سابقا، ص ٦٥.

٤٢ محارب، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٣. شكل اليهود من أصل بريطاني قرابة ٨٪، ومن أصل أميركي قرابة ٣٤٪ ومن الييشوف في فلسطين حوالي ٣٠٪ والبقية من كندا وأميركا الجنوبية.

٤٣ هنالك عشرات الكتب والدراسات التي صدرت بالعبرية حول الهاغاناه من عدة نواح، تأسيسها وطرحها الأيديولوجي وتنظيمها العسكري ودورها في احتلال القرى والمدن الفلسطينية ومساهمتها في تأسيس دولة إسرائيل. واستعنا لكتابة هذا الفصل عن منظمة الهاغاناه بمصادر أولية ودراسات تحليلية، من أهمها: مردخاي ناؤور وآخرون. لكسيكون كواح همغين «ههاغاناه» (معجم قوة الدفاع «الهاغاناه»)، إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية بالتعاون مع المنظمة القطرية لأعضاء الهاغاناه، تل ابيب، ١٩٩٤ (بالعبرية). وكتاب شاؤول افيغور ويهودا سلوتسكي وآخرون، سيفر تولدوت ههاغاناه (كتاب تاريخ الهاغاناه)، ثمانية مجلدات، إصدار معراخوت، ١٩٧٢ (بالعبرية) - وهو عبارة عن الرواية الصهيونية - الإسرائيلية

لنشاط الهاغاناه مع التركيز على أحداث العام ١٩٤٨ بصورة تفصيلية. وكتاب يغال عيلام، ههاغاناه - هديرخ هتسيونيت ال هماغن (الهاغاناه - الطريق الصهيونية إلى الدفاع)، إصدار زمورا - بيتان - مودان، تل ابيب، ١٩٧٩. مائير باعيل، من ههاغاناه لتسفا هاغاناه (من الهاغاناه إلى جيش الدفاع)، إصدار زمورا - بيتان - مودان، تل ابيب، ١٩٧٦ (بالعبرية). افرام تلمي، مجين فشيلاح: مهشومير عاد ملحيمت شيشت هياميم (دفاع ورسالة: من هشومير حتى حرب الأيام الستة)، تل ابيب، ١٩٦٨ (بالعبرية). واستعنا أيضا بدراسة محارب، مصدر ذكر سابقا. وهنالك معلومات تفصيلية ووثائق وصور وخرائط تخص نشاطات الهاغاناه وقياديتها على موقع المنظمة على الانترنت، كالتالي: www.hagana.co.il/info/hi_show.aspx.

٤٤ انظر باعيل، من الهاغاناه إلى جيش الدفاع، مصدر ذكر سابقا، ص ١٩.

٤٥ إسرائيل شوحاط، من نشطاء بوغالي تسيون، ولد في بولندا في العام ١٨٨٦. هاجر إلى فلسطين في العام ١٩٠٤ وساهم في العام ١٩٠٧ في إقامة منظمة بارغيورا. اعتقل هو وزوجته مانيا على يد السلطات التركية خلال الحرب العالمية الأولى بتهمة الانتساب إلى تنظيم غير شرعي. وهو من مؤسسي منظمة الهاغاناه بعد الحرب العالمية الأولى. وانشق عن الهاغاناه وأقام تنظيما متشددا كثيرا أطلق عليه اسم «هكيوتس» إلا أنه أعلن عن تفكيكه وعاد إلى صفوف الهاغاناه في العام ١٩٢٩. توفي في تل ابيب في العام ١٩٦١. أما زوجته مانيا شوحاط فولدت في العام ١٨٧٩ في روسيا. وهاجرت إلى فلسطين في العام ١٩٠٤. وكانت من المبادرين الأوائل إلى تأسيس تنظيم هشومير. وسافرت إلى الولايات المتحدة لجمع تبرعات من الجاليات اليهودية لشراء أسلحة لمنظمة الهاغاناه. وشاركت زوجها في تأسيس وتفعيل تنظيم «هكيوتس». وقامت بعقد عدة صفقات لشراء أسلحة من الولايات المتحدة خاصة في الأربعينيات. توفت في تل ابيب في العام ١٩٦١.

٤٦ يشير باعيل في كتابه من الهاغاناه.... إلى محاولات خلق توازن بين تيارين في الهاغاناه: الاول ينادي بإتباع خط سياسي والثاني ينادي بإتباع خط عسكري متشدد. مصدر ذكر سابقا، ص ٢٤ وص ٢٥.

٤٧ حول موضوع «السيزون» يراجع محارب، مصدر ذكر سابقا، ص ١٤٤ - ٢٠٥. وكتاب بن تسيون دينور ويهودا سلوتسكي، كتاب تاريخ الهاغاناه، مصدر ذكر سابقا، المجلد الخامس ص ٥٣٩ وما بعدها (بالعبرية). وكتاب ياهاف، طهارة السلاح.. مصدر ذكر سابقا، ص ١١٩-١٢٩ (بالعبرية). اوري برنر، لتسفا يهودي عتسمائي (نحو جيش يهودي مستقل)، الكيبوتس الموحد في الهاغاناه، ١٩٣٩-١٩٤٥، ياد طبنكين، ١٩٨٥ (بالعبرية)، ص ٤٣٥-٤٤٣.

٤٨ محارب، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٠٧-٢٦٥. يهودا باور، ديبلوماسيات ومحتيرت بمدينوت هتسيونيت ١٩٣٩-١٩٤٥ (ديبلوماسية وحركات سرية في السياسة الصهيونية ١٩٣٩-١٩٤٥)، مكتبة العمال - مرحافيا، ١٩٦٦ (بالعبرية). يعقوب شافيط (محرر)، مأفك - ميرد - مري؛ همدينوت هبريطيت فهتسيونيت فهمأفك عم بريطانيا ١٩٤١-١٩٤٨ (صراع - عصيان - تمرد؛ السياسة البريطانية والصهيونية والصراع مع بريطانيا) مركز زلمان شزار - القدس، ١٩٨٧ (بالعبرية).

٤٩ موثي سنيه، أحد زعماء الصهيونيين العموميين وحزب مبام ثم الحزب الشيوعي الإسرائيلي. ولد

في بولندا في العام ١٩٠٩. ودرس الطب إلا أنه كان ميالا إلى النشاطات السياسية الصهيونية. شارك في تأسيس منظمة المالح، وكان عضوا في اللجنة القومية الصهيونية. وتولى مهام قيادية خلال حرب العام ١٩٤٨. ودخل إلى الكنيست عدة دورات. توفي عام ١٩٧٢.

٥٠ إسرائيل غاليلي، من قيادي منظمة الهاغاناه وحركة الكيبوتسات والحركة العمالية ميام ثم حزب العمل. ولد في العام ١٩١١ في اوكرانيا، وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩١٤ مع أسرته. شارك في تأسيس منظمات المالح والجدناع، وتولى رئاسة الهيئة العامة لمنظمة الهاغاناه عشية حرب ١٩٤٨. وقعت بينه وبين بن غوريون خلافات فكرية وتنظيمية حادة، ما دفعه إلى ترك العمل السياسي لفترة معينة. وضع وثيقة تحمل اسمه بخصوص تقديم تنازلات للعرب تتعلق بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧. دخل إلى الكنيست الإسرائيلي في عدة دورات، وأشغل مناصب وزارية عدة. توفي في العام ١٩٨٦. ٥١ مناحيم بيغن، من زعماء منظمة اتسل الإرهابية، ومن مؤسسي حزب حيروت ثم الليكود. ولد في العام ١٩١٣ في بولندا. ونشط في الهيئات السياسية اليهودية - الصهيونية في بولندا وغيرها من الدول الأوروبية. تولى منظمة اتسل وإعادة تنظيم صفوفها ووضع سلسلة من خطط العمليات الإرهابية ضد مواقع وشخصيات بريطانية وفلسطينية. ومن أشهر العمليات التي قام بها ليل الجسور في ١٩٤٦ حيث دمر أعضاء من هذه العصابة عشرات الجسور في أنحاء مختلفة من فلسطين، وقام أيضا بالمشاركة في مجزرة دير ياسين.

حل تنظيمه في العام ١٩٤٨ وادمج في الجيش الإسرائيلي، فانتقل بيغن إلى النشاط لسياسي، حيث كان زعيما للمعارضة في الكنيست الإسرائيلي حتى وصول حزبه إلى الحكم في العام ١٩٧٧. وقع على اتفاقيات تسوية مع أنور السادات الرئيس المصري السابق. وقام الجيش الإسرائيلي بتدمير مفاعل تموز العراقي في ١٩٨١ عندما كان بيغن رئيسا للوزراء. وتورط جيشه في الحرب في لبنان، ما أدى إلى اعتزاله الحياة السياسية بشكل مفاجئ في العام ١٩٨٣ إلى حين وفاته في العام ١٩٩٢.

٥٢ نتان يلين، من قيادي ونشيطي عصابة لحي. انضم في صباه إلى منظمة بيتار وتقرب من مناحيم بيغن فانضم إلى عصابة اتسل، وأنشأ عدة خلايا تخريبية في بولندا وفلسطين. وساهم في تأسيس عصابة لحي وشد على ضرورة محاربة الانكليز وأجرى سلسلة من الاتصالات مع ألمانيا النازية لنيل مكاسب سياسية. اعتقل عدة مرات على يد السلطات البريطانية الانتدابية في فلسطين. واتهم بقتل الكونت برنادوت في العام ١٩٤٨ وحكم عليه بالسجن ثمانية أعوام، إلا أن الحكم لم ينفذ. شارك لفترة معينة، خاصة في السنوات الأولى لقيام إسرائيل في الحياة السياسية إلا أنه اعتزل الحياة السياسية. وكان من دعاة إقامة دولة فلسطينية بعد حرب حزيران ١٩٦٧، والتقى مع عدد من القيايين الفلسطينيين وسعى إلى تأسيس قائمة السلام لخوض انتخابات الكنيست السابعة بهدف التأثير على صنع القرار السياسي إلا أن هذه القائمة لم تعبر نسبة الحسم القانونية. توفي في تل ابيب في العام ١٩٧٩.

٥٣ سلوتسكي، كتاب تاريخ الهاغاناه، مصدر ذكر سابقا، القسم الثاني، ص ٨٩٨ و ص ٨٩٨. ياهاف، مصدر ذكر سابقا، ص ١٣٠-١٣٣. نيف، مصدر ذكر سابقا، ص ٣٦. يعقوب شافيط، عنونات هتسايد؛ هعيموت بين هيشوف همورغان لأرغوني همحيرت ١٩٣٧-١٩٤٧ (موسم الصيد؛

المواجهة بين اليشوف وبين اليشوف المنظم لمنظمات العصابات)، إصدار هادار، تل ابيب، ١٩٧٦، ص ١١٣٠-١٣٤ (بالعبرية) .

٥٤ يستعرض مائير باعيل في كتابه هتبتحوت كواح همغين هعفري ١٩٠٧-١٩٤٨ (تطور قوة الدفاع العبرية، ١٩٠٧-١٩٤٨)، إصدار البث الجامعي لإذاعة الجيش الإسرائيلي، تل ابيب، ١٩٨٩ (بالعبرية) مراحل ظهور التنظيمات العسكرية اليهودية وتطورها خلال فترة الانتداب البريطاني، مشيراً إلى الاستفادة من وجود الانكليز لجني مكاسب سياسية وعسكرية.

٥٥ انظر كتاب باعيل، من الهاغاناه إلى جيش الدفاع، مصدر ذكر سابقاً، الفصلان الثاني عشر والثالث عشر.

٥٦ نحيل القارئ، ليس من باب الحصر، إلى كتاب كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٩)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب - ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، الفصلان الرابع والخامس. وكتاب عبد الفتاح العويس، جذور القضية الفلسطينية (١٩٢٢-١٩٩٩) دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل، ١٩٩٢. وهناك مصادر أخرى كثيرة بما يتعلق والعرض التاريخي من وجهة نظر فلسطينية وعربية، فاعتمدنا مجموعة منها في دراستنا هذه.

٥٧ يستعرض ياهاف في كتابه «طهارة السلاح» سلسلة كبيرة من العمليات الإرهابية ضد فلسطينيين في مختلف أنحاء فلسطين في فترة الانتداب البريطاني. راجع كتابه المذكور، ص ٤١-٥٠.

٥٨ تشير المصادر التاريخية الفلسطينية والصهيونية إلى الأرقام التالية: ١١٦ قتيلاً فلسطينياً و ١٣٣ قتيلاً يهودياً، و ٢٣٢ جريحاً فلسطينياً و ٣٣٩ جريحاً يهودياً. يُنظر موضوع «ثورة البراق» على موقع الموسوعة الحرة، ويكيبيديا.

٥٩ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٩٨. مصطفى العباسي، صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨؛ دراسة اجتماعية وسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٥، الفصل الثامن ص ١٨٣-٢٠٨. يهودا سلوتسكي وآخرون، كتاب تاريخ الهاغاناه، مصدر ذكر سابقاً، المجلد الثاني ص ٣٠١.

٦٠ حول انتشار المواجهات بين الفلسطينيين واليهود في مدينة صفد راجع ملف رقم ٢٣٩/٨١ في الأرشيف الصهيوني المركزي، تحت عنوان «رسالة من يهود صفد إلى المندوب السامي».

٦١ نحيل القارئ إلى كتاب بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

٦٢ خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين بتاريخ ٧ تموز ١٩٣٧، بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩.

٦٣ «خطة افنير»، على اسم اليميلخ افنير (١٨٩٧-١٩٥٧)، ولقب «زليخ» في منظمة الهاغاناه. تدرب على استعمال السلاح في عدد من الكيبوتسات في فلسطين وفي إيطاليا. وضع خطة دفاعية هجومية شاملة في العام ١٩٣٧، وتولى قيادة منطقة تل ابيب في الهاغاناه. حول تفاصيل هذه الخطة انظر كتاب ايلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٧.

٦٤ شاؤول دغان، هبوش، بلوغوت هسادي شل ارغون ههاغاناه (الكتائب الميدانية التابعة للهاغاناه)، وزارة الدفاع بالتعاون مع مركز تاريخ قوة الدفاع «الهاغاناه» على اسم إسرائيل غالي، تل ابيب، ١٩٩٥.

يستعرض دغان بصورة تفصيلية العوامل والدوافع التي أدت إلى تأسيس هذه الكتلان وتطورها والأدوار التي قامت بها ونهايتها.

٦٥ انظر بابه، مصدر ذكر سابقا، ص ٦٩.

٦٦ اورد تشارلز فينغيت، رجل عسكري بريطاني متعاطف المشروع الصهيوني. ولد في الهند في العام ١٩٠٣. وأثناء خدمته العسكرية في فلسطين قام بتأسيس فرق عسكرية لمحاربة الثوار الفلسطينيين، وانخرط في صفوفها بريطانيون ويهود، غالبية اليهود كانت من منظمة الهاغاناه. قتل في حادث تحطم طائرة في العام ١٩٤٤.

٦٧ انظر بابه، مصدر ذكر سابقا، ص ص ٢٤-٢٦.

٦٨ تسمية تطلق على مشروع إقامة ٥١ مستوطنة زراعية يهودية (بعض المصادر تذكر ٦٠ مستوطنة - كتاب «لكسيكون كواح ههاغاناه» مثلا ص ١٦٠) محاطة بأسوار وأبراج مراقبة في مواقع مختلفة من فلسطين في فترة الثورة الفلسطينية بين العامين ١٩٣٦ و ١٩٣٩. أما الدوافع لإقامتها لتوفير حماية لها من هجمات الثوار الفلسطينيين ولإيواء مهاجرين يهود لم يحصلوا على تأشيرات لدخول فلسطين من قبل السلطات الانتدابية. وساهمت مؤسسات اليشوف على مختلف تياراتها في إقامة هذا النوع من المستوطنات. ويتفق مؤرخو هذه المرحلة من الصهيونيين أن مستوطنة «كفار حطين» بالقرب من طبريا هي الأولى من هذا النوع. لمزيد من المعلومات يُراجع موقع الهاغاناه على الانترنت، وكذلك موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

٦٩ حنة سنش، شاعرة يهودية ومظلية، ولدت في هنغاريا في العام ١٩٢١. وهاجرت إلى فلسطين في العام ١٩٣٩، وانضمت إلى مجموعة من المظليين اليهود التي قامت بتنفيذ سلسلة من عمليات التخريب ضد مواقع نازية في أوروبا. وألقى النازيون القبض عليها وأعدموها في العام ١٩٤٤. وحيكت حولها قصص وخرافات وروايات كثيرة كجزء من صناعة رواية وأسطورة البطولة والتضحية الإسرائيلية.

٧٠ راجع بابه، مصدر ذكر سابقا، ص ٣٧ وص ٩٢. وراجع أيضا لكسيكون كواح همغين (بالعبرية)، مصدر ذكر سابقا، حول تفاصيل الخطة ص ص ٤٢٦-٤٢٨.

٧١ «پاتريا»، اسم سفينة استخدمت لنقل مهاجرين يهود من أوروبا إلى فلسطين. وقررت بريطانيا إبعاد المهاجرين الذين كانوا على متنها في نهاية العام ١٩٤٠ إلى جزيرة ماوريشيوس، ولمنع تنفيذ هذا القرار البريطاني بادر عدد من أفراد الهاغاناه إلى تعطيل محركات السفينة الراسية في ميناء حيفا. إلا أن السفينة غرقت بعد إبحارها فقتل ٢٦٠ مهاجرا يهوديا كانوا على متنها، أما الناجون فانتشلوا واعتقلوا في معسكر عتليت ثم أطلق سراحهم بعد سنة تقريبا بتوسط من قيادات المنظمة الصهيونية العالمية.

٧٢ وضع كومانندو من الهاغاناه لغماً كبيراً في بطن السفينة بحيث لا يؤدي إلى غرقها بل إلحاق ضرر بها. ولكن السفينة من شدة الانفجار غرقت ولقي عدد من ركبها المهاجرين مصرعهم، وفضحت العملية.

٧٣ حول عمليات البالماح نحيل القارئ إلى كتاب قائد هذه المنظمة يغال لون، معراخوت هبلماح، مچاموت وماعاس (معارك البالماح، توجهات وأعمال)، هكيبوتس همئوحاد، تل اييب، ١٩٦٥. وكتاب إسرائيل غاليلى، ريشونيم تميد؛ بري مفو لسيفر هبالماح (الأوائل دائماً؛ فصول توطئة لكتاب البالماح)، هكيبوتس همئوحاد، تل اييب، ١٩٦٣. زروبايل جلعاد (محرر)، سيفر هبالماح (كتاب البالماح)، إصدار منظمة أعضاء البالماح بالاشتراك مع هكيبوتس همئوحاد، تل اييب، ١٩٦٣ (جزءان)، (بالعبرية).

٧٤ حول المواجهات بين الهاغاناه والانكليز في فلسطين بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ يراجع بابه، مصدر ذكر سابقا، ص ٣١ - ٣٢.

٧٥ لكسيكون قوة الدفاع، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٧٢. تحولت مجلة «معراخوت» بعد إقامة الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٤٨ إلى النشرة الإعلامية الأساسية لهذا الجيش.

٧٦ لكسيكون قوة الدفاع، مصدر ذكر سابقا، ص ٣٧٢. قررت إدارة اليشوف إغلاق هذه المحطة فور دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا، وكان الهدف من ذلك مساعدة بريطانيا وعدم إزعاجها ريثما تضع الحرب أوزارها. وجمدت الإذاعة عملها في الرابع من تشرين الأول عام ١٩٤٥.

٧٧ راحيل ينيت، كاتبة عبرية وناشطة سياسية في حركة هشومير ثم في حزبي بوعالي تسيون والعمل. ولدت في العام ١٨٨٦ في اوكرانيا. تزوجت اسحق بن تسفي الذي أشغل لاحقا منصب ثاني رئيس لدول إسرائيل. توفيت في العام ١٩٧٩.

٧٨ موشي سميلانسكي، كاتب عبري. ولد في العام ١٨٧٤ في كييف - اوكرانيا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٨٩١ واستقر في مستعمرة رحوبوت. نشر مقالات أدبية ونقدية في عدد من الصحف العبرية في فلسطين مثل همليتس وهأرتس وهشيلواح. وشارك في عملية وصفقات شراء أراض في النقب لصالح الكيرن كييمت. من كتبه: «فصول في اريخ ليشوف»، «في حقول اوكرانيا»، «نهضة وكارثة»، توفي في العام ١٩٥٣. وهو والد الكاتب س. يزهار.

٧٩ حول ظهور وتطور منظمة الهاغاناه يراجع كتاب باعيل، من الهاغاناه إلى جيش الدفاع، مصدر ذكر سابقا، الفصل الأول من القسم الأول، ص ١٥-٢٣.

٨٠ دوف غيفين، ولد في اوكرانيا في العام ١٨٩٤. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٠٦. وانخرط في صفوف الشرطة الانتدابية مدة من الزمن. وعين عضوا في القيادة القطرية للهاغاناه بين ١٩٣١ و ١٩٤٠. ساهم في تطوير الصناعات العسكرية في الهاغاناه. توفي في العام ١٩٧٥.

٨١ يعقوب دوري، ولد في روسيا عام ١٨٩٩. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٠٥. درس في مدرسة رينالي بحيفا. من مؤسسي الهاغاناه واحد قياديين البارزين، عين رئيسا لهيئة الأركان العامة للهاغاناه حتى العام ١٩٤٦ حين عين مندوبا للهاغاناه في الولايات المتحدة بهدف عقد صفقات لشراء أسلحة للمنظمة لخوض حربها ضد الفلسطينيين والدول العربية. وعين رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي عند تأسيسه في العام ١٩٤٨، وبقي في منصبه هذا حتى العام ١٩٤٩ حين انتخب رئيسا لمعهد العلوم التطبيقية التخنيون في حيفا. توفي في العام ١٩٧٣.

٨٢ حول صفقات شراء الأسلحة يراجع كتاب ليونارد سلايتر، هريخش بتشاح (الشراء في ١٩٤٨)، معراخوت، تل ابيب، ١٩٨١ (بالعبرية). يشدد واضح هذا الكتاب على صفقات شراء الأسلحة من الولايات المتحدة. وكذلك كتاب دورون الموغ، هريخش بآرتسوت هبريت ١٩٤٥-١٩٤٩ (الشراء في الولايات المتحدة ١٩٤٥-١٩٤٩)، معراخوت، تل ابيب، ١٩٨٧. يستعرض واضح هذا الكتاب الطرق السرية التي استعملتها قيادة الهاغاناه في إبرام صفقات شراء الأسلحة في الولايات المتحدة في الفترة الزمنية المشار إليها، ومساهمة هذه الأسلحة في حسم النصر لليهود في فلسطين.

٨٣ حول حجم صفقات شراء السلاح ومشاريع تهريب كميات من الذخيرة نحيل القارئ إلى موضوع

«الصفقات» في لكسيكون كواح همغين ص ص ٣٨٦-٣٩٠، حيث تتوفر تفاصيل كثيرة بهذا الشأن.

٨٤ تأسست «تعاس» - الصناعات العسكرية في العام ١٩٣٣ لتزويد منظمة الهاغاناه بما تحتاج إليه من سلاح، ولما أُقيمت إسرائيل أصبحت تعاس المزود الرئيسي لجيش إسرائيل. تفاصيل كثيرة حول تأسيس شبكات مصانع السلاح التابعة للهاغاناه تحت اسم «تعاس» في لكسيكون همغين... مصدر ذكر سابقا، ص ص ٤٣٩-٤٤٢.

٨٥ يهودا ارازي، ولد في بولندا في العام ١٩٠٧ وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٤ وانخرط في صفوف الشرطة الانتدابية بطلب من منظمة الهاغاناه. ولما سرح من الشرطة سافر إلى بولندا حيث عقد صفقات لشراء السلاح لصالح الهاغاناه. وعين رئيسا لدائرة شراء السلاح في الهاغاناه بين ١٩٤١ و ١٩٤٣. ثم سافر إلى الولايات المتحدة لعقد صفقات لشراء أسلحة ثقيلة منها طائرات ومدافع. توفي في العام ١٩٥٩.

٨٦ عن هذه الشركة ودورها في تطوير أسس سلاح الجو، أنظر في لكسيكون همغين... مصدر ذكر سابقا، ص ٢٢ و ص ٢٣.

٨٧ راجع المادة عن تعاس في لكسيكون همغين... ص ٤٤٠ حيث توجد معلومات تفصيلية عن كميات السلاح التي جمعتها قيادة منظمة الهاغاناه.

٨٨ لكسيكون كواح همغين... ص ٤٤١.

٨٩ حاييم سالفين، ولد في روسيا في العام ١٩٠٢. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٤. وشارك في إقامة محطة توليد الكهرباء في الباقورة عند نهر الأردن. ثم شارك في إقامة محطة توليد الكهرباء «ريدينغ» في تل ابيب. وساهم إلى جانب عمله المهني في تأسيس الصناعات العسكرية «تعاس» وتطويرها. وسافر إلى الولايات المتحدة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وعقد سلسلة من الصفقات السرية لشراء السلاح للهاغاناه. وبعد إقامة إسرائيل شارك في تأسيس الصناعات العسكرية المتقدمة. توفي في العام ١٩٨٠.

٩٠ «جعارة»، قاعدة تدريب تابعة للهاغاناه، أُقيمت في العام ١٩٣٧. وتقع بالقرب من مستعمرة راموت منشي، وبالقرب من قرية المنسي الفلسطينية التي هُجر أهلها في العام ١٩٤٨. وتستعمل هذه القاعدة حتى يومنا هذا لتدريب الشبيبة اليهودية على استعمال السلاح تمهيدا لانخراطهم في الجندية رسميا.

٩١ اعترفت القيادة العامة البريطانية بصورة غير رسمية بالبالماح، ما أعطى هذه المنظمة شرعية للعمل ضد الفلسطينيين خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. انظر الفصل الخاص بالبالماح في لكسيكون كواح همغين... ص ٣٤٩. وشرنا سابقا إلى مجموعة من المراجع التي يمكن الاستعانة بها لمزيد من المعلومات حول هذه المنظمة. ويدير أعضاء سابقون في المنظمة موقعا على الانترنت: www.palmach.org.il.

٩٢ لكسيكون كواح همغين... مصدر ذكر سابقا، ص ٣٤٩ و ص ٣٥٠.

٩٣ لكسيكون كواح همغين... مصدر ذكر سابقا، ص ٤٥٠. وكتاب جمليل كوهين، همستعريبيم هريشونيم - سيبوراشل همحلاكا هعرافيت شل هبالماح (المستعربون الأوائل - قصة الدائرة العربية في البالماح)، إصدار جمعية بحث قوة الدفاع على اسم إسرائيل غاليلي ووزارة الدفاع، تل ابيب، ٢٠٠٢ (بالعبرية)، خاصة الفصل الخامس الذي يستعرض تأزم العلاقات بين الانكليز وبين البالماح بعد أن زال الخطر الألماني من جهة سورية ولبنان. والكتاب بشكل عام يستعرض عملية إعداد عناصر من البالماح للمستقبل، خاصة

تعليمهم اللغة العربية وعادات وتقاليده العرب الفلسطينيين ليكونوا جاهزين لعمليات استخبارية وقتل وتصفيات. جوني منصور، «المستعربون: البدايات والجرائم، كيف أعدوا المستعرب وما هي مهماتهم؟»، في قضايا إسرائيلية، (مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية في رام الله) عدد ١٥، صيف ٢٠٠٤، ص ٢٠-٦.

٩٤ يغال ألون، ولد في كفار تابور في الجليل في العام ١٩١٨. انضم إلى منظمة الهاغاناه وساهم في تأسيس كيبوتس غينوسار عند شاطئ بحيرة طبريا الغربي. تولى قيادة فرق المستعربين ثم رئيسا للبالماخ في العام ١٩٤٥. قاد كتيبة «يفتاح» خلال حرب ١٩٤٨. دخل الكنيست الإسرائيلي من دورته الثالثة وحتى التاسعة، واشغل عدة مناصب وزارية، منها وزير العمل والتربية ووزير الخارجية. وضع مشروعاً يحمل اسمه لتسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. توفي في العام ١٩٨٠.

٩٥ عبارة عن مجموعة كبيرة من الملفات الاستخبارية التي قامت بجمعها وحدات و فرق من المستعربين ومن «خدمة المخابرات» في الهاغاناه حول القرى والبلدات العربية الفلسطينية. شملت هذه الملفات معلومات دقيقة جداً كعدد السكان في القرية وإعداد المواشي وتفاصيل شخصية وسلوكية حول عدد كبير من ذوي النفوذ والسطوة في هذه القرى. ٩٦ لأعضاء المنظمة موقع على الانترنت فيه معلومات عن تأسيس المنظمة وأعضائها ونشاطاتها خلال فترة الانتداب، مع مجموعة كبيرة من الصور والوثائق. www.etzel.org.il.

٩٧ حول تأسيس وتطور نشاطات وعمليات اتسل استعنا بكتاب يوسف كيستر، هنتسل - هترغون هتسفائي هلثومي بترتس إسرائيل (الاتسل - المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل) وزارة الدفاع، تل ابيب، ١٩٩٣ (بالعبرية). نيف دافيد، معراخوت هترغون هتسفائي هلثومي (معارك المنظمة العسكرية القومية)، في ستة أجزاء، إصدار معهد كلاوزنر، تل ابيب، ١٩٦٥-١٩٨٠ (بالعبرية). وكتاب مناحيم بيغن، هميرد (التمرد)، إصدار أحيآصاف، القدس، ١٩٥٠ (بالعبرية)، وللكتاب ترجمة إلى العربية.

٩٨ نشرت مؤلفات وكتابات زئيف جابوتنسكي في ١٨ مجلداً بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٣ (بالعبرية). ٩٩ نفذت منظمة اتسل سلسلة من العمليات الإرهابية والإجرامية ضد فلسطينيين وانكليز في القدس وتل ابيب ويافا. راجع جدولاً حول هذه الجرائم في كتاب ياهف، مصدر ذكر سابقاً، ص ٣٦-٥٠. ١٠٠ ابراهام شترين: مؤسس والقائد الأول لمنظمة «لحي». ولد في العام ١٩٠٧ في بولندا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٦. وانخرط في خلايا إرهابية صغيرة ثم في صفوف الهاغاناه ثم ساهم في تأسيس منظمة «اتسل». ووضع مخططاً لتدريب ٤٠ ألف يهودي في أوروبا ونقلهم إلى فلسطين للسيطرة على مفترقات الطرق المركزية والرئيسية.

ودعا المؤسسات الصهيونية في البشوف الصهيوني في فلسطين والعالم إلى تأييد ألمانيا ودعمها في الحرب العالمية الثانية اعتقاداً منه أن الألمان وحدهم يستطيعون تحقيق مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين. وجراء مواقفه هذه وغيرها أعلنت السلطات الانتدابية عنه مطلوباً للعدالة لتقديمه إلى المحاكمة، وخصصت جائزة مالية لمن يدلي بمعلومات عنه. وبعد جهود استخبارية مكثفة أُلقي القبض عليه على يد المخابرات البريطانية وتمت تصفيته في مطلع العام ١٩٤٢. ويدور نقاش حاد في كل عام، عند اقتراب ذكرى قتله، بخصوص الطرف الذي كان وراء عملية تصفيته، إذ منهم من يوجه أصابع الاتهام إلى بعض الزعماء الصهيونيين.

١٠١ دافيد رزئيل، ولد في العام ١٩١٠، وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩١٤. درس في الجامعة العبرية موضوعي الرياضيات والفلسفة. وانضم إلى الهاغاناه ثم انشق عنها وساهم في تأسيس اتسل. وعين قائدا عاما على منظمة اتسل، ووضع سلسلة من مخططات تصفيات لقياديين انكليز. وأوقف العمليات ضد الانكليز خلال الحرب العالمية الثانية لكون ألمانيا عدوا مشتركا لليهود والانكليز. أوفدته بريطانيا إلى العراق للمشاركة في إخماد ثورة رشيد عالي الكيلاني إلا أنه قتل أثناء قصف مطار الحبانية في ١٩٤١.

١٠٢ يعقوب مريدور، ولد في بولندا في ١٩١٣. وهو من قياديي اتسل وحירות. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٣٢. عين قائدا لمنظمة اتسل بعد مقتل رزئيل. ونفته السلطات الانتدابية إلى اريتريا العام ١٩٤٥ على خلفية قيامه بتنظيم عمليات إرهابية ضد فلسطينيين وانكليز، إلا أنه تمكن من الهرب والتسلل إلى فلسطين عشية إعلان إقامة دولة إسرائيل. دخل إلى الكنيست الإسرائيلي من دورته الأولى وحتى السادسة في قائمة حزب الحירות. وعاد للعمل السياسي في الكنيست العاشرة بدعوة من زميله مناحيم بيغين ليشغل وزيرا للاقتصاد في حكومته. توفي في تل ابيب في العام ١٩٩٥.

١٠٣ كيستر، مصدر ذكر سابقا، ص ص ١٠٧-١٢٠. يصف كيستر العمليات التي نفذها أعضاء من اتسل ضد مواقع حكومية انتدابية في حيفا ويافا، وتدمير منشآت مختلفة، منها خطوط حديدية قرب بنيامينا إلى الجنوب من مدينة حيفا. ١٠٤ يشير كيستر في كتابه المذكور سابقا إلى أنه بالرغم من الوحدة بين المنظمات الثلاث إلا أن الفجوات بينها كبيرة جدا، خاصة في الرؤية والتوجه نحو قضايا مصرية تخص اليشوف اليهودي، وفي منهجية العمل. إلا أن إجماعا ساد المنظمات للعمل المشترك من أجل غاية واحدة وهي إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ص ٩٨.

١٠٥ راجع ياهاف، مصدر ذكر سابقا، ص ص ١٣٠-١٣٤. كيستر، مصدر ذكر سابقا، ص ص ١٠١-١٠٦. ١٠٦ يذكر كيستر في كتابه المذكور سابقا عملية إعدام ضابطين بريطانيين على يد اتسل في نتانيا بعد محاكمتهم الصورية على يد عناصر من اتسل. ص ص ١٣٤-١٣٦.

١٠٧ إسرائيل ابشتاين، ولد في فيلنا بروسيا في العام ١٩١٤. انخرط في صفوف حركة بيتار ثم في اتسل. وقاد عددا من العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين والانكليز. اعتقلته السلطات الانكليزية إلا أنه حاول الهرب فقتل في العام ١٩٤٦. ١٠٨ ارييه بن اليعازر، ولد في العام ١٩١٣ في فيلنا بروسيا. وهاجر إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى. وانضم إلى حركة بيتار ثم اتسل. وانضم إلى قيادة اتسل في العام ١٩٤٣ تحت إمرة مناحيم بيغين. نفته السلطات البريطانية إلى اريتريا إلا أنه هرب وعاد إلى فلسطين عن طريق فرنسا. وشارك في تأسيس حركة حירות. ودخل إلى الكنيست الإسرائيلي في عدة دورات. ١٠٩ياهو لانكين، ولد في العام ١٩١٤ في روسيا. انتقل إلى الصين مع عائلته في أعقاب ثورة تشرين الأول من العام ١٩١٧. وانضم إلى حركة بيتار ثم اتسل. وكان عضوا في القيادة الأولى لاتسل في العام ١٩٤٣. شارك في عملية نسف فندق الملك داود في القدس. ونفته السلطات البريطانية إلى اريتريا إلا أنه هرب وعاد متسللا إلى فلسطين. عين قائدا السفينة «التلينا»، إلا أن بن غوريون، أول رئيس لحكومة

إسرائيل، أمر باعتقاله مع عدد آخر من أعضاء اتسل. وبعد إطلاق سراحه انضم إلى الجيش الإسرائيلي. ومارس مهنة المحاماة. ووضع كتابا عن السفينة المذكورة في العام ١٩٦٧.

١١٠ شلومو ليفي، ولد في العام ١٩١٩ في بيتاح تيكفا. انضم إلى صفوف الهاغاناه في العام ١٩٣٦ ثم انتقل مع المنشقين إلى صفوف اتسل. عين قائدا لاتسل في حيفا والشمال. نفته السلطات البريطانية إلى أريتريا إلا أنه هرب وعاد بعد الإعلان عن إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨. وعمل محاضرا في كلية الآداب في الجامعة العبرية بالقدس بعد أن نال لقب الدكتوراه منها. وله دراسات حول التنظيمات العسكرية الصهيونية.

١١١ يرواحم ليفني، ولد في العام ١٩١٩ في بولندا. وهاجر مع عائلته إلى فلسطين في العام ١٩٢٥ وعاش في يافا. انضم إلى صفوف حركة بيتار ثم اتسل. وكان مسؤولا عن عمليات اتسل. وعين ضابطا للعمليات حيث رافق تنفيذ كل عملية إرهابية بحذافيرها. شارك في التخطيط والتنفيذ لعمليات تخريب خطوط السكك الحديدية جنوبي فلسطين في العام ١٩٤٦. وحكمت عليه السلطات البريطانية بالسجن مدة ١٥ عاما إلا أنه هرب من سجن عكا. دخل إلى عضوية الكنيست الإسرائيلي في قائمة حيروت. توفي في العام ١٩٩٢.

١١٢ أبراهام لنداو، ولد في العام ١٩١٦ في كراكوف في بولندا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٣٥. وانضم إلى اتسل وقام بعدة عمليات إرهابية ضد فلسطينيين. درس الهندسة المعمارية في التخنيون بحيفا. عين قائدا لحركة بيتار في حيفا. وشارك في تأسيس حركة حيروت. دخل إلى الكنيست من دورتها الأولى وحتى التاسعة. واشغل عدة مناصب وزارية. توفي في ١٩٨١.

١١٣ عميحاي فاجلين، ولد في العام ١٩٢٢ في تل أبيب. انضم إلى الهاغاناه في العام ١٩٣٩، ثم انتقل إلى اتسل مع مجموعة من المنشقين عن الهاغاناه. شارك في عملية تفجير مكاتب حكومية في مدينتي حيفا ويافا (مكاتب ضريبة الدخل ومقر قيادة المخابرات البريطانية في يافا). وعين قائدا للعمليات في اتسل وعضوا في مجلس القيادة العامة. وهو صاحب فكرة براميل المتفجرات التي أطلقت على عدة مواقع حكومية، وأشهرها مقر الشرطة والمخابرات البريطانية في حيفا. توفي في العام ١٩٧٨.

١١٤ حول مجزرة دير ياسين نحيل القارئ إلى كتاب وليد الخالدي، دير ياسين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧.

١١٥ يذكر الياس صبر في كتابه: التغييب ١٩٤٨ عن أسلوب اتسل في نشر الرعب بين سكان حيفا بواسطة تجول سياراتهم في الأحياء العربية وإسماع أصوات بكاء وعويل نساء وأطفال مسجلة من دير ياسين، كجزء من عملية الإرهاب النفسي لتهجير وترحيل الفلسطينيين..

١١٦ ادعى قياديو اتسل أنهم لم يعودوا يتحملون صليات الرصاص من يافا، خاصة من مئذنة جامع حسن بك، لذلك قرروا القيام بعملية احتلال يافا والتخلص من عبء الفلسطينيين. هذا ما أورده كيستر في وصفه العملية، في كتابه المذكور سابقا، ص ص ١٥٦-١٥٨.

١١٧ فولك برنادوت، دبلوماسي سويدي ترأس الصليب الأحمر السويدي. ولد في ستوكهولم في العام ١٨٩٥. وكان قد اختير من قبل منظمة الأمم المتحدة ليكون وسيطا بين اليهود والعرب لوقف المواجهات بينهما والتوصل إلى حل للنزاع. وتوصل إلى الهدنة الأولى في ١١ حزيران ١٩٤٨، ومهد

لمفاوضات رودوس، إلا أنه اغتيل على يد عصابة شتيرن في ١٧ ايلول ١٩٤٨. ١١٨ موقع منظمة لحي على الانترنت: www.lehi.org.il. يحوي مجموعة من المستندات والصور والوثائق والإصدارات المتعلقة بهذه المنظمة.

١١٩ تفاصيل حول عملية تصفية شتيرن يمكن مراجعتها في كتاب ياهاف، مصدر ذكر سابقا، ص ٩٦-١٠١. ١٢٠ اسحق شامير، ولد في العام ١٩١٩ في بولندا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٣٥ وانضم إلى منظمة اتسل وشارك في العديد من العمليات الإرهابية التي نفذتها المنظمة ضد الانكليز والفلسطينيين. ثم التحق بمنظمة لحي الإرهابية التي أسسها شتيرن. وهو المسؤول الأول عن عملية اغتيال اللورد موين في العام ١٩٤٤، والقي القبض عليه ونفي إلى اريتريا إلا انه هرب وعاد إلى فلسطين بعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل.

وشارك في عملية اغتيال الكونت برنادوت في ايلول العام ١٩٤٨. وانضم إلى الموساد الإسرائيلي ونفذ سلسلة من العمليات الاستخباراتية والإرهابية. وانضم في العام ١٩٧٠ إلى حركة حيروت ودخل الكنيست في قائمتها. وتولى عدة مناصب وزارية إلى أن كلف برئاسة الحكومة الإسرائيلية في أعقاب استقالة مناحيم بيغن من رئاستها في العام ١٩٨٣. وتناوب مع شمعون بيريس رئاسة الحكومة أثناء دورة الكنيست الحادية عشرة. وهو من معارضي اتفاقيات كامب دافيد بين إسرائيل ومصر، ومن الداعين إلى التمسك بأرض إسرائيل الكاملة.

١٢١ يعقوب بناي، ولد في العام ١٩٢٠ في برنوفيتش في بولندا. انضم إلى فرع اتسل في بولندا. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٤٠. ثم انضم إلى منظمة لحي، وأقام لها فرعا في مدينة حيفا العام ١٩٤٣. وشارك في محاولة اغتيال المندوب السامي ماك مايكل في العام ١٩٤٤. ونفذ عملية اغتيال ضابط مخابرات بريطاني كان يترصد تحركات لحي. وشارك أيضا في عملية اغتيال مجموعة من المظليين الانكليز في تل أبيب في العام ١٩٤٧. وشارك في عملية نسف السرايا في يافا، ومقر قيادة المقاومة الفلسطينية في حيفا، ومحاولة فاشلة لتفجير مقر قيادة جيش الإنقاذ في مدينة نابلس. انخرط بعد توحيد المنظمات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، إلى وحدة الحرس المدني، ثم لما تقاعد اصدر مجموعة من الكتب حول نشاطات منظمة لحي.

الفصل الثاني

ولادة الجيش الإسرائيلي



يعالج هذا الفصل عدة مواضيع لها علاقة بولادة الجيش الإسرائيلي، ومن أهمها:

- بلورة الرؤية الأمنية/ العسكرية الجديدة لدى دافيد بن غوريون ودلالاتها ومعانيها وترجمتها على أرض الواقع.
- مراحل بناء وبلورة القوة العسكرية النظامية بكافة أذرعها ومنهجية تفعيلها خلال الحرب.
- توحيد الجيش المؤلف من عدة منظمات في قوة واحدة رسمية فوق سياسية عشية الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل.
- بسط السيادة المدنية على السيادة العسكرية ووضع الحدود بينهما، بالرغم من توفر الكثير من عوامل الربط بين المستويين السياسي والعسكري.

هناك من يعتقد من بين المؤرخين العسكريين في إسرائيل أن الجيش الإسرائيلي هو استمرارية لمنظمة الهاغاناه التي تأسست في العام ١٩٢٠. ومن بين هؤلاء مؤرخ حرب ١٩٤٨ يهودا سلوتسكي: «مع الإعلان عن إقامة الدولة... تبدلت وضعية منظمة الهاغاناه، إذ تحولت بين عشية وضحاها إلى جيش نظامي لدولة ذات سيادة وسلطة على أراض احتلتها. أما بالنسبة للمحاربين فإن شيئاً لم يتغير للوهلة الأولى... كانوا قبل ذلك أعضاء في البالماح وسلاح المدرعات وبقية وحدات الهاغاناه، وانضم إليهم أعضاء من منظمات أخرى كانوا قد انشقوا عن الهاغاناه في السابق»^١.

ويؤكد مئير باعيل، وهو أيضاً من مؤرخي ولادة الجيش الإسرائيلي الجديد توجه سلوتسكي بقوله: «الجيش الإسرائيلي هو ابن مدلل لمنظمة الهاغاناه، إذ أن العلاقة العضوية بين الهاغاناه وبين الجيش متينة للغاية، حتى أنه لا يمكن التهرب من حقيقة التطور الطبيعي للهاغاناه»^٢.

حاول المؤرخان أعلاه دحض ادعاء دافيد بن غوريون الذي نادى بأن الجيش الإسرائيلي ليس استمرارية للهاغاناه، إنما هو مختلف عنها^٣. ويعلل بن غوريون توجهه هذا بأن مدة عمل ونشاط الهاغاناه قد امتدت منذ تأسيسها في العام ١٩٢٠ وحتى صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، حينها بدأت فعليا عملية تأسيس جيش الدولة العتيدة حتى الإعلان عن إقامة هذه الدولة في منتصف أيار ١٩٤٨، وأعقبها بأكثر من أسبوع عملية

إصدار مرسوم إقامة الجيش الإسرائيلي (في ٢٦ أيار ١٩٤٨).

ووقف أحد قياديين الهاغاناه ثم الجيش الإسرائيلي إلى جانب توجه بن غوريون ألا وهو حاييم لاسكوف الذي قال: «إن الجيش الإسرائيلي ليس استمرارا للهاغاناه كمنظمة ذات صفة عصابة، كما أن الهاغاناه كمنظمة قطرية ليست استمرارية لحركة هشومير كمنظمة حراسة، وأن قسما من أعضاء الهاغاناه ممن تابع عمله في الجيش الإسرائيلي لا يجعل من المنظمة الجديدة (إشارة إلى الجيش الإسرائيلي) استمرارية للمنظمة السابقة»^٤.

كانت عملية وضع الأسس الأولية للجيش الجديد عشية اندلاع حرب العام ١٩٤٨ ° ، وعلى وجه الخصوص في أعقاب صدور القرار رقم ١٨١ عن هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٨. وأشار هذا القرار إلى تقسيم فلسطين، وبالتالي إلى إقامة دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية. ومباشرة بادرت القيادات اليهودية وفي مقدمتها الوكالة اليهودية واللجنة القومية (هفاعاد هلثومي) إلى طرح مسألة ضرورة إقامة أطر رسمية للدولة العتيدة وفي مقدمتها إقامة المؤسسة العسكرية. وازدادت الحاجة إلى السير باتجاه هذه الخطوة بعد أن انضح لدافيد بن غوريون أن منظمة الهاغاناه برؤيتها وتوجهاتها العملية والإمكانات المتوفرة لديها، غير مؤهلة لخوض معركة مصيرية شاملة كتلك القادمة. لهذا تبين لبن غوريون أن الحل الوحيد والسريع والأفضل هو تفعيل تجنيد إلزامي لكافة القوى البشرية في اليشوف ثم في «الشتات»، كجزء من عملية الشروع في تأسيس الجيش النظامي للدولة العتيدة^٦.

وكانت منظمة الهاغاناه قد وضعت سلسلة من السيناريوهات المتعلقة بإمكانية شن هجوم على اليشوف اليهودي من قبل العرب الفلسطينيين، وكيف يمكن للهاغاناه التصدي لمثل هذه السيناريوهات في حال وقوعها على أرض الواقع. معنى ذلك أن الهاغاناه بدأت بوضع سيناريو لاحتمال شن جيوش الدول العربية المحيطة بفلسطين هجوما على اليشوف حتى قبل الإعلان عن قرار التقسيم المشار إليه أعلاه.

لهذا كان مضمون الخطة «ب» التي طرحتها منظمة الهاغاناه تسديد ضربات للقيادات السياسية الفلسطينية وكبار الموظفين العرب العاملين في أجهزة الانتداب البريطاني في فلسطين^٧. وكذلك إلحاق ضرر بالغ بالمرافق الاقتصادية والقرى والأحياء السكنية في المدن الكبرى والمركزية، من منطلق تفتيت تماسك الجبهة الفلسطينية الداخلية^٨. التحول الفعلي حصل في العام ١٩٤٧ حيث بدأت منظمة الهاغاناه استعداداتها لمواجهة احتمالات هجوم الجيوش العربية النظامية عليها وعلى اليشوف العبري في فلسطين.

الرؤية الاستراتيجية العسكرية لبن غوريون

رأى بن غوريون خلال تتبعه لأحداث الثورة الفلسطينية في النصف الثاني من الثلاثينيات أن اليشوف في فلسطين يواجه حربا ليست مع الفلسطينيين فقط، إنما من قبل الجيوش العربية النظامية المحيطة بفلسطين. لهذا بدأ يبلور رؤية استراتيجية عسكرية وأمنية لمواجهة هذه الإمكانية المحتملة باعتقاده.^٩ ورأى أنه يجب على اليشوف في فلسطين السيطرة المطلقة على البحر والجبال وإقامة صناعة عسكرية متقدمة كي لا يبقى متعلقا بالخارج من حيث التمويل والدعم.^{١٠}

كانت قرارات أو توصيات مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢^{١١} عبارة عن دعم لتوجه بن غوريون، فالتشديد على ضرورة إقامة دولة يهودية دفعت به إلى تبني استراتيجية عسكرية وأمنية أساسها إقامة جيش نظامي وتجهيز اليهود عسكريا خلال عملية إقامة هذه الدولة.^{١٢}

كانت المعلومات المتتالية التي جمعتها أجهزة المخابرات^{١٣} التابعة للهاغاناه مفيدة في تكوين رؤية عامة وشاملة حول الفلسطينيين، إذ أدرك بن غوريون بعد إطلاعه عليها أن هجوما يقوم به الفلسطينيون على اليشوف لن يعرض اليشوف فعليا لخطر كبير، ولن يلحق به إلا أضرارا طفيفة، وذلك لقلّة الموارد المالية والعسكرية المتوفرة لدى الفلسطينيين وعدم استعدادهم العسكري للمواجهة، بعد أن أصيبت قدراتهم العسكرية بضعف عام جراء عمليات تفتيت قواتهم وقدراتهم خلال الثورة الفلسطينية (١٩٣٦-١٩٣٩) على يد الجيش البريطاني بمشاركة منظمات عسكرية يهودية وفي مقدمتها الهاغاناه.

الخطر الكبير الذي رآه بن غوريون كان مصدره الدول العربية المحيطة بفلسطين، إذ بالإمكان إرسال جيوش نظامية وإلحاق هزيمة باليشوف وقواته.^{١٤} لهذا دعا بن غوريون إلى عدم التهاون مع هذه الاحتمالات على وجه الإطلاق. واعتبر خطر الجيوش العربية النظامية دافعا لليشوف والحركة الصهيونية والشعب اليهودي للبدء بالنظر إلى القضية الوجودية في فلسطين من منطلق ضمان الأمن لليشوف ذاته في كل مرحلة وفي كل خطوة. وأن تنظر هذه المؤسسات اليهودية إلى الخطر الداهم من منطلق ضخامته وآنيته وتوقع حصوله في كل لحظة. لهذا رأى بن غوريون ألا ينتظر قادة اليشوف وصول الخطر إلى أبوابهم. وعليه، يجب الاستعداد حالا وسريعا وبكافة القدرات المالية والفنية والتقنية لبناء قوة أمنية تضمن الصمود والمواجهة أمام الخطر الداهم، الذي صوره بن غوريون لقادة اليشوف وبقية المؤسسات الصهيونية واليهودية.^{١٥}

بالمقابل، كان بن غوريون من دعاة المحافظة على علاقات جيدة مع الانكليز خلال الحرب العالمية الثانية، بل الوقوف إلى جانبهم لوجود عدو مشترك ألا وهو النازية. لهذا عارض بن غوريون أية محاولة تتضمن مواجهة عسكرية مع الانكليز خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن لما انتهت الحرب وأبيد العدو المشترك (المانيا)، تغيرت رؤيته، خاصة وأن الحكومة البريطانية شددت من توجهاتها في فلسطين بما له علاقة بالهجرة اليهودية في الأساس، والتي تدفقت من أوروبا بكميات لم تعد فلسطين قادرة على استيعابها. هذا التوجه البريطاني المعارض للخطوات الصهيونية (أو لنقل بعض الخطوات - أهمها الهجرة اليهودية المكثفة) دفعت بن غوريون إلى دراسة موازين دولية أخرى ومن أبرزها بداية بروز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ذات قدرة على إدارة العالم وسياساته.

كان مصدر التطلعات المستقبلية التي توخاها بن غوريون من بناء علاقة صهيونية - أميركية الاستناد إلى دعم الجاليات اليهودية ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته قدرة هذه الجاليات على توفير الدعم المالي اللازم لدعم إقامة الآلة العسكرية الجديدة للدولة اليهودية العتيدة في فلسطين.

لقد قام مدير «تعاس» (الصناعات العسكرية في الهاغاناه) حاييم سلفين بعقد سلسلة من صفقات شراء الأسلحة من الصناعات العسكرية الأميركية بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨، حيث تم نقل قرابة ٢٤٠٠ طن من السلاح والتجهيزات العسكرية الخفيفة والأساسية لتزويد قوة الهاغاناه بها. وكان رئيس الأركان في الهاغاناه يعقوب دوري قد رأى في هذه الصفقات مسألة في غاية الأهمية لكونها تكون وتؤسس لقاعدة لوجستية قبل الأوان، والتي لاحقاً - عندما ينتهي الانتداب البريطاني في فلسطين وتدخل الجيوش العربية إلى فلسطين - ستكون عاملاً قوياً في دفع الحرب إلى ساعة الحسم لصالح اليهود.^{١٦} لهذا كان من الضروري لتحقيق بناء جيش نظامي السعي الحثيث من قبل بن غوريون ومؤيدي رؤيته العسكرية / الأمنية إلى توفير المبالغ اللازمة لشراء هذه الكميات من الأسلحة^{١٧}، حيث قدرت قيمة هذه الصفقات حين عقدها في العام ١٩٤٦ بثلاثة ملايين دولار.^{١٨}

نجح بن غوريون منذ بداية توليه مسألة قيادة العمليات الحربية أن يدير أمورها السياسية والعسكرية معاً لكونها مترابطة في أجزاء كبيرة تتعلق بمركباتها الداخلية وعلاقاتها مع الانكليز وبقيّة الأطراف ذات العلاقة بالأمر. لهذا، رأى بن غوريون ضرورة توقيف العمليات العسكرية ضد الانكليز بعد فترة مما عرف بـ «التمرد العربي» لاعتقاده أن الانكليز سيخرجون

دون شك، وأن المعركة ستكون مع العرب الفلسطينيين والعرب من الدول المحيطة.

كان العام ١٩٤٧ مركزيا في بلورة رؤية بن غوريون عسكريا وأمنيا، إذ أنه من خلال رصده الأحداث وتحليله المعمق فهم أن خروج بريطانيا من فلسطين سيخلف وراءه فراغا عسكريا كبيرا (كان الجيش البريطاني قد احتفظ بعد الحرب العالمية الثانية في فلسطين بمائة ألف جندي وموظف)، فراغا يجب تعبئته وملؤه بقوة يهودية للحفاظ على المصالح اليهودية في فلسطين، والتي هي في الأساس طموح الصهيونية. مقابل هذا الفراغ سينفذ هجوم عسكري على يد الجيوش العربية على فلسطين وستقع مواجهات عنيفة للغاية.^{١٩}

ما كان يريده بن غوريون من خلال تحليله وعرضه للوضع الراهن والمستقبلي هو إثارة القيادات اليهودية بدعوى أن العرب يخططون لتنفيذ عمليات إبادة لليهود في فلسطين وتدمير اليبشوف حال خروج الإنكليز من فلسطين، وما زالت عالقة برؤوس القيادات الصهيونية واليهودية عمليات الإبادة النازية التي نفذت ضد اليهود في ألمانيا وسواها من البلدان الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية.^{٢٠}

النجاح الذي حققه بن غوريون مع القيادات اليهودية واليبشوفية أنه جعل قضية اليهود قضية أمنية صرفة، وليست فقط مسألة سياسية تحتاج إلى قرار دولي وما شابه. وبالتالي بدأت هذه الرؤية تتغلغل شيئا فشيئا إلى أوساط القيادات الصهيونية العالمية. بمعنى آخر شدد بن غوريون على النظرية الأمنية بكونها الأمر الأهم بالنسبة للوجود اليهودي في فلسطين ومستقبل الدولة اليهودية العتيدة. وبلغ الأمر بأن الهاجس الأمني قد تمكن من بسط سيطرته على كافة مرافق اليبشوف في الفترة الزمنية القصيرة الواقعة بين ١٩٤٧ و ١٩٤٨.

بعد أن تمكن بن غوريون من بناء قاعدة لرؤيته العسكرية الشاملة المبنية على القواعد الأمنية، رفع من منسوب نقده اللاذع لمنظمة الهاغاناه بتركيتها القائمة بكونها منظمة قديمة، أسلوب قتالها اقرب إلى أسلوب العصابات، وأن الظروف الراهنة تتطلب إقامة جيش نظامي لمواجهة التحديات المستقبلية، خاصة مواجهة جيوش الدول العربية النظامية والتي أصبحت على أهبة الاستعداد لخوض معارك في فلسطين. لهذا طرح بن غوريون رؤيته الأمنية والعسكرية بشكل عام أمام لجنة الأمن التابعة لمنظمة الهاغاناه، وشدد على ضرورة إقامة جيش نظامي وفق أسس حديثة بعيدا عن كافة أسس وطرق العصابات.^{٢١}

ولم يخطر ببال بن غوريون في الظروف الراهنة في العام ١٩٤٧ أن يعلن رسميا عن إقامة جيش نظامي مستقل عن منظمة الهاغاناه، بل إنه قام في ١٦ حزيران ١٩٤٧ بتعيين رئيس

هيئة أركان عامة هو يعقوب دوري، ويوحنان رتنر^{٢٢} مستشارا عسكريا لشؤون الأمن، ويسرائيل غاليلي رئيسا للقيادة القطرية، وإبراهيم زبارسكي أميناً للمالية، وليفي شكولنيك (اشكول)^{٢٣} مساعداً أولاً للشؤون والعلاقات المدنية. بهذه التعيينات تشكلت فرصة أولى للشروع بتمويل ودعم المجهود العسكري ثم الحربي للهاغاناه وفق أسس ورؤية مختلفة عما كانت عليه في السابق.

الخطوة اللاحقة في تحرير الهاغاناه من العمل العصابي مطالبة بن غوريون وسعيه إلى توسيع شبكة الكتائب المكونة للهاغاناه لتبلغ قرابة ستين ألف شخص (أي ما يساوي قرابة ١٠٪ من اليهود المقيمين في فلسطين حتى العام ١٩٤٧)، والقيت مهمة تزويد هذه الكتائب بالقوة البشرية المقاتلة واللوجستية على عاتق الجبهة المدنية الملزمة بدعم المجهود الحربي. ولم يكتف بهذا بل إنه دعا إلى تشكيل لجان لفحص فرص وإمكانيات انخراط وانضمام جنود يهود سابقين خدموا في الجيش البريطاني خلال معارك الحرب العالمية الثانية وكسبوا خبرة متنوعة فيها، وبإمكانهم نقلها إلى الجيش النظامي المزمع تشكيله.^{٢٤}

معنى ذلك أن بن غوريون قد سار في مسار الحفاظ على الإطار العام للهاغاناه وإحداث تغييرات جذرية في التفكير الاستراتيجي والحربي في هذه المنظمة، حتى أنها أصبحت بعيدة كل البعد عن مكوناتها القائمة في بداية العام ١٩٤٧. التحول الذي أحدثه بن غوريون هو الانتقال من رؤية محافظة لتنظيم عصابي إلى تفكير عسكري/ أمني حديث أقرب إلى أسس وعمل الجيش النظامي.

كانت لدى بن غوريون وبصورة دائمة طروحات وأفكار لإقامة جيش يشمل كافة القطاعات والمرافق العسكرية بما فيها سلاح النقل والطب والشرطة العسكرية والهندسة الميدانية وشبكات الاتصالات ووضع نواة لسلاح الجو... هذه الطروحات التي تضمنتها رؤيته وخطته العسكرية أقرب إلى مبنى جيش نظامي. الاعتقاد السائد أن تكامل رؤية بن غوريون العسكرية والأمنية هذه بلغت مرحلة أو درجة كافية لدفعه إلى تنفيذها في حزيران ١٩٤٧. معنى ذلك أن هواجسه العسكرية / الأمنية رافقته فترة طويلة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومتابعته بدقة التطورات السياسية والعسكرية على الساحة العالمية عامة والشرق أوسطية خاصة.

إن فكرة إقامة الجيش النظامي قد بلغت مرحلة القرار الذي لا رجعة عنه بالنسبة لبن غوريون، وأن يكون هذا الجيش، جيش دفاع وجيش هجوم في الوقت ذاته من منطلق

رؤيته العسكرية/ الأمنية الداعية إلى بناء قوة أمنية أساسها دفاعي وهجومي.

شهدت الفترة الزمنية الواقعة بين حزيران وأيلول ١٩٤٧ تحركات في غاية الأهمية بالنسبة لبن غوريون وبالنسبة لمشروعه في إقامة الجيش النظامي، حيث أعلن عن إقامة طاقم تفكير وتوجيه وتخطيط مكون من القادة دوري ورتنر وغاليي. هؤلاء عالجوا مواضيع ملحة وضرورية لبناء قيادة عامة للجيش المستقبلي. قام هذا الطاقم بالتنسيق مع بن غوريون ببلورة مقترحات لمبنى هيئة الأركان العامة وتعيينات عسكرية ضرورية، وتحديد المهام ومواقع التقاطع بين القيادة القطرية وبين هيئة الأركان العامة، وتحضير ميزانيات لسنتين وتكثيف عمليات التجنيد، خاصة لخريجي صفوف الجيش البريطاني، وتدعيم أجهزة الهاغاناه ووضع خطة تفصيلية لعقد صفقات شراء أسلحة من مصادر متنوعة في العالم، ووضع خطة لتطوير الصناعات العسكرية في اليشوف في فلسطين.

كل هذه الجوانب ما هي إلا أسس لبناء جيش نظامي يسير باتجاه وضع منظومة عسكرية متكاملة بعيدا عن منظمات عسكرية تعمل وفق منهجية العصابات.^{٢٥}

من كل هذه المنطلقات مثل أمام بن غوريون خياران: الأول توسيع الأطر القائمة للقيادة القطرية للهاغاناه، أو إقامة هيئة أركان عامة وفق أسس الجيش النظامي. كان من الواضح أن بن غوريون سيتبنى الخيار الثاني، إذ أن القيادة القطرية للهاغاناه قد افتقدت لأسس ومركبات جوهرية وأساسية تجعلها جيشا نظاميا.

الهاغاناه كما استلمها بن غوريون بوضعها في العام ١٩٤٧ تنقصها كمنظمة عسكرية مركبات الجيش النظامي وفي مقدمتها إدارة وقيادة للقوى البشرية، وأجهزة مخبرات وتجهيزات معاصرة. هذه الأمور والجوانب كلها تُميّز الجيش النظامي.

الخطوة الفعلية التي نفذها بن غوريون بعد عرضه لرؤيته العسكرية/الأمنية القيام بخطوة إقامة هيئة أركان عامة مستعينا ومستفيدا من خريجي الجيش البريطاني وبتأثير ضباط تعرفوا عن قرب على مبنى وعمل القيادة العسكرية البريطانية، خاصة في حالة حرب (القصص هنا الحرب العالمية الثانية). وتبنى بن غوريون معظم مركبات القيادة العامة من الجيش البريطاني المؤسسة على هيئة أركان مثلثة المبنى: دائرة العمليات (تشمل التخطيط والتوجيه والمخابرات ومراكز أبحاث ودراسات)، ودائرة تُعنى بالقوى البشرية، ودائرة مالية تُعنى بالجوانب المالية وتزويد الجيش بالسلاح والمعدات وعقد صفقات لشراء السلاح والتدريبات.

والسؤال الذي لم يكن بالإمكان تجنبه هنا هو: ما هو السبب أو الداعي الذي دفع بن

غوريون إلى إقامة هيئة أركان واحدة وشاملة؟

النقطة الأولى: لتعبئة الفراغ الذي سيحدثه خروج القوات العسكرية والشرطية البريطانية من فلسطين حال انتهاء الانتداب البريطاني. وبالمقابل ستقع حرب مع الفلسطينيين والدول العربية، فالجيش بنظره موجود لتحقيق انتصار في الحرب أو لمنعها.

النقطة الثانية: توفير شبكة دفاع عن اليشوف وعن الدولة العتيدة والحفاظ على سيادتها وسلطتها. إذ أن رؤية بن غوريون أنه إزاء جيوش نظامية يجب المواجهة بجيش نظامي يعمل وفق أسس حديثة معتمدا على وحدات برية وبحرية وجوية متناسقة ومتناغمة فيما بينها. ولا تقف رؤيته العسكرية/ الأمنية عند هذا الحد، بل إنه درس بدقة أهداف الحرب التي سيخوضها اليشوف في القريب، بعد أن حدد من هو العدو الذي سيحاربه اليهود وأي نوع حرب سيخوضونها وكيف ستدار، ومن أبرزها:

- (أ) تجنيد كامل لقدرات ومرافق اليشوف - السياسية والإدارية والعسكرية والمالية والفنية والتقنية.
 - (ب) صد هجمات العدو.
 - (ج) توفير حماية لليشوف والمستوطنين فيه.
 - (د) احتلال فلسطين كلها أو أجزاء كبيرة منها بضربة قوية.
 - (هـ) فرض الاحتلال إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق أو تسوية سياسية موقعة بين الأطراف المعنية.
- كان واضحا أن توجه بن غوريون وقيادته العسكرية ينحو باتجاه حرب مع الجيوش النظامية العربية أكثر من حرب مع الفلسطينيين، والتي بطبيعة الحال ستكون من نوع أقل خطورة مقارنة مع الجيوش النظامية. منطلقا من هذه الأهداف الواضحة والواسعة قرر بن غوريون وقيادته التوجه إلى افرايم بن آرتسي^{٣٦} أحد ضباط الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية لوضع أسس الجيش النظامي وفق ثلاث دوائر، كالتالي:^{٣٧}

شعبة الأركان العامة (G) General Staff Branch (G)

شعبة المساعدة العامة (A) Adjutant General Branch (A)

شعبة الإمدادات والتموين (Q) Quartermaster General Branch (Q)

كان هذا المبنى قاعدة أولى وأساسية لإقامة الجيش الإسرائيلي فيما بعد. وكان في الوقت

ذاته عبارة عن وزارة حرب غير رسمية، شملت عددا من قدامى الجيش البريطاني من اليهود. ومن هؤلاء كان تسفي ايلون^{٢٨} والياهو بن حور^{٢٩} وافرايم بن آرتسي^{٣٠} وبيريتس عيشت وغيرهم. هذه الوزارة بمركباتها المختلفة عملت إلى جانب بن غوريون بعيدا عن قيادة الهاغاناه القطرية أو الأشخاص المكلفين بتطوير الهاغاناه.

توصل بن غوريون وقيادته إلى ضرورة السعي الحثيث والسريع نحو وضع خطة طوارئ لمواجهة احتمالات هجوم عربي شامل وكاسح على فلسطين. ودار نقاش حاد بين رجال الجيش في الطاقم الحربي الذي شكله بن غوريون حول طبيعة وشكل هذا الهجوم والطرق الكفيلة لمواجهة.

ما قوى توجه بن غوريون نحو إقامة جيش نظامي ليس فقط حاجات اليشوف ورؤية بن غوريون، إنما دراسته ومتابعته لما كان يجري على الساحة الفلسطينية والعربية، فما شهدته الساحة الفلسطينية خلال العام ١٩٤٧ من مؤتمرات واجتماعات وخطوات سياسية وعسكرية تركت أثرا لدى بن غوريون بضرورة الاستعداد حالا وسريعا والانطلاق نحو تسديد ضربة قاسمة في حال انطلاق الحرب.

إن مجمل رؤية بن غوريون بما يختص بالشؤون الداخلية في اليشوف والقيادات اليهودية، والشؤون الخارجية لكل ما كان يجري في أوساط الفلسطينيين والعرب، هي التي دفعته إلى إحداث ثورة عسكرية/ أمنية شاملة ولكنها تدريجية في مبنى النظام العسكري اليهودي في فلسطين.

انطلق بن غوريون نحو تأسيس الجيش النظامي في خريف العام ١٩٤٧ بعد أن أكمل خطوات تنظيمية وإدارية ملحة وعاجلة لتحقيق هذه الغاية. وكانت عملية التأسيس من خلال تنفيذ المرحلة الأولى والأساسية، ألا وهي الدعوة لتجنيد كافة مقدرات ومرافق القوى البشرية في اليشوف لبناء الجيش.

رأى بن غوريون في مسألة التجنيد مسألة غاية في الأهمية من حيث كونها مطلب الساعة لمواجهة احتمالات الحرب، وبكونها مسألة تتعلق بوجود وبقاء اليشوف اليهودي في فلسطين، بما ينسجم المشروع الصهيوني المتمثل بـ«تجديد» الحياة اليهودية في فلسطين وإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

لهذا طالب بن غوريون بتفعيل الخطة العسكرية الخاصة بتجنيد القوى البشرية للجيش النظامي والإنكليز ما زالوا في فلسطين. كان ذلك من منطلق أن الإنكليز لن يقفوا حجر عثرة

أمام هذه الخطوة بحكم أن بن غوريون قد أوقف المصادمات بين الهاغاناه وبين الإنكليز، وأن الإنكليز يكونون في داخلهم نوعاً من التعاطف مع الـييشوف اليهودي لقاء الخدمات التي قدمها اليهود ضمن المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية، ولما يحمله التاريخ السابق من مواقف فيها تعاطف كهذا.

كانت الحاجة لدى بن غوريون إلى توسيع دائرة داعمي رؤيته العسكرية/ الأمنية بواسطة ضم المؤسسات الوطنية اليهودية التي قررت إقامة جهاز تنفيذي قبل صدور قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين. وهذه الخطوة تعني الاستعداد لتفعيل مخطط التجنيد للجيش النظامي.

التوافق بين بن غوريون وبين المؤسسات اليهودية في الـييشوف والمؤسسات الصهيونية شكلت نوعاً من الرمزية للانطلاق نحو مرحلة جديدة في مجال الأمن استعداداً لبناء جيش الدولة العتيدة.^{٣١}

كان القرار في مسألة التجنيد خطوة مصيرية في مسيرة بناء الجيش العبري الأول المعاصر في فلسطين. وهذه الخطوة تطلبت إقامة جهاز خاص وتوفير الموارد المالية لهذه الغاية. وكانت الخطة تدعو إلى تأسيس مركز للتجنيد. إذ يتم في المرحلة الأولى تجنيد الشباب اليهود بأعمار ١٧-٢٥. أما الأعمار فوق الـ ٢٥ سنة فحسب الحاجة. وتم تحديد مهام مركز التجنيد بصورة علنية، بالرغم من أن القيادة العسكرية في فلسطين هي للإنكليز.

ودعا مركز التجنيد إلى إلزام الرجال والنساء على حدٍ سواء من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٥ سنة. فأقيم في ١٩٤٧/١١/١٩ «مركز القيادة لخدمة الشعب»، بحيث يقوم هذا المركز بتولي كل ما له علاقة بتنظيم وترتيب العملية. ومما ورد في البيان الصادر عن هذا المركز: «يقوم المركز بتوجيه وإرشاد القوى البشرية والشباب للخدمات الملحة، والمركز يهتم بعملية حضورهم للتجنيد. وإن التجنيد مسألة إلزامية لخدمة الشعب، وهي جزء من الكرامة والحياة لكل يهودي».^{٣٢}

وبحكم مكانته ووظيفته كرئيس للوكالة اليهودية ومدير الدائرة الأمنية فيها، حدد بن غوريون سياسة التجنيد العام للقوى البشرية للجيش، وذلك وفقاً لاحتياجات الحرب والاقتصاد العام اليهودي في الـييشوف. واعتماداً على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء للعام ١٩٤٧ فإن عدد اليهود في فلسطين بلغ قرابة ٦٣٠ ألفاً. منهم ٥٧٪ رجال تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٥٠ سنة.

وبالإمكان تجنيد من هم في شريحة الجيل بين ١٨ و ٤٠ للفرق والكتائب المقاتلة، أما البقية فيتم تجنيدهم للمجهود الحربي الذي يتطلبه الجيش في حالة حرب.

وكان من الواضح أن النواة الأساسية للمجندين كانت من صفوف الهاغاناه، لما يتمتعون به من قدرات تدريبية ومعرفة لأسس الحرب الأولية واستعمال الأسلحة على أنواعها. وبموجب المعطيات الإحصائية فإن عدد الأعضاء في الهاغاناه بلغ زهاء ٤٥ ألفاً، منهم ٢٩ ألفاً في الكيبوتسات،^{٣٣} و ١٤ ألفاً في المدن والبلدات، وألفاً عنصر من البالماح. معنى ذلك أن منظمة الهاغاناه قد غطت جزءاً صغيراً من مجمل السكان اليهود في فلسطين في أجيال ١٨ إلى ٥٠ سنة. وهذا كان أحد الدوافع إلى فرض تجنيد إلزامي للرجال والنساء على حدّ سواء.^{٣٤}

وبموجب المعطيات الإحصائية حتى ١٩٤٨/٤/١٥ فإن عدد أعضاء الشريحة العمرية اليهودية بين ١٧ و ٣٥ بلغت زهاء ١٠٥ آلاف رجل وامرأة، بينهم زهاء ٢٧ ألف عنصر من أعضاء الهاغاناه. وحتى مطلع تموز ١٩٤٨ بلغ عدد المجندين زهاء ١٢٥ ألفاً. وحتى نهاية العام ١٩٤٨ بلغ عدد المجندين زهاء ٢٠٠ ألف، منهم ١٦٥ ألف رجل، غالبيتهم من اليهود المهاجرين الذين وصلوا إلى فلسطين بعد شهر تموز ١٩٤٨.

كانت حاجة الجيش النظامي إلى موارد بشرية مسألة ملحة وأساسية للغاية، إذ لم يكف اليبشوف لسد هذه الاحتياجات، لذا كان التوجه إلى أربعة مصادر أخرى، وهي:

- أ) شباب في عمر التجند من معسكرات المهاجرين في قبرص^{٣٥} ومن مناطق أخرى في أوروبا.
- ب) مهاجرون من الدول الثرية كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.
- ج) مهاجرون من دول آسيوية.
- د) مهاجرون من شمال أفريقيا.

قدم المهاجرون من الخارج^{٣٦} مزودين بمعرفة وخبرة فعلية في مجالات عسكرية وأمنية متعددة، في مجالات الجو والبحر والطب والاتصالات والمدركات واستخدام الأسلحة. وأيضاً انضم للجيش النظامي متطوعون أفراد دعموا بن غوريون ورؤيته العسكرية، أمثال: م. مركوس، ف. هريس، م. غرين (وهؤلاء ضباط وخبراء سابقون خدموا في الجيش

البريطاني).

على ما يبدو، ومن وجهة نظر اليهود والإدارة الصهيونية، تحول موضوع التجنيد في أوساط الجاليات اليهودية إلى مشروع أساسي له علاقة بصراع البقاء وتوسيع دائرة السيطرة على أجزاء أكبر من فلسطين لضمان أمن ومستقبل اليبشوف. لهذا بذلت هذه الجاليات من خلال مؤسساتها مجهوداً مكثفاً لإقامة الجيش النظامي للدولة اليهودية في فلسطين، ولم يكن الهدف محصوراً في توفير كمية من المجندين، إنما في التأكيد على النوعية والخبرة، إضافة إلى مساهمات مكثفة في تعميق تطوير القدرات العسكرية من خلال تطوير منشآت للصناعات العسكرية والتجهيزات الخاصة بالجيش.

حصلت تغييرات كثيرة وسريعة في الفترة الواقعة بين صيف ١٩٤٧ وبين شهر أيار ١٩٤٨ (وخاصة صدور مرسوم حكومي بتشكيل الجيش الإسرائيلي النظامي). وأدت هذه التغييرات إلى تحويل منظمة الهاغاناه من عصابة إلى جيش نظامي، وذلك من خلال المراحل التالية:

(١) تطبيق تجنيد إلزامي بواسطة سلطة مدنية عليا هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الجانب. عملت هذه السلطة وفق مبدأ شعبي وسياسي واسع بعيداً عن مبدأ العمل العصائي الذي كان قائماً منذ تأسيس الهاغاناه في العام ١٩٢٠. معنى ذلك أن أسلوب التجنيد الذي كان متبعاً في الهاغاناه حتى ساعة إعلان التجنيد الإلزامي، قد ألغي. ففي القطاع المدني القطري قام ذراع تطبيقي وقضائي ورقابي للإشراف على هذه المرحلة الأساسية في بناء الجيش النظامي. ثم قام في القطاع العسكري ذراع لاستيعاب المجندين وتصنيفهم وتدريبهم بشكل علني.

(٢) التجنيد لخدمة الشعب وليس لخدمة منظمة الهاغاناه: وتشير إلى هذا التحول سلسلة أسماء مراكز القيادة والمراسيم والأوامر والإعلانات والتعليمات الصادرة عن القيادة بصريح العبارة، حيث توضح أن التجنيد هو لخدمة الشعب كافة وليس محصوراً في منظمة الهاغاناه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجندي الهاغاناه قد انضموا إلى جمهور المجندين للجيش الجديد الذي حافظ على الاسم حتى الإعلان رسمياً عن تأسيس الجيش النظامي. لذا أصبح واضحاً في هذه المرحلة أن عمليات وخطوات التجنيد والتصنيف ثم التدريب هي عبارة عن دلالات تمهيدية لإنشاء بنية تحتية لجيش نظامي للدولة العتيدة.^{٣٧}

فما هي إذن التغييرات الفعلية التي حصلت في هذه الفترة الزمنية بالذات، وساهمت في تحريك أسرع نحو بناء جيش نظامي؟

لا شك في أن التغييرات التي حصلت في هذه الفترة كانت متمحورة في النشاط العسكري في الأساس، لكون الرؤية العسكرية/ الأمنية لدى بن غوريون مالت إلى مزيد من تثبيت ونشر الفكر الأمني في أوساط اليهود والمؤسسات الفاعلة في اليشوف. ومن أبرز التغييرات:

(١) تجنيد علني وظاهري: ألغي في شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ عشية الإعلان عن قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة، مبدأ التجنيد السري الذي ميز منظمة الهاغاناه واستبدل بتجنيد علني وظاهري بواسطة اللجوء إلى استخدام كافة وسائل الاتصالات المتاحة آنذاك، مثل: المناشير والصحف العبرية والبلغات الإذاعية والاجتماعات العامة واللقاءات الإعلامية... ونقلت بواسطة هذه الوسائل معلومات وتعليمات وتوجيهات حول التجنيد وأهدافه.

لقد اصدر مركز القيادة العامة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ أمر التجنيد الأول لشريحة الأجيال بين ١٧ و ٢٥ سنة. ومما ورد في هذا الأمر أنه في ١٩٤٧/١٢/٦ سيتم تعميم الأمر على كافة وسائل الإعلام والاتصالات مرفقة بأماكن التجنيد والمواعيد المحددة لهذه الغاية.^{٣٨}

أما من الناحية التطبيقية فقامت القيادة العامة بإرسال محاضرين إلى أماكن عمل اليهود في شريحة الأجيال المشار إليها أعلاه، خاصة في المصانع والشركات والمنظمات والمؤسسات العامة لشرح الأمر وعرضه أمام المجندين. وهذه الخطوات العملية ساهمت كثيرا في توطيد شبكة العلاقات بين القيادة وشريحة المجندين.

أما موقف الإنكليز بهذا الصدد فله دلالة خاصة، إذ أنهم لم يقوموا بتشويش عملية التجنيد، وأن التجنيد ليس سريا كما كان في السابق. وهم - أي الإنكليز - قد بدأوا بإخلاء تدريجي لمعسكراتهم ومواقعهم العسكرية والمدنية في منطقتي تل ابيب وبيتاح تيكفا، حيث أكبر تجمع لليهود في فلسطين، وهذا أيضا دليل قاطع على انتهاء التجنيد السري والتحول نحو التجنيد العلني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى دليل قاطع على إدراك الإنكليز أن اليشوف اليهودي وقياداته السياسية والعسكرية تتأهب لخوض حرب مركزية.

إذن، نلاحظ أن أطر وهيئات ومؤسسات منظمة الهاغاناه بقيت فاعلة وقائمة، ولكن وفق أسس عملية ووظيفية مغايرة عما كانت عليه في السابق. وشرعت القيادة العامة تحت إشراف بن غوريون ابتداء من مطلع العام ١٩٤٨ في إقامة أطر عسكرية جديدة لألوية وكثائب

وحدات تتناسب ومبنى جيش نظامي حديث ومتطور.

(٢) تنفيذ تجنيد عام بدلا من تجنيد انتقائي: وهذا معناه إلغاء مبدأ آخر من مبادئ التجنيد التي كانت قائمة ومتبعة في منظمة الهاغاناه. لقد أتاح التجنيد العام أمام أعضاء من اليشوف غير منضمين إلى منظمات عسكرية قائمة، بالانضمام إلى الجيش الجديد الذي لم يرتد بعد لباسا رسميا، بما في ذلك أنه لم يحمل اسما رسميا بعد.

(٣) مراسم وطقوس أداء القسم: كثيرون من المجندين من أعضاء اليشوف في فلسطين لم ينتموا للمنظمات العسكرية اليهودية الثلاث (الهاغاناه والاتسيل والليحي)، لذلك لم يكن لديهم أي انتماء لها لا من بعيد ولا من قريب، وبالتالي لم يؤدواقسما خاصا، إلا في آذار ١٩٤٨ عندما تم الاتفاق على ذلك. إذن أصبح واضحا لقيادة الجيش الجديد أن قسم الهاغاناه لم يعد مناسباً للمجندين الجدد من خارج صفوف الهاغاناه. ولفهم تطور مسيرة التغييرات في المرحلة الانتقالية بين منظمة الهاغاناه وبين الإعلان رسميا عن إقامة الجيش الإسرائيلي نلاحظ ما يلي:

(١) فرض نظام عسكري، وذلك لضمان تحقيق أهداف عسكرية حيوية ومن أبرزها: فرض منهج حياة عسكرية في كافة الوحدات العسكرية. وضمان نجاة الحرب وإنجاز الأهداف بسرعة مع أقل عدد ممكن من الخسائر. ويتم هذا النظام من خلال مشاركة فعالة، وضمان تفعيل الانصياع للأوامر العسكرية، إذ أن الزي العسكري الذي فرض ما هو إلا رمز خارجي لذلك النظام ولتلك الطاعة. واتخذ قرار بتبني مبنى هرمي في الجيش النظامي الجديد، خاصة تحديد الرتب والدرجات العسكرية، وبالتالي تحديد الصلاحيات.^{٣٩} ووضعت في هذه المرحلة أنظمة ومراسيم عسكرية وحددت أجهزة قضائية كالمحاكم العسكرية، وتنفيذية كالشرطة العسكرية والمعتقلات العسكرية. أي أنه تمت عملية مأسسة النظام العسكري فعليا، وهذه الخطوة كانت بدلا من المنظمة السابقة.

(٢) وضع أسس جهاز مدفوعات للجيش المجند: تم إلغاء مبدأ آخر من عمل منظمة الهاغاناه كعصابة، ألا وهو مبدأ التطوع والخدمة المجانية. هنا في هذه المرحلة بالذات، فرض النظام العسكري الجديد للتجنيد الإلزامي لفترات محددة في مواقع عسكرية ووفق نظام عسكري وليس تطوعي. وفرضت هذه الخطوة تخصيص مدفوعات ورواتب للمجندين وعائلاتهم.^{٤٠}

(٣) نظام قضاء عسكري: خلال الفترة الانتقالية وضع نظام لقضاء عسكري شمل:

جهاز محاكم ثابتا وجهاز نيابة عسكرية ودفاع. واستبدل هذا النظام ما كان قائما في منظمة الهاغاناه من محاكم عصابات غير ثابتة، وإنما تستدعى وفق الحاجة وفي الحالات الطارئة. أصبح واضحا مما استعرضناه أعلاه أنه في الفترة الانتقالية وضعت الأسس لإطار عسكري نظامي لجيش نظامي مبني على قاعدة التجنيد الإلزامي. هذا الجيش مبناه وأنظمته وأهدافه مختلف عن المنظمة العصابية السابقة «الهاغاناه». وهذا التغيير عُبِّر عنه في مصطلح «الجيش» بدلا من منظمة أو عصابة.^{٤١} ويتفق عدد من مؤرخي النظام العسكري في إسرائيل أن إقامة الجيش في الفترة الانتقالية لا تعني بالضرورة استمرارية لمنظمة الهاغاناه. ولا يعني هذا أيضا استقلاليته. وواضح أن الجيش الجديد لم يتخذ بعد اسما له، بل بقي متظلا تحت مظلة الهاغاناه كإطار قائم. وواضح أيضا أن منظمة الهاغاناه وصلت إلى نهاية طريقها وابتُلعت في الجيش النظامي ذي التنظيم والمبنى والتهئية والتدريب والوسائل القتالية والرؤية العسكرية المختلفة بالتمام عن منظمة الهاغاناه. تكفي الإشارة هنا إلى أن عدد المجندين في الجيش النظامي الجديد فاق المجندين في منظمة الهاغاناه بأربعة أضعاف (أشرنا إلى الإحصائيات بهذا الخصوص سابقا). إذن بدأت عملية بناء الجيش النظامي خلال تنفيذ عملية التجنيد الإلزامية وخلال إدارة الحرب ضد الفلسطينيين، ثم الاستعداد لاحتمالات واردة لشن الجيوش العربية النظامية هجومها العسكري لإنقاذ فلسطين.

الصعوبات التي واجهها الجيش الجديد

واجه الجيش النظامي الجديد سلسلة من الصعوبات (وفقا لما تعرضه الأدبيات الصهيونية والإسرائيلية) ومن أبرزها: وجود حدود طويلة شرقا وشمالا وجنوبا، وغياب عمق استراتيجي جراء ذلك. وأيضا قلة الموارد البشرية اليهودية التي من المأمول الاعتماد عليها في حالة تعرض اليبشوف إلى هجوم عربي شامل، وقلة السلاح والذخيرة والمعدات الحربية، وبالتالي قلة الموارد المالية.^{٤٢}

ولو قمنا بمقارنة، وهي ضرورية لفهم الحالة العسكرية لدى طرفي الصراع، لتبينت لنا حالة مغايرة لما تعرضه الرواية الإسرائيلية. فالطرف العربي عامة تكون من الفلسطينيين: أ) قوات الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني ولم تستطع قيادة هذه القوات تنظيمها وتطويرها لتصبح ذات فاعلية قتالية، وبقيت مفتقرة إلى التدريب والانضباط والنظام. أما

أسلحتها فكانت خفيفة وقديمة ومتنوعة وينقصها العتاد الكافي.^{٤٣} ب) منظمتا «النجادة» و«الفتوة» وضممتا عددا قليلا من الشباب وافتقرتا إلى التنظيم والسلاح، وكثرت الخلافات بين قياداتها. ج) جيش الإنقاذ، تأسس بناء على دعوة جامعة الدول العربية، حيث تألفت سرايا من مدن معينة في سورية ولبنان والأردن ومن يوغوسلافيا، وتدريب جنوده في معسكرات قطنا بالقرب من دمشق تدريباً أولياً بسيطاً غير كاف لاشتراكهم في أي قتال حربي. وتسليح الجيش بخليط من الأسلحة القديمة وقليلة العدد والذخيرة. ولم يتجاوز عدد المتطوعين في هذا الجيش العشرة آلاف مقاتل، وسادت الفوضى وحداته. د) الحاميات المحلية الفلسطينية في عدد من القرى والمدن وتفتقر إلى السلاح والتنظيم والذخيرة. هـ) الجيوش العربية النظامية: المصري والسوري واللبناني والعربي (الأردن) والعراقي وفرق من السعودية وغيرها. وافتقرت إلى التنظيم والتنسيق فيما بينها، إضافة إلى ظهور تباينات في الرؤى السياسية لقياداتها. وفي العموم عانت الجيوش العربية من مشكلة تسليح خطيرة كانت سببا في الانهيار العسكري والهزيمة.^{٤٤}

مقابل هذا الوضع فإن الوضع في الطرف اليهودي - الصهيوني كان مغايراً بالكلية، حيث نشأت علاقة قوية ومتينة بين النشاط المدني والعسكري وهيمن الفكر العسكري على مجمل حياة اليشوف، فتمت عمليات وضع خطط استحكام ونشر مراكز لصناعات عسكرية، وإقامة مخازن للسلاح والذخيرة، وتجهيز مهابط للطائرات في عدة مواقع من فلسطين، وبلغت أعداد المجندين في الهاغاناه حتى مطلع شهر نيسان من العام ١٩٤٨ قرابة ثمانين ألف رجل وامرأة، وزاد العدد مع تزايد وصول موجات الهجرة اليهودية في العام ذاته، خاصة من الشباب الذين انضموا حالا إلى الجيش.

وتشكلت ألوية ووحدات وكتائب الجيش وفقاً لتقسيمات أخذت بعين الاعتبار توزيعه المستوطنات اليهودية في فلسطين ونسبة تركيز القرى والمدن الفلسطينية. ومن جهة أخرى استفادت الهاغاناه والجيش الإسرائيلي فور تأسيسه من انخراط أعداد كبيرة من الجنود اليهود الذين خدموا في الجيوش البريطانية، وعلى رأسها سلاحا الجو والبحرية الملكيين البريطانيين، وهؤلاء شكلوا نواة لتطوير هذين السلاحين للقيام بعمليات عسكرية سريعة وخاطفة ساعدت في السيطرة على مساحات واسعة من فلسطين.

أما بالنسبة للسلاح فالتفوق اليهودي واضح من حيث أعداد الأسلحة والذخيرة كطلقات الرصاص والقذائف وأعداد الطائرات والقطع البحرية وأنواع السلاح المتطور التي تم

شراؤها في صفقات عقدتها القيادات اليهودية، إضافة إلى الصناعات العسكرية التي أشرنا إليها سابقا (راجع الملاحظة رقم ٤٢ في هذا الفصل).

إن مسألة ترويج موضوع قلة السلاح والمال لدى القيادة اليهودية تندرج في إطار الترويج لأسطورة كون اليهود مساكين وملاحقين ويتعرضون لأنواع كثيرة من الضغوط والتهديدات بالإبادة، وأيضا من جهة أخرى لإظهار تفوق اليهود على العرب ليس بالسلاح إنما بالتخطيط والتنظيم وارتفاع الروح المعنوية والانتماء والالتزام وحب الوطن والتضحية من أجله.

تتعلق المسألة الحقيقية التي شغلت مؤسسي وقيادي الجيش اليهودي ثم الإسرائيلي بالتنظيم السريع وترسيم حدود العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري، بمعنى آخر أن القيادة العسكرية كانت مطمئنة إلى توفر السلاح بيدها، وما شغلها هو متابعة التنظيم وإدارة الحرب مع الفلسطينيين ثم مع العرب.

لهذا طرحت عدّة تساؤلات على طاولة القيادة العسكرية الجديدة وفي مقدمة هذه التساؤلات: ما هو شكل هذا الجيش؟ هل يجب أن يكون جيشا شعبيا أم جيشا محترفا أو الدمج بين الطرفين؟ ما هو مبنى الجيش الأفضل والذي يوفر إجابات لمتطلبات الساعة؟ أيكون مركبا من عدّة جيوش متخصصة؟ وما هي أسس تسليح الجيش؟

وفرت هذه التساؤلات مادة زخمة أمام بن غوريون في الأساس وأمام طاقمه العسكري لبناء رؤية عسكرية/ أمنية شاملة. وتطلبت هذه الرؤية توفير إجابات قاطعة وواقعية تتجاوب مع الاحتياجات الأمنية في الأساس للييشوف ولؤوساته والمستقبل الدولة العتيدة. ولهذا فيمكن إدراك رؤية بن غوريون العسكرية الآخذة بالتبلور كالتالي:

(١) إنشاء جيش الشعب المؤسس على قاعدة التجنيد الإلزامي ومبدأ المهنية (أي الاحتراف) والخبرة والمعرفة العسكرية أمران مهمان في بناء هذا الجيش. -

(٢) إنشاء شبكة إرشاد عسكرية تشمل مدارس ثابتة لتعليم المهن المرتبطة والمتعلقة بتفعيل وتشغيل الجيش كي لا يتوقف أداؤه وعمله وقيامه بواجبه في كل الحالات.

(٣) توسيع عملية إبرام صفقات شراء الأسلحة من كافة المستويات: الخفيفة والمتوسطة والثقيلة لتزويد الجيش بها، وإقامة صناعات عسكرية متطورة كسبيل نحو استقلال في تزويد الجيش مستقبلا.

(٤) اعتماد المخابرات ونقل المعلومات من الميدان كأحد المركبات المركزية والأساسية في الإنذار المبكر، وذلك لقلّة المعلومات حول أوضاع العرب خارج فلسطين.

أما بخصوص شكل وفعالية شبكة العلاقات بين المستويين السياسي والعسكري خلال هذه الفترة الانتقالية فكانت على النحو التالي:

(١) إن رئيس الوكالة اليهودية ومدير الدائرة الأمنية فيها عبارة عن طرف مهني. ولقد أصبح بن غوريون في أيار ١٩٤٨ رئيسًا للحكومة ووزيرًا للدفاع كاستمرارية لمنصبه الرئاسي في الوكالة. وهذا يعني أنه ممسك بزمام المستويين السياسي والعسكري.^{٤٥}

(٢) إقامة علاقة مباشرة ووطيدة بين المستويين السياسي والعسكري دون تدخل المؤسسة السياسية في الوكالة. معنى ذلك أنه حرر مبنى الدولة العتيدة من الخضوع والتأثر بالقرار السياسي للوكالة اليهودية بكونها جسمًا تمثيليًا لليهود.

(٣) إقامة جيش واحد وموحد برئاسة هيئة أركان عامة واحدة لكافة الوحدات العسكرية. وهذا الجانب تطلب لاحقًا تفكيك المنظمات العسكرية اليهودية كالهaganah والاتسل والحي وسواها من فصائل صغيرة هامشية.

وعلينا الإشارة هنا إلى أن بناء الجيش النظامي الجديد وفق أسس النظام العسكري الغربي لم يكن نتيجة تخطيط منهجي متسلسل، إنما جاء في أعقاب الأحداث الجارية في فلسطين والتي دون أدنى شك تركت أثرها البالغ على عملية البناء، أي أن العملية كانت تدريبية وليست وليدة الساعة. هذا لا يعني أنه لم تكن هناك خطة أساسية، ولكنها تميزت بالمرونة لكون هذا الجيش وأثناء عملية بنائه خاض معارك ضد الفلسطينيين و ضد الجيوش العربية النظامية.

أضف إلى أنه كان لدى مؤسسي الجيش موروث عسكري كبير وطويل زمنيا (منذ تأسيس منظمة الهاغاناه وحتى العام ١٩٤٨). وبناء عليه فإن الظروف السياسية والعسكرية والميدانية فرضت أسسا للجيش النظامي. ويقول بن غوريون بهذا الصدد: «إذا لم نتعلم مهنة الحرب وفق الظروف والاحتياجات الجديدة فلن نقوم لنا قائمة. وعلينا أن نتقن هذه المهنة في وقت قصير للغاية. وتعلمها يلزمنا نسيان الماضي... ليس كل ما كان جيدا ضمن الهاغاناه يسبب لنا نجاحا الآن... الظروف جديدة والحرب مختلفة ومن نوع آخر، لذا نحن ملزمون بدراسة نظام عسكري جديد وخوض حرب معاصرة لم نختبرها من قبل».^{٤٦}

اعتقد بن غوريون أن إقامة الجيش النظامي الجديد هو حاجة لمواجهة الحرب القادمة أولا، أي لمواجهة العدو العربي وجيوشه. ولم يكن باعتقاده ربط الجيش بالدولة أولا، إنما تم ذلك

فيما بعد، أي بعد الإعلان عن إقامة الدولة رسمياً، حينها اتخذ الجيش صفة رسمية ولم يعد جيشاً للمواجهة، إنما صار جيشاً للهجوم في سبيل الدفاع عن مشروع الدولة اليهودية في فلسطين.^{٤٧} وارتبط الجيش بالإضافة إلى الرؤية العسكرية المحددة التي صاغها بن غوريون من منطلق الظروف القائمة بالنسبة لواقع اليبشوف ولمستقبله، ارتبط بمسائل أخرى ذات أهمية في تشكيله. فالجيش هو مركب سائد ورئيس وثورى في حياة المجتمع اليهودى في فلسطين، وله دور مركزى في اليقظة القومية للشعب اليهودى.

الواقع الذى كونه اليبشوف هو صراع مرير مع السكان الأصليين لفلسطين. صراع حول مصير الأرض والإنسان. وما كان بالنسبة لليشوف أن يستمر في هذا الصراع بشكله الجارى دون تدخل قوة عسكرية لحسمه. وبالفعل فإن إقامة الجيش النظامى هي عملية توفير جواب لهذا الصراع. فالجيش يرمز إلى الصفة الرسمية لشكل الدولة العتيدة، ويرمز أيضاً إلى رغبة في تثبيت الموروث الثقافى والتاريخى الذى ربطه بن غوريون وآباء الصهيونية بالحركة الاستيطانية في فلسطين. معنى ذلك أنه ليس فقط الاستيطان هو الذى يوفر الإجابات عن التساؤلات المتعلقة بمصير ومستقبل اليهود، إنه الجيش الذى يضمن الحماية والأمن وبالتالى يصد هجمات العدو ويدعم عملية توسيع رقعة الدولة العتيدة.^{٤٨}

المبنى الأساسى للجيش النظامى في هذه المرحلة

وضعت قيادة الجيش النظامى الجديد مقترحات عملية لدوائر وشعب الجيش متأثرة بالمبنى القائم فى الجيش البريطانى فى ذلك الوقت، على النحو التالى:^{٤٩}

- «أكا» («أجاف كوح أدام»)، اختصار من العبرية ويعنى «شعبة القوى البشرية فى الجيش». ومن مهام هذه الشعبة معالجة مسائل تتعلق بالتجنيد الإلزامى واستيعاب المجندين وتدريبهم وتوزيعهم على الوحدات العسكرية المختلفة فى الجيش.
- «أجا» («أجاف افسناؤوت»)، اختصار من العبرية ويعنى «شعبة الصيانة والإمدادات». ومن مهام هذه الشعبة التخطيط الخاص بالاحتياجات الأولية فى المجال اللوجستى للجيش.
- «أكس» («أجاف كسافيم»)، اختصار من العبرية ويعنى «شعبة المالية». ومن أبرز مهامها البحث عن موارد مالية للجيش.

- «متم» (محلًا لتفكيدي مطيه)، دائرة مهام القيادة العامة. ومن مهامها تحديد سلم الأولويات الخاص بالجيش وفرقه ووحداته العسكرية المختلفة.
- «أجام» (أجاف مفتساعيم)، اختصار من العبرية يعني «شعبة العمليات العسكرية». ومن مهامها وضع تخطيط استراتيجي ووضع سيناريوهات لمواجهة محتملة مع الجيوش العربية النظامية، خاصة بعد انسحاب الجيوش البريطانية من فلسطين وحصول فراغ عسكري.
- دائرة الإرشاد. ومن مهامها إقامة أطر لتدريب قوة عسكرية خاصة، وتأهيل ضباط لمهام قتالية حساسة ودقيقة.

لم تأتِ عملية بناء الجيش النظامي دفعة واحدة، إنما على مراحل متتالية ومتعاقبة، ولكن في مدة شهور قليلة، لما فرضته الظروف الجيوسياسية الحاصلة على أرض الواقع في تلك المرحلة. معنى ذلك أن عملية البناء وإقامة الشعب والدوائر المختلفة أقرت ونفذت خلال الحرب اليهودية - الفلسطينية والحرب الإسرائيلية - العربية التي تلتها (أي من فترة صدور قرار التقسيم في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٧ وحتى شهر أيار ١٩٤٨). وواضح لنا أن ما ميّز هذه العملية البنائية رؤية عسكرية وتفكير استراتيجي معمول بها من خلال التنظيم الفعلي واللوجستي والتأهيلي والإرشادي. كل هذه إشارات ودلائل على رؤية عسكرية صرفة لإقامة جيش حديث ونظامي بعيدا عن كافة أسس المنظمة السرية العصابية.

السعي إلى إقامة سلطة مدنية عليا للجيش الجديد

كان التغيير في الرؤية العسكرية أحد أعمدة خطة بن غوريون في رؤيته لجهاز الأمن القومي اليهودي. أراد بن غوريون أن يكون هذا الجيش موازيا لما هو متبع ومقبول به في أنظمة ذات أسس ديمقراطية في دول الغرب، حيث أن الجيش خاضع للمستوى السياسي دون أن يتدخل به. كان مبنى الجيش وفق نظام منظمة الهاغاناه خاضعا لإدارة الوكالة اليهودية ومؤسسات اليشوف في فلسطين، ولكن هذه الإدارة كانت ذات تأثير شكلي فقط، إذ أن النشاطات العسكرية والعمليات التي رافقتها نُظمت من قبل قيادة الهاغاناه ذاتها. وتكونت قيادة الهاغاناه القطرية من ممثلي أحزاب العمال، أي من اليسار الصهيوني ومن ممثلي الاتحاد المدني (هئيهود هئزراحي) أي اليمين الصهيوني. إذن كان لمنظومة الأحزاب الصهيونية دور فاعل من خلال مؤسسات اليشوف في ما له علاقة بقوات الأمن في منظمة الهاغاناه.^{٥٠}

هذا الواقع الخاص بمنظمة الهاغاناه لم يتلاءم مع الواقع والظروف المستجدة على الساحة الصراعية. فبن غوريون الذي عمل وفق رؤية وتطلعات هي الأقرب إلى مُصلح إداري، توجه نحو بناء شبكة علاقات مباشرة بين المستويين السياسي والعسكري، دون تدخل الأحزاب السياسية وفرض رؤاها السياسية والأيدولوجية. كانت رؤيته تهدف إلى تقصير طريق القيادة وتبسيط مسيرة اتخاذ القرارات.^{٥١}

كان أمام بن غوريون مواجهة ثلاثة محاور اعترضت دعوته للتغيير في المبنى العسكري والعلاقة بين المستويين السياسي والعسكري: (أ) مصدر السيادة في الجيش. (ب) تغيير رؤية المبنى وأهداف جهاز الأمن الوطني. (ج) عدم تسييس الجيش بواسطة إلغاء تدخل الأحزاب.

إدارة مركزية للجيش

أقام بن غوريون مؤسسات إدارية تقوم بمهمة مساندة النظام العسكري الجديد، أو ما عُرف بالجيش النظامي. وكانت هذه المؤسسات بعيدة عن المؤسسات القطرية الضيقة التي كانت فاعلة على الساحة الصهيونية المحلية والعالمية. وتفرعت عن هذه المؤسسات عدّة لجان، من بينها: «لجنة الحالة أو الوضع» ومن أبرز مهامها القيام بمعالجة السلطة والإدارة بما فيها قضايا الأمن. «مركز القيادة لخدمة الشعب»، وهي عبارة عن لجنة ذات اهتمام بالمجنّد وعائلته. «لجنة المشتريات المركزية». و«لجنة اقتصادية لمكافحة العدو» و«لجنة التحصينات» و«لجنة النقب». وعدد آخر من اللجان ذات الاهتمام القريب من الميادين الأمنية.^{٥٢}

ومنعا لتعمق واتساع رقعة الجدل والنقاش حول خطواته هذه، قام بن غوريون بتركيز الشؤون العسكرية والمالية وقضايا تسليح الجيش وإنتاج السلاح (أي الصناعات العسكرية) بيده، من منطلق المركزية في القرار والمركزية في التنفيذ. وهذا ما ميز مركزية رؤيته العسكرية/الأمنية في المرحلة الانتقالية ما بين منظمة الهاغاناه وبين لحظة الإعلان عن إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي».

كان واضحا لبن غوريون ولغيره من مؤيدي سياسته أو رؤيته العسكرية/الأمنية، أن معارضة قوية ستنتقل من جانب الأحزاب السياسية وممثلين صهيونيين. معارضة هؤلاء لم تنبع فقط من توجهات بن غوريون نحو مركزه وسلطته وإدارته إنما من دعوة بن غوريون إلى إقامة حكومة تدير كافة القضايا والشؤون الجارية في اليبشوف عشية الإعلان عن الدولة العتيدة أو

تحضيراً للإعلان عن الدولة. وكانت هذه المعارضة شديدة في شهر نيسان ١٩٤٨ وفي خضم احتدام المعارك بين الجيش النظامي والمنظمات العسكرية اليهودية وبين الفلسطينيين في القرى والمدن في مختلف أنحاء فلسطين. ولم يكن أمام اللجنة الصهيونية أي بديل سوى وضع كافة الأمور المتعلقة بالتجنيد والأمن وإدارة الحرب وتسييرها بيد سلطة «مديرية الشعب» (منهلت هعام)، وتكون هذه المديرية خاضعة لـ «مجلس الشعب» (موعتست هعام).

نلاحظ هنا أن رؤية بن غوريون هي التي أصبحت سائدة في الميدان السياسي والعسكري، ونجح في إخراج القرار العسكري من يد الأحزاب والقوى الصهيونية الأخرى وتركيزها في إطار سياسي خاضع له. هذا مؤشر واضح إلى تفكيك القيادة القطرية للهاغاناه في نهاية العام ١٩٤٨ وبداية تنظيم هيئة أركان عامة للجيش كهيئة رسمية في إطار دولة إسرائيل.

من الواضح أن بن غوريون قد دخل في صراع مرير مع قيادة حزب مبام (حزب العمال الموحّد) حول مسألة بقاء تنظيم «البالماح» (كان معظم عناصر وقيادة هذا التنظيم من صفوف حزب مبام)، كإطار عسكري.^{٥٣}

تولى إسرائيل غاليلي من حزب مبام مسألة المواجهة مع بن غوريون، إذ أن بن غوريون قد قام بعزله من منصب رئيس الأركان القطري، ثم اتسعت رقعة المواجهات السياسية والنقد اللاذع تجاه خطوات بن غوريون التي وسمت بالانفرادية من قبل اسحق بن هارون وهو أحد قياديي الحزب، إلا أن بن غوريون رفض نظرة وتوجهات مبام معتبرا إياها ضيقة ومحصورة في نطاق المصالح الخاصة والضيقة للحزب. بينما نظرة بن غوريون، كما عبر عنها، تتعدى حدود المصلحة الشخصية أو الفئوية.^{٥٤}

خلاصة الخطوات التي اتخذها بن غوريون حتى هذه المرحلة

(١) تركيز القوة العسكرية والأمنية بيد شخص واحد، أي ما يشبه الدكتاتورية العسكرية - السياسية. وهذا تعارض كلية مع توجهات الأحزاب السياسية التي نادى وطالبت بالشراكة والتعاون في الشأن العسكري/الأمني.

(٢) إضعاف نفوذ وسطوة الأحزاب العمالية واليمينية في كل ما له علاقة بالقرار العسكري والأمني، ووضع حاجز منيع أمام سيطرة المنظمات الفاشية المسلحة (الإشارة هنا إلى عصابتي اتسل ولحي).

٣) من الممكن أن تُحدث خطوات الإصلاح والتغيير التي انتهجها بن غوريون تغييراً جوهرياً في أطر الجيش، بحيث يتحول الجيش من أطر غير رسمية إلى أطر رسمية ممأسسة. لهذا واجه بن غوريون هذه المعارضة الشديدة من قبل الأحزاب والتيارات في اليبشوف، لأنه تبنى أسس ومفاهيم الجيوش النظامية ذات المبني الهرمي في القيادة، وذات أسس الطاعة العسكرية في كل ما له علاقة بتنفيذ الأوامر والقيام بالمهام والمهمات العسكرية المصادق عليها.

كانت المعارضة موجهة ضد فكرة تبني أسس المبني العسكري البريطاني في إقامة الجيش النظامي في الدولة اليهودية العتيدة.^{٥٥} ساد خوف في أوساط القطاعات السياسية من خطوات بن غوريون، خاصة من احتمالات أن تؤدي إلى تراجع في الروح الطلائعية (كانت الإشارة هنا بالذات إلى عناصر تنظيم البالماح الذين اعتبروا طلائعيين في توجهاتهم العسكرية والأمنية وتطلعاتهم نحو مستقبل بناء الدولة العتيدة). لهذا، عندما دخل السياسيون في حوار مع بن غوريون طالبوه بتبني معايير تربوية واجتماعية قائمة وموجودة في البالماح، ظنا منهم أنهم بهذه الطريقة يمكن أن يضمنوا بقاء بعض الجوانب المركزية في البالماح.^{٥٦}

أسس تثبيت مبني الجيش النظامي

يمكن تلخيص الأسس التي سعى إليها بن غوريون بما يلي:^{٥٧}

١) إقامة حكومة تقوم بالإشراف على الجيش. أي ربط العلاقة بين الجيش والمستوى السياسي. ويقوم هذا الجيش بتنفيذ سياسة الحكومة بواسطة وزير مكلف بالشأن الأمني مباشرة. واتخذ بن غوريون هذه الخطوة بالذات لإبعاد شبهاة وإدعاءات بعض الأحزاب السياسية والجهات الصهيونية المعارضة له بكونه يرغب في الاستئثار والانفراد بالجيش وبالقرار الأمني.

٢) إقامة «مديرية أمن» تقوم بتقديم مشورة ومساعدة فكرية وتخطيطية للحكومة، وهذا ما يُعرف في عصرنا بـ «حكومة حرب».

٣) إقامة هيئة أركان عامة بقيادة رئيس لها تعينه الحكومة، يقوم بتنفيذ سياسة الحكومة وهو مسؤول أمامها عن تنظيم الجيش وتسييره يوميا، وهو - أي رئيس الأركان - يمثل الجيش بكافة قطاعاته أمام المستوى السياسي، أي الحكومة.

إذن، استطاع بن غوريون فرض وجهة نظره بأن الجيش هو جهة رسمية حكومية ينفذ ما

يصدر من أوامر على يد المستوى السياسي، وهو بهذا يكون رفض وجهة النظر التي تزعمتها قيادة مبام بأن الجيش ذو صفة سياسية لتنفيذ أيديولوجية طبقية يؤمن بها هذا الحزب وسواه. أي إخضاع كافة قطاعات اليبشوف إلى قيادة سياسية شاملة، بما فيها الجيش.^{٥٨}

رؤية بن غوريون: جيش ضمن سيادة دولة

أراد بن غوريون إقامة جيش ضمن سيادة الدولة، وهو جيش رسمي غير سياسي، أي غير خاضع للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة. وهذا الجيش يكون خاضعا لأوامر الحكومة مباشرة. ولا يسمح له بإقامة علاقات مع جهات أخرى غير الحكومة ذاتها. لهذا، فإن بن غوريون عارض تدخل الهستدروت والأحزاب السياسية في المؤسسة العسكرية. معنى هذا، سعيه نحو تأطير الجيش تحت مظلة الحكومة مباشرة بعيدا عن التجاذبات السياسية والحزبية والأيدولوجية.

وكذلك رفض بن غوريون استمرار وجود تنظيم البالماح كجسم خاص ضمن الجيش بالرغم من القيم التي حملها هذا التنظيم.

أي أن رؤيته العسكرية كانت شاملة ومتساوية لكل وحدات ومركبات وقطاعات الجيش النظامي. وهو بهذا يكون قد خطط ونفذ عملية تفكيك المؤسسة العسكرية السابقة المكونة من عصابات ومنظمات شبه عسكرية، ووضع أسسا لجيش نظامي جديد واحد وموحد تحت سيادة الدولة، وتحت إمرة القرار السياسي لحكومته.^{٥٩}

أما الخطوة الثانية التي تبناها بن غوريون فكانت عبارة عن إقامة مؤسسة حكم تحل محل مؤسسات اليبشوف، تقوم بالإشراف بنفسها على المؤسسة العسكرية. وتكون علاقة المؤسسة العسكرية مع هذه المؤسسة فقط.

أما العوامل التي أدت إلى إقامة «مديرية الشعب» (أي الجهاز السيادي للدولة العتيدة) فهي:

(١) صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ (قرار تقسيم فلسطين وإقامة دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية) حقق شرعية دولية لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

(٢) عملية الانسحاب العسكري للقوات البريطانية من فلسطين خلفت وراءها فراغا سياسيا وعسكريا في الوقت ذاته، ما اقتضى تعبئة هذا الفراغ بنظام إداري - عسكري جديد،

وفق الرؤية الصهيونية.

٣) ساد خوف شديد في الشارع اليهودي العام من احتمالات إقامة العرب حكومة عربية قد تحول دون إقامة حكومة يهودية في فلسطين. علما أن هذا الاعتقاد لم يكن سليما في بعض مكوناته، لأن العرب قد رفضوا قرار التقسيم، المشار إليه أعلاه.

٤) حاجة البيشوف المتسارعة والملحة لإقامة حكم مركزي يهودي يسعى إلى تنظيم البيشوف تمهيدا لحالات الطوارئ القادمة وتنظيم الشائين السياسي (الإداري) والعسكري.

لهذا اعتبر بن غوريون أن إقامة حكومة مركزية بات أمر الساعة في البيشوف، وهذا ما عبر عنه في الجلسة الأولى لمجلس الدولة المؤقت في ١٩٤٨/٥/٤.^{٦٠}

ولإخراج مشروع إقامة الحكومة حيز التنفيذ وضع بن غوريون ومستشاروه خطة ابتداء من شهر آذار ١٩٤٨ تهدف إلى تحقيق ذلك بواسطة تعيين ١٣ وزيرا مختصا في ميادين مختلفة لها علاقة بوضعية ومستقبل الدولة. وكانت أهم وزارة بالنسبة لبن غوريون هي وزارة الدفاع.

واتخذ قرار بالإجماع في أوساط اللجنة التنفيذية الصهيونية بإقامة وتفعيل مؤسسات الحكم والإدارة مباشرة مع انتهاء وجود الانتداب البريطاني وحكومته ومؤسساته. فتكونت الحكومة اليهودية تحت عنوان «مديرية الشعب» من ١٣ وزيرا، و«مجلس الشعب» من ٣٧ عضوا. واعتبرت هذه المؤسسات مؤقتة، ولم تحمل اسما إداريا كحكومة أو برلمان بسبب الإنذار البريطاني الموجه إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية بألا يتم ذلك ما دام آخر جندي بريطاني موجودا في فلسطين بصفة رسمية.^{٦١}

وأنيطت بمديرية الشعب المهام التالية: مواصلات، بريد، تلغراف، وقود وطاقة، تموين القوى الأمنية والبيشوف، تنظيم القوى البشرية خلال الحرب. وأقرت هذه المديرية (وهي بمثابة حكومة) نهائيا اسم الدولة في ١٢ أيار ١٩٤٨، أي قبيل انتهاء الانتداب البريطاني رسميا وفعليا عن فلسطين. وقال بن غوريون في خطابه أمام المديرية: «قرنا أن يكون اسم الدولة «إسرائيل»، وإذا قالوا دولة فإنها «دولة إسرائيل»».

ولم تتخذ حكومة «دولة إسرائيل» شكلها النهائي إلا في نهاية شهر أيار ١٩٤٨ بعد ترتيب العلاقات بينها وبين الأحزاب الدينية اليهودية. فجاءت تشكيلة الحكومة مكونة من ١٦ وزارة بـ ١٣ وزيرا، ثلاثة منهم كلفوا بوزارتين. وتم تعيين بن غوريون رئيسا للحكومة ووزيرا للدفاع (لقد قام بن غوريون بهاتين الوظيفتين فعليا بواسطة تكليفه بهما من قبل المؤتمر

الصهيوني لعام ١٩٤٦ بكونه رئيسا للوكالة اليهودية - أي المستوى السياسي - ورئيسا للدائرة الأمنية فيها - أي المستوى العسكري / الأمني).

شمولية رؤية بن غوريون الأمنية

كانت خطة بن غوريون مؤسسة في جوهرها وطابعها على رؤيته العسكرية/الأمنية، والتي تقف في مركزها نظرتة نحو الحرب الشاملة داخل فلسطين - أي مواجهة الفلسطينيين - وخارج فلسطين، أي في مواجهة الجيوش العربية.

المفاهيم التي وجهت بن غوريون في رؤيته الأمنية الشاملة لتحقيق الأهداف المركزية، هي: (أ) إدارة المعركة أمام الفلسطينيين والعرب والدفاع عن الدولة العتيدة. (ب) إقامة سلطة ذات سيادة. (ج) بسط سيطرة هذه السلطة على جيش واحد فقط.

هذه هي الخطوط الرئيسة التي وجهت بن غوريون في خطواته نحو قبول وزارة الدفاع، باعتبارها أهم وزارة.^{٦٢}

يمكن اعتبار ان رؤيته الأمنية كانت شرطا لقبوله وزارة الدفاع، وشرطا لإدارة المعركة العسكرية ووضع أسس راسخة للدولة العتيدة مبنية على قواعد عسكرية وأمنية ثابتة. حيث رفض بن غوريون قبول حقيقة الدفاع فيما لو بقيت الأحزاب السياسية والمؤسسات الصهيونية ذات نفوذ في مسألة تكوين الجيش وتفعيله وإدارته.

استطاع بن غوريون الاستفادة من الظروف الحرجة في شهر أيار ١٩٤٨ لمصلحته الذاتية، فالانتداب البريطاني سيغادر والفراغ السياسي والعسكري يتطلب الملء فورا، لهذا فرض شروطه لقبول وزارة الدفاع وأصر على تطبيقها. وهذه الشروط هي: (أ) سلطة واحدة مركزية بدلا من التركيبة التي قادت المجتمع اليهودي في فلسطين. (ب) تفعيل سيادة الحكومة على جيش الدولة، لكونها - أي السيادة - بيد الحكومة فقط. (ج) إقامة جيش مبني على مبدأ المساواة في السيادة والصلاحيات والخدمة والإدارة. هذا الشرط يعني حتما البدء بتفكيك العصابات التي كانت تدير صراعا مع الإنكليز والعرب كل على حدة. إذ لم يعد الصراع والمواجهة العسكرية مع الإنكليز، إنما مع العرب.

حاول أعضاء من حزب مبام كسب الوقت والاستفادة من ضغط الأحوال العسكرية/الأمنية فاقترحوا تشكيل حكومة فيها لجنة أمنية تقف إلى جانب بن غوريون.^{٦٣} كان هدف قيادة هذا الحزب وضع عراقيل أمام ميول بن غوريون الانفرادية والدكتاتورية العسكرية.

لم يعين وزير للدفاع بصفة رسمية من قبل مديرية الشعب، فبقي بن غوريون يدير أمور الحرب مع طاقم عسكري وسياسي مؤيد لرؤيته العسكرية/الأمنية. ولكن لم يستمر هذا الوضع وقتا طويلا، إذ اقترح بن غوريون في جلسة الحكومة المؤقتة بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٨ إصدار أمر (مرسوم) بإقامة جيش الدفاع الإسرائيلي، كخطوة قد تساهم في قبوله حقيقة الأمن (الدفاع).

إن مرسوم إقامة الجيش والصادر عن المستوى السياسي قد وضع القاعدة أو الأساس القانوني لوجود جيش واحد رسمي يرأسه وزير الأمن. هذه الخطوة كانت تحمل دلالات في طياتها بالنسبة لبن غوريون في توليه حقيقة الأمن على أساس جيش واحد لإسرائيل، الدولة الجديدة. وبالتالي فإن البالماح يخضع لأوامر وتعليمات هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي.

تطلبت هذه الخطوات القيام بخطوات تصفية القوة العسكرية لعصابتني اتسل ولحي، وذلك بالتوصل إلى اتفاقات وتفاهات بين بن غوريون وبين قيادات هاتين العصابتين بانضمامهما إلى الجيش الواحد. وكنا شرحنا خطوات تفكيك وتصفية هاتين العصابتين والصعوبات والعقبات التي واجهها بن غوريون واعتضت طريقه لإنجازها.^{٦٤}

وأصدر مجلس الشعب المؤقت في ٣٠ أيار ١٩٤٨ مرسوما بعنوان «أنظمة الحكم والقضاء» وورد فيه المصادقة على تعيين بن غوريون رئيسا للحكومة وتكليفه رسميا بوزارة الأمن، ما أدى إلى توحيد كافة المؤسسات والهيئات اليهودية في جسم واحد هو حكومة إسرائيل.

كان لتهديد أو إنذار بن غوريون هدف ألا وهو افتعال أزمة سياسية وإدارية. وجراء هذه الأزمة اضطر الكنيست إلى إحداث تغييرين جوهريين، وهما: إقامة جهاز أمن وسلطة أمنية ذات قواعد وأسس إدارية جديدة. وإلغاء كثير من الدرجات والرتب (الهرمية) التي أعاققت التحرك السياسي والعسكري.

افتعال الأزمة على يد بن غوريون كان هدفه تعيينه رسميا من قبل الحكومة وبعيدا عن استئثاره الفردي بالقرار، ليبعد عنه ولو شكليا صفة الدكتاتورية والانفرادية. ومن جهة أخرى ليؤكد وجوده، وكونه وحده من يستطيع القيام بالمهمات الصعبة التي تقف أمام الدولة الجديدة.

تزامن صراع بن غوريون من أجل إقامة نظام أمني جديد، وافتعاله أزمة قيادة وزارة الأمن، مع مسألة تفكيك ما كان قائما من تنظيمات عسكرية منفردة.

كان تأثير بن غوريون في هذه المرحلة في توجيهين، الأول: أن الحكومة هي القيادة العليا وصاحبة القول الفصل والقرار الأخير. الثاني: الصلاحية الفعلية الوحيدة هي للحكومة. وهذا يعني خضوع الجيش لسيادة وسلطة الحكومة، وأن الجيش أصبح جزءا من مركبات المنظومة الإدارية في إسرائيل بالرغم من أن ذلك غير وارد بصفة شرعية في القوانين.

أما الحكومة المؤقتة فلم تكن ذات خبرة في العمل الجماعي فاضطرت إلى الرضوخ لشروط ومطالب بن غوريون. وتجدد الإشارة هنا إلى أن هذه الحكومة لم تستطع (أو لم يكن بإمكانها) التنازل بسهولة عن قيادته لكون الفترة الانتقالية وبداية إسرائيل عبارة عن انقلاب وتحول في حياة المجتمع اليهودي في كافة المجالات. وأدركت الحكومة المؤقتة بأطرافها السياسية والحزبية المختلفة أن بن غوريون قد أصبح قائدا وزعيما سياسيا، وتم قبول هذه الحقيقة الواقعية.

قوينة إقامة الجيش الإسرائيلي

مقابل مهمة إقامة مؤسسات الحكم والإدارة، وبالتوازي، انطلقت عملية إقامة المؤسسة العسكرية النظامية. وبالرغم من التناقض في وجهات النظر وتوسع الصراعات بين القوى الفاعلة والناشطة في الميدان، أُقيمت تدريجيا أطر التأسيس للمؤسسة العسكرية.

إن خوض الجيش النظامي في معارك عديدة وضعه في صدارة امتحان الأعمال والنتائج بالنسبة لقيادات اليبشوف والقيادات الصهيونية. وتابعت المؤسسة العسكرية في تسليح جيشها أثناء المعارك التي خاضها أمام جيوش الدول العربية النظامية. وتم خلال المعارك تأسيس ثلاثة ألوية عسكرية جديدة إضافة إلى التسعة التي كانت قائمة. وأقيمت أيضا قيادتان عليتان واحدة على الجبهة الشمالية بقيادة موشي كرمل، وقيادة القدس بقيادة دافيد مركوس.^{٦٥} وقامت كافة ألوية الجيش الإسرائيلي باحتلال معظم مناطق فلسطين وتوفير الحماية للمستوطنات والطرق المؤدية إليها.

أما قرارات الحكومة المؤقتة بالنسبة للإعلان رسميا عن إقامة الجيش الخاضع رسميا للدولة فتأثرت بعدة عوامل، أبرزها:

(١) الإعلان عن إقامة الدولة وبدء الحرب مع جيوش الدول العربية. دفع هذا الوضع

إلى الإعلان رسمياً عن إقامة جيش دولة نظامي، إذ قال بن غوريون: «دون دولة لا يمكن وجود جيش».^{٦٦} وأضاف أن «إقامة الدولة وخوض المعارك معاً ألزم وجود جيش رسمي ونظامي».

(٢) الانسحاب البريطاني خَلْف وراءه شعبين متصارعين ومتحاربين استمرارا للصراع في فترة الانتداب ولكن بحضور المؤسسات الانتدابية البريطانية. هذا الوضع ألزم برؤية بن غوريون وسياسي إسرائيل ضرورة إقامة جيش للدولة اليهودية كذراع لتحقيق اهدافها. ومما لا شك فيه أن الانسحاب البريطاني تراق مع تنسيق خفي في معظم مراحل وظاهر في بعضها بين القيادات السياسية والعسكرية البريطانية واليهودية في المدن المركزية، حيفا مثال على ذلك. كان هدف الجلاء البريطاني عن فلسطين خلق فوضى سيتم حسمها لصالح اليهود بالاعتماد على ما وفرته بريطانيا من ظروف وإمكانات عسكرية ولوجستية هائلة عملت على تذليل الصعاب أمام القوات اليهودية في التغلب عسكرياً على الفلسطينيين ثم على الجيوش العربية النظامية.^{٦٧}

خطوة الإعلان رسمياً عن إقامة الجيش

أعلن بن غوريون في ١٩٤٨/٥/٢٦ عن إقامة الجيش النظامي للدولة الجديدة وفق «مرسوم إقامة الجيش». أما إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي» فاستند على أمرين قانونيين:

الأول صدر في ١٩٤٨/٥/١٩، أي بعد أيام قليلة من الإعلان عن إقامة الدولة، وذلك ضمن «أنظمة الحكم والقضاء»، على يد لجنة خماسية اختيرت في مجلس الدولة المؤقت (الكنيست فيما بعد)، حيث ورد في هذه الأنظمة وتحديدًا في بند رقم ١٨ منها: «بإمكان الحكومة المؤقتة تأسيس قوات مسلحة في البر والبحر والجو. وبإمكان هذه القوات القيام بعمليات مطلوبة وقانونية لفرض الدفاع عن الدولة»، هذا البند دفع رئيس الحكومة بن غوريون إلى إصدار قوانين الطوارئ مستفيداً من ظروف الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد الفلسطينيين والدول العربية.

ونتيجة للوضع العسكري/ الأمني السائد قرر بن غوريون أن يعرض أمام الحكومة مرسوم إقامة الجيش للمصادقة عليه. وتضمن هذا المرسوم ما يلي:

١. إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي مؤلفاً من جيوش البر والبحر والجو.

٢. تجنيد من هم في عمر يتراوح بين ١٧ و ٤٥ عاما وفقا للحاجة، أمّا الاحتياط فحتى عمر ٥٥ عاما لخدمات الجيش المتنوعة.
٣. إدلاء المجندين قسمهم لدولة إسرائيل، ولحكومتها ولقيادتها العليا ولقوانين الدولة.
٤. منع وجود أو إقامة منظمات عسكرية أو ما يشبهها خارج إطار الجيش الإسرائيلي.
٥. وزير الدفاع (الأمن) هو المكلف بتنفيذ هذا المرسوم وما يتضمنه.

مرسوم إقامة الجيش الإسرائيلي

صدر مرسوم إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي بموجب الاعتماد على بند رقم ١٨ من أنظمة الحكم والقضاء، وتضمن ما يلي:

- (١) يُقام بهذا، جيش الدفاع الإسرائيلي مكونا من جيوش البر والبحر والجو.
- (٢) يُفرض تجنيد إلزامي لجيش الدفاع الإسرائيلي في كافة أذرعته في حالة الطوارئ. وجيل التجنيد تُحدده الحكومة المؤقتة.
- (٣) كل من يخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي مُلزم بتأدية يمين الولاء لدولة إسرائيل ولقوانينها ومؤسساتها الحاكمة.
- (٤) تُمنع إقامة أية قوة مُسلحة خارج إطار جيش الدفاع الإسرائيلي.
- (٥) الأوامر، والإعلانات والتعليمات الأخرى في قضايا الخدمة الوطنية التي عُمرت على الجمهور بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وحتى إعلان هذا المرسوم على يد الوكالة اليهودية واللجنة القومية ومديرية الشعب والحكومة المؤقتة أو واحدة من دوائرها، تكون ذات صفة قانونية حتى تغييرها أو تصحيحها أو تعديلها أو إلغائها.
- (٦) كل عملية تنفذ وفقا لتعليمات هذا المرسوم تعتبر قانونية، حتى لو أنها تعارضت مع أي أمر آخر في قانون قائم وموجود.
- (٧) وزير الدفاع (الأمن) مُكلف بتنفيذ هذا المرسوم (الأمر).
- (٨) يُعرف هذا المرسوم (الأمر) بـ «مرسوم (أمر) جيش الدفاع الإسرائيلي» لعام ١٩٤٨.

פקודת צבא-הגנה לישראל

מס' 4 לשנת תש"ח - 1948

פקודה המקימה צבא-הגנה למדינת ישראל.

לפי סעיף 18 לפקודת סדרי השלטון והמשפט, תש"ח - 1948,

ניתנת בזה הפקודה הבאה:

1. מוקם בזה צבא-הגנה לישראל מורכב מחילות יבשה, ימים/מחיל אויר.
2. במצב חרום יונהג גיוס חובה לצבא-ההגנה לישראל על כל שירותיו.
- גיל חייבי הגיוס יהיה כפי שייקבע על ידי הממשלה הזמנית.
3. כל אדם המשרת בצבא-ההגנה לישראל חייב להשבע שבועת אמונים למדינת ישראל, לחוקתה ולשלטונותיה המוסמכים.
4. אסור להקים או לקיים כל כוח מזוין מחוץ לצבא-ההגנה לישראל.
5. צווים, הכרזות, תקנות וכל הוראות אחרות בעניני השרות הלאומי שנתפרסמו ברבים, בין ט"ז בכסלו תש"ח (29 בנובמבר, 1947) לבין יום פרסום פקודה זו, על ידי הסוכנות היהודית לארץ-ישראל, הועד הלאומי לכנסת ישראל בארץ-ישראל, מנהל העם, הממשלה הזמנית או אחת ממחלקותיהם, יעמדו בתקפם כל עוד לא ישונו, יתוקנו או יבוטלו.
6. כל פעולה הנעשית כהתאס להוראות פקודה זו תהא חוקית אף אם היא עומדת בסתירה לכל הוראה אחרת בחוק הקיים.
7. שר הבסחון ממונה על ביצוע פקודה זו.
8. פקודה זו תיקרא בשם "פקודת צבא-הגנה לישראל תש"ח - 1948".

הממשלה הזמנית
דוד בן גוריון
(-) דוד בן גוריון
ראש הממשלה
י"ז באייר תש"ח (26 במאי 1948)

صورة لمرسوم إقامة الجيش الإسرائيلي

وتقدم بن غوريون بتاريخ ١٩٤٨/٥/٣١ إلى مجلس الحكومة المؤقتة باقتراح نص القسم للجيش كالتالي: «إنني أقسم وألتزم بصدق في الحفاظ على دولة إسرائيل، ودستورها ومؤسساتها الرسمية، وأتحمل دون شرط أو قيد تعليمات جيش الدفاع الإسرائيلي، وأن ألتقيّد بكل الأوامر والتعليمات الصادرة عن القياديين المكلفين، وأن أبذل قصارى جهودي وحتى التضحية بنفسي من أجل حماية الوطن وحرية إسرائيل».^{٦٨}

يُعتبر هذا المرسوم (الأمر) إطاراً عاماً وشاملاً للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في بداية طريقها. والملاحظ أنه لا توجد تعقيدات في هذا المرسوم، خاصة في كل ما له علاقة بتفاصيل بنود المرسوم ذاته. ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن عامل الزمن كان مركزياً في رؤية بن غوريون الأمنية، لهذا فضل مرسوم (أمرًا) قانونياً عاماً يؤسس لمزيد من التفاصيل اللاحقة بعد الفراغ من الحرب مع جيوش الدول العربية. تضمن هذا المرسوم الأسس المركزية والضرورية جداً لإقامة وتفعيل الجيش، ومن أبرزها: (أ) مبدأ أو أساس المبنى العسكري. (ب) مبدأ التجنيد الإلزامي للجيش. (ج) مبدأ القسم. (د) مبدأ منع قاطع لإقامة أية قوة مسلحة خارج إطار جيش الدفاع الإسرائيلي.

وأضيف في العام ١٩٤٩ قانون آخر صادق عليه الكنيست الإسرائيلي حمل اسم «قانون خدمة الأمن» وفيه تم تحديد مكانة الجندي والخدمة العسكرية الإلزامية، والتجند للجيش والخدمة الأمنية في الجيش وغير ذلك من تفاصيل أخرى.^{٦٩}

وفيما لو دققنا النظر ملياً في البند الرابع من مرسوم إقامة الجيش الإسرائيلي لعام ١٩٤٨ نلاحظ أنه يشير بتشديد إلى عدم السماح بإقامة هيئات أو أجسام مسلحة خارج إطار الجيش. كان القصد من وراء إدراج هذا البند إضفاء صفة قانونية رسمية لحل عصابتي اتسل وليحي وتفكيك فرقها العسكرية وتجريدها من السلاح. وفي حال رفضها فإنها تعتبر خارجة عن القانون. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار هذا البند حاجزاً أمام إمكانية حصول تمرد ضد السلطة السياسية الحاكمة. ومن جهة ثالثة قصد هذا البند توحيد كافة أذرع الأمن المسلحة في إسرائيل في إطار واحد وتحت قيادة واحدة وإشراف واحد للحكومة.

أما البند الأخير من مرسوم إقامة الجيش، فيُشير بوضوح ودقة إلى أن الجيش هو «جيش الدفاع لإسرائيل»، والقصد هنا هو أن هدف هذا الجيش هو «الدفاع». ولا توجد أية إشارة تربط بين هذا الاسم وبين اسم منظمة الهاغاناه (وتعني «الدفاع») السابقة. هناك من حاول من المؤرخين والسياسيين والقانونيين ربط ذلك كجزء من عملية الاستمرارية بين منظمة الهاغاناه وجيش الدفاع الإسرائيلي. بالإمكان اعتبار ذلك من منطلق حجم ونفوذ منظمة الهاغاناه كقوة عسكرية في تشكيل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الجديدة والموحدة لكل الأطر العسكرية / الأمنية.^{٧٠}

يعتبر أمنون روبنشتاين (وهو باحث في مجال القوانين الدستورية ورجل سياسي) «أن هذا المرسوم (الأمر) قد صدر بطريق الخطأ على يد رئيس الحكومة في أيار ١٩٤٨، وتمت

المصادقة عليه. إن هذا المرسوم الصادر خلال حرب الاستقلال (إشارة إلى العمليات الحربية التي نفذتها المنظمات اليهودية ثم إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب) وفي ظروف صعبة للغاية في حينه، لم يتغير حتى يومنا هذا...المرسوم ذاته لا يتطرق بأي شكل إلى مبنى الجيش وشبكة العلاقات بين الجيش وبين الحكم المدني. ويُعلّق روينشطاين على البند المتعلق بتكليف وزير الدفاع بتنفيذ المرسوم، بكونه يمنح الوزير صلاحيات غير محددة ومهام غير مُعرّفة بإمكانه أن يقوم حسبها بما يحلو له في الجيش.

ولا يذكر المرسوم حكومة إسرائيل أو المجلس التشريعي للدولة، ولا يتطرق المرسوم أيضاً إلى أي من وظائف أو مناصب الجيش». وهو يعتبر «أن النظام القانوني والشرعي للجيش ولد بصورة سيئة، حيث أن الحكومة المؤقتة تتجاهل صلاحيات السلطة التشريعية. وولادة فاشلة كهذه ولدت سقوطاً قضائياً، عيوبه (نواقصه) أكثر من محاسنه».^{٧١}

وللتغلب على النواقص التي باتت معروفة من لحظة المصادقة على المرسوم، صدرت أوامر ساعة الطوارئ للعام ذاته وقانون خدمة الأمن لعام ١٩٤٩ لتصحيح وبناء شكل وصورة النظام العسكري لكونه ينعكس على الحالة الأمنية للدولة الجديدة.^{٧٢}

ولكن، وبالرغم من ضيق مساحة البنود الواردة في المرسوم (الأمر)، إلا أن أوامر ساعة الطوارئ بقيت سارية المفعول لعدة عقود، وانعكست سلبيات على الفلسطينيين في إسرائيل، من خلال فرضها الحكم العسكري بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦، وفي كل ما يتعلق بأراضي الفلسطينيين في إسرائيل بغية مصادرتها وتحويلها ملكية الدولة بذرائع مختلفة.

تلخصت نظرة بن غوريون إلى أن مصدر القيادة هي الحكومة. والحكومة هي التي تحدد العلاقة بين الجيش والحكومة والمُشرّع كسلطة مدنية عليا. وهذا بالرغم من عدم كونه وارداً بصريح العبارة، إلا أنه أصبح عرفاً متفقاً بشأنه.

أشار مرسوم إقامة وتأسيس «جيش الدفاع الإسرائيلي» بصورة غير مباشرة إلى تفكيك (أو حل) منظمة الهاغاناه. لقد حدد هذا المرسوم مسألة تأسيس الجيش ولكنه لم يُشر إلى حل الهاغاناه، إذ أن تأسيس إطار جديد لا يعني إلغاء مباشرة للأطر القائمة، إذ يمكن أن يؤسس إطار جديد يستوعب في داخله (في صفوفه) بقية الأطر القائمة من قبل بصورة تشبه الاتحاد الفدرالي، كوحدات أو ألوية. ويمكن مقابل ذلك أن يكون وضع آخر فيه الإطار الجديد هو بديل لما كان قائماً وموجوداً. معنى ذلك أنه مع الإعلان عن تأسيس وإقامة الجيش في ١٩٤٨/٥/٢٦ كان من المفروض إصدار مرسوم بالخطوة التالية ألا وهي إلغاء الأطر

العسكرية الأخرى. لم يستطع بن غوريون في هذه الحالة سوى إلغاء منظمة الهاغاناه، ولم يكن باستطاعته إصدار مرسوم مشابه لإلغاء اتسل ولحي.

مقابل ذلك أعلن وصرح مناحيم بيغين قائد الاتسل بعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل «عن أن الاتسل ستهجر وتترك العمل السري (العصابي) في حدود الدولة العبرية المستقلة... لا حاجة بعد الآن لوجود عصابة عبرية. سنكون في دولة إسرائيل جنوداً وبناة، نرضخ لقوانينها، لأنها قوانيننا، ونحترم حكومتها لأنها حكومتنا».^{٧٣} وقامت عصابة لحي بنشر بيان لها في يوم إعلان إقامة إسرائيل جاء فيه: «مقاتلو لحي يعترفون بالحكم العبري في مناطق الوطن المحررة من الحكم الغريب. ويقدمون واجباتهم المدنية تجاه الدولة وجيشها».^{٧٤} إن الناظر والمتمعن في التصريحات الثلاثة أعلاه (المرسوم وبيان بيغين عن الاتسل وبيان اللحي)، يتبصر أنها احتفالية وليست ذات صفة أو صبغة قانونية، لأن حل اتسل ولحي تم عملياً بعد شهور عدة، بينما الهاغاناه ابتلعت وذابت داخل أطر جيش الدفاع الإسرائيلي الجديد.

ووردت في ختام مرسوم إقامة الجيش أربع فقرات: فقرة تشير إلى مبنى الجيش (قوات برية وبحرية وجوية)، وفترة تحدد مدة الخدمة العسكرية في الجيش. وفترة تتعلق بأداء قَسَم الولاء للجيش وللدولة ومؤسساتها. والفقرة الأخيرة عبارة عن وضع الثقة بالجيش.

وأشار بن غوريون في حفل أداء يمين الولاء للجيش إلى العلاقة التاريخية بين جيش «الدفاع» وبين فترات السيادة اليهودية في الفترة الرومانية. معنى هذا الكلام الصادر عن بن غوريون أنه أراد خلق تسلسل تاريخي بين الحاضر والماضي دون أن يُبرز الهوية القومية الجديدة لليهود بصفة مستقلة. توجه بن غوريون هذا سياسي وتاريخي يجعل من حياة اليهود مرتبطة بالجذور التاريخية المتعلقة بسيادة الشعب اليهودي في أرضه ووطنه، على حد قوله وادعائه.

أما أسس الجيش الفعلية التي ما زالت قائمة إلى يومنا هذا فتمت عملية قوننتها في قانون خدمة الأمن المصادق عليه في الكنيست الإسرائيلي في ٨ أيلول ١٩٤٨.

ولقد حدّد بن غوريون عند إقرار قانون خدمة الأمن أربع مهام مركزية للجيش الإسرائيلي: (أ) تأهيل كافة الشعب وتجهيزه استعداداً لحالة الطوارئ باعتباره شعباً محارباً. (ب) منح الشباب الإسرائيلي والمهاجر إلى إسرائيل تأهيلاً عسكرياً. (ج) تعميق القوة الضاربة في

المجند لصد ورد أية هجمات مفاجئة إلى حين تجنيد الاحتياطي العسكري لمتابعة القتال.

(د) بلورة شخصية الأمة المتماسكة والموحدة والناشدة للسلام والوثاقة بقوتها ومكانتها بين لفييف الشعوب الأخرى في العالم، وكل ذلك يتم من خلال أطر الجيش.

إن التوجه الوارد أعلاه عن أعلى سلطة سياسية وعسكرية/ أمنية في إسرائيل من بداياتها هو توجه عسكري صرف لكل مركبات الدولة ومؤسساتها السياسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية، ونظام العسكرية هذا ما زال قائما بتفاعل عميق وشديد في مستويات الحياة المختلفة.

إذن وضع بن غوريون أساس الجيش كالتالي: جيش النواة وهو عبارة عن جيش نظامي محترف صغير. وجيوش احتياط تستدعى في حالات الطوارئ والظروف الحربية الخاصة. وهذا ما تم تطويره على مدى عقود ستة للمبنى ذاته الذي وضعه بن غوريون.^{٧٥}

أما ما يتعلق باسم الجيش فحدد بـ «جيش الدفاع الإسرائيلي»، من منطلق استمرارية لمنظمة الهاغاناه (الدفاع) التي شكلت رافداً مركزيا في بناء الجيش النظامي. وأيضا من منطلق الرؤية العسكرية/ الأمنية بوظيفة الجيش في الدفاع عن الأمة والدولة الجديدة.

إذن، توجه قيادات الدولة نحو تعميق الدفاع عن الدولة وصد أي هجوم ضد وجودها. «لم يهمني الاسم (هاغاناه) بقدر ما همني صفة وصورة الجيش بكونه دفاعيا وليس كبقية الجيوش... لم تكن هناك علاقة مع منظمة الهاغاناه، إنما للدفاع عن إسرائيل، لأن ليس له مهام احتلال أو توسع...» هذا ما صرح به رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي يعقوب دوري.^{٧٦} مع العلم والفعل أن هذا الكلام لا يمت إلى واقع ما كان يجري في فلسطين في ذاك الوقت من احتلال وتدمير وتفرغ وتهجير ومحو قرى ومدن بأكملها عن وجه الأرض ضمن مخطط التطهير العرقي الذي وضعته قيادة الجيش كاستمرارية لخطط الهاغاناه.^{٧٧}

وساد الاعتقاد أن الاسم يحمل مضمونا يشير إلى الدولة الجديدة التي تدافع عن نفسها ولا تهاجم! وإن هوجمت فإنها تسحق العدو في عقر داره ومراكزه الحيوية كي لا يكرر هجماته وأضراره!

لهذا فالاسم مرتبط بهدف الجيش وميزته وليس مطلقا من منظمة الهاغاناه. وكذلك من كونه يدافع عن الليشوف ومستقبل الدولة الجديدة، وفق ما كان يراه بن غوريون.

خلاصة لتوضيح مركبات اسم الجيش الإسرائيلي:

«جيش» - عبارة عن تحول القوة العسكرية اليهودية من نظام عصابات إلى جيش نظامي ومحترف. أي من عصابة إلى مستوى مؤسسة جيش نظامي.

«دفاع» - للدلالة على ميزة وهدف جيش الدولة اليهودية وغايته الدفاع وليس الهجوم!

«إسرائيلي» - للدلالة على سيادة دولة إسرائيل، حيث أن الجيش هو ولادة واقعية لهذه الدلالة.

خُلاصة

اتخذ بن غوريون خطوات عسكرية إلى جانب السياسية تمهيدا للإعلان عن إقامة إسرائيل. وكان أبرزها الإعلان عن إقامة «جيش الدفاع الإسرائيلي». وبالرغم من وجود نقاش كبير ومفصل بين مؤرخي إسرائيل في ميدان الجيش والشؤون العسكرية بما يتعلق بخلفية هذا الجيش، إلا أن الجميع يُجمع على أن الجيش الإسرائيلي يمثل كافة المنظمات العسكرية الصهيونية التي كانت فاعلة في فلسطين ضد الفلسطينيين في فترة الانتداب البريطاني.

سعى بن غوريون إلى توحيد كافة المنظمات تحت قيادته وقيادة منظمة الهاغاناه، ومن هنا جاء اسم الجيش، أي على اسم منظمة الهاغاناه.

تمكن بن غوريون من الاستفادة من خبرات جنود وضباط يهود شاركوا في معارك الحرب العالمية الثانية من خلال انخراطهم وتجندهم في صفوف جيوش الحلفاء. أضف إلى ذلك أن قيادة اليبشوف بنت قواعد حربية ومصانع لإنتاج السلاح، ومواقع لتدريب المجندين وغيرها من أشكال التحركات العسكرية في فلسطين، بمعرفة واضحة من طرف حكومة الانتداب وسلطاتها العسكرية. بل أكثر من ذلك، نال الجانب اليهودي دعما معنويا وماليا وعسكريا من ضباط انكليز كثيرين رأوا أنهم جزء من المشروع الاستعماري الصهيوني في إقامة دولة يهودية في فلسطين، ستساهم مستقبلا في تدعيم النشاط الاستعماري الإنكليزي في منطقة الشرق الأوسط.

وتبنى بن غوريون مركبات وأسس عسكرية معتمدة سابقا في الجيش البريطاني، مع إحداث بعض التعديلات الطفيفة عليها.

ووضع بن غوريون خطوطا عامة للعمل المشترك بين المستويين السياسي والعسكري،

بحيث أن المستوى السياسي هو الذي يحمل القرار بالنسبة للمستوى العسكري، أي أن المستوى العسكري خاضع لقرارات السياسيين. وهذا الوضع ما زال قائماً بمجمله إلى اليوم. ولحسم النقاش فيما يتعلق بالعلاقات بين المستويين ومكانة الجيش، سارع بن غوريون إلى تشريع قانون الجيش وسلسلة من الأوامر والتعليمات التي تحدد مبنى ومهام وعمل الجيش بكافة أذرعته. إذن، لم تكن ولادة الجيش الإسرائيلي من فراغ، إنما نتيجة تحالف واتحاد مجموعة المنظمات العسكرية اليهودية في فلسطين التي نشطت في الفترة السابقة لإعلان إقامة دولة إسرائيل، وبالتالي تكوين قيادة واحدة عليها تحت رئاسة هيئة أركان واحدة.

هوامش

- ١ سلوتسكي، كتاب تاريخ الهاغاناه، المجلد الثالث، الفصل ٧٤.
- ٢ مئير باعيل، من «ههاغاناه» لتسفا هاغاناه (من «الهاغاناه» إلى جيش الدفاع)، زمورا - بيتان - مودان، تل ابيب، ١٩٧٩، ص ٣٤٣.
- ٣ من كلمة بن غوريون في افتتاحية كتاب «تولدوت ملحيمة هكوميوت» (تاريخ حرب الاستقلال)، إصدار معراخوت، تل ابيب، ١٩٥٩، ص ٦٠.
- ٤ اوستفالد، زهافا. جيش يولد. إصدار وزارة الدفاع، تل ابيب، ١٩٩٤. الجزء الأول، ص.د.
- ٥ دار نقاش حاد في أوساط مؤرخي حرب ١٩٤٨ من بين الإسرائيليين حول كون الهاغاناه قاعدة تأسيس وانطلاق الجيش الإسرائيلي أو أنها كمنظمة (عصابة) لم تكن كذلك. وأحد هؤلاء المؤرخين هو مئير باعيل الذي يناقش بشدة وقوة على أن الجيش الإسرائيلي هو امتداد للهاغاناه، ويعترض على ادعاءات زملائه المؤرخين وأيضاً على ادعاءات بن غوريون نفسه، كما اشرنا إلى ذلك أعلاه. ولكنه يجتهد فكرة انه بالرغم من كون الهاغاناه قد لجأت إلى حرب العصابات في حربها ضد الانكليز والعرب وأحياناً ضد عصابات يهودية صغيرة، إلا أنها تمكنت من الانتقال إلى حرب منظمة وفق استراتيجيات الحروب. إذ أنه عندما تغير شكل الحرب من حرب صغيرة ضد الفلسطينيين إلى حرب كبيرة شارك فيها متطوعون من العالم العربي انتقلت الهاغاناه من مرحلة العصابات إلى جيش منظم. بمعنى أن مخططاً لتنفيذ ذلك كان قائماً. وكميات الأسلحة التي امتلكتها الهاغاناه تؤكد أنها كانت تسير في طريق بناء جيش منظم وليس البقاء كعصابة. باعيل، من «الهاغاناه»... مصدر ذكر سابقاً، ص ٢٧٨ و ٢٧٩.
- ٦ اوستفالد، مصدر ذكر سابقاً، ص هـ. يذكر بن غوريون انه بعد صدور قرار التقسيم وجد لزاماً على الهيئات الصهيونية وعلى رأسها الوكالة اليهودية بناء خطة مالية وتجنيدية لمواجهة ما يمكن أن يحصل في

المستقبل القريب. وأشار إلى الحاجة الملحة ذات الأهمية العليا لتجنيّد كافة الموارد البشرية والمالية للحرب الوشيكة. دافيد بن غوريون. من هيومان - ملحيمة هتصمؤوت (من اليوميات - حرب الاستقلال)، وزارة الدفاع الإسرائيلية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، ص ٦.

٧ أصدرت القيادة العامة للهاغاناه وأمرها إلى عدد من الفرق العسكرية فيها للقيام بعمليات أسمتها انتقامية ضد عدد من المواقع الفلسطينية وضد شخصيات فلسطينية. ومن بين العمليات التي اقترحتها القيادة فرض حصار على عدد من المدن الفلسطينية الرئيسية وتسديد ضربة على إحيائها العربية. وكان القصد هنا القدس وحيفا وصفد وطبريا. ومن بين الغايات لهذه العمليات سيطرة اليهود على مزيد من الطرقات المركزية في فلسطين لتأمين تحرك مستقبلي للقوات العسكرية اليهودية. باعيل، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٩٦ و ص ٢٩٧. على سبيل المثال أمر تنفيذ عملية اجتياح قرية أبو كبير، أرشيف الجيش ملف ٨٢٤٩/٤٩-١٣١-١٥.

٨ قامت المنظمات اليهودية: الهاغاناه واتسل ولحي بعمليات إرهابية في يافا والقدس وحيفا. قام أفراد من لحي بإلقاء قنبلة ناسفة في ١١ كانون الأول ١٩٤٧ على مقهى عربي في حي روميما في القدس، وكذلك القوا قنابل ومتفجرات على منازل عربية في الحي ذاته. ونفذ أفراد من منظمة اتسل في ١٣ كانون الأول ١٩٤٧ سلسلة من العمليات الإرهابية ضد عرب في عدة مواقع في فلسطين، مثلا في يافا وقرية يازور والطيرة بالقرب من حيفا والحادثه المعروفة بإلقاء قنابل ومتفجرات على عمال معامل تكرير البترول في حيفا وما عقبها من عمليات إرهابية كمجزرة بلد الشيخ التي نفذتها قوة من الهاغاناه بقيادة موشي كرميل. انظر تفاصيل كثيرة ووافية حول هذه العمليات الإرهابية التي قامت بتنفيذها المنظمات اليهودية في كتاب عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود، الجزء الأول (١٩٥٦)، طبعة مصورة لدار الهدى، في صفحات متفرقة من هذا الجزء. ٩ انظر باعيل، من الهاغاناه...مصدر ذكر سابقا، ص ١٧٤. وأصدرت القيادة العامة للهاغاناه تعليمات لوضع خطط الهاغاناه الحربية وتحسينها في ١٧ أيلول ١٩٤٧، أرشيف تاريخ الهاغاناه، ملف ٧٣/١٠٠ ج.

١٠ اوستفالد. م.س. ص ١٥.

١١ صدر برنامج بلتيمور عن المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية خلال اجتماع غير عادي عقد في ١١ أيار ١٩٤٢ في فندق بلتيمور في نيويورك. «ومثل هذا البرنامج انعطافا مهما في تاريخ الحركة الصهيونية. فقد تضمنت بنود البرنامج لأول مرة في تاريخ الحركة الصهيونية مطالبة صريحة لمؤسسة صهيونية تمثيلية بقيام دولة يهودية في فلسطين. واستغلت القيادة الصهيونية الحرب العالمية الثانية وما كان يحصل لعدد من الجاليات اليهودية في أوروبا على يد النازية، لتطالب بإقامة دولة يهودية. وأن الحل لليهود الناجين من النازية سيكون في فلسطين فقط. ويوصي المؤتمر «أن تفتح أبواب فلسطين على مصراعها أمام اليهود. وان تمنح الوكالة اليهودية حق السيطرة على الهجرة إلى فلسطين...» الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، ص ٤١٢.

١٢ كتب بن غوريون في يومياته: «لدينا القدرة للصمود في وجه أي عنف محتمل، من داخل البلاد ومن البلاد المجاورة، ولكن هذه القدرة قائمة ليس بالفعل، والمطلوب منا حالا وسريعا الآن أن

نخرج هذه القدرة إلى حيز التنفيذ، ونستطيع أن نفعل ذلك بتجنيد كامل لاقتصادنا وقوتنا البشرية وقدرة تنظيمنا والاستفادة من العلوم والتقنيات وتطوع الجمهور خلال فترة قصيرة وبسرعة هائلة داخل البلاد وفي الشتات»
يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقاً، ص ١.

١٣ قامت مخابرات الهاغاناه بتجميع قدر كبير جداً من المعلومات حول القرى الفلسطينية بمعظمها، وهي موجودة في ملفات تحمل اسم «ملفات القرى» في أرشيف الهاغاناه. وأثناء مناقشة الخطط التفصيلية لكيفية صد هجمات عربية فلسطينية من القرى عشية حرب ١٩٤٨ اتخذ قرار بأنه في حالة اكتشاف عصابات عربية معادية في قرى العدو، يجب تسديد ضربة موجعة لكل القرى «باعتبار»، من الهاغاناه ... ص ٣٠٠. على سبيل المثال نفس قرية أبو صيرة الفلسطينية بكاملها على يد الهاغاناه في الليلة الواقعة بين ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨، ما أدى إلى هرب كل سكان القرية دون وقوع إصابات بينهم إلا أنهم فقدوا قريتهم في هذه العملية الإرهابية. انظر كتاب أ. ايالون، حطيفات جفعاقي بملحيمت هكومييموت (كتيبة جفعاقي في حرب الاستقلال)، ص ص ٢٣١-٢٣٧. ووضعت قيادة الهاغاناه مذكرة تحليلية حول الوضع العسكري والأمني لشهري كانون الثاني وشباط ١٩٤٨ مفادها أن العدو لم يحقق إنجازات إلى الآن. وفي المذكرة ذاتها أُشير إلى أن مجموعة من الخبراء بالشأن العربي وبحضور القائد العام للهاغاناه ورئيس شعبة العمليات في هذه القيادة وضعت خطط لإجتياحات محددة وفي العمق الفلسطيني، مثال على ذلك: طوباس ونابلس وذنابة وبيت زيت حيث مقر قيادة عبد القادر الحسيني... أرشيف الجيش الإسرائيلي، ٢٣١٥/٥٠-٣٥.

١٤ تمت بلورة خطوط عريضة لاحتمال قيام جيوش الدول العربية بحملة على فلسطين، وسميت الخطة التي تضمنت هذه الخطوط بـ «خطة يهوشع»، وشملت الاحتمالات التالية: - دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين، وهذا أمر بات مؤكداً. وسيكون تجمع القوات النظامية هذه قرب الحدود وقرباً من طرق يسهل بواسطتها الوصول إلى العمق الفلسطيني. - حدوث اضطرابات من قبل فلسطينيي البلاد بدعم من التنظيمات الفلسطينية. - ويجب اخذ تدخل طرف ثالث بالحسبان، ألا وهي بريطانيا. وهدفت الخطة إلى صد دخول الجيوش العربية النظامية وتدميرها، وقطع الصلات بين هذه الجيوش وبين التنظيمات الفلسطينية، وقمع كلياً لكل محاولة اضطراب من قبل الفلسطينيين في فلسطين. أنظر باعيل، من الهاغاناه... مصدر ذكر سابقاً، ص ٣٠٤. وانظر أيضاً أرشيف الجيش الإسرائيلي، ٢٣١٥/٥٠-٣٥، ص ص ٤١-٤٢ بعنوان «تعليمات مسبقة لتنفيذ خطة يهوشع» بتوقيع من القيادة العامة للهاغاناه ولشعبة العمليات. وحملت هذه الخطة اسم يهوشع جلوبرمان الذي قتل في ٨ كانون الأول ١٩٤٧ على طريق اللطرون - المسمية.

١٥ اوستفالد.م.س. ١٧.

١٦ اوستفالد.م.س. ١٩.

١٧ انظر باعيل، من الهاغاناه، مصدر ذكر سابقاً، ص ص ٢٧٩-٢٨٢. وانظر أيضاً، ي. افيدار، بديرخ لتساهال (في الطريق إلى جيش الدفاع الإسرائيلي)، ص ٢٨٢، وص ص ٣٠٠-٣٠١.

١٨ بلغت ميزانية الهاغاناه لسنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ حوالي ٧٧٠ ألف ليرة فلسطينية، أي أقل من ميزانية حرس الحدود الأردني أو اللبناني في الفترة ذاتها، على حد تقديرات باعيل، من الهاغاناه

مصدر ذكر سابقا، ص ٢٤١.

١٩ اصدر بن غوريون تعليمات حول إعادة تنظيم الهاغاناه في شهر حزيران ١٩٤٧. يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٥-٢٦.

٢٠ حول هذا الادعاء يكتب بن غوريون في يومياته ما يلي: «هذه حرب لتدمير اليبشوف. يعلم العرب انه لا يمكن أن يكون حكم عربي في فلسطين ما دام اليبشوف قائما... وإذا انتهى الانتداب في ١٥ أيار ١٩٤٨ من المحتمل أن تبدأ الحرب وان تتسع وتصل إلى أوجها. وعندها سنقف في موقف لم نقفه منذ آلاف السنين..» ص ٤٨.

٢١ عرض بن غوريون رؤيته العسكرية الشاملة بخطوط عريضة وعامة في ٨ حزيران ١٩٤٧.

٢٢ يوحنا رتنر، ولد في روسيا في ١٨٩٤. ودرس الهندسة، ثم انخرط في الجيش الروسي وراقي إلى رتبة ضابط. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٥ حيث عمل محاضرا في معهد الهندسة التطبيقية - التخنيون في حيفا. وعين أول رئيس لهيئة القيادة العليا للهاغاناه في العام ١٩٣٨. وعمل خبيرا في الجيش البريطاني في مصر خلال الحرب العالمية الثانية. ووضع مع اسحق ساديه «خطة الشمال» لاحتمال وقوع غزو ألماني على فلسطين. وكلف بوضع الخطط التفصيلية للقيادة العامة في الهاغاناه في العام ١٩٤٧. توفي في العام ١٩٦٥.

٢٣ ليفي اشكول (شكولنيك)، ولد في اوكرانيا في العام ١٨٩٥. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩١٤. وانضم إلى الكتائب العبرية خلال الحرب العالمية الأولى. وكان عضوا في بعثة عقد صفقات شراء الأسلحة للهاغاناه في سنوات لعشرين من القرن الماضي. وكان عضوا في قيادة الهاغاناه العامة. واشغل منصب مساعد بن غوريون خلال حرب العام ١٩٤٨ لشؤون شراء الأسلحة والتنظيم والتطوير. اشغل عدة مناصب وزارية في حكومات إسرائيل في سنوات الخمسينيات والستينيات. وترأس حكومة إسرائيل من ١٩٦٣ إلى وفاته في العام ١٩٦٩.

٢٤ يذكر باعيل في كتابه: من الهاغاناه إلى جيش الدفاع، انه في مطلع نيسان ١٩٤٨ كان عدد المجندين في الهاغاناه ٢١,٧٧٥ بينما بلغ عددهم في تموز ١٩٤٨ حوالي ٦٣,٦٠٠، راجع جدولا تفصيليا بهذا الأمر ص ٢٨٦.

٢٥ التغييرات التي بدأت تحصل في الهاغاناه من حيث حجم قواتها وأنواع الأسلحة المستخدمة عبارة عن تأكيد على بلورة وبناء جيش الدفاع الإسرائيلي كجيش نظامي، يميل إلى قوة متزايدة وتزويد متواصل بالسلح والعتاد. باعيل، من الهاغاناه... ص ٢٨٧. وانظر أيضا تقرير تقدير الوضع العام رقم ٢١ من ١٧ تموز ١٩٤٨ (أرشيف الجيش الإسرائيلي)، إلى زيادة عدد المجندين في صفوف الجيش الإسرائيلي بعد الإعلان عن إقامته. أرشيف الجيش الإسرائيلي.

٢٦ لما سئل بن غوريون عن خطة الدفاع عن كل فلسطين أو عن جزء منها؟ أجاب أن الأمر يتعلق بالأمم المتحدة: إذا صدر قرار مريح سندافع عن كل مستوطنة ونسيطر على ما قرر لنا. وإذا لن يصدر قرار سنصد كل هجمة أو حملة، ونقدم خدمات للمستوطنات اليهودية وللعرب الذين يرغبون في ذلك. ولن نحدد حدودا. وعند ذلك توجه بن غوريون إلى بن آرتسي مستفيدا من خبرته العسكرية أثناء خدمته في صفوف الجيش البريطاني. من يوميات بن غوريون، ص ٢.

٢٧ تبنى بن آرتسي تقسيمات تنظيمية متبعة في الجيش البريطاني مع بعض التعديلات. انظر باعيل، من الهاغاناه...
مصدر ذكر سابقا، ص ١٠٤-١٠٥.

٢٨ تسفي ايلون، ولد في روسيا في العام ١٩١١. وهاجر إلى فلسطين في العام ١٩٢٣، وانخرط في صفوف الهاغاناه.
قاد وحدات من الهاغاناه في حيفا والجليل أثناء الثورة الفلسطينية (١٩٣٦-١٩٣٩)، وساهم في تأسيس وحدات الميدان التابعة
للهاغاناه. وشارك في وضع خطط حرب ١٩٤٨. وتابع عمله في صفوف الجيش الإسرائيلي حيث تولى عدة مناصب قيادية. وعين
في العام ١٩٦٤ سفيراً لإسرائيل في رومانيا. توفي في العام ١٩٩٣.

٢٩ الياهو بن حور، ولد في روسيا في العام ١٩١١. انخرط في صفوف الهاغاناه حيث تولى عدة مناصب قيادية. وشارك
في العملية الإرهابية للسيطرة على كسارة مجدل صادق في ١٩٣٧. وتجنّد في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية.
وتولّى قيادة دائرة الإرشاد والتوجيه في الهاغاناه أثناء حرب ١٩٤٨. درس الهندسة عندما تجاوز الستين من عمره، وواصل تطوعه
في مهام أمنية بناء على طلب من وزارة الدفاع الإسرائيلية. توفي في العام ١٩٨٧.

٣٠ افريام بن آرتسي، من قدامى أعضاء الهاغاناه، وضابط كبير في الجيش البريطاني. تولى خلال حرب ١٩٤٨ منصب
نائب رئيس القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي المؤسس حديثاً، ثم عين بعد الحرب ملحقاً عسكرياً في السفارة الإسرائيلية في
الولايات المتحدة الأمريكية.

٣١ في التعليمات التي أصدرها بن غوريون في ١٨ حزيران ١٩٤٧ بعد تعيين إسرائيل غاليلي رئيساً لهيئة الأركان في
الهاغاناه، كتب موضحاً التغييرات الاستراتيجية في الهاغاناه: «الحرب بين الصهيونية وبين سياسة الكتاب الأبيض هي في أساسها
حرب سياسية وليست عسكرية... في هذه الحرب منظمة الهاغاناه هي إحدى الهيئات الخاصة بالشعب اليهودي و فقط بجهود
متضافرة لكل البيشوف والشعب، ومن خلال الاستيطان والهجرة والصراع والحرب السياسية في الميدان، ستزجج الكفة
لصالحنا. وليس الأمر سيان في ميدان العنف العربي. تعرف المنظمة أن عليها أن تكون حاسمة في هذا الميدان. وإزاء هجوم
مسلح من قبل العرب سيكون الحسم بالقوة، القوة العسكرية اليهودية، ودون أن تؤهل الهاغاناه ستخطئ هدفها الأساسي
وسيوضع المشروع الصهيوني موضع الدمار... ولكن الخطر الأكبر القريب جداً هو من جيوش الدول العربية سواء أكان مكشوفاً
أم سرياً». يوماني بن غوريون (يوميات بن غوريون)، مصدر ذكر سابقاً، ص ٦.

٣٢ اوستفالد.م.س. ص ٥٣.

٣٣ أدت الكيبوتسات دوراً مركزياً في نقل الأيديولوجية الصهيونية بمختلف مستوياتها: السياسية والعسكرية للشباب
اليهودي، لهذا كان الإقبال واسعاً للتجنّد في الهاغاناه وبالتالي في الجيش الإسرائيلي من قبل هؤلاء.

٣٤ انظر لوائح إحصائية لعدد سكان فلسطين في العام ١٩٤٧ أي عشية حرب ١٩٤٨، من العرب واليهود والأجانب
على موقع مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل: www.cbs.gov.il.

٣٥ وجد في معسكرات قبرص التي أقامها الانكليز، حوالي ٣٠ ألف مهاجر يهودي أبعادوا عن
السواحل الفلسطينية على يد خفر السواحل البريطاني. ودأبت المؤسسات الصهيونية على تنظيمهم

وتدريبهم وتجهيزهم للهجرة إلى فلسطين بطرق غير شرعية وانضمامهم إلى صفوف الجيش النظامي.

٣٦ يذكر بن غوريون في يومياته بأن تقديراته أن مجموعات كبيرة من اللاجئين والفارين اليهود من الحرب العالمية الثانية سيتطوعون ويتجنّدون في الجيش الإسرائيلي، وأنه حسب توقعاته لن تقوم بريطانيا بمصادرات جرافة للسلاح من أيدي اليهود. يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقاً، ص ٣٤-٣٥.

٣٧ حول بناء أسس الجيش النظامي بدلا من الهاغاناه نحيل القارئ إلى الفصل السادس من كتاب باعيل، من الهاغاناه ... مصدر ذكر سابقاً، ص ٨٤-١٢٨. ويحتوي هذا الفصل على تفاصيل دقيقة ومعطيات رقمية تتعلق بحجم الجيش من ناحية الجنود والسلاح والعتاد وتقسيمات الأجهزة القيادية في الجيش وتأسيس سلاح الجو والبحر والمشاة. وكتاب تاريخ الهاغاناه، المجلد الثالث، الجزء الثاني، فصل ٧٤.

٣٨ حول أوامر التجنيد الواسع والشامل لكافة اليبشوف اليهودي في فلسطين، استعنا بأرشفيف الجيش الإسرائيلي ملف ٣-٤٨١/٤٩٨، ورسالة من القيادة العامة ح - م - ٦٣ من ٤ حزيران ١٩٤٨. وأرشفيف الجيش الإسرائيلي، ملف ٨٣ - ٦١٢٧/٤٨.

٣٩ أقيمت في مطلع العام ١٩٤٨ لجنة خاصة كلفت بتحديد علامات ودرجات الجنود ومكان وضعها على البزة العسكرية. اوستفالد.م.س. ص ٦٦.

٤٠ حددت السياسة الخاصة بالمدفوعات في شهر كانون الثاني العام ١٩٤٨، وأقر نظام مدفوعات مؤقت في شهر شباط من العام ذاته. وكلفت لجنة مركزية خاصة بمتابعة المجند وعائلته، وأوكلت إليها وضع جدول مدفوعات لعائلة المجند وتعويض عائلات القتلى من بين الجنود، وضمان أماكن عمل للمشوهين وعائلاتهم، وكذلك توفير خدمات اجتماعية للجندي. وهذه جميعها علامات ودلائل على نظام جيش نظامي يضمن حقوق الجندي وذويه وليس فقط أدائه لواجباته تطوعا.

٤١ تم في فترة لاحقة عند وضع قانون الخدمة الأمنية في العام ١٩٤٩ الإشارة إلى فترة الخدمة العسكرية في الفترة الانتقالية واعترف بها رسميا كجزء من الخدمة العسكرية الإلزامية. أي أنها اتخذت صورة شرعية وصفة رسمية. أما مفعول قانون الخدمة الإلزامية المعترف به فابتداء من ١/١/١٩٤٨، وعرفت هذه الخدمة بـ «خدمة عسكرية» وليس خدمة تطوعية في منظمة الهاغاناه.

٤٢ هذا ما تدعيه كتب وأبحاث التاريخ العسكري في إسرائيل، مع العلم أن مخزونا كبيرا من السلاح توفر للجيش النظامي الجديد موزعا في مخازن ومخابئ الكيبوتسات والقواعد العسكرية التابعة للمنظمات اليهودية في مختلف أنحاء فلسطين، إضافة إلى ما نهبته هذه المنظمات ثم ما استولى عليه الجيش النظامي من مخازن وقواعد الجيش البريطاني، إضافة إلى الصفقات التي أبرمت لشراء السلاح، وتصنيع السلاح محليا ضمن منظومة الصناعات العسكرية «تعاس». لكسيوكون همجين... ص ٤٣٩-٤٤٢. ويشير بن غوريون في يومياته إلى عدة صفقات شراء أسلحة تمت على يد مندوبين للهاغاناه في أوروبا والولايات المتحدة، أو شراء أسلحة من الانكليز في فلسطين. راجع يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقاً، ص ٦٧ (شراء مدافع ورشاشات برن وعيارات نارية)، وشراء ١٢ طائرة بريطانية، ص ٦٨، هذا على سبيل المثال، وبالإمكان مراجعة أمثلة أخرى كثيرة يوردها بن غوريون في يومياته.

٤٣ علي محافظة، «حرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل؛ أولاً: الأحداث لغاية دخول الجيوش العربية» في

عبد العزيز الدوري (محرر)، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، من إصدار اتحاد الجامعات العربية، الجزء الثاني، القسم الأول، عمان، ١٩٨٩.

٤٤ محافظة، مصدر ذكر سابقاً، ص ٢٩-٣٥.

٤٥ في الساعة الرابعة من بعد ظهر ١٤ أيار ١٩٤٨ أعلن مجلس الشعب استقلال اليهود وإقامة الدولة، وصدر الإعلان من تل أبيب. وكلف بن غوريون برئاسة الحكومة المؤقتة وملف الأمن.

٤٦ اوستفالد.م.س. ص ٧١.

٤٧ يبدو أن نقاشاً حاداً وسريعاً دار بين قيادي الهاغاناه حول ما إذا كان يجب الإعلان عن الدولة أولاً ثم إقامة جيش نظامي أو إقامة جيش نظامي ثم الإعلان عن الدولة. بالطبع كان بن غوريون من ذوي فكرة الجيش ثم الدولة، وكان من الطرف الآخر بيرتس عيشت الذي شدد على إقامة دولة أولاً. لقد رأى بن غوريون أن مسألة الأمن والجيش تسبق أية خطوة سياسية. انظر يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقاً، ص ٣٦.

٤٨ اوستفالد.م.س. ص ٧١.

٤٩ تعليمات من القيادة العامة حول مبنى الجيش بتوقيع رئيس الأركان وقائد شعبة العمليات، أرشيف الجيش الإسرائيلي، ملف ك/١٩٠ بتاريخ ١ أيار ١٩٤٨.

٥٠ حول مسألة محاولة الفصل بين المستويين السياسي والعسكري نحيل القارئ إلى كتاب تسفي عوفر (محرر)، ايخوت فكموت: ديلموت ببنيان هكواح هتسفائي (جودة وكمية: معضلات في بناء القوة العسكرية)، معراخوت، تل أبيب، ١٩٨٥. وأيضاً كتاب بن غوريون، مدينت إسرائيل همحوديشت (دولة إسرائيل المتجددة)، عام عوفيد، تل أبيب، ١٩٥٩. يستعرض بن غوريون في كتابه هذا الصراع العسكري من المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (١٩٤٦) حتى الهدنة الأولى في حرب ١٩٤٨. وخلالها ترأس بن غوريون الإدارة العامة وتولى ملف الأمن عشية الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، وحينها عين رئيساً لحكومتها المؤقتة ووزيراً للدفاع. وشدد بن غوريون على النشاطين العسكري والسياسي لحسم الصراع مع العرب ولبناء علاقات مع العالم. انظر كتابه بهيلاحم إسرائيل (عندما يحارب إسرائيل)، عام عوفيد، ١٩٧٥ ص ٢٨٣-٢٨٦. ويشدد يغال عيلام في كتابه: ههغاناه، هديرخ هتسيونيت ال هكواح (ههاغاناه: الطريق الصهيونية إلى القوة)، زمورا - بيتان - مودان، تل أبيب، ١٩٧٩، على الصراع بين المستويين السياسي والعسكري والعلاقات بينهما وسط استفادة الحركة الصهيونية من منظمة الهاغاناه كأداة لتنفيذ مخططاتها في إقامة دولة يهودية في فلسطين.

٥١ انظر عيلام، مصدر ذكر سابقاً، ص ١١٨.

٥٢ حول عمل كل واحدة من هذه اللجان نحيل القارئ إلى لكسيكون كواح همجين... مصدر ذكر سابقاً، ص ١٤٢-١٤٦.

٥٣ يخص باعيل في كتابه من «الهاغاناه إلى...» الفصل الحادي عشر لمعالجة تأسيس وتطور البالماح والتغييرات التي حصلت في قيادته حتى تفكيكه في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧، ص ١٨١-٢٣٦.

٥٤ كانت نظرة بن غوريون تتجه إلى بناء جيش نظامي مكون من ضباط وجنود مارسوا الحياة

العسكرية وليس حياة مدنية. لذلك واجه صراعات عنيفة من قبل قيادات في الهاغاناه. ومنعا للانشقاق في صفوف الهاغاناه وما يخطط له بن غوريون من بناء جيش نظامي عين اثنين في القيادة العامة؛ يغال يدين واعتبره صاحب خبرة عسكرية وإسرائيل غاليلي الذي فرض عليه، لم يكن صاحب خبرة عسكرية، وحاول بن غوريون عزله مرارا وتكرارا دون نجاح جراء ضغط الأحزاب الصهيونية عليه. وكتب في يومياته انه يوافق على تعيين غاليلي قائما بأعمال رئيس الأركان ريشما يتعافى رئيس الأركان من مرضه (القصد يعقوب دوري)، يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقا، ص ١٤٨. ورفض بن غوريون قطعيا أن يتولى غاليلي رئاسة الأركان، ولكن غاليلي غضب وترك مقر القيادة إلى أن طلب منه بن غوريون العودة والتفاهم مجددا حول طبيعة العمل والتعاون بينهما. انظر كتاب تاريخ الهاغاناه، المجلد الثالث، ص ١٩٦١ وص ١٩٦٢.

أما باعيل فيوضح أن غاليلي شارك في القيادة القطرية للهاغاناه منذ ١٩٣٥ وشارك في القيادة المصغرة حتى تعيينه رئيسا لهيئة الأركان في حزيران ١٩٤٧. لهذا يرى باعيل بغاليلي ممثلا للجمهور اليهودي وباستطاعته أن يسد الفراغ أثناء مرض رئيس هيئة الأركان الفعلي دوري. باعيل، من الهاغاناه إلى ... مصدر ذكر سابقا، ص ٩٢.

وتكشف فقرات وأحداث أخرى دونها بن غوريون عن صراع عميق بينه وبين ضباط عسكريين في الجيش حول شكل الجيش وتقسيماته وقياديه. وفي عشية الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل دار نقاش في القيادة العامة للجيش حول الأعمال العسكرية التي نفذتها المنظمات اليهودية بما فيها اتسل، يوميات بن غوريون، ص ١٦١-١٦٤. ولكن بن غوريون حاول الحفاظ على ما هو موجود من أشخاص وخبرات، فعين في القيادات اللوائية أصحاب خبرة وتجربة ميدانية سواء في الجيش الروسي سابقا أو في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. باعيل، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٤٩-٢٥١. وحول مساهمة مسرحي الجيش البريطاني نحيل القارئ إلى بحث يوأف جلبار، جرعين لتسافا عفري، تروماتام شل يوتسئي هتسافا هبريطي لهكمات همدينه (نواة للجيش العبري النظامي: مساهمة مسرحي الجيش البريطاني في إقامة الدولة)، ياد اسحق بن تسفي، القدس، ١٩٨٦.

- ٥٥ بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة، مصدر ذكر سابقا، الجزء الأول، ص ٧٠.
- ٥٦ حول الدور التربوي والتعليمي والأخلاقي الذي لعبته منظمة البالماح في أوساط المنضوين تحت لوائها يراجع كتاب زروبابل جلعاد (محرر)، سيفر هبالماح (كتاب البالماح)، منظمة أعضاء البالماح، تل ابيب، ١٩٥٣. ويستعرض المشاركون في هذا الكتاب قصة تأسيس وتطور وهو البالماح والدور الذي لعبته المنظمة في حرب العام ١٩٤٨.
- ٥٧ مقالة بن غوريون، تسافا اوبيطاحون (جيش وأمن)، مجلة معراخوت، ١٩٥٥، ص ٧٨.
- ٥٨ إسرائيل طال، تورات هبيطاحون: ريكاع فديناميكا (نظرية الأمن: خلفية ودينامية)، في مجلة معراخوت ٢٥٣، كانون الأول ١٩٧٦، ص ٢.

- ٥٩ الأمر الرسمي بإقامة جيش الدفاع الإسرائيلي صدر بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٤٨.
- ٦٠ يوميات بن غوريون، ص ١٤٦. استعرض بن غوريون بتاريخ ١٩٤٨/٥/٤ أمام مجلس الشعب المؤقت الاستعدادات والتحضيرات الفعلية حتى انتهاء وجود وسريان الانتداب البريطاني وما

يتوجب على اليشوف اليهودي فعله.

٦١ أسماء الأحزاب والهيئات المشاركة في مديرية الشعب: حزب عمال ارض إسرائيل (مباي)، حزب العمال الموحد (مبام)، الصهيونيون العموميون، حزبا مزراحي وهبوعيل همزراحي، عاليا حداشا (الهجرة الجديدة)، السفارديون، حزب اغودات إسرائيل. وشارك أيضا في هذه المديرية ممثلون عن الشيوعيين والتصحيحيين. وشكلت حكومة مؤقتة. أسماء أعضائها في مقدمة بن غوريون لكتاب تاريخ حرب الاستقلال، مصدر ذكر سابقا، ص ٥٢-٥٣.

٦٢ «وسط تعدد الهيئات الأمنية العاملة في الميدان لن يكون بإمكانني تولى وزارة الأمن. سأوافق على قبول هذه المهمة في حال تلبية شرطين أساسيين: ١. إذا وضع الجيش الذي سيؤسس تحت سلطة الشعب، وفي هذه الحالة ستكون مديرية الشعب هي المسؤولة ريثما تشكل حكومة منتخبة. ٢. أن يقوم كل شخص بتأدية مهامه وفقا لما تضعه مديرية الشعب. وما كان قائما أثناء وجود الهاغاناه لن يكون قائما عندما يقيم الجيش على يد الدولة اليهودية» هذا ما كتبه بن غوريون في مقدمته لكتاب تاريخ حرب الاستقلال، مصدر ذكر سابقا، ص ٥٤.

٦٣ أشار بن غوريون إلى أن الوضع الراهن (الستاتوس كفو) الذي يتمسك به أعضاء حزب مبام، (مسألة الخلاف بينه وبين إسرائيل غاليلي وهو من هذا الحزب)، وكل أعضاء الهاغاناه والبالماح سيكونون تحت إمرة السلطة العسكرية الجديدة. من مقدمته لكتاب تاريخ حرب الاستقلال، مصدر ذكر سابقا، ص ٥٤.

٦٤ عن محاولات التوصل إلى اتفاقيات مع اتسل ولحي نحيل القارئ إلى مقدمة بن غوريون لكتاب تاريخ حرب الاستقلال، مصدر ذكر سابقا، ص ٥٥.

٦٥ دافيد ماركوس، ولد في الولايات المتحدة في العام ١٩٠٢. التحق بالكلية الأكاديمية في وست بوينت. وانخرط في الجيش البريطاني وشارك في معارك الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وصل إلى فلسطين مع بداية حرب العام ١٩٤٨ وعين مستشارا أعلى لقيادة الهاغاناه. وقام بتجهيز عدد من الخطط الهجومية. وعين في ٢٨ أيار ١٩٤٨ قائدا لجبهة القدس. وقتل في ١١ حزيران ١٩٤٨.

٦٦ اوستفالد.م.س. ص ١٠٣.

٦٧ هناك عوامل أخرى لانتصار الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية سنأتي على شرحها في الفصل الخاص بحرب العام ١٩٤٨.

٦٨ اوستفالد.م.س. ص ١٠٦. يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقا، ص ١٩٣. وضع بن غوريون صيغة هذا القسم في ٣٠ أيار ١٩٤٨، أي بعد أيام قليلة من إصدار أمر إقامة الجيش الإسرائيلي.

٦٩ يمكن الاطلاع على هذه القوانين على موقع الكنيست على الانترنت كالتالي: www.knesset.gov.il.

٧٠ حاول بن غوريون أن يثير قضية كون الجيش الإسرائيلي ليس استمرارا للهاغاناه، وهذا ما كتبه مثلا في مقدمته لكتاب تاريخ حرب الاستقلال: «وأيا جيش الدفاع الإسرائيلي ليس استمرارا للهاغاناه، إنما هو تعبير جديد للقوة العبرية السيادية من أيام ملك يهوذا وإسرائيل. وفصول حرب الاستقلال ما هي إلا فصول يهوشع بن نون». ص ٦٠. وكأنه يربط بين الجيش الإسرائيلي وجيوش العبرانيين القديمة من عهد

التوراة!

- ٧١ عن أوستفالد (بتصرف). مصدر ذكر سابقا، ص ١٠٩.
- ٧٢ يمكن مراجعتها على موقع الكنيس، ونحيل القارئ إلى موقع جيش الدفاع الإسرائيلي، وفيه مجموعة القوانين والأوامر والتعليمات التي أصدرتها الكنيس ووزارة الدفاع، كالتالي: www.idf.gov.il.
- ٧٣ أوستفالد.م.س. ص ١١٠. يذكر بن غوريون في يومياته تفاصيل الاتفاق بينه وبين مناحيم بيغن زعيم اتسل، خاصة بما يتعلق بتفكيك اتسل ودمج فرقها مع الجيش النظامي تحت سلطة حكومة إسرائيل ووزير دفاعها وهيئة أركانها. ص ٢٤٣ و٢٤٤ و٢٥٧.
- ٧٤ أوستفالد.م.س. ص ١١١. حول تصفية لحي ودمج أعضائها في يوميات بن غوريون، مصدر ذكر سابقا، ص ٣٠٣ و٣٠٥ و٣١٨ وذلك في أعقاب اغتيال برنادوت في حي القطمون في القدس في أيلول ١٩٤٨ على يد أعضاء من منظمة لحي.
- ٧٥ يلخص دافيد طال مشروع إقامة الجيش الإسرائيلي بأنه حلم بن غوريون وأنه صناعة خاصة به في مجمل مركباتها. انظر مقالته بعنوان «ملحيمت تشاح - ملحمتو شل دافيد بن غوريون» (حرب ١٩٤٨ - حرب دافيد بن غوريون)، في عيونم بتكومات إسرائيل: مئصاف لبعيوت هتسيونوت، هيشوف ومدينت إسرائيل (تأملات في إقامة إسرائيل: منتخبات لقضايا صهيونية، والييشوف ودولة إسرائيل)، ٢٠٠٣.
- ٧٦ أوستفالد.م.س. ص ١١٤.
- ٧٧ حول خطط الهاغاناه ثم الجيش الإسرائيلي في تنفيذ سلسلة من الهجمات على القرى والمدن الفلسطينية يراجع كتاب تاريخ الهاغاناه، مصدر ذكر سابقا، وفيه الرواية الإسرائيلية، وكذلك يراجع كتاب تاريخ حرب الاستقلال، مصدر ذكر سابقا (بالعبرية)، وأصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ترجمة لفصول مختارة من الكتابين بعنوان: حرب فلسطين، ١٩٤٧-١٩٤٨ (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة احمد خليفة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٤. ونحيل القارئ إلى كتاب ايلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة احمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧. وكتاب بني موريس، ليدتا شل بعيات هبليطيم هفلسطينيم ١٩٤٧-١٩٤٩ (ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين)، عام عوفيد، تل ابيب، ١٩٩١. ولهذا الكتاب ترجمة عربية مختصرة صادرة دار الجليل في عمان.

الفصل الثالث

حروب اسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب



مدخل

لقد كان قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (رقم ١٨١) والصادر عنها بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ في أساسه فكرة بريطانية تحت يافطة الصراع حول فلسطين. والحقيقة أن الحركة الصهيونية لم تفكر بهذا الحل، إنما كانت تخطط لدولة يهودية على كامل أرض فلسطين. ولكن لما طرحت بريطانيا الحل - أي تقسيم فلسطين - أصبح ركننا أساسيا لدى الصهيونيين.

كانت بريطانيا سابقا قد طرحت حلولاً بديلة، من أبرزها إيجاد دولة ثنائية القومية، إلا أن اليهود رفضوا مثل هذا الحل وغيره. وقُدِّمَ أيضاً اقتراح بجعل فلسطين دولة مكونة من كانتونات على غرار النموذج السويسري، وجاء الرفض من الطرفين، الفلسطينيين والصهيوني.^١

وادّعت بريطانيا أنها لم تعد تحتل الوضع الحاصل في فلسطين، خاصة وأن الأحوال الأمنية - على حدّ ادّعاؤها - قد خرجت من سيطرتها. فأحالت المسألة إلى الأمم المتحدة. وأصبحت فكرة التقسيم هي الحل المفضّل في أوساط القيادة الصهيونية. ولم يكن مشروع التقسيم جديداً على الفكر السياسي البريطاني، إذ أن اللجنة الملكية البريطانية والمعروفة بـ «لجنة بيل» قد طرحت في تقريرها عام ١٩٣٧.^٢ أمّا بالنسبة للفلسطينيين فإنه لم يعد أمامهم فرصة واسعة للحيلولة دون فقدان وطنهم وأرضهم، ولم يكن عامل الزمن يعمل لصالحهم.

لقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية اللجنة الخاصة بفلسطين (الاونسكوب UNSCOP)، وأصدرت القرار رقم ١٨١ والداعي، كما اشرنا أعلاه - إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية. والواقع أن الجمعية العمومية لم تأخذ بعين الاعتبار تركيبة فلسطين السكانية، وعملياً تبنت الادعاءات القومية التي لوّحت بها الحركة الصهيونية عبر خمسة عقود، أي من المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧)، والتي بثتها هذه الحركة في كل مكان في العالم عبر قنوات سياسية وديبلوماسية وإعلامية. أضف إلى ذلك أن الأمم المتحدة رغبت في تعويض اليهود عما وقع لهم في المحرقة - الهولوكوست، على يد النازية في أوروبا، وذلك على حساب الفلسطينيين.

إذن هذه الرؤية التي صاحبت الأمم المتحدة طيلة فترة مناقشة المسألة الفلسطينية، كانت البوصلة الموجهة لهذه الهيئة في حسم مصير فلسطين لصالح اليهود، وليس لصالح سكانها

الاصليين - الفلسطينيين.

كان الفلسطينيون على معرفة جيدة أن المنظمة الدولية «الأمم المتحدة» لن تكون في صالحهم، وأن هذه المنظمة تتجاهل قواعد الوساطة الدولية، وب نظرهم أنها كانت أحد أسباب الكارثة - النكبة - التي حلت بهم في العام ١٩٤٨ وما تلاه.^٢

كان واضحاً أن الفلسطينيين معارضون بشدة لقرار التقسيم، لكونه غير مُنصف في شكله ومضمونه، ولكونه ينزع منهم وطنهم وأراضيهم ويمنحها على طَبَقٍ من ذهب لشعب آخر لا يمتُّ بِصِلَةٍ إلى فلسطين.^٣ ويعتبر القرار رقم ١٨١ (أي قرار تقسيم فلسطين) قراراً غير أخلاقي وذلك لكونه لم يتضمن آلية لحماية فلسطين من مخططات التطهير العرقية التي ستنفذها المنظمات الصهيونية. «وكان هذا القرار عملاً متسرعاً منح نصف فلسطين لحركة ايدولوجية كانت تعلن بصراحة منذ ثلاثينيات القرن العشرين رغبتها في إزالة عروبة فلسطين وتحويلها إلى يهودية مؤدلجة بالفكر الصهيوني».^٤

أما قبول اليهود - أو بالأحرى الحركة الصهيونية - لقرار التقسيم إزاء رفض العرب للقرار ذاته، فلم يمنع دافيد بن غوريون أيضاً من أن يعمل ضد القرار، لأنَّ «قبول الصهاينة بقرار التقسيم كان انتقائياً: لقد ابتهج الصهاينة بالاعتراف الدولي بالدولة اليهودية، لكنهم ادعوا أن الأمم المتحدة وضعت شروطاً غير صهيونية للمحافظة عليه».^٥

أما الرفض العربي والفلسطيني للقرار وما احتواه من مضامين، وكان هذا الرفض أمراً متوقعاً، أتاح لبن غوريون والقيادة الصهيونية السياسية والعسكرية الادعاء أن خطة الأمم المتحدة باطلة في اليوم ذاته الذي قُبِلت فيه - ما عدا البنود التي تعترف بشرعية الدولة اليهودية في فلسطين، لكون اليهود قد وافقوا من حيث المبدأ على قبولها. أما بحسب بن غوريون فإن حدود الدولة اليهودية في ضوء الرفض العربي والفلسطيني، سوف تتعين بالقوة وليس بقرار التقسيم.^٦ وهذا ما يعني أن الحركة الصهيونية بكافة أجنحتها كانت تسير نحو تقرير مصير فلسطين، بما في ذلك مصير سكانها الاصليين الفلسطينيين.

ولم يكن ليصدر توجه كهذا ما لم تكن القيادة السياسية - العسكرية الصهيونية قد وضعت خططا مفصلة لكيفية تحقيق إقامة الدولة اليهودية بالقوة في فلسطين، ونعني هنا الخطط التي حملت الحروف (أ)، (ب)، (ج)، (د). والأخيرة شملت الثلاث الأولى وبتفاصيل موسعة أكثر، والتي تُعرف أيضاً بـ «خطة داليت».

ويبدو واضحاً أنه في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٧، أي يوم صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أدرك الذين كانوا شركاء مع دافيد بن غوريون في القيادة العليا للعمليات الحربية أهمية الصلة التي طرحها بن غوريون بالنسبة لقرار التقسيم وربطه مع الرؤية الصهيونية القاطعة بإقامة دولة يهودية بالقوة وليس بقرار التقسيم كما هو. ولهذا وجّه أعضاء هذه القيادة جلّ اهتمامهم وعنايتهم إلى مسألة كيفية الاستفادة إلى أقصى حدّ من الفرصة التي وفرتها هذه الرؤية.

كانت العمليات الحربية أو العسكرية من نهاية تشرين الثاني ١٩٤٧ وحتى شهر آذار ١٩٤٨ عبارة عن نشاطات عسكرية في إطار ما يُسمى (في القاموس اللفظي للمؤسسة العسكرية الصهيونية ثم اسرائيل) «ردّات فعل تأديبية على أعمال عدائية فلسطينية أو عربية»، ادّعى الصهيونيون فيها أنهم كانوا المستهدفين.^٨ لكن التحول حصل ابتداء من شهر آذار ١٩٤٨ إذ أعلنت القيادة الصهيونية أنها ستسعى وتعمل بكل جهدها للاستيلاء على فلسطين وطرد سكانها الفلسطينيين بالقوة، وهذا ما توضحه الخطة داليت.

أصبح معروفاً أن الحكومة البريطانية قد وجهت تعليماتها إلى قواتها العسكرية في فلسطين بالانسحاب منها وإخلاء مواقعها بموجب قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وأعلنت الحكومة البريطانية عن انتهاء الانتداب بانسحاب آخر جندي بريطاني من فلسطين في الخامس عشر من ايار ١٩٤٨.

هنا حصل التحول في التوجه الصهيوني نحو كيفية تطبيق قرار التقسيم بوجهة نظر ومخطط صهيوني. ولتحقيق هذا الغرض شكل بن غوريون مجلساً حربياً عُرف بـ «حكومة الحرب»، وتألّف من مجموعة من الضباط اليهود والانكليز أيضاً ممن خدموا في صفوف الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية. ولم يأل بن غوريون جهداً إلا واستنفده في إقناع هؤلاء الضباط بفكرة أنهم يجب أن يبدأوا التحضيرات لاحتلال فلسطين بكاملها، وليس الجزء المخصص للدولة اليهودية فقط بموجب قرار التقسيم.

وكان بن غوريون قد أرسل رسالة خاصة إلى افرام بن آرتسي - وهو أعلى ضابط يهودي خدم في الجيش البريطاني، شارحاً له رغبته وقراره بإنشاء قوة عسكرية قادرة على صدّ أي هجوم متوقع من جانب الدول العربية المجاورة لفلسطين، وأيضاً أن تمتلك هذه القوة قدرة على تنفيذ مخطط احتلال فلسطين كلها إن أمكن. (وأشرنا إلى هذه الخطوة في الفصل الذي

عالج ولادة الجيش الاسرائيلي).

تمحورت رؤية المؤسسة العسكرية الصهيونية ثم الاسرائيلية أو كما سميت بـ «حكومة الحرب» بضرورة امتلاك القوات المسلحة للييشوف اليهودي في فلسطين قوة عسكرية بما فيه الكفاية لتنفيذ الخطة الأساسية، ألا وهي الاستيلاء على معظم أراضي فلسطين واقتلاع وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه. ولتحقيق هذين الهدفين المتراخين يتوجب على هذه القوات المسلحة أن تعمل جاهدة لصد كافة المحاولات التي ستقوم بها الجيوش العربية لغزو الدولة اليهودية الآخذة بالتكوّن والتشكل. وفي الوقت ذاته أن تعمل القوات اليهودية على تطهير المناطق التي ستحتلها من سكانها الفلسطينيين.

من هنا ندرك أنه لتحقيق هذين الهدفين معاً يجب أن يكون للدولة اليهودية الجديدة جيش محترف ومهني ذو كفاءات أدائية وتطبيقية قريبة إلى حد كبير من الجيوش النظامية لدول عريقة ذات خبرة قتالية وحرية. هذا الجيش أصبح أداة لبناء دولة يهودية أساسها المؤسسة العسكرية الحاكمة بصفة سياسية، وبالتالي هو ذاته - أي الجيش - نفذ مخططاً رهيباً لتصفية الفلسطينيين في فلسطين وتحويلهم إلى لاجئين.

كانت قوات الهاغاناه وقوات الارغون (اتسل) ولحي والبالماح تشكل معاً زهاء ثمانين ألف جندي مدربين على استعمال أنواع مختلفة من السلاح، إضافة إلى نجاح حكومة الحرب وأطراف صهيونية أخرى في عقد صفقات شراء أسلحة كثيرة إلى جانب تطوير الصناعات العسكرية في الكيبوتسات والمستوطنات اليهودية الأخرى في فلسطين. وشكلت كل هذا الظروف قوة حربية هائلة كانت كافية لتعميق ثقة بن غوريون بقدرة الييشوف اليهودي في فلسطين على تحقيق مشروعه الأكبر ألا وهو الاستيلاء على ما ستخلفه الحكومة الانتدابية من مؤسسات ومرافق، وما ستستولي عليه من أراض فلسطينية وأملاك تابعة للشعب الفلسطيني في مختلف مناطق فلسطين.

وضمنت الهيئة الاستشارية التي شكلها بن غوريون لتقف إلى جانبه خلال التحضيرات المسبقة للحرب وخلال الحرب ذاتها، عددًا من آباء الاستيطان والترانسفير الصهيونيين أمثال يوسف فايتس ويوسف نحمان. هذان الاثنان حملا التوجه ذاته بالنسبة للعرب الفلسطينيين ومصير الأراضي في فلسطين. فالأول ترأس دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي «كيرن كييمت»، ونادى بشدة إلى ضرورة تطبيق مخططات للترانسفير، مؤكداً أن الترانسفير لا يُقلل عدد السكان العرب فحسب، بل يُحرّر الأراضي لتصبح تحت

تصرف الاستيطان اليهودي في فلسطين. فالحل الوحيد بنظره هو ترحيل (ترانسفير) العرب إلى الدول المجاورة، ويجب ألا تُترك حتى قرية واحدة أو عشيرة واحدة في فلسطين، لتبقى فلسطين لليهود فقط.^٩ أما نحمانى زميل فايتس، والقريب من العرب والعارف بمكنونات عاداتهم فقد صرّح مراراً وتكراراً أن ما تقوم به الحركة الصهيونية هو «حرب احتلال» (ملحيمت كيبوش - بالعبرية). وعودة إلى العمليات العسكرية اليهودية فإنها قد أخذت منحى آخر ابتداء من شهر آذار،^{١٠} كما أشرنا إلى ذلك آنفاً - إذ تجاوزت منهجية العمل الانتقامي ورد الفعل، نحو منهجية المبادرات التطهيرية أولاً في حيّز المساحة التي خصصتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٨١ (قرار التقسيم) للدولة اليهودية.^{١١}

وبعد أيام من انجاز طباعة الخطة دالت، وُزعت على قادة ألوية الهاغاناه التي أصبح عددها الآن اثني عشر لواء. ومع كل قائمة تسلمها القائد كان هناك وصفٌ مُفصّل للقرى الواقعة ضمن مسرح عملياته. والمصير الذي يجب أن تؤول إليه: احتلال وتدمير وطرد، وقيل بالحرف الواحد حرق أو تدمير. وتظهر وثائق أرشيفات الجيش الاسرائيلي (ارشيف الهاغاناه والجيش الاسرائيلي) أن الخطة كانت عبارة عن أوامر للتنفيذ واضحة جداً وليست خطوطاً عامة مبهمّة، كما يدّعي بني موريس ويترك الأمر للقائد الميداني لاتخاذ القرار. أي أن التفاصيل دقيقة للغاية بما يجب ان يقوم به القائد وكتيبته أو فرقته. (سنورد في الملحق أحد هذه الأوامر لتبيان الصورة وتوضيحها).

واعتمدت العمليات العسكرية التطهيرية على ما ورد في الخطة داليت، حتى أن الكلمة قد وردت في كل أمر صادر عن القيادة العليا إلى الوحدات الميدانية. ومفهوم كلمة «طيهور» بالعبرية هو ذاته بالعربية، أي تطهير المكان من سكانه الأصليين.^{١٢}

ولتحقيق هذه الخطة سعت المؤسسة العسكرية التي شكلها بن غوريون من قيادات الهاغاناه والضباط اليهود المحررين من الجيش البريطاني، إلى شراء سلاح فتّاك سيستخدم في إحراق حقول وأراضي ومراعي الفلسطينيين وبيوتهم، إنها قاذفات اللهب.^{١٣}

ولن نطيل الشرح في هذا السياق، لأن هذا ليس محور موضوعنا، إنما أردنا توضيح الأسس التي سارت عليها القيادة العليا أو حكومة الحرب كمؤسسة عسكرية يهودية في بداية طريقها نحو تحقيق المشروع الصهيوني، بالاعتماد على الحرب ضد الفلسطينيين وضد

الجيوش العربية التي سوف تدخل فلسطين لحماية سكانها الفلسطينيين وحماية الأراضي الفلسطينية والحيلولة دون تطبيق فعلي لمشروع قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.

أصبح واضحًا للغاية أن تحقيق إقامة الدولة اليهودية على أراض فلسطينية يتطلب بمنظور المؤسسة العسكرية استخدام القوة العسكرية وليس القوة الدبلوماسية. ولم يكن بالإمكان تحقيق عملية تنفيذ هذه القوة بغياب خطة حربية تفصيلية، وهذا ما وضعته حكومة الحرب في الخطة داليت.

شنت القيادة العليا للحرب (أي هيئة الأركان العامة للهاغاناه ثم للجيش الاسرائيلي فور الإعلان عن تأسيسه) سلسلة من العمليات الحربية/ العسكرية في مختلف مناطق فلسطين، وحملت هذه العمليات أسماء لها علاقة بقياديين أو مستوحاة من التراث العبري الديني والقومي.

سنقوم بعرض سريع لكافة العمليات الحربية/ العسكرية التي نفذتها الهاغاناه ثم الجيش الاسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨ بشقيها: الصهيوني (اليهودي) - الفلسطيني في عهد الانتداب، والاسرائيلي - العربي بعد الانتداب البريطاني.

لقد دأبت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بدعم من المستوى السياسي فيها على نشر الرواية الاسرائيلية حول هذه الحرب بكونها حربًا دفاعية، إلا أن الفلسطينيين والعرب وشرائع واسعة من الاسرائيليين يدركون انها كانت حرب تطهير عرقي. فالمراجع لآلاف المستندات والوثائق الخاصة بهذه الحرب في ارشيف الهاغاناه ثم ارشيف الجيش الاسرائيلي يتبين له حقيقة كونها حربا تطهيرية، وسنشير في سياق عرضنا إلى مجموعة كبيرة من هذه الوثائق التي تنشر للمرة الأولى، أو يُشار إليها للمرة الأولى في بحث بالعربية.

أضف إلى ذلك سرفق مع هذا العرض معلومات أساسية حول حجم القوات اليهودية وأسلحتها مقارنة مع الوضع الذي كان قائما لدى الفلسطينيين والجيوش العربية.

أولاً: الحرب الصهيونية (اليهودية) - الفلسطينية، الحرب الاسرائيلية- العربية

امتدت فترة الحرب من شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ (أي منذ صدور قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة تحت رقم ١٨١) وحتى شهر آذار ١٩٤٩.

أما الأطراف المشاركة في هذه الحرب: المنظمات العسكرية اليهودية (الهاغاناه والاتسل ولحي والبالماح) ضد الفلسطينيين. والجيش الاسرائيلي ضد جيوش الدول العربية: مصر

وسورية والاردن والعراق ولبنان وجيش الانقاذ الذي قاده فوزي القاوقجي.

بدأت الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية رسميا في أعقاب صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الأول من العام ١٩٤٧، حيث نفذت المنظمات العسكرية اليهودية هجمات إرهابية على عدة محاور في مناطق مختلفة من فلسطين.

كانت المنظمات العسكرية اليهودية قد بدأت بتجهيز ذاتها من فترة طويلة قبل صدور هذا القرار في مستويات مختلفة، من ابرزها التزود بالسلح والتدرب على استعماله وتعلم طرق القتال وصناعة أنواع من الاسلحة، وتخزين كميات من السلح في مخابئ في الكيبوتسات تمهيدا واستعدادا لقرب ساعة البدء بتنفيذ الخطة التطهيرية، ووضع خطط حربية دفاعية وهجومية، واستدعاء عدد من خيرة الخبراء في الشؤون الحربية، خاصة من الذين كسبوا خبرة خلال خدمتهم العسكرية في جيوش الحلفاء، وتحديد الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية.

كان اليشوف اليهودي في فلسطين جاهزا للشروع بالحرب ضد الفلسطينيين. ووضعت المؤسسة العسكرية التي كونها بن غوريون موارد كثيرة لتحقيق مشروع إقامة الدولة اليهودية في فلسطين استنادا إلى قرار الأمم المتحدة وذلك باستعمال القوة لتحقيق ذلك.

وشكلت منظمة الهاغاناه ما يشبه الجيش النظامي، إذ تكون من ٢٥ ألف محارب، منتشرين في معظم المناطق حيث المستوطنات اليهودية، إضافة إلى عشرة آلاف محارب ميداني مدربين أفضل تدريب وتراوحت أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة، وهؤلاء جندوا ضمن خطة تجنيد إجبارية بالرغم من عدم وجود مؤسسات للدولة اليهودية العتيدة، إنما مؤسسة عسكرية وَضَعَ أسسها بن غوريون ومناصروه في عملية التمهيد للدولة. ويضاف إلى هذه الأعداد قرابة ثلاثة آلاف عنصر من البالماح (الصاعقة)، المدربين تدريباً ميدانياً خاصاً. وكذلك ما يقارب أربعة آلاف من عناصر الاتسل ولحي.

وشرعت المنظمات اليهودية بتنفيذ هجمات على المواقع التي أخلتها القوات البريطانية، بين تاريخ صدور قرار التقسيم وحتى نهاية الانتداب رسمياً.^{١٤} وكان الهم المركزي للقيادة العسكرية اليهودية الاستيلاء على المواقع التي حددها قرار التقسيم للدولة اليهودية.

وجدير ذكره هنا أنه بعد تنفيذ عملية احتلال مدينة حيفا في ٢١-٢٢ نيسان ١٩٤٨ حصل تحول كبير في توجه القيادة العسكرية اليهودية نحو تنفيذ العمليات الحربية، إذ أن سقوط المدينة وتهجير قرابة ٧٥ ألفاً من مواطنيها العرب كان مؤشراً للمنظمات اليهودية بالبدء

بالهجوم على قرى ومدن عربية في مناطق أخرى في الجليل والساحل والأغوار.^{١٥}

وتمركزت المعارك أو العمليات الحربية التي نفذتها المنظمات العسكرية اليهودية في:

(أ) تنفيذ خطط هجومية على المدن الفلسطينية لتصفية القيادة الميدانية، وتمت العمليات بواسطة قصف الأحياء العربية ووضع متفجرات أو سيارات مفخخة وقتل عابري سبيل وتعطيل الحياة اليومية من مدارس ومتاجر، وإثارة الرعب والخوف والتوتر في قلوب ونفوس مواطني هذه المدن لدفعهم إلى تركها ومغادرتها وعدم العودة إليها إطلاقاً، وهذا ما تم تنفيذه في حيفا وصفد وطبريا ويافا. وكان واضحاً أن مثل هذه الخطط ستلعب دوراً بارزاً في إضعاف الريف الفلسطيني ومدن أخرى صغيرة كبيسان وبئر السبع والناصرة وغيرها. وهذا يعني أن نجاح الخطة اليهودية في إضعاف المدن الرئيسية حتماً سيؤدي إلى بداية تفكك الريف والداخل الفلسطيني. والمدقق في وثائق أرشيف الهاغاناه والجيش الإسرائيلي بخصوص التعليمات التي وزعت على قيادات اللوية والوحدات العسكرية، يلحظ تفاصيل الخطة في كل منطقة ومنطقة، مع التركيز على المدن والأحياء العربية في المدن المختلطة. ففي التعليمات الصادرة عن هيئة الأركان العامة إلى لواء غفعاتي ورد ما يلي:

«الاستيلاء على محطات الشرطة في بيت دجن وريشون لتسيون ورحوبوت وجديرة وعراق سويدان. أما القرى في المنطقة والتي يجب الاستيلاء عليها، حرقها أو تدميرها فأنت تقرر ذلك، بالتشاور مع مستشاريك للشؤون العربية ومع ضباط خدمة المخابرات (ش.ي. - شيروت يديعوت)».^{١٦}

(ب) مواجهة هجمات الفلسطينيين والعرب لاحقاً على المستوطنات اليهودية المنتشرة في منطقة القدس والنقب وشمال غور الأردن. وكانت قيادة الهاغاناه حولت هذه المستوطنات إلى ثكنات عسكرية لتوفر لها الحماية، وفي الوقت ذاته لتوفر حماية للمناطق الأخرى التي لها علاقة بها. وكان الهدف المرسوم لدى قيادة المؤسسة الصهيونية السياسية والعسكرية توفير الدعم اللازم لكل مستوطنة محاصرة أو معرضة للخطر بأية طريقة كانت لبقائها تحت السيطرة اليهودية ولتكون جزءاً من تكوين الدولة اليهودية المستقبلية.

(ج) القتال على مفترقات الطرق الرئيسية وذات الأهمية الاستراتيجية وذلك لتأمين نقل المؤن والاحتياجات الضرورية كالدواء وكذلك السلاح والذخيرة للمستوطنات اليهودية. وأدرك الفلسطينيون أهمية هذه المفترقات فتعرضوا لعشرات القوافل المحملة بالمواد الغذائية

والأسلحة (كقافلة القدس أو يحيى عام في الجليل الأعلى). ولعبت القرى الفلسطينية دورا بارزا في التصدي للاعتداءات اليهودية عليها، أو محاولة المنظمات العسكرية اليهودية الوصول إلى مفترقات الطرق المحيطة أو المجاورة للقرى العربية سواء في الجليل أو في النقب الشمالي.

وحصل التحول في استراتيجية وخطط الحرب الصهيونية - الفلسطينية في العاشر من آذار ١٩٤٨ عندما أعلنت القيادة العسكرية اليهودية عن لجوئها إلى استعمال الخطة داليت. وتعتبر هذه الخطة العسكرية الإستراتيجية الأولى التي تبنتها المؤسسة العسكرية التي أسسها بن غوريون، والتي هي عبارة عن صيغة جديدة للهاغاناه، كما أشرنا إلى ذلك في فصل سابق من دراستنا هذه.

وهدف الخطة داليت: «الاستيلاء على أراضي الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم والدفاع عن حدودها، وكذلك حماية المستوطنات اليهودية وساكنيها. وأيضا توفير حماية للمستوطنات الواقعة خارج حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم المشار إليه آنفا. وتعمل هذه الخطة على التصدي لجيش معاد شبه نظامي أو نظامي الذي يعمل من قواعد خارج حدود الدولة أو من قواعد موجودة داخلها».^{١٧}

ووضعت المؤسسة العسكرية اليهودية ثمانية مسارات لعمليات ميدانية على النحو التالي:

- (١) تحسين جهاز الدفاع الثابت بواسطة تحصين المستوطنات والاستيلاء على مواقع حساسة.
- (٢) سد طرق أمام العدو - سيطرة على استحكامات على الطرقات، ونسف جسور وطرق بواسطة ألغام ومتفجرات أخرى. وأُلقيت هذه المهام على جيش المشاة بالتعاون مع وحدات الصاعقة في الاحتياط العام وفقا لظروف الميدان.^{١٨}

- (٣) تطهير قرى عربية موجودة بالقرب من مستوطنات يهودية - (أ) تطهير معتدل، أي تطهير قوة شرطة في القرية أو بالقرب منها واستبدالها بقوة محصنة. (ب) تطهير متوسط، أي إشعال حرائق واستيلاء فعلي على عدد من المواقع. (ج) تطهير تام، أي إبادة وإزالة قرى كاملة بعد طرد سكانها منها.

- (٤) التمرکز في المدن المختلطة - السيطرة على الخدمات الحكومية الرسمية وطرد العرب من المناطق المختلطة، وحصار من يتبقى من العرب في جزء محدد من المدينة.

- ٥) الاستيلاء على مراكز وقواعد شرطة وجيش بريطانية.
- ٦) الاستيلاء على استحكامات واحتلال قرى عربية بهدف السيطرة على مفترقات رئيسية في البلاد.
- ٧) فرض حصار تام على مدن عربية.
- ٨) عمليات احتلال في أراضي العدو.

أخذت الخطة بعين الاعتبار كيفية مواجهة احتمالات دخول جيوش عربية للحرب في فلسطين ضد المنظمات العسكرية اليهودية.

أما نقطة الانطلاق في هذه الخطة فهي انه حال الشروع في تنفيذها تكون القوات البريطانية قد غادرت البلاد تمامًا. ولن تتواجد في البلاد قوة دولية ذات قدرة على التحرك.

«ارتكزت الخطة (د) على الفرضية العامة التي تقول أن إخلاء البلاد كلها من القوات البريطانية وتخليها عن السلطة ستجري مرة واحدة، بصورة أو بأخرى، ولهذا ستكون عملية تنفيذ الخطة بكامل تفاصيلها عبارة عن سلسلة متصلة وقطرية بداية من يوم معين. مقابل هذه الفرضية يجري على أرض الواقع تخطيط تدريجي عن السلطة وبعض ما هو وارد في الخطة (د) أصبح بأيدينا وبعضه الآخر ما زال بأيدي العدو».^{١٩}

وجدير ذكره أن الخطة قد وضعت بتعاون عدد كبير من القواد العسكريين، حتى بلغ الأمر بأنهم وضعوا تفاصيلها الدقيقة. إضافة إلى ألوية البالماح الثلاثة تم التخطيط لتأسيس ستة ألوية أخرى:

اللواء الأول - غولاني: مكون من خمس وحدات، تستند على فرق سلاح مدرعات في الجليل والمروج.

اللواء الثاني - كرملي: مكون من ثلاث وحدات، تستند على سلاح مدرعات في حيفا وضواحيها.

اللواء الثالث - الكسندروني: مكون من أربع وحدات، تستند على فرق من سلاح المدرعات في منطقة

الشارون (الساحل الداخلي).

اللواء الرابع - كريات: مكون من وحدتين، تستندان على فرق سلاح المدرعات في تل أبيب وضواحيها.

اللواء الخامس - غفعاتي: مكون من أربع وحدات، تستند على سلاح المدرعات في تل

أبيب وجنوب جبال الخليل (يهودا).

اللواء السادس - عتصيني: مكون من ثلاث وحدات، تستند على سلاح المدرعات في القدس ومنطقتها. نقطة الشروع بتنفيذ مخطط عمليات هذه الألوية منوطة بالإعلان عن الخطة داليت. وواضح أن الخطة داليت هي عبارة عن مرحلة انتقالية لمنظمة الهاغاناه من تنظيم شبه نظامي إلى جيش دولة نظامي. وواضح أيضاً أنه استناداً إلى ظروف الميدان لم يكن بالإمكان تطبيق الخطة بحذافيرها، إنما أُدخلت عليها تعديلات، أحياناً أساسية، وأحياناً طفيفة، ولكن واضح أكثر أن التعديلات كانت لصالح انتشار وتوزيع القوات اليهودية في مختلف المناطق العربية مع تنفيذ مسلسلات من القتل والنهب والتطهير العرقي، كما يشير إلى ذلك الباحث والمؤرخ ايلان بابيه في كتابه «التطهير العرقي في فلسطين» في الفصل السابع منه. (أنظر ملحق في آخر هذا الفصل لتفاصيل خطة أحد ألوية الجيش الاسرائيلي وفقا لخطة (د)).

وكانت أوسع عملية عسكرية نفذت ضمن الخطة داليت «حملة نحشون» لشق الطريق نحو القدس على يد قوة عسكرية أقرب إلى أن تكون نظامية في تكوينها وقدرتها على تنفيذ خطوات الحملة، حيث كان الجنود اليهود مزودين بأسلحة رشاشة وبنادق حديثة وصلت للتو من تشيكوسلوفاكيا. وتم خلال عملية تنفيذ الحملة نقل كميات من المؤن والمواد الغذائية إلى البيشوف اليهودي في القدس. وتعتبر حملة نحشون وفق قاموس المؤسسة العسكرية اليهودية من أهم الحملات، وتبعتها حملة هرثيل وكان هدفها الأساسي نقل قوافل مؤن عشية عيد الفصح العبري إلى القدس، ثم تبعته حملات أخرى، منها ما نجح ومنها ما فشل. وهذه تفاصيل الحملات أو العمليات الحربية/ العسكرية التي نفذتها الهاغاناه ثم الجيش الاسرائيلي بعد الإعلان عن تأسيسه، وفقاً لتفاصيلها الواردة في ملفات دائرة العمليات التابعة لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي، وأردنا أن نبقىها بنفس أسمائها لنوضح أيضاً عمق التنظيم والتخطيط المسبق لعمليات عسكرية وتطهيرية ستقوم بتنفيذها منظمات عسكرية ذات خبرة كبيرة وقدرة على التحرك وإدارة ساحة المعركة. واختارت قيادة المؤسسة العسكرية أن تطلق اسماً على كل عملية أو حملة عسكرية، وهذا دليل أن الأمر مخطط له بصورة مسبقة. وللتوضيح أيضاً فإن عرضنا المفضل هذا يُبين أن المنظمات العسكرية الصهيونية وبالتالي المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تتحمل مسؤولية تهجير الفلسطينيين

وتحويلهم إلى لاجئين:^{٢٠}

(١) **حملة «هشم»:** نفذتها وحدة ٥٣ من لواء غفعاتي في ٣٠ آذار ١٩٤٨. أما الهدف المُعلن للحملة فكان تسديد ضربة لخطوط المواصلات العربية في المنطقة الجنوبية من الساحل بين بينة واسدود، وخاصة إلحاق هزيمة بوحدة جيش الانقاذ المرابطة في بينة. وخلال تنفيذ الحملة قتلت قوات الهاغاناه أكثر من ثلاثين من أهالي البلدتين من أطفال ونساء ورجال عُزل من السلاح.

(٢) **حملة «نحشون»:** حملة عسكرية انطلقت في الليلة بين ٥ و ٦ نيسان ١٩٤٨ وانتهت في ١٥ منه. وكان هدف الحملة تأمين خط إمدادات لنقل المواد الغذائية والطبية الضرورية إلى القدس الغربية. وكان بن غوريون قد شدد على تركيز قوة عسكرية كبيرة قوامها ١٥٠٠ جندي لتنفيذ هذه الحملة. ونوه بن غوريون عشية الحملة إلى أنه توجد ثلاثة مراكز في غاية الأهمية بالنسبة للرؤية العسكرية التي يحملها وشركاؤه في الحرب، وهي تل اييب وحيفا والقدس. ونوه أيضا أن «سقوط القدس بيد العرب عبارة عن ضربة شديدة للغاية للييشوف اليهودي»، لهذا أصرَّ على الشروع بتنفيذ الحملة مهما كانت المخاطر والتحديات. ولتحقيق مركبات وتفاصيل الحملة كان من الضروري الاستيلاء على مجموعة من القرى الفلسطينية على طول الطريق المؤدي إلى القدس بين مستعمرتي حولدا وكريات عنافيم. وتولى قيادة هذه الحملة قائد لواء غفعاتي شمعون افيدان. واسم الحملة من التوراة نسبة إلى نحشون بن عمينداف، الشخصية الاسطورية المتميزة بالبطولة، كما تصفه التوراة.^{٢١}

أما تفاصيل الحملة فكانت على النحو التالي:

وحدة بقيادة حاييم لاسكوف رابطت عند مدخل خلدة.

وحدة بقيادة يوسف طبنكين، رابطت بين باب الواد وكريات عنافيم.

ووحدة ثالثة بقيادة الداد اورباخ - افيدان، وهي للاحتياط.

انطلقت القوة العسكرية من حولدا العربية وأغلقت الشوارع المؤدية إليها، ووجهت لها سلسلة من الضربات. وتم احتلال القرية في الليلة بين ٥ و ٦ نيسان. أما منطقة باب الواد - القسطل في الطريق المؤدي إلى القدس فكان متميزا بكثير من المواجهات وبرزت مقاومة الفلسطينيين بقيادة عبد القادر الحسيني (بطل القسطل)، الذي استشهد في الثامن من نيسان، ووقعت المنطقة برمتها بيد القوات اليهودية، التي نجحت في شق الطريق نحو القدس الغربية.

إلا أن الحملة تعرضت إلى مواجهات عنيفة من قبل الجيش العربي (الاردني) المرابط في مناطق وأحياء القدس الشرقية (العربية). ولكن بالرغم من حالات الفشل التي تعرضت لها القوات اليهودية، نجحت منظمة الهاغاناه في شق طريق لربط اليشوف اليهودي بخط الامدادات من الساحل إلى القدس. ولم تكتف الهاغاناه بتنفيذ هذه العمليات ضمن حملتها الكبرى بل لجأت إلى شن سلسلة من الهجمات على مواقع واستحكامات عربية في مناطق متفرقة في القدس. ونفذت منظمة الارغون مجزرة دير ياسين في التاسع من نيسان، وكان لهذه المجزرة أثر بالغ في نفوس الفلسطينيين في معظم المناطق الفلسطينية. (٣) حملة «هرثيل»: نفذها لواء هرثيل، وكان هدفها الأساسي نقل الإمدادات من مؤن ومواد غذائية وطبية إلى القدس الغربية المحاصرة والمطوقة من قبل الجيش العربي والثوار الفلسطينيين. وحدثت الحملة بين ١٥ و ٢١ نيسان ١٩٤٨. وتعتبر استمرارا لحملة نحشون السابقة. وتم نقل أكثر من ٦٠٠ شاحنة إلى القدس عشية الفصح العربي.

وكلفت منظمة البالماح بمسؤولية شق الطريق الواصل إلى القدس. وتولى اسحق رابين قيادة الحملة. أما الكتيبة الرابعة من البالماح فتولى قيادتها يوسف طبنكين وتركز نشاطها في الشطر الشرقي للطريق، بينما تركز نشاط الكتيبة الخامسة بقيادة مناحيم روسك في الشطر الغربي للطريق.

واحتلت الكتيبة الرابعة قرية سريس العربية الواقعة على طريق القدس، وتم تهجير سكانها. وقاد بن غوريون بنفسه قافلة من الشاحنات في طريقها إلى القدس في ٢١ نيسان. ولأن القافلة ضمت عشرات الشاحنات ذات التحرك البطيء الواحدة تلو الأخرى، فإنها تعرضت إلى وابل من النيران من أسلحة الثوار الفلسطينيين الذي تربصوا لها. ولكن الشاحنات الأمامية لم تتعرض للنيران، وكان فيها بن غوريون، أما الشاحنات الخلفية فتعرضت لصليات كثيفة من النيران.

وتابع اسحق رابين قيادة الكتيبة من موقعه في كريات عنافيم (قرية عنب)، حيث أمر مجموعة من المصفحات بالسير أمامها وإطلاق المدفعية على المقاومين الفلسطينيين على طول الطريق إلى القدس.

اعتبرت المؤسسة العسكرية والسياسية أن وصول القوافل إلى القدس بالرغم من محاصرتها من قبل الفلسطينيين خطوة مركزية ذات دلالات مهمة على إصرار اليهود على

الوصول إلى القدس التي تعني لهم الشيء الكثير في عملية بناء الدولة اليهودية وصناعة رواية بطولة يهودية حديثة.

(٤) **حملة «يبوسي»:** حصلت هذه الحملة في الأحياء الجانبية للقدس والمناطق المحيطة بها. استمرت عمليات هذه الحملة من ٢٢ نيسان وحتى الأول من أيار ١٩٤٨. وقام بتنفيذها جنود من لواء هرتيل. وتكونت من ثلاث مراحل: (أ) بدأت قوات الجيش الاسرائيلي بالخروج من القدس باتجاه حي شعفاط الواقع في شمال المدينة. وفي الوقت ذاته تقدمت قوات يهودية من مستوطنة موتسا باتجاه بيت أكسا والني صموئيل، إلا أنه بسبب شدة مقاومة الفلسطينيين انسحبت القوة العسكرية اليهودية من المنطقة. (ب) أما في المرحلة الثانية فتقدم الجيش الاسرائيلي داخل المدينة واستولى على حي الشيخ جراح ومدرسة الشرطة. (ج) وفي المرحلة الثالثة انطلقت فرق من الجنود اليهود من حي نافي شأنان العبري واستولوا على حي القطمون ودير القديس سمعان (سان سيمون). وحي مكور حاييم والكولونية الالمانية والحارة اليونانية.

وانسحبت القوة العسكرية اليهودية من حي الشيخ جراح بناء على طلب من الجيش البريطاني لكونهم خططوا خروج المندوب السامي ألن كينغهام عبر الحي أثناء مغادرته المدينة. وجدير ذكره أن معارك قاسية وشديدة وقعت في منطقة القدس، كان أشدها معركة دير القديس سمعان المشار إليها أعلاه.

(٥) **حملة «حامتس»:** هدف هذه الحملة احتلال مدينة يافا على يد ألوية الهاغاناه: الكسندروني وغفعاتي وكرياتي.

وكانت المؤسسة العسكرية اليهودية قد انتبهت إلى أن القرى الواقعة في قضاء يافا وبالقرب من تل ابيب تشكل خطرا محدقا على المدينة (تل ابيب) وعلى طريق القدس. وكانت الحملة مُعدّة لاحتلال هذه القرى ثم يافا. ومن بين القرى التي اعتبرتها المؤسسة العسكرية اليهودية خطرا: خيرية، اليهودية، يازور، سلمة. ووضعت خطة هجومية محكمة تكون بدايتها احتلال القرى المحيطة بيافا ثم تطويق يافا نفسها بعد ان تكون قد فقدت حماية القرى. وأدركت قيادة الهاغاناه أن إبقاء يافا مجردة من القرى المحيطة بها يضمن عدم اقتحامها مباشرة أثناء التواجد البريطاني فيها. بمعنى آخر، أن القيادة العسكرية اليهودية خططت لتجريد يافا من كل إمكانية حماية لها وصولا إلى استسلامها.

واندرجت هذه الرؤية مع ما تضمنته الخطة داليت، أي تطويق يافا وبالتالي بث الرعب في نفوس سكانها، إلى أن تستسلم كلقمة سائغة. ولهذا عُرفت الحملة بـ «بيعور حامتس» أي التنقية والتطهير استعدادا للفصح العبري القريب.

وكانت عصابة الاتسيل قد نفذت سلسلة من الهجمات على حي «المنشية» في يافا دون تنسيق مسبق مع الهاغاناه، ما أدى إلى ترك عشرات العائلات العربية لمنازلها ريثما تهدأ العاصفة، كما اعتقدوا حينها. وبالرغم من تواصل هجمات الاتسل فإن أهالي يافا دافعوا عن مدينتهم دفاعا مستميتا، ووصلتهم مساعدات من عدد من القرى المجاورة. وبقيت الحالة على ما هي عليه حتى اضطرار من تبقى من أهاليها التوقيع على اتفاقية الاستسلام في ١٣ أيار ١٩٤٨.

وكانت فرقة من لواء الكسندروني قد طوقت يافا ابتداء من ٢٨ نيسان ١٩٤٨ بالرغم من وجود قوات بريطانية فيها. وتمركزت هذه الفرقة في مواقع ساعدتها على الاستيلاء على مشارف تل ابيب الشرقية والجنوبية. وكانت هذه الخطوة تهدف إلى فصل يافا عن بقية القرى المحيطة بها، كما اشرنا آنفا. وما أن بلغ شهر نيسان نهايته حتى تمكنت قوات الهاغاناه من اقتحام المدينة وطرد زهاء ٧٠ ألفا من سكانها الذين بقوا فيها ساعة استسلام حامية المدينة.

وقمت معظم العمليات الهجومية والارهابية على يافا في اسبوع الفصح العبري، ما اعتبره اليهود رمزا للتحرير والاستقلال.

٦) **حملة «يفتاح»:** جرت هذه الحملة بين ٢٨ نيسان و ٢٩ أيار ١٩٤٨. ومنطقة تنفيذ الحملة في الجليل الشرقي. وقامت بتنفيذ الحملة منظمة الهاغاناه بواسطة كتيبتين من البالماح وكتيبة مشاة بقيادة يغال ألون. أما أهداف الحملة كما رسمتها القيادة العسكرية فكانت: احتلال الجليل الأعلى والشرقي بما فيه صفد. والحيولة دون وصول امدادات إلى صفد عبر الطرق الرئيسية. وتطهير مناطق الجليل من كافة الثوار الفلسطينيين والمتطوعين العرب الذين وصلوا إلى فلسطين لنجدة إخوانهم.

أما مصدر اسم الحملة «يفتاح» فنسبة إلى الحروف الأولى لاسم قائدها: يغال فايكفيتش تل حاي.^{٣٢} وكانت العملية الأولى موجهة لاحتلال مركز شرطة النبي يوشع في ١٧ نيسان إلا أنها فشلت، ثم محاولة ثانية فاشلة في ٢٠ نيسان. اما العملية الثالثة التي نفذتها الهاغاناه فكانت

احتلال مركز شرطة الجاعونة (روش بينا) في ٢٨ نيسان، لذلك يعتبر هذا التاريخ بداية رسمية لتنفيذ الحملة.

وقامت خلية من البالماح في الثلاثين من نيسان باقتحام الحي اليهودي في مدينة صفد بقيادة العاد بيلد. ووقعت معارك قاسية بين الثوار والمتطوعين من اهالي صفد وبين المهاجمين اليهود، بالرغم من أن العرب واليهود عاشوا في المدينة عدة قرون معا. وتحولت معارك صفد من بيت إلى بيت ومن حارة إلى أخرى وقتل عدد كبير من الجانبين. ووصلت قوة من جنود الهاغاناه إلى قلعة صفد واحتلتها، ما أدى إلى انسحاب المقاومين العرب إلى خارج المدينة. وشرعت قوات البالماح بطرد جماعي للعائلات العربية الصفدية من صفد ومن مرج الحولة عند منحدرات صفد ذاتها. ولم يبق أحد من أهالي صفد اليهود بحماية جيرانهم وأصدقائهم العرب ابناء مدينتهم المشتركة.^{٢٣}

وكانت قوات من الهاغاناه قد احتلت مجموعة من القرى المحيطة بصفد وفي مقدمتها بيرة وعين زيتون.^{٢٤} ونفذت في الأخيرة مذبحة بشعة للغاية، حتى أنها قتلت من احتمى في الوادي المجاور للقرية.^{٢٥} وللحيلولة دون وصول ذخيرة وامدادات إلى صفد وسواها من القرى والبلدات العربية المحيطة بها قامت فرق من البالماح بنسف جسر نهر الليطاني وجسر آخر على رافد البانياس وجسر بنات يعقوب الشهير تاريخيا وعدد من القواعد العسكرية السورية في منطقة البانياس.

وفي أعقاب احتلال صفد وتطهيرها من سكانها العرب احتلت الهاغاناه مركز الشرطة في النبي يوشع،^{٢٦} والذي شكل نقطة استراتيجية في استمرار احتلال بقية قرى وبلدات مرج الحولة وتطهيره من سكانه العرب بواسطة طردهم إلى المناطق السورية في هضبة الجولان.

ولإنجاز السيطرة اليهودية على روافد نهر الأردن الجبلي، تابعت فرق من الهاغاناه زحفها باتجاه المطلة عند نقطة الحدود مع لبنان. وهناك اقتحمت بلدة المالكية الحدودية وطردت سكانها واقامت مركزا عسكريا فيها.

وعند تقييم الحملة بكاملها أعلن بن غوريون أنها لم تتكلل بالنجاح التام وفق ما خطط لها. لهذا تم نقل كتائب البالماح إلى قطاع اللطرون بقيادة يغال ألون، والبدا بحملة حملت اسم «حملة داني». وسعى بن غوريون إلى إنشاء قوة عسكرية باسم «كتيبة عوديد» لتوفير حماية للقرى

والبلدات التي تم احتلالها من العرب كي لا يعود العرب إليها. وتشكلت هذه الكتيبة من سكان المستوطنات اليهودية في المنطقة الشمالية من فلسطين. وخلال تكوين هذه الكتيبة قام الفلسطينيون بتشكيل قوة عسكرية مدعومة من قوات جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي بهدف إعادة السيطرة على الطرق والقرى التي فقدتها الفلسطينيون في هجمات القوات اليهودية. وبدأت فرق جيش الانقاذ في تنظيم نفسها في الفترة الواقعة بين شهري حزيران وتشرين الأول ١٩٤٨. وعندها قررت القيادة العسكرية للهاغاناه تشكيل حملة حيرام لإخضاع الجليل في شهر تشرين الأول. وأرسلت ابتداء من تشرين الأول فرق من الجيش الاسرائيلي لاستكمال احتلال الجليل الأعلى والشرقي (هما تبقى فيه من قرى وبلدات ومواقع) ومواجهة جيش الانقاذ بقوة عنيفة للغاية.

(٧) حملة «مطاطه» (المكنسة):^{٣٧} عبارة عن حملة جانبية نفذتها الهاغاناه خلال معارك العام ١٩٤٨ ضمن حملة يفتاح في ٣-٤ ايار وهدفت إلى تطهير كامل للمنطقة الممتدة بين شمالي كيبوتس كيرت ومرج الحولة حتى الجاعونة (روش بينا)، وطريق طبريا - المطلة، حتى نهر الأردن. أي كنس القرى العربية بكاملها من هذه المنطقة لتبقى يهودية صرفة وتامة على طول امتداد نهر الأردن الجبلي الذي يشكل الحدود الدولية بين فلسطين وسورية.

ورأت القيادة العسكرية اليهودية أن نجاح هذه الحملة يضمن توافدا جغرافيا للمواصلات والنقل بين كافة أجزاء الجليل دون الحاجة إلى تأمين قوافل حراسة للمسافرين اليهود. وجراء احتلال المنطقة المشار إليها أعلاه ضمنت القيادة العسكرية عدم محاولة من بقي من العرب في المنطقة التعاون مع سورية ونيل السلاح. (٩) حملة «مكاي»: كان أبرز هدف لهذه الحملة وفق ما رأيته المؤسسة العسكرية اليهودية احتلال ممر القدس والطورون. الهدف الأخير يضمن توافدا جغرافيا بين الساحل اليهودي وبين القدس. ومن جهة أخرى يعتبر نقطة استراتيجية مهمة للغاية في كل تشكيل امني وعسكري للمنطقة.

استمرت الحملة من ٨ - ١٨ ايار ١٩٤٨، وقامت بتنفيذها فرق من لواء هرئيل التابع للهاغاناه. وقُسمت الحملة إلى مرحلتين رئيسيتين: (أ) انطلقت في البداية قوات من المحاربين اليهود من كيبوتس معلية هحميشا وقوات أخرى من نافي ايلان. واحتلت القوات اليهودية قرية بيت محسير حتى بلغت منطقة باب الواد. وانطلقت قوة عسكرية يهودية أخرى من كيبوتس

حولدا لاحتلال قرية دير محيي الدين، حتى أطراف معسكر اللطرون. (ب) انطلقت قوات محاربة يهودية من كيبوتس حولدا باتجاه قرية دير أيوب شرقي اللطرون، وتم احتلال اللطرون ضمن هذه المرحلة، إلا أن القيادة العسكرية اليهودية رأت ضرورة الانسحاب مؤقتا من اللطرون لنقل قواتها إلى النقب بسبب اشتداد المعارك فيه.

وسميت الحملة هكذا نسبة إلى أحد قادة البالماح الكبار «مكابي موتسري - ماني» الذي قتل أثناء المعارك في هذه المنطقة.

(١٠) **حملة «كيتور»:** عملية عسكرية قامت بها الهاغاناه في الرابع من آذار ١٩٤٨ بذريعة تأمين الحماية لمستوطنتي مزكيرت باتيا وجديرا من هجمات الثوار الفلسطينيين من قريتي عقير وقطرة المجاورتين. وتعتبر هذه العملية جزءا من حملة أوسع حملت اسم «باراك».

(١١) **حملة «يوفال»:** قامت بها فرق من لواء الكسندروني في التاسع من ايار ١٩٤٨. أما هدفها المعلن فكان تمويه العدو في قطاع معارك مشمار هعيمك. ونجحت هذه الفرق في احتلال قرية كفر قرع في وادي عارة. إلا أنها واجهت مقاومة عنيفة وشديدة من قبل الثوار وأهالي القرية الذين دافعوا عنها ببسالة، ما أجبر المعتدين على الانسحاب الفوري بعد أن تكبدوا خسائر فادحة في الأرواح.

(١٢) **حملة «باراك»:** عملية عسكرية واسعة النطاق قام بها لواء غفعاتي. وهدفت إلى تطهير كامل لمنطقة قرية بشيت (أقيمت على أراضيها مستوطنة «عسرت»). ونفذت العملية بين ١٠ و ١٥ أيار ١٩٤٨. وضمنها تمت عملية احتلال قرى باطن الشرقية والمغار، ونسف جسر اسدود لإيقاف زحف الجيش المصري. واحتلت أيضا قرية برقة القريبة من هذا الجسر، وسوافير الشرقية وسوافير الغربية وقيبية وزرنوقة القريبة من مستوطنة رحوبوت، وتم تهجير سكان القرى المشار إليها باتجاه غزة.

(١٣) **حملة «جدعون»:** هدفت خطة هذه الحملة إلى احتلال غور بيسان. إذ انطلقت كتيبة «جدعون» (الكتيبة الثالثة عشرة) في لواء غولاني بقيادة ابراهام يافي لاحتلال المدينة والقرى العربية المحيطة بها. وأوكلت إلى هذه الكتيبة مهمة الإسراع في احتلال المنطقة قبل موعد انسحاب القوات البريطانية منها وقبل دخول الجيوش العربية. وشملت الخطة تنفيذ هجوم على مقر الشرطة ومعسكر حرس الحدود الواقع بالقرب من محطة القطار في المدينة وتل حوسان القريب. وكانت حكومة الانتداب البريطاني قد أعلنت سابقا أن المعسكر سيسلم إلى اليهود، أما مركز الشرطة فسيسلم للعرب. ولما غادر الانكليز المنطقة في ٢٨ نيسان

١٩٤٨ قامت كتيبة جدعون بالاستيلاء على المعسكر ثم على محطة القطار. وللحيلولة دون بقاء مركز الشرطة بيد العرب انطلقت فرقة عسكرية من كيبوتس عين هنتسيف واحتلت قريتي الأشرفية وفرونة الواقعتين الى الجنوب من بيسان. ثم صدر القرار باحتلال تل حوسان (تل بيسان) لاهميته الاستراتيجية وشرافه على المدينة والمناطق المحيطة بها. وتمكنت الكتيبة من احتلال التل في نصف ساعة في الحادي عشر من ايار بعد أن دكتته بالقذائف.

ووافق اهالي ووجهاء بيسان على تسليم مدينتهم إلى الكتيبة اليهودية المعتدية بعد أن تأكد لهم انه لم يعد باستطاعتهم مواجهة الهجوم العنيف الذي نفذته. وكان قائد الكتيبة ابراهام يافي قد طلب إحضار كمية من المواشير الحديدية ووضعها على تل بيسان لايهاهم اهالي بيسان بالعدد الكبير للمدافع الموجودة فوق التل لتسريع عملية التوقيع على الاستسلام. واقتحمت وحدات كتيبة جدعون مدينة بيسان في الثالث عشر من أيار ١٩٤٨ ورفعت العلم الاسرائيلي فوق مركز الشرطة. وأجرت كتيبة جدعون تفتيشا واسع النطاق في المدينة للبحث عن اسلحة وذخيرة، وفي أعقاب هذه الخطوة قاموا بطرد كافة السكان والاستيلاء على بيوتهم وممتلكاتهم ومؤنهم.

(١٤) **حملة «بن عامي»:** تعتبر هذه الحملة جزءا مركزيا من الخطة داليت والتي كان هدفها تكوين تواصل جغرافي ميداني بين مناطق شمالي فلسطين ومناطق المركز. وتولى لواء كرملي تنفيذ الحملة التي تحمل اسم «عامي فحتر». وقاد العملية قائد اللواء موشي كرملي. وكان محور الحملة احتلال مدينة عكا، وبالتالي شق الطريق نحو الشمال باتجاه الحدود اللبنانية. ونفذت فرق هذا اللواء هجمات على عكا من الجهة الجنوبية ثم الشرقية، وتمكنت من احتلال المدينة في السابع عشر من ايار ١٩٤٨، وأجبر وجهاء من عكا التوقيع على وثيقة الاستسلام. وتم طرد آلاف العائلات العربية من عكا بمن فيها عائلات كانت قد وصلت عكا من حيفا هربا من عمليات القتل والتطهير التي نفذتها الهاغاناه هناك.

(١٥) **حملة «مدينة»:** هي الحملة العسكرية التي قامت بها منظمة الهاغاناه بالقرب من مستوطنة كفار سابا. وكانت ذريعتها أن أهالي القرى الفلسطينية كفار سابا وبيار عدس وقليلية يتعرضون لأهالي المستوطنة اليهودية ما دب الفزع والخوف في قلوب سكانها. واعتبرت قيادة الهاغاناه ان قرية كفار سابا العربية تشكل خطرا كبيرا على أمن المستوطنات اليهودية في المنطقة لكون أهاليها والقرى الأخرى يملكون كمية كبيرة من السلاح، وحصلوا على المزيد منه من جيش الانقاذ. وادعت الهاغاناه أن أهالي القرية الفلسطينية لم يتوقفوا

يوما عن التعرض لليهود في بياراتهم وحقولهم وفي أراضيهم. بالمقابل رأى الفلسطينيون أن الاستيطان اليهودي في منطقتهم يسلبهم حقهم الطبيعي في العيش الكريم وبأمان بعد تعرضهم لسلسلة من العمليات الارهابية من قبل العصابات اليهودية المسلحة. فقامت قيادة لواء الكسندروني^{٢٨} بتحديد تاريخ ١٣ ايار ١٩٤٨، أي يوم واحد قبل الاعلان عن اقامة اسرائيل، بالهجوم على القرية. وكلفت الكتيبة ٣٣ بتنفيذ الخطة بعد ان تمت عمليات استكشاف للقرية ومواقعها الاستراتيجية المركزية في المنطقة.

وقامت الكتيبة المذكورة بالهجوم على القرية ظهيرة الثالث عشر من ايار وخلال ساعتين احتلتها وطردت سكانها من بيوتهم واستولت على أراضي القرية وممتلكات أهاليها. ووقعت سلسلة من الاشتباكات العنيفة بين الكتيبة اليهودية وبين فرق من مقاتلي القرية والمقاتلين الفلسطينيين الذين حضروا من قلقيلية لمساعدة اهالي قرية كفار سابا العربية لمواجهة الهجوم اليهودي. وحاولت فرق من الجيش العربي الاردني، استعادة السيطرة على القرية، إلا أنها باءت بالفشل. وتكبدت كتيبة ٣٣ خسائر فادحة في الأرواح جراء هذه الاشتباكات.

وانطلقت في الوقت ذاته الذي نفذ فيه الهجوم على كفار سابا الفلسطينية قوة يهودية باتجاه قرية الطيرة للحيلولة دون خروج مساعدات منها. وانتشرت في قرية الطيرة مجموعات كبيرة من المقاتلين الفلسطينيين ومن جيش الانقاذ. وساد الاعتقاد لدى قيادة الكتيبة اليهودية ان قرية الطيرة فارغة من سكانها بسبب الهدوء الذي شابها، فتقدمت الكتيبة نحو مركز القرية الا انها تعرضت لهجوم، الحقت بها خسائر كبيرة للغاية. ولم تتمكن قوات الكتيبة من اخراج جثث قتلاها من قرية الطيرة الا بعد تدخل الصليب الاحمر الدولي. وتصدت قوات من مقاومي الطيرة وبعض القرى القريبة منها لهجمات كتيبة الكسندروني ومنعتها من دخول القرية. إلا أن قوات الكتيبة كانت قد انجزت احتلال المنطقة الشرقية من اراضي الطيرة.^{٢٩} وحاولت فرق من الكتيبة تلغيم طرقات وجسور قلقيلية وطولكرم في محاولة منها لمنع وصول امدادات الى قرى كفار سابا وبيار عدس، إلا أنها منيت بالفشل ذريع. وبالرغم من احتلال مساحات من مناطق قلقيلية وطولكرم وأراضي القرى القريبة منها إلا أن قوة المقاتلين الفلسطينيين والجيش العربي والعراقي ساهمت في التصدي للمحاولات المستمرة من الكتيبة.

(١٦) حملة «كيلشون»: عمليات حربية نفذتها فرق من الهاغاناه والاتسل في الرابع عشر من ايار ١٩٤٨. وكان الهدف المركزي من ورائها احتلال الأحياء اليهودية للقدس،

وفي مقدمتها حي الطالبية لتأمين سيطرة يهودية كاملة على القدس الغربية. وكانت القوات البريطانية قد سحبت جنودها وموظفيها من القدس في الرابع عشر من ايار كما كانت قد قررت سابقا. وكانت اطراف بريطانية قد اعلنت اليهود عن خطة الانسحاب من القدس مسبقا مما هيا الطريق أمام القيادات اليهودية في الهاغاناه والاتسيل لتخطيط عملية السيطرة على الأحياء المشار اليها سابقا. وحالا تحركت قوات يهودية واحتلت مقر الشرطة في المسكوية ثم تحركت هذه القوات واحتلت كنيسة النوتردام ومحيطها مقابل الباب الجديد، ثم احتلت الكولونية الاميركية والشيخ جراح والطالبية والكولونية الالمانية والبقة وتليوت. ووقعت معارك شديدة وقاسية بين القوات اليهودية المهاجمة وبين الجيش العربي.

(١٧) **حملة «نمال»:** إحدى العمليات العسكرية التي قامت بها قوات من الجيش الاسرائيلي في الثالث والعشرين من ايار ١٩٤٨. إذ قامت قوة من لواء الكسندروني باحتلال قرية الطنطورة الواقعة الى الجنوب من حيفا، ونفذت فيها مجازر رهيبة راح ضحيتها العشرات من أهالي القرية. وتم تهجير من بقي من الاهالي والاستيلاء على ممتلكاتهم. وكانت ذريعة الجيش الاسرائيلي أن ميناء الطنطورة (وهو ميناء صيادين بسيط) شكل القاعدة العربية الأخيرة للتواصل مع لبنان، حيث وصلت اليه اسلحة وذخائر ومنه انطلقت فرق المقاتلين الفدائيين لاعتراض القوافل والشاحنات التي تسير على طريق حيفا - يافا.^{٢٠}

(١٨) **حملة «بن نون»:** حملة عسكرية نفذتها قوة من الجيش الاسرائيلي بين الرابع والعشرين من ايار والثلاثين منه. وكان الهدف المركزي من وراء هذه الحملة الاستيلاء على طريق اللطرون - باب الواد لتأمين حركة النقل إلى القدس. ولم تنجح قوات الجيش الاسرائيلي في تحقيق نصر أو تفوق في هذه الحملة في مرحلتها الاولى. وكانت قوة من الجيش العربي قد استولت على قلعة الشرطة في اللطرون في الثامن عشر من ايار، وبسط الجيش العربي سيطرته على المنطقة برمتها. واقامت القيادة العامة للجيش الاسرائيلي كتيبة رقم ٧ خصيصا لتنفيذ العملية العسكرية في هذه المنطقة. وتكونت الكتيبة من كتيبة ٣٢ في لواء الكسندروني. وجمعت كميات من السلاح من فرق وكثائب سابقة في الهاغاناه. وأصر بن غوريون على احتلال (تحرير بالاصطلاحية اليهودية - الصهيونية) القدس لما تحمل هذه المدينة من رمزية قومية وايدولوجية ودينية لليهود في فلسطين والعالم. وتم وضع خطة تفصيلية لتنفيذ العملية. وأشرف عليها بن غوريون نفسه. وبالمقابل جهز الجيش العربي قواته جيدا. وكانت قيادته قد تمكنت من جمع معلومات استخبارية كافية لمعرفة أسس تحركات الجيش

الاسرائيلي في منطقة اللطرون. وانتظر جنود الجيش الاردني وصول الجنود الاسرائيليين، وتعرضت القوات اليهودية المهاجمة إلى صليات ورشقات كثيفة من اسلحته. وساندت الجيش العربي طائرات عراقية قصفت مواقع انتشار القوات اليهودية. ولما انسحبت القوات اليهودية من مواقعها لحقتها قوات عربية وكبدتها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. ولما أدركت قيادة الجيش العربي حجم الخسائر التي تكبدتها قوات الجيش الاسرائيلي انطلقت نحو تحرير بعض الأحياء والمناطق في القدس، منها حارة اليهود التي سيطرت عليها سابقا قوة من الجيش الاسرائيلي، وجبل المكبر. وإزاء هذا الوضع قرر بن غوريون رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير دفاعها شق الطريق نحو القدس بأي ثمن، وعين دافيد مركوس قائدا أعلى لجبهة القدس ووضع تحت تصرفه الوية عتصיוني وهرثيل وشيفاع.

وتلقت الالوية كميات هائلة من السلاح والذخيرة. ونفذت عملية هجوم واسعة على قرية اللطرون ووقعت معركة قاسية ومريرة بين الجيش الاسرائيلي وبين الجيش العربي في معسكر اللطرون، وحاولت مدرعات وآليات ثقيلة تابعة للجيش الاسرائيلي اقتحام المعسكر ومركز الشرطة فيه إلا أنها هزمت مرات كثيرة. واستخدمت القوات الاسرائيلية المهاجمة اسلحة ثقيلة وألغاماً وقذائف نارية حارقة في هذه المعركة. وتكبدت الفرق المهاجمة سلسلة كبيرة من الخسائر في الأرواح والمعدات الحربية. وحينها قررت قيادة المعركة سحب قواتها وإعلام بن غوريون بفشلها، ما أدى إلى فورة غضب شديدة من قبل جنود البالماح الذين شاركوا في سلاح المدرعات في هذه المعركة، وارسلوا رسالة الى رئيس هيئة الاركان العامة مطالبين اياه بالتحقيق في أسباب هذا الفشل، وضرورة إعادة تنظيم الكتيبة تحت قيادة وتوجيه هيئة البالماح. وبالرغم من هذا الفشل الذريع الذي لحق بالقوات الاسرائيلية المهاجمة في منطقة اللطرون وعدم نجاحها في شق طريقها الى القدس، إلا أن قوات أخرى من الجيش الاسرائيلي شقت طريق بورما، وهي طريق بديلة متجهة الى القدس.^{٣١}

١٩) حملة «ايرز»: وهي الحملة العسكرية التي تولى قيادتها لواء غولاني، وهدفها احتلال قرى عند جبال الجلبوع ووادي عارة تمهيدا لحملة احتلال مدينة جنين.

وتذرعت قيادة الجيش الاسرائيلي ان جيش الانقاذ المرابط في قرية زرعين يقنص المزارعين اليهود في حقول مستوطناتهم في مرج ابن عامر على طريق العفولة - بيسان. وفشلت قوة من البالماح في الثالث والعشرين من نيسان في احتلال القرية. ولكن كتيبة رقم ١٣ (كتيبة غدعون) في لواء غولاني تمكنت من الاستيلاء على القرية وقامت بنسف منازلها. وتابعت

قوات هذه الكتيبة تحركها باتجاه قرى نوريس والمزار وعربونة، حيث تم تهجير أهلها بالكامل منها. وقامت في الوقت ذاته، أي في نهاية شهر ايار ١٩٤٨ قوات من لواء غولاني بتطهير قرى اللجون ومجيدو مما سهل تحرك القوات الاسرائيلية نحو وادي عارة وجنين.^{٣٢}

(٢٠) **حملة «بلشت»:** حملة عسكرية تولى تنفيذها لواء غفعاتي والنقب، بين الاول من حزيران والثالث منه، لصد تقدم الجيش المصري على الساحل شمالي غزة.

وكان الجيش المصري قد نجح في التقدم شمالي مجدل عسقلان ووجهته بلدة اسدود. ولما تيسر للقوات المصرية التقدم بسرعة، اصبحت وجهته كما تدعي قيادات الجيش الاسرائيلي تل ابيب. ونجح شمعون افيدان قائد لواء غفعاتي من اقناع رئيس شعبة العمليات في الجيش يغال يدين بضرورة قصف القوات المصرية من الجو. وكان سلاح الجو الاسرائيلي قد تسلم لتوه عددا من الطائرات الحربية من صناعة تشيكية من نوع «أفيا ١٩٩». واقلعت الطائرات وعلى متن كل واحدة ٧٠ كيلوغراما من المتفجرات اضافة الى مدفعين رشاشين. وتمكنت مدفعية الجيش المصري من اسقاط طائرتين من بين الطائرات الاربع المهاجمة.

واصرت قيادة الجيش الاسرائيلي على تسديد ضربة قوية للجيش المصري من ثلاث جهات: من الشمال ومن المركز بالقرب من اسدود ومن الجنوب من اسدود ذاتها. وتكبدت فرق كاملة من الجيش الاسرائيلي خسائر فادحة في الارواح والمعدات، ما أدى إلى انسحاب بعضها من مواقع تمركزها.

ويعتبر المحللون العسكريون ان هذه الحملة باءت بالفشل الذريع، وذلك لعدم قدرة القيادة الاسرائيلية على تحقيق هجوم مباغت. وكذلك قلّة عدد الجنود المهاجمين مقارنة مع القوات المصرية.

(٢١) **حملة «اسحق»:** أساس هذه الحملة محاولة احتلال مدينة جنين ومنطقتها. وتولى تنفيذها لواء كرملي وغولاني. وانطلقت الحملة في الاول من حزيران ١٩٤٨ باتجاه قرى عرانة والجلمة ومقيبلة عند مشارف مدينة جنين. وكلفت قوة من غولاني باقتحام المدينة وتطهيرها من سكانها. بينما كلفت فرق من لواء كرملي بشق الطريق المؤدية الى جنين وتطهيرها من المقاتلين الفلسطينيين والعرب الموجودين فيها للدفاع عنها.^{٣٣}

وحققت القوات الاسرائيلية تقدما في مسارها نحو جنين، تمثل بالسيطرة على مواقع مركزية ومهمة على الطريق المؤدية لها. وكذلك نجحت قوة من المهاجمين في اقتحام جنين والتوغل فيها حتى مركز الشرطة في وسط المدينة واحتلته. ولكن تحولوا مفاجئا ووقع، لم

تحسب القيادة الاسرائيلية حسابه، إذ قامت قوة عراقية بقصف مكثف من مدفعيتها ومن طائراتها على القوات الاسرائيلية والحقت بها خسائر فادحة وأرغمتها على الانسحاب الفوري من جنين ومن المناطق المحيطة بها. وهكذا كان مصير هذه الحملة الفشل العسكري والاستخباراتي.

(٢٢) **حملة «يورام»:** هدفها القيام بمحاولة للمرة الثالثة لاحتلال اللطرون وشق الطريق نحو القدس. واشتركت فيها الكتيبة الخامسة من لواء هرئيل والكتيبة الثالثة من لواء يفتاح. ونفذت الحملة في الليلة بين الثامن والتاسع من حزيران، إلا ان القوات المهاجمة تعرضت الى نيران كثيفة من جهة مواقع الجيش العربي الأردني المرابط في محيط اللطرون. وهكذا كان مصير هذه الحملة الفشل.

(٢٣) **حملة «النفار»:** حملة عسكرية تولى تنفيذها لواء غفعاتي والنقب على الجبهة الجنوبية من فلسطين. ووقعت بين التاسع من تموز والثامن عشر منه. وفورا بعد انتهاء مدة الهدنة الاولى جهز الطرفان قواتهما للبدء بهجوم عسكري. وكانت خطة الجيش المصري بسط السيطرة على موقعي حليقات وكوكبا بهدف تشديد الحصار على النقب والشروع حالا بهجوم كبير على طريق جولس - بيت داراس وعلى بيت عفة وعبدیس، أي: خطة ملقط أو مقص لمحاصرة المستوطنات اليهودية في المنطقة ومن ابرزها مستوطنة «نجبا». أما خطة الجيش الاسرائيلي فكانت فك الحصار عن هذه المستوطنة ومناطق أخرى في النقب، واحتلال مركز شرطة عراق سويدان. وتولت فرق من لواء غفعاتي احتلال القرى: عراق سويدان وعفة وعبدیس وتل الصافي. وشاركت فرق عسكرية من الجيشين السعودي والسوداني في مواجهة هجمات الجيش الاسرائيلي. وتمكنت القوات المصرية من صد الهجمات، ثم واصلت تقدمها باتجاه حليقات وكوكبا وسيطرت على الموقعين، ثم وجهوا قوة الى بيت داراس لكنهم - أي المصريين - اصطدموا بقوة من لواء غفعاتي حالت دون تقدمه. واستمرت المواجهات الشديدة بين الطرفين اربعة ايام، وفي نهايتها حاولت القوات المصرية الوصول الى مستوطنة نجبا، ونجحت في السيطرة على اطرافها بعد تكبيد القوات الاسرائيلية خسائر في الارواح. واعترفت القيادة العسكرية الاسرائيلية بفشلها في هذه الحملة، ولكن من الملاحظ انها حولت توجهها بعد الحملة من الدفاع الى الهجوم.

(٢٤) **حملة «بروش»:** حملة عسكرية بين التاسع من تموز والثامن عشر منه لاحتلال نهر الاردن الجبلي ومرج الحولة في شمالي فلسطين. وشاركت في تنفيذ خطة الهجوم قوات

من لوائي كرملي وعوديد. وكان هدف القيادة العسكرية الاسرائيلية الوصول الى منطقة الحولة والسيطرة على جسر بنات يعقوب لما له من أهمية استراتيجية كبيرة. انطلقت القوات الاسرائيلية المهاجمة من مستوطنات حولتا ويسود همعلا واييلت هشاحار ومحانايم، إلا أنها تعرضت لقصف شديد من القوات السورية المرابطة في المنطقة. واستخدمت القوات السورية مدافع رشاشة وطائرات لقصف المواقع الاسرائيلية والفرق العسكرية التي تحركت باتجاه جسر بنات يعقوب. وتكبدت القوات الاسرائيلية خسائر كبيرة اعترفت القيادة انها بلغت قرابة ٩٥ جنديا، وهذا كان أكبر عدد تخسره قواتها في معركة واحدة.

(٢٥) **حملة «ديكل»:** حملة عسكرية نفذتها الوية شيفاع وكرملي وغولاني في منطقة الجليل الأعلى والأسفل. واستمرت من التاسع من تموز وحتى الثامن عشر منه. وكانت وجهة تحرك الالوية نحو شفاعمرو ثم احتلال القرى المحيطة بها وصولاً الى الناصرة. وتم تهجير عشرات القرى العربية الفلسطينية المحيطة بها وفي مقدمتها قرية صفورية التي اعتبرت أكبر قرية في قضاء الناصرة. وجراء تقدم القوات الاسرائيلية انسحبت قوات جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي من المنطقة.

(٢٦) **حملة «داني»:** نفذت هذه الحملة بعد انتهاء الهدنة الأولى بين اسرائيل والدول العربية، وذلك بين التاسع من تموز والتاسع عشر منه. واعتبرت من الأعنف والأوسع ضمن مسلسل الحملات الاخرى. وكان الهدف منها السيطرة على اللد والرملة واللطرون ورام الله. وكلفت بها الالوية والكتائب التالية: لواء هرئيل بقيادة يوسف طبنكين، ولواء يفتاح بقيادة مولا كوهين، وكتيبة رقم ٨ من سلاح المدرعات بقيادة اسحق ساديه، وضمت أيضا قوة من الكوماندو بقيادة موشي ديان وكتيبة من لواء الكسندروني بقيادة يغال الون. وبعد سلسلة من المعارك بين القوات الاسرائيلية والجيش العربي تمكنت القوات الاسرائيلية من اقتحام الرملة واللد، ونفذت في اللد مجزرة رهيبه في جامع دهمش ذهب ضحيتها مئات من أهالي المدينة الذين لجأوا الى الجامع والى كنائس واديرة المدينة، وتولى قيادة إحدى فرق الجيش الاسرائيلية اسحق رابين الذي اشرف على كافة عملياتها، بما فيها عمليات القتل وتهجير السكان من اللد. وبالتالي سيطرت القوات الاسرائيلية على محيط مطار اللد. وباحتلال اللد والرملة اصبحت فرصة شق الطريق الى القدس أفضل بمنظور المؤسسة العسكرية وقيادتها الميدانية. وبعد تمام تفريغ الرملة واللد من أهاليها الفلسطينيين شرعت الحكومة الاسرائيلية بتوطين آلاف العائلات اليهودية المهاجرة في بيوتها العربية. أما العرب

الذين بقوا في المدينتين فكانوا قلة وتم تجميعهم في احياء منفصلة، ومع مرور الزمن ازداد عددهم بفعل انتقال عدة عائلات من النقب اليها.^{٣٤}

(٢٧) **حملة «بتك»:** نفذت هذه الحملة في الليلة الواقعة بين الحادي عشر والثاني عشر من تموز ١٩٤٨. وهدفها احتلال مجدل صادق ورأس العين. قامت كتيبة ٣٢ من لواء الكسندروني بهجوم كبير وعنيف على مجدل صادق، حيث تركزت قوة من الجيش العراقي. وقامت مدفعية الكتيبة المذكورة بدك البلدة ومحيطها فانسحبت القوات العراقية منها، وكذلك من رأس العين.

(٢٨) **حملة «كيدم»:** محاولة عسكرية أخرى لاحتلال مدينة القدس. حيث قرر دافيد شألتييل قائد منطقة القدس في الجيش الاسرائيلي القيام بهجوم كبير وواسع على القدس قبل انتهاء مفعول الهدنة الثانية. وكانت الخطة المرسومة لتحقيق هذه العملية القيام بهجوم من الشمال ومن الجنوب. واشتركت في تنفيذ العملية فرق من الاتسل ولحي في القدس والتي لم تحل ذاتها وتنضم الى الجيش الاسرائيلي وفق مرسوم تأسيس الجيش. وتم الاتفاق على ان تقوم قوات الاتسل وليحي بالهجوم من الشمال بينما تقوم كتيبة ٦٢ من لواء عتصيووني بالهجوم من الجنوب. وكان شألتييل مقتنعا بأن الحملة سوف تنجح، وقام بتعيين حاكم عسكري للمدينة واصدر نقودا بلغات ثلاث (العبرية والعربية والانكليزية). واستعان شألتييل بعلماء في الفيزياء لتصميم اسطوانة متفجرات تلقى عند أحد اطراف سور القدس، ويحدث انفجارها ثغرة تخرقها قوات اسرائيلية مهاجمة الى المدينة القديمة. وتمهيدا لتنفيذ هذه الخطة قامت المدفعية بقصف مكثف للمدينة بالمدافع الثقيلة والرشاشات. والقيت الاسطوانة عند السور وانفجرت وحدثت صوتا رهيبا، إلا أن ثغرة في السور لم تحدث، فانسحبت بقية القوات التي كانت مجهزة لاختراق المدينة والتوغل فيها فيما لو نجح الانفجار، كما كان مخططا له. وهكذا كان مصير هذه الحملة الفشل العسكري والتخطيطي.

(٢٩) **حملة «ماقت لپوليش» (الموت للمقتحم):** حملة قام بها الجيش الاسرائيلي في الليلة الواقعة بين السابع عشر والثامن عشر من تموز ١٩٤٨. وخطة الحملة شق الطريق الى النقب قبل دخول سريان مفعول الهدنة الثانية. وكلف لواء غفعاتي بالتقدم الى المنطقة الشمالية من النقب بعد احتلال قرى بيت عفة وحتا وكرثية. أما لواء النقب فكلف باحتلال كوكبا وحليقات من الجهة الجنوبية.

وقمت مساندة كتائب هذين اللوائين بفرق كوماندو من سلاح البحرية وسلاح المدرعات. وفشل لواء النقب في احراز تقدم باتجاه قريتي كوكبا وحليقات وتعرض الجنود الى صليات مباشرة من الجيش المصري، ولحقت باللواء خسائر فادحة. ووقع عدد كبير من الجنود الاسرائيليين في أسر الجيش المصري. وجدير ذكره أن معظم القتلى كانوا من سلاح البحرية في هذه المعركة.

وتقدمت قوة الكوماندو بقيادة موشي ديان نحو قرية كرتية واحتلتها. وكان سقوط هذه القرية خطوة ايجابية للجيش الاسرائيلي في قطع طريق التواصل بين قوات الجيش المصري على طريق مجدل عسقلان والفالوجة. وصدت القوات الاسرائيلية محاولات الجيش المصري اعادة السيطرة على الطريق المذكور. وفي مجمل الأمر لم تحقق هذه الحملة الهدف المنشود منها، إذ بقيت الطريق نحو النقب تحت سيطرة القوات المصرية إلى أن قامت القوات الاسرائيلية بحملة يوأف.

(٣٠) **حملة «شوطير» (شرطي):** عملية عسكرية تمت في الليلة الواقعة بين ٢٤ و ٢٥ من تموز ١٩٤٨، وتولت تنفيذها كتائب من الوية الكسندروني وغولاني وكرملي، بهدف السيطرة على منطقة الكرمل وخاصة المنطقة التي أُطلق عليها اسم «المثلث الصغير» (وتضم القرى: اجزم، عين غزال وجبع) الى الجنوب من حيفا بالقرب من الساحل. وكانت هذه القرى تشكل حاجزا منيعا امام تقدم القوات الاسرائيلية لفتح طريق الساحل بين حيفا وتل ابيب. وكانت هذه القرى قد أُلحقت بالدولة اليهودية وفق قرار التقسيم الذي صدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العام ١٩٤٧. لهذا قررت الحكومة الاسرائيلية ضم القرى الثلاث من خلال حملة شرطية (بوليسية) بذريعة أن سكانها يرفضون الانصياع لسيادة دولة اسرائيل. مع العلم أن كافة مركبات الحملة هي عسكرية محضة.

ولم تنجح المحاولة الاولى في احتلال القرى الثلاث على يد لواء الكسندروني بمساندة كتائب اللوائين الآخرين المشار اليهما اعلاه. وعندها لجأت القوات الاسرائيلية الى قصف القرى بالمدفعية الثقيلة والقت عليها كميات كبيرة من القنابل بالطائرات. ولما لم يتمكن المقاومون العرب من متابعة مواجهاتهم وتصديهم للقوات الاسرائيلية انسحبوا الى مناطق في وادي عارة. وحينها نجحت القوات الاسرائيلية في احتلال القرى وطرد من بقي فيها من الاهالي والسيطرة على اراضيهم وممتلكاتهم وتوطين مهاجرين يهود في البيوت العربية في هذه القرى التي أظهرت بسالة في الصمود والمواجهة.

(٣١) حملة «جايس» (حملة الطابور): كلف لواء غفعاتي في احتلال عراق المنشية في النقب بينما كلف لواء يفتاح احتلال الفالوجة. أما لواء النقب فكلف باحتلال مواقع عسكرية على طريق الفالوجة - بئر السبع. وانطلقت الحملة في السابع والعشرين من تموز ١٩٤٨. وتمكنت فرق وكتائب من لواء يفتاح من الوصول الى مشارف الفالوجة ولكنها في البداية لم تقتحمها. وكذلك باءت عملية لواء غفعاتي باحتلال عراق المنشية بالفشل لتعرضه لوابل كثيف من القذائف والرصاص من الجيش المصري المرابط في المنطقة. وهكذا فإن هذه الحملة باءت بالفشل العسكري لضعف في تنظيمها ولقلة الموارد البشرية في اوساط الكتائب العسكرية التي احتاجتها الحملة، ولقوة المصريين في الدفاع عن المنطقة. بالرغم من ان الجيش الاسرائيلي تمكن فيما بعد من اختراق صفوف الجيش المصري بواسطة الالتفاف عليه لتوصيل كميات من المؤن والذخيرة الى مناطق مجاورة لبدء القتال في حملات قادمة.

(٣٢) حملة «يوآف»: وتعتبر الحملة مجموعة من الحملات الواسعة والخاصة لكون سلاح الطيران استعمل فيها للمرة الأولى بكثافة خلال معارك عام ١٩٤٨. واعلمت الحكومة الاسرائيلية مندوبي الأمم المتحدة أنها أرسلت قافلة إلى النقب وفق ما تم الاتفاق عليه في الهدنة الثانية. واعتقدت القيادة العسكرية ان مرور القافلة في النقب سيثير الجيش المصري الذي سيقوم بإطلاق النيران، إلا أن هذا التوقع لم يحدث، فما كان من مرافقي القافلة إلا واثاروا غضب المصريين بواسطة اشعال حاوية وقود أدت إلى وقوع سلسلة من الانفجارات. هذه الانفجارات دفعت المصريين الى اطلاق النيران، وهكذا نجحت القيادة العسكرية الاسرائيلية في جرّ الجيش المصري الى القتال. وعرفت الحملة في بداية انطلاقتها بـ«الضربات العشر»، إلا أن يغال ألون قائد الحملة استبدل الاسم بـ«يوآف» نسبة لكنية الضابط اسحق دوفنو أحد مقاتلي منظمة الهاغاناه الذي قتل في الهجوم المصري على كيبوتس نجبا.

أما دواعي تنظيم هذه الحملة فكانت جراء نشر مشروع الكونت برنادوت الذي - أي المشروع - أخرج منطقة النقب من حدود الدولة اليهودية كجزء من حل الصراع الاسرائيلي - العربي. فجاءت الحملة بهدف شق الطريق إلى النقب واجتياز الخط الدفاعي الذي سيطرت عليه القوات المصرية بين مجدل وبيت جبرين. وتشكلت القوات الاسرائيلية من ثلاث وحدات من ألوية ثلاثة وهي: النقب وغفعاتي ويفتاح. ثم زودت هذه الكتائب بفرق من المدرعات والمدفعية.

وكلف سلاح البحرية بمحاصرة المنطقة الساحلية للحيلولة دون نجاح سلاح البحرية

المصري في تقديم مساعدات للقوات البرية المصرية عبر البحر. وتمكنت بعض البوارج والسفن الحربية المصرية من تسديد ضربات لعدد من القوارب والسفن الحربية الاسرائيلية. إلا أن السفن الاسرائيلية تمكنت في نهاية المطاف من إغراق عدد من السفن المصرية، منها «سفينة الامير فاروق» وكاسحة ألغام مرافقة لها. وقامت اسراب من سلاح الجو الاسرائيلي بالتعرض للطائرات المصرية، وكذلك توجيه ضربات من الجو للطائرات الجاثمة في مطار العريش وبئر السبع والجورة الغربية، وكذلك على قواعد عسكرية في بيت جبرين والفالوجة وعراق المنشية وعراق سويدان وغيرها من المواقع التي انتشر فيها الجيش المصري.

ووقعت أيضا سلسلة من المعارك الجوية بين سلاحى الجو المصري والاسرائيلي. وقامت الطائرات الاسرائيلية بقصف المواقع المدنية - السكنية ومن ابرزها بلدة مجدل عسقلان لغاية تهجير سكانها والاستيلاء عليها وعلى أراضيها وتحويلها لمصلحة المهاجرين اليهود الذين بدأوا يصلون بعشرات الآلاف إلى اسرائيل.

وتمكنت وحدات من لواء غفعاتي من اختراق الخطوط الدفاعية المصرية في شمالي النقب وصولا الى بئر السبع في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨، ثم الاستيلاء على قرى فلسطينية واقعة على الطريق الواصل بين بئر السبع والخليل من أهمها بيت جبرين، وهكذا تمكن الجيش الاسرائيلي من قطع خطوط الامدادات بين القوات المصرية الموجودة في منطقة جنوب القدس وقواعدها الحربية في النقب.

وكذلك حققت القيادة العسكرية الإسرائيلية هدف قطع الطريق بين القيادة المصرية في غزة وبين القاعدة المركزية الرئيسية في بلدة الفالوجة. وهذا الاختراق للمنطقة أدى إلى إفشال فعلي لمشروع برنادوت.

(٣٣) حملة «ههار» (الجبيل): تولى الجيش الاسرائيلي تنفيذ مركبات وتفاصيل هذه الحملة. وتمت في الفترة الواقعة بين ١٩ تشرين الثاني و٢٢ منه في العام ١٩٤٨. أما أبرز أهدافها فكانت: توسيع الطريق المؤدية الى القدس من الجهة الجنوبية. وإحداث شلل في أوساط القوات المصرية التي وصلت إلى المناطق الجنوبية للقدس، وفي الوقت ذاته للحيلولة دون نجاح القوات المصرية في اعتراض تنفيذ حملة يوآف. وسعي القيادة العسكرية الاسرائيلية إلى السيطرة على جبال الخليل لتتمكن من الإشراف على المناطق القريبة.

وانطلقت كتائب من الجيش الاسرائيلي واحتلت عددا من القرى في المنطقة القريبة من الطريق المؤدية الى القدس مثل قرية زكريا وبيت جمال ودير ابان ثم قرى دير الهوا ودير

الشيخ وبيت نثيف. واستفادت الحكومة الاسرائيلية لاحقا من هذه الحملة لتحديد مواقعها في اتفاقيات رودوس ١٩٤٩.

(٣٤) **حملة «يكف» (حملة معصرة):** قام بهذه الحملة لواء عتصوني بقيادة موشي ديان وذلك في الليلة الواقعة بين ٢١ و ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٨. وكانت وجهة الحملة احتلال قمم بيت جالا الواقعة إلى جنوبي القدس وشق طريق موصلة الى غوش عصيون وجبال الخليل لطرده القوات المصرية التي تمكنت من الوصول الى منطقة الخليل قادمة من غزة وبئر السبع. ولم تتمكن القوات الاسرائيلية من تحقيق أهداف الحملة بسبب ضغط مراقبي الأمم المتحدة وممثلي الدول الاجنبية في اسرائيل.

(٣٥) **حملة «ياغيل»:** نفذت في الثالث والعشرين من تشرين الاول العام ١٩٤٨. كان الهدف الأساسي لهذه الحملة الاستيلاء على موقع شيخ عبد المشرف على كيبوتس المنارة في الجليل الأعلى وشق طريق موصل الى هذا الكيبوتس. وساد الاعتقاد لدى قيادة لواء كرملي الذي تولى تنفيذ الحملة أن تسديد ضربة لجيش الانقاذ بقيادة القاوقجي عبر تحرك قوة مدرعات من النبي يوشع - المنارة ستباغت جيشه، ولكن تبين لاحقا للقيادة الحربية الاسرائيلية ان هذا الاعتقاد غير واقعي. وتعرضت قوة المدرعات لصليبات عنيفة من النيران من جنود جيش الانقاذ فوقعت اصابات بالغة في صفوف الجيش الاسرائيلي المهاجم. ولما كانت الحصيلة عدة قتلى وجرحى قرر قائد لواء كرملي البدء بتنفيذ خطة الاستيلاء على شيخ عبد من جهة المنارة، فانطلقت القوات الاسرائيلية من قرية الخالصة (أقيمت على أراضيها مستوطنة كريات شمونة)، ووصلت فرقة من الجنود الاسرائيليين الى المنارة، وتعرضوا لنيران المقاتلين العرب في هذه المنطقة. ولم تنجح القوات الاسرائيلية المهاجمة في تحقيق هدفها بالوصول الى المنارة عبر احتلال شيخ عبد.

(٣٦) **حملة «حيرام»:** كان قرار قائد لواء كرملي ترك جيش الانقاذ في المنارة للتفرغ لحملة اوسع لاحتلال كافة مناطق الجليل الأعلى، وعندها يتفرغ للقاوقجي ويتم طرده مع جنوده من كافة مناطق الجليل والمطلة وجوارها.^{٣٥} وعرفت هذه الحملة بـ «حملة حيرام» وقامت بين ٢٨ تشرين الاول و ٢٩ منه العام ١٩٤٨. وتعتبر هذه الحملة الاوسع في شمال فلسطين خلال معارك العام ١٩٤٨. وكان الهدف الأساسي للقيادة الحربية الاسرائيلية طرد جيش الانقاذ وإخراجه إلى خارج فلسطين. معنى ذلك محاربة جيش الانقاذ في الجليل الأعلى وبقيّة المواقع التي بقي فيها في الجليل الاسفل، والوصول إلى الحدود بين فلسطين ولبنان

وسورية كما تم تحديدها زمن الانتداب. فانطلقت اربعة الوية من الجيش الاسرائيلي وهي: اللواء السابع، عوديد، الكسندروني وكرملي. وجاء في تعليمات العملية الصادرة عن القيادة العامة ما يلي: «إبادة العدو في «جيب الجليل المركزي» والسيطرة على كامل الجليل ووضع خط الدفاع على الحدود الشمالية للبلاد».^{٣٦} وصلت قوات من هذه الالوية الى سعسع مدعومة من قوات وصلت اليها من صفد. وتم في هذه الحملة احتلال عشرات القرى الفلسطينية في الجليل الاعلى منها ترشيحا وفسوطة وكفر برعم واقرث وعيلبون وغيرها كثير. ووصلت فرق عسكرية من الجيش الاسرائيلي الى مناطق في جنوب لبنان واحتلت عدة قرى فيه، ولم تنسحب منها الا باتفاقيات الهدنة مع سورية ولبنان. وتعتبر هذه الحملة الاكثر نجاحا بين الحملات العسكرية الاخرى التي قام بتنفيذها الجيش الاسرائيلي خلال معارك العام ١٩٤٨.

وقامت الفرق العسكرية الاسرائيلية بطرد سكان عشرات القرى الفلسطينية وقتل واغتصاب وتعذيب واسر الكثيرين منهم. ولم تسلم من القرى الفلسطينية في منطقة الجليل الاعلى وكذلك في منطقة الجليل الاسفل سوى القليل. ووقعت في كل قرية تقريبا جريمة قتل او مجزرة ونهب وسلب.

ومراجعة دقيقة للتقرير الشامل حول هذه الحملة تبين لنا التفاصيل التالية:» ساعة بدء الحملة السابعة والنصف مساء ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨ سبقتها عملية قصف جوي مكثف على قرية ترشيحا^{٣٧} ثم القرى القريبة في المنطقة كالجش وضواحيها. وانطلقت فوهات المدافع باطلاق قنابلها وقذائفها على طول الخط الشمالي حيث تتركز مجموعة كبيرة من القرى الفلسطينية واللبنانية. وتقدمت القوات اليهودية نحو قرية ميرون واقتحمتها صبيحة ٢٩ تشرين الأول وخلفت وراءها حوالي ستين شهيدا، وتابعت هذه القوات تقدمها نحو قرية الصفصاف المجاورة لميرون، ووقعت معركة قاسية في القرية وحولها حتى الجش، وذهب ضحيتها قرابة ١٥٠-٢٠٠ شهيد...»^{٣٨} وألقيت خلال الحملة كميات كبيرة من المناشير فوق قرى الجليل الاعلى وقرى الحدود اللبنانية داعية السكان إلى تسليم اسلحتهم، ومعلنة عن انسحاب قوات جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، كجزء من عملية الارهاب النفسي.^{٣٩} وأنجزت الحملة نهائيا في صبيحة ٣١ تشرين الأول بوصول قوة عسكرية يهودية إلى قريتي تربخا واقرث.^{٤٠}

(٣٧) حملة «لوط»: وقعت الحملة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني العام ١٩٤٨،

وكان الهدف من تنفيذها فك الحصار عن سدوم الواقعة بالقرب من البحر الميت. وواجهت القيادة العسكرية الاسرائيلية مشكلة أساسية في تأمين خط المواصلات والنقل من بئر السبع عبر كرنب وعين حسب حتى سدوم. وتمكنت من ربط المناطق المشار إليها بعضها ببعض. ومما لا شك فيه ان أطماع الحكومة الاسرائيلية كانت متمحورة في السيطرة على مصانع البحر الميت ومراقبه الصناعية.

(٣٨) **حملة «هتجالا» (بداية):** حملة عسكرية قام بتنفيذها سلاح البحرية الاسرائيلي حيث قامت فرق منه بنسف الخطوط الحديدية من غزة الى مصر في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨، في المقطع بين رفح والعريش.

(٣٩) **حملة «آصاف»:** وقعت في السادس من كانون الأول العام ١٩٤٨. قررت القيادة العسكرية الاسرائيلية تصفية التواجد العسكري المصري في خط الشيخ نوران وخربة ماعين وتل الفارعة، وذلك بغية إزالة التهديد المصري عن بئر السبع. وتولى قيادة هذه الحملة اسحق ساديه الذي تزود بعدد من المدرعات وكتيبة ١٣ من لواء غولاني. وحملت الحملة اسم آصاف اشكنازي الذي قتل في عملية سابقة في منطقة قريبة من عمليات هذه الحملة. ووقعت معركة قاسية استخدم فيها الطرفان الاسرائيلي والمصري الدبابات والمدفعية الثقيلة. وتمكنت قوات اسرائيلية من تطويق القوات المصرية بعد كشف مواقع انتشارها والحقت بها خسائر فادحة في الارواح والمعدات. وسهلت هذه الحملة تنظيم حملة حوريث اللاحقة وإحكام السيطرة على منطقة النقب الغربي.

(٤٠) **حملة «حوريث»:** حملة واسعة النطاق قام بها الجيش الاسرائيلي ضد الجيش المصري في النقب الغربي. بدأت الحملة في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٤٨ وانتهت في السابع من كانون الثاني ١٩٤٩. وبلغت القوات الإسرائيلية فيها مناطق في وسط سيناء. وكان الهدف الأساسي للقيادة الحربية الاسرائيلية السعي إلى عدم تطبيق مشروع برنادوت الذي يحرم اسرائيل من السيطرة على النقب. وتعرف الحملة بـ «ع» لأن أهدافها أربعة تحمل الحرف «ع»، وهي: عوجا، غزة، بير عسلوج والعريش. اتجهت ثلاث كتائب من الشمال والمركز مدعومة بكتائب من المنطقة الجنوبية، أي من النقب، واستفادت القيادة الحربية الاسرائيلية من تراجع قدرات الجيش المصري ومن فقدان التنسيق بين الجيوش العربية نتيجة انهيار جبهات القتال المختلفة في فلسطين. وجراء تدخل بريطانيا والولايات المتحدة انسحب الجيش الاسرائيلي من مناطق في شرقي سيناء، وتم التوقيع على هدنة بين الطرفين

في السابع من كانون الأول ١٩٤٩. وبهذه الهدنة لم تحقق اسرائيل فرصة السيطرة التامة على منطقة غزة، إذ تكونت نتيجة لهذه الهدنة منطقة عرفت بـ «قطاع غزة» تحت السيطرة المصرية.

(٤١) **حملة «حيسول» (تصفية):** نفذ هذه الحملة لواء الكسندروني في الثامن والعشرين من كانون الأول العام ١٩٤٨. وكان الهدف الأساسي منها تصفية جيب الفالوجة من الجنود المصريين. وجاءت الحملة ضمن حملة حوريف السابقة، بغرض تركيز الجهود الحربية على هذه النقطة بالذات. وكانت الخطة المرسومة ان تقوم كتيبة ٣٣ من لواء الكسندروني باحتلال قرية عراق المنشية، ثم تتم عملية نسف الجسر الواصل بين وادي عراق المنشية والفالوجة للحيلولة دون وصول الامدادات المصرية إلى الفالوجة. وتعرضت القوات الاسرائيلية المهاجمة إلى مقاومة شديدة من الجنود المصريين الذين دافعوا بشدة عن مواقعهم، والحققوا خسائر فادحة في الارواح في الجانب الاسرائيلي. وتعتبر معارك هذه الحملة الأكثر فشلا بين معارك العام ١٩٤٨.

(٤٢) **حملة «يتسوف» (حملة استقرار):** وقعت بين السابع من آذار والعاشر منه في العام ١٩٤٩. وكان الهدف الرئيسي منها احتلال عين جدي قرب من البحر الميت. وتولت تنفيذها كتائب من الألوية: الكسندروني والنقب وغولاني. وتم التخطيط لتأمين الوصول إلى جنوبي النقب وخاصة إلى احتلال أم الرشراش (اقيمت على أراضيها ايلات). وتمكنت كتائب هذه الألوية من احتلال الطريق المؤدية الى عين جدي وتأمين الطريق المؤدية الى مصانع البحر الميت، وكذلك ابعاد الجيش العربي الاردني عن المنطقة، وانهاء خطره.

(٤٣) **حملة «عوفدا»:** هي الحملة العسكرية التي أنهت الحرب الاسرائيلية ضد الفلسطينيين والعرب. نفذت الحملة بين ٦ و ١٩ آذار العام ١٩٤٩. وأتم الجيش الاسرائيلي احتلال منطقة النقب حتى المنفذ البحري لخليج العقبة، أي حتى بلدة أم الرشراش. ويفتخر قادة وزعماء اسرائيل السياسيون والعسكريون أن هذه هي الحملة العسكرية الوحيدة التي لم يُقتل فيها جندي اسرائيلي واحد. ويضيفون إن الجنود الاسرائيليين لم يطلقوا في هذه الحملة ولو رصاصة واحدة، وأن الجيش الاسرائيلي نجح في إلحاق هزيمة بالجيش العربي (الأردني) في منطقة البحر الميت. وأنه في اليوم الأخير للحملة قام ابراهيم ادان برفع العلم الاسرائيلي (يُطلق عليه الاسرائيليون «علم الحبر» لأن الجنود قاموا بصبغ خرقة بيضاء بخطين أزرقين على طرفيها ونجمة داود في وسطها مستخدمين الحبر)، فوق مركز شرطة أم الرشراش (التي

ستتحول إلى مدينة اسرائيلية تحمل اسم ايلات).

(٤٤) **حملة «حسيديا»:** عملية جوية سرية لتسهيل عملية هبوط طائرة محملة بسلاح تشيكي قبل إعلان اقامة اسرائيل. وكانت خطة هيئة الاركان قد أقرّت خطة نحشون التي استلزمت كمية كبيرة من السلاح والذخيرة. وتم تنفيذ حملة حسيديا ليلة الاول من نيسان العام ١٩٤٩. قامت هيئة الاركان باستئجار خدمات طائرة من شركة طيران اميركية من نوع سكاي ماستر سي - ٤٥. قاد الطائرة ملاح اميركي وكانت كلمة السر «بلاك - ١»، وهكذا اصبحت هذه الكلمة هي العلامة الفارقة للقطار الجوي الذي حمل ونقل اسلحة كثيرة جدا الى الجيش الاسرائيلي.

أوكلت مهمة تنفيذ هذه الحملة إلى الكتيبة ٥٣ في لواء غفعاتي بقيادة الجنرال اسحق فنداق^{٤١} بمشاركة قوة من خدمات الطيران (هكذا عُرف سلاح الجو الاسرائيلي قبل اعلان قيام اسرائيل) قادها الجنرال اهارون ريمز^{٤٢} الذي أصبح فيما بعد قائدا لسلاح الجو العسكري الاسرائيلي، وقوة يابسة قادها الجنرال اشير بيلد. واستخدم الاسرائيليون مهبطا بريطانيا قديما بالقرب من القرية الفلسطينية بيت داراس (من قرى غزة). وأوكلت مهمة توفير غطاء حماية للحملة للكتيبة المذكورة. ووزعت مهام المراقبة وتفريغ الحمولة ونقلها من منطقة المهبط إلى منطقة بعيدة. وأضيئت الأنوار مع اقتراب منتصف الليل على طول مسار المهبط، وهبطت الطائرة وتم تفريغ حمولتها بسرعة كبيرة، وغادرت بعد تزويدها بالوقود اللازم. واحتوت الحمولة على ٢٠٠ بندقية من نوع ماوزر التشيكية الصنع، و٤٠ رشاشا و١٥٠ الف عيار ناري. وتم نقل هذه الكمية إلى الوحدات العسكرية المكلفة بالقيام بحملة نحشون. وجدير ذكره هنا إلى أن اليهود حاولوا مرارا وتكرارا اقتحام قرية بيت داراس إلا أنهم كانوا يواجهون مقاومة عنيفة وشديدة من اهالي القرية وحاميتها العسكرية.

(٤٥) **حملة «بلاك»:** عبارة عن قطار جوي من الطائرات التي نقلت كميات كبيرة جداً من السلاح والذخيرة إلى الوية وكتائب الجيش الاسرائيلي لمتابعة حملاته وعملياته العسكرية ضد الفلسطينيين والجيوش العربية. استمرت هذه الحملة بين ٢٠ ايار و ١٢ آب من العام ١٩٤٨. وأقلعت الطائرات من قاعدة جوية تم تهيئتها على يد جهات يهودية وتشيعكية لهذا الغرض في تشيكوسلوفاكيا. وضمت الاسلحة طائرات من نوع «أفيا - اس ١٩٩» وهي عبارة عن تحسين تشيكي لطائرات «ماسترشميت - بي أف ١٠٩». واحتوت الحمولة أيضا على عدد من الطائرات الثقيلة القاذفة من نوع «بي - ١٧». وإحدى هذه الطائرات قامت بقصف مواقع

في القاهرة في طريقها إلى فلسطين في ١٥ تموز ١٩٤٨.

ويشار هنا إلى ان الهاغاناه تمكنت (حتى نهاية العام ١٩٤٧) من امتلاك أكثر من عشرة آلاف بندقية، وحوالي ألفي رشاش اوتوماتيكي وقرابة ٧٥٠ مدفعًا من نوع مورتير. أضيف إلى أن الهاغاناه استولت على عدد من مهابط الطائرات البريطانية غير المستعملة في أنحاء مختلفة من فلسطين، وتم إنشاء شركات وهمية للطيران خارج فلسطين قامت بمهمة شراء ونقل السلاح خلال الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وبين الاعلان عن إقامة اسرائيل. وجدير ذكره هنا إلى أن قيادة الجيش الاسرائيلي، بتخطيط مسبق أشرف عليه بن غوريون نفسه، قامت بشراء طائرات حربية اميركية وبريطانية استعملت خلال معارك الحرب العالمية الثانية، وانها اعتبرت خردة، إلا أنها كانت جيدة للاستعمال في حرب اسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب.

وعقدت هدنة أولى بين الجيش الاسرائيلي وبين الحكومات العربية التي شاركت دولها في الدفاع عن فلسطين، وذلك بتاريخ ١١ حزيران ١٩٤٨ إلا أن اسرائيل لم تتقيد بشروط الهدنة بل تابعت تنفيذ حملاتها وعملياتها الحربية والعدائية على القرى الفلسطينية ومواقع عربية خارج حدود فلسطين. وايضا استمرت القيادة الاسرائيلية بشراء السلاح بكميات كبيرة جدا. وأعلن بن غوريون أمام وزراء حكومته عن خطة تشمل خمس نقاط لمعالجة الوضع الذي نجم عن عقد الهدنة:^{٤٣}

أ) يجب تأمين إيصال المؤن والسلاح للقدس، كما يجب العمل على منع هجرة اليهود من القدس وترك بيوتهم.

ب) يجب تدريب الجيش وتحسين روح النظام وتغيير تركيبة الجيش.

ج) يجب السعي إلى زيادة كميات الاسلحة في الجيش.

د) يجب العمل الحثيث على زيادة عدد المستوطنات في المناطق التي تحررت (كما يعرفها بالاصطلاحية الاسرائيلية).

هـ) يجب العمل من أجل رفع معنويات الجنود الاسرائيليين.

قبل ان ينتهي مفعول الهدنة الأولى (كانت مدتها أربعة اسابيع) تجددت المعارك بين الجيش الاسرائيلي وبين الجيوش العربية في مختلف أنحاء فلسطين. وخلال الفترة الزمنية الواقعة بين التاسع من تموز والسابع عشر منه ١٩٤٨ نفذت القوات اليهودية سلسلة من الاعتداءات على عدد كبير من القرى في الجليل ومنطقة القدس وغيرها، كما أشرنا إلى ذلك في عرضنا

- للحملات الحربية. وتدخل الوسيط الدولي برنادوت واحرز وقفاً للنار. أما بن غوريون فقد وضع خطة جديدة أكثر تفصيلاً لتطوير قدرات جيشه، من أبرز نقاطها:^{٤٤}
- (أ) تدريب مكثف للضباط.
- (ب) تدريب شامل لجنود الجيش الاسرائيلي.
- (ج) تحسين أنواع الأسلحة المنتجة محلياً في الصناعات العسكرية في الكيبوتسات.
- (د) مواصلة عقد صفقات شراء الأسلحة كالمدافع والطائرات والأسلحة الأوتوماتيكية.
- (هـ) بناء استحكامات وتحصينات في مختلف المواقع الحساسة.
- (و) التعبئة العامة لكل الاسرائيليين الشباب خلال ساعات قليلة في حالة إعلان الاستنفار العام.

وخرق الجيش الاسرائيلي الهدنة بمواصلته تنفيذ عملياته العسكرية في البر والجو بصورة مكثفة أشد وأعنف من السابق.^{٤٥} ووصل خبراء من الجنود السابقين في الجيش الاميركي لإرشاد وتوجيه الجيش الاسرائيلي في تطوير قدراته البحرية. وركزت القيادة العسكرية الاسرائيلية جهودها في السيطرة على طرق مؤدية الى القدس، وبالتالي الى احتلال مواقع وحارات في القدس لبسط سيطرتها على جزء كبير من هذه المدينة. وتم اغتيال الوسيط الدولي برنادوت على يد عضوين من عصابة شتيرن في السابع عشر من ايلول العام ١٩٤٨.

أما أحوال ومواقف الجيوش العربية فقد سادها الوجود والوهن، ولم يحدث تعاون على مستوى عسكري ميداني. وكذلك كان الأمر بالنسبة لجيش الانقاذ الذي فقد جدواه في معارك فلسطين. وتمسك العرب بالهدنة بينما لم يتمسك بها الطرف الاسرائيلي، بل استفاد منها لمواصلة توسيع رقعة ومساحة دولة اسرائيل.

واستمرت القيادة الاسرائيلية في تنفيذ عملياتها الحربية في النقب والجليل حتى عقد اتفاق وقف اطلاق النار بين اسرائيل والحكومة المصرية في الرابع والعشرين من شهر شباط ١٩٤٩، وبهذا فإن مصر تكون أول دولة عربية تعترف بحكومة اسرائيل. ثم تلتها اتفاقيات هدنة بين الحكومة الاردنية واسرائيل في الثالث من نيسان ١٩٤٩، حصلت بموجبه اسرائيل على منطقة المثلث، وانسحب الجيش العراقي من كافة مناطق فلسطين في أعقاب هذه الاتفاقية. ثم عقدت هدنة مع الحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩ ثم بين الحكومة

السورية واسرائيل في ٢٠ تموز ١٩٤٩. وانتهت رسميا أول حرب بين اسرائيل والدول العربية باحراز اسرائيل مساحة كبيرة وشاسعة من الأراضي الفلسطينية، وتهجير وتشريد مئات آلاف الفلسطينيين الذين فقدوا وطنهم وارضهم وبيوتهم وتحولوا إلى لاجئين مشتمين في وطنهم وخارجهم.

ملحق رقم ١: تقسيم لواء لفانوني (من أرشيف الهاغاناه)

تعليمات

أ/١/٣٣٦

٢٠/٢/٤٨

١. ابتداء من ٢٢/٢/٤٨ يُقسم لواء لفانوني إلى لوائين. اللواء الأول - في منطقة حدود حيفا واقليم زبولون(عكا)، واللواء الثاني - في حدود اقليم مرج يزراعي (ابن عامر)، الجلبوع، طبريا وتل حاي.
٢. ويُطلق على الألوية في منطقة حيفا واقليم زبولون منذ الآن: لواء كرملي. أما اللواء في منطقة يزراعي، الجلبوع، كنيرت (طبريا) وتل حاي، فيُطلق عليه من الآن : لواء غولاني.
٣. يتولى قيادة لواء كرملي موشي ز.
٤. يتولى لواء غولاني موشي م.

رئيس قيادة قطري (-) هلال

رئيس هيئة الاركان (-) دان

ملحق رقم ٢: مستند يبين كيفية التخطيط المستقبلي لمنطقة النقب قبل البدء بالمعارك (فقرات منتخبة فقط)

٣/٩/٤٧

من: المهندس

إلى : طاقم ب

الموضوع: أمر النقب، آب ١٩٤٧.

- (أ) تم تحديد النقب كموقع متوسط الأهمية من حيث التكتيك - الإداري، وخاضع كوحدة ميدانية خاصة للبلورة. والاقليم غير خاضع لإدارة لواء غفعاتي، التي انتمي إليها.
- (ب) ولتأمين احتياجات المنطقة أمنياً، تنقل إليها كتيبة من البرزلان تتولى أمر الأمن في المناطق الميدانية فيها.
- (ج) يتعين قائد كتيبة برزلان كمدير للمنطقة ومهامه تكون شبيهة بتلك في مناطق أخرى.
- (د) تركيز الميزانية والاليات في مقر قيادة البرزلان وبواسطتها توزع الخدمة بواسطة التنسيق مع القيادة العامة.

دان

ملحق رقم ٣: تقرير يومي (من ارشيف الهاغاناه بتاريخ ٤٨/٥/١٥)

بولغاريم (مجلس)

يديعوت أ-ح ٤٣٤-٤٣٦

هيئة الأركان العامة

٤٨/٥/١٥

يدين

١٩,٣٠

كمحي.

تقرير يومي

«هرئيل»

أ. هجمات قوية للعدو بمساعدة قوية جداً ودقيقة من المدفعية، ولم يجر احتلال أي موقع استحكامي، نحن مسيطرون على كل الاستحكامات. اعتدنا على المدافع ولا نخافها. يوجد مصابون. بالامس ظهرا بدأ العدو بهجوم كبير على الاستحكامات،

الاستحكامات الشمالية قصفت بقوة بالمدافع، وبعدها بدأ انقضاء لمدة خمس ساعات، في ثلاث موجات. نسيطر على كافة الاستحكامات. خسائر العدو ٢٥ قتيلًا بشكل مؤكد، ورقم مصابي العدو غير معروف ولكنه كبير. حصلنا على غنائم، خاصة بنادق. مصابون: خمسة قتلى وجريحان. معظمهم من رجال عتصيون المشاركون في العملية.

ب. اصطدمت دورية مدرعة انطلقت من حولها بمدافع العدو، معروف مصير مدرعة واحدة ولا نعلم مصير الدورية.

ج. القوة التي استنفرت للمساعدة واستحكمت في معسكر اللطرون قصفت صباحا على يد مدفعية وآليات مدرعة. اضطرت القوة إلى الانسحاب. حاليا هي في مرحلة الانسحاب إلى حولدا...

ساشا

ملحق رقم ٤: أمر من وزير الدفاع الاسرائيلي (ارشيف الجيش وأجهزة الأمن ١٩ حزيران ١٩٤٨).

هيئة الاركان العامة

٢٨/٠/أ

١٩ حزيران ١٩٤٨

هيئة الاركان العامة/ دائرة القوى البشرية

أدناه أمر وزير الدفاع:

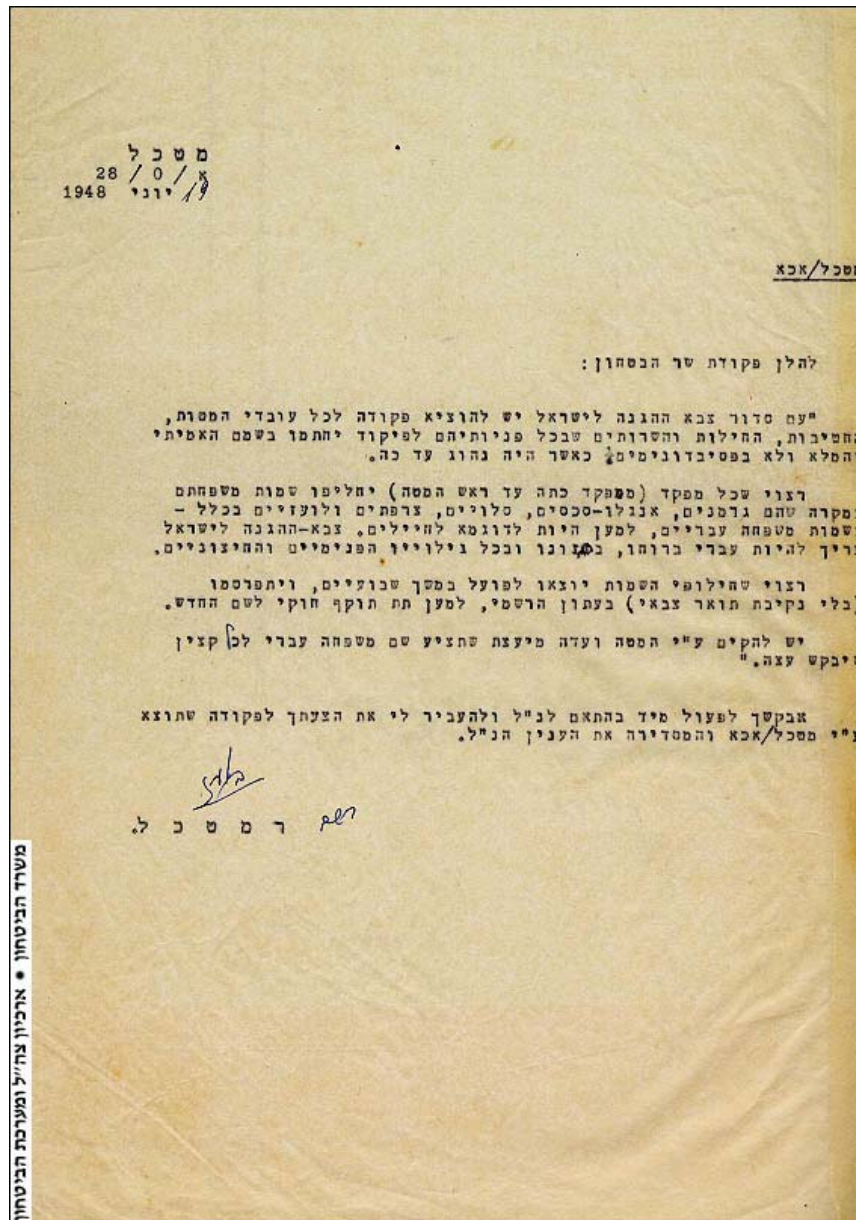
«مع تنظيم جيش الدفاع الاسرائيلي يتوجب إصدار امر إلى كل عاملي هيئة الاركان، الألوية، الجيوش والخدمات بأنه في كل مرة يتوجهون فيها إلى القيادة يجب التوقيع بالاسم الحقيقي والكامل وليس مستعارا كما كان متبعًا إلى الآن.

من المفضل ان يستبدل كل قائد (من قائد فرقة وحتى رئيس هيئة الاركان) اسماء عائلاتهم في حال كونهم المان، انكلو - سكسون، سلافيين، فرنسيين وأجانب عامة - بأسماء عائلة عبرية، ليكونوا بهذا مثالا للجنود، يجب أن يكون جيش الدفاع الاسرائيلي عبريا في روحه، في أساسه وفي كل تجلياته الداخلية والخارجية.

من المفضل ان تجري عملية استبدال الأسماء خلال اسبوعين وتنشر دون ذكر الرتبة

العسكرية، في الجريدة الرسمية، من أجل منح الاسم الجديد صفة قانونية.
يجب تأسيس لجنة استشارية إلى جانب هيئة الأركان العامة تقوم بتقديم اقتراح لاسم عائلة عبري لكل ضابط يطلب ذلك.
أطلب منك العمل حالا بما ورد أعلاه، وأن تحول إلي اقتراحك لأمر يصدر على يد هيئة الأركان العامة/ دائرة القوى البشرية والتي تنظم الموضوع أعلاه.

رئيس هيئة الأركان



صورة لأمر عبرنة أسماء قادة الجيش

ملحق رقم ٥: الاعلان عن استقلال اسرائيل

مديرية الشعب

تل اييب، د' ايار تشاح

١٩٤٨/٥/١٣

سيدي المحترم،

يسرنا أن نرسل لك دعوة

لجلسة

إعلان الاستقلال

التي ستعقد يوم الجمعة هـ' بأيار تشاح (١٩٤٨/٥/١٤) في الساعة الرابعة ب.ظ. في قاعة المتحف (جادة روتشيلد ١٦).

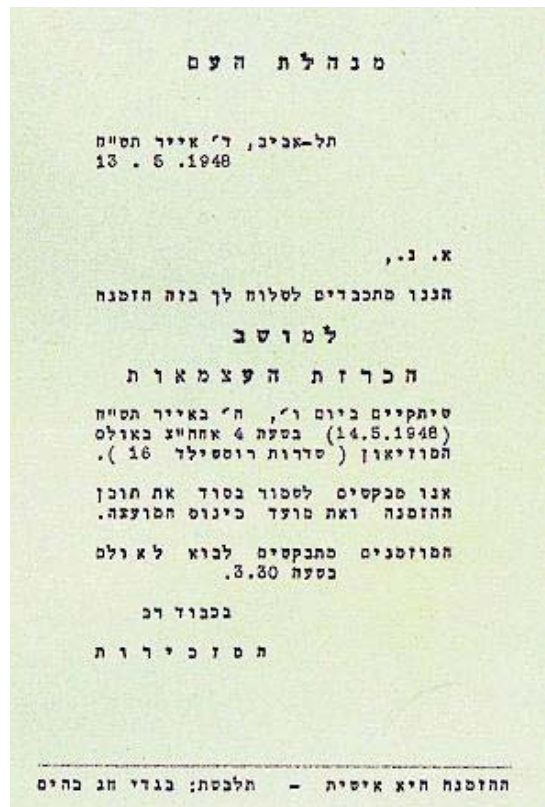
نطلب الحفاظ على سرية محتوى الدعوة وموعد انعقاد جلسة المجلس.

على المدعوين الوصول إلى القاعة الساعة ٣:٣٠.

باحترام فائق

الأمانة

الدعوة شخصية - الملابس: ملابس عيد غامقة



صورة لدعوة «إعلان الاستقلال»

ثانيًا: العدوان الثلاثي على مصر

حرب شنتها إسرائيل على مصر في العام ١٩٥٦ بين ٢٩ تشرين الأول و ٥ تشرين الثاني، بالتنسيق عسكريا بين القيادات العسكرية في إسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا. ويُطلق عليها الاسرائيليون اسم «حملة كديش».^{٤٦} اما بريطانيا وفرنسا فتسميها «حملة موسكتير». واحتل الجيش الاسرائيلي فيها شبه جزيرة سيناء ووصل حتى الضفة الشرقية لقناة السويس.

أما خلفيات هذه الحرب، بموجب الادعاءات الإسرائيلية، فتتمثل بأن مستوطناتها في منطقة النقب تعرضت بشكل متواصل إلى اعتداءات وتعديات من قبل الفدائيين الذين ارسلتهم مصر للقيام بعمليات ضد اليهود القاطنين في هذه المستوطنات أو بالقرب من قطاع غزة. والواقع ان إسرائيل كانت المبادرة إلى تنفيذ سلسلة كبيرة وطويلة من الناحية الزمنية ضد مواقع مصرية وفلسطينية في غزة، اعتقادا منها أنها بهذه الطريقة تسدد ضربات موجعة قبل أن تقوم حركة المقاومة الفلسطينية والجيش المصري بتنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل، أي ما يمكن تسميته بالمعارك الاستباقية. ويدعي عدد من المؤرخين الاسرائيليين لهذا العدوان أن إسرائيل قد جُرّت إلى الحرب لتخدم مصالح الدول العظمى، خاصة بريطانيا وفرنسا، ولكون إسرائيل دولة حديثة العهد اضطرت إلى الاستجابة لهذا الضغط.^{٤٧}

أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فإن الأسباب لدى حكومتي البلدين تختلف عما هي بالنسبة لإسرائيل. إذ أن قرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأمين القناة في ٢٦ تموز ١٩٥٦ كان الدافع الرئيسي لإعلانها الحرب على مصر.

وتفاهمت حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بأن تبادر إسرائيل إلى الحرب، لتتمكن القوات البريطانية والفرنسية من تطويق منطقة القناة والسيطرة عليها. وهناك من يدعي من المؤرخين ان إسرائيل لم تكن معنية بهذه الحرب، وأن فرنسا في الأساس دفعتها إلى خوضها، لكون فرنسا أحد مزودي إسرائيل الرئيسيين بالسلاح. إلا أن هذه التوجهات غير صحيحة لكون بن غوريون كان معنيا باستمرار تسديد ضربات للجيش العربية، وخاصة مصر، للحيلولة دون بناء قوتها العسكرية وخوض حرب انتقامية عربية على خلفية خسارة حرب العام ١٩٤٨.

وتمتع الجيش الاسرائيلي بتفوق عسكري ولوجستي على الجيش المصري في هذه المرحلة بالذات. فالجيش المصري في أعقاب ثورة الضباط الاحرار في العام ١٩٥٢ لم يُحدث

تغييرات جذرية على مبناه القيادي وتوزيعته القيادية، بحيث استمرت النخبة متفوقة اجتماعيا واقتصاديا على الدرجات الأقل مكانة ومرتبة في الجيش، اصف إلى ذلك أن الجيش المصري كانت تنقصه كميات من الاسلحة الحديثة والمتطورة والتي لم يتمكن من الحصول عليها بسهولة. بالمقابل حققت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تغييرات جذرية على بنيتها القيادية واللوجستية وتمثل ذلك بتأسيس فرق الاحتياط وامكانية تجنيد وسائل نقل متنوعة من الجمهور الاسرائيلي بموجب قوانين وأنظمة خاصة بالجيش صادقت عليها الحكومة. وتمكنت المؤسسة العسكرية من عقد سلسلة من الصفقات السرية لشراء الاسلحة من مصادر عديدة ومتنوعة غير مرتبطة بمصدر واحد فقط. وكذلك أصر بن غوريون على وضع استراتيجية حربية هجومية لتحقيق التفوق العسكري التام على كافة الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل.

ووضعت القيادة الحربية الاسرائيلية أهدافا لحرب ١٩٥٦ ومن أبرزها:

- السعي الحثيث لتصفية قواعد الفدائيين في قطاع غزة وفي عدد من مناطق شبه جزيرة سيناء حيث انتشرت قواعدهم هناك بدعم من الحكومة المصرية.
- القيام بحملة عسكرية شاملة مسبقة لمنع هجوم مصري، ويتم ذلك بتدمير شامل لكل الاستحكامات والمواقع الاستراتيجية من الناحية العسكرية في الجيش المصري، بما فيها مهابط الطائرات في سيناء.
- فتح خطوط الملاحة في خليج العقبة (تسميه اسرائيل «خليج ايلات») بعد ان منعتها السفن المصرية من الابحار فيه.
- أما القيادة السياسية الاسرائيلية فأرادت تحقيق أهداف إضافية:
- اسقاط حكم جمال عبد الناصر والقضاء على الحركة الثورية في مصر، ومحاولة إعادة النظام الملكي للحكم في مصر.
- فرض اتفاق تسوية بالقوة على الحكومة المصرية بعد اخضاعها عسكريا.
- فتح قناة السويس أمام الملاحة الاسرائيلية بعد أن كانت الحكومة المصرية قد منعت عبور سفن اسرائيلية من وإلى اسرائيل.

وتوجه دافيد بن غوريون في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٦ يرافقه رئيس هيئة الاركان العامة موشي ديان، ومدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية شمعون بيريس إلى باريس للقاء كبار

رجال السياسة والجيش الفرنسيين والانكليز. وأجريت مفاوضات مكثفة بين الأطراف المعنية استمرت ثلاثة أيام، شارك فيها غي مولا رئيس حكومة فرنسا ووزيرا خارجيته ودفاعه، وأيضا وزير خارجية بريطانيا سيلفين لوييد، والسكرتير الشخصي لرئيس الحكومة البريطانية انتوني ايدن. وتم الاتفاق في نهاية هذه المفاوضات على أن تبادر اسرائيل الى تنفيذ هجوم كاسح يعقبه هجوم مشترك للقوات العسكرية لجيشي فرنسا وبريطانيا بذريعة الفصل بين جيشي اسرائيل ومصر. وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الخصوص بين اسرائيل وحكومتها فرنسا وبريطانيا في ٢٤ تشرين ١٩٥٦. وتحركت كتيبة مظليين اسرائيلية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ باتجاه ممر المتلا في سيناء، والذي يبعد حوالي سبعين كيلومترا عن القناة.^{٤٨} وفي اليوم التالي عرضت حكومتا بريطانيا وفرنسا على مصر واسرائيل طلبيهما بإبعاد قواتها العسكرية لمسافة ١٦ كيلومترا عن ضفتي القناة. والتقت كتيبة المظليين الاسرائيلية مع فرق ووحدات من سلاح المدرعات في الجيش الاسرائيلي واتجهت معا في الليلة الواقعة بين ٣٠ و ٣١ تشرين الأول نحو القناة. وانضمت عندها فرنسا وبريطانيا بواسطة سلاح طيران البلدين لتسديد ضربة جوية نحو الطائرات المصرية التي كانت تدافع عن مصر والقناة في وجه الاعتداء الاسرائيلي.^{٤٩}

قام الجيش الاسرائيلي بمحاصرة فرق عسكرية مصرية في موقعي ام الكتف وابو عجيلة وشق الطريق باتجاه القناة على المحور الشمالي. واقتحمت فرق وكتائب من الجيش الاسرائيلي ممر المتلا إلا أنها وقعت في مصيدة الجيش المصري حيث اشتبكت بعنف وقوة مع المصريين الذين كبدوا الجيش الاسرائيلي خسائر كبيرة في الأرواح. وأصدرت القيادة العامة لهيئة الاركان المصرية أوامرها بالانسحاب حتى القناة، إلا أن أعدادا كبيرة من الجنود المصريين لم ينجحوا في العودة إلى ما وراء الخطوط، فوقع عدد كبير منهم في الأسر الاسرائيلي، وهنا قامت قيادات عسكرية اسرائيلية بإصدار أوامرها بقتل مئات منهم. وتعرض سلاح البحرية الاسرائيلي للسفن والمقاتلات البحرية المصرية وتم اختطاف البارجة «ابراهيم الأول» المصرية وجرحها إلى حيفا وعرضت أمام الجمهور الاسرائيلي كغنيمة حرب.

ووفق الاتفاق بين اسرائيل وكل من فرنسا وبريطانيا قامت اسرائيل بإيقاف قواتها عند الكيلومتر السادس عشر من قناة السويس شرقا، مستغلة هذه الفرصة لتصفية كافة قواعد المقاومين والفدائيين الفلسطينيين في قطاع غزة وشرقي شبه جزيرة سيناء. ووصلت كتائب من الجيش الاسرائيلي حتى شرم الشيخ في اقصى جنوب سيناء، وسيطرت اسرائيل على

جزيرتي تيران وسنافير عند مدخل خليج السويس.

واعترض الاتحاد السوفييتي على هذه الحرب بشدة، وأعلنت حكومة موسكو أنها ستتدخل لصالح الجانب المصري، مستفيدة من التحولات في السياسة العالمية، وما أفرزته حالة الحرب الباردة. أما الحكومة الأميركية فأعلنت بدورها عن معارضتها لهذه الحرب وأمرت جيوش فرنسا وبريطانيا واسرائيل بالانسحاب الفوري من سيناء. وتجاوبت كل من فرنسا وبريطانيا وسحبتا جيوشهما من سيناء حتى نهاية العام ١٩٥٦. أما الحكومة الاسرائيلية فأعلنت على لسان رئيسها دافيد بن غوريون عن قبول الطلب بالانسحاب حتى آذار ١٩٥٧ مشترطاً عدم إغلاق مضائق تيران بوجه الملاحه الاسرائيلية، عندها سيكون هذا هو السبب أو الذريعة الاسرائيلية لتنفيذ هجوم جديد على مصر.

وأرسلت الأمم المتحدة قوة دولية للإشراف على الحدود بين مصر واسرائيل، وكذلك قوة أخرى إلى منطقة شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة في مضائق تيران لصالح البحرية الاسرائيلية.

وقبل أن تُنجز اسرائيل انسحابها من سيناء وفق الاتفاق الدولي، قامت بتنفيذ عمليتين عسكريتين بدعوى ضمان أمنها وإبعاد الخطر المصري عنها وخاصة عن مستوطناتها. الحملة / العملية الأولى هي «حملة ليكط»، حيث قامت بجمع أسلحة وذخائر الجيش المصري التي خلفتها القوات المصرية أثناء انسحابها من سيناء جراء الهجوم العسكري الاسرائيلي. ومن الأسلحة التي قام الجيش الاسرائيلي بجمعها: دبابات ومدركات وشاحنات عسكرية ومدافع هاون ومدافع ثقيلة وآليات عسكرية متنوعة. وتم نقلت هذه الكميات من الأسلحة إلى معسكرات ومرآب اسرائيلية لترميمها وضمها إلى الفرق والكتائب العسكرية لاستعمالها مستقبلا ضد الجيوش والشعوب العربية. أما الحملة / العملية الثانية فحملت الاسم «حملة عمودا»، حيث قام سلاح الهندسة في الجيش الاسرائيلي بتدمير البنية العسكرية التحتية في مصر وفي مقدمتها تدمير شبكات المواصلات بين مصر وسيناء للحيلولة دون نجاح مصر مستقبلا في تخطيط هجوم على اسرائيل عبر سيناء، وفي الوقت ذاته منح اسرائيل فرصة زمنية مناسبة للاستعداد لمواجهة أي هجوم مصري محتمل.

ويؤكد بعض مؤرخي اسرائيل، خاصة راصدي هذا العدوان أن مصر في نهاية المطاف حققت نصرا « انتصرت مصر؛ المحاولة البوليسية الأخيرة للامبريالية، فشلت».

وبلغ حجم قوات الدول المعتدية (بريطانيا= ٤٥ ألف جندي، وفرنسا= ٣٤ ألف جندي،

واسرائيل= ١٧٥ ألف جندي)، أما الجيش المصري فتكون من ٣٠٠ ألف جندي.
وبرز في هذه الحرب من القياديين في الجيش الاسرائيلي كل من: موشي ديان (رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي)، مئير عميت (رئيس دائرة العمليات الحربية)، يهوشفاط هركابي (رئيس دائرة الاستخبارات)، اسحق رابين (قائد لواء الشمال في الجيش الاسرائيلي)، رحبعام زئيفي (رئيس هيئة الجيش في لواء الجنوب)، حاييم بارليف (قائد لواء ٣٧ في الجيش)، اريئيل شارون (قائد لواء المظليين)، بنيامين جيبلي (قائد لواء غولاني)...

ثالثاً: حرب حزيران ١٩٦٧



وتُعرف في اسرائيل بـ «حرب الأيام الستة» (للدلالة على الانجازات الاسرائيلية السريعة

في مدة قصيرة، حيث جرت السيطرة على مساحات هائلة من الأراضي العربية).

وقعت هذه الحرب بين اسرائيل وبين جيوش مصر وسورية والاردن بدعم عسكري من العراق.

تحاول المؤسسة العسكرية والسياسية، بطبيعة الحال، تبرير قيام اسرائيل بحرب حزيران على الدول العربية المحيطة بها. وتطرح سلسلة من الذرائع والعوامل القريبة والبعيدة التي أدت إلى وقوع هذه الحرب.^{٥١}

نستعرض هنا بعضاً من هذه الأسباب والعوامل كما تعبر عنها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية:

١. ازدياد قوة الفلسطينيين في الاردن بعد تأسيس حركة «فتح». وسعي الفلسطينيين إلى تحرير فلسطين والقضاء على اسرائيل.

٢. توالي الاعتداءات من وراء الحدود بين الاردن واسرائيل على المستوطنات الاسرائيلية القريبة منها.

٣. الضغوط السياسية الداخلية التي تعرض لها الملك حسين في الاردن من قبل الفلسطينيين الذين يشكلون أغلبية من السكان في الاردن، والذين يطالبونه بالعمل العسكري ضد اسرائيل.

٤. استمرار النزاع على الحدود الاسرائيلية - السورية، حيث استمرت سورية بقصف القرى والمستوطنات الاسرائيلية في الجليل وفي المنطقة المنزوعة السلاح الفاصلة بين اسرائيل وسورية. مما اضطر اسرائيل الى الرد على هذه الاعتداءات بواسطة اسقاط طائرات «ميغ» سورية وقصف مواقع سورية في هضبة الجولان.

٥. من جهة أخرى ادّعت اسرائيل ان الحركات الانقلابية في سورية اشارة واضحة الى ضعف نظام الحكم وعدم استقراره في أعقاب هزيمة الجيش السوري في حرب ١٩٤٨. لذا أظهرت القيادة السورية استعدادها لتسديد ضربة إلى اسرائيل لتعيد مجد قواتها ومكانتها العربية.

٦. اشتداد الصراعات في مصر بين رئيس هيئة الاركان المشير عبد الحكيم عامر وبين الرئيس جمال عبد الناصر بعد الفشل في حرب اليمن. وقوي تراشق التهم بين الشخصين إلى حدّ الادعاء أن عبد الناصر لم يكن موافقاً على قرار عامر بإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة البحرية الاسرائيلية.^{٥٢}

٧. اشتداد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة ودول الغرب والمعسكر الشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفييتي ودول الشرق. وانعكس هذا

الصراع بين المعسكرين على ميدان الصراع في الشرق الاوسط.

٨. اراد زعماء الدول العربية المحيطة بإسرائيل التخلص من الصراعات والازمات الداخلية التي كانوا يهرون بها، فسعوا الى تنظيم حرب ضد إسرائيل. بمعنى آخر لإنقاذ أنظمة حكمهم من الانهيار والسقوط.

٩. الادعاء الاسرائيلي ان الجيش المصري قد نقل قوات كبيرة مدججة بالسلاح عبر القناة نحو سيناء، ما سيؤدي إلى زيادة منسوب التوتر بين الدولتين وجيشيهما.

ولكن الحقيقة أن الجيش الاسرائيلي بعد الانجاز الذي حققه في حرب ١٩٥٦ صمم على متابعة تسديد ضربات نحو جيوش الدول العربية لمنعها من بناء ذاتها وإضعافها عسكريا ولوجستيا. وتعالى الاصوات في إسرائيل الداعية إلى اعلان حرب شاملة وواسعة ضد الدول العربية لتلقيها درسا، ما سيمنح إسرائيل مكانة أقوى وأفضل في المحافل الدولية. واستمرت إسرائيل بحملات الاعتداءات والاقتحام ضد مواقع مصرية وسورية واردنية وقرى فلسطينية مسالمة وآمنة في الضفة الغربية وقطاع غزة بذريعة الانتقام من العمليات الفدائية التي ينفذها فلسطينيون ضدها.^{٥٣}

أعلنت الحكومة المصرية عن إغلاق مضائق تيران في ٢٣ ايار ١٩٦٧.^{٥٤} وادعت إسرائيل ان هذه الخطوة هي بمثابة اعلان حرب عليها من قبل مصر. وقام الرئيس المصري عبد الناصر بتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع كل من حكومات سورية والاردن والعراق. وأصبحت القيادة المشتركة للجيش العربي الاربعة مصرية. وازدادت مخاوف إسرائيل من امكانية تحقيق القوات الاردنية نجاحا في الوصول الى الساحل الاسرائيلي الذي لا يبعد سوى ١٧ كيلومتراً عن الضفة الغربية. وأشارت الحكومة الاسرائيلية الى الملك حسين الا يتعاون مع عبد الناصر لأن في ذلك اشارة الى ما سيتعرض له من ضربات. ووفق المؤسسة الاسرائيلية فإن الملك حسين كان في حيرة من أمره، فهو لم يكن مستعدا لخوض حرب مع إسرائيل لعلمه بالنتيجة التي سيصل اليها، ومن جهة أخرى خوفه على حكمه من الزعزعة واحتمالات الانهيار.

اعلنت إسرائيل عن تجنيد الاحتياط لمواجهة التحركات السياسية العربية التي قادها عبد الناصر، وتم الاعلان عن حالة الطوارئ العامة في كافة مرافق الحياة العامة تحسبا لوقوع حرب. وازداد منسوب تخوف الشعب في إسرائيل من حكومة ليفي اشكول، وبالذات منه - أي من اشكول - لكونه غير ملم بالشأن الحربي، وساد الاعتقاد أنه متردد. إلا أن جلسة الحكومة الاسرائيلية في ليل السابع والعشرين من ايار ١٩٦٧ كانت حاسمة حيث وافق تسعة

وزراء في الحكومة على اعلان الحرب حالا، ووافق تسعة وزراء آخرين على الانتظار ريثما تنجلي غيمة التوتر. ولما لم ينجح اشكول من حسم الأمر بين طرفي الحكومة، ألقى خطابا في اليوم التالي، أي في الثامن والعشرين من ايار، ولكنه تأتأ قليلا أثناء القائه الخطاب، فاعتقد الشعب الاسرائيلي أن رئيس الحكومة متردد وغير مقتنع بموقفه. وازاء هذه الظروف من التوتر الشديد تنازل اشكول وعين الجنرال يغال ألون وزيرا للحرب، إلا أن ألون كان في مؤتمر في الاتحاد السوفييتي، فعين مضطرا موشي ديان وزيرا للحرب (كان موشي ديان من نشيطي حزب رافي الذي ترأسه بن غوريون ومن معارضي حكومة اشكول)، وتم ضم وزراء من الاحزاب المعارضة، خاصة من حزب حيروت وفي مقدمتهم مناحيم بيغين. واعلن رسميا عن إقامة حكومة وحدة وطنية اسرائيلية للمرة الاولى منذ تأسيس اسرائيل.

وتبين لاسرائيل أن ما سمته فترة الانتظار لم تسعفها في منع الحرب، وافق الاميريكيون سرّاً على قيام اسرائيل بعملية عسكرية ضد مصر.^{٥٥} هذه الموافقة من قبل الحكومة الاميركية رسمت مصير الحرب وما بعد الحرب بالنسبة لاسرائيل. ولقد وُقّع اتفاق سري بين الرئيس الأميركي جونسون وبين رئيس حكومة اسرائيل اشكول وبمقتضاه تصبح اسرائيل «ضابطا» لأمر الشرق الأوسط في فترة انشغال الرئيس الأميركي بحروب الشرق الأقصى.^{٥٦} واتبعت اسرائيل اساليب الارهاب النفسي مبتدئة بالطمأنة النفسية أن حربا لن تقع في المنظور القريب، وأن إغلاق مضائق تيران ليس مدعاة الآن لشن حرب على مصر، وعلى اسرائيل السعي الى تبني كافة الطرق والوسائل الدبلوماسية للحيلولة دون وقوع حرب تكون ويلاتها وخيمة على المنطقة بأجمعها. هذا ما أعلنه موشي ديان، كجزء من عملية التمويه والتهدة المؤقتة. وحرر آلاف من جنود الاحتياط إلى أجل قصير للغاية. تصريح ديان هذا نشر في الثالث من حزيران ١٩٦٧.

وبدأت اسرائيل فعليا بتجنيد احتياطها كاملا ونقل قواتها إلى الجبهات على الحدود، وتم استخدام كافة وسائل النقل الثقيلة الموجودة بملكية خاصة لدى الجمهور الواسع كجزء من المجهود الحربي. وارتفعت وتيرة التدريبات في صفوف الجيش الاسرائيلي. وكذلك كان الحال في صفوف الجيوش العربية المصرية والسورية والاردنية والعراقية، فأصبحت الأجواء ملبدة بغيوم الحرب.

اندلعت الحرب في الساعة ٧:٤٥ من صبيحة الخامس من حزيران ١٩٦٧ بقيام ١٨٥

طائرة من سلاح الجو الاسرائيلي بقيادة مردخاي هود بضرب طائرات سلاح الجو المصري والسوري والاردني والعراقي بصورة مباغتة وهي جاثمة على أراضي المطارات. هذا الهجوم المباغت الذي حمل اسم «موكيد»^{٥٧} حسم الحرب من بدايتها لصالح اسرائيل، إذ لم يعد لدى جيوش الدول العربية المشار إليها أنفاً قوة دفاع جوية لحماية الجيوش البرية والبحرية. وأعاد سلاح الجو الاسرائيلي تسديد ضربات متواصلة على المطارات المصرية والسورية، حتى بلغ الأمر بأنه لم يعد لدى هذه الجيوش قوة رد.^{٥٨}

وحصيلة هذه العملية الجوية المباغتة تدمير زهاء ٣٥٠ طائرة من أصل ٦٠٠ طائرة امتلكتها جيوش الدول العربية لمواجهة لاسرائيل. أما خسائر الطيران الاسرائيلي فبلغت قرابة ٥٠ طائرة مقاتلة.^{٥٩}

وحقق الجيش الاسرائيلي تفوقاً جويًا على الجيوش العربية في اليوم الاول من حرب حزيران، وهكذا أصبحت الحرب البرية سهلة أكثر، إذ وفرت أسراب سلاح الجو الاسرائيلي غطاءً نافعاً للغاية لتقدم الجيوش البرية في جبهات القتال المختلفة في سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان. وبالرغم من التفوق الجوي الذي حققته اسرائيل، إلا أن الطيران السوري والعراقي خلق عدة مرات في أجواء بعض المدن والمواقع الاسرائيلية وألقى بقنابل وقذائف أدت على إلحاق أضرار بشرية ومادية كبيرة.

وفي اليوم الأول، وبعد نصف ساعة من العملية الجوية الاسرائيلية تحركت القوات البرية الاسرائيلية باتجاه غزة وسيناء، وتكونت هذه القوات من ثلاثة فيالق، ثم اضيفت اليها كتائب عدة مدججة بـ ٦٠٠ دبابة ومدركة. وتمكنت هذه القوات خلال يومين من احتلال قطاع غزة، وفي السابع والثامن من حزيران بلغت القوات الاسرائيلية قناة السويس وشم الشيخ ورأس نصراني وابو رديس في جنوب وغرب سيناء.

وتدعي اسرائيل انها حاولت ثني الملك حسين عن خوض حرب معها لعلمها بخسارته مسبقاً، وأنها - أي الحكومة الاسرائيلية - غير معنية بحدوث ذلك للملك حسين. وأوفدت إليه سرا مبعوثين لتوضيح الأمر. إلا أن اسرائيل تدعي أن عبد الناصر قد ضغط على الملك مدعياً ان الجيش المصري يحقق سلسلة من الانتصارات تلو الاخرى على جبهة القتال في سيناء، ولذا فإن اعلان الملك حسين عن الحرب سيخفف عن الجبهة المصرية. وتمكنت القوات الاسرائيلية في غضون ثلاثة ايام من احتلال كافة مناطق الضفة الغربية وفي مقدمتها القدس التي اعتبرتها القيادة السياسية الاسرائيلية هدية من الله لشعبه المختار. وانسحبت

القوات الاردنية حتى عبر الاردن.^{٦٠}

وقامت اسرائيل بتركيز عدد كبير من قواتها وكتائبها وفرقها العسكرية على طول الحدود مع سورية استعدادا للبدء بهجوم حربي، وكان أوله قصف عنيف جدا لمواقع حربية سورية في الجولان، وتحريك عدة فرق وكتائب عسكرية على الأرض وصولا حتى جسر بنات يعقوب ثم بلوغ القنيطرة. وكانت المعارك قاسية وعنيفة للغاية، إذ ان الجنود السوريين أظهروا بسالة كبيرة في التصدي للجيش الاسرائيلي الذي تكبد خسائر فادحة في عدة اشتباكات ومعارك في الجولان. وقام الجيش الاسرائيلي فور احتلاله الجولان بتدمير ما يزيد عن ١٥٠ قرية وبلدة في الجولان وطرد أهاليها نحو سورية، والإبقاء على خمس قرى فقط.^{٦١}

كانت خسائر اسرائيل قرابة ٨٠٠ جندي قتيل وثلاثة آلاف جريح. أما الجيوش العربية فتكبدت خسائر كثيرة، على النحو التالي (وفقا لتقديرات اسرائيل): مصر - حوالي ١٢ الف جندي قتيل. سورية - حوالي ألفي جندي قتيل. الاردن - حوالي ستة آلاف قتيل. ولم تعلن الحكومات العربية عن إحصائيات تتعلق بعدد القتلى رسميا في هذه الحرب.

ومن ابرز نتائج هذه الحرب بالنسبة لاسرائيل:

- توسيع رقعة اسرائيل بالسيطرة على مزيد من الاراضي في الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة وسيناء.
- وصلت حدودها حتى نهر الاردن كخط دفاع طبيعي.
- وصلت حدودها حتى قناة السويس كخط دفاع طبيعي.
- سيطرة على قمة جبل الشيخ منه تشرف على دمشق وتشكل خطرا على القيادة السورية.
- تفوق عسكري اسرائيلي كبير جدا على الدول العربية المحيطة بها، خاصة تفوق سلاح الطيران الاسرائيلي.
- إلحاق هزيمة عسكرية وسياسية، في الوقت ذاته، بالجيوش والحكومات العربية.

أما بالنسبة للدول العربية فإن هذه الحرب قد كشفت ضعف الانظمة السياسية، وضعف المؤسسة العسكرية العربية في ضمان الأمن العربي وتقوية وتعميق المناعة العسكرية العربية.^{٦٢} وأيضا فإن الهزيمة - عرفت بـ «نكسة ١٩٦٧» - قد اثارت حمية الجماهير العربية ضد سياسات حكوماتها. وتركت هذه الحرب أثارا سلبية في الشارع العربي بشكل عام، خاصة مظاهر

بينما تعززت في اسرائيل مشاعر التفوق والعظمة، وبدأت تظهر حركات استيطانية وضعت خططا مدعومة من الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على نشر المستوطنات في كافة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في هذه الحرب. ولم تنصع الحكومة الاسرائيلية لقرارات الامم المتحدة الداعية إياها إلى الانسحاب من الأراضي التي أحتلتها. وعاش المجتمع الاسرائيلي في أجواء من الفرح والخطرة في اعقاب ما حققه الجيش الاسرائيلي من انجازات عسكرية في الحرب. ويعتقد كثير من المراقبين والمحللين السياسيين والعسكريين أن هذه الأجواء وغيرها كانت السبب الأساسي والرئيسي في تعرض اسرائيل إلى حرب مباغتة في العام ١٩٧٣.

أما حجم القوات العسكرية الاسرائيلية فكانت كالتالي: ٥٠ ألف جندي نظامي، و ٢١٠ آلاف جندي احتياط. وخسرت اسرائيل ٧٧٩ جنديا قتيلا، و ٢٥٩٣ جنديا جريحا، و ١٥ جنديا اسيرا، و ٤٦ طائرة مقاتلة أسقطت في هذه الحرب عدا طائرات مروحية. أما حجم القوات العربية فكانت كالتالي: ٣٠٥ آلاف جندي مصري. ٢٣٥ ألف جندي سوري. ٢١٥ ألف جندي اردني. أي ٧٥٥ ألف جندي لدى جيوش الدول الثلاث بدون الجيش العراقي. وامتلكت هذه الدول ما مجموعه ٥٢٠ طائرة حربية. وخسرت الجيوش العربية ٢١٥٠٠ جندي قتيلا. و ٤٥ ألف جندي جريح. وستة آلاف جندي أسير. و ٣٣٢ طائرة حربية.

وبرز في هذه الحرب من بين قياديي الجيش الاسرائيلي: اسحق رابين (رئيس هيئة الاركان العامة)، حاييم بارليف (نائب رئيس هيئة الاركان العامة)، عيزر وايزمان (رئيس دائرة العمليات الحربية)، أهارون يريف (رئيس دائرة الاستخبارات)، مردخاي بيلد (قائد سلاح الجو)، اريئيل شارون (قائد كتيبة في لواء الجنوب)، رفائيل «رفول» ايتان (قائد لواء المظليين)، مردخاي غور (قائد لواء ٥٥)...

رابعاً: معركة الكرامة

أفرزت نتائج حرب حزيران العام ١٩٦٧ تحركاً واسع النطاق في كل ما له علاقة بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية خاصة والعربية عامة. واتخذت المقاومة عدة أشكال وصور، من ابرزها تقديم عرائض الاحتجاج حول سلوك ومنهج قيادة الاحتلال في التعامل مع الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال، وعدم تقييد اسرائيل بالاتفاقيات

الدولية التي تُشير إلى كيفية معاملة من يقع تحت سيطرة الاحتلال. ونظمت اضرابات كثيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن دون جدوى، وأُبرقت قيادات سياسية ودينية فلسطينية إلى محافل دولية وديبلوماسية لفضح الأساليب التعسفية والقمعية التي يمارسها الاحتلال ضد المدنيين، ولكن دون جدوى.

أما المقاومة العسكرية فانطلقت على يد المنظمات الفلسطينية الفدائية التي اعترضت طرق الدوريات الاسرائيلية عبر زرع الألغام وتنفيذ سلسلة من العمليات ضد مرافق حيوية مثل سكك الحديد. وبادرت سلطات الاحتلال إلى اعتقال مئات من الشباب والسياسيين وتقديم لوائح اتهام ضدهم أو اعتقالهم إداريا دون محاكمة لفترات طويلة، كما وفرضت عقوبات جماعية على قرى بأكملها كوسيلة ضغط على القيادات الفلسطينية للإذعان للاحتلال والتخلي عن المقاومة.

وفي الوقت الذي كانت فيه تجري عملية تنظيم وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، نشط المسار الدبلوماسي بواسطة المبعوث الدولي غونار يارنغ لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ القاضي بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧. وأما جهود حكومات البلاد العربية فكانت متجهة نحو تنظيم عقد قمة عربية تعثر عقدها.

وساد الاعتقاد في اوساط ومحافل القيادات الاسرائيلية أن الهزيمة التي حققتها بالجيوش العربية في حرب حزيران لن تقيم لها قائمة بعد اليوم، وأن العرب بحاجة إلى عدة سنوات لإعادة بناء ما دمر في هذه الحرب. ولكن حقيقة الأمر أن الجيوش العربية، خاصة مصر وسورية شرعت مباشرة في إعادة تنظيم ذاتها، ومحاسبة النفس حول ما جرى في حرب حزيران، والاستعداد لمواجهة أخرى.

أما المقاومة الفلسطينية فزادت من وتيرة عملياتها الفدائية مؤكدة أن التصدي للاحتلال أمر مشروع، ولن يتوقف مطلقا. وهذا كان معناه رفض قرار وقف إطلاق النار. ومن جهة أخرى فإن حرب الاستنزاف بين إسرائيل ومصر وسورية قوت روح المقاومة، خاصة بعد إغراق سفينتين حربيّتين إسرائيليتين هما «إيلات» و «دكار». وأحدثت حرب الاستنزاف شروخا عميقا داخل صفوف الاسرائيليين، حيث أن ما اعتقدوا أنهم انجزوه لم يكتمل مطلقا.

ولهذا زادت حدة التوتر في الشارع الاسرائيلي، وتعمق القلق من المستقبل، بالرغم

من الانتصار الذي حققه في حرب حزيران ١٩٦٧، لهذا قامت اسرائيل، ومن منطلق الحفاظ على انجاز حرب حزيران، ولتسديد ضربة مباشرة وموجعة للمقاومة الفلسطينية، بشن هجوم واسع النطاق على منطقة الكرامة في غور الاردن الشرقي، في ٢١ آذار ١٩٦٨ حيث عبرت نهر الأردن أربعة ألوية ووحدات من سلاح المدفعية والمدركات وأربعة أسراب طائرات مقاتلة ومروحيات عسكرية. وتكونت القوة الاسرائيلية المهاجمة من نحو ١٥ ألف جندي.^{٦٤} ودام القتال طوال اليوم المذكور على جبهة طولها قرابة خمسين كيلومترا، واشتبك الجيش الاسرائيلي مع المنظمات الفدائية الفلسطينية وقوات من الجيش الاردني، وألحقت بالقوات الاسرائيلية المعادية هزيمة شديدة. وخلف الجيش الاسرائيلي وراءه عددا كبيرا من الاليات الحربية المعطوبة، إضافة إلى عدد كبير من الخسائر في الأرواح.

ساهمت نتائج معركة الكرامة في رفع معنويات الفلسطينيين خاصة والعرب عامة، بأنه يمكن صد هجمات وتعديات الجيش الاسرائيلي، وأن على القيادة الفلسطينية تولي أمر مقاومتها بنفسها مع دعم عربي. ومن جهة أخرى، ساهمت هذه المعركة بما أفرزته من نتائج وتأثيرات في تدفق أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الالتحاق بمنظمات فدائية في مقدمتها «فتح» التي لمع نجمها في هذه المعركة، وبالتالي شكلوا أساس إقامة منظمة التحرير الفلسطينية العسكري. وانضم ايضا عدد كبير من المتطوعين العرب والأجانب لصفوف المنظمات الفلسطينية ايمانا منهم بصدق القضية وشرعية مقاومة الاحتلال وممارساته القمعية. وخلاصة الأمر بالنسبة لمعركة الكرامة بأنها كاسمها أعادت شيئا من الكرامة للفلسطينيين والعرب في مواجهاتهم وحربهم مع اسرائيل لإعادة الحقوق الفلسطينية والعربية المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.

* * *

خامساً: حرب الاستنزاف

جرت هذه الحرب بين جيشي اسرائيل ومصر في الفترة الواقعة بين شهر آذار ١٩٦٩ وشهر آب ١٩٧٠. وتوقفت حين توصل الطرفان إلى عقد هدنة في السابع من آب ١٩٧٠.

قامت القيادة الاسرائيلية العامة، وخاصة دائرة التخطيط بوضع مخططات لمد خط استحكامي على طول ضفة القناة الشرقية، فيه ثلاثون موقعا استحكاميا وغرف قيادة ومطاعم وغرف للنوم. واعتبر هذا الخط الذي حمل اسم «خط بار ليف» (على اسم رئيس هيئة الاركان في وقته حاييم بار ليف الذي أيد مد الخط) من أكثر الخطوط الحربية مناعة وضخامة وتكلفة في العالم. بالرغم من أن اصواتا معارضة لاقامته قد ارتفعت وتعلت، وكان من بينها الجنرال اريئيل شارون. وادعى المعارضون أنه في حالة نشوب حرب فلن تكون فائدة الخط كاملة بالتمام كما اعتقد واضعو تصاميمه.

قامت مصر ولمدة أكثر من سنة بقصف متواصل على طول المواقع والاستحكامات العسكرية الاسرائيلية المنتشرة عند قناة السويس على ضفتها الشرقية كجزء من عمليات تمهيدية لتحرير الاراضي المصرية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ حرب ١٩٦٧. وحاولت مصر مسبقا بكافة القنوات الدبلوماسية إحراز قرار من الهيئة العامة للأمم المتحدة يلزم اسرائيل بالانسحاب من سيناء، ولكن دون جدوى. واستخدمت اسرائيل قوتها الجوية لدك عشرات القواعد والمواقع الحربية والمدنية المصرية، ما ألحق دمارا وخرابا شاملا في كثير من الأحياء السكنية في مدن القناة والمرافق الاقتصادية والصناعية.

وبالرغم من ذلك فإن حرب الاستنزاف قد شملت ايضا الحدود السورية والاردنية واللبنانية في بعض الأحيان ولبعض المواقع.

قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإدارة حرب الاستنزاف على طول الجبهة الاردنية - الاسرائيلية بدعم من الجيش الاردني والحكومة الاردنية.

وجدير ذكره هنا إلى أنه يوجد نقاش عام في الدوائر الاسرائيلية الرسمية والشعبية حول موعد بداية ومدة هذه الحرب وحجمها.

هنا نورد بعضا من أهم الأحداث والوقائع العسكرية والحربية التي جرت في فترة حرب الاستنزاف، التي شهدت رغبة مصرية عميقة لإعادة كرامة الجيش المصري بعد هزيمة حرب ١٩٦٧، بينما واصلت اسرائيل اعتداءاتها العسكرية على الاراضي المصرية وعلى مواطني مصر المدنيين بقصفها المكثف للمدن المصرية الواقعة على طول القناة:^{٦٥}

- قصف جوي مكثف على مواقع عسكرية مصرية على طول القناة.
 - قيام فرقة من سلاح المظليين في الجيش الاسرائيلي باحتلال جزيرة شدوان في خليج السويس.
 - إسقاط عدد من الطائرات المقاتلة المصرية مع طيارها الروس.
 - موافقة مصر على هدنة بناء على طلب وجهته اليها الادارة الأميركية، بينما لم تقدم الحكومة الاسرائيلية أي جواب حول الطلب ذاته، الا بعد ان نفذ جيشها سلسلة من العمليات الحربية ضد الجيش المصري، وفي مقدمتها اسقاط مجموعة من الطائرات.
- أما نتائج هذه الحرب بالنسبة للطرفين فيمكن الاشارة إلى ما يلي:
- (١) مقتل قرابة ٧٠٠ جندي ومدني اسرائيلي.
 - (٢) مقتل آلاف المصريين من عسكريين ومدنيين نتيجة القصف الذي نفذته طائرات اسرائيل الحربية ضد مواقع ومدن مصرية مأهولة بالسكان (يعتقد أن عدد القتلى من بين المدنيين المصريين قد تجاوز العشرة آلاف). وهذا القصف أدى إلى تهجير وتشريد عشرات آلاف العائلات المصرية من بيوتها ومدنها.
 - (٣) تركت هذه الحرب آثارا بالغة على الشارع الاسرائيلي العام، خاصة أنها أضعفت من معنويات الاسرائيليين الذين عاشوا فترة من الغطرسة والكبرياء جراء انتصارات حرب حزيران ١٩٦٧. وعبر الشاعر الاسرائيلي حاييم غوري عن هذه الحالة بقصيدة مطلعها «تل ابيب مضاءة والقناة مشتعلة». ومما زاد من هبوط الآمال والاحباط توالي أخبار سقوط عدد كبير من الجنود في ساحات المعارك.
 - (٤) اعتقدت قيادات اسرائيل السياسية والعسكرية على حدّ سواء، أن النصر الذي حققته سريعا في حرب ١٩٦٧ والذي بهر العالم كله، لن يجعل الجيوش العربية وفي مقدمتها الجيش المصري يفكر بتنظيم بالحرب. إلا أن حرب الاستنزاف غيرت المعايير والمفاهيم، فها هو الجيش المحطم والمفكك قد بدأ يستعيد عافيته ويحاول أن يثبت وجوده العسكري في ميدان القتال قبل الميدان السياسي. ولهذا، فإن هذه الحرب كانت امتحانا لمصر بالرغم من كل ما حل بها من كوارث وويلات، وفي الوقت ذاته بدأت رياح وبوادر التمرد والعصيان المدني تعصف بالرأي العام الاسرائيلي، وإن كان في نطاق ضيق ومحدود.

٥) بروز تيارات معارضة للحرب في الشارع الاسرائيلي بعد توالي اخبار القتلى والجرحى، ونجاح الجيش المصري في تسديد ضربات موجعة ضد الجيش الاسرائيلي «المقدس» بعيون الاسرائيليين. وكان أبرز ما افرزته حالة حرب الاستنزاف تلك الرسالة التي بعث بها طلاب الصف الثاني عشر الثانوي، وهو الصف الأخير في مرحلة الدراسة الثانوية في اسرائيل قبل التجند في الجيش الاسرائيلي. الرسالة وجهت إلى رئيسة الحكومة الاسرائيلية غولدا مئير في ٢٨ نيسان ١٩٧٠، حيث استنكر الطلاب فيها مواصلة الاحتلال، مظهرين امتعاضهم الشديد من عدم مبادرة الحكومة إلى توقيف حرب الاستنزاف حالا.

ومن جهة أخرى عبرت قطاعات أخرى غير رسمية عن رفضها للاحتلال مثل المسرح الكامييري الشهير في تل ابيب، حيث عرضت على خشبته مسرحية ساخرة بعنوان «ملكة الحمام» (ملكات هأمباتيا) من تأليف حانوخ ليفين، احتوت على مقاطع ساخرة (ساتيرا) ضد سياسة الحكومة في موضوع حرب الاستنزاف الجارية على الحدود مع مصر. واضطرت ادارة هذا المسرح إلى توقيف عروض المسرحية نتيجة ضغوط أطراف حكومية وشعبية.^{٦٦} ولكن، مما لا شك فيه ان الجو العام الذي كان سائدا بعد انتصارات حزيران ١٩٦٧ لم يعد قائما جراء حرب الاستنزاف. فبالرغم من مواصلة اسرائيل تفوقها الجوي، إلا أنه تبين لها أن الجيش المصري قد قطع شوطا طويلا في إعادة ترميم ألويته وفرقه ووحداته وشراء اسلحة جديدة (بما فيها منصات صواريخ) والقيام بتدريبات مكثفة لخوض حرب جديدة ضد اسرائيل يكون هدفها المركزي تحقيق نصر عسكري. وبدأ التخطيط الاستراتيجي العسكري المصري لكيفية عبور القناة، وتحقيق ذلك في حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وكنا قد ذكرنا كيفية سير حرب الاستنزاف على طول الجبهة الاسرائيلية - الاردنية في غور الاردن، وهنا بودنا الإشارة إلى أن ما ميز هذه الحرب على هذه الجبهة بالذات أنها كانت عبارة عن قصف مدفعي متواصل بين الطرفين باستخدام انواع متنوعة من المدافع الخفيفة والثقيلة، بحيث قامت المدفعية الاسرائيلية بقصف مواقع عسكرية اردنية وفلسطينية ومدن وقرى اردنية ايضا، وقامت المدفعية الاردنية والفلسطينية بقصف المستوطنات الاسرائيلية بالمقابل. ووقعت في هذه الفترة الزمنية معركة الكرامة التي أشرنا إليها أعلاه.

ولم تتوقف حرب الاستنزاف هذه على هذه الجبهة إلا بوقوع أحداث ايلول الاسود الدامية في ١٩٧٠.

وبرز من بين القادة الاسرائيليين في هذه الحرب: حاييم بار - ليف (رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي)، دافيد اليعازار (رئيس دائرة العمليات الحربية)، اهارون يريف (رئيس دائرة الاستخبارات)، رجبام زئيفي (قائد لواء المركز في الجيش)، مردخاي غور (قائد لواء الشمال في الجيش)، اريئيل شارون (قائد لواء الجنوب في الجيش)، شلومو لاهاط (قائد سلاح المدرعات في سيناء)، يكوئيئل آدم (قائد لواء غولاني)...

سادساً: حرب تشرين الأول - اكتوبر ١٩٧٣

وتُعرف أيضاً بـ «حرب رمضان» لوقوعها في شهر رمضان المبارك. ويُطلق عليها الاسرائيليون «حرب يوم الغفران» لوقوعها في يوم الغفران (يوم كيپور)، وهو يوم صيام عام لدى اليهود تتوقف فيه النشاطات اليومية العادية، إضافة إلى أن الحرب وقعت يوم سبت، مما عزّز توقف مجرى الحياة العادية بالكلية تقريباً داخل اسرائيل.

تعتبرها المؤسسة العسكرية، وأيضاً السياسية في اسرائيل، من أقسى وأصعب الحروب التي خاضتها اسرائيل على الصعيدين العسكري ثم السياسي، إذ بيّنت هذه الحرب حصول تراجع في ميزان القوى لصالح الدول العربية وكذلك ضعف البنية العسكرية الاسرائيلية.^{٦٧}

ووضعت القيادة العسكرية الاسرائيلية خطة استراتيجية شاملة في صراعها الحربي مع الدول العربية في أعقاب حرب حزيران وما تلاها من حرب استنزافية، ملخصها كالتالي:

١. سعي اسرائيل إلى تحقيق توسع جغرافي داخل الاراضي العربية بهدف ضمان حيّز أمني.
٢. السعي الدائم إلى الحفاظ على التفوق العسكري لكافة قواتها على كافة الجيوش العربية المحيطة بها.
٣. تدعيم تحالفها مع الولايات المتحدة في سبيل الحصول على الدعمين المالي والعسكري المتمثل بتزويد الجيش الاسرائيلي بالسلاح الأميركي المتطور.
٤. نشر وبث أجهزة استخبارات وتجميع معلومات ميدانية في الدول العربية وتحليلها على يد الجهات المختصة في المخابرات الاسرائيلية.
٥. بناء وتدعيم لتحصينات عند قناة السويس للحيلولة دون تمكن القوات المصرية من اختراقها.

٦. العمل في الميدان السياسي لمنع أية امكانية لعمل عربي موحد في مواجهة اسرائيل.
 ٧. العمل بجهد في سبيل نقل ساحة المعركة إلى الطرف العربي، وألا تكون المعركة في الطرف الاسرائيلي.
- هذه الاستراتيجية تتطلب تحقيق تفوق جوي متواصل وتوفير قدرات تكنولوجية متقدمة سواء أكانت من انتاج اسرائيلي أم اميركي، ومواصلة كسب الولايات المتحدة وتأييدها المطلق في كافة المحافل الدولية.^{٦٨}

ساد الاعتقاد في أوساط المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في العام ١٩٧٣ أن مصر لن تقدم على اعلان حرب ضد اسرائيل. وعرفت هذه الرؤية بـ «كونسپشين - Conception»، وأطلقتها لجنة اغرانات التي تشكلت بعد الحرب للتحقيق في التقصير الذي أدى إلى هزيمة اسرائيل فيها. وتوصلت اللجنة إلى استنتاجات كثيرة، من أبرزها أن الفشل كان ناجما جراء قصور استخباراتي من قبل الدوائر الاستخباراتية التابعة للجيش الاسرائيلي. وفشلت هذه الرؤية مع اندلاع الحرب في يومها الاول، حيث كان واضحا عدم الاستعداد جيدا في صفوف الجيش الاسرائيلي، في كافة النواحي، خاصة الاستخبارات، بالرغم من أن هناك من تمسك بالفكرة القائلة أن مصر ستبدأ بالحرب في وقت قريب.

وتكونت الرؤية الاسرائيلية من عدة مركبات، وهي:

- ١) أن مصر ترى في الحرب وسيلة اساسية لإعادة الأراضي التي فقدتها في حرب حزيران ١٩٦٧. وشروع مصر بحرب ضد اسرائيل لن يتم إذا لم تضمن مسبقا تحقيق انجازات ملموسة، وفي مقدمتها إعادة أراض مصرية.
- ٢) لن تخرج مصر إلى حرب ضد اسرائيل ما لم يتوفر لديها - أي لمصر - إجابات لتفوق اسرائيل الجوي. والأهم من هذا أن مصر لن تنطلق في حرب ما لم تكن لديها القدرة على تسديد ضربة للقواعد الجوية في العمق الاسرائيلي.

- ٣) أما بالنسبة لسورية، ساد الاعتقاد انها لن تخرج إلى الحرب دون تنسيق مسبق مع مصر.
- الرؤية العسكرية الاسرائيلية حول وضع سلاح الطيران المصري وقوات مصر البرية كانت جيدة بمفاهيم ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى مطلع السبعينيات. الأحوال تغيرت حينما قررت مصر أنها ستنتقل في تحضيراتها لحرب قادمة ضد اسرائيل، وهذا ما لم تأخذه دائرة

الاستخبارات وأيضا دائرة العمليات في القيادة العامة للجيش. من جهة أخرى تمكنت مصر من نشر صواريخ مضادة للطائرات على طول قناة السويس استعدادا لاحتمال تنفيذ هجوم واسع النطاق.

ومما أشار لتمسك القيادة الاسرائيلية العامة بهذه الرؤية أنه في الخامس من تشرين الاول ١٩٧٣، أي قبل يوم واحد من اندلاع الحرب نشرت دائرة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي تقييما عاما جاء فيه: «بالرغم من أنه توجد حالة طوارئ في القناة وهذه علامات أولية تشير إلى مبادرة هجومية، إلا أنه لا يوجد أي مؤشر يؤكد استعداد المصريين لتغيير العلاقات القائمة بين القوات المصرية والجيش الاسرائيلي. لهذا فإن احتمالات قيام المصريين بحرب ضد اسرائيل ضئيلة للغاية».^{٦٩}

ويبدو واضحا أن تأثير هذه الرؤية (كونسبشين) قد تركت آثارها عميقا في أوساط القيادة العسكرية الاسرائيلية. وتراشق أعضاء هذه القيادة وآخرون في المستوى السياسي بعد توقف الحرب التهم التي بينت أسس الفشل الذريع.

وخلاصة هذا الجانب وجود فشل في طريقة إيصال المعلومات الاستخبارية الى القيادات والجهات المعنية بالأمر في اسرائيل لدراستها مسبقا وتحليلها.

أعلنت مصر وسورية بصورة مشتركة وبتنسيق تام الحرب على اسرائيل في السادس من اكتوبر العام ١٩٧٣، وبصورة مباغتة جداً. إذ تم اختيار يوم الغفران لدى الشعب اليهودي، وصادف أيضاً أنه كان يوم سبت. وساهمت المناسبتان كثيراً في تسهيل عملية البدء بالحرب والتفوق العسكري من البداية. وهناك جهات داخل المؤسسة العسكرية تشير إلى أن رئيس هيئة الأركان العامة دافيد اليغازار قد عرف في الرابعة من صبيحة اليوم ذاته أن مصر ستبدأ بالحرب. وهناك جهات أخرى اعتقدت أن الحرب ستبدأ الساعة السادسة مساء، لكن الحرب بدأت الساعة الثانية من بعد ظهر السادس من اكتوبر. وكانت اسرائيل قد حصلت على معلوماتها هذه من أشرف مروان.^{٧٠} وكان الفارق الزمني أربع ساعات فقط. أما وزير الدفاع موشي ديان ورئيس دائرة الاستخبارات ايلى زعيرا فلم يكونا مقتنعين أن مصر ستبدأ بالحرب وفق التقديرات الواردة أعلاه، وتأكدّا من ذلك فقط يوم بدء الحرب.

وبالنسبة لاعتقاد موشي ديان أن الحرب لن تندلع في التوقيت المشار إليه: أنه لم يصادق على طلب رئيس هيئة الأركان العامة بالدعوة إلى حالة استنفار وتجنيد الاحتياط. وأيضاً لم يُصادق ديان على طلب رئيس أركانه بتسديد ضربة إستباقية يقوم بها سلاح الجو الاسرائيلي

في الساعة الحادية عشرة من صبيحة السادس من اكتوبر. والواقع أن سلاح الجو الاسرائيلي كان على أهبة الاستعداد للقيام بهذه المهمة إلا أن الطائرات لم تقلع كما كان مخططا لها. معنى ذلك، أن الحرب لم تكن مفاجأة بالتمام بالنسبة للاسرائيليين، إنما في توفير التحليلات المناسبة للعلامات والاشارات التي تشير إلى احتمال وقوعها.

وهناك علامات أخرى جمعتها الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية أشارت إلى اقتراب وقوع حرب، منها:

- قام الملك حسين، وفق الرواية الإسرائيلية، في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٧٣ بلقاء غولدا مئير رئيسة وزراء اسرائيل في تل ابيب وأعلمها عن التنسيق والتعاون القائم بين مصر وسورية حول الاستعداد للحرب، إلا أن القيادة السياسية الاسرائيلية لم تأخذ كلامه على محمل الجد.^{٧١}
 - الصور الكثيرة التي التقطتها كاميرات الطائرات الاسرائيلية في هضبة الجولان وقناة السويس دلت على وجود تحركات عسكرية غير عادية.
 - تصريحات قيادات عسكرية اسرائيلية قبل الحرب أفادت أن المصريين يقومون باستعدادات مكثفة لخوض حرب.
 - طلب حكومتي مصر وسورية من الخبراء السوفييت فيها ترحيل عائلاتهم.
- إذن، كانت الأجواء السياسية والعسكرية في اسرائيل مهيأة لحالة حرب، إنما التفسيرات الخاصة بالرؤية العسكرية كانت مغلوطة، وفق ما أشارت إليه لجنة اغرانات التي تشكلت بعد الحرب للتحقيق في الفشل الحاصل فيها.

يمكن دراسة العمليات الحربية التي تمت خلال الحرب بتقسيمها إلى ثلاث مراحل، كالتالي:^{٧٢}

⊠ المرحلة الأولى: من ٦-١٠ تشرين الأول - اكتوبر

انطلقت القوات المصرية والسورية بحرب شاملة ضد اسرائيل على جبهتين: قناة السويس والجولان. عبرت خمسة فيالق مصرية القناة من ضفتها الغربية إلى ضفتها الشرقية مستخدمة الجسور الاسطوانية المتحركة. وكذلك قامت القوات السورية^{٧٣} بهجوم كبير على طول الجبهة في الجولان وتم تحرير قمة جبل الشيخ التي كانت اسرائيل قد احتلتها في حرب ١٩٦٧ وحولتها إلى موقع استراتيجي لجيشها. وكانت القيادة السورية قد أنزلت فرقاً من

الكوماندو بواسطة مروحياتها في هذا الموقع وحررته. إلا أن القوات الاسرائيلية أعادت سيطرتها على جبل الشيخ في العاشر من اكتوبر بعد أن خسرت قرابة ٩٠٠ دبابة ومئات الجنود القتلى.

• المرحلة الثانية: من ١١-١٤ تشرين الأول - اكتوبر

كانت الخطة الاستراتيجية للقيادة الإسرائيلية العسكرية العامة البقاء فترة ما في حالة دفاع على الجبهة المصرية والحفاظ على تماسك الجيش. ولكن جراء الخسائر الفادحة في الأرواح توجهت الحكومة الاسرائيلية إلى وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر بموافقتها على عقد الهدنة. إلا أن الرئيس المصري انور السادات رفض قبول الهدنة، فقامت الولايات المتحدة بقرار من الرئيس الأميري ريتشارد نيكسون بنقل مساعدات عسكرية بقطار جوي إلى اسرائيل. وقام الاتحاد السوفيتي بنقل أسلحة ومساعدات إلى الجيش المصري.^{٧٤}

وهكذا بدأت تتسع رقعة الحرب بالتدخل والمشاركة من طرف الدولتين العظميين، لما لهما من مصالح استراتيجية في منطقة الشرق الاوسط.

وتمكن الجيش الاسرائيلي من إيقاف الزحف المصري في الرابع عشر من تشرين الأول بعد أن تم دعم الخطة الهجومية الاسرائيلية بمشاركة طائرات اميركية في الحرب.^{٧٥} أما على الجبهة السورية فتمكن الجيش الاسرائيلي من إيقاف الزحف السوري، وتحول إلى مرحلة الهجوم.

• المرحلة الثالثة: من ١٥ - ٢٤ تشرين الأول - اكتوبر

تقدمت قوات من الجيش الاسرائيلي نحو الضفة الغربية لقناة السويس وحاصرت الجيش المصري الثالث، وانتقلت فرق وكثائب عسكرية كثيرة إلى غربي القناة وأصبح الجيش الاسرائيلي على مسافة ١٠٠ كم إلى الشرق من القاهرة. وأعادت اسرائيل احتلال قمة جبل الشيخ من أيدي القوات السورية. وتسارعت الدبلوماسية الدولية لإحراز هدنة وتوقيف الحرب، وتم ذلك في الرابع والعشرين من اكتوبر.

• احصائيات عامة لهذه الحرب (تقريبية)

بلغ حجم القوات الاسرائيلية حوالي ٣٥٠ الف جندي نظامي واحتياط. ٣٥٨ طائرة

حربية. ٢١٠٠ دبابة. وبلغ حجم القوات المصرية حوالي ٦٥٠ ألف جندي نظامي واحتياط. ٤٠٠ طائرة حربية. ٢٢٠٠ دبابة. وبلغ حجم القوات السورية حوالي ١٥٠ ألف جندي نظامي واحتياط. ٢٨٢ طائرة حربية. ١٦٥٠ دبابة. وارسلت الحكومة العراقية لدعم المجهود الحربي فرقا من جنودها الى الجبهة السورية، وكذلك عددا كبيرا من طائراتها ودباباتها. وفعلت الشيء ذاته الحكومة الاردنية، ولكن كانت الحرب قد اقتربت من نهايتها. أما خسائر الحرب فكانت على النحو التالي (موجز):^{٧٦} القتلى: جنود اسرائيليون = ٢٦٥٦، مصريون = ١١٣٠٠، سوريون = ٤٠٠٠، عراقيون = ٣٠٠. الجرحى: جنود اسرائيليون = ٧٢٥١، مصريون = ٢٥٠٠٠، سوريون = ١٠٠٠٠. أسرى: اسرائيليون = ٣٠٠، مصريون = ٨٢٧٣، سوريون = ٣٨٦. طائرات: اسرائيلية = ١٠٢، مصرية = ٢٤٠، سورية = ١٣٨. دبابات ومدركات: اسرائيلية = ١٠٠٠، مصرية = ١٠٠٠، سورية = ١١٠٠.

• تقييم لهذه الحرب

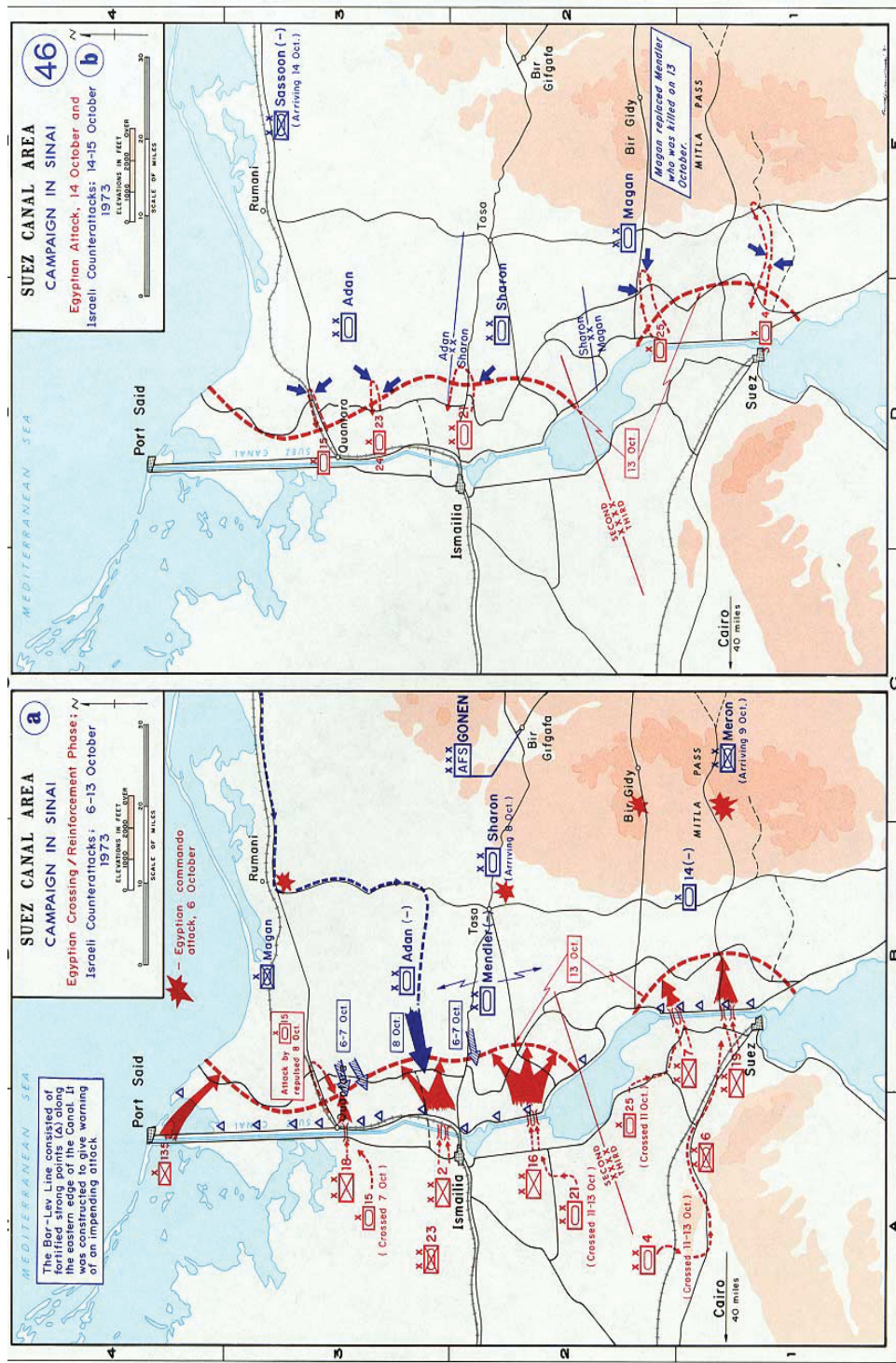
سادت العالم العربي مشاعر الانتصار، إذ كانت هذه الحرب الأولى التي تم فيها كسر اسطورة «الجيش الاسرائيلي الذي لا يُقهر». وأيضا الحرب الأولى التي يحرز فيها العرب تقدما على جبهات القتال، وتُلحق بالجيش الاسرائيلي هزيمة عسكرية قاسية جدًا، حتى أن القيادة الاسرائيلية طلبت مساعدة مباشرة من الجيش الأمريكي. بينما سادت في الجانب الاسرائيلي أحاسيس عميقة بالفشل الذريع والخسارة الكبرى لمكانة وصورة الجيش الاسرائيلي في الداخل والخارج. وحدث شرخ كبير داخل المؤسسات السياسية والعسكرية وفي أوساط مفكرين وأدباء وقياديين مجتمع حول الفشل الذي اصاب المؤسسة العسكرية في هذه الحرب. وكانت هذه الحرب الأولى التي كلفت المجتمع الاسرائيلي عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى والخسائر المالية مقارنة مع بقية الحروب السابقة. وتراشقت القيادات على مختلف مستوياتها التهم الشديدة بمن يتحمل مسؤولية الإخفاق العسكري والمخابراتي والسياسي والاعلامي. وتم تشكيل لجنة تحقيق برئاسة قاضي المحكمة العليا في اسرائيل اغرانات للتحقيق في الفشل وتحديد مسؤولية كل طرف مسؤول في الحكومة والجيش. وكيف كان بإمكان المؤسسة العسكرية والقيادة الميدانية الحيلولة دون وقوع حرب فجائية؟ وكيف أن دائرة الاستخبارات

في الجيش الاسرائيلي لم تكن لديها المعلومات الكافية حول تسليح الجيشين المصري والسوري والمخططات العسكرية التي كانت بحوزتهما؟ «أو» وهذا سؤال مركزي طرحته اللجنة: كيف تمت عملية تفسير المعلومات والمعطيات الاستخباراتية من قبل المستويين السياسي والعسكري عشية الحرب؟

• ما بعد الحرب

اندلعت، خلال المراحل المتقدمة من الحرب واستمرت بعدها، أزمة نفط عالمية قادت الدول العربية المنتجة للنفط كسلاح سياسي للضغط على اسرائيل من خلال الدول المعنية في العالم، أي المستهلكة للنفط. والتقى فريقا المفاوضات المصري والاسرائيلي عند الكيلومتر ١٠١ في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣ وتم التوصل إلى اتفاق هدنة وتبادل أسرى بين الطرفين. ثم اعلن عن عقد مؤتمر للسلام في جنيف في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ بحضور مصر وسورية واسرائيل، وتم فيه التوقيع على اتفاقيات فصل القوات. وشكلت في اسرائيل لجنة اغرانات للتحقيق في الحرب وحيثياتها واخفاقاتها. وأصدرت اللجنة تقريرها الذي نشر ظلالة القائمة على الساحة السياسية الاسرائيلية، إذ استقالت غولدا مئير من رئاسة الحكومة، وتمت الاطاحة بعدد من الجنرالات في الجيش، وإحداث تغيير جذري على بنية المؤسسة العسكرية. ووقع الشارع الاسرائيلي العام تحت تأثير حركات شعبية وفكرية أخذت تنادي بضرورة العودة إلى واقع الجيش وقوته التي سادت في الفترة اللاحقة لحرب حزيران.

وبرز من بين الجنرالات في الجيش الاسرائيلي: دافيد (دادو) اليعازار (رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي)، اسرائيل طال (نائب رئيس هيئة الاركان)، رجبام زئيفي واهارون يريف (مساعد رئيس الاركان)، ايلي زعيرا (رئيس دائرة او شعبة الاستخبارات)، اريئيل شارون (قائد الفرقة ١٤٣ في سيناء)، امير دروري (قائد لواء غولاني)، ابراهام برعام (قائد لواء هرثيل)، عوزي يائير (قائد سلاح المظليين).



خريطة عمليات حربية خلال حرب تشرين ١٩٧٣ على جبهة سيناء

سابعاً: الحرب الاسرائيلية الاولى ضد لبنان

تُعرف هذه الحرب في اسرائيل بـ «حرب سلامة الجليل».^{٧٧} أما ذريعتها من وجهة النظر العسكرية الاسرائيلية فهي الانتقام لاغتيال سفير اسرائيل في بريطانيا شلومو ارغوف على يد ثلاثة فدائيين فلسطينيين في الثالث من تموز ١٩٨٢. ونُفذت هذه العملية على يد فلسطينيين من جماعة أبو نضال، التي كانت في ذلك الوقت في صراع مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع قيادة «فتح» وعلى رأسها الزعيم الراحل ياسر عرفات. واعلنت الحكومة الاسرائيلية أن مستوطناتها على الحدود الشمالية مع لبنان تتعرض منذ فترة طويلة إلى قصف كاتيوشا من الجنوب. لذا، قررت الحكومة الاسرائيلية القيام بحملة عسكرية شاملة وواسعة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ومواقعها في لبنان وتصفية المقاومة الفلسطينية العسكرية بالكامل، وفرض هدوء في شمال اسرائيل. وكانت اسرائيل قد نفذت في العام ١٩٧٨ حملة عسكرية باسم «حملة الليطاني» لضرب قواعد ومواقع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذه الحملة كانت محدودة من حيث المناطق الجغرافية التي وقعت فيها.

أما الحرب الأولى أو «حملة سلامة الجليل» فكانت واسعة جداً ووصلت حتى بيروت العاصمة. ولكن بالنسبة للاسرائيليين ما زالت الأهداف حتى يومنا هذا مثار نقاش وجدال عام في مختلف الأوساط العسكرية والسياسية والمحافل الفكرية والاعلامية.

اتخذت الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن قرارها بالحرب على لبنان، وحددت القيادتان السياسية والعسكرية وصول الجيش حتى اربعين كيلومتراً عن الحدود الاسرائيلية - اللبنانية الدولية. وهذه المسافة هي أبعد من مدى إطلاق الكاتيوشا باتجاه اسرائيل. ولكن الجيش لم يتوقف عند الكيلومتر الاربعين كما حددت القيادة السياسية، إذ واصل زحفه نحو بيروت. وأصبح الهدف الفعلي هو القضاء التام على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وخراجها منها، وهذا ما حققته المؤسسة العسكرية بعد حصار بيروت.

تحركت القوات العسكرية الاسرائيلية في السادس من حزيران ١٩٨٢ في اربعة مسارات: الأول على طول ساحل البحر من رأس الناقورة وحتى مصب نهر الأولي. الثاني في منطقة الجبال المركزية في لبنان. الثالث على طول القطاع الشرقي اللبناني. الرابع في البقاع حيث تركيز القواعد العسكرية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الثامن من حزيران بلغت القوات الاسرائيلية مشارف بلدة الدامور جنوبي بيروت، بعد أن دفعت بمنظمة التحرير

الى مغادرة مدينتي صور وصيدا وضواحيها. ووقعت في الايام الاولى للحرب مواجهات بين الجيش السوري المرابط في لبنان منذ الحرب الاهلية اللبنانية، وبين وحدات من الجيش الاسرائيلي. ووصلت المواجهات أوجها بين الجيشين في المعركة الجوية بين سلاح الجو السوري وبين سلاح الجو الاسرائيلي، وحقق الاسرائيلي تفوقا على السوري، واسقط عشرات الطائرات. أما في المعارك الارضية فلم تتمكن المدرعات الاسرائيلية من تحقيق انتصار او تفوق، خاصة في معركة سلطان يعقوب حيث تكبدت القوات الاسرائيلية خسائر فادحة في الارواح والمعدات، وفقد عدد من الجنود الاسرائيليين.

ووصلت فرق وكثائب من الجيش الاسرائيلي الى بيروت في الثالث عشر من حزيران ١٩٨٢ ودارت معارك قاسية وشديدة بينها وبين المقاومة الفلسطينية واللبنانية استمرت حتى منتصف آب، حيث تم التوصل الى اتفاق يقضي بخروج القوات السورية والفلسطينية من بيروت تحت مظلة دولية. وتم خروج الفلسطينيين من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في ٣١ آب ١٩٨٢.

وأصرت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بصورة غير مباشرة، والتي أصبح يقودها وزير الدفاع اريئيل شارون، على انتخاب رئيس لبناني جديد موال لاسرائيل أو على الاقل معارض لسورية ولمنظمة التحرير الفلسطينية. وجرى انتخاب بشير الجميل رئيسا جديدا للجمهورية اللبنانية، إلا أنه اغتيل في تفجير مقر حزب الكتائب ببيروت (١٤ ايلول ١٩٨٢)، وخلفه شقيقه امين الجميل. يومان بعد هذه العملية نفذت الكتائب اللبنانية بمعرفة ومساعدة من القوات العسكرية الاسرائيلية مجازر رهيبة في مخيمي صبرا وشاتيلا بين ١٦ و١٨ ايلول ١٩٨٢ ذهب ضحيتها آلاف الفلسطينيين الابرياء.^{٧٨} وفي أعقاب الضجة السياسية والاعلامية الكبيرة التي رافقت الايام القليلة بعد المجازر وبضغط اميركي ودولي انسحبت اسرائيل حتى نهر الليطاني في الجنوب، مخلفة دمارا وخرابا في أحياء بيروت ومرافقها الاقتصادية والخدمية، بما فيها مطار بيروت الدولي الذي لم يسلم من الخراب الكلي.

شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة «كاهان» للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا وأيضا اساليب ادارة العملية العسكرية في لبنان. وتوصلت اللجنة في توصياتها الى ان اريئيل شارون وزير الدفاع في حكومة بيغن ومخطط ومنفذ الحملة أو الحرب على لبنان يتحمل مسؤولية ما جرى، وأوصت باقالته. وكشفت اللجنة ايضا عن اخفاقات في إدارة المعارك وعدم معرفة مسبقة لظروف واحوال لبنان بالكامل. وبقيت توصيات اللجنة في اطارها فقط دون ان تترك

اثرا كبيرا سوى إقالة شارون واستبداله بوزير آخر من حزبه الا وهو موشي ارنس.^{٧٩}

وبدأت تتشكل في لبنان حركة المقاومة الشيعية من حزب الله التي قامت بسلسلة من العمليات ضد الاحتلال الاسرائيلي في لبنان، والحققت بالجيش الاسرائيلي خسائر فادحة في الارواح. وكانت ابرز واكبر عملية نجحت في تنفيذها تفجير ونسف مقر القيادة العسكرية الاسرائيلية في صور في الرابع من تشرين الثاني ١٩٨٣ والتي قتل فيها زهاء سبعين جنديا اسرائيليا. وبدأت القيادة العسكرية الاسرائيلية بعد هذه العملية سحب قواتها باتجاه ما اسمته الحزام الامني في جنوب لبنان. وبقي الجيش الاسرائيلي محتلا هذه المنطقة حتى انسحابه منها في ايار ٢٠٠٠.

وتعرضت الحكومة الاسرائيلية جراء التطورات في لبنان، خاصة تورط الجيش الاسرائيلي إلى هزات خطيرة للغاية، حيث اعتزل مناحيم بيغن بصورة مفاجأة الحياة السياسية واعتكف في منزله وحيدا، تاركا أمور إدارة الحكومة إلى نائبه اسحق شامير المعروف بمواقفه المتطرفة سياسيا وعسكريا. وسقطت الحكومة خلال فترة قصيرة بعد أن تعرضت إلى موجة من الانتقادات اللاذعة من احزاب المعارضة في الكنيست ، ومن أوساط واسعة في الجمهور. ولم تفرز انتخابات الكنيست الحادية عشرة لعام ١٩٨٤ عن تفوق أحد الحزبين الكبيرين على الساحة السياسية والحزبية (حزب العمل والليكود)، فتشكلت حكومة ائتلاف من رأسين بقيادة اسحق شامير عن حزب الليكود وشمعون بيريس عن حزب العمل، ولكن سرعان ما أفرزت هذه الحالة مآزق سياسية وحزبية وادارية في التركيبة الحكومية، وانعكست البلبلة الخطيرة على الحياة العامة داخل اسرائيل.

وسعت المؤسسة الاسرائيلية خلال احتلال جيشها لجنوب لبنان إلى إقامة جيش من سكان لبنانيين موالين لاسرائيل أطلقت عليه «جيش جنوب لبنان» قاده في البداية الجنرال سعد حداد ثم الجنرال انطوان لحد، بتمويل وتدريب اسرائيلي بالكامل. واستخدمت اسرائيل هذا الجيش لمواجهة حركة المقاومة اللبنانية. وقامت المقاومة اللبنانية بتنفيذ سلسلة من العمليات ضد مواقع وقواعد عسكرية تابعة للجيش الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان. ولم تتمكن القيادة العسكرية الاسرائيلية من توفير حماية كاملة لجنودها أو لجنود جيش الجنوب الموالين لها. وقامت الحكومة الاسرائيلية بالموافقة على تنفيذ عمليتين عسكريتين واسعتي النطاق، الأولى في ١٩٩٣ وعرفت بـ«مقاضاة ومحاسبة» والثانية في ١٩٩٦ وعرفت بـ«عناقيد الغضب» والتي ذهب ضحيتها مئات القتلى الابرياء من الشعب اللبناني، وبرز جريمة قمت

خلال هذه الحملة مجزرة قانا في جنوب لبنان.

وارتفع بالمقابل عدد القتلى في صفوف الجيش الاسرائيلي الذي اصبح عرضة لحرب عصابات يقودها «حزب الله» . وإزاء الثمن الباهظ الذي بدأت تدفعه اسرائيل مع طول فترة احتلالها للبنان دفعت حركات شعبية في اسرائيل إلى الاعتراض القوي والشديد على بقاء الجنود في لبنان، ومن أبرز هذه الحركات «السلام الآن» التي تشكلت في الأساس كقوة يسارية معارضة للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية، وطالبت بفتح قنوات للتفاوض مع الفلسطينيين بغية التوصل إلى حل سلمي للصراع، وانضمت هذه الحركة إلى بقية الحركات المنددة باحتلال جنوب لبنان، وطالبت بالانسحاب الفوري من تلك المنطقة.^٨ وبرز على نحو مؤثر دور حركة «الامهات الرابع» اللاتي طلبن الانسحاب المباشر من لبنان وإعادة «الأبناء إلى بيوتهم».^٩ وتوالى وتيرة عمليات المقاومة وارتفع عدد القتلى في الجيش، وبالتالي ازداد الضغط على الحكومة للانسحاب، وبالفعل قررت الحكومة الاسرائيلية برئاسة يهود باراك سحب جيشها من لبنان في ٢٤ ايار ٢٠٠٠.

وظهرت خلال الحرب الاسرائيلية الاولى على لبنان حالات فردية ثم جماعية من رافضي الخدمة لأسباب ضميرية. وأقيمت حركة «توجد حدود» (يش جفول) بمبادرة عدد من ضباط وجنود الاحتياط الذين صرحوا علانية عن رفضهم تأدية خدمة عسكرية في لبنان. واتسعت دائرة رافضي الخدمة لتصل إلى جنود اسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وخلفت الحرب الاسرائيلية الاولى على لبنان ندوبا وآثارا نفسية واجتماعية خطيرة للغاية، كما أنها كشفت إثر الانسحاب من لبنان ليلا عن الاخفاقات الكبيرة على الصعيدين السياسي والعسكري. وحقق الانسحاب انتصارا بارزا وكبيرا لحركة المقاومة اللبنانية وصمودها. وتحقق انسحاب وتقهر الجيش الاسرائيلي دون التوصل إلى أي اتفاق أو تفاهات بين الحكومة الاسرائيلية وبين حزب الله.

وكان لاختراق اسرائيل في لبنان أثره على الوضع السياسي العام داخل اسرائيل، إذ نزعَت الثقة عن حكومة يهود باراك وانتخب اريئيل شارون رئيسا للحكومة، من دوافع إعادة الاعتبار إلى اسرائيل بعد مسلسل هزائم غير متوقعة في لبنان وعلى صعيد الانتفاضة الفلسطينية. إذ ساد الاعتقاد أنه يجب إعادة الاعتبار إلى الجيش الاسرائيلي وبالتالي إعادة الاعتبار إلى المجتمع الاسرائيلي الذي يرى بالمؤسسة العسكرية هيكلًا مقدسا للغاية!

ثامناً: الحرب الاسرائيلية الثانية على لبنان

«حرب لبنان الثانية» هو العنوان الذي أطلقته اسرائيل على اعتدائها على لبنان في شهر تموز ٢٠٠٦. وتُعرف هذه الحرب في لبنان بـ «حرب تموز» أو «حرب الـ ٣٤ يوماً» (للدلالة على طولها الزمني وصمود المقاومة والشعب اللبناني، وأيضا للدلالة على تراجع مكانة حزب حيران ١٩٦٧) والتي تعرف بالقاموس السياسي - العسكري الاسرائيلي بـ «حرب الأيام الستة».

أدّعت اسرائيل أن سبب خوضها هذه الحرب هو قيام حزب الله باختطاف جنديين اسرائيليين عند الحدود اللبنانية - الاسرائيلية.

إلا أن اسرائيل كانت واصلت حشد قواتها على طول قواعدها واستحكاماتها الحدودية تحسبا لكل طارئ، والأهم من كل ذلك بداية بناء خطة عسكرية لاجتياح مجدد للبنان وتسديد ضربة لحزب الله. أما حركة المقاومة المتمثلة بحزب الله فقد سيطرت على عشرات القواعد والمواقع العسكرية التي استخدمتها اسرائيل وجيش لبنان الجنوبي خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، بالإضافة إلى تشييد عشرات مواقع التحصن والاستحكامات. وبدأت فرق من حزب الله بالانتشار على طول الخط الحدودي بين اسرائيل ولبنان. وتزود المقاومون بكميات كبيرة من الاسلحة الخفيفة والثقيلة، بما فيها كاتيوشا وصواريخ بعيدة المدى تصل إلى أكثر من مائة كيلومتر.

وواصلت اسرائيل طلعاتها الجوية فوق جنوب لبنان خارقة بذلك المدى الجوي اللبناني وفي بعض الأحيان كانت طائرات اسرائيلية تلقي بقذائف في بعض المواقع، وأدت في حالات كثيرة إلى مقتل وجرح العديد من المواطنين اللبنانيين المدنيين.

ووضعت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية خطة عسكرية شاملة استعداداً لحالة حرب مع لبنان. وبدأت فكرة هذه الخطة تدور في أروقة دوائر الجيش الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥، بهدف خلق وضع جديد ومختلف في لبنان في حال تصعيد الحالة العسكرية بين البلدين أو في حالة اضطراب اسرائيل للرد على تحركات وتحركات حزب الله بمواقع الجيش الاسرائيلي أو تعرض مستوطنات الجليل اليهودية إلى كاتيوشا وقذائف صاروخية. أصبح واضحا للمؤسسة الاسرائيلية أنه يجب وضع وإقرار سيناريو حرب قادمة مع لبنان، خاصة مع حزب الله. وتم تسمية الحملة القادمة بـ «كاسحة الجليل».

أما أسس هذه الحملة العسكرية فهي عبارة عن تسديد ضربات مكثفة بالمدفعية بغطاء جوي واسع نحو أهداف حزب الله. وإذا تحققت الأهداف يتم إنهاء الحملة، وإذا لم تنجز الحملة أهدافها تتحول الخطة إلى مرحلتها الثانية وعنوانها «مياه الاعالي» وأساسها تحريك قوات برية بحماية جوية. واحتوت خطة حملة «كاسحة الجليد» على بنود تبرز دور سلاح الجو الاسرائيلي في قصف متواصل دون انقطاع لمواقع حزب الله لمدة يومين، وإذا لم تتحقق الأهداف يجري التحول إلى المرحلة الثانية وهي زحف ارضي.

إذن، كان واضحًا أن اسرائيل ليست فقط في حالة دفاع وانتظار، إنما لديها خطة تفصيلية لتنفيذ هجوم كبير وواسع النطاق على جنوب لبنان.

وكانت اسرائيل في السادس والعشرين من شهر ايار ٢٠٠٦ قد اغتالت محمود المجدوب (ابو حمزة) قائد وحدة العمليات في الجهاد الاسلامي في لبنان بواسطة سيارة مفخخة. وبعد يومين، أي في الثامن والعشرين من ايار أطلق حزب الله صواريخ باتجاه اسرائيل، وأصيبت قاعدة الرادارات والكشف المبكر القائمة على جبل الجرمق في الجليل الأعلى. وردت الطائرات الاسرائيلية بقصف عنيف لعدد من مواقع حزب الله وبعض قرى الجنوب في لبنان. وكان رد حزب الله سريعاً هو الآخر.

وتزامن الأمر مع نجاح فصائل فلسطينية في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦ في أسر جندي اسرائيلي (جلعاد شاليت) قرب قطاع غزة، ما أدى إلى تعقيد الأمور سياسياً وعسكرياً. ورفض ايهود اولمرت رئيس حكومة اسرائيل تحرير أسيرات وأسرى فلسطينيين مقابل الجندي، ورفض أيضاً الدخول في مفاوضات مع من أسماهم بالارهابيين. واجتاحت القوات العسكرية الاسرائيلية بعض مناطق قطاع غزة في حملة أسموها «مطر الصيف» عليهم يعثرون على الجندي المختطف، ولكنهم فشلوا في تحقيق مبتغاهم.

قام حزب الله بالتصدي لمدرعة اسرائيلية وأسّر جنديين اسرائيليين لم يُعرف مصيرهما، وذلك في ١٢ تموز ٢٠٠٦ على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية بعد أن عبرت المدرعة خطوط الحدود. وطالب حزب الله الحكومة الاسرائيلية إطلاق سراح أسرى لبنانيين وفلسطينيين قابعين في السجون الاسرائيلية، وعلى رأسهم الأسير اللبناني سمير القنطار. وتأزمت الحالة العسكرية على الحدود في أعقاب محاولة القيادة العسكرية الاسرائيلية تحرير الجنديين المختطفين بواسطة عملية عسكرية، إلا أن مدفعية وصواريخ حزب الله تصدت لهذه

المحاولة وألحقت بها هزيمة بمقتل ثمانية جنود إحدى المصفحات العسكرية التي وفرت غطاء للعملية. وأعلنت الحكومة الاسرائيلية عن انطلاق حملة عسكرية على لبنان اسمتها «حملة تغيير الاتجاه» وذلك في الثالث عشر من تموز ٢٠٠٦. وكانت المرحلة الأولى للحملة قيام سلاح الجو بقصف مكثف لمواقع وقواعد وقرى الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت حيث تعيش اغلبية شيعية فيها، إلى جانب قصف مركز من البر والبحر. وبلغ عدد طلعات الطيران الحربي الاسرائيلي قرابة سبعة آلاف طلعة. وادعت اسرائيل أنها نجحت في تدمير عشرات منصات وقواعد إطلاق صواريخ وقذائف الكاتيوشا الموجهة لاسرائيل.

وأطلقت المقاومة اللبنانية ممثلة بـ «حزب الله» آلاف الصواريخ والقذائف باتجاه شمالي اسرائيل ومواقع حساسة في ميناء حيفا والمنطقة الصناعية المجاورة لحيفا، وأهمها معامل تكرير البترول والصناعات الكيماوية ومرافق صناعية أخرى مهمة في منطقة خليج حيفا، ما أدى إلى مغادرة عشرات الآلاف من الاسرائيليين لبيوتهم باتجاه المناطق الجنوبية في اسرائيل لكون صواريخ حزب الله لا تصلها.

ولما لم يتمكن سلاح الجو الاسرائيلي من حسم المعركة، صدرت الأوامر باجتياح بري لتنفيذ عمليات حربية هناك ضد مواقع حزب الله. وواجه الجنود الاسرائيليون ما لم يكونوا يتوقعونه، فتعرضوا إلى مواجهات عنيفة كلفتهم الثمن الباهظ. وكانت أشد المواجهات في قرية مارون الراس وبلدة بنت جبيل .

ولما لم يتمكن الجيش الاسرائيلي من حسم الحرب لصالحه بأي شكل كان بالرغم من الدمار الهائل والقتل الرهيب الذي سببته عمليات القصف الجوي في الضاحية الجنوبية لبيروت وقرى ومدن الجنوب، انعقد مجلس الأمن للتداول والتشاور في تدهور الأوضاع على الساحة اللبنانية. وأصدر المجلس قراره رقم ١٧٠١ بتاريخ ١٢ آب الداعي إلى إيقاف الحرب حالا بين الطرفين. وانتشرت خلال شهر أيلول قوة يونيفيل على طول الحدود ونشر الجيش اللبناني لأول مرة وحداته على هذه الحدود أيضا منذ ١٩٨٢. وانسحب الجيش الاسرائيلي من بقية مناطق لبنان الجنوبي في الأول من تشرين الأول ٢٠٠٦. ما عدا منطقة مزارع شبعا.

• ويمكن جدولة مراحل الحرب الاسرائيلية الثانية على لبنان على النحو التالي:

المرحلة	معلومات وتفاصيل
المرحلة الأولى: البداية (١٢ تموز ٢٠٠٦)	هجوم مباغت من حزب الله على إسرائيل رداً على هجمات إسرائيلية متواصلة على مواقع وقواعد تابعة لحزب الله وحركات مقاومة أخرى في لبنان.
المرحلة الثانية: هجوم جوي خاطف (١٣-١٨ تموز)	قصف جوي مكثف نفذته سلاح الجو الإسرائيلي ضد مواقع حزب الله، وتدمير الضاحية الجنوبية لبيروت حيث تقطنها أغلبية شيعية. محاولة القيادة العسكرية حسم الحرب خلال أيام قليلة وفرض شروط قاسية على حزب الله. صواريخ وكاتوشا أطلقتها المقاومة باتجاه حيفا ومناطق أخرى شمالي إسرائيل.
المرحلة الثالثة: انطلاق العمليات الأرضية للجيش الإسرائيلي (١٩-٣١ تموز)	هجوم أرضي للجيش الإسرائيلي على مواقع لحزب الله في جنوب لبنان. تصدي المقاومة اللبنانية لهذا الهجوم ومواصلة إطلاق الصواريخ على عدد كبير من البلدات في إسرائيل، وتعرض عدد من المواقع الحساسة لإصابات مباشرة.
المرحلة الرابعة: تصعيد العمليات وتوسيعها (١-١١ آب)	استنفرت القيادة العسكرية العامة قوات الاحتياط للقيام بعملية حربية واسعة النطاق في جنوب لبنان. بالمقابل ارتفعت وتيرة إطلاق الصواريخ والقذائف باتجاه المستوطنات والقرى في إسرائيل. وارتفاع عدد القتلى في صفوف الإسرائيليين. وأخذت المحافل الدولية والعربية بالتحرك السريع لإنهاء الحرب.
المرحلة الخامسة: توسيع رقعة العمليات الحربية استعداداً للهدنة وفرض الأمر الواقع (١٢-١٣ آب)	أصدر مجلس الأمن قراراً تحت رقم ١٧٠١ مطالباً بوقف فوري للنار بين الطرفين، إلا أن القيادة الإسرائيلية وسعت نطاق عملياتها العسكرية والعدائية. واصل حزب الله بالمقابل إطلاق الصواريخ والقذائف على شمال إسرائيل.
المرحلة السادسة: وقف إطلاق النار (١٤ آب حتى ٣٠ أيلول)	وقف إطلاق النار، وبدء الانسحاب الإسرائيلي التدريجي من جنوب لبنان. التزام حزب الله بالقرار. نشر قوات اليونيفيل على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، وانتشار الجيش اللبناني أيضاً.
المرحلة السابعة: بعد الحرب - لجان التحقيق	إقامة لجان تحقيق داخل الجيش الإسرائيلي لفحص تداعيات الحرب. وإقامة لجنة تحقيق رسمية برئاسة القاضي فينو غراد.

- وانقسم المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب. أما المؤيدون لها فشكّلوا النسبة الأكبر، وهؤلاء تمسكوا بالادعاءات التالية:
- لقد كان حزب الله المبادر إلى إندلاع هذه الحرب عندما خطف جنديين وقتل جنوداً

- آخرين، وما على اسرائيل سوى الدفاع عن نفسها.
- إن حزب الله منظمة ارهابية وفق تعريف وتصنيف اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وحليفاتها في العالم، لذا يجب محاربته بكل الطرق حتى إلحاق هزيمة به.
- إن حزب الله يشكل خطرا وجوديا وكيانيا على سكان شمالي اسرائيل ويزعزع حالة الاستقرار في المنطقة، لذا يجب سحقه بالكلية.
- يجب التخلص مرة واحدة وللأبد من وضعية أن المنطقة الشمالية في اسرائيل مرهونة لرحمة حزب الله.
- تدمير مرافق اقتصادية وخدمية في لبنان ستدفع الحكومة اللبنانية وأطراف غير مؤيدة لحزب الله إلى الضغط على قيادته لإبعاد قواته عن المنطقة الحدودية مع اسرائيل.
- اسرائيل تتهم حزب الله باستعمال مواطني جنوب لبنان كدروع بشرية لحماية مصالحه العسكرية، وحماية قواته من هجمات اسرائيلية.
- قيام اسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية شاملة في لبنان ستقضي على قدرة حزب الله في توجيه صواريخ وقذائف إلى اسرائيل.
- حرب كهذه ستعيد إلى اسرائيل مناعتها العسكرية من خلال الظهور مجددا أمام حزب الله وحماس وايران وسورية بقوة أكبر واشمل.
- إن امتناع اسرائيل عن تسديد ضربة لحزب الله سيشجع الرأي العام العربي والاسلامي على تأييده ودعمه.

أما معارضو الحرب فتمسكوا بما يلي:

- على الحكومة الاسرائيلية معالجة اختطاف الجنديين بروية أكثر وعدم جرّ اسرائيل بكاملها إلى حالة حرب.
- عمليات القتل التي قامت بها اسرائيل داخل لبنان غير اخلاقية ولا يمكن تفسيرها بشيء مقنع يتعلق بتوفير حماية لاسرائيل.
- إن الهجمات الجوية التي نفذها سلاح الجو الاسرائيلي وسلاح البرّ ضد بنى تحتية في لبنان لم تحقق الهدف المنشود ألا وهو تدمير حزب الله.
- إن العمليات الاعتدائية التي قام بتنفيذها الجيش الاسرائيلي ضد مواقع ومرافق مدنية

لم تدفع المواطنين في لبنان إلى الضغط على حزب الله بل بالعكس قوّت العلاقة بين اللبنانيين وحزب الله بكونه حركة مقاومة.

- إن تجربة الحرب على لبنان في السابق تؤكد عدم جدوى الشروع بحرب شاملة وواسعة، لأن مصيرها المحتوم الفشل.
- بالرغم من قيام الجيش الاسرائيلي بشن حرب على حزب الله، إلا أن هذا الجيش لم يتمكن من تحرير الجنود المختطفين، لهذا فإن القيادة السياسية في اسرائيل ستشرع بمفاوضات ووساطات لإطلاق سراحهما.
- وصول الأخبار عن فشل الجنود الاسرائيليين في مواجهة جنود حزب الله في جنوب لبنان، كانت كالصاعقة التي نزلت على الجمهور الاسرائيلي، إذ تبين عدم جاهزية الجيش الاسرائيلي لمواجهة هذا التحدي.
- ارتفاع الأصوات المنادية برفض الخدمة في هذه الحرب، خاصة من عائلات القتلى من بين الجنود.
- الدعوة إلى الشروع بمفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين ومع الدول العربية المعنية من اجل التوصل إلى سلام أو تسوية سلمية.

• اهتزازات ولجان تحقيق في اسرائيل في أعقاب الحرب

ارتفعت الأصوات داخل اسرائيل منادية بتشكيل لجنة تحقيق رسمية (حكومية) للنظر في خلفيات الحرب وقدرات الجيش من حيث الجاهزية والتدريبات والسيناريوهات قبلها، وما جرى خلالها من إخفاقات وفشل. وطالبت قطاعات واسعة من الشعب في اسرائيل باستقالة رئيس الاركان ووزير الدفاع ورئيس الحكومة محملين اياهم كامل المسؤولية.

وشكلت الحكومة والقيادة العامة للجيش عدة لجان تحقيق لفحص مسارات مختلفة لها علاقة مباشرة بالاخفاقات التي حصلت في هذه الحرب.

وارتفعت الاصوات المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق عُليا، فرضت الحكومة للمطالب وشكلت لجنة فينوغراد، نسبة لرئيسها القاضي السابق الياهو فينوغراد. وقامت هذه اللجنة على مدار فترة طويلة تجاوزت نصف سنة بالتحقيق في ملابسات الحرب وقدمت توصية تمهيدية - أولية، ثم مع نهاية سنة على اندلاع الحرب قدمت توصيات أخرى بعد اكتمال تحقيقها. ونشرت تقريرها كاملا في مطلع العام ٢٠٠٨، دون أن توصي بعزل أشخاص من

ولكن في حقيقة الأمر فإن رئيس هيئة الاركان العامة الجنرال دان حالوتس قدم استقالته، وهو بهذا يكون أول رئيس هيئة اركان في اسرائيل يقدم استقالته. وحالوتس كان قائدا ل سلاح الجو قبل تعيينه في أعلى درجات الجيش الاسرائيلي. واعتقد حالوتس أن معركة جوية لعدة ايام ستحسم الحرب. وتبين أن هذه النظرية لم تكن صحيحة إطلاقاً.

أما وزير الدفاع عمير بيريتس رئيس حزب العمل المؤتلف مع حزب كديما في حكومة اولمرت فقد قدم استقالته بعد ذلك بشهور قليلة، وخسر أيضا زعامته لحزب العمل لصالح ايهود باراك الذي عُيِّنَ وزيرا للدفاع مكانه. أما اولمرت فوجهت اليه انتقادات شديدة للغاية حول سلوكه خلال الحرب وبعدها، إلا أنه لم يستقل أو يتنحَّ من منصبه، بالرغم من ارتفاع الاصوات داخل المجتمع السياسي والعام في اسرائيل الداعية إلى استقالته وتحمله كافة المسؤولية عن الإخفاقات في هذه الحرب.

• الأداء العسكري الإسرائيلي^{٨٣}

منذ الأيام الأولى للعدوان على لبنان، بدأ المحللون العسكريون والسياسيون يتناولون أداء الجيش وأداء مقاتلي حزب الله في هذه المواجهة، خاصة حينما بدأت تنكشف حقائق ومعطيات واضحة ساهمت في إعطاء إمكانية التحليل المبكر حول الأداء العسكري الإسرائيلي بعد أن استطاع حزب الله استيعاب الضربة الأولى والرد عليها. لم تبدأ المقاومة اللبنانية «حزب الله» الحرب ولم تحدد أهدافاً عسكرية قد تحاسب على أدائها من أجل تحقيقها. أما إسرائيل فهي التي خرجت للحرب وكان عليها تحقيق الأهداف المعلنة منذ بداية الحرب وعلى رأسها تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإزالة ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرته على امتصاص الضربة والرد عليها.

استطاعت قيادة المقاومة الحفاظ على توازنها وسيطرتها على إدارة معركتها وعملت على إفشال الهدف الأساسي من العدوان منذ بداية المعركة برد صاروخي مضاد ومكثف على الجبهة الداخلية لإسرائيل. إن المقاومة لم تكن تتوقع الحرب، ولكن وعلى ما يبدو فإنها كانت تتوقع الأداء العسكري الإسرائيلي وكيفية مواجهته منذ بداية العدوان.

في هذا السياق لن نتوقف عند الأداء العسكري لحزب الله. وفي هذه المرحلة، رغم بعض التقارير الأجنبية حول أدائه، نحن عاجزون عن تقييم الأداء العسكري والأمني الذي

تمتع به حزب الله لعدم كشف معظم التقنيات العسكرية واللوجستية التي استعان بها في المواجهة، ولعل ما ورد على لسان أحد الجنود الإسرائيليين يُشير إلى المbaughة والضبابية حول الإمكانات العسكرية للمقاومة، حينما وصف الاقتتال مع مقاتلي حزب الله على مقربة من قرية «مارون الراس» بقوله: «حسب التقديرات الاستخباراتية توقعنا أن نجد خيمة وثلاثة رشاشات من نوع كلاشنكوف لكننا وجدنا مكان هذا جهازاً كبيراً ومعقداً ومحصناً».

من المؤكد، أن اداء مقاتلي حزب الله فرض على إسرائيل قبول «قوانين اللعبة» من قبل حزب الله بعدما أفشلت المقاومة أهم عناصر وأسس مخططات الجيش في هذه المواجهة، أهمها:

أولاً: فشل الحرب الخاطفة والمدمرة التي تعتمد على التفوق الجوي في حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة. حيث أخفق سلاح الجو بضرب منصات الصواريخ، بل فاجأت المقاومة بقدرتها على التحكم بالتوقيت وحجم الصليات الصاروخية. سرعان ما تبددت أوهام رئيس الأركان حالوتس حينما أبلغ، في ليلة ١٢ تموز، رئيس الوزراء بأن «كل الصواريخ بعيدة المدى التي يملكها حزب الله قد دُمرت... لقد انتصرنا في هذه الحرب» حسبما أوردته صحيفة الصاندي تايمز البريطانية.

ثانياً: عزز إخفاق الجيش الإسرائيلي بتصفية الرموز القيادية لحزب الله، روح المقاومة من جهة وافشل أول هدف معلن لهذا الهجوم، حيث اعتبرت إسرائيل بأن تصفية الأمين العام للحزب حسن نصرالله أو أبرز القياديين عنصراً أساسياً لإعادة «هبة» الردع الإسرائيلي. بل نجحت قيادة حزب الله في الحفاظ على قدرتها في إدارة المعركة وتوجيهها.

ثالثاً: إضافة إلى ذلك، برزت القدرة الفائقة لقيادة حزب الله على إدارة المعركة سياسياً وعسكرياً وإعلامياً وعلى جميع المستويات في آن واحد. وكذلك نجحت المقاومة منذ الأيام الأولى في تحقيق مكاسب عسكرية وإستراتيجية حينما أنزلت ضربات موجعة بالجيش الإسرائيلي والجهة الداخلية، مثل قصف السفينة الحربية (ساعر ٥)، وضرب مناطق عسكرية وإستراتيجية حساسة داخل إسرائيل، وإسقاط مروحية عسكرية وغيرها..

رابعاً: تبنت المقاومة «الإستراتيجية التدريجية» في التعاطي مع العدوان، فلم تكشف عن جميع قدراتها دُفعة واحدة، بل لاءمت ردود فعلها مع نوعية وعمق الضربات الإسرائيلية وفرضت قوانين اللعبة: التجاوب مع وقف الضربات الجوية لمدة ٤٨ ساعة خلال الحرب، ربط مدى القصف الصاروخي بمدى عمق القصف الإسرائيلي. وبهذا أفشلت الحرب المفتوحة

الشاملة عندما استطاعت المقاومة عند نجاح الأداء العسكري وتبنيها الإستراتيجية التدريجية، تحديد المعركة في مناطق جغرافية محددة تَعَثَّرَ فيها الأداء العسكري الإسرائيلي. خلاصة الأمر، في حالة عدم تحقيق الأهداف العسكرية وتعثر الأداء العسكري لدى المهاجم، خاصة في الحرب الخاطفة والسريعة، يبدأ هذا المهاجم في ملاءمة مخططاته وأهدافه لما تفرزه ساحة الاقتتال وأساليب رد فعل العدو.

من الواضح وبحسب التقارير السياسية والعسكرية التي أطلقها المحللون أثناء الحرب، أن هذه الحرب لم تكن مدروسة ولم يخطط لها بشكل واضح وكاف لعدم توفر المعلومات الاستخباراتية المطلوبة، رغم أن الجيش الإسرائيلي منذ سنة ٢٠٠٤ وضع عدة سيناريوهات للحرب على لبنان لضرب المقاومة، لقد بنى نموذجاً لقرية لبنانية في موقع تابع لمقر قيادة لواء الشمال وتمت تدريبات عسكرية ميدانية مختلفة خلال الأشهر السابقة للحرب.

❏ جوانب الإخفاقات العسكرية

تقوم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتحقيقات واسعة وجذرية حول حرب لبنان لم تعرف من قبل، حيث تمحورت التحقيقات في عدة جوانب مهمة ساهمت في الإخفاق العسكري. التحقيقات الداخلية غير مسبوقة، عشرات اللجان عملت في مسألة الأداء العسكري. حتى أنه في حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يجر تحقيق شامل وعميق كهذا.

من الجدير ذكره، أن التحقيقات بمجملها تتمحور في ربط فشل الأداء العسكري في لبنان بأمور تتعلق بعدم وضوح وفهم أهداف الحرب والتقنيات والنواقص العسكرية مثل عدم جهوزية جنود الاحتياط، نواقص لوجستية، نظام الاحتياط، مفهوم التشغيل العملياتي للجيش، فشل الاستخبارات العسكرية الميدانية على جميع المستويات.

• عدم وضوح وفهم أهداف الحرب

كتب المعلق العسكري في صحيفة «هآرتس» زئيف شيف تحت عنوان «هل تم تحقيق الأهداف؟»، أنه خلال أيام الحرب بدأت ترد تصريحات لقادة وضباط كبار خلقت انطباعاً بأن أهداف إسرائيل من الحرب تتغير، وأنها ليست واضحة بما فيه الكفاية. ويقول إنه بعد أسبوعين من الحرب ما زالت إسرائيل بعيدة عن حسم المعركة ولم يتم إنجاز الأهداف الرئيسية^{٨٤}. الأمر الذي تم تأكيده في أوراق لجنة التحقيق بقيادة رئيس هيئة أركان الجيش

السابق، دان شومرون، التي فحصت اخفافات قيادة الأركان الإسرائيلية في الحرب، بأن حرب لبنان الثانية قد أديرت بدون أي أهداف محددة منذ بداية الحرب.^{٨٥}

نشرت صحيفة «هآرتس» تقريراً، حول جلسات هيئة الأركان العامة في الجيش في فترة العدوان على لبنان، رصدت فيه تصريحات كبار القيادة العامة وآراءهم، ومدى الارتباك والتردد في اتخاذ القرارات. ولعل أبرز اسباب هذا الإرباك بسبب عدم وضوح الاهداف وتبدلها خلال الحرب هي تحفظ رئيس الأركان، دان حالوتس، حتى الأسبوع الأخير من نهاية الحرب، على الخروج بحملة عسكرية برية واسعة لاجتياح جنوب لبنان، في حين أن نائب رئيس الأركان، الجنرال موشي كابلنسكي، ورئيس شعبة العمليات، غادي آيزنكوت، أيدا في بداية الحرب تنفيذ عملية برية واسعة لاجتياح جنوب لبنان، ولكنهما في مرحلة متقدمة من الحرب ترجعا عن ذلك الموقف.^{٨٦}

• فشل جهاز الاستخبارات العسكرية

يبدو أن نجاح جهاز الاستخبارات العسكرية اقتصر على تقديراته بأن الحرب لن تحقق أهدافها المنشودة. بعد يومين من بدء العدوان على لبنان، حذر جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) الحكومة بأن الخطة العسكرية التي أعدت لن تتمكن من تحقيق الأهداف التي حددت: إعادة الجنود وتسديد ضربة قوية لتنظيم حزب الله. هذا ما كشفت عنه صحيفة واشنطن بوست^{٨٧}.

ويشير تقرير لجنة الموع^{٨٨} التي أجرت تحقيقاً في يوم عملية الأسر، إلى أن جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» كانت لديه إشارات توحى بإمكانية وقوع عملية أسر جنود، وأن تلك الإشارات لم يتم تحليلها وفهمها ونقلها إلى الكتيبة العاملة في المنطقة. وكانت النتيجة الرئيسة لتقرير الموع تتطرق إلى الإنذار الإستراتيجي الذي أطلقه رئيس شعبة الاستخبارات السابق، الجنرال أهارون زئيفي- فركش، في نهاية ٢٠٠٥، أن «منظمة حزب الله ستواصل محاولات اختطاف جنود في ٢٠٠٦ على ضوء فشلها في اختطاف جنود على طول الحدود في ٢٠٠٥».^{٨٩}

أشار ضابط الاستخبارات الرئيسي في جهاز الاستخبارات العسكرية، يوفال حلميش، أن عمل ضباط الاستخبارات في حرب لبنان نفذ بمهنية رديئة وبمستوى متوسط: مستوى الاستخبارات القادمة من ارض المعركة، ضرب البارجة، ظاهرة «المحميات الطبيعية»

ثكنات عسكرية مفاجئة بمستوى إخفائها وتمويهها.^{٩٠}

يقوم الردع العسكري بالأساس على تقديرات ومعطيات استخباراتية محددة. إن الفشل الذريع لجهاز الاستخبارات كان في مساحة تقديرات كبار الضباط في الاستخبارات والوحدات العملياتية حول قدرات حزب الله الصاروخية، وأن تهديد الصواريخ غير حقيقي. لقد تجلّى نقص خطر في المعلومات الإستخباراتية بشأن وصول صواريخ إيرانية إلى حزب الله أتاح قصف البارجة الحربية قبالة شواطئ بيروت، كما فوجئت من حجم المنظومة الدفاعية والهجومية، خاصة فعالية وحجم القدرة الصاروخية التي أمطرت على إسرائيل.^{٩١} في الأيام الأخيرة للعدوان على لبنان، أبرزت الصحف الإسرائيلية خلافات سياسية - أمنية بين الموساد والمخابرات العسكرية حول ماهية «الضربة» التي تلقاها حزب الله. يرى مئير دغان، رئيس جهاز «الموساد»، بأنّ حزب الله يستطيع الاستمرار في الحرب إلى وقت طويل، في حين تدّعي الاستخبارات العسكرية أن الحزب تلقى ضربة قاسية أكثر بكثير مما يقيمه الموساد.

• اختلالات ونواقص جوهرية (لوجستية)

كشف رئيس شعبة الشؤون اللوجستية في الجيش الإسرائيلي، اللواء افير مزراحي، وجود اختلالات شديدة ونواقص جوهرية اعترت العدوان الأخير على لبنان، بينها وجود أدوية منتهية الصلاحية وضعت في خدمة سلاح الطب، ودبابات غير صالحة للقتال، إضافة إلى خرائط قديمة غير محدّثة عن الجنوب اللبناني. وأوضحت التحقيقات الخمسة التي أجراها الجيش الإسرائيلي على نظام الاحتياط، بشكل عام صورة أسوأ من تلك التي وصفها عناصر الاحتياط حول ما جرى معهم خلال الحرب.^{٩٢} وأظهرت التحقيقات الأخيرة أن أكثر من ٥٠% من التجهيزات الطبية والأدوية التي وضعت في خدمة الجنود لم تكن صالحة للاستخدام ومنتهية الصلاحية، إضافة إلى أن ١٦% من الدبابات والمركبات المدرعة لم تكن صالحة لتنفيذ أوامر عسكرية، بل أن بعضاً منها لم يكن مزوداً بعجلات صالحة للسير. كما أظهر التحقيق نقصاً في العناصر البشرية الموكلة إليها خدمة المستودعات

وصل إلى ٣٥٪، إذ أن المئات من العناصر الدائمين في المستودعات والمعسكرات سرحوا في وقت سابق. وكشفت التحقيقات أيضاً أن الأدوات المساعدة الاستخبارية قد عانت هي الأخرى نقصاً بشكل عام، ولم تزود الوحدات بخرائط وصور جوية محدثة، كما لم تكن هناك بنية تحتية مناسبة في معسكرات تجميع الاحتياط للدفاع عن استُدعي من هجمات صواريخ حزب الله. ورغم أن مصادر في الجيش الإسرائيلي ردت أكثر هذه الإخفاقات إلى انعدام الميزانية والنقص في الموارد المالية، إلا أن التفاصيل الواردة في التحقيقات، تشير إلى اهتزاز نظام الاحتياط في الجيش. ونقلت الصحيفة نفسها عن التحقيقات أن كل الدلائل في التحقيق تشير إلى فساد خطير، فيما يتعلق بالتدريبات وجاهزية جنود الاحتياط.^{٩٣}

• كفاءات جنرالات الحرب

خلصت لجنة بقيادة الجنرال أودي شني إلى أن أداء المستويات العليا في هيئة الأركان في الحرب كان سيئاً. تم توجيه انتقادات شديدة لأعلى المستويات في الجيش وخصوصاً لرئيس الأركان دان حلوتس ونائبه موشيه كابلينسكي، حيث وجدت فوارق بين الأوامر الصادرة عن هيئة الأركان العامة والأوامر التي وصلت إلى الميدان، وكذلك انتقد شني بشدة قيادة الجبهة الشمالية برئاسة أودي أدام، وقائد الذراع البري بني غينتس ورئيس شعبة العمليات غادي آيزنكوت، خصوصاً في قضية تسلم الأوامر من شعبة العمليات، وإيصالها إلى المستويات الميدانية، التي كان ينبغي أن تتأكد من مغزى الأوامر، وليس فقط من إلقتها على القادة الميدانيين.

تقرير آخر وضعه دوف ليفين حول أداء قيادة الشمال، انتقد بشدة بالغلة أداء قائد لواء الشمال أودي أدام، لم يكن جازماً بتوصياته وطلباته فيما يتعلق بضرورة عمليات برية. كذلك اتهمت القيادة الشمالية بعدم الكفاءة في إدارة المعارك عامة.^{٩٤}

تقرير آخر أعده يورام يائير وطاقمه حول أداء كتيبة ٩١ في معركتي مارون الراس وبنيت جليل، ينتقد القيادة التي بقيت في الخلف وعدم وضوح الأوامر العسكرية واللغة المهنية التي استعملها قادة الكتيبة.^{٩٥} ومن أبرز الإخفاقات التي تدل على فقدان كفاءة قيادية، ما ورد عن التقارير الأولية

التي وجهت انتقادات حادة لكبار الضباط في الكتيبة ١٦٢ بشأن عدم التنسيق بين القوات التي تقدمت باتجاه وادي الحجير (مجزرة الدبابات)، علاوة على إطلاق النار على بعضها البعض. كما تطرق إلى عدم الالتزام بالتعليمات والإخفاقات في عمليات الإنقاذ بعد وقوع إصابات.^{٩٦} تجدر الإشارة إلى أن الاستقالات من الجيش على ضوء التحقيقات أتت غالبيتها من لواء الشمال، أهمها: استقالة أودي آدم، واستقالة غال هيرش قائد القوات العسكرية في الجليل، وذلك بعد نشر القسم الأول من تقرير الموغ الذي أشار إلى أخطاء في إدارة العمليات العسكرية وقصور خطير في طريقة تصرف الجيش وقلة تدريب القوات ميدانياً.

❏ حرب الجنزالات

حرب الجنزالات هي إحدى دلالات فشل الأداء العسكري وارتباك قيادة الجيش حول تخطيط وإدارة المعركة، وبالتالي فشل العدوان على لبنان في تحقيق أهدافه. فمِنذ سقوط وخسارة المراهنة على قدرة سلاح الجو على حسم المعركة وضرورة توسيع العمليات الحربية في لبنان برأ، ظهرت جلياً ملامح حرب الجنزالات التي تدل قطعياً على تعثر العملية العسكرية. سرعان ما برزت ظاهرة تبادل التهم بين الساسة وجنرالات الجيش من جهة وبين جنرالات الجيش بعضهم مع بعض من جهة أخرى، هذه التهم أدت إلى إقامة لجان تحقيق حول الأداء العسكري للجيش، الأمر الذي يعكس عمق أزمة حرب الجنزالات في إسرائيل. جنرالات الجيش سيتهمون بعضهم البعض ويقومون بإلقاء المسؤولية على بعضهم البعض حول فشل العملية، وكما ورد في الصحف الإسرائيلية أنه لا بد من سماع مقولة «الطعن من الخلف».

تمحورت حرب الجنزالات بشكل بارز بين جنرالات الحرب البرية الذين يتهمون رئيس أركان الجيش بأنه قد راهن على تحقيق النصر باستنفاده قوة سلاح الجو لوحده من خلال القصف الهمجي العنيف على الأحياء السكنية وقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية من مؤسسات مدنية، جسور وطرق، وبين جنرالات سلاح الجو والقيادة المركزية العسكرية الذين يتهمون جنرالات القوات البرية في قيادة لواء الشمال، بأنهم ضباط غير مؤهلين لإدارة هذه المعركة.

من أبرز مظاهر حرب الجنزالات في ظل هذا العدوان هو تعيين اللواء موشيه كابلينسكي^{٩٧}

منسقاً لعمليات البحر، الجو والبر في لواء الشمال، أي على رأس الهرم العسكري في قيادة اللواء. فرغم الإجماع لدى المعلقين العسكريين حول ضرورة هذا التعيين إلى أنه يعتبر سابقة قد تؤدي لدق الإسفين بين الجنرالات، وأنه من الصعب رأب الصدع والتشردم والانقسام داخل قيادة الجيش، خاصة وأن الجيش الإسرائيلي ليس معتاداً على تغيير جنرالات خلال الحرب على مستوى القيادات العليا (يشار إلى أن تغيير القيادة العسكرية خلال الحرب قد تمّ في حالتين استثنائيتين لهما ظروف أخرى: تعيين الجنرال حاييم بار ليف قائد لواء الجنوب بعد يومين من بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وعزل الجنرال عوزي نركيس في معركة الكرامة سنة ١٩٦٨).

تاسعاً: عمليات الجيش الاسرائيلي «الانتقامية» ضد الدول العربية والفلسطينيين

نستعرض فيما يلي العمليات العدائية التي قام بتنفيذها الجيش الاسرائيلي على مدى ستين عاماً. ويطلق عليها في اسرائيل اسم «عمليات انتقامية» للإشارة إلى ان الدافع إلى قيام الجيش بها هو رد فعل على عملية قام بها عرب أو فلسطينيون ضد مواقع اسرائيلية عسكرية أو مدنية.

كان دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الاسرائيلية هو المخطط والمصمم لمثل هذه العمليات من منطلق تمكين وتثبيت أسس المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بعد الانتصارات التي حققتها خلال حرب عام ١٩٤٨ والهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية جمعاء. ووقف إلى جانب هذه الرؤية رئيس هيئة الاركان العامة موشي ديان. ووفق أسس هذه الرؤية العسكرية تمسكت المؤسسة السياسية - العسكرية معاً باستعمال القبضة الحديدية مع العرب. وأشار بن غوريون في عدة مناسبات إلى أن اسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين إزاء «العمليات الارهابية» (المصطلح الذي تستعمله اسرائيل ومؤسساتها المختلفة لعمليات الفدائيين الفلسطينيين والعرب) التي يقوم بها العرب، وأنها لجأت مضطرة إلى الانتقام كجزء من مسعاها لتحقيق الأمن والسلام لمواطنيها. وتذرعت اسرائيل بما اسمته «التسلل» عبر حدودها للقيام بعمليات الانتقام ضد العرب، واعتبرت التسلل جزءاً من عمليات ارهابية هدفها إلحاق الضرر بالمواطنين الابرياء في اسرائيل.

وأبرز من قاد العمليات «الانتقامية» كان الجنرال اريئيل شارون بترؤسه الوحدة ١٠١ التي قامت بتنفيذ سلسلة من المجازر ضد عدد من القرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية

وقطاع غزة. ثم دمجت هذه الوحدة بكتيبة ٨٩٠ التابعة للواء المظليين في الجيش الاسرائيلي. وأوضح شارون موقفه ورأيه من وراء العمليات العدائية: «معظم الأهداف المخطط تسديد ضربة إليها تم وضعها على يد وحدات وفرق المظليين. وهذه المخططات سلمت إلى القيادة العامة للجيش. وجراء معرفتنا الدقيقة لما كان يجري في الميدان من خلال عملنا اليومي فإن المعلومات التي جمعت وصنفت كان مصدرها المستوى الأدنى في الجيش قبل اتخاذ القرار على صعيد المستوى الأعلى. نحن كجنود نقوم بتنفيذ الأوامر. كنا دائماً على أتم الاستعداد للقيام بالمهام الموكولة إلينا، وما على المستوى السياسي سوى توجيه الأوامر».^{٩٨}

إذن، كان بن غوريون ووزراء وقياديون في الجيش على تفاهم تام بما يتعلق بقرار القيام بعمليات «انتقامية» ضد العرب. ولكن هذه الرؤية التي سادت فترة طويلة بعد ١٩٤٨ أخذت تتبدل عندما شكل موشي شاريت حكومته دون بن غوريون، إذ أنه رأى أن العمليات الانتقامية ما هي إلا إساءة للوضع السياسي الحساس الذي تمر به اسرائيل في الخمسينيات. ولذا فضل اعتماد الطريق السياسي في الضغط على الدول العربية المحيطة باسرائيل بواسطة الدول العظمى لتقوم حكوماتها بمنع التسلل و«العمليات الارهابية» ضد اسرائيل.

هناك من يعتقد بين الباحثين الاسرائيليين أن العمليات الانتقامية قد انتهت مع اندلاع حرب عام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي). ولكن واقع الأمر أنها لم تتوقف اطلاقاً، بل استمرت بزخم أكبر وبأساليب أخرى. ومن جهة أخرى ما زالت المؤسسة العسكرية تولي اهتمامها للقيام بعمليات انتقامية. وما الحرب الاسرائيلية الثانية على لبنان إلا نموذج يمكن إدراجه ضمن هذه العقلية. وهذا، على الأقل، ما صرح به ايهود اولمرت رئيس حكومة اسرائيل عندما أخذ القرار بالحرب في تموز ٢٠٠٦.

سنستعرض هنا مجموعة من العمليات «الانتقامية»، كنموذج لخطط المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في مواصلة إضعاف الطرف العربي - الفلسطيني بغية الحفاظ على تفوق عسكري اسرائيلي. ومن جهة أخرى لإظهار أن اسرائيل هي الضحية الدائمة التي تتعرض باستمرار إلى هجمات واعتداءات، وما يتوجب عليها هو حماية مواطنيها والدفاع عن أراضيها.

• العمليات «الانتقامية»^{٩٩}

(١) عملية مخيم البريج: قامت بها الوحدة ١٠١ في ٢٩ آب ١٩٥٣ بقيادة اريئيل شارون.

- وقتل في هذه العملية ٤٣ فلسطينيا بينهم سبع نساء وخمسة أطفال، وجرح أكثر من عشرين. وادعت المؤسسة السياسية الاسرائيلية أن الهجوم نُفذ على يد مستوطنين اسرائيليين دفاعا عن مستوطناتهم وممتلكاتهم التي تعرضت للنهب من قبل متسللين.
- (٢) عملية «طرد العزازمة»: قامت الوحدة ١٠١ بقيادة شارون في شهر ايلول ١٩٥٣ بطرد عائلات بدوية من عشيرة العزازمة من عوجا الحفير (نتسانا). ومنعا لإمكانية عودة أبناء العشيرة إلى مضاربهم قامت الوحدة بحرق كل ما هو موجود في المنطقة.
- (٣) عملية قبيّة: قامت الوحدة ١٠١ في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٣ باقتحام قرية قبيّة وعدد من القرى الأخرى القريبة منها وقتلت ٦٩ مواطنا فلسطينيا. ادعت اسرائيل أن العملية جاءت بعد مقتل امرأة يهودية وولديها. وجهزت القيادة العسكرية مجموعة من المظليين وافراد من الوحدة المذكورة لتنفيذ العملية. وتم نسف عدد من منازل القرية، ومنازل أخرى في قريتي شقبة ونعلين لإثارة المزيد من الرعب والخوف في صفوف الفلسطينيين.
- (٤) عملية «حتس شاحور» (السهم الاسود): تمت هذه العملية بين ٢٨ شباط و ١ آذار ١٩٥٥ في قطاع غزة، في أعقاب استلام الجيش المصري كميات من السلاح والذخيرة من تشيكوسلوفاكيا. فقام الجيش الاسرائيلي بهجوم على عدة مواقع. قتل حوالي ٤٠ مصرياً وفلسطينياً. وقتل عدد من الجنود الاسرائيليين في هذه العملية.
- (٥) عملية «القيام»: قام الجيش الاسرائيلي باعتداء على مركز شرطة خان يونس في قطاع غزة في ٣١ آب ١٩٥٥، حيث قتل عدد من رجال الشرطة المصريين وعدد من المدنيين.
- (٦) عملية «هار جعاش» (جبل البركان): عملية نفذتها وحدات من الجيش الاسرائيلي ضد قوات مصرية على الحدود بين اسرائيل ومصر إلى الجنوب من قطاع غزة وذلك في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥. قتلت اسرائيل في هذه العملية ٧٠ جندياً مصرياً وأسرت ٤٨ آخرين. وقتل سبعة جنود اسرائيليين.
- (٧) عملية «عالي زيت» (أوراق الزيتون - وتعرف أيضا بـ «عملية كينرت» - أي عملية بحيرة طبريا): قيام وحدات من الجيش الاسرائيلي بالاعتداء على مواقع سورية على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٥٥ بذريعة اسرائيلية أن جنودا سوريين اعترضوا عمل صيادين اسرائيليين في البحيرة. قتلت القوات الاسرائيلية حوالي خمسين جندياً سوريا وأسرت ٣٠ آخرين. قتل في هذه العملية ستة جنود اسرائيليين.
- (٨) عملية «السوط ٦»: اقتحمت قوة مكونة من ١٢ مظلياً قرية خربة جنبا في ٢٦ ايار ١٩٥٤

بقيادة اريئيل شارون ومئير هار - تسيون. قامت القوة بتكبييل اربعة شباب عرب وكمنوا هناك إلى حين مرور دورية من الجيش العربي الاردني حيث قتلوا جنديين منها. وبعد ذلك ساقوا أحد المكبلين إلى تلة قريبة وأطلقوا النار عليه.^{١٠}

(٩) عملية «قلقيلية»: اعتداء الجيش الاسرائيلي في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٦ على مركز الشرطة في مدينة قلقيلية. وادعت اسرائيل أنها قامت بهذه العملية جراء تزايد اعداد المتسللين من الضفة الغربية تجاه مستوطنات اسرائيلية على طول الخط الأخضر. وتذرعت ان جنديا اردنيا قام باطلاق النيران اتجاه رامات راحيل حيث انعقد فيها مؤتمر لعلماء الآثار ما أدى إلى مصرع اربعة علماء. ونفذ الجيش الاسرائيلي العملية بوحشية كبيرة، ما أدى إلى مقتل حوالي ١٠٠ جندي أردني ومدنيين كانوا في الجوار. وقتل ١٧ جنديا اسرائيليا في هذه العملية.

(١٠) عملية «النقيب»: عملية نفذتها وحدات من لواء غولاني في الجيش الاسرائيلي في ١٦ آذار ١٩٦٢ ضد مواقع للجيش السوري في محيط بلدة النقيب عند الساحل الشرقي لبحيرة طبريا. وادعت اسرائيل ان السوريين يواصلون اعتداءاتهم واعتراضهم للصيادين الاسرائيليين في بحيرة طبريا. قتل في هذه العملية ٣٠ جنديا ومواطنا سوريا، وسبعة جنود اسرائيليين. والواقع ان اسرائيل كانت تقوم بعمليات مضايقة واعتراض لسير عمليات صيد السمك من قبل صيادين سوريين في بحيرة طبريا.

(١١) عملية «السموع»: قام الجيش الاسرائيلي بارسال وحدات كثيرة إلى بلدة السموع جنوبي مدينة الخليل في الضفة الغربية في الثالث عشر من ايلول ١٩٦٦. حيث قامت هذه الوحدات بقتل العشرات من الفلسطينيين الابرياء ونسف عشرات المنازل في البلدة.

(١٢) عملية «عوره»: عملية قام بها سلاح الهندسة في الجيش الاسرائيلي لتدمير البنى التحتية للجيش المصري في شبه جزيرة سيناء بعد العدوان الثلاثي.

(١٣) عملية «الديك ٥٣»: عبارة عن عملية حربية خلال حرب الاستنزاف في الليلة بين ٢٦ و ٢٧ كانون الأول ١٩٦٩، حيث استولت قوة كومانندو اسرائيلية على محطة رادار مصرية في موقع رأس غريب، وتم إحضاره إلى اسرائيل كغنيمة حرب. وشاركت إلى جانب الكومانندو وحدات من المظليين وسلاح الجو. وادعت اسرائيل انها قامت بهذه العملية ردا على اعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر حرب

الاستنزاف رسميا في ١٩٦٩.

واعتبرت اسرائيل نصب جهاز الرادار محاولة مصرية لمنع سلاح الجو الاسرائيلي من القيام بطبعاته الاستكشافية لضمان أمن وسلامة اسرائيل. وقاد العملية الجنرال رفائيل ايتان، بعد أن قامت شعبة الاستخبارات بجمع كافة المعلومات حول الرادار والمنطقة المحيطة به. ونقلت هذه المعلومات إلى شعبة العمليات ووضعت خطة تفصيلية للعملية. فقامت الوحدات المكلفة بالعملية بالسيطرة على الموقع وشل عمله، وقامت طائرتان مروحيتان من نوع يصعور بحمل الرادار إلى منطقة ابو رديس على الضفة الغربية لشبه جزيرة سيناء، حيث تواجدت قاعدة عسكرية اسرائيلية.

(١٤) عملية «ربيع الشباب»: وقعت هذه العملية في الليلة بين ٩ و ١٠ نيسان ١٩٧٣، حيث هاجمت وحدات خاصة في الجيش الاسرائيلي قواعد ومواقع تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ومنطقة صيدا. ونزلت قوة اسرائيلية على شواطئ بيروت وكان بانتظارها مخبرو الموساد، الذين نقلوهم بسيارات خاصة لتنفيذ العملية. وكانت العملية الأولى اغتيال كمال عدوان ومحمد نجار وكمال ناصر، من كبار قياديي المنظمة في أحد مباني بيروت. وتولى قيادة هذه العملية الجنرال ايهود باراك. ثم تولت فرقة عسكرية اسرائيلية أخرى عملية نسف بناية قيادة الجبهة الشعبية في بيروت. ونفذت أيضا عملية نسف وتدمير معمل تابع لـ «فتح» شمال شرق مدينة بيروت، ادعت اسرائيل أنه ينتج فيه سلاح، خاصة ألغام. ونسف مبنى آخر في حي الاوزاعي ببيروت ادعت اسرائيل ان فيه ورشة لانتاج اسلحة ووسائل قتالية. وكذلك تم تفجير مرآب للسيارات شمالي مدينة صيدا ادعت اسرائيل ان «فتح» استعملته لانتاج سلاح وذخيرة. وتولى قيادة هذه العملية في صيدا الجنرال عاموس يارون.^{١١}

(١٥) عملية «الليطاني»: عملية عسكرية واسعة النطاق قام بها الجيش الاسرائيلي في آذار ١٩٧٨ ضد المنظمات الفلسطينية المقاومة في جنوب لبنان. وأرادت اسرائيل إبعاد خطر المنظمات الفلسطينية عن حدودها. ووصلت القوات حتى نهر الليطاني وبقيت هناك مدة ثلاثة اشهر إلى حين انسحابها من هناك حتى الحدود الدولية. وقامت اسرائيل بتسديد ضربات جوية وبحرية وبرية مكثفة ضد قواعد ومواقع تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقامت اسرائيل بعمليات تهجير عشرات آلاف من السكان اللبنانيين في جنوب لبنان والمخيمات الفلسطينية، كخطوة نحو تفريغ المنطقة

لتخفيف هجمات المقاومة الفلسطينية.

(١٦) عملية «غضب الإله»: هدف هذه العملية تصفية أعضاء منظمة «إيلول الأسود»، الذين اعتبرتهم إسرائيل المسؤولين عن عملية ميونيخ، والتي قتل فيها رياضيون اسرائيليون شاركوا في الالعاب الاولمبية في ايلول العام ١٩٧٢. واتخذ المطبخ السياسي - العسكري الاسرائيلي قرارا بتنفيذ هذه العملية. وشارك في القرار كل من: غولدا مئير - رئيسة الحكومة الاسرائيلية، موشي ديان - وزير الدفاع، يغال ألون - وزير التربية والتعليم، يسرائيل غاليلي - وزير بلا وزارة، ورئيس الموساد تسفي زمير. ووضع الموساد الاسرائيلي خطة تفصيلية لتصفية قيادات وأعضاء من منظمة «إيلول الأسود». واستخدم الموساد عملاء له في كافة المدن الاوروبية لجمع معلومات دقيقة حول أماكن تواجد قيادات «إيلول الأسود». واستمرت عملية الملاحقات والتصفيات سنوات طويلة. واغتيل كل من: وائل عادل زعتر، من كبار المثقفين الفلسطينيين.^{١٠٢} واغتيل الدكتور محمود الهمشري، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس العاصمة الفرنسية. وحسين عبد الخير الذي اغتيل في فندق اقامته في قبرص. وباسل القبيسي، وهو محاضر في الحقوق في الجامعة الأميركية ببيروت، وكان نائبا لجورج حبش.^{١٠٣} واغتيل سعيد مقاسي. واغتيل كمال عدوان وكمال ناصر ومحمد نجار في بيروت. واغتالت وحدات خاصة من الجيش الاسرائيلي محمد بودية الجزائري، وهو من محاربي جبهة التحرير الجزائرية، والمعروف بـ«صاحب اللحية الزرقاء»، وكان قدم مساعدة لمنظمة التحرير، خاصة لايول الاسود، اغتيل في سيارة مفخخة في الحي اللاتيني في باريس. واغتالت اسرائيل علي حسن سلامة (الملقب بـ «الأمير الأحمر») قائد ايلول الاسود في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٩ في بيروت بواسطة سيارة مفخخة.

(١٧) عملية «أوبرا»: وتعرف أيضا بـ «عملية تموز».^{١٠٤} عملية عسكرية على المفاعل النووي العراقي المعروف بـ «تموز ١» الواقع على بعد ١٨ كيلومترا جنوب غرب العاصمة العراقية بغداد. ونفذت العملية في السابع من حزيران ١٩٨١. واعتبرت اسرائيل ان امتلاك أية دولة عربية أو اسلامية للسلاح النووي سيشكل خطرا على وجودها ومستقبلها، كدولة تتمتع بتفوق عسكري على بقية دول المنطقة. وادعت اسرائيل أن الحكومة العراقية تقوم بتطوير قدراتها النووية، ما سيؤدي إلى زيادة منسوب الخطر على مستقبل ووجود اسرائيل. وادعت ان المفاعل العراقي هو لأغراض حربية وليس لأغراض مدنية سلمية.

وقام سلاح الجو الاسرائيلي بتنفيذ العملية بواسطة ارسال طائرات حربية من نوع اف - ١٥، واف - ١٦. حلقت الطائرات فوق الاجواء الجوية الاردنية والسعودية قاطعة مسافة ١١٠٠ كم للقيام بمهمة تدمير المفاعل النووي العراقي.

(١٨) عملية «الرجل الخشبية»: هي عملية نفذها الجيش الاسرائيلي ضد قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ حيث قامت طائرات من سلاح الجو الاسرائيلي بقصف وتدمير مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في الاول من تشرين الأول ١٩٨٥. وتعتبر القيادة العامة للجيش الاسرائيلي أن هذه العملية هي الأخطر لكونها بعيدة من حيث المسافة، إذ اضطرت الطائرات إلى قطع ٢٣٠٠ كم لتنفيذ العملية. وتم تزويد الطائرات بالوقود اثناء طيرانها بواسطة طائرة بوينغ ٧٠٧ أعدت خصيصا لهذه الغاية. وجاءت هذه العملية ضمن مسلسل عمليات اسرائيلية للقضاء على القوة العسكرية لمنظمة التحرير وإضعافها، وبالتالي إلى القضاء على قوتها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. وقامت الطائرات الاسرائيلية بقصف مقر المنظمة في تونس. وقتل في هذه العملية حوالي ٧٥ من مناضلي فلسطينيين ومدنيين تونسيين.

(١٩) عملية «مقاضاة وحساب»: قالت اسرائيل ان تصعيدا عسكريا تشهده الحدود الشمالية مع لبنان في العام ١٩٩٣ جراء مقتل عدد من جنودها فيما تسميه الحزام الأمني. فأصدر اسحق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلية في حينه، أوامره في ٢٥ تموز ١٩٩٣ بتنفيذ عملية واسعة النطاق على قواعد فلسطينية وأخرى تابعة لحزب الله في جنوب لبنان. واستخدم الجيش الاسرائيلي الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة لتحقيق غرضه. فتم قصف عشرات القرى والمواقع اللبنانية. ودعت قيادة الجيش الاسرائيلي سكان الجنوب اللبناني الى مغادرة منازلهم كجزء من عملية الضغط على الحكومة اللبنانية للضغط بدورها على المنظمات الفلسطينية والشيوعية. وشاركت كل اسراب الطيران العسكري الاسرائيلي في هذه العملية، حيث قصفت في البقاع اللبناني وفي بعلبك وضواحي بيروت وصيدا وصور. واستخدمت اسرائيل للمرة الاولى في هذه العملية طائرات من نوع كوبرا. وأيضا نفذت سلسلة من الطلعات الجوية ليلا بواسطة استخدام تقنيات عسكرية حديثة لمعارك ليلية. وخلفت العملية عددا كبيرا من القتلى والجرحى من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ودمارا واسعا للبنى التحتية والعمران والمرافق الاقتصادية والخدمية. وتعرضت اسرائيل إلى سلسلة من الانتقادات الشديدة

أسوة بكل العمليات التي جرت في الماضي، ولكن خطوة تنفيذية لمعاقبتها لم تُتخذ.

٢٠) عملية «عناقيد الغضب»: عملية نفذها الجيش الاسرائيلي بين ١١ و ٢٧ نيسان ١٩٩٦ في جنوب لبنان. وقالت اسرائيل انه لا يمكنها الاستمرار في سياسة احتمال إطلاق الكاتيوشا من جنوب لبنان على يد حزب الله باتجاه شمالي اسرائيل. وشاركت وحدات من سلاح الجو وسلاح البحرية في قصف متواصل لمواقع وقواعد تابعة لحزب الله في البقاع وبيروت. وبالمقابل واصل حزب الله اطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه مستوطنات شمال اسرائيل. والقّت الطائرات الاسرائيلية كمية كبيرة من القذائف الصاروخية باتجاه قرية قانا اللبنانية فقتل جراء هذه المجزرة ١٠٢ مواطن، معظمهم من الأطفال، وبينهم عدد من جنود الامم المتحدة الذين تواجدوا في المكان بحكم مهامهم الموكلة اليهم دوليا. وكذلك نفذت اسرائيل مجزرة اخرى بقتل مدنيين ابرياء في مدينة النبطية في جنوب لبنان. وازدادت الضغوط الدولية لإيقاف الاعتداء. وتوصل مجلس الأمن إلى قرار في الخامس والعشرين من نيسان يدعو إلى إيقاف الأعمال العسكرية حالا بين الطرفين. وتم التوصل إلى تفاهات بين اسرائيل ولبنان وسورية في السابع والعشرين من نيسان ١٩٩٦، أدت إلى توقف الاعتداء.

٢١) عملية «الجدار الواقى» (حومات مغين): عبارة عن سلسلة من العمليات قامت بها فرق ووحدات من الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية. وتم تنفيذ هذه العمليات في الفترة الواقعة بين ٢٩ آذار و ٣ ايار ٢٠٠٢. والادعاء الاسرائيلي للخروج الى تنفيذ هذه العمليات تمثل بتصفية «القواعد الارهابية الفلسطينية»، وإيقاف العمليات التفجيرية (الانتحارية). وحوصرت المقاطعة (مقر رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله) حصارا شديدا وتم هدم بعض مبانيها كوسيلة للضغط على الزعيم الراحل ياسر عرفات لتسليم مطلوبين للجيش الاسرائيلي، واستمر الحصار حتى يوم وفاته. ونفذت عمليات واسعة النطاق في كل من نابلس وجنين (كانت معارك جنين الاكثر قساوة وضراوة، حيث قاوم الفلسطينيون بشجاعة وبسالة، واستخدم الجيش الاسرائيلي طائراته لقصف مواقع استحكام الفلسطينيين). ونفذت وحدات من الجيش الاسرائيلي مسلسلا من المجازر في جنين ومخيمها، ودمرت اجزاء كبيرة من المخيم تدميرا كاملا تناقلت أحداثه وسائل الاعلام العالمية. وفي بيت لحم حاصرت

قوات مدججة بالسلاح الثقيل كنيسة المهدي التي التجأ إليها عدد كبير من المقاومين الفلسطينيين، وتعرضت الكنيسة إلى وابل من القذائف الاسرائيلية في محاولة منها لاجبار المعتصمين على الاستسلام، ولم يخرجوا منها إلا بتدخل دولي. وكذلك حاصرت اسرائيل مدنا اخرى في الضفة. وأدت هذه العملية إلى تأزم الأحوال السياسية في اسرائيل وإلى تراجع فرص التفاوض بين اسرائيل والفلسطينيين.

٢٢) عملية «طريق الإصرار» (ديرخ نحوشا): عملية قامت بها قوات منتخبة من الجيش الاسرائيلي في عدد من مدن وقرى الضفة الغربية في حزيران وتموز ٢٠٠٢، بادعاء قرار اسرائيل تصفية تامة لـ «الارهاب» الفلسطيني الذي بات يشكل خطرا وجوديا على مواطني اسرائيل، خاصة بعد سلسلة من العمليات الفدائية التي نفذتها الفصائل الفلسطينية المختلفة. وادعت اسرائيل أنها تنوي القضاء على مطلقي صواريخ القسام من غزة باتجاه مستوطنات شمال وغرب النقب. وفرضت اسرائيل طوقا امنيا شديدا على مدن الضفة الكبرى، وفرضت منع التجول ونفذت سلسلة من الاقتحامات على قرى وبلدات لالقاء القبض على المطلوبين. وادعت اسرائيل أنها بهذه العملية ستحبط مسبقا عمليات ارهابية يخطط لتنفيذها فلسطينيون.

٢٣) عملية «قوس في الغيم» (كيشيت بعنان): عملية نفذتها وحدات من الجيش الاسرائيلي في رفح ومحور فيلادلفي بين ١٨ و ٢٥ ايار ٢٠٠٤. والهدف الأساسي المعلن من قبل قيادة الجيش الاسرائيلي البحث عن انفاق وتدميرها بالكامل للحيلولة دون تهريب سلاح لمنظمات «الارهاب» الفلسطينية في غزة. واستخدم الجيش الاسرائيلي دباباته ومدركاته وجرافاته التي مسحت بالارض تماما مئات المنازل الفلسطينية في رفح وجوارها. وخلفت مئات العائلات دون مأوى.

٢٤) عملية «ايام التوبة» (يمي تشوفا): عملية تمت بين ٣٠ ايلول و ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤ في شمالي قطاع غزة. وتركز الجهد العسكري الاسرائيلي في بلدات بيت حانون ومخيم جباليا بذريعة الرد على مطلقي صواريخ القسام باتجاه المستوطنات اليهودية في النقب، خاصة في مستوطنة سديروت. وقامت اسرائيل بهدم عشرات المنازل وجرف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وقتلت ١٥ فلسطينيا، بينهم عدد من الاطفال والنساء والشيوخ.

٢٥) عملية «المطر الأول»: عبارة عن تسمية لمجموعة من العمليات في قطاع غزة بين

٢٣ و ٢٤ ايلول ٢٠٠٥. وكانت هذه هي العملية الاولى بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥. والهدف الاسرائيلي هو مواصلة عمليات ملاحقة وتصفية مطلقى صواريخ القسام باتجاه مدينة سديروت الاسرائيلية في غربي النقب. وقامت وحدات من الجيش الاسرائيلي بقتل عدد من الفلسطينيين، وتجريف مساحات من الأراضي الزراعية في القطاع. وتم استنفار وحدات من الاحتياط بنية تنفيذ اجتياح جديد على قطاع غزة ومنطقة جنين، ولكن ذلك لم ينفذ.

(٢٦) عملية «إحضار البواكير»: عملية اجتياح عسكرية نفذها الجيش الاسرائيلي على سجن اريحا الفلسطيني في الرابع عشر من آذار ٢٠٠٦ بهدف إحضار قاتلي الوزير الاسرائيلي رحبعام زئيفي (غاندي) إلى اسرائيل ومحاكمتهم. واعتقلت اسرائيل عددا من القيايين الفلسطينيين من بينهم أحمد سعدات الامين العام للجبهة الشعبية.

(٢٧) عملية «أمطار الصيف»: عملية نفذتها وحدات وفرق من الجيش الاسرائيلي بين ٢٨ حزيران و٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦. وجاءت في أعقاب اختطاف الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليت ومطالبة اسرائيل باطلاق سراحه دون قيد أو شرط. وطالب الفلسطينيون باطلاق سراح الف اسير ومعتقل فلسطيني مقابل شاليت، ورفضت اسرائيل هذا الطلب، متذرة بأنها لا تتفاوض مع ارهابيين. ولم تجد الوساطة المصرية نفعا في حل الأزمة. فقامت طائرات من سلاح الجو الاسرائيلي بقصف منزل اسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية إلا أنه لم يتواجد فيه. وقامت فرق من الجيش الاسرائيلي بتنفيذ سلسلة من المدهامات والاعتداءات في عدة مدن فلسطينية، منها بيت لحم ونابلس وطولكرم والخليل. وتأزمت الحالة الأمنية في معظم مدن ومناطق الضفة الغربية. وأحكمت اسرائيل حصارها على قطاع غزة كوسيلة ضغط لإطلاق الجندي شاليت. وقامت الطائرات والمدفعية الثقيلة بقصف مركز ومكثف على مواقع فلسطينية ادعت اسرائيل ان فيها انفاقاً لتدريب السلاح لحماس ولمنظمات فلسطينية أخرى في قطاع غزة. وأطلقت اسرائيل اسماء خاصة على عدد من العمليات ضمن هذه العملية لإبراز أهميتها من الناحية الاستراتيجية، آخرها حمل الاسم «عملية غيوم الخريف».

(٢٨) العدوان على قطاع غزة تحت اسم «عوفيرت يتسوكا» (الرصاص المصبوب): عدوان واسع النطاق شنته كافة أذرع الجيش الاسرائيلي من سلاح الجو والبحر والبر. حيث قامت اسراب من سلاح الجو الاسرائيلي بتاريخ ٢٧ كانون الأول العام ٢٠٠٨ بقصف

مركز للقطاع بذريعة تصفية منصات إطلاق صواريخ القسام والكاتيوشا والصواريخ من أنواع أخرى باتجاه مدن ومستوطنات اسرائيلية في النقب الغربي. ولما لم تستسلم المقاومة الفلسطينية في القطاع شنت قوات البر هجمات محددة على عدد من المواقع في القطاع. وأدى العدوان الاسرائيلي إلى استشهاد قرابة ١٦٠٠ فلسطيني جلهم من الأطفال والنساء والشيوخ، إضافة إلى تدمير آلاف المنازل والمرافق الاقتصادية والبنى التحتية. ولم تتوقف الحرب إلا بعد ثلاثة اسابيع بقرار من اسرائيل دون ان تعلن المقاومة طلبها لذلك. وادعت اسرائيل أن من بين اهدافها المركزية إعادة الجندي الأسير شاليت، إلا انها لم تحقق هذا الهدف ولا الهدف الأساسي وهو إيقاف عملية إطلاق الصواريخ من غزة، حيث بقيت لفترة طويلة تصل إلى مستوطنات تبعد كثيراً عن غزة.

خلاصة

من خلال تقديمنا لعرض شامل ومفصل للحروب والعمليات العسكرية التي نفذتها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ ، تبين لنا أنها كانت عبارة عن عمليات هجومية وليست دفاعية، كما تدّعي الرواية الاسرائيلية. وتبين لنا أنها كانت دائماً، وما تزال، تستند إلى تبريرات أمنية وسياسية، وعلى رأسها ضمان أمن اسرائيل ومواطنيها.

إن الحروب والعمليات العسكرية التي قامت اسرائيل بتنفيذها ضد الفلسطينيين والدول العربية المحيطة بها والبعيدة عنها (العراق) تثبت أن اسرائيل متمسكة بتبرير عملياتها هذه بكونها دفاعية أو بكلمات أخرى استباقية للدفاع عن وجودها، بكافة أشكاله.

ومن جهة أخرى، رأينا أن كافة هذه العمليات سواء أكانت ذات حجم كبير من حيث العتاد الحربي المستخدم فيها، أم من حيث مدتها الزمنية، أنها كانت مستندة إلى خطط حربية مدروسة. ورأينا أن تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة دولة يهودية في فلسطين في العام ١٩٤٨ معتمد في أساسه على تنفيذ تطهير عرقي أساسه تهجير فلسطين من أهلها الاصليين، وتفريغ قراها ومدنها (٥٣١ قرية ومدينة)، والسيطرة على أبرز واهم موارد وثروات فلسطين، وبالتالي انجاز إجلاء سكاني كبير مخطط له بأدوات عسكرية، وإحلال مهاجرين يهود تم تجميعهم بطرق مختلفة من مختلف أصقاع المعمورة. لهذا، ما كان بالإمكان تحقيق هذا المشروع وخروجه إلى حيّز التنفيذ دون بناء آلة حربية معتمدة على خطط تنفيذية مدروسة وموضوعة مُسبقاً.

أضف إلى ذلك، أن العمليات كانت تهدف في أساسها إلى تصفية قيادات عربية وفلسطينية، وتدمير منشآت عسكرية على مختلف أنواعها: معسكرات، مفاعلات نووية، مختبرات ومصانع لإنتاج اسلحة، منازل وشقق وعمارات سكنية، بل أحياء سكنية بكاملها، وملاحقات واعتقالات وخطف...

وكشفت هذه العمليات والحروب على أنواعها وفي فترات مختلفة أن المؤسسة العسكرية تعمل بالتناغم مع المؤسسة السياسية، ووفقاً لأجندة موضوعة تضمن بواسطتها تفوقا عسكريا اسرائيليا على بقية الجيوش العربية. إنما بدأت هذه المعادلة بالتبدل بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ حيث تراجعت قدرة اسرائيل على تحقيق تصفية أو تدمير بالكامل للقوة العسكرية العربية برمتها، وأيضاً لم تتمكن هذه المؤسسة من إلحاق هزيمة بفصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالرغم من توجيه طاقات مالية وعسكرية وبشرية كبيرة لتحقيق هذه الغاية.

لقد ألحقت هذه الحروب والعمليات العسكرية التي قامت بتنفيذها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الأضرار الكبيرة في منشآت ومرافق اقتصادية وعمرانية ومدنية وبشرية في مواقع كثيرة من فلسطين ولبنان وسورية والاردن ومصر وغيرها.

ومن دلالات هذه الحروب التي شنتها، تلك الوظيفة التي تقوم بها منذ تأسيسها ألا وهي الاستمرار في إضعاف الدول العربية بواسطة ضرب جيوشها ومرافقها العسكرية، وبالتالي تمسك اسرائيل بنظرية التفوق العسكري على مجمل الجيوش العربية في الشرق الاوسط.

ولا يمكننا التغاضي عما تركته حرب تموز ٢٠٠٦ من أثر بالغ على المكونات العسكرية الاسرائيلية، وما أوقعته من ارتباك وشرخ كبيرين في صفوف القيادتين السياسية والعسكرية. إذ أنه لأول مرة يستقيل رئيس هيئة اركان في أعقاب فشل ذريع في ساحة المعركة، وهذا الحدث، أي استقالة دان حالوتس، ليس مسألة هينة أو عابرة في تاريخ المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

الهوامش

- ١ سامي هداوي، الحصاد المر: فلسطين بين عامي ١٩١٤ و ١٩٧٩، منشورات رابطة الجامعيين، الخليل، ١٩٨٢. ص ١٠٩-١١٠.
- ٢ خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩، ٧ تموز سنة ١٩٣٧. ويظهر تقرير اللجنة الملكية التي ترأسها «بيل» إلى ميل الحكومة البريطانية لبناء وطن قومي يهودي بأسرع ما يمكن في فلسطين.
- ٣ يؤكد سامي هداوي في كتابه السابق ذكره، إلى أن رفض العرب والفلسطينيين لقرار التقسيم لكونه لا يعدو توصية من التوصيات التي ليس لها قوة القرار الفعلي، ولذلك لا تعد التوصية ملزمة بالنسبة لأكثرية الشعب الفلسطيني الذي عارضها وما يزال يعارضها. هداوي، ص ١٢٨. ويضيف هداوي رأيه بهذا الخصوص فيقول: «انتهدت الأمم المتحدة ميثاقها ذاته عندما أذكرت على عرب فلسطين، وقد كانوا يشكلون ثلثي السكان، حقهم في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم» المصدر السابق، ص ١٢٩. ويعتبر عزت طنوس وهو من نشيطي الحركة الوطنية الفلسطينية، أن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قد أفقد مكانة هذه الهيئة بعيون العرب لكونها تصرف بصورة غير عادلة بهذه القضية. Izzat Tannous, The Palestinians: Eyewitness History. of Palestine Under British Mandate, I.G.T. Company, London, 1988. p. 447.
- ٤ أوضح الباحث ايلان بابه. أن سكان فلسطين الأصليين، أسوة بسكان أصليين في أي بلد آخر من العالم، رفضوا أن يتقاسموا البلد مع جماعة من المستوطنين. مثال على ذلك الصراع المر الذي خاضه سكان اميركا الأصليون (يُعرفون بـ «الهنود الحمر») في مواجهة المستوطنين القادمين من أوروبا. أنظر كتابه التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧. ص ٤٣. وأشار تقرير اللجنة الملكية المعروف بـ «تقرير بيل» من العام ١٩٣٧ «وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي أن في الامكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقا حازما على أساس مطالب اليهود. وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة وأن لا يكون هنالك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية في فلسطين، مع مرور الزمن. والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ثم أنه ليس من المحتمل أن يورط الرأي العام البريطاني أو الرأي العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة». هذه الفقرة تؤكد سعي المؤسسة العسكرية اليهودية الناشئة والمتمثلة بالهاغاناه في الأساس إلى استعمال القوة المدعومة بالنواحي القانونية المفتعلة لصالح اليهودية العالمية وفكرة الوطن القومي.
- ٥ بابه. ن.م. ص ٤٤. ينقل سامي هداوي عن موشي منوحين في كتابه «انحطاط اليهودية في عصرنا الحاضر» ما يوضح سبب قبول الصهيونية بمشروع تقسيم فلسطين، فيقول: «إن القوميين السياسيين من متعصبي اليهود قد قبلوا طبعا التقسيم بكل ابتهاج، وذلك لأن مشروع التقسيم كان يمثل مجرد موطئ قدم على طريق تحقيق فكرة «أرض اسرائيل» كما ظل بن غوريون ومناحم بيغن المفترسان يتخيلانها طوال الوقت في صراحة وبلا خجل، وهما في هذا آخذان في الاقتباس من الكتاب المقدس وفي الاعداد للخلاص والتجميع (الشتات)». هداوي، مصدر ذكر سابقا، ص ١٣٠ و ١٣١. وقال بن غوريون في

شهادته أمام اللجنة الانجلو - اميركية ما يلي: «اختتمت شهادتي بكلمة اوجهها للعرب الذين معنا الآن والذين ليسوا معنا فأقول بأن النزاع القائم بيننا اليوم مأساة لأنها تضر بالبلاد ولكنها لن تبقى طويلا وستغلب على الصعوبات لأن القضية بالنسبة لنا حياة او موت والبلاد بلادنا وانتم تطلبون أن تكون البلاد عربية وقد يكون هذا طبيعيا ولكننا لسنا غرباء عن هذه البلاد وستبقى دائما بلادنا، فلقد امر التاريخ أن نعود إليها وأن نقيم فيها الدولة اليهودية، وكثيرون منكم يعلمون ذلك وإني باسم اليهود أقول إنه رغم مقاومتكم لنا فليس في العالم كله صديق لكم احسن من اليهود. إننا سنبنّي أسس العدالة وكلما أسرعنا لإيجاد السلام كان في ذلك الخير لنا جميعا». كتاب مجموعة الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الانكلو - اميركية المشتركة حول قضية فلسطين مع تواصي اللجنة، واضع الكتاب وجامعه وناشره جميل الشقيري، مطبعة النجاح التجارية - يافا، ١٩٤٦. الفصل الثاني، ص ١٠.

٦ بابه. ن.م. ص ٤٤.

٧ لم تكن هذه وجهة نظر بن غوريون وحده، بل إن مناحيم بيغن زعيم الارغون شدد كثيرا على «أن الوطن اليهودي، أي تلك المساحة التي تغطي جانبي نهر الاردن، هو وحدة تاريخية وجغرافية كاملة. وان تقطيع الوطن هو عمل غير مشروع، كما أن الاتفاقية التي ترمي إلى التقطيع هي ايضا غير مشروعة، وغير ملزمة للشعب اليهودي. وأنه لمن واجب هذا الجيل أن يعيد السيادة اليهودية إلى هذه الأجزاء من الوطن، وهي التي انتزعت منه وأعطيت إلى الحكم الأجنبي» هداوي، مصدر ذكر سابقا، ص ١٣١.

٨ وجهت القيادة العامة لأركان الهاغاناه تعليمات بخصوص كيفية الرد على هجمات الفلسطينيين على اليشوف اليهودي في كافة أنحاء فلسطين. ومما جاء في هذه التعليمات ما يلي: «في حال توفر معلومات مؤكدة حول عصابات عربية عنيفة في القرى، دون أن تكون هذه القرى قريبة أو مجاورة لنا ودون ان تكون هذه القرى قد اعتدت علينا في الماضي، يجب ضربها» ارشيف الهاغاناه، ملف مراسلات، ١٩٤٨ / ١ / ١.

٩ أنظر مقالة جوني منصور «قراءة سريعة في يوميات داعية الترانسفير يوسف فايتس» في قضايا اسرائيلية (مركز مدار - رام الله)، العددان ١١-١٢، ٢٠٠٣، ص ١٥٩-١٦٧. راجع أيضا، يوميات فايتس، الجزء الثاني، ص ١٨١، (بالعبرية).

١٠ أصدرت القيادة العامة لاركان الهاغاناه تعليمات جديدة فيها تعديلات معينة على الخطة «د» بما يتناسب والتحول التي حصلت في فلسطين خلال الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية، ثم العربية. ومما جاء في واحدة من هذه التعليمات أنه يجب السيطرة على كافة الاحياء العربية في المدن بعد ان تكون قوات من الهاغاناه قد استولت على مرافق الخدمات المركزية. وان تسيطر الهاغاناه على الطرقات الرئيسية المؤدية الى هذه المدن، وقطع صلتها بالقرى. وتزامن هذه العمليات مع احراق قرى. ارشيف الجيش الاسرائيلي، وزارة الدفاع، تعليمات من ١٠ آذار ١٩٤٨.

١١ يقضي قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى قسمين لإقامة دولتين مستقلتين واحدة عربية وأخرى يهودية، ووضع خاص لمدينة القدس. وبلغت مساحة الدولة العربية ٤٢,٨٨% من مساحة فلسطين، وفيها ٧٢٥ ألف عربي وعشرة آلاف يهودي، بينما بلغت مساحة الدولة اليهودية ٥٦,٥% من مساحة فلسطين، وفيها ٤٩٨ ألف يهودي و ٤٩٧ ألف عربي. أما منطقة القدس فشكلت

أقل من ١٪ من مساحة فلسطين، وفيها ١٠٠ ألف يهودي و١٠٥ ألف عربي. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي (١٩٤٧-١٩٧٤)، مراجعة وتحقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت بالمشاركة مع مركز الوثائق والدراسات - أبو ظبي، ١٩٧٥. ص ٣-١٦.

١٢ بابه. ن.م. ص ٨٢. يشدد بابه على أن استعمال القيادة العليا لهذا المصطلح أساسه وضوح الخطة «د» بضرورة تطبيق عمليات تطهير عرقية في كل القرى والمدن الفلسطينية كي لا يبقى فلسطيني في بيته وأرضه.

١٣ عين بن غوريون أستاذ الكيمياء ساشا غولديبرغ اليهودي البريطاني رئيساً لمشروع شراء ومن ثم تصنيع السلاح الفتاك، الذي تم أولاً في مختبر في لندن ثم نقل هذا المختبر إلى مستوطنة رحوفوت، وسيصبح اسمه لاحقاً «معهد وايزمان للعلوم». بابه. ن.م. ص ٨٤. وكتب بن غوريون تفاصيل مهمة حول عملية شراء السلاح من إحدى الدول الأوروبية في مقدمته لكتاب: تاريخ حرب التحرير، الصادر عن دار النشر معراخوت التابعة للجيش الاسرائيلي، تل ابيب، ١٩٥٩. ص ٢١.

١٤ تشير التعديلات في الخطة «د» على ان قسماً من مخلفات الجيش البريطاني قد اصبح بيد القوات اليهودية. ارشيف الجيش الاسرائيلي، تعديلات على الخطة «د»، القسم العام بند ٣ ج. من شهر آذار ١٩٤٨. وأجازت الخطة للقيادات الميدانية إدخال تعديلات تتناسب والتحويلات الحاصلة في ساحات القتال، دون أي تعديل أو تغيير في جوهر الخطة. وثيقة التعديلات المشار إليها آنفاً، بند ٤ (أ) و (ب).

١٥ سلمت إلى قائد لواء كرملي موشي كرملي تعليمات تفصيلية تتعلق بكيفية السيطرة على حيفا المدينة وأبرز المراكز والأحياء العربية فيها وتطويقها من عدة جهات والانقضاض عليها بصورة خاطفة. ومما جاء في التعليمات المتعلقة بالاستيلاء على المدينة: «التمركز في حيفا - وفقاً لما ورد في التعليمات في الفصل العام بند ٣ ج، احتلال وسيطرة على الأحياء العربية: مغارة الخضر (مار الياس)، البلدة القديمة، الكولونية الألمانية، شارع يافا، المركز التجاري القديم والجديد، شارع الرهبات، وادي روشميان، الحليصا، حارة التنك، بلد الشيخ. ويجب حصر العرب في حيي وادي الصليب ووادي النساس» ارشيف الجيش الاسرائيلي واجهزة الامن، ملف الأولوية، تعليمات إلى لواء كرملي.

١٦ ارشيف الجيش الاسرائيلي وأجهزة الأمن، وزارة الدفاع، ملف الأولوية، تعليمات إلى لواء جفعاتي، بند رقم ٢ فرعي (أ) و (ب).

١٧ راجع نص الخطة في موقع الهاغاناه على شبكة الانترنت: www.gal-ed.co.il/hagana

١٨ هذا ما أورده تفاصيل الخطة «د» مع التعديلات عليها. ارشيف الجيش الاسرائيلي واجهزة الامن، وزارة الدفاع، الخطة «د»، شهر آذار ١٩٤٨.

١٩ الخطة (د) بند ٢ ج. ارشيف الجيش الاسرائيلي وأجهزة الامن، وزارة الدفاع، خطة (د).

٢٠ جمعنا عدداً كبيراً من أوامر وتعليمات العمليات والحملات العسكرية التي نفذتها الوية ووحدات الجيش الاسرائيلي بين آذار ١٩٤٨ ومنتصف العام ١٩٤٩. وسترفق بهذا الفصل عدداً من هذه الوثائق كملاحق أو فقرات مختارة خلال النص.

٢١ سفر الخروج ٦: ٢٣ واخبار الملوك الاول ١٠: ٢-١٢.

٢٢ اعتبرت القيادة العامة للهاغاناه ان صفد هي اساس المشكلة في الجليل الشرقي بالنسبة للسيطرة على هذه المنطقة. واعتبرت ان اهالي صفد هم الذين منعوا من سكان الحولة التوصل الى اتفاق تفاهم مع قيادة الهاغاناه، ولأن الصفيديين يريدون الابقاء على طريق تجارتهم مع سوريا ولبنان عبر القرى المنتشرة في الحولة، لهذا كان القرار من مدة طويلة تسديد ضربة نحو صفد. وفي تقرير سري احتوى على توجيهات واضحة لكيفية تسديد هذه الضربات بواسطة التعرض لسيارات صفيديين تتحرك بكل اتجاه، وعدم الاكتفاء بالحاق ضرر بالممتلكات إنما توجيه ضربات نحو اشخاص من صفد. وعلى المنفذين لهذه العمليات التشاور اولاً مع المستشارين للشئون العربية فيما يتعلق بكل هدف وهدف. ويقترح التقرير القيام بعمليات اغتيال لشخصيات صفدية الذين لا يستحقون ادراج اسمائهم في قائمة «الرزير» (يبدو انها قائمة المعتدلين من بين العرب)... وبامكان المستشار للشؤون العربية تحديد هوية المهاجمين. تقرير من ران إلى ماغي، ارشيف الجيش الاسرائيلي واجهزة الامن (ارشيف الهاغاناه)، ملف ب/٣٢/١، بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣٠.

٢٣ استمر النشاط التجاري والعلاقات الاقتصادية بين العرب واليهود في صفد بعد قرار التقسيم، إذ أنه بالرغم من استعدادات الطرفين لساعة الحسم فإن مرافق مشتركة ربطت بينهما، وفي مقدمتها الخدمات العامة كالكهرباء والمياه وشبكة الصرف الصحي والبريد وغيرها. أنظر مصطفى العباسي، صفد في عهد الانتداب البريطاني، ١٩١٧-١٩٤٨ دراسة اجتماعية وسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥٧-٢٩٧.

٢٤ زادت قوات البالماح من نشاطاتها العسكرية في منطقة صفد، أي في القرى القريبة من المدينة. ونفذت سلسلة من الهجمات على القرى المحيطة بصفد مثل عين زيتون وبيريا في الفترة بين ٢٩ تشرين الثاني، أي يوم صدور قرار التقسيم وحتى سقوط المدينة واحتلالها في العاشر من ايار ١٩٤٨. هذه النشاطات العسكرية والهجمات بين الفينة والاخرى ادت الى تحطيم معنويات سكان هذه القرى. واتبعت قيادة البالماح اسلوب العقاب الجماعي مع القرى المحيطة بصفد، لأقل سبب كان، أنظر اوري ملشتاين، تاريخ حرب الاستقلال، المجلد الثاني، الكتاب الأول، رامات افعال، ١٩٨٩، ص ص ١١٤-١١٨ (بالعبرية). وكان لعملية هدم قريتي بيريا وعين زيتون والمجزرة الرهيبة التي نفذتها البالماح ضد اهالي القرية الاخيرة اثر سلبي جدا على عرب صفد. ولم تكتف قوات البالماح بالانتقام بهدم القرية أية قرية عين زيتون بل اطلقت النار باوامر من كلمان، على سبعين أسيراً، منهم حوالي ٣٧ شاباً من اهالي القرية ذاتها. بني موريس، «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧-١٩٤٩»، عام عوفيد، تل ابيب، ١٩٩١، ص ص ٥٥-٥٦ (بالعبرية).

٢٥ استمرت قوات من البالماح بإضعاف مواقع المقاومين عن طريق قصف القرى أو تنفيذ مجازر وهجمات تدميرية ليلية، كالمجزرة التي نفذت في قرية الخصاص، والعملية الواسعة في قرية سعسع في ١٤ شباط ١٩٤٨ والتي تم خلالها تفجير وتدمير عشرات المنازل، قدرت بحوالي ٤٠ وقتل اكثر من عشرة مدنيين عزل من أهالي القرية ذاتها. ونفذت قوة من البالماح عملية اراهابية في قرية الحسينية وسكانها بمعظمهم من الجزائريين المهاجرين في منطقة سهل الحولة، وتمت العملية في ١٢ آذار ١٩٤٨. وتولى قيادة هذه العمليات موشي كلمان، نائب قائد الكتيبة الثالثة في البالماح، الذي كتب في تقريره حول العمليات أنه كان يفكر دائماً بإبادة هذه القرى، وأشار بوجه الخصوص إلى قرية الحسينية. ارشيف الهاغاناه، ملف

١٣/٦٥. وكتب كلمان في تقريره مضيئا نقطة في غاية الأهمية لها علاقة بكيفية عزل صفد عن بقية القرى المحيطة بها، « صفد كانت مركز العصب والنشاط للعدو في الجليل، وتشكل رمزا لعرب البلد عامة، وكان من الواضح أنه إذا نجحنا في احتلالها فستتصدع كل قاعدة الوجود الأمني للقرى العربية في الجليل، وتنتقل السيطرة على الجليل الشرقي بكامله إلينا بسهولة تامة». كلمان، الملف المشار إليه في أرشيف الهاغاناه، نقلا عن العباسي، صفد... ص ٢٧٣.

٢٦ ورد في امر رقم ١ لكتيبة يفتاح في لواء جولاني ما يلي: «عليك احتلال النبي يوشع، قادس والمالكية في ١٣ ايار ١٩٤٨. يجب هدم قادس. النبي يوشع والمالكية تسلم إلى قوات جولاني. الطريق ومحيطه يجب تلغيمه بالقرب من الحدود اللبنانية. عليك احتلال ميرون في ١٤ ايار ١٩٤٨ وتسليمها لقوات جولاني. عليك هدم كافة الجسور بالقرب من لبنان وسورية من المالكية شمالا وحتى شمالي بحيرة طبريا. عليك تجميع قواتك بعد تنفيذ هذه العمليات في منطقة روش بينا - ايليت هشاحار، لتكون قوة احتياط لتفعيلها ضد غزاة من الشمال ومن الشرق ومن الشمال الغربي». أرشيف الهاغاناه، جبهة الشمال، ملف مب/ ٣٦ بتاريخ ١ ايار ١٩٤٨.

٢٧ زروابل غلعاد، كتاب البالماح، الجزء الثاني، الكيبوتس الموحد، ١٩٩٦، ص ٢٨١.

٢٨ أُيُط بلواء الكسندروني تنفيذ عمليات استيلاء وسيطرة على مرافق مركزية وحيوية في قرى الساحل الداخلي وفي وادي عارة وطولكرم وقلقيلية والقرى المحيطة بها، ومما جاء في تعليمات واوامر القيادة العامة الموجهة إلى قائد لواء الكسندروني ان يحرق او يهدم القرى التي تقع تحت سيطرته، وذلك بقرار شخصي من القائد بالتشاور مع المستشارين للشئون العربية وضباط المخابرات. ملف أرشيف الهاغاناه، وزارة الدفاع الإسرائيلية.

٢٩ صدرت تعليمات إلى قائد لواء الكسندروني بهدم القرى: الطيرة وقلنسوة وقاقون بين ١٤ و ١٥ ايار ١٩٤٨. أرشيف الهاغاناه، ملف هـ /مز/ ٠٠١ بتاريخ ١٢ ايار ١٩٤٨.

٣٠ قدم تيدي كاتس اطروحة الماجستير في جامعة حيفا حول احتلال قرية الطنطورة معتمدا على ملفات أرشيف الهاغاناه الخاصة بلواء الكسندروني، وعلى ما سجله من ذاكرة من تبقى من اهالي القرية في البلاد ولجأوا إلى القرى المجاورة، خاصة الفريديس، إلا أن الجامعة رفضت قبول ادعاءاته ووصلت القضية إلى المحكمة المركزية التي بدورها اصدرت حكما لصالح اعضاء لواء الكسندروني الذين انكروا وقوع مجزرة. واثارت هذه القضية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين سلسلة من النقاشات الحادة داخل الشارع الاسرائيلي عن المجازر التي نفذتها الهاغاناه واتسل ولحي في مختلف القرى والمدن الفلسطينية التي تعرضت إلى احتلال بشع وحرق وتدمير. وحول مجزرة الطنطورة يمكن مراجعة كتاب محمد نمر الخطيب، سر النكبة، دار الحياة، بيروت، ١٩٦٣.

٣١ طريق بورما: خلال الحرب العالمية الثانية سيطرت القوات اليابانية على أجزاء واسعة من الصين وقطعت الطريق بين مستعمرة بورما البريطانية(ميانمار اليوم) وبين الأجزاء الجنوبية - الشرقية من الصين التي بقيت بيد الجيش الصيني بقيادة تشيانغ كاي تشيك، مما منع وصول امدادات من بورما. فتم استعمال طريق متعرجة والتفافية وصعبة في مناطق جبلية بلغ طولها ١١٣٠ كم، إلا أن اليابانيين احتلوا بورما وقطعوا هذه الطريق، عندها قامت قوات الحلفاء بشق طريق أخرى إلى بورما بمساعدة آلاف الجنود الصينيين بهدف

اختراق الحصار الياباني. وبلغ طولها قرابة ١٠٠٠ كم. وأطلق الاسرائيليون الاسم ذاته على طريق التفافي من كيبوتس حولدا حتى القدس لربط الساحل الداخلي الفلسطيني بالقدس. وتمتد طريق بورما هذه من قرية دير محيسين الفلسطينية (مستعمرة بكوع حاليا) عند مفترق طريق المسمية - اللطرون وصولا إلى قرى بيت جيز وبيت سوسين ثم إلى بيت محسير حتى مستعمرتي شورش وشوآبا ثم الارتباط بطريق القدس. واستعملها الاسرائيليون خلال حربهم ضد الفلسطينيين والعرب في ايار ١٩٤٨.

٣٢ ورد في تعليمات حملة ايرز التفاصيل التالية: صد القوات السورية والعراقية واللبنانية (المتركزة في مناطق بنت جبيل ورأس الناقورة) والجيش العربي وقوات محلية وشبه نظامية. واهداف الحملة المرسومة: افشال محاولات العدو التقدم من منطقة شمالي المثلث. وبواسطة الضغط على المثلث يمكن التأثير مباشرة على الاوضاع في منطقة القدس. وافشال مخطط العدو لتطويق الجليل الشرقي والغربي. وزعزعة رغبة القوات اللبنانية في القتال. اما تنفيذ العملية فكالآتي: لواء جولاني تستولي على تل القصر في حد اقصى تاريخه ٢٦ ايار ١٩٤٨. وتستولي على نورييس والمزار حتى ٢٧ ايار، وتحتل زرعين وجنين حتى ٢٨ ايار، وخلال قيام القوة بتنفيذ هذه المهام أن تبقى قوة مرابطة في غور الاردن، تحسبا لحالة تجدد المعارك. وتقوم وحدات من لواء يفتاح بالهجوم على بانياس بتاريخ اقصاه ٢٧ ايار، وتحتل قوة من نفس اللواء المالكية وتسير باتجاه بنت جبيل بتاريخ ٢٨ ايار، وتقوم وحدات من لواء كرملي بنسف جسور الليطاني بين صور وبيروت. وتهاجم قوة من نفس اللواء منطقة رأس الناقورة بتاريخ ٢٨ ايار ١٩٤٨. أما سلاح الجو الاسرائيلي فيقصف بيروت وجنين ونابلس وبنت جبيل. ارشيف الهاغاناه، ملف تسف ٤٨/٠٠٩ - ٢٥ ايار ١٩٤٨، القيادة العامة للاركان/ دائرة العمليات.

٣٣ ورد في امر تنفيذ هذه العملية ان تقوم قوة بقيادة الضابط الميداني اليكس بتمويه الطرف الآخر أي العدو، في وادي عارة وذلك بهدف نقل العدو لقوات تابعة له من جنين إلى وادي عارة. والقيام بتسديد ضربات قوية جدا على مدينة طولكرم وازعاج ومضايقة اهالي قرية راس العين بواسطة قوة من منظمة اتسل. وكان الهدف الرئيسي من هذه الحملة تسديد ضربة قوية للقوات العراقية المتحصنة في جنين وضواحيها بعد اضعاف المنطقة المحيطة بهذه القوات.. وكانت القوة العراقية مزودة بعدد من الدبابات والمدرعات والاليات العسكرية. ارشيف الهاغاناه، ملف التعليمات الصادر عن القيادة العامة/ دائرة العمليات، أمر حملة يتسحاق، ١ حزيران ١٩٤٨.

٣٤ لتفاصيل حصار واحتلال مدينة اللد والمجازر التي نفذتها فيها الهاغاناه من وجهة النظر العربية - الفلسطينية يُراجع كتاب اسير منبر، اللد: في عهدي الانتداب والاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨ (الاولى: ١٩٩٧)، ص ص ٨٠-١١٤.

٣٥ اشار تقرير القيادة العامة من ٢١ آب ١٩٤٨ إلى تخطيط كافة الحملات والعمليات الحربية على الجبهتين الشمالية والشرقية والغربية في الجليل، وجاء في الفقرة (ب) فرع ٢ب من التقرير أن أحد الأهداف الرئيسية للحملة تصفية قوات القاوقجي واحتلال الجليل الشرقي. وشل القوات اللبنانية ومنع تحركها نحو الجليل. ملف -٧٧٩/-٩- القيادة العامة/ دائرة العمليات، جبهة الشمال والشرق، ارشيف الهاغاناه/ ارشيف الجيش الاسرائيلي واجهزة الامن.

٣٦ أمر حملة «حيرام»، ارشيف الهاغاناه، ملف مب/٣١/٥٦٤٣ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول

- ١٩٤٨.
- ٣٧ اشار تقرير «حيرام» عمليات (أ) ٢٨١٥٠٠-٢٩٠٨٠٠، ارشيف الهاغاناه إلى أن حصيلة القتلى في معركة ترشيحا وجوارها بلغت ٨٠ شهيدا مدنيا. فقرة تقدم القوات نحو ترشيحا ص ٦ وص ٧.
- ٣٨ «حيرام» تقرير عمليات (أ) المشار إليه أعلاه، ص ٣ وص ٤.
- ٣٩ تقرير حيرام، المشار إليه أعلاه، فقرة خاصة بالمناشير ص ٥. ارشيف الهاغاناه.
- ٤٠ تقرير حملة حيرام، المشار إليه أعلاه، ص ٨.
- ٤١ اسحق فنداق، ولد في العام ١٩١٣ في بولندا. عين فور هجرته إلى فلسطين مرشدا للجنداء، أي الشبيبة اليهودية في وحدات الهاغاناه. تولى قيادة لواء عوديد في حرب ١٩٤٨ وحارب المصريين في منطقة النقب الشمالي. وعين فور انتهاء حرب ١٩٤٨ قائدا لوحدة الناحل في الجيش الاسرائيلي. وعين في العام ١٩٧٠ حاكما لقطاع غزة وشمال سيناء.
- ٤٢ أهارون ريمز، ولد في العام ١٩١٩. انضم إلى صفوف الهاغاناه في العام ١٩٣٦ في فرع تل ابيب. وهو من مقيمي وحدة الطيران اليهودية. خدم في سلاح الجو الملكي البريطاني في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وعين بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ قائدا لسلاح الجو حتى العام ١٩٥١. وبعد تسريحه من الجيش تولى عدة مناصب في السلك الدبلوماسي الاسرائيلي.
- ٤٣ احمد العلمي. حرب العام ١٩٤٨. الطبعة الثانية (مصورة) عن دار الاسوار - عكا، ١٩٨٩. ص ١٠٢.
- ٤٤ العلمي. م.س. ص ١٢٠.
- ٤٥ وضعت القيادة العامة لهيئة الازكان العسكرية الاسرائيلية مقترحا تفصيليا لحملات وعمليات على الجبهة الشمالية والشرقية فور انتهاء سريان مفعول الهدنة. بمعنى آخر، فإن هذه القيادة كانت تجهز قواتها لمتابعة العمليات والحملات الحربية في الجليل وفي مناطق أخرى من فلسطين. تقرير -/٩- /-٧٧٩- بتاريخ ٢١ آب ١٩٤٨، أرشيف الهاغاناه. واستعرض هذا التقرير أوضاع وحالة الجيوش العربية وجيش الانقاذ على الجبهة الشمالية، ثم قدم ورقة عمل لكيفية مواجهة هذه الجيوش وما تحتاج إليه القوات الاسرائيلية لتنفيذ مخططاتها هذا.
- ٤٦ المصادر الاسرائيلية المتعلقة بالعدوان الثلاثي أو حرب ١٩٥٦ كثيرة ومتعددة الاتجاهات والآراء، واستعنا ببعض منها لكتابة مادتها، منها: موطي غولاني. تكون حرب في الصيف - اسرائيل في طريقها إلى حرب سيناء ١٩٥٥-١٩٥٦. إصدار وزارة الدفاع في اسرائيل، ١٩٩٧. مردخاي بار - أون. أبواب غزة - سياسة الدفاع والخارجية لدولة اسرائيل: ١٩٥٥-١٩٥٧. إصدار عام عوفيد، ١٩٩٢. نتنائيل لوراخ. بين فكي كماشة الدول العظمى. إصدار دار النشر معراخوت، ١٩٩٠. وتجدر الإشارة إلى أن الكتب أعلاه بالعبرية وتعكس نظرة ورؤية الجانب الاسرائيلي وروايته لهذه الحرب.
- ٤٧ لوراخ. مصدر ذكر سابقا.
- ٤٨ يعقوب شمعوني، مدينوت عراف (الدول العربية)، عام عوفيد، تل ابيب، ١٩٧٧.
- ص ٣٩٧- ٤٠٠ (بالعبرية). وانظر ايضا: Hugh Thomas, The Suez Affair. London, ١٩٦٧. وكذلك كتاب: ف.ج. فاتيكوتيس، تولدوتيه شل متسرايم محمد علي عاد سادات (تاريخ

مصر من محمد علي حتى السادات)، إصدار ماغنيس، الجامعة العبرية في القدس، ١٩٨٣، ص ٣٧٩-٣٨١ (بالعبرية).
وكتاب John Marlowe, The Making of Suez Canal, London, ١٩٦٤.

٤٩ في اليوم ذاته الذي باشرت فيه اسرائيل بالحرب على مصر نفذت فرقة من جنود الجيش الاسرائيلي مجزرة في قرية كفر قاسم في منطقة المثلث الجنوبي لنشر الرعب في أوساط الفلسطينيين في الداخل، وما سينعكس عن هذه المجزرة من رعب وترهيب على عموم الفلسطينيين.

٥٠ شمعوني، مصدر ذكر سابقاً، ص ٤٠٠.

٥١ المصادر الإسرائيلية (بالعبرية) التي استعنا ببعضها للكتابة عن هذه الحرب: ميخائيل اورن. ستة أيام للحرب - الحرب التي غيرت وجه الشرق الأوسط. إصدار دار النشر دفير، ٢٠٠٢. مردخاي بار - أون. ستة أيام - جيش الدفاع الاسرائيلي (الرواية الرسمية للجيش الاسرائيلي حول الحرب). إصدار وزارة الدفاع، ١٩٦٨. دافيد ديان. من الحرمون حتى السويس - أحداث حرب الأيام الستة. إصدار مسادا، ١٩٦٧. توم سيجف. ١٩٦٧ - والبلاد استبدلت وجهها. إصدار كيتز، ٢٠٠٥. يهودا فالاخ. ليس على طبق من فضة. إصدار كارتا ووزارة الدفاع، ٢٠٠٠. بنيامين زئيف فاكسلير. العقد الثاني لاسرائيل. إصدار مؤسسة اسحق بن تسفي، القدس، ٢٠٠٠. وكتاب شمعوني، يعقوب، مصدر ذكر سابقاً.

٥٢ شمعوني، مصدر ذكر سابقاً، ص ٤٢٥. ويلقي محمد حسنين هيكل مزيداً من الأضواء حول جوهر وكنه الخلافات بين المشير عامر وعبد الناصر في كتابه: الانفجار، ١٩٦٧، إصدار مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠. ص ٣٩٤-٤٠٤.

٥٣ يشير توم سيجف في كتابه حرب ١٩٦٧ إلى الدور الذي لعبته اسرائيل في تأجيج الجبهة مع سورية وارسال تهديدات إلى الحكومة السورية قبل فترة العمليات الفدائية وبعد بداياتها الأولى، وكذلك اتباعها سلسلة من الاستفزازات من خلال اطلاق النيران على الصيادين السوريين في الساحل الشرقي لبحيرة طبريا، وتحليق طائرات اسرائيلية فوق الاجواء السورية، بما فيها دمشق العاصمة. ص ٢١١-٢١٣. راجع ايضاً مقالة زهير صباغ، عرض نقدي لكتاب توم سيجف «اسرائيل في العام ١٩٦٧»، في قضايا اسرائيلية (رام الله)، السنة السابعة، العدد السادس والعشرون / ٢٠٠٧، ص ١٠٤-١١٠.

٥٤ تفاصيل حول التخططات المصرية بخصوص إغلاق المضائق راجعها في هيكل، مصدر ذكر سابقاً، ص ٥٢٩-٥٥٧، ويشير هيكل إلى تدخل أمين عام الأمم المتحدة يو ثانت، ومراسلات بين وزارتي الخارجية المصرية والأميركية.

٥٥ هيكل، مصدر ذكر سابقاً، ص ٥٨٠.

٥٦ هيكل، المصدر السابق، ص ٥٨١.

٥٧ يعرض فالاخ في أطلس كارتا... ص ١١٥، جدولاً لمراحل حرب حزيران ١٩٦٧ يوماً بيوم ابتداء من الخامس وانتهاء بالعاشر منه، مرفقاً بتفاصيل المعارك والمواقع التي احتلتها القوات الاسرائيلية.

٥٨ كان قرار مجلس الحرب الاسرائيلي القيام بهذه العملية الجوية اثناء جلوس قيادة سلاح الجو المصري حول مائدة الافطار، وذلك للاستفادة من الوقت، أي ريثما تتحرك هذه القيادة تكون العملية قد نُفذت. ووصلت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي حتى المطارات العراقية في منطقة H-3 شرقي العراق

حيث تم تدمير عدد من الطائرات العراقية في معركة جوية كانت حصيلتها سقوط ثلاث طائرات عراقية وثلاث طائرات اسرائيلية. أما حجم القوة الجوية الاسرائيلية فكانت كالتالي: ٢٢٨ طائرة مقاتلة، و ١٩ طائرة قاذفة، و ٥١ طائرة نقل وشحن، و ٤٥ طائرة مروحية (هليكوبتر)، فالمجموع الكلي: ٣٤٣ طائرة. أما حجم القوة الجوية العربية فالتالي: مصر ٤١٩ طائرة، الاردن ٣٥ طائرة، سورية ١١٢ طائرة، العراق ٢٢٤ طائرة، ولبنان ٣٨ طائرة في مختلف الانواع. أنظر يهودا فالاخ (محرر)، أطلس كارتا لتولدوت مدينت اسرائيل - عسور شني (أطلس كارتا لتاريخ دولة اسرائيل - العقد الثاني)، وزارة الدفاع، القدس، ١٩٨٠، ص ٦١.

٥٩ جدول تفصيلي لخسائر الدول العربية واسرائيل في فالاخ، اطلس كارتا... مصدر ذكر سابقا، ص ١١٣.

٦٠ يطرح هيكل سلسلة من التساؤلات والشكوك على لسان عبد المنعم رياض قائد القوات المصرية بخصوص توزيع القوات الاردنية على طول الحدود بين الاردن واسرائيل وحول ادائها غير الصحيح خلال الحرب. راجع، الانفجار ١٩٦٧، ص ص ٩٠٨-٨٩٧.

٦١ فالاخ، أطلس كارتا... مصدر ذكر سابقا، ص ص ١٠٤-١١٠.

٦٢ يحلل هيكل عوامل ضعف الطيران العربي، خاصة المصري بوجود سلسلة من الأخطاء في: المخابرات من حيث التقديرات عن حجم القوات الاسرائيلية وعن مدى عملها قاصرة على نحو مخيف. والخطأ الثاني بنظر هيكل أساسه في احتساب المدى الذي يمكن للطائرات الاسرائيلية أن تبلغه في العمق المصري، دون الأخذ بالحسبان إمكانية قيام الولايات المتحدة بتزويد الطائرات المغيرة جوا، ما يؤهلها للتوجه إلى أهدافها ذهابا وإيابا. والخطأ الثالث هو الظن بأنه في إمكان القوات المصرية الجوية أن تستوعب الضربة الأولى وأن ترد عليها بضربة ثانية. والخطأ الرابع بنظره هو أن مصر لم تعرف أن اسرائيل حصلت من بريطانيا قبل المعركة بسنوات على الخطط التفصيلية لعمليات الطيران البريطاني في مصر من العام ١٩٥٦. والخطأ الخامس أن أحدا لم يقدر حق التقدير حجم المعلومات المتاحة التي وضعت تحت تصرف الطيران الاسرائيلي. إضافة إلى أخطاء كثيرة يضيق بنا المجال هنا إلى ذكرها. راجع هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مصدر ذكر سابقا، ص ص ٨٢٢-٨٢٧.

٦٣ شكلت الحكومة المصرية لجنة تحقيق عسكرية عليا برئاسة اللواء حسن مطاوع لبحث أوضاع الطيران المصري وما أدى إلى كارثة ٥ حزيران ١٩٦٧، راجع التقرير بكامله في الوثيقة رقم ٤٤ في كتاب هيكل، المشار إليه أعلاه، ص ص ١٠٤٠-١٠٨٩.

٦٤ أطلقت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على معركة الكرامة اسم «عملية توفت» (أي جهنم أو اتون النار) و «عملية اسوتا» (أي الشفاء). وكان الهدف الذي رسمته القيادة العامة لهيئة الاركان في الجيش الاسرائيلي تطهير منطقة الغور من المنظمات الفلسطينية بواسطة تفجير مركزين للشرطة وعدد من بيوت في وادي خنزورة. وتذرعت اسرائيل بالعملية الفدائية التي قامت بها خلية فدائية في مدينة هرتسليا في العمق الاسرائيلي في ١٨ آذار ١٩٦٨ وقتل وجرح فيها العديد من الاسرائيليين. واعلنت قيادة هيئة الاركان عن التعجيل في تنفيذ العدوان على الكرامة، وهذا دليل على وجود مخطط مسبق للقيام بمثل هذا العدوان دون الحاجة الى ذرائع أيا كانت. ومما جاء في الخطوط العريضة لعملية اسوتا ان تقوم وحدات

من الجيش الاسرائيلي، خاصة المظليين، بالهجوم المباغت على مقرات الشرطة في الصافي ودحل مع امكانية الوصول إلى مدينة العقبة في أقصى جنوب المملكة الاردنية واحتلالها. أما عملية «توفت» فكان هدفها الأساسي الهجوم على مراكز قيادة منظمة فتح وتصفيته. واعتبرت اسرائيل بالخسائر الفادحة التي تكبدتها، وأن الفلسطينيين نجحوا في استثمار هذا الانتصار لجذب وكسب تأييد عالمي منقطع النظير بالنسبة لمصادقية القضية الفلسطينية. راجع ما كتبه توم سيجف بعنوان «هذا بدأ في الكرامة» في جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤. ويكيديا بالعبرية تحت عنوان «عملية كرامة». وموقع سلاح المظليين في الجيش الاسرائيلي على شبكة الانترنت، كالتالي: www.zanhanim.org.il/info/hi_show.aspx ، تاريخ الدخول ٢٠٠٨/١٣/٣١. ٦٥ تفاصيل مرفقة بخرائط للمعارك والاعتداءات الاسرائيلية ضد مواقع عسكرية ومدنية مصرية على طول قناة

وخليج السويس في أطلس كارتا.... ص ص ١٠٤-١١٠.

٦٦ تفاصيل عن المسرح الاسرائيلي ونقده لحالة الحرب في هذه الفترة راجع في موقع ويكيديا (بالعبرية) عن مسرحية «ملكة الحمام».

٦٧ لكتابة مادة حرب اكتوبر ١٩٧٣ استعنا بعدد من المصادر الاسرائيلية (بالعبرية) والتي تنقل الرواية الاسرائيلية لهذه الحرب والتي تساعدنا بصورة معمقة على فهم الارتباك الحقيقي الذي وقعت فيه اسرائيل قيادة وشعبا جراء هذه الحرب، وما أفرزته من تغييرات في المشهد السياسي/العسكري/الاجتماعي داخل اسرائيل لفترة زمنية طويلة، ومن بين هذه الكتب والدراسات: ايتان هابر وزئيف شيف. لكسيكون حرب يوم الغفران. ٢٠٠٣. اوري بار - يوسف. المراقب الذي غط في النوم - مفاجأة حرب يوم الغفران وخلفياتها. ٢٠٠١. الحنان اورن. تاريخ حرب يوم الغفران - اكتوبر ١٩٧٣. دائرة التاريخ في الجيش الاسرائيلي. اوري ميلشتاين. اندلاع الحرب - حرب يوم الغفران، ١٩٩٢. موطي اشكنازي وآخرون. الساعة السادسة مساءً تندلع الحرب. ٢٠٠٣. زئيف شيف. هزة أرضية في اكتوبر - حرب يوم الغفران. ١٩٧٤. حاييم هرتسوغ. الأيام الرهيبة - تحليل لحرب يوم الغفران، تل ابيب، ١٩٧٥. روني برغمان وجيل ملتسير. حرب يوم الغفران - زمن حقيقي. ٢٠٠٤. ومعلومات أخرى حول هذه الحرب من موقعي الجيش الاسرائيلي والكنيست على شبكة الانترنت.

٦٨ حاييم هرتسوغ، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٢ وما بعدها.

٦٩ ساد الاعتقاد في أوساط جنرالات الحرب في اسرائيل أن عملية حربية ستقع بعد نهاية الاعياد اليهودية في شهر تشرين الاول من العام ١٩٧٣ وقبل اجراء انتخابات الكنيست الثامنة في ٢٨ تشرين الاول من العام ذاته. وجاءت هذه الاشارات من طرف موشي ديان أمام هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي في الخامس من تشرين الاول، أي في اليوم ذاته الذي أصدر فيه السادات أوامره إلى الفريق اول أحمد اسماعيل علي القائد العام للقوات المسلحة المصرية ببدء الحرب وتكبيد العدو الاسرائيلي خسائر فادحة والوصول إلى هدف الحرب الرئيسي ألا وهو تحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي على أن يتم هذا بالتنسيق مع القوات المسلحة السورية التي ستفتتح الحرب في الوقت ذاته. أحمد العلمي، حرب العام ١٩٧٣، مؤسسة الاسوار، عكا، ١٩٩٧، ص ٦٤ و ص ٦٥. وكنا قد أشرنا في ملاحظة سابقة في الهامش إلى عدد من المصادر الاسرائيلية التي تطرقت إلى حرب اكتوبر من عدة زوايا وجوانب، وبالطبع وفق الرؤية والرواية

الاسرائيلية لهذه الحرب. وخصصت صحيفة هآرتس ملفاً كاملاً وواسعاً لمناسبة مرور ثلاثين عاماً لهذه الحرب في ٥ تشرين الأول ٢٠٠٣، تضمن مواقف لرئيسة الوزراء غولدا مائير، ولعدد من قيادات الجيش الاسرائيلي.

٧٠ «أشرف مروان»: ولد في مصر في العام ١٩٤٤. درس الكيمياء. وتزوج من ابنة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. عمل في مكتب الرئيس للشؤون الصحافية، وأوفده عبد الناصر في عدة مهام سياسية سرية. ووفقاً لبعض المصادر فإن مروان قام بنقل معلومات عسكرية سرية على اسرائيل بواسطة سفيرها في لندن في العام ١٩٦٩. وأنه أخبر رئيس الموساد تسفي زميز عن اندلاع حرب تشرين العام ١٩٧٣ قبل أربعين ساعة. وزميز بدوره أعلم رئيسة حكومة اسرائيل غولدا مائير ووزير دفاعها ورئيس هيئة أركان جيشها بأن الحرب ستندلع يوم الغفران وذلك في الساعة الرابعة عند فجر اليوم ذاته. وادعى ايلى زعيرا رئيس أمان (شعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي) أن مروان كان جاسوساً أو مُخبراً مزدوجاً ضلّل اسرائيل. وهناك من المؤرخين والمحللين السياسيين من يدعي أن مروان لم يقيم بتضليل اسرائيل. ووجد مروان ميتاً بالقرب من مقر سكنه في لندن في ٢٧ حزيران من العام ٢٠٠٧، وأثيرت الشكوك أن شخصاً مشبوهاً قد قام بدفعه من شرفة مسكنه، مما تسبب في موته على الفور. وصرح الرئيس المصري مبارك ان مروان قدم خدمات جليلة لوطنه مصر. وكشفت اسرائيل عدة وجهات نظر حول دوره ومساهمته في ميدان نقل المعلومات العسكرية الخاصة بحرب تشرين على الجهات المختصة في المستويين السياسي والعسكري في اسرائيل. يُراجع بهذا الخصوص مادة ويكيبيديا (بالعبرية) على الانترنت وكذلك: Uri Bar – Joseph, «The Intelligence and National Security, Volume ٢٣ Source Ever» April Issue ٢, ٢٠٠٨, pp. ٢٢٦-٢٤٨. وتناقلت الصحف الاسرائيلية يوم وفاة مروان وبعده لمدة أسابيع دوره في توفير معلومات حساسة حول تحركات الجيش المصري. يراجع جرائد هآرتس بتاريخ ٦ هآرتس ٢٠٠٧، وموقع جريدة يديعوت احرونوت بتاريخ ٢ تموز ٢٠٠٧، وموقع جريدة معاريف بتاريخ ٤ تموز ٢٠٠٧.

٧١ الفصل الخاص بالملك حسين على موقع ويكيبيديا بالعبرية، إشارة إلى لقاءات الملك مع شخصيات اسرائيلية.

٧٢ تتفق معظم الدراسات العربية والاسرائيلية وسواها على تقسيم هذه الحرب إلى ثلاث مراحل زمنية، ونحن سنحذو الطريق ذاته.

٧٣ اشار الجنرال اسحق حوبي قائد لواء الشمال في الجيش الاسرائيلي في اجتماع هيئة الاركان العامة في ٢٦ ايلول العام ١٩٧٣ إلى ان القوات السورية تحرك وحداتها على طول الحدود في الجولان، وأن هذه القوات تقوم بنشر مدفعتها في مواقع عديدة. وقامت القيادة العامة للقوات المسلحة السورية بنصب مدافع قريباً من الحدود مما أثار مخاوف القيادة العسكرية الاسرائيلية. وردت أقوال حوبي على موقع ويكيبيديا بالعبرية في مادة حرب يوم الغفران.

٧٤ يشير يوفال نئمان (وأشغل منصب وزير المالية والعدل والطاقة في عدة حكومات اسرائيلية) إلى وجود فعلي لعلاقة عسكرية استراتيجية بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، معتمداً على عدد

من المراجع والوثائق الأساسية. مقالته: «كيشور اوبرتيفي بين إسرائيل وبين ارتسوت هيريت بملحيمت يوم هكيوريم» (علاقات عملية بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة في حرب يوم الغفران)، في مجلة نتيف، العدد ٣(١٠٤)، حزيران ٢٠٠٥.

٧٥ يعتمد المؤرخ الإسرائيلي دافيد بوكاعي في توضيح فحوى وأهداف القطار الجوي من السلاح الأميركي إلى إسرائيل، على مذكرات هنري كيسنجر. مقالة بوكاعي: «كيسنجر، إسرائيل، فسوجيات هركيفت هأفريت بملحيمت يوم هكيوريم» (كيسنجر وإسرائيل ومسألة القطار الجوي في حرب الغفران)، في مجلة نتيف، العدد ٥-٤ (٨٧-٨٨)، أيلول ٢٠٠٢.

٧٦ بالاعتماد على جدول تفصيلي أوردته موسوعة ويكيبيديا بالعبرية في مادة حرب تشرين - يوم الغفران. والأرقام تقريبية فقط وليست دقيقة.

٧٧ استعنا بعدد من المصادر الإسرائيلية (بالعبرية) لكتابة مادة الحرب الإسرائيلية على لبنان، منها: جيورا روزين. حرب لبنان - بين الاتفاق والاعتراض. ١٩٨٣. زئيف شيف وإيهود يعاري. حرب مضللة. ١٩٨٤. عيريت جال وإيلانا همرمان. من بيروت إلى جنين. ٢٠٠٢. إيهود عران. خلاصة الاشتياق: قصة ايرز جرشتاين والحرب في لبنان. ٢٠٠٧. ومادة عن الحرب في موقعي الجيش الإسرائيلي والكنيست على شبكة الانترنت.

٧٨ تذكر المصادر الإسرائيلية أن عدد قتلى صبرا وشاتيلا يتراوح بين ٧٠٠-٨٠٠ فلسطيني (ويكيبيديا - صبرا وشاتيلا)، أما المصادر الفلسطينية والعربية فتشير إلى أن عدد الشهداء الفلسطينيين وغيرهم جراء مجازر صبرا وشاتيلا بلغ ٣٢٩٧، بينهم ١٣٦ لبنانياً، وذلك وفقاً لسجلات مستشفيات ومستوصفات المخيمات وبيروت ومعطيات هيئات دولية، أنظر عمر دخول. «مجزرة صبرا وشاتيلا... الجرح النازف» على موقع www.beirut.indymedica.org بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٤.

٧٩ تشكلت لجنة كاهان في ١ تشرين الثاني ١٩٨٢ للتحقيق في العوامل والخلفيات والأسباب المتعلقة بالاعمال الاجرامية التي نفذتها القوات اللبنانية (الكتائب) بحق المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا. ومن أبرز توصياتها: (١) ان وزير الدفاع اريئيل شارون مسؤول عن تغاضي الجيش الإسرائيلي عن إمكانية قيام حزب الكتائب بأعمال انتقامية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب اغتيال بشير الجميل. وأوصت اللجنة بأن يُنهي مهام عمله كوزير للدفاع، إلا أنه رفض، فقرر مجلس الوزراء الإسرائيلي نقله إلى وزارة بلا حقيبة. وأوصت اللجنة أيضاً إلا يتسلم شارون في المستقبل وزارة الدفاع. (٢) توجيه سلسلة من الانتقادات اللاذعة والشديدة بالنسبة لسوء أداء رفايل (رفول) إيتان رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، دون توصية بتنحيته من منصبه، وكذلك لقائد لواء الشمال في الجيش أمير دروري، وقائد قطاع بيروت عاموس يارون. (٣) وانتقدت اللجنة أيضاً رئيس شعبة المخابرات في الجيش يهوشع ساغي الذي قدر بصورة صائبة مخاطر اقتحام الكتائب للمخيمات، ولكنه لم يُحذّر من مغبة ما سيجري مستقبلاً. ولم ينقل المعلومات جيداً إلى الحكومة. (٤) وجهت اللجنة انتقادات لاذعة لوزير الخارجية اسحق شامير الذي لم يأمر بايقاف المجازر بالرغم من أنه عرف بها مسبقاً، خاصة والحديث عن منطقة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. ووجهت انتقادات الى رئيس الحكومة مناحيم بيغن الذي لم يقوم بإدارة الأمور بصورة منطقية وعملية. ونال رئيس الموساد ناحوم ادموني انتقاداً شديداً لعدم قيامه بتزويد الحكومة بالمعلومات الضرورية

في الوقت الضروري. نقلا عن تقرير اللجنة على موقع الكنيست، كالتالي: www.knesset.gov.il/lexicon/heb/coh_va.htm.

٨٠ معلومات حول تأسيس هذه الحركة ونشاطاتها على موقعها كالتالي: www.peacenow.org.il.

٨١ تأسست حركة «الأمهات الأربع» في شباط ١٩٩٧ في أعقاب حادث تصادم المروحيات في شمالي اسرائيل والذي قتل فيه قرابة سبعين جنديا كانت وجهتهم الحرب في لبنان. وتأجج النقاش والجدال في الشارع الاسرائيلي حول جدوى وهدف الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. وتركت هذه الحركة أثرها على قرار ايهود باراك في ايار ٢٠٠٠ بسحب الجيش الاسرائيلي من لبنان. للحركة موقع على الانترنت كالتالي: www.4mothers.org.il/mothers.htm.

٨٢ نُشر تقرير لجنة فينوغراد كاملا في ٣١ كانون الثاني العام ٢٠٠٨، ويمتد على قرابة ٦٢٠ صفحة. يمكن مراجعته على موقع اللجنة كالتالي: www.vaadatwino.co.il.

٨٣ لمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب راجع تقرير مدار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٦.

٨٤ هآرتس، ٢٦/٧/٢٠٠٦.

٨٥ توصيات لجنة شومرون قدمها للجنة الامن التابعة للكنيست، راجع ملف وأوراق هذه التوصيات على موقع الكنيست كالتالي: www.knesset.gov.il. وكان شومرون، وهو رئيس هيئة اركان سابق قد استجاب لطلب رئيس الحكومة الاسرائيلية اولمرت بتروؤس لجنة لفحص الأداء العسكري في هذه الحرب بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٦.

٨٦ هآرتس، ١٧/١/٢٠٠٧.

٨٧ ידיעות أحرونوت، ٢٢/١٠/٠٦.

٨٨ عين رئيس هيئة الاركان العامة لجنة «الموغ» لبحث عملية خطف الجنديين الاسرائيليين يوم ١٢/٧/٢٠٠٦. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة سميت بهذا الاسم نسبة إلى رئيسها الجنرال المتقاعد دورون الموغ.

٨٩ معاريف، ٢٩/١١/٢٠٠٦.

90 Hendel, Y. (2006). Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War. Strategic Assessment, vol 9, no. 3.

٩١ المصدر السابق، نفس الصفحات.

٩٢ معاريف، ٢٢/١٢/٢٠٠٦.

٩٣ معاريف، ٢٢/١٢/٢٠٠٦.

٩٤ ידיעות أحرونوت، ٦/١٢/٢٠٠٦.

٩٥ هآرتس، ١٥/١٠/٢٠٠٦.

٩٦ معاريف، ٢٢/١٠/٢٠٠٦.

٩٧ نائب رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي.

٩٨ تم إلغاء الوحدة ١٠١ رسميا في كانون الثاني ١٩٥٤، إلا أن جنودها رفضوا قبول هذا المصير

- فقاموا بتنفيذ سلسلة من العمليات العدائية ضد مدنيين أو أهداف مدنية. مثلاً قاموا بإطلاق النار على طبيب الجيش الاردني منصور عواد وأردوه صريعاً. وقام أفراد الوحدة بهجوم على الخليل حيث نسفوا احد المنازل فيها، وقتلوا عدداً من المواطنين. وقاموا أيضاً بالاعتداء على خيام بدوية بالقرب من قرية ترقوميا. وهاجموا مركزاً للشرطة في بلدة يعبد قضاء جنين وقتلوا راعين بالقرب منه. راجع كتاب دان ياهاف. مصدر ذكر سابقاً.
- ٩٩ حول جزء من هذه العمليات وخلفياتها في الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٦ يُراجع كتاب بني موريس، معارك اسرائيل الحدودية، ١٩٤٩ - ١٩٥٦، عام عوفيد، ١٩٩٧ (بالعبرية).
- ١٠٠ ياهاف.م.س. ص ٢١٨.
- ١٠١ تخفى قياديو العمليات على هيئة نساء اوروبيات لإبعاد الشبهات عنهم.
- ١٠٢ هو ابن عادل زعيتر، من مشاهير الحركة الفكرية الفلسطينية قبل وبعد ١٩٤٨. له مساهمات واسعة في الترجمة والتأليف وجمع الوثائق المتعلقة بالحركة الوطنية الفلسطينية ونشاطاتها لفترة طويلة.
- ١٠٣ يعتبر الموساد باسل القبيسي أحد مصممي محاولات اغتيال الملك فيصل العراقي في العام ١٩٥٦ وغولدا مئير. وأنه أشرف على صفقات الاسلحة . اغتاله الموساد في السادس من نيسان ١٩٧٣ بالقرب من إحدى كنائس بيروت.
- ١٠٤ لمزيد من المعلومات حول العملية ذاتها وفق الرواية الاسرائيلية يراجع كتاب شلومو نكديمون. تموز يلتهب - نسف المفاعل العراقي. ١٩٨٦. وكتاب روجر كلاير. العملية على المفاعل. ٢٠٠٥.

الفصل الرابع

إستراتيجيات إسرائيل الأمنية



مدخل

إنَّ المبادئ والأفكار الأساسية التي شكلت نظرية أو مفهوم الأمن الإسرائيلي قد حُدِّت في سنوات الخمسين من القرن المنصرم. ووضعت من قبل مجموعة صغيرة من ضباط هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بقيادة رئيس الوزراء الأول ووزير الدفاع دافيد بن غوريون. إلا أنه لا يوجد نموذج محدد لنظرية الأمن الإسرائيلي التي تتجاوب مع متطلبات الواقع الإسرائيلي، وإنما بدأ تراكم تدريجي لمبادئ وأسس الإستراتيجية الأمنية المبنية على التجربة العسكرية منذ الاستيطان اليهودي في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، والتجربة التي اكتسبتها الميليشيات (المنظمات) العسكرية من خلال الحرب العالمية الثانية وحرب ١٩٤٨، إضافة إلى المعطيات الجيو - سياسية.

وأيضاً، لا يوجد نص مكتوب وواضح ومتكامل لهذه النظرية. قسم منها تم تداوله شفهايا والقسم الآخر تمت كتابته على شكل قوانين سنها الكنيست الإسرائيلي وقرارات صادرة عن حكومات إسرائيل المتعاقبة. كذلك على شكل تعليمات من قيادات عسكرية بارزة في الجيش وأوامر هيئة الأركان العليا، إضافة إلى كتب/ كتيبات إرشاد صادرة عن أذرع الجيش الإسرائيلي. بهذا، فإنَّ الأسس الإستراتيجية، الأمنية، العلمية والتنظيمية، كما هي موجودة في هذه المصادر، تُكوِّن نظرية الأمن لإسرائيل التي كانت وما زالت فعالة حتى المرحلة الراهنة.

تتبلور الإستراتيجية الأمنية - العسكرية الإسرائيلية بحسب الظروف والمتغيرات العينية التي تمر بها إسرائيل في مراحل تاريخية مختلفة. أضف إلى ذلك، رؤية عدد من القادة السياسيين - العسكريين البارزين الذين تركوا بصماتهم حول الإستراتيجية العسكرية - الأمنية في فترات مختلفة، مثل دافيد بن غوريون، يغال ألون، موشي ديان، اسحق رابين، أريئيل شارون... ففي دولة حديثة تتمتع بحراك سياسي - أمني دائم مثل إسرائيل، فإنَّ العقيدة العسكرية وبضمنها تركيبة الجيش ونوعية تسلحه ومصادر تهديده، تخضع في كل مرحلة إلى عملية مراجعة يشارك فيها مختصون من المستويين السياسي والعسكري، لاستنتاج العبر اللازمة. من الجدير بالذكر، أنَّ كبار الباحثين الإسرائيليين، يؤكِّدون على أنَّ مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يأخذ بعين الاعتبار مجمل النظريات والنماذج التي طوَّرها الباحثون، وأنَّ الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي لا يعكس نظرية محدَّدة تدعمها وتقف وراءها الجهات

العسكرية والأمنية:

من نافل القول، أن مسألة الأمن القومي العسكري، ما تزال، تُشكّل موقع الصدارة في قائمة الأهداف العليا والإستراتيجية لإسرائيل، وكانت موضع إجماع داخلي عام بين كافة القوى السياسية بمختلف أطيافها الحزبية والأيدولوجية. بل، وبحسب المعطيات الراهنة، ستبقى العقلية الإسرائيلية مرهونة بالهاجس الأمني الذي يقوم على الفرضية القائلة بأن إسرائيل موجودة في حالة خطر كيان دائم.^١

• الأمن العسكري كأساس لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

تبنى إسرائيل المفهوم التقليدي لمصطلح «الأمن القومي» على أنه «أمن عسكري» والذي يُعنى بتأمين كيان الأمة والدفاع عن مصالحها الضرورية. الكيان (الوجود، البقاء والاستمرارية) هو الموضوع الرئيسي للأمن الإسرائيلي. منذ قيام دولة إسرائيل، ارتبط مفهوم الأمن القومي بالعلاقة بين ماهية وبلورة الدولة «القومية» (الصهيونية) وبين مفهوم الحرب. ارتبط مفهوم الدولة الصهيونية ككيان يعبر عن مشاعر وقيم وأهداف مشتركة للمجتمع اليهودي بفكرة الدولة المسلحة «جيش الشعب»، وتجنيد شامل للموارد والتعامل مع دول المحيط الإقليمي ومع مواقع إستراتيجية حيوية داخل دول هذا المحيط كأهداف مشروعة للتعرض لها.^٢ تتسلح إسرائيل وتبني قوات عسكرية كبيرة نتيجة لتهديد أو هاجس التهديد لأمنها القومي من قبل الدول المعادية لها في المنطقة، فتصبو إلى إزالة التهديد بواسطة قوة الردع أو الحسم العسكري الفعلي - في حالة أن الردع لم يعد كافيا. إن الانتقال من الردع إلى الحسم يتعلق باستخراج القوة الكامنة إلى حيّز التنفيذ، أي بتحويل القوة الكامنة إلى قوة تحطيم. إسرائيل تبني قوة عسكرية كبيرة من أجل ممارسة الضغط على دول أخرى بواسطة التهديد بتفوق عسكري أو حتى من أجل تفعيل هذه القوة لتحقيق أهداف قومية على حساب دول أخرى. وذلك بفرضية أن بناء قوة كهذه تُعتبر تهديدا خياليا عند المهّد.

بهذا، هناك ارتباط بين مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي والمفهوم التقليدي للمصطلح، حيث أنه لغاية الثمانينيات كانت له (أي للمصطلح) تداعيات عسكرية واضحة، من حيث الاهتمام بتمكين القدرة على الصمود أمام الاعتداء من الخارج، وضمان وجود الحاضر والمستقبل.

كان مفهوم الأمن القومي يعني إقامة سياسة دفاع تقليدية ونشاطات غير عسكرية للدولة لتأمين قدراتها على الاستمرار بالوجود كوحدة سياسية حتى تكون قادرة على التأثير وتحقيق أهدافها الداخلية والعالمية. بمعنى آخر، الأمن القومي هو ذاك الجزء من سياسة الحكومة والذي يهدف إلى خلق ظروف سياسية محلية وعالمية جيدة للحفاظ على المناعات الوطنية ضد أطراف معادية أو محتملة.^٤

تدرك إسرائيل تطور مفهوم الأمن القومي منذ ثمانينيات القرن العشرين، على أنه يتضمن خمسة جوانب أساسية متوازنة: عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية. إلا أن جانب الأمن العسكري الذي يتعلق بمقدرة الدولة على القتال والدفاع ورؤية الدول لنوايا بعضها البعض، ما زال مسيطراً، وخاصة أنها تتقدم على باقي الدول العربية في شتى المجالات الأخرى. حيث لا يمكن النظر إلى الأمن الإسرائيلي باعتباره أداة للدفاع عن النفس فقط، كما عبّرت عن ذلك التقاليد السياسية الإسرائيلية، إنما باعتباره مُطلقاً فكرياً يُراد به تبرير السياسة التوسعية. ولذلك تعتمد إسرائيل في وجودها على القوة العسكرية وتقيس كل الأمور وتنظر إلى سائر القضايا برؤية أمنية ومن وجهة نظر عسكرية صرفة. ويتخطى مفهوم الأمن حدود توفير الحماية ويركز على بقاء إسرائيل والشعب اليهودي ككتلة واحدة. ومن هنا نجد أن تعبير الأمن يُشكل محوراً أو مبرراً لكثير من التصرفات والأنشطة الإسرائيلية في كافة المجالات.

• نظرية الأمن الإسرائيلية: مركباتها وثوابتها

كما ذكرنا أعلاه، أن مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوماً ثابتاً، بل هو متحرك يواكب السياسة الاستيطانية منذ ١٩٤٨ التي تنتهجها إسرائيل، ويتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة. كما أن هذا المفهوم لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على أساس «ردعي» يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى أن تحين الظروف التي تراها القيادة الإسرائيلية مناسبة.

إنّ تنامي مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية يتركز على عاملين أساسيين: ينبع الأول من العقلية الإسرائيلية التي تشكلت داخل إطار الدائرة الدينية والتي تؤكد أن إسرائيل هي «وعد الله» لنبيه إبراهيم، وهي حلم «صهيون»، وأن هذا الحلم الذي توارى في سنوات الشتات والاضطهاد بفعل الظلم والطغيان لم يكن غائباً من وجدان

بني إسرائيل.

وبفضل الصهاينة الأوائل أو الصهيونية الحديثة أحبي الحلم ليرى الإسرائيليون أن من يُصادر أحلامهم أو يقف أمام طموحاتهم إنما يُصادر حقاً لهم شرّعه الله، كما أنه يُصادر القوة الروحية الجبارة التي تدفع اليهود دفعا للعمل والمثابرة والتضحية، بالإضافة إلى أن حلم صهيون وأرض الميعاد هما عامل الربط بين يهود الشتات وأرض إسرائيل واليهود، وكل من يتجرأ على حلم صهيون فإنه يجرد الصهيونية من مَقوم الوحدة بين يهود العالم وبين أرض صهيون، وهو ما يقوِّض أركان الأمن الإسرائيلي. وقد ذكر بن غوريون «إن ما يربط اليهود ليس الدين اليهودي ! بدليل أن الحركة الصهيونية فيها يهود متدينون ويهود غير متدينين، وليس العنصر الواحد بعد هذا التشتت الواسع بين اليهود في شتى بلدان العالم والقوميات، ولا اللغة الواحدة، بدليل أن اللغة العبرية كادت تختفي تماماً قرونا طويلة. إن ما ربط بين اليهود وجعل تلك الصفات الأخرى كالدين هي صفة أخرى أساسية، هي رؤيا العودة.. الإيمان بأن الخلاص هو العودة إلى «جبل صهيون»^٥.

إن ثمة مساحة واسعة في الفكر الأمني الإسرائيلي، خصوصاً تلك التي جاء بها بن غوريون، استمدت شرعيتها السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وإلى حدٍّ يمكن القول فيه إن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا إطار فكري وتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء على صعيد الدعوة للاستيلاء على الأرض «تنفيذاً لوعد الرب» أو من خلال القنوات اليهودية الصهيونية. أما العامل الثاني فقد نتج عن الوضعية التي أنشئت فيها إسرائيل كياناً غريباً في وسط العالم العربي، وتعتمد القادة الصهيونيون تجاهل أي ذكر لمبناها الجغرافي. وفي لقاء لغولدا مائير عام ١٩٧٢ مع صحيفة معاريف، رفضت فكرة تحديد الأراضي التي يعتبرونها ضرورية لأمن إسرائيل. وفي سبيل ذلك صارت الاستراتيجية الإسرائيلية منذ تأسيسها وبروزها كقوة إقليمية في المنطقة تهتم بالوقوف بوجه أي دعم للقوة العربية. ففي ظل الأوضاع الإقليمية تجد إسرائيل أن أمنها مهدد بفعل الخلل في الديمغرافيا.

يرتبط تطور مفهوم الأمن الإسرائيلي بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى غير اليهود. ويتراوح مضمون الأمن بين الشكل أو المستوى المثالي الذي يعني توظيف التفوق العسكري لتحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة، كما تراه المؤسسة العسكرية، وبين الحد الأدنى المقبول الذي يعني القدرة على التكيف وتقديم «التنازلات» بهدف

تخفيف الضغوط السياسية أو العسكرية. يُشار إلى أن مفهوم التكيّف يُشكّل بناءً على القدرة الإسرائيلية على تقديم «تنازلات» إقليمية لا تمس جوهر الأمن بتاتاً^٦.

نقطة الانطلاق لكافة مجالات النظرية الإسرائيلية للأمن القومي بافتراض أساسي هو أن إسرائيل كدولة وكشعب تتواجدان في خطر وجودي مزمن، الأمر الذي يفرض تواجد إسرائيل في صراع مستمر مع المحيط العربي والمعادى، ولهذا الصراع يوجد مجالان وتحديان يواجهان النظرية الأمنية الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨. المجال الأول هو انعدام وجود السلام بين إسرائيل والدول المجاورة يؤدي إلى وجود صراع بقاء عسكري مستمر في محيط استراتيجي معاد. المجال الثاني هو المجال القومي الأيديولوجي، والمواجهة بين «القومية اليهودية» و«القومية العربية» على مصير المناطق الواقعة بين الأردن والبحر الأبيض المتوسط، في الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل الحصول على اعتراف دولي بشرعية قيامها السيادي «القومي». والأهم من ذلك هو الاعتراف بشرعية تملك إسرائيل للقدرات العسكرية الدفاعية والمستقلة عن أية رقابة دولية أو إقليمية.

بالمجمل، فإن مفهوم الأمن العسكري الإسرائيلي، يقوم على الفرضية الثابتة القائلة بأن إسرائيل موجودة في حالة خطر كيانى دائم ومستمر^٧. ولهذا، فإن نظرية الأمن تُشكّل البرنامج القومي الأساسي والثابت للتأهب والتحضير المستمر للحرب من أجل للدفاع عن الوجود القومي لدولة إسرائيل كدولة لليهود.

النتيجة الطبيعية من الفرضية الأمنية الثابتة انه لا يوجد لدى إسرائيل خيارات كثيرة ما عدا تبني مفاهيم وثوابت لاستراتيجيتها العسكرية - الأمنية التي تعتمد بشكل أساسي على عدّة مركبات أساسية، أهمها :

أولاً : الأهداف القومية والوطنية

مما ورد أعلاه، فإن المفاهيم الأمنية مرتبطة، بل وتتحدد بالأهداف القومية والوطنية للدولة. إن إسرائيل كباقي الدول عامةً، لديها أهداف وطنية تُشكّل مُجملًا لمجموعة مختلفة من القيم، حيث أن قسماً من هذه القيم ينبع من اعتقادات وأفكار، وهي موضع خلاف أو غير متفق عليها. إلا أنها تُشدد بأن الهدف الرئيسي والثابت لهذا المجمل هو الدفاع عن البقاء في ظل خطر كيانى دائم. هذا الأمر يجعل أهدافها العسكرية بصورة دائمة غير دفاعية، إنما عدائية، بمعنى إنزال ضربات قاسية على العرب من أجل تحسين وضعها الإستراتيجي.

ثانياً : تفوق في موازين قوى عامة (قومية)

تُقرّر موازين القوى العامة بين الأمم بحسب القوة والمناعة القومية الأساسية لكل منها. هذه القوة والمناعة مكونة من قوتين: «القوة الكامنة» و «قوة التحطيم»^٨.

القوة الكامنة تُجسّد العظمة الكامنة - كل المصادر والموارد البشرية، المادية الموجودة بحوزة الأمة، التي تشمل مساحة الدولة، جغرافية وطوبوغرافية الدولة، القيم الروحية والممتلكات المادية: الأسطورة، الثقافة، العلم، التكنولوجيا، الصناعة، القوة الاقتصادية، جودة النظام الاجتماعي والسياسي، التنظيم والإدارة على جميع المستويات وفي جميع الأوساط. والأهم من هذه جميعها، تقف قوة الإرادة القومية، والتي هي نتاج شعور بوحدة المصير والهدف ومستوى الإجماع القومي العام بالنسبة للطموحات القومية الحيوية وتجديد الفرد والمجموعة لتحقيقها.

أما قوة التحطيم فهي تُعبر عن القدرة والتفوق العسكري الفعلي، التي يستنفد قسم منه أو جميعه فعليا.

تتقدم إسرائيل عن باقي الدول العربية عامة والمجاورة لها خاصة، في كلتا القوتين: «القوة الكامنة» و«قوة التحطيم»، إلا أنها تركز كثيراً على ضرورة التفوق في مجال قوة التحطيم انطلاقاً من الفرضية الأمنية الأساسية بأنها في حالة خطر دائم. ومن الواضح أن جوهر النظرية الأمنية يقوم على فكرة تفوق عسكري نوعي (وليس كمياً)، وبأن إسرائيل قادرة على الاستمرار والبقاء على حساب «القوة الكامنة». الأمر الذي يجعل المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمناً باهظاً في مجالات الاقتصاد، المجتمع، التربية وغيرها^٩. ومن الجدير ذكره، أن الدولة لا تستطيع الاستمرار باستنفاد جميع مواردها القومية، وأن تستمر قوة تحطيم لسنوات طوال على حساب قوتها الكامنة - أي على حساب التطور القومي العام في جميع المجالات من الكيان القومي. لهذا، فإنّ السيادة العسكرية النابعة من تفوق القوة الكامنة هي سيادة طبيعية، بينما السيادة العسكرية والتي هي نتاج استنفاد كل قوة الاحتمال هي بمثابة سيادة آنية وزمنية.

ثالثاً: تحطيم القوة، وخنوع العدو (compliance)

عطفاً على ما ذكر أعلاه، فإن نظرية الأمن الإسرائيلية تقوم على ضرورة السعي للوصول إلى حسم عسكري سريع، إضافة إلى إيقاع الأذى بالعدو، وذلك عن طريق تحطيم قسم من

قواته واحتلال أجزاء من أرضه. ومع هذا فقد كان واضحاً لواضعي النظرية أن هذا التحطيم هو زمني ولن يُغيّر من موازين القوى العامة، لأن مصادر العالم العربي من البشر والموارد هي غير محدودة وتمكنهم من بناء قوة جديدة بسرعة كبيرة.^{١٠}

كانت إسرائيل تعي دائماً أنها غير قادرة بواسطة «القوة التحطيمية» على سحق قوة العدو، ولو مؤقتاً، أو إملاء شروط عليه. فهي تبغي من تحطيم القوة العسكرية هدم تنظيم وشل قدرة الطرف الآخر للعمل بحسب ما خطط له. وجعل القوات المحطمة تتكبد الكثير من الخسائر البشرية والمعدات الحربية، وتكون في حالة ارتباك ومعنويات محطمة.

رابعاً: احتلال الأرض

لا يعبر احتلال الأرض عن تحقيق أهداف حربية دائمة، ولكنه يمنح أفضلية سياسية وعسكرية وورقة مهمة لمرحلة المفاوضات ما بعد انتهاء الحرب. لذلك تنظر إسرائيل أحياناً إلى احتلال الأرض باهتمام يعادل تحطيم القوة العسكرية للعدو. وتنظر أيضاً بإيجابية لفكرة الاستيلاء على مساحة من أرض العدو من أجل تحسين وضعها الإستراتيجي - الأمني، حيث أن مساحة إضافية تُعزّز من عمقها الدفاعي (الاستراتيجي) من ناحية، وتزيد قوة ردعها بحيث أنها موجودة على مقربة من أهداف إستراتيجية للعدو من ناحية أخرى.

خامساً: إصابة الدول الحليفة للعدو

تتعلق هذه النوعية من الأهداف بتدمير المنشآت الاقتصادية وضرب أهداف إستراتيجية حيوية داخل أراضي الدول الحليفة للعدو بواسطة تفجيرات إستراتيجية. وتفترض إسرائيل وجوب قدرة الجيش على إصابة أهداف إستراتيجية حيوية في دول العدو البعيدة من أجل ردعها ومنعها من ضرب تجمعات سكانية داخل إسرائيل ومشاركة فعالة بالحرب لجانب العدو.

سادساً: تدمير وإزالة منشآت اقتصادية وتهديد العواصم

إن تدمير وإزالة منشآت اقتصادية وتهديد العواصم يتم في حالة وجود خطر من قبل دولة معينة قد يُهدّد قوة التحطيم لإسرائيل. وفي هذا الوضع يُمنع الانتقال مباشرة إلى حرب شاملة، بل يجب التصعيد بشكل تدريجي، وذلك بعد فحص دقيق للأهداف والوسائل.^{١١}

في نظرية الأمن الإسرائيلية منذ بداية الخمسينيات قرر المبدأ بأنه من غير المحبذ احتلال عاصمة دولة العدو، ولأن الحروب تكون عادة ضد دول حليفة فلا يكفي احتلال عاصمة واحدة لحسم الحرب، ولكن إذا كنا نتكلم عن التصعيد فهذه الإمكانية قد وردت كوسيلة للردع.

بالمجمل، أمام مُصممي مفهوم أو نظرية الأمن لدولة إسرائيل كان معروف دائماً أن شعوب المنطقة لن تستسلم بسهولة لتفوق إسرائيل العسكري كشيء طبيعي ومفهوم ضمناً أو مفروغ منه. ومن هنا نرى إسقاطات عديدة على نظرية الأمن والإستراتيجية لإسرائيل.

إسرائيل قادرة على الانتصار في حروب كثيرة، فقدرتها هي شرط إجباري لبقائها، ولكنها لن تستطيع أبداً أن تفرض وجودها بواسطة النصر العسكري وتحقيق أهدافها في الفضاء العربي والإسلامي، الممتد من المحيط الأطلسي وحتى الخليج العربي. أي إخضاع العدو بالقوة وفرض شروط على العدو وقبولها، وأمر كهذا لا توجد لإسرائيل القدرة على تحقيقه.

كان التفكير الأمني الإسرائيلي يعي دائماً بأنه كُتب على دولة إسرائيل وضع ثابت وغير متغير وهو «أقلية مقابل الأكثرية» من ناحية موازين القوى الديمغرافية والجغرافية التي بينها وبين العالم العربي.

وتعي إسرائيل بأن الوضع القائم بينها وبين الدول العربية غير ثابت، فمهما كثرت انتصارات إسرائيل، فهذه الانتصارات تؤمن وجودها فقط وليس بالضرورة تحقيق أهداف قومية أخرى. بينما نصر عربي شامل سيمنح العرب تحقيقاً لطموحاتهم وفي مقدمتها حسم الصراع وتحقيق أهدافهم الشاملة.^{١٢}

وتؤمن إسرائيل بأن عهد السلام والاندماج بين إسرائيل والدول العربية، سيأتي فقط إذا يؤس العرب من أملهم بمحو دولة اليهود بالقوة، وبعد أن يُضطروا إلى قبول الواقع الذي يفرض وجودها كحقيقة قائمة لا يمكن الاعتراض عليها.

• الثوابت والمتغيرات التي طرأت على مفهوم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

تقوم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على عدّة مركبات أساسية مبنية على النظرية الأمنية، التي وضعت لها عدة ثوابت ارتبطت بمفهوم المحافظة على التفوق العسكري في أعلى درجاته. حيث أن المسائل المتعلقة مع العرب لا يمكن حلّها إلا عن طريق «القوة

العسكرية»، وعليها أن تتبنى «مبدأ الهجوم الفعّال»، الذي يُمكن إسرائيل من بلوغ أهدافها في فرض إرادتها على من لا يملك قوة، وإجبار الذين يملكون بعض القوة على التنازل. إلا أنه في كثير من المؤلفات السياسية والعسكرية التي صدرت في إسرائيل في السنوات الأخيرة لم تعد الثوابت الأمنية مثل «مبدأ الحدود الآمنة»، «ضمان العمق الاستراتيجي ونقل المعركة إلى أرض العدو» كمبادئ وحيدة في السياسة الإسرائيلية مع الدول العربية كما كُتب على صفحات المطبوعات الإسرائيلية، بل ظهرت عناوين كثيرة مثل: «الحرب الوقائية»، «الضربة الأولى»، «طبيعة الحرب المقبلة»، «استراتيجية التقرب غير المباشر»، «الرد الانتقامي».. الخ^{١٣}.

وهكذا يتبين لنا انه طرأت على الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تبدلات وتطورات مستمرة، وذلك نتيجة تبدل موازين القوى العسكرية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، وكذلك نتيجة تطور الإمكانيات الاقتصادية وظهور وسائل صراع جديدة مثل الصواريخ الباليستية أرض / أرض والأسلحة الكيميائية، في أيدي أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى غير ذلك من العوامل الأخرى. وعند الحديث عن الإستراتيجية العسكرية، يجب الخوض فيها ليس من زاوية ما تعنيه هذه الإستراتيجية بالنسبة للقيادات الإسرائيلية فقط، بل من زاوية الوجود الموضوعي الذي عبّرت عنه إسرائيل في المنطقة وعن الدور الذي تقوم به، وبالتالي، الاستراتيجيات التي وُضعت من أجل تمكينها من القيام بذلك، دون إغفال طبيعة العلاقات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

* * *

ارتكزت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على عدة ثوابت، أبرزها:

أولاً : ضمان العمق الإستراتيجي

لقد استندت هذه النظرية إلى فكرة العمق الجغرافي، المرتكز إلى الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي المحيطة.

مبدأ الحفاظ على وجود عمق استراتيجي، مرتبط بمبدأ الضربة الأولى ذات «القابلية للدفاع عنها» Defensible Borders ساهم في بناء توجه لدى متخذي القرارات

الاستراتيجية، للبحث عن معنى التهديد الأمني في ظل عدم التوازن الكمي بين اليهود والعرب في الشرق الأوسط.

لقد أدركت إسرائيل مبكراً أن أحد أهم التحديات التي تواجهها تتمثل في محدودية العمق الجغرافي، وافتقاد قواتها للقدرة على المناورة العرضية والطولية، وندرة الموانع الطبيعية فيها. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد خرجت من حرب ١٩٤٨ بقدر من الأراضي يتجاوز ما حصلت عليه بموجب قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، فإنها واجهت الكثير من المشاكل الحدودية بعد هذه الحرب. فلم يكن من السهل عليها الدفاع عن الحدود الطويلة التي احتلتها. يضاف إلى ذلك افتقارها إلى العمق الجغرافي (أو العمق الاستراتيجي)، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه، إذ إن عرضها الجغرافي يضيق في بعض المناطق ليصل إلى بضعة أميال، كما أن أهم مراكز التجمعات السكانية والمرافق الصناعية والعسكرية تقع ضمن مرمى أسلحة الجيوش العربية.

دفع هذا الوضع الجغرافي بالمخططين العسكريين إلى التوصل إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل لا تستطيع خوض حرب على أراضيها. وهذا التفكير هو الذي خلق المفهوم الذي ينادي بنقل الحرب إلى الأراضي العربية، مهما يكن الأمر. ومن هنا أتت حربا ١٩٥٦ و١٩٦٧ في سياق استباقي. وفي السياق ذاته، جاءت حرب العام ١٩٧٨ على لبنان، ثم اجتياحه في العام ١٩٨٢.

لقد غيرت نتائج عدوان حزيران ١٩٦٧ الوضع الإقليمي للصراع العربي - الإسرائيلي تغييراً جذرياً. فقد تمكنت إسرائيل من احتلال مساحات شاسعة من الأراضي العربية، حيث سيطرت على سيناء وقطاع غزة من مصر، والضفة الغربية من الأردن، ومرتفعات الجولان من سورية، الأمر الذي وفر لها عمقا إستراتيجيا، كما أن الحدود الجديدة شكلت مواقع طبيعية أو طوبوغرافية عسكرية مهمة، كقناة السويس ونهر الأردن والمناطق الجبلية في الضفة والجولان.

ولعل أهم إنجاز حققته إسرائيل من الأراضي المحتلة في عدوان حزيران هو عزلها وإبعادها عن خطر التقهقر والانهيار في حرب تقليدية رئيسية. ففي حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وفّر العمق الإستراتيجي والدفاعي، اللذان أتاحهما احتلال سيناء ومرتفعات الجولان، مجالا وحيزاً من الزمن للجيش الإسرائيلي كي يستيقظ على نحو ما من المباغطة والنكسة التي مُني

بها.

على الرغم من ذلك، فإن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ذاتها قد أثبتت في الوقت نفسه أن نظرية العمق الاستراتيجي غير قادرة على حماية إسرائيل. يُضاف إلى ذلك، تطور آخر جاء في الاتجاه نفسه، هو أن الحرب في عصر الصواريخ لم تعد تستند إلى مبدأ العمق الجغرافي. وعلى هذا الأساس، تحركت إسرائيل باتجاه مبادلة الأراضي بمعاهدات سياسية (مصر والأردن) وتفاهات غير رسمية (لبنان قبل حرب تموز ٢٠٠٦)، يرافقها ضمانات أمنية كالمراقبة الدولية والمناطق المنزوعة السلاح ومحطات الإنذار المبكر والتنسيق الأمني الثنائي... الخ. وفي الأخير، فإن إسرائيل ملزمة، إن أرادت السلام مع العرب، أن تنسحب من سائر الأراضي العربية المحتلة، على النحو الذي أكدته قرارات الشرعية الدولية.^{١٤}

وأثبتت التجارب أن إسرائيل لا تمتلك ردّاً ناجعاً إزاء تهديد الصواريخ على اختلاف أنواعها. وعلى الرغم من أن بطاريات صواريخ «حيتس» و«باتريوت» الموجودة لديها قادرة، من حيث المبدأ، على اعتراض الصواريخ الباليستية، إلا أنها لا تُلبي الغرض إذا ما أُطلقت الصواريخ صوب العمق المدني والعسكري في إسرائيل برشقات مكثفة وبكميات كبيرة.

أما بالنسبة للصواريخ قصيرة المدى والقذائف الصاروخية، فإن إسرائيل لا تمتلك حيالها أي رد، حتى المرحلة الراهنة.

وإضافة إلى الجبهة اللبنانية، تتحسب إسرائيل لما قد يكون بحوزة سورية من قدرة صاروخية. وقبل حرب أكتوبر، حصلت سورية على صواريخ «فروچ Frog» أرض - أرض وهمدى يصل إلى سبعين كيلومتراً. وقام السوريون بإطلاق هذه الصواريخ التي صُممت للاستخدام التكتيكي في ميدان المعركة - أثناء حرب ١٩٧٣ - على أهداف داخل العمق الإسرائيلي. وعقب الحرب، قام السوريون بشراء نحو مائتي صاروخ «سكود - بي» وهمدى يبلغ ٢٨٠ كيلومتراً من الاتحاد السوفييتي. وقد وفّرت هذه الصواريخ لسورية - وللمرة الأولى - القدرة على ضرب الأهداف المدنية في داخل العمق الإسرائيلي. وبعد انتهاء حرب ١٩٨٢، وكجزء من الجهود لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، قام السوريون بشراء صواريخ «اس اس - ٢١» أرض - أرض، وهي عبارة عن صواريخ تكتيكية متطورة يبلغ مداها ثمانين كيلومتراً تقريباً.

ثانياً : الحرب الاستباقية (preemptive strike) والحروب الوقائية (preventive war) ونقل الحرب إلى أرض العدو.

رأى مخططو الأمن الإسرائيلي أن من شأن أية حرب شاملة أن تهدد وجود الدولة، وهو ما دفعهم إلى تجنب أي حرب من هذا النوع، وبلورة مفهوم نقل المعركة باستمرار إلى أرض العدو، لإيجاد عمق إستراتيجي مصطنع.

الاعتماد على مبدأ الحرب الوقائية أو الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو، يتضمن مرونة وديناميكية تجعله يناسب أكثر المواقف الإستراتيجية التي قد تواجه إسرائيل. إستراتيجية الحرب الاستباقية، هي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع.

يكشف تحليل المبدأ أعلاه أنه يتكون مما يلي :

أولاً: إن النظرية بشكلها الأولي تقوم على الضربة الأولى، أي اتخاذ الخطوة العملية الأولى والمبادرة بالهجوم والمفاجأة من أجل تحطيم قوات العدو العسكرية واحتلال أراضيه وحجب المبادرة عنه واختيار المكان والزمان والأسلوب المناسب للهجوم. ثانياً: تضاف إلى الضربة الأولى نظرية الحرب الاستباقية، أي استباق التحركات العربية والقيام بضرب الحشود العربية قبل أن تتحرك أو تتخذ المواقف التي يمكن لها أن تنطلق منها نحو إسرائيل. ويشير الخبير العسكري (يسرائيل طال) في هذا السياق على أنه «على إسرائيل القيام بهجوم استباقي في حال تمركز حشود عربية عدائية على الحدود الإسرائيلية. أي افتراض ضرورة الهجوم الإسرائيلي في حال انتشار القوات العربية بشكل عدائي».^{١٥}

ثالثاً: وتشمل الحرب الاستباقية نظرية «الهجوم المضاد الاستباقي» وهي نظرية فلسفها يغال ألون في منتصف الستينيات نتيجة لدروس حرب ١٩٥٦ وقد عرّفها كما يلي «أنها مبادرة عملياتية إسرائيلية تتخذ ضد الحشود العدائية وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو، في وقت يقوم فيه العدو بحشد قواته لكن قبل قيامه عملياً بتنفيذ هجومه». وقد أدخل الباحث العسكري الصهيوني ادوارد لوتفاك بُعداً آخر على النظرية، حيث عرّفها بأنها مبادرة تقوم بها القوات الإسرائيلية عندما يدخل الهجوم العربي مرحلة التنفيذ، وهي لا تختلف كثيراً عن مرحلة الحشد التي تحدث عنها آلون. رابعاً: ويمكن إضافة صياغة أخرى للحرب الاستباقية بحيث تصبح حرباً وقائية. والفارق الأساسي أن الاستباق يفترض وجود تحرك عربي عدائي، بينما الوقاية تشمل ليس التحرك الفعلي فحسب بل

النوايا أيضا. وتستهدف الحرب الوقائية القوى العربية ومنع قيام أي وضع أمني سلبي بالنسبة لإسرائيل.

ثالثاً: مبدأ الحدود الآمنة

تكمّن الأهمية الاستراتيجية للحدود الآمنة في أنها تمكّن من الدفاع عن الدولة دون اللجوء إلى «الحرب الوقائية». وبمعنى آخر، فإن فكرة الحدود الآمنة أتاحت إمكانية التخلي عن استراتيجية الضربة الهجومية الأولى، وبالتالي مبدأ «ضرورة نقل الحرب إلى أرض العدو». وقد وصف زئيف شيف (المحرر العسكري لصحيفة هآرتس) وضع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، بأنه وضع تسمح إسرائيل لنفسها فيه بإنزال الهزيمة العسكرية بالجيوش العربية داخل الأراضي المحتلة، لذلك فإن المبدأ الداعي إلى نقل الحرب إلى أراضي العدو لم يعد ملزماً بالنسبة للجيش الإسرائيلي. وأيضاً، مبدأ الحدود الآمنة يعني الحدود السياسية التي تعتمد على عمق جغرافي وعلى حواجز طبيعية كالحواجز المائية والجبلية والصحراوية والممرات الضيقة التي تحوّل دون تقدم القوات البرية الآلية. إذ أنها تؤمن، من ناحية، إمكانية اتخاذ ترتيبات تحذيرية مسبقة ناجعة ضد اقتراب مقاتلات معادية، وتستغل من الناحية الثانية لإنشاء قواعد مريحة لهجوم معاكس. إن حدود إسرائيل السياسية يجب أن تكون حدوداً آمنة من الناحية الاستراتيجية، أي يجب أن تكون قائمة على أساس طوبوغرافي سليم يتكون من عوائق طبيعية قادرة على مقاومة جيش بري حديث. وبصورة أوضح يجب أن يكون للبلاد عمق استراتيجي يوفر لها الرد المناسب على أي خرق يمكن أن يُشكّل أمراً واقعاً حربياً بواسطة جيوش أو طائرات أو صواريخ معادية، كما يجب أن يوفر لها نظاماً بالغ الرقي للإنذار المبكر ضد اقتراب الطائرات المعادية.^{١٦} وهكذا، تُبرّر إسرائيل حاجتها إلى الأراضي العربية التي احتلتها لكي تُشكّل لها حدودها الآمنة لفترة من الزمن رافضة العودة إلى خطوط الهدنة من العام ١٩٤٩، ومن ثم الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧.

رابعاً : نظرية الردع

تبنّت إسرائيل هذه النظرية في إطار عقيدتها الأمنية، بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب، ودفعهم إلى التسليم بها كأمر واقع، عن طريق إقناعهم بأن أية مجابهة معها ستكون باهظة الثمن.

لقد تمحور الردع العام الإسرائيلي حول مفهوم إظهار امتلاك القوة الفائقة. فقد ظلت إسرائيل تُردّد عبارة أن بإمكان العرب اختيار وقت الحرب، بينما «نحن الذين نقرر مجالها ونطاقها»، وتريد بذلك توصيل رسالة إلى الدول العربية بأن لا تبادر إلى الحرب، لأن إسرائيل ستلحق بها هزيمة يفوق ثمنها أي فوائد قد تجنيها من الذهاب إلى المعركة.

بهذا، تقوم إستراتيجية الردع الإسرائيلي على فكرة ردع العرب من أن يشنوا حرباً ضدها، ومنع الحروب غير الضرورية والمُضرة على جميع الأصعدة، حتى عندما يكون هنالك احتمال كبير لنصر عسكري. ولكن إذا نشبت الحرب فيجب حسمها عسكرياً وسريعاً، وذلك لتعزيز هيبة الردع والامتناع عن حرب استنزاف وتقليل الخسائر البشرية. أضف إلى ذلك، إستراتيجية الردع تقوم على منع توازن قوى مع دول الشرق الأوسط. ولا يعتمد واقع الردع العسكري للجيش الإسرائيلي فقط على الحسم العسكري، إنما كذلك على عمليات عسكرية تتموضع في إطار الإستراتيجية الدفاعية في حالة الاقتتال. على سبيل المثال: توجيه ضربات موجعة، عمليات كوماندو، عمليات خاصة في عمق أراضي العدو. هذه جميعها من شأنها إحباط معنويات العدو وتقوية قوة الردع.

في سياق الإستراتيجية الردعية لإسرائيل، هناك جدل دائم حول درجة الردع المطلوبة والصحيحة، أي مدى الردع المُفعل أو تضخيم مبدأ الردع. نجاعة قوة الردع هي نسبية حيث يجب تناسب قوة الردع مع مدى وقوة التهديد، بمعنى أن لا تتعدى قوة ردعها التهديد الذي يواجهها.

إن المبالغة بالوسائل والخطوات الرادعة تزيد من شعور المذلة عند العدو وتُبرز انحطاطه العسكري إلا أنها قد تطور شعور الرغبة بالانتقام. هذه المشاعر تستفز وتجعله يتعلم درسا وان يسعى لمضاعفة قدراته العسكرية. إضافة إلى ذلك فإن العدو يتعلم ويتعرّف بشكل واضح على الطرق والوسائل المستعملة ضده، فيكتسب الخبرة وعندها يكون قادرا على تطوير وسائل مضادة. أي أن الردع الجيد والقوي والناجح في الوقت الحاضر من شأنه أن يتسبّب في تقوية العدو وتعزيز عزمته ما يؤدي إلى إضعاف الردع في المستقبل. الفكرة السائدة والمسيطرة على الردع الإسرائيلي هي الحفاظ على الردع بأعلى مستوياته خوفاً من أنه إذا أظهرت إسرائيل ضعفاً أو تراخياً معيناً عندها قد يُسرّع الطرف الآخر بتقوية ذاته، ومن الممكن أن يُجرب حظه في الهجوم عليها.

من بين المفاهيم المهمة في نظرية الأمن الإسرائيلية أن على إسرائيل أن تندمج قدر المستطاع

في العالم والمنطقة سياسيا، اقتصاديا وعسكريا حتى لا تكون معزولة، ومدرّكة بأن أمام العالم العربي إمكانات تحالف دولية واسعة، خاصة في دول العالم الإسلامي ودول أفريقيا وآسيا. وأن قوة ردعها تعتمد في فترات مختلفة على مشاركة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، بالأساس في مجالات الدعم السياسي، وتقديم مساعدة اقتصادية وتزويدها بالتقنيات والعتاد العسكري. هذا يعني، أن الاعتماد على الدول الحليفة ليس على صعيد الاشتراك الفعلي بالحرب إنما على صعيد الدعم العسكري والمالي والمعنوي وفرض عقوبات على العدو.

وتركزت فكرة الردع الإسرائيلي حول آلية وضع الخطوط الحمراء الواضحة، التي إذا تم اجتيازها فإن ذلك سيولد ردّاً عسكرياً صارماً. ويمكننا تلخيص هذه الخطوط بما يلي:

أولاً: التهديد العسكري

وذلك في حالة حشد وتأهب عسكري لدى الدول العربية، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يكون مستعداً وقادراً للتجنيد الفوري وإنزال ضربة استباقية في حالة أن العدو لا يسحب قواته فوراً. وهنا الردع يقوم على إعطاء شرعية لمبدأ الحرب الاستباقية وبدعم دولي، من منطلق بأنه مسموح أن تخاطر بحرب من أجل الدفاع عن الحياة والوجود والحرية.^{١٧}

ثانياً: استنزاف عسكري

ستتعرض كل إستراتيجية استنزاف يتبناها العرب إلى ردود فعل صارمة من قبل الجيش الإسرائيلي بما فيها من عمليات وضربات عسكرية وحتى حرب. إذ ترفض إسرائيل التواجد في حرب استنزافية لمنع تقويض الروح الوطنية، وزعزعة المعنويات والمزاج العام، وإضعاف هيبة ردعها العسكري. وفي هذه الحالة، فإنّ إسرائيل لا تتردد في شن حرب مسبقة، فإن كل الأهداف الإستراتيجية الحيوية ومن بينها المناطق السكنية في أنحاء الدول العربية ستكون ممتناول الذراع الجوي، والذي يُعتبر ذراع الردع الإستراتيجي الأساسي لإسرائيل.^{١٨}

ثالثاً: حرب شاملة

في حالة احتمال حدوث حرب شاملة ضد إسرائيل، والتي قد تسبب إصابات جماعية،

وتهدد كيان الدولة، ستكون مستعدة للتصدي وبقوة وبجميع الوسائل المتاحة لها.

رابعاً: ضمان الممرات المائية الحيوية

ومن هنا، جاءت السيطرة على ميناء إيلات. إذ أن إسرائيل تعلن دائماً أن أي إغلاق لأحد ممراتها البحرية سيكون سبباً لاندلاع الحرب.

• تحولات في المفاهيم الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

بُنيت الإستراتيجية الأمنية العسكرية على خلفية التهديدات النابعة من إمكانية اندلاع حرب نظامية، بين إسرائيل وبعض دول المنطقة، وهو ما حصل في حرب ١٩٤٨، وفي الحروب التالية ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وكانت حرب ١٩٨٢ (حرب اجتياح لبنان)، فقط، خارج نطاق هذه المعادلة، كون إسرائيل شنتها ضد قوى غير نظامية (فلسطينية) على أرض لبنانية.

وفي هذا السياق، الفرضية الأساسية هي أن هذه الحروب جميعها لم تحمل إسرائيل على مراجعة إستراتيجيتها العسكرية التقليدية، مع أنها ظلت تحملها على تطوير قواها وترسانتها العسكرية. وعلى الرغم من أن النظرية الأمنية الإسرائيلية شهدت عدداً من التحولات الكبرى بعد العام ١٩٤٨، بيد أن أياً من هذه التحولات أو المنعطفات لم يرق إلى مستوى إعادة إنتاج النظرية، ولم يمثل خروجاً عن مرتكزاتها الأساسية. لأن هناك مركبات وثوابت أمنية لدى إسرائيل، تقوم على الاعتماد على إدراك دقيق لإمكانيات الدول العربية المواجهة لها، وأهمها: العامل البشري، التفوق السكاني العددي، القاعدة الاقتصادية للدول العربية واتساع الرقعة الجغرافية والسياسية لهذه البلدان، مما يوفر لها عمقاً استراتيجياً وهامشاً مناورة واسعاً في الأعمال القتالية، دفاعية كانت أم هجومية، مما يمدّها بالقدرة على تحمل حرب طويلة الأمد، لا تستطيع إسرائيل تحملها بسبب إمكانياتها البشرية والاقتصادية والجغرافية المحدودة.

ولذلك فإن إسرائيل، ونظراً لوضعها الجغرافي - السياسي، ولكونها داخل رقعة إقليمية مهددة في وجودها لتمامها الحدودي مع أعدائها المباشرين، فإنها صاغت إستراتيجيتها العسكرية على أساس الحرص على كسب النصر في كل معركة أو حرب مع العرب، ونقل الحرب إلى عمق أرض العدو. لأن هزيمة إسرائيل لمرة واحدة في معركة أو حرب تعني تهديد

وجودها القومي.

ومن منظور آخر، هذه الاعتبارات المسبقة التي تحكم صياغة نظرية الأمن الإسرائيلي وما زالت تفرض ذاتها على تطور إستراتيجيتها العسكرية وتؤرق تفكير قادة إسرائيل ومخططي سياستها، احتاجت إلى مراجعة مستمرة رهن التطورات الداخلية والإقليمية والعالمية التي تجري ضمن الظروف التاريخية المعينة، وخاصة الحروب المتتالية التي خاضتها. ومن هنا فإن نطاق بحث المتغيرات والتحولت في نظرية الأمن الإسرائيلي يتم وفق مفاصل الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب. أضف إلى ذلك، أن الأمن الإسرائيلي؛ وأي أمن آخر؛ مفهوم متغير وليس نصاً يوضع مرة واحدة.

المرحلة الأولى ١٩٤٨ - ١٩٦٧ : انطلقت إسرائيل بعد الحرب الإسرائيلية - العربية الأولى العام ١٩٤٨ من منطلقين أساسيين في تحديد عقيدتها العسكرية: الأول هو غياب الحدود التي يمكن الدفاع عنها نظراً لفقدانها العمق الجغرافي. والثاني «التفوق الكمي للعرب» عليها. نتج عن ذلك رفض المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تبني إستراتيجية تقوم على الدفاع البحت، وبالتالي المبدأ القتالي القائم على استيعاب الضربة الأولى والقيام بالهجوم المضاد، وتبنت بالمقابل إستراتيجية هجومية تقوم على ضرورة نقل الحرب إلى «أراضي العدو»^{١٩} وقد وجدت في هذه الإستراتيجية الحل المناسب لمأزق وضعها الجيو - سياسي.

فبعد حرب ١٩٤٨ بدأ اهتمام إسرائيل في بناء قوات مسلحة قادرة على شن الحرب الخاطفة ضد الدول العربية المجاورة، والتمسك بالأرض المحتلة، وجندت جميع مؤسساتها لخدمة أهداف الحرب. وتبنت في إستراتيجيتها العسكرية عقيدة عسكرية قائمة على ذريعة الحرب، أي تحويل أي عمل أو نشاط عسكري عربي إلى ذريعة حرب واعتباره خرقاً لحالة قائمة، وبالتالي يُسمح لها بشن هجمات وقائية وضربات مسبقة تتحول إلى نقل الحرب إلى أرض العدو.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية كان لا بد من الارتكاز على جيش احتياطي كبير لمواجهة المأزق الناتج عن التفوق الكمي العربي.

في الفترة التي سبقت حرب ١٩٥٦ بقيت العقيدة العسكرية الإسرائيلية تتبنى نظرية العمق الاستراتيجي والضربة المضادة الاستباقية كأساس لـ «الحرب الوقائية». وحينما اشتركت إسرائيل بعدوانها مع بريطانيا وفرنسا العام ١٩٥٦ على مصر، سُميت حربها بأنها هجوم مضاد لإحباط هجوم متوقع، متذرعة بسماح مصر للفدائيين الفلسطينيين بالعمل في قطاع

غزة، وإغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية.^{٢٠}

بعد انتهاء حرب ١٩٥٦، كانت أهم العبر التي استخلصتها القيادة الإسرائيلية حول بُنية الجيش ما يلي: صحة مبدأ الهجوم الوقائي. وصحة مبدأ نقل الحرب إلى ارض العدو بشكل حاسم وسريع، والتفوق الجوي هو الشرط الاول لكسب حرب حديثة، وانتقال الدور الأساسي في القوات البرية من وحدات المشاة إلى وحدات وتشكيلات الدبابات، وتطوير قدرات القوات البحرية للقيام بدور هجومي ضد البحرية العربية وموانئها. وبموجب هذه المعطيات تمّ بناء الجيش استعداداً لخوض الحرب الثالثة في حزيران ١٩٦٧ التي تمكنت إسرائيل فيها من احتلال مساحة من الأراضي العربية تُقدّر بأربعة أضعاف المساحة التي تم احتلالها في حرب ١٩٤٨، مما وفر للجيش الإسرائيلي القدرة على المناورة العملياتية - الاستراتيجية البرية والجوية والعمق الاستراتيجي، وأسندت خطوته القتالية الجديدة إلى حواجز طبيعية.

ظلت إسرائيل في هذه المرحلة تتبنى أسلوب «الحرب الاستباقية» أو «الضربة الأولى» كذريعة للحرب، حيث شهدت في هذه المرحلة أيضاً تطوراً كبيراً في مجال استعدادها العسكري وفي تطوير قواتها تنظيمياً وتسليحاً. وتبلورت عقيدتها العسكرية لتأخذ أبعاداً جديدة، وتمسكاً أكثر من ذي قبل بعقيدة الضربة الأولى المعتمدة على «ذريعة الحرب». حيث وضعت في اعتبارها حتمية الحرب مع العرب، وكسب هذه الحرب، وردع العرب بجعلهم يدركون أن أية مجابهة ستكون خاسرة وباهظة الثمن. ويجب على إسرائيل الأخذ بعين الاعتبار أنها ستحارب على أكثر من جبهة في آن واحد، وأن عليها في هذه الحالة أن تتبع أسلوب القتال مع العرب، وأسلوب العمل على الخطوط الداخلية مع مواجهة الخصم العربي الذي يقاتل على الخطوط الخارجية. والمناورة على الخطوط الخارجية هي حركة عدة قوى تهاجم على اتجاهات متلاقية ضد خصم واحد يقع في نقطة التلاقي. أمّا المناورة على الخطوط الداخلية فهي حركة هذا الخصم ضد هذه القوى، وهذا الأسلوب طبقته إسرائيل في كافة حروبها السابقة مع العرب.

وفي هذه المرحلة قررت إسرائيل ألا تعتمد في أعمالها القتالية على مساعدة عسكرية مباشرة من دول خارجية كما حدث في العدوان الثاني على مصر العام ١٩٥٦، ولكن مع الاحتفاظ بعلاقتها الخاصة مع دولة كبرى يتيح لهذا التدخل أن يأخذ مداه ومجراه إذا تطلب الموقف العسكري ذلك، كانتقال المبادأة الاستراتيجية إلى يد خصومها العرب قبل أو أثناء

الأعمال القتالية.

إلا أن تبني هذه الاستراتيجيات لم يحل تماماً معضلة الوقت التي تستغرقها عملية تعبئة قوات الاحتياط وأمكن وضع حلول جزئية بالاعتماد على وسائل تقنية مثل: الاعتماد على نظام استخبارات متقدم يستطيع إعطاء إنذار يتيح الاستعداد المسبق، وبتطوير النظام الدفاعي الإقليمي ليكون قادراً على امتصاص الضربة الأولى في حال تأخر وصول الإنذار. لذلك فقد عملت إسرائيل في تلك المرحلة على إعداد المستعمرات الحدودية إعداداً تاماً ودائماً للقتال سواء من حيث توفير الطاقة البشرية ووسائل القتال والتحصينات أو من حيث استغلال الحد الأقصى من الطاقة البشرية والتكنولوجية واللوجستية المتوفرة في منطقته معينة؛ يُضاف إلى ذلك تزويد هذه المستعمرات بكافة الترتيبات الأمنية ووسائل المراقبة لتعزيز العمق الاستراتيجي للدفاع الإقليمي.^{٢١}

وبرزت في هذه المرحلة جدلية العلاقة بين هشاشة العمق الاستراتيجي وتبني إستراتيجية الضربة المضادة الاستباقية، حيث أن العمق الاستراتيجي هو عامل لا يكفي معه تحاشي التهديدات الأمنية بالدفاع فقط، بل نقل التهديدات إلى أراضي العدو. وليس القصد هو شن الحرب الوقائية بل استباق العدو بشن هجوم عليه عندما تؤكد الدلائل أنه ينوي شن الهجوم، وفقط عن طريق العمل الهجومي يمكن كسب ما لا يستطيع كسبه عن طريق استغلال رقعة ما من أراضي العدو، وهذا يعني توسيع العمق الاستراتيجي.^{٢٢}

وفي هذه المرحلة أيضاً، تبنى موشي ديان (رئيس هيئة الأركان في حينه) ويغال آلون إستراتيجية الردع التي تُعدّ تطويراً للمعادلة الهجومية الإسرائيلية. فحسب رأي ديان، أن تلك الإستراتيجية تستند إلى قوة إسرائيل التقليدية، ونجاحها مرهون بشرطين: الأول هو القدرة الفعلية، والثاني تصور العرب لهذه القدرة. ولكن هذه الأسس التي استندت إليها مصداقية الردع تبدو واهية منذ البداية، مما اضطر إسرائيل إلى توفير بديل في حال فشل الردع. وصاغ اسحق رابين هذا البديل بما يلي: «في حال عدم صمود قوة الردع سيتم النظر في قوة الحسم التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي».^{٢٣} ولم تحل هذه الصيغة المشكلة العملية المتعلقة بتشخيص فشل الردع. وقد وفرت الحل الجزئي لهذه المشكلة مجموعة من ذرائع الحرب، ومنها أن المساس بمصالح إسرائيل الحيوية في غير أوقات الحرب يدخل ضمن ذرائع حرب محتملة.

المرحلة الثانية (١٩٦٧ - ١٩٧٣): كانت إسرائيل في بداية العام ١٩٦٧ قد انتهت من

استعداداتها العسكرية، وباتت تنتظر الفرصة للهجوم، وعشية يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ كانت القوات الإسرائيلية قد بلغت حجماً يمكنها من تنفيذ أهداف الحرب. ففي ٥ حزيران ١٩٦٧ هاجمت إسرائيل كلا من مصر وسورية والأردن، متذرعة بطلب مصر من القوات الدولية الانسحاب من المناطق المتواجدة فيها في سيناء وغزة.^{٢٤}

لقد وضعت إسرائيل هدفها الاستراتيجي في الهجوم ضمن إمكانية تعبئة وحشد كامل لقواتها العسكرية لخوض العمليات، والبدء بالضربة الأولى، التي حققها في هذه الحرب سلاح الجو، ضمن مبدأ «السيطرة في الجو قبل السيطرة على الأرض». وقد استغرقت الضربة الأولى حوالي ثلاث ساعات وكانت موجهة ضد القوات الجوية المصرية، وخلال اليوم الأول للحرب حققت إسرائيل السيطرة الجوية فوق مسرح العمليات بعد أن هاجمت سبعة وعشرين مطاراً مصرياً وسورياً وأردنياً، ودمرت أغلب الطائرات المقاتلة الرابضة فيها. وبهذه الطريقة استطاعت إسرائيل تأمين سيطرتها الجوية بإحكام، وركزت جهودها بعد ذلك لدعم أعمال القوات البرية.

نستنتج من هذه الحرب أن إسرائيل قفزت من العمل على مستوى الأولوية في حرب ١٩٥٦ إلى العمل على مستوى التشكيلات العملية «مجموعة أو فرقة». وهذا التشكيل العملي يُعادل قوة جيش ميداني في الجيوش الأخرى. وهذا يعني تقدماً في مستوى القيادة الميدانية والشؤون الإدارية القادرة على تزويد هذا العدد من الجنود بما يلزمهم من ذخيرة ومؤن وتقنيات فنية. وبهذا، برزت خلال هذه الحرب ثوابت أمنية جديدة، تقوم على ضرورة الاعتماد على تقنيات عسكرية عالية ومهارات وخبرات في مجال إدارة المعارك، وبالتالي الاعتماد على حليف خارجي، أي الولايات المتحدة التي زودت إسرائيل بأحدث الأنظمة اللوجستية المؤلفة من أجهزة الكترونية وعقول الكترونية، بالإضافة إلى جهاز حديث لقيادة الأركان لا يتوفر إلا للقيادات العسكرية في الدول الكبرى.^{٢٥}

وأيضاً، في هذه المرحلة، بعد حرب حزيران ١٩٦٧، تبنت إسرائيل استراتيجية دفاعية تقوم على مبدأ «الردع» و«الدفاع» على اعتبار أن حدودها الجديدة ستؤمن لها عمقاً استراتيجياً يمكنها من امتصاص الضربة العربية الأولى، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الحرب على أرض العدو.

تعتمد فعالية الردع الإسرائيلي على مدى تصديق الخصم للتهديد، وعلى القدرة على الضرب والانتقام ووجود الإرادة لذلك. بمعنى آخر، معنى الردع هو أنه لا يكون بكمية أو

بنوع الأسلحة، إنما بالاستعداد القائم ضد الهجوم المباغت.^{٢٦}

بهذا، فإن مفهوم الردع الإسرائيلي لا يقوم على أساس الاكتفاء بالطاقة الردعية التقليدية، بل على إدراك العدو للقوة القادرة على إفناء الخصم إن لم يرتدع.

وترتبط إستراتيجية الردع بمفهوم «الدفاع»، على أنه يعني خفض الأضرار والمخاطر المتوقعة في حال فشل الردع، وإنزال العقاب بالخصم.

وهكذا يمكن تلخيص الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في هذه المرحلة على أنها إستراتيجية دفاعية تتبنى عقيدة عسكرية قائمة على امتصاص الضربة العربية الأولى. وكان هذا التغيير في الاستراتيجية يقوم على اعتبار أن حدود إسرائيل الجديدة تؤمن لها عمقاً يمكنها من امتصاص الضربة الأولى. وقد أكد يغال آلون على أن الأمر الوحيد الذي تتبناه إسرائيل إلى جانب «مبدأ الحدود الآمنة» هو: «وضعية دفاعية، تمكّن الجيش الصغير من صد جيوش عربية غازية، إلى حين استدعاء الاحتياط، مما يتيح الوقت الكافي للبدء بهجوم مضاد لدحر العدوان!» كما عارض «آلون» بالتحديد أية خطة إسرائيلية للقيام بحرب وقائية. ولأسباب سياسية يجب على إسرائيل تجنب الضربات الوقائية حتى في وجود دلائل لهجوم عربي ضخم.^{٢٧}

بناء على الإستراتيجية الردعية والدفاعية، وبناء على تفوقها العسكري، أعطت إسرائيل في تحضيراتها لحرب جديدة أهمية خاصة لتأمين السيطرة الجوية وتأهيل وحداتها المدرعة والميكانيكية للعمل بالتعاون مع الطيران، ولتوجيه وتنفيذ ضربة سريعة ومفاجئة ومركزة ضد جيرانها العرب، عندما يقرر هؤلاء الحرب. فركزت إسرائيل جهودها في جبهات القتال على الحد الأمامي وفي العمق التكتيكي في سيناء ومرتفعات الجولان، وقامت ببناء وتشيد التحصينات وتحويلها إلى دفاعات محصنة بالأبراج يصعب اختراقها ويمنع عنها الخطر من هجوم جارتين متمكنتين هما سورية ومصر (خط بار ليف على سبيل المثال على الضفة الشرقية لقناة السويس).

تلك كانت أسس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، واتجاهاتها في هذه المرحلة لتحضير قواتها المسلحة للحرب بإيحاء مُركّز بأن الحرب لن تحدث، وإن حدثت فإنها ستنفذ بأسلوب «الحرب الصاعقة» وسيكون استغراقها لوقت قصير.

المرحلة الثالثة (١٩٧٣ - ١٩٧٧): لقد أكدت حرب ١٩٧٣ فشل معظم النظريات الأمنية الناجمة عن حرب ١٩٦٧. وقد أظهرت هذه الحرب أن الردع الإسرائيلي لا يحول دون قيام

العرب بالحرب من أجل تحرير الأراضي المحتلة. وقد فشل العمق الاستراتيجي في إعطاء إسرائيل الإنذار المبكر حول النوايا العسكرية العربية. ولم تكن الحدود الآمنة عائقا فعليا أمام القوات العربية. ومن هنا فقد عادت إسرائيل في فترة ما بعد ١٩٧٣ إلى تبني استراتيجيتها الهجومية الأساسية التي تقوم على تحديد أو اختلاق ذرائع الحرب. وكشفت حرب ١٩٧٣ أن العمق الاستراتيجي لم يكن حلا لمشكلة الأمن الإسرائيلي، وأثبتت أن لتوفر هذا العمق ثمنٌ باهظٌ، بالإضافة إلى مزاياه، ومهدت الطريق أمام نظرة متوازنة إلى فوائد مبدأ الحدود الآمنة. ولذا تخلت إسرائيل بعد الحرب عن المفهوم السابق والقائل بأن الحدود الآمنة هي التي تحول دون اللجوء إلى الحرب الوقائية، بل أصبحت استراتيجيتها تقوم على عكس هذا الافتراض تماما وهو أن إسرائيل لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الامتناع عن تبني استراتيجية الحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة في حال تعرضها لتهديد عربي.

وهكذا فلم تعد هناك علاقة ما بين العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة التي توصلت إليها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ وبين احتمال امتناعها عن القيام بالحرب الوقائية. وفسر الجنرال يسرائيل طال (رئيس القيادة الجديدة للقوات البرية) الأسباب الداعية إلى العودة إلى هذه الإستراتيجية على النحو التالي: «أن الحرب الحديثة أثبتت أنه في حين قد تكون المعادلة الكلاسيكية التي صيغت بنسبة ٣ : ١ لصالح الطرف المهاجم صائبة على الصعيد التكتيكي والعملي، فإن ذلك ليس ضروريا على الصعيد الاستراتيجي، حيث يتوجب على الطرف المدافع التمتع بالتفوق العددي وليس العكس. ويتوصل طال إلى قناعة بأنه على إسرائيل، بصفتها أقلية، اعتماد مبدأ القيام بالضربة الأولى واعتماد الحرب الهجومية بدل الحرب الدفاعية».^{٢٨} ولا يربط طال كثيرا ما بين العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة وبين ضرورة اللجوء إلى الحرب الوقائية بحيث تصبح الأخيرة من المتطلبات الإسرائيلية الحيوية.

ولم تعد إسرائيل إلى العقيدة العسكرية التي سادت حتى العام ١٩٦٧ بعد حرب ١٩٧٣ على الفور، لأنها استمرت في الاعتقاد بأنها لا تزال قادرة على امتصاص الضربة العربية الأولى. وقد قلل رابين من أهمية الحرب الوقائية طالما أن إسرائيل تحتفظ بحدود العام ١٩٦٧، كما أضاف شرطا آخر وهو توريد أسلحة لإسرائيل بشكل كاف من الولايات المتحدة إلى جانب المصادر الإسرائيلية نفسها. وكان من الواضح أن إسرائيل تحاول أن تتفادى تعزيز صورتها العدوانية في العالم، وخاصة في ظل العزلة السياسية التي كانت تُعاني منها على الصعيد الدولي بعد حرب ١٩٧٣. ويمكن تفسير شرطي رابين على أنهما إشارة إلى القدرة

على زعزعة الاستقرار في المنطقة في حال عدم تمكنها من الحصول على السلاح أو في حال دفعها إلى أوضاع غير قادرة فيها على الدفاع عن نفسها سياسياً وجغرافياً.^{٣٩}

كان الابتعاد الرئيسي عن الفكر العسكري الذي سبق حرب ١٩٧٣ هو في التصميم والعمل على تأسيس جيش أكبر، وبالسعة الممكنة. وبعد الحرب قدّمت إسرائيل للولايات المتحدة قائمة مشتريات بهذا الخصوص. وكان هناك أكثر من سبب لمنحى التأكيد على الكمية هذا: الاول - توقعت إسرائيل أن يكون لدى العرب، في الحرب المقبلة، جيوش أكبر وأكثر تطوراً بسبب دعم الدول العربية الغنية، وكانت بحاجة أيضاً إلى التوازن مع الأسلحة الثقيلة التي تزود الولايات المتحدة بها تلك الدول. الثاني - أملت إسرائيل عن طريق إنشاء قوة عسكرية كبيرة الحجم، أن تتوفر لها قدرة شن هجوم مضاد على جبهتين في وقت واحد. ولذلك رغبت في تجميع قوة عسكرية كافية لسحق الجيوش العربية قبل تدخل القوى الكبرى. الثالث - ساهمت قوة الردع الإسرائيلية الضعيفة في زيادة احتمال المبادرة العسكرية العربية. وكان التطبيق العملي لقوة الردع المقلصة في حاجة إلى قوات أكبر للحفاظ على خطوط الحدود، بالإضافة إلى الحاجة لوححدات إضافية يقظة، مما يتطلب جيشاً أكبر. رابعاً - أرادت إسرائيل جيشاً أكبر وقوة نيران أكثر كثافة لتجنب الانهيار في حالة مفاجأة جديدة على اعتبار أنها دولة صغيرة يجب أن تخاف من مفاجأة إستراتيجية أكثر من خوفها من مفاجأة أخرى، لأن لديها عمقاً إستراتيجياً محدوداً كنتيجة لحرب ١٩٧٣، أي أن عليها إيقاف العدو عند الحدود الخارجية وليس في مراكزها الحيوية. ما يهمها إذن ليس الطاقة الكامنة العسكرية، بل القوة العسكرية المتوفرة للاستخدام الفوري. خامساً - سلطت حرب ١٩٧٣ الضوء على قدرة العرب على تجاهل القوة الجوية أو بالأحرى قدرتهم على عزل قوة النيران بواسطة دفاعات جوية أرضية، وبالتالي ضمان تحقيق تفوق قوة النيران البرية العربية. سادساً - توقعت إسرائيل أن ترتفع نسبة الخسائر في الأسلحة والمعدات، وارتفاع معدل استهلاك الذخائر في أية مواجهة عسكرية واسعة قد تحدث مستقبلاً عما كانت عليه العام ١٩٧٣.

• الاستراتيجية العسكرية في سنوات الثمانينيات

عطفاً على ما ذكر أعلاه، استمرت إسرائيل بعد حرب العام ١٩٧٣ في الاعتقاد بأنها لا تزال قادرة على امتصاص الضربة العربية الأولى، إذ لم تكن إسرائيل قادرة في ذلك الوقت على القيام بضربات استباقية. وقد جاء التأكيد الإسرائيلي على الإستراتيجية الدفاعية مع

احتمال قيامها بالمبادرة لعمليات هجومية في حال الضرورة. ولمنع تكرار ما حدث في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣، أخذت بالعمل على إجراء ترتيبات أمنية في مناطق منزوعة السلاح تحققت نتيجة الحرب، وبالاتماد على وسائل إنذار مبكر، وقامت بتوسيع حجم قواتها المسلحة في فترة الهدوء (فترة وقف إطلاق النار)، واعتمدت على أنظمة الأسلحة الدفاعية، وعلى إعادة تبني الدفاع الإقليمي الذي يستند إلى إنشاء مستوطنات محصنة على طول وعمق خطوط وقف إطلاق النار مع العرب.^{٢٠}

وقد تميزت هذه الفترة بالتنسيق في استخدام إستراتيجية دفاعية - هجومية، وبناء الجيش المتفوق الذي من واجبه إيقاف الجيوش العربية على الحدود الخارجية وليس في مناطق إسرائيل الحيوية، وان تتوفر لهذا الجيش القدرة على شن هجوم مضاد على جبهتين في آن واحد وسحق الجيوش العربية قبل تدخل الدول الكبرى لوقف الحرب أو الهجوم.

وللبرهان على قدرة إسرائيل على امتصاص الضربة الأولى، قامت بإنشاء تحصينات كثيفة في الجولان وغور الأردن والحدود اللبنانية وفي النقب. وأدخلت تعديلات مهمة على التنظيم الدفاعي للوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، شملت تقوية وزيادة المستوطنات، وزيادة التنسيق ما بين حركة الاستيطان وقيادة الجيش، واعتبار كل مستوطنة موقعاً دفاعياً أمامياً، وشيد نظام هذه المستوطنات على الطرق المحتملة للهجوم العربي.

ويمكن القول إن سياسة بناء المستوطنات على طول الحدود القائمة مع الدول العربية، تحقق لإسرائيل العمق الاستراتيجي الذي يتيح لها الوقت الكافي لدعوة الاحتياط وجعل إسرائيل قادرة على مواجهة العرب. أولاً، فوق الأرض المحتلة العام ١٩٦٧، وثانياً، نقلها إلى عمق الأرض العربية، وتحقيق حماية المناطق الحيوية الإسرائيلية والمتواجدة في المناطق الساحلية.

إن القواعد التي سبق ذكرها هي مكونات جوهرية في البناء العام للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، التي تعتمد على مفهومين رئيسيين مترابطين هما: «الردع» و«الحسم». ويفسر الجنرال إسرائيل طال إبرز المنظرين العسكريين الإسرائيليين، هذين المفهومين بقوله: «يجب على الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بقدرته على الردع، وإذا لم يكن الردع كافياً فإن عليه أن يحسمه عسكرياً». وأكد، طال على ضرورة احتفاظ إسرائيل بتفوقها النوعي لمواجهة الكم العربي والعمق الاستراتيجي من جهة أخرى، مؤكداً على التمسك بإستراتيجية الضربة الأولى بهدف نقل المعركة في أسرع وقت إلى عمق العدو.^{٢١}

ويبدو أن القدرة على الردع والحسم قد تزايدت بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي إثر توقيعها معاهدة الصلح في كامب دافيد مع إسرائيل، مما يسمح لإسرائيل بتدارك مسألة الحرب على جبهتين في آن واحد.

إلا أنه مع تسلم حزب الليكود دفة الحكم في العام ١٩٧٧، قامت القيادة الإسرائيلية الجديدة تدريجياً بإدخال تغييرات في عقيدتها العسكرية. وتحديداً، بعد تولي أريئيل (أريك) شارون لمنصب وزير الحرب الإسرائيلي في هذه الفترة، الذي أعاد الاعتبار «لذريعة الحرب»، أي الإستراتيجية الهجومية كحجر أساسي في العقيدة العسكرية.

كان لإسرائيل عدة أسباب في إعادة «ذريعة الحرب» التي كانت غائبة منذ حرب ١٩٦٧ وفي السنوات العشر التي تلتها، أهمها: تحسن المستوى العسكري للجيش العربي كميّاً ونوعياً، بالإضافة إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، مما جعلها تشعر بأنها مُعرّضة للخطر في وضع مشابه للوضع الذي عاشته قبل حرب حزيران ١٩٦٧، أضف إلى ذلك أن إسرائيل قررت من جانب واحد التوقف عن المنافسة مع العرب في مجال الأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى تراجع أهمية العمق الاستراتيجي بعد أن أصبح لدى أطراف عربية في حالة مواجهة مع إسرائيل صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى (ارض - ارض) يمكنها أن تنال من كامل العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، ما جعلها أقل ثقة بقدراتها على امتصاص الضربة العربية الأولى، ثم القيام بهجوم مضاد كما حدث في حرب ١٩٧٣. وهكذا قررت إسرائيل العودة إلى «ذريعة الحرب» و«الحرب الوقائية» كأساس للإستراتيجية الهجومية.

إن إعادة «ذريعة الحرب» واستخدامها كمحرك رئيسي لردود الفعل العسكرية بدت واضحة في الغزو الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. وقد طبقتها في الرد على خطر استراتيجي غير عسكري يهدد وجودها، ولكن ليس من لبنان، وإنما من تصاعد المشكلة الفلسطينية، حيث الشعب الفلسطيني يحتاج إلى حل سياسي بالدرجة الأولى. وإن أي حل لهذه المشكلة سيكون على حساب أراض تعتبر إسرائيل أنها حررتها، وأنها لن تسمح بإعادة تقسيمها، ولن تسمح بإنشاء كيان فلسطيني على أي جزء من الأراضي المحتلة.

ومما زاد من مصداقية رؤية شارون الأمنية والتحول نحو ذريعة الحرب أنه مع نهاية السبعينيات وأوائل عقد الثمانينيات شعرت المؤسسة العسكرية أن إسرائيل تعافت من حرب ١٩٧٣، وأصبحت جاهزة عسكرياً للحرب عند الضرورة وأعطت، بصفتها هذه، قيادتها حرية أكبر في العمل عما كانت عليه في السابق! وكانت حكومة بيغين أقل اهتماماً برد الفعل

الأميركي على أعمالها، خاصة في ظل ازدحام ترسانتها بالسلاح. لقد تمتعت تصريحات بيغين وشارون بالتحديد بمصداقية أكبر في إسرائيل ومكنت هذه المصداقية من تبني «ذريعة الحرب».

صحيح أن حشد القوات العربية على الحدود كان دائماً يستدعي عملاً إسرائيلياً مضاداً. ومنذ العام ١٩٨١ صار تركيز القوات يتم اعتباره أكثر تهديداً ويُشكل ذريعة للحرب. إن عودة إسرائيل إلى ذريعة الحرب يعني تخليها عن فكرة الحدود الآمنة، أي تلك الحدود التي يمكن الدفاع عنها دون المبادرة إلى هجمات مسبقة. أما الآن، فترى إسرائيل أن مناطقها تُعاني من نقص في العمق الاستراتيجي على كل الجبهات، ونتيجة لذلك أعادت دمج «الضربات المسبقة» في عقيدتها العسكرية لأن خط الحدود الحالي لا يمكنه أن يساهم فعلياً في أمنها. ووفقاً لتلك الرؤية قامت إسرائيل العام ١٩٨٢ باجتياح لبنان.

وأيضاً، اعتقد شارون أن مشكلات إسرائيل الأمنية الرئيسية في الثمانينيات قد نجمت عن أطر خارجية، تشكل خطراً على إسرائيل وعلى سلامتها وحقوقها في السيادة. إضافة للمواجهة العربية هناك مسألة التوسع السوفييتي المبني على المواجهة العربية والتي يزودها في الوقت نفسه بالأجهزة العسكرية والسياسية الرئيسية. وهكذا يساوي شارون بين المواجهة العربية والتوسع السوفييتي. وتكمن أهمية ذلك الرأي في التركيز الإسرائيلي على الخطر السوفييتي الذي اتخذ مبرراً لعقد اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة العام ١٩٨١ من ناحية، والذي كان متوافقاً مع صعود اليمين الأمريكي بقيادة ريغان من ناحية أخرى، والذي كان يسعى إلى تصعيد المواجهة ضد الاتحاد السوفييتي.

ويمكن القول أنه منذ بداية بروز الدور السوفييتي في الشرق الأوسط، كانت إسرائيل تخشى من عواقب دعمه للعرب. وكانت هناك توقعات ذات شأن بنشوب نزاع إسرائيلي سوفييتي. لكن حكومات المعراخ السابقة كانت حذرة بهذا الخصوص لأنها اعتبرت أن مواجهة مع دولة كبرى لا جدوى منها، وتهدد بتزايد المخاطر أمام إسرائيل، كما لم تُعرّف أي من الحكومات السابقة الاتحاد السوفييتي على أنه مصدر تهديد خارجي. ففي عهد شارون تناغمت اللهجة الإسرائيلية مع التوجه الأمريكي وعلى الرغم من حقيقة أن توجهها كهذا أدى إلى حساسية أكبر تجاه الرغبات الأميركية، إلا أن إسرائيل لم تتردد في ظل حكومة بيغين من اتخاذ خطوات بدت غير منسقة مع الولايات المتحدة أدت إلى مصاعب مع حلفاء أميركا الآخرين، مثل تدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١. ويرجع ذلك إلى

أن حكومة بيغين اعتقدت أن لها حرية أكبر في العمل أكثر من الحكومات السابقة، باعتبارها معادية للسوفييت، ومن هنا لها مصالح إستراتيجية مشتركة ولو غير معلنة أو متفق عليها مع العديد من الدول في الشرق الأوسط وخارجه، وأهمها الولايات المتحدة والتي تشاركها التوجس من النفوذ السوفييتي المتزايد في المنطقة.

وهناك عنصر جديد آخر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في عهد شارون، وهو الموقف الذي يمكن أن تتخذه إسرائيل عندما تفقد تفوقها العسكري، وعندما تبطل فعالية إستراتيجية الردع والحسم والحرب الوقائية... الخ، وعندما تتأكد بأن انتصارها في معركة قادمة لم يعد مؤكداً، وإن هناك بالتالي إمكانية لهزيمتها! إن الموقف الذي يمكن لإسرائيل أن تتخذه هو اللجوء إلى السلاح النووي الذي تمتلكه منذ سنوات مع وسائل قذفه سواء أكانت جوية أم صاروخية (ارض - ارض) والذي يشكل أعلى مرحلة من مراحل الردع. ولتفادي نشوء حالة «توازن رعب نووي» في الشرق الأوسط، عمدت إسرائيل إلى اتخاذ قرار بمنع أي تقدم عربي أو شرق أوسطي نووي يمكن أن يؤدي إلى إنتاج أسلحة نووية لدى العرب أو الحصول عليه من الخارج. ومن هذا المفهوم قامت إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران العام ١٩٨١.

- التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي، في ظل تغير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة. (إبراز مصادر التهديد الإستراتيجي ١٩٩١-٢٠٠٦)

هناك أمورٌ مهمة بدأت تتغير على الصعيد الأمني الإسرائيلي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بفعل عدد من العوامل التي غيرت الواقع السياسي والعسكري في المنطقة. ومن بين تلك العوامل انهيار عدد من الركائز التي قامت عليها النظرية الأمنية، فلم يعد العمق الإستراتيجي الذي حققته إسرائيل باحتلال أراضٍ عربية مجاورة كافياً لمنع وصول التهديدات إلى المواقع الحيوية، بعد وصول الصواريخ العراقية (١٩٩١) وصواريخ حزب الله (٢٠٠٦) إلى المدن والمنشآت الإسرائيلية. كان أبرز التحولات الجوهرية في المفهوم الأمني يتمثل بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دون قيد أو شرط العام ٢٠٠٠ تحت الضغط المباشر للمقاومة اللبنانية. أضف إلى ذلك، ازدياد خطر التهديدات الداخلية للأمن الإسرائيلي من قبل الفلسطينيين بعد قيام السلطة الفلسطينية، حيث استهدف العمق الإستراتيجي لإسرائيل.

لقد اتسمت نظرية الأمن الإسرائيلي في هذه المرحلة بعدة ميزات، وهي:

- ١ - التحول من العمليات المحدودة إلى العمليات الواسعة التي تستخدم في إحداث تغييرات كبرى.
- ٢ - التأكيد على نظرية عايزر وايزمان في ضرب المراكز الرئيسية لدى الخصم، مثل البيوت والتحول من احتلال التخوم إلى احتلال العواصم والمناطق الاستراتيجية العربية.
- ٣ - مد نطاق الأمن ليشمل الدول الإسلامية التي تمتد إلى ما وراء حدود الوطن العربي، وكذلك الدول الإفريقية.

٤ - التأكيد على مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية، ويقصد بها الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغباتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحددها، وهي حرب تعكس التطور لدور إسرائيل في الشرق الأوسط من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول إلى دولة إقليمية عظمى.

وقد استمرت إسرائيل في عملياتها الردعية ضد الفلسطينيين واللبنانيين، وامتدت لتشمل دولاً عربية أخرى، واستخدمت كل الوسائل دون أن تهمل تعزيزها لنظام الدفاع الإقليمي من خلال بناء المستوطنات وتأكيد مبدأ العمق الاستراتيجي.

لم تعد إسرائيل تستطيع التعاطي مع عقيدتها العسكرية التقليدية، باعتبارها معطى مطلقاً أو جامداً، إذ تضطر لمراجعة هذه الاستراتيجية على ضوء عدة أحداث مفصلية في السنوات الأخيرة. الأولى كانت بعيد حرب احتلال العراق (٢٠٠٣)، على خلفية انهيار الجبهة الشرقية، بخروج العراق من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحسن مركز إسرائيل الأمني في الشرق الأوسط، مع تراجع خطر الحرب النظامية. الثانية بعد الحرب الإسرائيلية ضد لبنان (٢٠٠٦)، بسبب إخفاقها في إلحاق هزيمة بالمقاومة اللبنانية. الثالثة - واقع التهديدات الاستراتيجية الجديدة التي باتت تواجهها عند تصاعد نفوذ إيران في الشرق الأوسط، واحتمال امتلاكها القدرة على إنتاج السلاح النووي.

بالنسبة لدروس الحرب الأميركية لاحتلال العراق، فقد تلخصت الاستنتاجات الناجمة عن مراجعتها، في الحز على تقليص حجم الجيش، لا سيما حجم سلاح المشاة والمدركات وعدد أيام الخدمة الاحتياطية سنوياً، وذلك على خلفية التطور في مجال التسليح وتكنولوجيا السلاح والاتصالات، واختفاء التهديد العراقي وانتهاء خطر الجبهة الشرقية. وعلى أساس ذلك برزت مقترحات تدعو للتركيز على ضرورة تعزيز القدرات القتالية والردعية لهذا الجيش، في مجال سلاحي الطيران والصواريخ، وفي مجال تطوير محطات الإنذار المبكر

والاتصالات والاستخبارات ومُجمل البُنى اللوجستية. وقد برزت هذه التوصيات عقب مداولات لجنة متخصصة، شكّلها شاؤول موفاز «وزير الدفاع الإسرائيلي» آنذاك، برئاسة دان مريدور، تركّزت مهمتها على إجراء فحص جذري شامل للسياسة الأمنية والإستراتيجية للجيش، وتقديم توصيات حول التغييرات المطلوبة في هذا المجال، بما يتلاءم مع تطورات العصر والتحديات المستجدة.

وكانت وقائع حرب احتلال العراق، لجهة محدودية عدد القوات الأميركية التي خاضتها، والتكنولوجيات التي كشفت عنها، وقوة النيران التي استخدمتها، شجّعت إسرائيل على التوجه نحو إدخال تغييرات نوعية جديدة على إستراتيجيتها العسكرية، لا سيما أن هذه الحرب تمخّضت عن إخراج بلد بحجم العراق من معادلات الصراع العربي - الإسرائيلي، وانهيار الجبهة الشرقية، وتواجد الولايات المتحدة في هذه المنطقة؛ وهي حليف إسرائيل وضامنة أمنها وتفوقها.

• الإستراتيجية الإسرائيلية بعد الحرب على لبنان ٢٠٠٦

أدّت وقائع حرب لبنان ونتائجها، إلى اضطراب إسرائيل لمعاودة مراجعة عقيدتها العسكرية، وخصوصاً لجهة التراجع عن المقترحات المستخلصة من وقائع حرب العراق. وكانت حرب لبنان تميزت بطولها، وتعقيدها وصعوبتها، وكلفتها من الناحية الاقتصادية، وربما الأهم من الناحية المعنوية، لا سيما أن إسرائيل فوجئت، في تلك الحرب، بأنها في مواجهة معطيات من مثل ضعف قدرة جيشها النظامي الثقيل على مواجهة حرب عصابات، ذات قوة متحركة وتفتقد لقواعد ثابتة، وأنها غير قادرة على السيطرة على ميدان المعركة في الزمان والمكان ونوعية التسلح، وأن سلاح الطيران لديها لم يكن بذات فعاليته في الحروب السابقة. النتيجة أن الدروس التي استنتجتها إسرائيل من حرب لبنان، أدت إلى نقض الإستراتيجية السابقة، حيث تم التأكيد على ضرورة زيادة عدد الجيش الإسرائيلي، بدل تقليصه، والابتعاد عن نظرية تركيز الاعتماد على سلاحَي الطيران والصواريخ وتقليل أيام الاحتياط، لصالح تعزيز سلاحَي المشاة والمدرعات، والاعتماد على قوات الاحتياط، وبناء منظومة دفاعية فعّالة لاعتراض الصواريخ من الأنواع كافة. وقد تم اعتماد تلك التوصيات في ورشة العمل التي عقدتها «هيئة قيادة أركان الجيش الإسرائيلي» (في ٢٠٠٧ ومطلع ٢٠٠٨)، برئاسة نائب رئيس هيئة الأركان الجنرال موشي كابلينسكي، والتي حُصّصت

لبحث التحديات التي تُواجه إسرائيل في السنوات المقبلة، وتعيين «العقيدة الأمنية» لها.^{٣٢} باعتبارنا، أنّ الفشل العسكري الإسرائيلي في هذه الحرب مرتبط بعدم فعالية مفهوم الردع التقليدي من خلال المواجهة العسكرية التي تعتمد على التفوق العسكري، حيث أنّ هذا التفوق لا يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي.

تتلخص هذه الأسس التي حطمتها هذه الحرب بما يلي:

- الاعتماد الأساسي على التفوق الجوي، القادر على شل تام لحركة العدو.
 - ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة.
 - ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين قد يساهم في ردع العدو من المبادرة بالهجوم.
 - تصدير الحرب بشكل كامل إلى أرض العدو لتفادي الخسائر البشرية ولكونها غير قادرة على تحمل أية ضربة على المدنيين، خاصة وأنّ إسرائيل لا تملك عمقا جغرافيا استراتيجيا.^{٣٣}
 - خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية، أي خوض حرب «دون ضحايا».
- تدرك إسرائيل أنه في مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، لا مناص من تآكل العمق الاستراتيجي وخاصة بسبب التسويات الإقليمية التي تُعمّق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، إلا أنها لم تدرك أنّ تفوقها العسكري لا يضمن لها نجاح مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية والمراهنة على نقل الحرب إلى أرض العدو. إضافة إلى ذلك، كانت الحرب على لبنان دليلاً على أنّ هنالك تحوّلاً جذرياً في مفهوم المعارك البرية، حيث لم تعد توجد حرب دبابة مقابل دبابة بل قد أصبحت الحرب داخل الأماكن السكنية ومواجهة جيش شعبي، واقتتال في محيط جغرافي محدود، الأمر الذي حاولت إسرائيل تجنبه واضطرت إلى وقف المعركة عندما تيقنت من حتمية النتائج في المعارك البرية.
- وفي هذا الوقت، شدد تقرير «التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط» الصادر عن جامعة تل أبيب، على أنّ قوة الردع الإسرائيلية قد تضررت في أعقاب الحرب. وعقد باحثون في معهد دراسات الأمن القومي في الجامعة المذكورة مؤتمراً صحافياً استعرضوا خلاله تقرير العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وذكر التقرير أنّ الحرب على لبنان عكست مدى قابلية الاشتعال في المحيط الاستراتيجي الإسرائيلي، ومسّت بمكانة الردع، وكشفت نقاط ضعف الجيش

وعملية صنع القرارات.

وقد عزا التقرير تزايد خطورة التهديدات على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط إلى انعدام التقدم نحو اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، وغياب إنجازات في الحرب ضد «الإرهاب العالمي» و«التطرف الإسلامي»، والفشل الأمريكي في ما يتعلق باستقرار الوضع في العراق.

بالمجمل، إن هذه الحرب لم تحقق أبرز أهدافها العينية، وهو استعادة «هيبة» الردع، معتمدةً على فرضية وقناعة بأن سلاح الجو قادرٌ على تدمير وشل العدو وردع المقاومة من الرد. فلجأ دان حالوتس (رئيس هيئة الأركان وقت الحرب الإسرائيلية على لبنان) ومنذ اليوم الأول إلى أسلوب المعركة المُفضَّل لديه، متبنياً نموذج قصف صربيا بطائرات الناتو لمدة تتجاوز السبعين يوماً. إلا أنه سرعان ما تبددت الأوهام الإسرائيلية حول إمكانية استعادة هيبة الردع لديها. فمنذ الأيام الأولى للحرب، تفاجأت إسرائيل بقوة الرد الصاروخي عليها، ولعل ضربها بحوالي ٢٢٠ قذيفة وصاروخا في اليوم الأخير من الحرب يُعطي جواباً واضحاً على فشلها في ردع المقاومة عسكرياً وعدم قدرتها على منع ضرب الجبهة الداخلية، بل عمقها الإستراتيجي.

كذلك، فشلت إسرائيل في ضرباتها المكثفة والتدمير الهائل للمراكز السكنية ونزوح حوالي مليون مواطن من ردع المقاومة، متوقعة أن الأخيرة سترتدع عند إدراكها بأنها ستدفع ثمناً باهظاً، وفشلت في محاولة تأليب المواطنين عليها. إنَّ الضربة القاصمة للعدوان الإسرائيلي كانت عودة النازحين السريعة إلى قراهم وديارهم حيث أحبطت المخططات الإسرائيلية في إبقاء المناطق الجنوبية اللبنانية غير مأهولة لمنع المقاومة من إعادة تجميع قواها.

من الجدير ذكره أيضاً، أن أحد أساليب الردع الإسرائيلي هو القيام بعمليات داخل أراضي العدو مثل عملية «عنتبة» (انتبهي) في كينيا، وضرب المفاعل النووي في العراق، وتصفية منفذي العملية الفدائية في ميونيخ. لكن في المستنقع اللبناني، فشلت كل عمليات الإنزال واحدة تلو الأخرى، وأبرزها عملية الإنزال في إحدى مستشفيات بعلبك.

ليس من المهم معرفة القوة الحقيقية للجيش الإسرائيلي ولا توجد أهمية لتصريحات الجيش بأنه لم يستنفد كل طاقته في هذه الحرب وبأن هنالك أسلحة متقدمة لم تدخل في الحرب، لكن الأهم من ذلك هو أن هذا التفوق العسكري له محدودية، ولا يضمن قوة الردع الفعّال في حال تضعف مبدأ «الحدود الآمنة».

أما بالنسبة لدروس الحرب، فإن فشل إسرائيل العسكري الإستراتيجي لن تتضح بعد معظم إسقاطاته وتبعاته السلبية على المدى القريب. إلا أنه - حسب اعتقادنا - لن يجري تحوّل جوهري مستقبلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وستحاول إسرائيل إعادة إنتاج منظومة الردع من جديد، معتمدة على استمرار تعزيز تفوقها العسكري. والمريب في الأمر أن إسرائيل تدرك أنّ التفوق العسكري في المرحلة القادمة قد يكون مرهونا بالردع بعد أن أظهرت هذه الحرب، على وجه الخصوص، إسرائيل كدولة لها قدرات محدودة. ساهمت هذه الحرب في تآكل أهمية إسرائيل الإستراتيجية، الأمر الذي يُعتبر عنصراً مهماً في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية منذ سنوات الثمانينيات. ففي أعقاب حرب ٢٠٠٦، وردت تحليلات عديدة حول العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل وواشنطن، ويُشار بها أن الحرب التي أدت إلى توقعات عالية لدى الإدارة الأميركية حول قدرة الجيش الإسرائيلي، سببت تآكلاً كبيراً في مكانة إسرائيل الإستراتيجية خاصة في عيون حليفها الأكبر والأهم.^{٣٤} وباعتقادنا، ما زالت إسرائيل الحليف الأقوى والأهم والأساسي للولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن هناك تراجعاً في دور إسرائيل وفي قدرتها على التعاطي مع القضايا الإقليمية في المرحلة الراهنة. ولعل الحرب على لبنان جسّدت محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي في نواح عسكرية وإستراتيجية مختلفة.

في ضوء فشل الإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة الجماعات المسلحة، تعيش إسرائيل بعد الحرب نقاشاً داخلياً وحراكاً سياسياً لم يبلور موقفاً واضحاً وموحداً إلى اللحظة التي يبحث فيها الإسرائيليون عن أسباب الفشل والإخفاق.

وبعيداً عن أسباب الفشل والإخفاق، يمكن القول أن إسرائيل تقف من خلال هذا النقاش والحراك السياسي أمام خيارين أو إستراتيجيتين، من المتوقع أن تختار إحدهما في المستقبل القريب:

الإستراتيجية الأولى:

التوجه إلى المفاوضات مع سورية للوصول إلى حل يؤدي إلى اتفاق سلام ثمنه إعادة الجولان إلى سورية حسبما تحدث عن ذلك وزير الأمن الداخلي آفي ديختر (من حزب كاديما)، إضافة إلى وزراء من حزب العمل، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني (وهي من حزب كاديما أيضاً) الذين أشاروا بطرق مختلفة إلى إمكانية التحدث مع سورية.^{٣٥} وفي العموم يدعم «اليسار الإسرائيلي» هذا التوجه.

ويتطلع المؤيدون لهذا الخيار إلى تحييد سورية عن دائرة الصراع - كما حدث مع مصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد - وبالتالي نزع الرثة التي يتنفس عبرها حزب الله، وتضييق الخناق على حركة حماس والفصائل الفلسطينية المسلحة التي ستفقد - حسب اعتقاد إسرائيل - الملجأ والدعم السياسي، إضافة إلى فك التحالف الاستراتيجي بين سورية وإيران؛ أي تأمين المحيط الجغرافي لإسرائيل لمنحها الفرصة بشراكة أميركية لمعالجة الملف النووي الإيراني بالقوة إن لزم الأمر، بعد أن تكون إيران قد فقدت بعض عوامل قوتها الكامنة في علاقتها مع سورية، والفصائل المسلحة التي ستكون في وضع لا تحسد عليه..

الإستراتيجية الثانية:

الاستعداد والتهيؤ لحرب إقليمية قادمة - وهذا الخيار نابع من الشعور بالمهانة وال فشل في جنوب لبنان وغزة، وضرورة رد الاعتبار للجيش الإسرائيلي الجريح، وبالتالي استعادة قدرة الردع المفقودة، وفرض «الحل» بالقوة.

• الإستراتيجية النووية الإسرائيلية

احتل البعد النووي موقعاً خاصاً في الفكر الاستراتيجي الشامل للساسة الإسرائيليين، انطلاقاً من اعتباره مظلة أمنية مستقلة لا تعتمد على محددات وعوامل حاكمة خارجية. ومن هنا ظهور ما يُسمى (عقيدة بيغين) التي تعني منع دول الشرق الأوسط من التسلح بأسلحة نووية ومن امتلاك التكنولوجيا النووية. وكانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ فاتحة تطبيقات تلك العقيدة.

البعد النووي في الأمن الإسرائيلي أبرز المقومات المهمة لسيطرة هاجس الأمن السرمدي الذي يفرض ضرورة انفراد إسرائيل في امتلاك سلاح نووي خاص بها في منطقة الشرق الأوسط. ووضع «خطوط حمراء» لردعها النووي التي تساعد صنّاع القرار في تخفيض حالة عدم الوضوح في المحيط الخارجي.^{٣٦}

الإستراتيجية النووية الإسرائيلية مبنية على الفكرة الأساسية السائدة، أن الردع النووي يُعزّز أمن إسرائيل بحيث يمنع الدول العربية من وضع تحديات إستراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، ويفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط.^{٣٧}

هذه الفكرة مدعمة بضرورة احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك على المستوى السياسي، تجنبت «الردع النووي العلني» رغم الميزات الإستراتيجية التي

يحققها امتلاك هذا السلاح.

لقد لجأت إسرائيل على مدار سنوات طويلة إلى إتباع «الضبابية» حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح أنه تم إنتاجه فعلاً، الأمر الذي لا يمكن إنكاره، لكن حجمه وأغراضه بقيا سراً. إن إتباع «الضبابية» يعود إلى الاعتبارات التالية:

أولاً: اعتقد الساسة الإسرائيليون بأن الإعلان رسمياً عن امتلاك السلاح النووي يدفع الدول العربية بدورها لامتلاك أسلحة نووية، فاكثفت إسرائيل بتكتيك «القنبلة في القبو» معتمدة على تصعيد الردع النووي، مجندةً لذلك أقلام الكتاب والمعلقين وتصريحات شخصيات سياسية - عسكرية بارزة (مثل: موشي ديان، يغال ألون) ورؤساء دولة وحكومة (مثل: ليقي اشكول، موشي شاريت، مناحم بيغين).

ثانياً: لم يملك العالم العربي حتى نهاية السبعينيات سياسة واضحة بالنسبة للسلاح النووي، ولم ينوجد مشروع نووي عربي جاد أو مازح، أو على الأقل لم تتأكد إسرائيل من ذلك. لكنه أصبح واضحاً منذ بداية الثمانينيات أن الدول العربية، وخاصة مصر، لا تسعى إلى تحقيق توازن استراتيجي من خلال تطويرها للإمكانية نووية، بل العكس، الردع النووي الإسرائيلي لم يؤثر على قرار الرئيس السادات للقدوم إلى إسرائيل، ولم يشكل نقطة جدل ولو وهمية عند توقيع اتفاقية السلام معها، وحتى النخب الثقافية في مصر التزمت في حينه الصمت. فبقى الأمر مطروحاً فقط على مستوى التصريحات الرسمية «التلقائية» وموجه للاستهلاك الإعلامي بضرورة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي.

ثالثاً: لم تبغ إسرائيل مواجهة جهود الدول الغربية لمنع انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط. حيث أن الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي لم ترحب بتغيير إسرائيل لإستراتيجيتها النووية بسبب حساسية المنطقة عالمياً وتخوفاً من «ارتباك» مصالحهم في المنطقة.

فخلاصة الأمر، أن إسرائيل استمرت في إتباع «الضبابية الإعلامية» حول مقدراتها النووية طالما لم تضطر وتجبر على تغيير ذلك. جدير الإشارة أيضاً لتصريحات مردخاي فعنونو^{٣٨} بعد خروجه من السجن العام ٢٠٠٤ المؤكدة وجود سلاح نووي إسرائيلي، وتكيله برزمة من القيود القانونية المدعاة التي تمنعه من الاتصال والتواصل مع العالم، الأمر الذي يدعم حقيقة هذا الوجود ويعطي مصداقية لتصريحاته.

• أسس إستراتيجية الردع النووي الإسرائيلي

تعتمد إستراتيجية الردع النووي الإسرائيلي على الأسس التالية:

أولاً: تحقيق جوهر سياسة الأمن الإسرائيلية: يقوم ذلك على الاعتماد على الحدود الآمنة، والتفوق التكنولوجي والنوعي في التسليح، والارتباط بحليف قوي، وممارسة إحدى استراتيجيات الردع ضد مصادر التهديد وهي سورية ومصر وإيران. وقد كان الحليف النووي حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي هو الولايات المتحدة، ثم انضمت إليها فرنسا وأبرمت مع إسرائيل اتفاقاً في العام ١٩٩٤ حول التعاون الثنائي في مجال الأبحاث النووية وتطوير الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية.^{٣٩}

ثانياً: السبق في امتلاك القدرة النووية العسكرية في منطقة الشرق الأوسط: تقوم الإستراتيجية العسكرية على السبق في امتلاك القدرة النووية العسكرية في منطقة الشرق الأوسط والحرص على احتكار السلاح النووي في المنطقة، ومنع أية دولة عربية من تنفيذ برنامج نووي عسكري، سواء بالعمل العسكري المباشر مثل ضربة العام ١٩٨١ لمفاعل تموز العراقي أو بتوظيف الضغوط الأميركية على الدول العربية لإحباط برامجها النووية ومنع تطويرها.^{٤٠}

ثالثاً: رفض الاكتفاء بالضمانات الأمنية: تُصرّ إسرائيل على عدم الاكتفاء بأي ضمانات أمنية تُعطى من قبل حلفائها، سواء أكانت مظلة نووية كامظلة النووية الأميركية فوق اليابان أم بعض دول جنوب شرق آسيا، أم بتعهدات متبادلة مع دول إقليمية بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية المسلحة المحتملة مثل إيران.

رابعاً: رفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: وهي معاهدة مبرمة في أول تموز ١٩٦٨ والتي تقرر تمديدتها حتى العام ١٩٩٥، وكذا رفض الانضمام إلى أية اتفاقية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قبل إبرام تسويات سياسية نهائية مع الفلسطينيين والسوريين.

خامساً: الأمن المتبادل مع دول الجوار: اعتبار أن أمن إسرائيل يأتي عبر الأمن المتبادل مع دول الجوار، شاملة دول الطوق ودول العمق العربية، ومن ثم تسعى إسرائيل كنمط سلوكي لتطوير تسليحها النووي، وترفض وضع قيود على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد القوات العربية التي (يفترض) أن تبدأ الهجوم على إسرائيل، وبخاصة إذا اقتربت القوات العربية من الحدود الآمنة لإسرائيل.^{٤١}

سادساً: منع العرب من تحقيق التوازن الاستراتيجي العسكري واستغلال المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية لتطوير البرامج النووية الصاروخية الإسرائيلية ودعم الدفاع عن المنشآت النووية بالصواريخ الاعتراضية، وتطوير اختيار الأهداف المعادية وتتبعها بواسطة الأقمار الصناعية الإسرائيلية و الأمريكية .

سابعاً: الاستخدام المرحلي لسياسة سلام الردع أو السلام النووي: يهدف هذا المبدأ إلى فرض التسوية السياسية على سورية والسلطة الفلسطينية ومنع دول الجوار والعمق العربية من التدخل في فلسطين إذا تدهور الموقف بإعلان قيام الدولة الفلسطينية.

• الملف النووي الإيراني وتداعياته على النظرية الأمنية الإسرائيلية

تتصاعد الأزمة المتعلقة بإيران بهدف منعها من امتلاك تكنولوجيا نووية، وتتزايد المخاطر الناجمة عن الإصرار الإيراني على الحق في امتلاك القدرات النووية، طالما تُصر إسرائيل والولايات المتحدة على مواجهة الملف النووي الإيراني، علماً أن إيران لم تخالف القوانين والأنظمة الدولية المرعية، كما تقول.

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، بأنّ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجياً وكيانياً على إسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسُبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل المعنية بالتفوق العسكري والردع النووي والحرب الخاطفة والتفرد والاحتكار النووي. وأيضاً تُروّج إسرائيل أنّ السلاح النووي الإيراني في حال وجوده سيكون موجهاً ضدّ العرب والأتراك، بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي. فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل، وإنما مشكلة عالمية.

يشير بعض المعلقين والباحثين، في سياق التعاطي مع الملف النووي الإيراني، انه تسود إسرائيل حالة من الهستيريا غير الواقعية. من الصعب الافتراض بأن إيران ستستخدم السلاح الذري لتوجيه ضربة لإسرائيل.^{٤٢}

لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر.^{٤٣} إلا أن هناك إجماعاً وقناعة في إسرائيل بأنّ السلاح النووي الإيراني خطر، وله تأثيرات على الوضع الاستراتيجي ، منها :

أولاً: ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء «مفاوضات حرة» حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، حيث ستكون هناك حالة «توازن قوى». وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالتفاوض مع سورية على هضبة الجولان. ثانياً: المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع حداشي ومهاجر، ففي حالة توتر وعدم استقرار، سيفضل الإسرائيليون كثيرون المغادرة.

ثالثاً: إن امتلاك إيران للسلاح النووي سيُربك المخططات السياسية والعسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

رابعاً: إذا تحولت إيران إلى دولة نووية، فإن لذلك أبعاداً أوسع تتجاوز تأثيراتها النزاع الإسرائيلي - العربي؛ إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة «أوبك»، الأمر الذي قد ينعكس بتحكمها في ارتفاع أسعار النفط والتأثير على الاقتصاد العالمي.

خامساً: إن مصر والسعودية لن تقفا مكتوفتي الأيدي، وستحاولان الحصول على السلاح النووي.

سادساً: استقلالية القرار التنموي في المنطقة/ إيران، وأثر ذلك على علاقات المركز العالمي مع الأطراف وخصوصاً هذه المنطقة الغنية بالنفط للسنوات العشر القادمة.

سابعاً: استغلال المعرفة النووية وتكنولوجياها في تطوير الصناعات المدنية.

• محدودية فاعلية الردع النووي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة

كما ذكرنا سابقاً، إن الإستراتيجية النووية الإسرائيلية مبنية على الفكرة الأساسية القائلة بأن الردع النووي يُعزز أمن إسرائيل بواسطة ردع الدول العربية عن وضع تحديات إستراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، وتفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط.^{٤٤}

ولتحقيق ذلك على المستوى السياسي، تجنبت إسرائيل «الردع النووي العلني» رغم الميزات الإستراتيجية التي يحققها امتلاك هذا السلاح. فلجأت على مدار سنوات طويلة إلى إتباع «الضبابية» حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح.^{٤٥}

انتقلت إسرائيل في العام ٢٠٠٦، إلى الردع «شبه علني»، ولم تُعد سياسة الغموض النووية تعطي لها غطاء دفاعياً أعلى، دام عشرات السنين. فما ورد عن «زلة اللسان النووية لرئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت، التي أوحى بامتلاك الدولة العبرية

للسلاح النووي»، هو فعليا اقرار، للمرة الأولى، بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية. «زلة» اولمرت جاءت في خضم مقابلة لقناة (سات ١) الألمانية حيث قال بأن «إسرائيل دولة ديمقراطية لا تهدد أي بلد بأي شيء ولم تفعل ذلك قط.... أما إيران فهي تُهدد صراحةً وعلناً بمحو إسرائيل من الخريطة. هل يمكنكم أن تقولوا إن الأمرين متساويان عندما يتطلعون لامتلاك أسلحة نووية مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا».^{٤٦} باعتقادنا، رغم موجة من الانتقاد والغضب في إسرائيل وتراجع أولمرت وتأكيداته على ضرورة التزام إسرائيل بسياسة الغموض النووي، لم تكن تصريحات أولمرت زلة لسان. حيث نلاحظ ان إسرائيل تتجه خلال العقد الأخير وعلى وجه الخصوص، في السنتين الأخيرتين (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، نحو الردع النووي العلني كإستراتيجية أكثر فعالية وشمولية والتهديد باستعمال سلاح نووي يساهم في تأمين قوة ردع كافية. الدافع الأساسي لهذا الخيار الاستراتيجي الجديد يعود إلى إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي.

أراد أولمرت في «زلة لسانه» أن يوجه إشارة للولايات المتحدة وللغرب وخصوصاً أميركا، أنه إن لم تقم الولايات المتحدة بضرب إيران فإسرائيل ستقوم بذلك. هذا تحذير للساسة الأميركيين على ضوء الانقسام والجدل في الكونغرس بعد سيطرة الديمقراطيين عليه، الذين يجرون حسابات صارمة مع البيت الأبيض حول سياسة بوش الخارجية، خاصة اتجاه العراق وإيران.

وفي سياق ذي صلة، فإن تصريحات وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، ذي الخبرة السياسية والاستخباراتية، بأن إسرائيل تملك سلاحاً نووياً، قد تفهم كمحاولة للردع العلني والصريح موجّهة لإيران بأن إسرائيل تملك القدرة على مواجهة إيران وحدها، بل قد تقوم بإجراءات وعمليات ضد إيران.^{٤٧}

إن إسرائيل تدرك أيضاً أن الضبابية قد تُعطي شرعية لإيران بانتهاج ذات الطريق الضبابية، لكونها مريحة أكثر، بالذات لأنها موقعة على ميثاق حظر انتشار الأسلحة النووية. وسوف تواصل إيران الإدعاء بأن برنامجها معدّ لأغراض سلمية فقط، وأنه من حقها بموجب الميثاق السيطرة على كافة مركبات إنتاج الوقود النووي، وفي المقابل سوف تشجع نشر الشائعات بأنها على وشك إنتاج سلاح (أو لديها سلاح)، وعليه سيتوجب النظر إليها كدولة نووية. إن سير إيران في مسار ضبابي سيكون تحدياً سياسياً للنظام النووي العالمي، ولكنه مضاعف بالنسبة لإسرائيل التي منحت شرعية للضبابية النووية. يشار إلى أن ضبابية البرنامج

النووي الإسرائيلي نجحت كظاهرة عالمية؛ لأن العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة، غض النظر لأسباب خاصة، سياسية وعسكرية- إستراتيجية وقضائية وأخلاقية. ونجحت الضبابية الإسرائيلية لأن الولايات المتحدة وأوروبا فضلتها عن كافة الخيارات الأخرى.

الردع العلني النووي الإسرائيلي هو دلالة على عمق التخوف والهستيريا لدى الأوساط السياسية والعسكرية في فشل المساعي والطروحات حيال الملف النووي الإيراني، وتأكيد ذلك تصريحات شمعون بيريس بأن النووي الإيراني كابوس إسرائيل.^{٤٨}

يستند هذا الخيار الاستراتيجي الجديد، أي الردع «شبه العلني»، إلى عدّة تحولات في المناخ الإقليمي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: استطاع شارون أن «يوهم» العالم بصدق نواياه نحو السلام عند قبوله «خارطة الطريق» وتنفيذ خطة «فك الارتباط»، مشيراً إلى استعداده لتسويات إقليمية شاملة والتوصل إلى حل نهائي ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي. ويعتقد المعلقون الإسرائيليون أن ذلك يساهم في إعطاء إسرائيل «مصدقية» احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، بذريعة أن انسحاباتها قد تؤدي إلى تراجعها عن مقدرتها في الردع التقليدي، انطلاقاً من أن إسرائيل لن تقوى في الحفاظ على كيانها «المُهدّد» إلا بقوة ردع نووي.

باعتقادنا، أن البحث عن ردع فوق تقليدي يعود لعدم فاعلية الردع.

ثانياً: إن التحول الحقيقي في الإستراتيجية الإسرائيلية بشأن الردع النووي (شبه العلني) يعود إلى ما تسميه إسرائيل بـ «الخطر النووي الإيراني»، والتخوف من تحوله لـ «مظلة نووية» للدول العربية.

الردع النووي الإسرائيلي مبني على فرضية، بأن إسرائيل غير قادرة على تحمل ضربة نووية أولى والرد عليها، مما يجعلها ترفض وتصر على منع أية دولة إقليمية من تطوير قنبلة ذرية قد تُغيّر من ميزان الرعب النووي.^{٤٩} تدعو هذه الفرضية إسرائيل لترى بالأمر خطراً حقيقياً حتى في ظل انعدام إستراتيجية واضحة لها حول إمكانية مغامرة عسكرية ضد إيران.

خلاصة القول، إن الردع النووي الإسرائيلي، الضبابي والعلني لم يردع إيران عن الاستمرار في مشروعها النووي، على الأقل في المرحلة الراهنة.

• احتمالات الحرب في الفكر العسكري الإسرائيلي

تقوم مسألة الحرب في الفكر الاستراتيجي، على نموذجين للمفاهيم الأمنية. النموذج

الأول مأخوذ من فكر الاستراتيجي الألماني الشهير كلاوزفيس الذي يعتبر أن الحرب استمرار للدبلوماسية بوسائل أخرى. ووفقا لرأيه فإنه يحق للدول أن تستخدم من ناحية قوتها في ظروف ملائمة لتحقيق مصالح حيوية بالإضافة للدفاع عن وجودها الذاتي. وبالتالي فإن الحرب إنما هي خادم للدبلوماسية وينبغي أن تفرض قيودًا وضوابط على استخدام القوة خلال الحرب ليصبح في الإمكان استنفاد الإمكانيات السياسية خلال سير الحرب وخلق ظروف ملائمة للمسار السياسي الذي يبدأ بعد انتهاء الحرب.

أما النموذج الثاني، فهو المفهوم الإحباطي للحرب، بمعنى إحباط نوايا العدو واستعداداته. ويستند هذا المفهوم إلى فرضية أن الدولة قد لا تكسب شيئًا من الحرب، وليس عندها مبرر أخلاقي وموضوعي لاستخدام قوتها إلا عندما يهاجمها الأعداء. وفي مقابل المفهوم الأمني السياسي لاستخدام القوة سواء كما استخدمه كلاوزفيس أو بالمفهوم الإحباطي، فهناك المفهوم العسكري لاستخدام القوة الذي ينطوي على موقف مبدئي واحد. فمن وجهة نظر الرجل العسكري ينبغي السعي في كل حرب نحو الحسم. وهذا يتحقق باحتلال الأراضي وتدمير العدو. وقد تراوحت نظرية الأمن الإسرائيلي بين المفهومين المذكورين، ولكنها اتجهت بعد حرب ١٩٧٣ إلى المفهوم الكلاوزفيتسي. معنى ذلك أنها تبني مفهومًا للأمن يعتمد على شن الحرب ليس بالمفهوم الإحباطي وذلك لتحقيق أهداف سياسية. غير أنه قد يُعترض على ذلك بأن شن الحرب كان دائمًا هو جوهر السياسة الإسرائيلية، ولكن الجديد هو أنه في المرحلة الراهنة أصبح ينطلق من كون إسرائيل قد بدأت تنظر لنفسها كقوة إقليمية عظمى يمكنها أن تذهب بعيدا عن حدودها لتضرب ما تشاء وكيفما شئت إذا قُدرت وجود أي تهديد لأمنها.

منذ بداية الصراع العربي - الإسرائيلي وسياسة إسرائيل العسكرية والأمنية تتسم بطابع هجومي واضح، والحروب التي شنتها إسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى الآن بلغت أربع حروب كبرى بالإضافة إلى عدد ضخم من العمليات العسكرية واسعة النطاق مقابل حرب كبرى واحدة قامت بها دول عربية (مصر وسورية العام ١٩٧٣) ضد إسرائيل، وعدد أقل من العمليات العسكرية الواسعة النطاق والمحدودة، ويبدو أن القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تفصل بين ما هو سياسي وما هو أمني - عسكري، وتُعطي أولوية قصوى للاعتبارات الأمنية - العسكرية. فأحد أهم أسس التفكير المهيمنة على الأوساط الإسرائيلية هو أنه لا يوجد تعارض منطقي بين استخدام القوة المسلحة أو التفكير في استخدامها.

فاعتبارات الأمن، تبعاً للمفاهيم الإسرائيلية، تتقدم على الاعتبارات السياسية، واستمرار إسرائيل كدولة آمنة أمنياً كاملاً استناداً على عناصر قوتها الخاصة أهم بكثير من التسوية السلمية لصراعها مع الدول العربية. إسرائيل غير مستعدة بكافة المستويات لقبول فكرة أن التسوية السلمية قد تُشكل ضماناً لأمنها.

إن موازين القوة العسكرية في المنطقة بين أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي مختلة تماماً لصالح إسرائيل، وهو اختلال معترف به من جانب أطراف الدائرة، ويتسم هذا الاختلال بالتعقيد الشديد لدرجة يصعب معها حصر كافة أبعاده الاستراتيجية. ببساطة، فإسرائيل تتفوق كمياً ونوعياً على كل دولة عربية مجاورة على حدة، وتتفوق نوعياً على أي دولتين مجاورتين على الأقل. أضف إلى ذلك أنها تمتلك سلاحاً مطلقاً هو السلاح النووي والذي تظهر أهمية وجوده في حالات مختلفة كسقف يضع حداً قريباً أو بعيداً لما يمكن أن تصل إليه التفاعلات العسكرية مع إسرائيل.

وفي هذا السياق تظل مسألة شن الحرب نظرياً مرتبطة بالطرف الإسرائيلي، إذ لا تزال التوجهات الهجومية تسيطر على عقيدتها العسكرية، لا سيما والفجوة النوعية بين الطرفين في الميزان العسكري القائم تتسع، وأن محاولات جسرهما تتعذر مع الوقت نظراً لما توليه إسرائيل من اهتمام بعمليات تحديث وتطوير برامج تسليحها بما يتواءم مع حاجاتها الأمنية، وبما يتوازي مع البرامج التسليحية الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أظهر تقييم الوضع الاستراتيجي الذي وضعه الجيش الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧ تزايد احتمالات نشوب حرب على الجبهتين السورية واللبنانية. وجاءت هذه التوقعات ضمن خطة عمل الجيش الإسرائيلي للعام (٢٠٠٨)، والتي تستند أيضاً إلى استخلاص العبر من حرب صيف العام ٢٠٠٦ على لبنان. ولقد شملت خطة العمل تحسين مستوى جاهزية وحدات الجيش، وزيادة حجم التدريبات، وخصوصاً تدريب وحدات قوات الاحتياط.^{٥٠} كذلك وضع خطة إصلاح فيما يتعلق بتأهيل الضباط في المستويين المتوسط والرفيع وافتتاح دورات لقادة كتائب عسكرية وتوحيد المسارات التعليمية في مدرسة القيادة والأركان لبعض رتب الضباط. وبالنسبة لاحتمالية قيام إسرائيل بشن حرب نظامية على دول عربية مجاورة، فإن هذا الفرض يتوقف على عدة عوامل، من أهمها:

١- قيام نظام حكم إسلامي متطرف في إحدى الدول المجاورة لإسرائيل، ففي هذه

الحالة يمكن أن تعتبر إسرائيل الأمر مصدر على نحو يمكن أن يؤدي إلى شن حرب شاملة.

٢- قيام إحدى الدول العربية بانتهاك لاتفاقيات السلام التي عقدت، أو ستبرم، مع إسرائيل، مترافقاً مع تحركات عسكرية، على نحو يمكن أن يؤدي إلى حرب شاملة.

٣- حدوث اختلال واضح في التوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة، وذلك بامتلاك دولة أو أكثر أسلحة تدمير شامل أو واسع، يترافق مع تحركات سياسية لإقامة تكتل ضد إسرائيل، وتحركات عسكرية، على نحو قد يؤدي إلى سلسلة تصعيد نحو حرب شاملة.

إن تلك الحالات - تبعاً للفكر الإسرائيلي - هي أقرب الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى أن تفكر إسرائيل في شن حرب شاملة، أو بدء السير في هذا الاتجاه وفقاً لتطور التفاعلات المتصلة بها.

• الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري - هم قومي

إن الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري هو هم قومي إسرائيلي متجذر عميقاً في العقلية الصهيونية على شكل دالة تصاعدية مرتبطة بأيديولوجية صهيونية استيطانية من جهة، ومرهونة بعناصر ومعطيات تعمق ضرورة هذا التفوق في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي من جهة أخرى.

مسألة التفوق العسكري لازمت إسرائيل منذ تأسيسها، ككيان استيطاني يهدف إلى توطين مجموعة سكانية على حساب الشعب الفلسطيني، ولا يمكن تجسيد ذلك دون اللجوء إلى استعمال قوة السلاح وتصعيد الهاجس الأمني.

تسعى إسرائيل للتعامل مع الدول العربية بمنطق القوة العسكرية لفرض إرادتها عليها وإجبارها على التسليم لإرادتها في السلم والحرب عن طريق بناء تفوقها العسكري بتزويد قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيات العسكرية، ومُحاصرة الجهود السياسية والدبلوماسية لكل تحرك من قبل دولة إقليمية تسعى للتسلح.

إلا أنه منذ سنوات التسعينيات، اعتمدت إسرائيل مبررات جديدة لضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن اللا تكافئي، كأساس للتفاوض مع الدول العربية وأحد ضمانات السلام، معتبرة التسويات السلمية كحالة لا حرب، مبطنة بصراع كيانٍ مستمر يُحكم بتفوق قوة السلاح.

رغم تراجع الصراع العربي - الإسرائيلي منذ حرب الخليج الثانية وتوقيع كل من مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقيات سلام مع إسرائيل، تبقى مسألة التفوق العسكري الإسرائيلي، أي التفوق النوعي في السلاح التقليدي وفوق التقليدي، كمصدر إجماع لدى الأوساط السياسية، العسكرية والمدنية داخل إسرائيل.

إن التسويات السلمية مرهونة بتقديم «تنازلات» جغرافية تؤدي لتآكل العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، لذلك يعلو الهاجس الأمني ليتربع مجدداً على طاولة المفاوضات والتسويات مع الدول العربية لفرض ترتيبات ومقترحات أمنية من أجل إحكام السيطرة العسكرية. بمعنى آخر، يسيطر الشأن الأمني على الشأن السياسي عند التسويات الإقليمية، حيث تحاول إسرائيل إجبار الطرف الآخر على الاستجابة للترتيبات والمقترحات بتقديم إسرائيل لـ«تنازلات» جغرافية ذات أهمية إستراتيجية محدودة قد لا تمس الأمن القومي الإسرائيلي. في المرحلة الراهنة، أي مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، تتشبث إسرائيل أكثر فأكثر بتعزيز تفوقها العسكري لاعتبارات مختلفة، أهمها:

أولاً: تآكل العمق الاستراتيجي بسبب التسويات الإقليمية التي تعمق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، الأمر الذي يجعل إسرائيل تعتمد على تفوقها العسكري لردع العرب من المبادرة بشن هجوم عليها وضمان إمكانية المبادرة إلى تدمير القدرة الهجومية العربية. فالتفوق العسكري يضمن لإسرائيل الحفاظ على مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو.

ثانياً: التفوق العسكري يضمن قوة الردع الفعال في حال تضعف «مبدأ الحدود الآمنة». إذ تسعى إسرائيل لفرض وجود مناطق منزوعة السلاح وتحديد مسافات تمرکز القوات لدول الجوار المباشر بالشكل الذي يوفر زمن الإنذار.

ثالثاً: استغلال التسويات السلمية للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من حليفها الولايات المتحدة الأمريكية. الارتباط الاستراتيجي العسكري هو الأداة التي تستمد منها إسرائيل عناصر التفوق، ويعكس ذلك حجم التعاون الاستراتيجي والدعم الأمريكي المطلق. لقد أعلنت أميركا مراراً أنها ستظل على التزامها تجاه أمن إسرائيل وتفوقها العسكري على خصومها الأساسيين وتمكينها من إحباط أي تجمع مُعادٍ لها في المنطقة.

رابعاً: طرح «الملف النووي الإيراني» مجدداً كتهديد كيان إسرائيل، يُعزز الإجماع حول ضرورة التفوق العسكري بمفهوم الانفراد بامتلاك وسائل الردع النووي وعدم التردد

في استعماله.

بناء على ما ذكر أعلاه، نلاحظ أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل تمحور مجهودها العسكري في الاتجاهات التالية:

- اعتماد إستراتيجية الحرب البحرية: تتصدر المشهد الإعلامي في الآونة الأخيرة تصريحات لجنرالات من القوات البحرية تبرز مركزية القوات البحرية في الحرب المقبلة.

- اعتماد إستراتيجية الحرب الجوية: استمرار تعزيز تفوق سلاح الجو بهدف إحكام القدرة على قصف العمق الاستراتيجي للعدو وخطوطه الخلفية من مسافات بعيدة. تُجهّز إسرائيل قواتها الجوية بأسلحة ذكية قادرة على إصابة أهداف من مسافات خارج مدى النظر، وتحطيم دفاعات جوية من ارتفاعات آمنة.

- اعتماد إستراتيجية الحرب الالكترونية: شن هجوم الكتروني لشل وسائل الاتصال ورادارات العدو بواسطة توفير شبكة إنذار إستراتيجية مسنودة بإمكانات الأقمار الصناعية العسكرية الأمريكية.

- اعتماد إستراتيجية الحرب المخابراتية: توجيه ميزانيات كبيرة لتفعيل أجهزة المخابرات العسكرية لمنع خطورة وقوع ضربة مفاجئة، وتنجيع فعالية التجسس حول قدرات وخطط العدو. ومن الجدير ذكره هنا، أن التفوق العسكري في المرحلة الراهنة أصبح مُرتبطاً بالحسابات الأمنية وفعالية الأجهزة الاستخبارية.

إن التحول في إستراتيجية التفوق العسكري لإسرائيل يقوم على ضمان استمرار التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ودعم من دول أوروبا الغربية. واحتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمرٌ لا بديل عنه، مع التحفظ من إبرام معاهدات قد تضع قيوداً على تسليحها مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

خلاصة الأمر، في المرحلة المقبلة، سيبقى التفوق العسكري تجسيداً للهاجس الأمني الذي يندرج في مقياس كل الأمور والقضايا التي تُغلّف برؤية أمنية وعسكرية. التفوق الأمني يتخطى حدود مفهوم توفير الحماية بل تحول في الذهنية والنفسية الصهيونية كضمان بقاء إسرائيل والشعب اليهودي ككل، الأمر الذي يتلاءم مع رغبة إسرائيل في التعامل مع الدول العربية والشرق أوسطية بمنطق القوة العسكرية من أجل فرض املاءاتها وسياساتها.

ومن الجدير ذكره، انه رغم عدم وجود طرف يُهدد إسرائيل، إلا أنها لا تستطيع ترجمة

تفوقها العسكري في تعزيز الأمن الشخصي منذ الانتفاضة الفلسطينية، فيبقى الشعور السائد لدى الإسرائيليين، بأن الأقوياء ضعفاء والضعفاء أقوياء.^{٥١}

• إخفاقات إسرائيل في مفهومها الأمني - حدود القوة^{٥٢}

لم يعد مفهوم القوة لدى الدول في عالمنا المعاصر، على ما بات يحيط به من تعقيدات وتحولات، يقتصر على مقدار ما تتمتع به دولة ما من مقدرات تتعلق بمساحتها وعدد سكانها وقوتها العسكرية ومواردها الاقتصادية، فقد بات الأمر أعقد من ذلك بكثير.

والحاصل أن المبالغة في تعظيم عامل القوة العسكرية، على حساب غيرها، لم يعد يفيد بالضرورة في تعزيز قوة الدولة على الصعيد الإقليمي، بالقدر الذي كانت عليه في السابق. ودليل ذلك أن ثمة دول عديدة ليس لديها قوة عسكرية كبيرة، ولكن تأثيرها الدولي والإقليمي كبيران. هكذا مثلاً باتت اليابان في مصاف الدول الكبيرة في العالم، بفضل قوتها التكنولوجية والعلمية والاقتصادية والمالية، بغض النظر عن مساحتها وضعف قوتها العسكرية ونُدرة الموارد الاقتصادية فيها، وعلى رغم أنها تكاد تكون دولة منزوعة السلاح، وهذا ما يمكن أن نتحدث به عن عديد من الدول الاسكندنافية وغيرها.

وكان بول كندي (المؤرخ والمفكر الأمريكي المعروف) حاجج في كتاب له عنوانه: «صعود وهبوط القوى العظمى»، بشأن عدم قدرة دولة ما على مد نفوذها خارج حدودها بالاعتماد على تنمية وسائل الهيمنة العسكرية، وأكد أن مثل هذه الدولة التي تنصرف عن الاهتمام بتنمية الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والموارد البشرية، سيصيبها العطب عاجلاً أم آجلاً، بسبب عدم قدرتها على التوفيق بين التزاماتها الداخلية والخارجية، والمشاكل الخارجية التي ستتعرض لها.

أما في السياق الإسرائيلي، فإن إسرائيل لم تعتبر حدود القوة العسكرية التي تتأثر من ثلاثة متناقضات أساسية:

أولاً: من أجل تحقيق أهداف حرب تظاهرية مفاخرة يجب أن يكون هناك تفوق عسكري. ولكن كلما كان الهدف تظاهرياً أكثر، كلما كبرت وعظمت مقاومة الخصم مع الزمن، وبالتالي تتغير موازين القوى.
ثانياً: تضخيم القوة العسكرية وتكبير قوة التحطيم يؤثران سلباً على القوة القومية، وأساساً قوى الاحتمال، ويغيران موازين القوى القومية العامة بشكل سلبي.

ثالثاً: استعمال القوة بدون ضبط أو كبت قد يؤدي إلى إضعافها، لأن الإجماع والحماس القومي يضعفان هما أيضاً.

في حالة إسرائيل، فإن للدوافع والحوافز القومية تأثير مباشر على حدود القوة، فإنه عندما يسيطر على الشعب شعور الحاجة والضرورة لاستعمال القوة، يزداد الاستعداد والرغبة لتفعيل القوة. وخاصة في حالة شعور القيادة السياسية بأن لها دعماً، وبأن لديها حرية القيام بخطوات سياسية وعسكرية دون تحفظات وقيود داخلية.

إن حدود القوة، والتي هي دائماً نسبية ومرنة، تكبر كلما زادت نسبة حيوية وضرورة الهدف أو الاهتمام به، ويكون إجماع على الهدف الوجودي وهو الهدف المتعلق بجميع الأفراد لأنه عام وفردى. وتقل كلما كانت أهداف الحرب تظاهرية وتفاخرية وخارجة عن حدود الأهداف الوجودية.

وهنا يبرز ديكالكتيك تناقضات القوة: إن التوسيع التظاهري - العلني لدائرة الأهداف القومية يؤدي إلى خفض نسبة الدافعية ومنها إلى تقليل حدود القوة، بينما التمسك بالأهداف الوجودية يوسع حدود القوة. وأيضاً، ما يعزز شعور القوة وتجاهل محدوديتها، ما دامت قوة إسرائيل، لا تستند فقط إلى قدراتها العسكرية، أو إلى دعم الولايات المتحدة لها، فحسب، إنما تستمد قوتها أيضاً من اهتمامها بتنمية اقتصادها ومواردها البشرية ومستوى حياة مجتمعها بالمقارنة مع الدول العربية وخاصة دول الجوار.^{٥٣} من الواضح وجود نقاط ضعف وتراخٍ طرأت على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وخصوصاً على صعيد الجيش الذي حصل فيه ترهل ضمن مجالات التدريب، ومستوى الطاقة البشرية والبُنية والتنظيم، وهو أمر بدا واضحاً في المواجهة مع حزب الله خلال حرب تموز ٢٠٠٦. إضافة إلى أن المقاومة الفلسطينية كشفت عن نقاط ضعف بالمنظومة العسكرية الإسرائيلية التي عجزت عن وقفها.

وأضف إلى ذلك ثمة متغيرات طرأت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، أثرت في بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية، منها: تزايد القدرة الكمية العسكرية العربية، وحصول دول على منظومات من الصواريخ بالستية ذات المدى المتفاوت، وتلك التي تهدد العمق الإسرائيلي، وإمكانية حصول دول عربية وإسلامية مثل إيران وسورية، على التكنولوجيا العسكرية بواسطة المال.

الهوامش

- ١ حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز جافي للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٥٧.
- ٢ طال ، ص ١٦.
- ٣ يثير هيرشفلد ، «خمسة أسس لضمان الكيان الإسرائيلي»، نتيف ، ١٦ (٩٣-٩٤)، ٢٠٠٣، ص ٧٦-٨٢.
- 4 Buzan, Barry. People, States, and Fear :An Agenda for International Security Studies in the Post-cold War Era. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991. pp 16-17.
- ٥ مؤسسة الدراسات الفلسطينية - تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٤ عاما، قبرص، ١٩٨٣، ص ١٧ .
- ٦ يثير هيرشفلد ، ص ٧٨.
- ٧ حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافا للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٥٧.
- ٨ إسرائيل طال، بيطحون ليثومي - ميعوطيم مول ريبم (الأمن القومي - أقلليات مقابل أغلبية)، تل أبيب،: دفير، ١٩٩٦. ص ٢٢ .
- ٩ نفس المصدر، ص ٥٢ .
- ١٠ نفس المصدر ، ص ٥٧ .
- أبراهم تمير، «استراتيجية الأمن القومي»، معرخوت، ٣٧٨-٣٧٩، ص ٨٠-٧٨.
- ١١ إسرائيل طال ، ص ٥٣ . وانظر أيضا ابراهم تمير ، « استراتيجية الأمن القومي»، معرخوت، ٣٧٨-٣٧٩، ص ٨٠-٧٨.
- ١٢ إسرائيل طال ، ص ٥٠ .
- ١٣ يائير عبروني ، « أفكار حول الثابت والمتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي»، سكيلا حودشيت(عرض شهري)، ٤٧، ١١.
- ١٤ إفرايم عنبار، «الإستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب الغفران وما بعدها»، معرخوت، ٢٨٩-٢٩٠، ١٩٨٣، ص ١٦-٢٤.
- ١٥ إسرائيل طال، ص ٥٩-٦٠.
- ١٦ يغال آلون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ص ٢٣٦ .
- ١٧ إسرائيل طال، بيطحون ليثومي ص ٦٣-٦٥ .
- ١٨ نفس الصدر ، ص ٦٥ .
- ١٩ دافيد بوقاعي، «الخطر الكياني على إسرائيل: الرد الاستراتيجي»، نتيف، ١٧ (١٠٠)، ٢٠٠٤، ص ١٠-١٧.
- ٢٠ مردخاي بار أون، «حرب ١٩٥٦ - أهداف وأبعاد»، يهدوت زمينو، ١٣، ١٩٩٨/١٩٩٩، ص ٣٧-٧٣. وانظر أيضا عبد الرازق قاسم، إدارة الحرب في إسرائيل، عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

- ٢١ اهرون ياريف، العمق الاستراتيجي ، وجهة نظر إسرائيلية في أمن إسرائيل في الثمانينيات ، ١٩٨٠، ص ٢٧.
- ٢٢ اهرون ياريف، العمق الاستراتيجي ، ص ٢٨.
- ٢٣ صلاح إبراهيم، «استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، ص ٣٥ - ٣٦. ٢٤. حاييم ندل، همحشفا هتسفائيت شل تساهل بين ملحمت ششت هيميم وملحمت يوم كييور(الفكر العسكري لدى الجيش الإسرائيلي بين حرب الأيام الستة وبين حرب الغفران)، حيفا، ٢٠٠٣، ص ٧٢-٧٨.
- ٢٥ المصدر السابق.
- ٢٦ أوري بار يوسف، «مفاجأة حرب الغفران»، معرخوت، ٣٦١، ١٩٩٨، ص ١٢-٢٤.
- ٢٧ حاييم ندل، ص ٨٤-٨٨.
- ٢٨ إفرايم عنبار، «الاستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب الغفران وما بعدها»، معرخوت، ٢٨٩-٢٩٠، ١٩٨٣، ص ١٦-٢٤.
- ٢٩ المصدر السابق.
- ٣٠ أوري بار يوسف، «مفاجأة حرب الغفران»، معرخوت، ٣٦١، ١٩٩٨، ص ١٢-٢٤.
- ٣١ غبريئيل بن دور، «ما بين الحسم والنصر»، عيونيم ببيطحون ليئومي (نظرات في الأمن القومي)، ٢، ٢٠٠١، ص ٢٥-٤١.
- ٣٢ أنظر مادة (خطة تيفن ٢٠١٢) في أوراق إسرائيلية الصادرة عن مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- ٣٣ دان هوروفيتس، الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، الجامعة العبرية، ١٩٧٣، ص ٤٢. وانظر أيضا تقرير بعنوان حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز جافي للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ص ٦٩.
- ٣٤ زئيف شيف، هآرتس، ١٧/١٠/٢٠٠٦.
- ٣٥ هآرتس، ٥/١٢/٢٠٠٦.
- ٣٦ ميخا بار، الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي، تل أبيب، ١٩٩٠، ص ١٥١.
- ٣٧ شاي فلدمان، الخطر النووي الإسرائيلي، تل أبيب، ١٩٨٣، ص ٦٣.
- ٣٨ مردخاي فعنونو هو خبير نووي إسرائيلي. كشف فعنونو معلومات عن الأسلحة النووية الإسرائيلية علنا أمام وسائل الإعلام العالمية. استطاع خلال فترة عمله أن يقوم بتصوير أجزاء حساسة داخل المفاعل النووي قرب مدينة ديمونا بواسطة كاميرا محمولة. ثم قام بتجريبها إلى خارج إسرائيل، إلى إنكلترا. ونشر ما لديه من وثائق حتى يعلم العالم حقيقة المفاعل النووي ديمونا. استطاعت أجهزة الموساد إلقاء القبض عليه في إيطاليا ومنها تم تخديره وشحنه بحريا إلى تل أبيب حيث حوكم بتهمة الخيانة العظمى وإفشاء أسرار عسكرية حساسة. وصدر عليه حكم بالسجن مدى الحياة، إلا أنه أطلق سراحه من السجن العام ٢٠٠٤، وسط قيود فرضت على تحركاته وتصريحاته.
- ٣٩ يشار الى وجود تعاون إسرائيلي - فرنسي في مجال الطاقة النووية منذ الخمسينيات إلا انه حدد

في المجالات السلمية.

- ٤٠ لوي - رينيه برس، «الردع النووي وعلاقته بالملكاسب الاستراتيجية»، نتيف، ٦(٣٥)، ١٩٩٣، ص ١٥-١٨.
- ٤١ المصدر السابق.
- ٤٢ هآرتس، ٢٢/١/٢٠٠٧.
- ٤٣ يديعوت أحرونوت، ١٢/٥/٢٠٠٦.
- ٤٤ أفر كوهين، إسرائيل والقنبلة، القدس: مؤسسة شوكن للنشر، ٢٠٠٠، ص ٤٤٠.
- ٤٥ يوفل نثمان، «إسرائيل ومحدودية الردع النووي»، نتيف، ١-٢(٥٤-٥٥)، ١٩٩٧، ص ١٦٧-١٧٠.
- ٤٦ يديعوت أحرونوت، ١٢/١٢/٢٠٠٦.
- ٤٧ هآرتس، ١٠/١٢/٢٠٠٦.
- ٤٨ نفس المصدر.
- ٤٩ إسرائيل طال، الأمن القومي، ١٩٩٦.
- ٥٠ راجع خطة «تيفن ٢٠١٢».
- ٥١ يوفل شتاينتس، «ملاحظات حول الأمن القومي»، معرخوت، ٣٩٨، ص ٤-٧.
- أوري بار يوسف، «الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي»، معرخوت، ٤٠، ص ١٠-١٩.
- ٥٢ إسرائيل طال، الامن القومي، ص ٢٦-٢٧.
- ٥٣ فمثلا يبلغ حجم الإنفاق على الفرد في إسرائيل، في مجال التعليم، حوالي ١٢٠٠ دولار، في حين أنه في العالم العربي يبلغ حوالي ١١٠ دولار، في العام. أما حصة الفرد الإسرائيلي من الإنفاق على البحث العلمي فتبلغ حوالي ٥٠٠ دولار في العام، بالمقابل فإن حصة الإنفاق على الفرد في العالم العربي، في مجال البحث والتطوير، لا تزيد عن ٨ دولارات في العام، وبحسب المؤرخ الإسرائيلي غاي بخور فإن الإنتاج الوطني الخام لإسرائيل ارتفع إلى ١٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٦. وهو ما يساوي الإنتاج الخام للأردن (١٥ مليار دولار) ولبنان (٢٤ مليارا) ومصر (١١٦ مليارات)، مع الفارق الكبير بين عدد سكان إسرائيل، وعدد السكان في كل من مصر ولبنان والأردن. يديعوت أحرونوت، ٢١/١٢/٢٠٠٦.

الفصل الخامس

العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية

في بلورة الاستراتيجيات العسكرية



هذا الفصل هو محاولة لطرح وجهة نظر أكاديمية حول ماهية العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية، وتأثيرها على بلورة الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية. لم يتطرق هذا الفصل إلى سرد تطور العلاقة بين المؤسستين السياسية والعسكرية، الأمر الذي تم تناوله بإسهاب في بحوث ودراسات سابقة، والتي أشرنا إلى معظمها في هوامش ومراجع الكتاب.

إن النقاش الدائم في إسرائيل حول دور ومكانة المؤسسة العسكرية في عملية اتخاذ القرارات السياسية - الأمنية، يندرج في سياق ماهية العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري، إذ يتطرق الباحثون إلى نموذجين أساسيين لوصف هذه العلاقة: النموذج الأول وهو الوظيفي والنموذج الثاني هو المشاركة.

فوفق النموذج الأول، يُبلور المستوى السياسي ويُعرف الأهداف المرجوة ويعرضها بدوره على المستوى العسكري، الذي يضع تصوراً وخططاً مع تحديد الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف. هذا النموذج لا يكثرث بدور العلاقات والاحتكاك بين الشخصيات الفعالة على المستويين السياسي والعسكري.^١ لم يشك معظم الباحثين، الذين بحثوا العلاقات السياسية - العسكرية في إسرائيل حتى نهاية القرن الماضي، بفعالية السيطرة السياسية على الجيش الإسرائيلي، وبخضوع الضباط لسلطة المستوى السياسي. وقد استخدموا لتوضيح الحالة الإسرائيلية آراء ومقولات مثل، إن مقولة كلاوزفيتس الشهيرة بأن الحرب ما هي إلا استمرارية للسياسة بطرق مختلفة، التي رسخت، حتى في النصف الأول للقرن التاسع عشر، تعبر عن استعلاء الدبلوماسية على القيادة العسكرية وانصياع المستوى العسكري للمستوى السياسي.^٢ ومن الجدير ذكره، أن هذا النوع من العلاقة موثق في الوضع الإسرائيلي بقانون أساسي للجيش والذي شُرِعَ في العام ١٩٧٦ على أثر توصيات لجنة أغرانات التي قامت بالتحقيق بنتائج حرب ١٩٧٣، حيث أوصت بتوضيح مهام واستقلالية كل مؤسسة.

أما النموذج الآخر، فيشير إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة من منظار الشراكة والتبادل. يعتبر هذا النموذج الجيش شريكاً مكماً للمستوى السياسي في عملية رسم السياسات. ومن غير المفاجئ أن ممثلي هذا التوجه هم شخصيات من قيادات سابقة في الجيش الإسرائيلي مثل بوغي يعلون، عامي ايلون وغيرهم.^٣

قد نتفق مع رفض يورام بيري في كتابه «جنرالات في مجلس الوزراء»، للفرضية القائلة بأن موقف الجيش الإسرائيلي من السياسة ينسجم مع النموذج الوظيفي، موضحاً أن الجيش ليس مجرد أداة في يد السلطات السياسية.^٤ لأن هناك فجوة كبيرة بين المنشود والواقع في العلاقات بين المؤسسات.

يصعب على المستوى السياسي الإسرائيلي تعريف أهدافه الأمنية، وأما المستوى العسكري فيقوم بتعبئة الفراغات الناتجة، لأنه قد يكون مضطراً لذلك وأحياناً كونه متحمساً لذلك، وغالباً ما ينسى في الحقيقة دوره بأنه هو فقط بمثابة ذراع فعالة للحكومة. إضافة إلى ذلك، يمكننا الافتراض بأن المستوى السياسي ليس ضليعاً بالممارسة والتطبيق العسكري، حتى وإن كانت للمستوى السياسي خلفية عسكرية، كما عليه الحال في الكثير من الحكومات الإسرائيلية، فمن المفترض أنه (أي المستوى السياسي) ليس ملماً بالمستجدات والتحديات التكنولوجية العسكرية السريعة.

المستوى العسكري في الوضع والحالة الإسرائيلية، هو الجسم المعتاد على التخطيط واتخاذ القرارات بشكل منهجي وثابت، وفي حالات معينة سيطرته ونفوذه كبيران. أجسام مدنية مثل وزارة الخارجية ليست لها مكانة ودور واضح في قضايا ذات أبعاد إستراتيجية وعسكرية. كما وأن «مجلس الأمن القومي»، الذي أقيم ليكون جسماً يُحرّك رئيس الحكومة والحكومة لتحضير بدائل لقرارات في مجالات عدة (مثلاً السياسي، العسكري، الاقتصادي والاجتماعي) ليس حاضراً بالصورة الصحيحة والضرورية في عملية اتخاذ القرارات.^٥ يدأب، في مقر قيادة الجيش في تل أبيب، عشرات من الضباط والمدنيين في شعبة السياسة والتخطيط على تمحيص المعطيات التي تخدم صنّاع القرار، بينما يشارك كبار الضباط في الاجتماعات السياسية التي تُتخذ فيها القرارات. فهم يعملون مع الفريق المصغّر غير الرسمي، الذي يحظى بثقة رئيس الحكومة، ومع مجلس الوزراء، خاصة مع اللجنة الفرعية في الحكومة المعروفة باسم «مطبخ الحكومة»، أو «المجلس الوزاري للأمن».^٦

ومن المتعارف عليه في مجال العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري، هو أنّ نقطة التوازن في العلاقة ما بين المستويين تتغير في أوقات الحرب، بحيث أن المستوى العسكري تزداد أهميته. ويصعب في حالة الحرب العمل وفق نموذج واحد للعلاقة بين المستويات المختلفة. ففي العالم أجمع، وإسرائيل غير مستثناة، يزداد ثقل الجيش أثناء الصراعات العسكرية والحروب أيضاً. ومن طبيعة الحال أن يقوم الجيش بدور أساسي في إدارة الحرب

في المستوى الميداني والذي يتمتع به باستقلالية مهنية، ولكن هنالك دور آخر لا يقل أهمية ألا وهو تحديد المفاهيم والإستراتيجية الأمنية.^٧

استطاعت إسرائيل بناء جيش ينصاع للمستوى السياسي ويحظى بإجماع قومي في مجتمع متعدد التوجهات والانتماءات السياسية. إن مؤسسي الدولة وخاصة بن غوريون، أدركوا ضرورة عدم ألمس بالإجماع القومي فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية، على خلفية الصراعات الإيديولوجية - السياسية والعسكرية التي سادت مرحلة اليشوف قبل ١٩٤٨. لذلك، قاموا بتحديد قوانين وشرائع للجيش تضمن قيم المجتمع اليهودي من جهة والحفاظ على وجود تنظيم عسكري بيروقراطي يُقوم ويعتمد على نظام رسمي ومستقل من جهة أخرى.^٨ وفي ٢٦ أيار ١٩٤٨، تم نشر أمر إقامة الجيش، الذي يحدد صيغة العلاقة بين المستوى السياسي وبين المستوى العسكري على أن يخضع الجيش للحكومة بواسطة وزير الأمن.

الجيش لا يرسم سياسات، ولا يفرض نظام حكم، ولا يفرض قوانين تخص السلطات التنفيذية والتشريعية في الدولة. حتى أن الجيش لا يقرر هيكلية مبناه ونظامه ولا يضع إستراتيجيته العسكرية، إنما تُبرمج خطوط عمله بحسب توصيات الحكومة. فما الجيش إلا ذراع الدفاع والأمن ومنفذ لقرارات الحكومة والكنيست في إسرائيل.^٩ ولاحقاً، سُن قانون يمكن الجيش بأن يقرر ما يتعلق بتزويده وتجهيزه بالمعدات والأسلحة والتقنيات العسكرية من حيث الكمية والنوعية.^{١٠}

ومن أجل تعزيز الفصل بين المؤسستين السياسية والعسكرية، أنشئت هيئتان منفصلتان: هيئة الأركان العامة التي تمثل المؤسسة العسكرية، ووزارة الأمن المدنية التي تمثل المؤسسة السياسية. وجدير ذكره هنا أن اعتبارات هيئة الأركان العامة تلعب دوراً بارزاً في تقرير السياسة الأمنية الإسرائيلية. الأمر الذي بدأ يتعاضم تدريجياً في ظل غياب أجهزة رسمية تقدم الاستشارة بمواضيع تخص الأمن القومي لجانب المؤسسة السياسية، فلا يوجد في إسرائيل آلية لفحص ومراجعة الاعتبارات الامنية التي قد تشكل منظومة المفاهيم الامنية والاستراتيجية.

هناك سيطرة واضحة للمستوى السياسي على القوة العسكرية وتفعيلها، أي صاحب القرار في شأن استعمال القوة العسكرية وقيام الجيش بالعمليات العسكرية. إلا أنه في مجالات مهمة أخرى مثل بلورة النظرية الأمنية، نماذج القوة العسكرية، يعتبر الجيش «دولة داخل دولة» في إسرائيل.^{١١}

رئيس هيئة الأركان العامة هو الذي يقرر بالنسبة لـ «شخصية» الجيش، أي أهداف الأذرع والأجنحة المختلفة والمهارات المختلفة المطلوبة منها، نظام القوات، الخطط العملياتية، وسائل القتال، نظام تعيين الضباط.

ومع الوقت توطدت العلاقة بين وزراء الأمن وبين رئيس هيئة الأركان العامة من حيث تنسيق العمل بينهم، إلا أنه في حالات قليلة، تم فرض آراء وزراء الأمن على قرارات هيئة الأركان، باعتبار أن رئيس هيئة الأركان يملك الأدوات المناسبة لفحص ومراقبة وتحليل كل المعطيات بينما لا تتوفر هذه الأدوات لدى وزير الأمن والمؤسسة السياسية.^{١٢}

يمكننا الإشارة إلى عدة حقبة زمنية تعكس ماهية العلاقة ما بين المستوى السياسي وبين المستوى العسكري: الحقبة الأولى والتي شكلها وزير الأمن الأول دافيد بن غوريون. الحقبة الثانية هي ما بعد حرب ١٩٦٧ ومرحلة حرب ١٩٧٣. الحقبة الثالثة تنعكس في حرب تموز ٢٠٠٦.

ففي عهد بن غوريون، تمت صياغة العلاقة بين المؤسستين، حيث كانت هيئة الأركان العامة تساعد وزير الأمن. ولم يكن بن غوريون مرتبطاً برئيس هيئة الأركان، وبمقدوره أن يفكر ويقرر استناداً على تواصله الحثيث والمباشر مع أجنحة قيادة الأركان العامة. أحياناً، كان على القيادة العامة ضرورة إقناع وزير الأمن بشؤون تتعلق بالنظام والتجهيز ونظرية القتال وتعيين ضباط بمراتب عليا.^{١٣}

كون بن غوريون عراب المؤسسة السياسية وكونه واضع أسس النظرية الأمنية لهذا الكيان، مكنه ذلك من أن يكون قادراً على التوصل إلى استنتاجات مستقلة، والبت في قضايا واتخاذ قرارات تتعلق في الجيش. بعد فترة بن غوريون، وبشكل تدريجي، لم تعد أجنحة القيادة العامة وأقسامها تُشكل ذراعاً يقدم مساعدة مباشرة لوزير الأمن، بل منع رؤساء هيئة الأركان العامة التواصل المباشر بين عناصر القيادة العامة وبين وزير الأمن. ومن الجدير ذكره، أن هذا الإجراء ما زال قائماً حتى المرحلة الراهنة، عدا التواصل المباشر بين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وبين وزير الأمن.^{١٤}

بعد حرب ١٩٧٣، وعلى الرغم من منع قادة الجيش المشاركة في اتخاذ قرارات سياسية ذات طابع عسكري، مثل ضرورة توجيه ضربة وقائية قبيل اندلاع الحرب، أو تفجير المطارات السورية لمنع هبوط طائرات القطار الجوي السوفييتي لسورية خلال الحرب، اقتصر

توصيات الجيش على المستوى الميداني والعملياتي وأبرزها توصيات قبيل نشوب الحرب بيوم واحد، بعدم تجنيد جنود الاحتياط. اتضح من خلال التحقيقات حول إخفاقات الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب، أنه ساد عدم وضوح في العلاقة بين المستوى السياسي وبين المستوى العسكري فيما يتعلق بانصياع قيادة الجيش لوزير الأمن. فمن أجل توضيح الأمور وتعريف الصلاحيات والعلاقات بين المستوى السياسي والعسكري بشكل نهائي، تم سن قانون في شهر آذار من العام ١٩٧٦ عرف بـ «قانون أساسي الجيش» يُشير إلى خضوع رئيس وهيئة الأركان العامة لسلطة الحكومة بواسطة وزير الأمن، على أن وزير الأمن يمثل الصفة الرسمية الوحيدة للحكومة امام الجيش وعلى الجيش الانصياع لتعليماته.^{١٥}

وعلى الرغم من صدور هذا القانون ١٩٧٦، اقتصر تأثير المؤسسة السياسية على الجيش في مسألتين مهمتين: قرار الحرب وحجم ميزانية الجيش. وما زال المستوى السياسي لا يملك الأدوات والخبرات الكافية التي تؤهله لفرض إرادته على الجيش في كثير من الأمور، حتى الاستراتيجية العسكرية، أما يوافق على التوصيات التي تقدمها إليه قيادة هيئة الأركان العامة. أما فيما يتعلق بحجم الميزانية العسكرية، فتقررها الحكومة وتحددها بعد جدل عنيف بين قيادة الجيش ووزارة المالية.

أما في الحرب على لبنان العام ٢٠٠٦، ورغم المعلومات حول تخطيط مسبق للحرب من الجانب الإسرائيلي. أقرّت الحكومة الإسرائيلية العدوان ووافقت على مخططات الجيش العينية، خلال ساعات قليلة دون أن تجري الحسابات السياسية والإستراتيجية الدقيقة لها. وبسبب كون قادة المؤسسة السياسية لا يملكون الحد الأدنى من الإلمام والمعرفة بالأمور العسكرية التي انعكست بإرتباكهم في تحديد أهداف إستراتيجية وأمنية واضحة، خضعت الحكومة ومنذ اللحظة الأولى لإعلان العدوان، لإمرة الجيش، وأبرزت صدق المقولة أن «إسرائيل هي جيش ذو دولة»، فجنرالات الجيش لهم قدرة كبيرة للتأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية، حتى أن أهداف الحرب أيضاً تماشت وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية.

يشير رئيس الأركان السابق دان حالوتس^{١٦} بشهادته أمام لجنة فينوغراد التي حققت في أداء المستويين السياسي والعسكري خلال حرب ٢٠٠٦، بأن المستوى السياسي قرر الخروج إلى الحرب دون أن يدرك مغزى القرار الذي اتخذه. قال حالوتس إنه كان من الواضح أن الحديث عن حملة عسكرية تستغرق ٩٦ ساعة في أبعد تقدير، وأن المستوى السياسي اختار

الإمكانيات الأكثر تطرفاً بذريعة تلقين حزب الله درساً لن ينساه. كما أشار صراحة إلى أنه حين اتخذ القرار بالحرب، كان هناك انطباع في هيئة الأركان العامة، بأن المستوى السياسي لم يكن يدرك حقيقة القرار الذي قام باتخاذها.^{١٧}

هنالك اعتقاد سائد لدى المجتمع اليهودي بأن رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى، وبأنهم أكثر ولاءً للدولة ويفهمون مصالح الدولة أكثر من غيرهم وبأنهم بعيدون عن المصالح الشخصية. فليس مصادفة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في «العالم الديمقراطي» التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية أبرز قادة الجيش متمثلين بحضور دائم لرئيس الأركان وحضور مكثف لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس المخابرات العامة، الذين يتكون بصمات واضحة على شكل ومضمون القرار السياسي.^{١٨}

كذلك، تساهم وسائل الإعلام العبرية في إخضاع المستوى السياسي لأوامر الجيش، حيث أن معظم المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية يميلون بل ويؤيدون تصريحات وآراء قادة الجيش، وحتى أن معظم المقابلات والنقاشات المتلفزة يُستدعى إليها في غالب الأمر العسكريون الذين يخدمون في الخدمة العسكرية الفعلية والاحتياط، فقد يجند الإعلام الإسرائيلي للضغط لاستمرار الحرب.

في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب تموز ٢٠٠٦، عند فشل الأداء العسكري خلال مجريات الحرب، بدأت تظهر على صفحات وسائل الإعلام حالة التوتر بين المؤسستين السياسية والعسكرية كمرحلة استباقية لمرحلة المحاسبة وتحمل مسؤولية فشل الحرب. لعل ما ورد على لسان اللواء بيني غينس، قائد سلاح البر، أثناء حرب تموز ٢٠٠٦، يعبر عن حالة التوتر هذه، بقوله «إن أحداً في القيادة العسكرية العليا لم يدع أن قوة جوية يمكنها أن توفر «البضاعة» دون الهجوم البري»، رداً على اتهامات القيادة السياسية، حول إمكانية تحقيق أهداف العدوان من خلال الضربات الجوية. وقوله أيضاً «إن قرار عدم إدخال الجنود في المرحلة الأولى من القتال لم يكن قرار الجيش الإسرائيلي بل القيادة السياسية». كما وادعى «أن اعتبارات القيادة السياسية أدت إلى أن خطة عمل الجيش الإسرائيلي لم تتحقق في الأسابيع الأولى من القتال». تصريح آخر يشير أيضاً إلى هذه العلاقة، وهو ما ورد على لسان اللواء أودي آدم، قائد اللواء الشمالي في حرب تموز ٢٠٠٦: «بأنه كان على القوات البرية أن تدخل في وقت مبكر، وكان يجب استدعاء الاحتياط في وقت سابق، وإعداد الجيش. وقد كان ممكناً تقليص حجم الإصابات، وتقصير أيام الحرب لكن من تأخر في ذلك

هو قرار المستوى السياسي».^{١٩}

نستطيع ان ندرك من خلال هذا العرض المقتضب لمبنى ومضمون العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري أن تأثير رجال السياسة في إسرائيل محدود بالنسبة لجوهر الجيش، وتأثيرهم شكلي في اتخاذ القرارات، أما بالنسبة للعمليات العسكرية فهي من نصيب المستوى العسكري. ومما لا شك فيه أن هذه العلاقة قد توطدت بفعل حضور ومشاركة رجال الجيش في جلسات المستوى السياسي، أي الحكومة الإسرائيلية.

هوامش

١ إرز، علاقة المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية، جامعة تل أبيب: مركز جافي للبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٩.

٢ المصدر السابق، ص ١٠.

3 Gabi Ben-Dor, «Civil-Military Relations in the Mid-1990s», in Independence: The First 50 Years, ed. Anita Shapira, Jerusalem: Shazar Center, 1998, pp. 471-486.

4 Peri, Y.(2006) . Generals in the Cabinet Room . Washington : United States institute of peace. 2006. p 23.

و صدر الكتاب بالعربية: جنرالات في مجلس الوزراء، ترجمة حسن خضر، إصدار مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٧.

٥ إرز، ص ١٧

لقراءة موسعة : أنظر

Moshe Lissak, «The Ethos of Security and the Myth of the Militarized Society», Democratic Culture 4-5 (2001): 187-212.

Yehuda Ben-Meir, Civil-Military Relations in Israel. New York: Columbia University Press, 1995.

6 Peri, (2006), pp 8-67 .

7 Zeev Rosenhak, Daniel Maman, and Eyal Ben-Ari, «The Study of War and the Military in Israel: The Social Construction of Knowledge», in In The Name of Security, ed. Majid Al-Haj and Uri Ben-Eliezer (Haifa: Haifa University Press, (2003), pp. 185-214.

8 David Ben-Gurion, Singularity and Mission (Tel Aviv: Maarachot,

1971), pp.141-142.

٩ بن غوريون، جيش وأمن، ص ١٤١-١٤٢.

١٠ طال ، ص ١٠٥ .

١١ طال ، ص ١٠٩.

12 Gregory D. Foster, «The Culture of Military Bureaucracy: Civil-Military Relations in Democracies Today», in Public Manager 29 (2000): 41-42.

13 David Ben-Gurion, Singularity and Mission.

١٤ دان مريدور ، « البعد السياسي في الحسم العسكري»، عيونهم ببیطحون هليؤمي، ٤، ٢٠٠٣، ص ٤٥-٥٥.

١٥ طال ، ص ١١١.

١٦ رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

١٧ هآرتس ، ٢٠٠٧/١/٢٨ ، يديعوت أحرونوت، ٢٩/١/٢٠٠٧.

18 Zeev Rosenhak, Daniel Maman, and Eyal Ben-Ari, «The Study of War and the Military in Israel: The Social Construction of Knowledge», in In The Name of Security, ed. Majid Al-Haj and Uri Ben-Eliezer (Haifa: Haifa University Press, 2003), 185-214.

Yagil Levy, «How Militarization Drives Political Control of the Military; The Case of Israel», Political Power and Social Theory 11 (1997): p 105.

١٩ هآرتس ، ٢٠٠٦/٩/١٤ .

الفصل السادس

مبنى الجيش الإسرائيلي



يتركز هذا الفصل على مبنى المؤسسة العسكرية في إسرائيل، وتسهيلاً لتحقيق ذلك، وضعنا أشكالاً توضيحية تشمل الأقسام الرئيسية والفرعية التي تشكل الجيش الإسرائيلي.

ثم، تطرقنا إلى شرح تفصيلي لعدد من البنى المركزية التي تشكله كسلاح البر والبحرية والطيران والاستخبارات والألوية والوحدات الرئيسية.

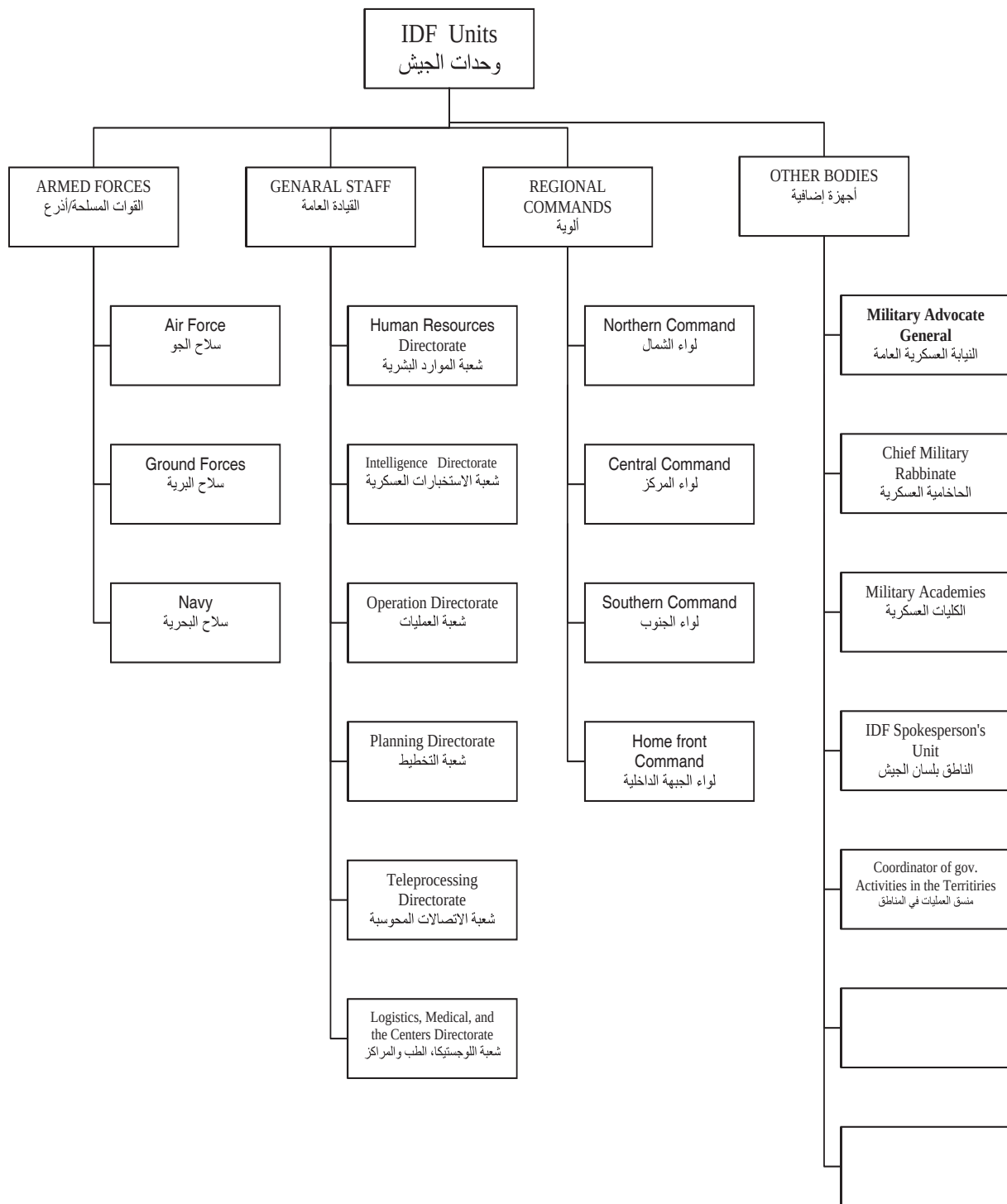
هدفنا من وراء ذلك، تسهيل عملية معرفة البنية الأساسية للجيش وبالتالي طريقة عملها وقنوات التنسيق بين كافة الأذرع تحت إشراف وتوجيه هيئة الأركان العامة.

واستعنا بعدد من المصادر الأساسية لوضع مادة هذا الفصل، وفي مقدمتها موقع الجيش الإسرائيلي المركزي على الانترنت، والمواقع الخاصة بكل سلاح ولواء ووحدة، ومنشورات هذه الأطراف.

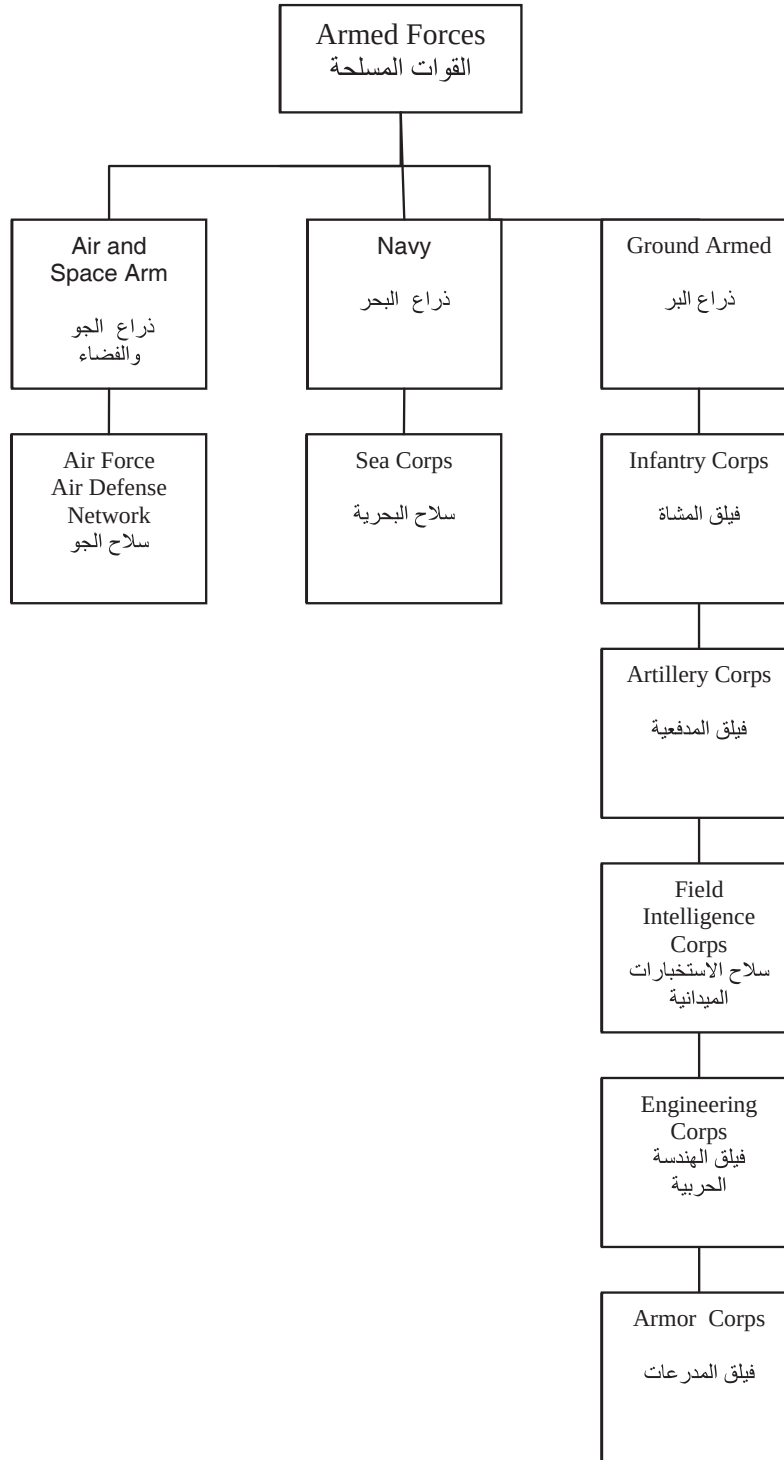
وسيلاحظ القارئ مدى الترابط بين أسلحة الجيش الإسرائيلي وألويته وفرقه تحت مظلة هيئة الأركان العامة كمستوى عسكري والتنسيق مع المستوى السياسي، وهذا قد أشرنا إليه سالفاً.

لقد خطا الجيش الإسرائيلي خطوات عديدة في مجال تنظيمه، من حين تأسيسه في العام ١٩٤٨ بعد توحيد كافة العصابات الصهيونية في إطار واحد، مروراً بتجارب الحروب العديدة التي خاضها ضد الدول العربية وضد الفلسطينيين. والملاحظ أن الجيش الإسرائيلي قد تبنى أسس تشكيلاته من الجيش البريطاني في الأساس مُحدثاً تعديلات متواصلة على تركيبته خلال العقود الستة الأخيرة.

في مفتح الفصل شكلٌ توضيحي لمبنى وحدات الجيش الإسرائيلي، ثم شكل آخر للقوات المسلحة فيه، وشكل توضيحي ثالث للقيادة العامة لهيئة الأركان وتفرعاتها.



أذرع / أسلحة الجيش الإسرائيلي



ذراع/ سلاح البر

أقيم في العام ١٩٨٦ مركز قيادة ذراع البر/ القوات البرية،^١ على إثر الاستنتاجات من حرب لبنان ١٩٨٢، وهي ضرورة إقامة قيادة موحدة لجميع قوات اليايسة في الجيش الإسرائيلي: سلاح المشاة، سلاح المدرعات، سلاح الهندسة الحربية وسلاح المدفعية، والتي تعمل بشكل عام كقيادة مركزة لوحداث تأهيل جيوش اليايسة في الجيش الإسرائيلي.

من أبرز التغييرات البنيوية التي طرأت على هيكلية الجيش، بناء ذراع ثالث، أي ذراع اليايسة، إضافة إلى سلاحي الجيش: سلاح الجو وسلاح البحرية. في عهد رئيس الأركان السابق دان حالوتس، بدأ التخطيط لربط جميع قوات البر التي تبعت مباشرة لرئيس الأركان بسلاح اليايسة كجسم منفصل تحت قيادة ذراع اليايسة، الأمر الذي أخذ يتسارع بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وتوصيات لجنة فينوغراد التي أشارت إلى فشل أداء قوات اليايسة وعدم التنسيق بين أجهزتها المختلفة. أضف إلى ذلك، تعيين غايي أشكنازي رئيساً لهيئة الأركان ومن بعده تسلم إيهود باراك حقيبة الأمن، وكلاهما انحذرا من قيادة ذراع اليايسة، وما زالوا يعتقدان بأن هذا السلاح هو العمود الفقري للجيش الإسرائيلي.

منذ العام ٢٠٠٦، حصلت قيادة قوات اليايسة على مسؤوليات إضافية، وذلك في سياق إعادة هيكلة وبناء سلاح البر كجسم منفصل ومستقل.

ولقد وضعت تحت إدارة سلاح البر مجموعة وحدات:

وحدة المشاة	وحدة الاتصالات المحوسبة
وحدة المدرعات	وحدة الإمدادات (اللوجستية)
وحدة الهندسة الحربية	وحدة التسليح، الذخيرة والمهمات
وحدة المدفعية	وحدة الإدارة العسكرية
وحدة الاستخبارات	

تعود أهمية بناء ذراع اليايسة في مرحلة لم يعد سلاح المشاة يشكل القوة الرئيسية في القوات البرية، حيث اعتبر لواء المشاة الوحدة التكتيكية في الجيش الإسرائيلي، إلا أنه أصبح بديهياً خلق قيادات ومراكز عمليات تضم عدة وحدات. ومن هنا برزت فكرة إقامة «الأوغدا» (من العبرية وتعني «عُصبة») التي تشكل وحدة تكتيكية مشتركة تضم مجموعة من الوحدات/ الأسلحة مثل المشاة والمدرعات وغيرها، لتكون قادرة على تنفيذ مهام مستقلة.^٢

على خلاف الذراع الجوي والبحري، فإن ذراع البر يعمل على بناء القوة على الأرض، فيتم تفعيل القوات البرية بواسطة مقر القيادة العامة وقيادات الألوية.

نموذج من مهام سلاح البر

من أهم وظائف سلاح البر:

- الاهتمام في بناء وتدريب قوات اليابسة، إضافة إلى تطوير نظريات حربية قتالية.
- تحديث وتنوع وسائل تدريبات، من خلال رؤيا إستراتيجية واضحة، من أجل مواجهة «التهديدات» الخارجية كحرب شاملة أو مواجهات مع تنظيمات مسلحة.
- بلورة نظريات قتالية لقوات اليابسة، وتنظيم وإدارة التطوير، والتزود بالسلاح، وإرشاد وتدريب القوات البرية مع الاستغلال الأكبر للقوة القتالية على الأرض.
- تحمل مسؤولية تقوية وتدعيم جميع الوحدات والتنسيق بينها.

لمحات مهمة في بناء سلاح البر^٣

- ١٩٨٣- أقيم مركز قيادة القوة الميدانية .
- ١٩٩٨- أقيم «مركز قيادة ذراع البر» على أساس مركز قيادة «القوات الميدانية». وشمل هذا المركز منذ إقامته سلاح المشاة وسلاح المظليين، وسلاح الذخيرة والمعدات، وسلاح المدفعية، وسلاح الهندسة الحربية.
- ٢٠٠٠- أقيم سلاح «الاستخبارات الميدانية» وأُلقى مباشرة بمركز قيادة ذراع اليابسة.
- ٢٠٠٣- بدأ تحويل «مركز قيادة ذراع البر» من مركز قيادة عليا مشرف على بناء جيوش البر إلى ذراع برية تسيطر أيضا على تفعيل هذه الجيوش في الميدان أيضا.
- ٢٠٠٥- مع تعيين دان حالوتس رئيس الأركان العامة، اتخذت عدة خطوات لبناء سلاح البر:
- قاعدة تدريبات للوحدات الميدانية، وتحولت القاعدة الموجودة في النقب لمركز تدريبات مشتركة لجميع قوات البر وسُميت بـ «المركز القومي للتدريبات الميدانية».
- في ٢٦-١٢-٢٠٠٥ أخضع سلاح الامدادات (اللوجستية) لمركز قيادة ذراع البر.
- في ٢٧-١٢-٢٠٠٥ أخضع سلاح الاتصالات المحوسبة لمركز قيادة ذراع البر.
- ٢٠٠٦ إقامة ذراع / سلاح البر.

ذراع/ سلاح الجو

هو الذراع الجوي لجيش الدفاع الإسرائيلي. في العام ٢٠٠٥، تبدل اسم سلاح الجو إلى «ذراع الجو والفضاء». تأسس سلاح الجو الإسرائيلي تحت عنوان (الخدمة الجوية) ضمن إطار منظمة «الهاغاناه» في العام ١٩٤٧. وفي حرب ١٩٤٨، تم تشغيل طائرات استكشاف خفيفة وأربع طائرات «آفيا S-199». في الساعات الأولى لحرب ١٩٦٧ هاجمت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي قواعد عسكرية ومطارات لمصر، سورية والأردن، عرفت العملية بـ «موكيد».

في حرب الاستنزاف ضرب سلاح الجو الإسرائيلي أهدافاً أرضية في عمق الأراضي المصرية مما أدى إلى إنهاء الحرب. كانت أبرز العمليات لسلاح الجو الإسرائيلي في هذه الحرب:

- ١١ ايلول ١٩٦٩: أسقطت ١١ طائرة مصرية في المعارك في منطقة قناة السويس.
 - ٧ كانون الثاني ١٩٧٠: عملية «فريحة»، وهي قصف سلاح الجو الإسرائيلي في العمق المصري.
 - ٣٠ تموز ١٩٧٠: عملية «ريمون ٢٠» وهي معركة جوية في منطقة القناة.
- في حرب ١٩٧٣، كانت أشد المعارك التي خاضها سلاح الجو الإسرائيلي. تكبد سلاح الجو الإسرائيلي الكثير من الخسائر في الطائرات والطيارين نتيجة لإصابتها بصواريخ أرض - جو مصرية. في بداية الحرب أنهمك سلاح الجو الإسرائيلي بشكل كبير في إمداد قوات البر التي كانت بحالة حرجة في الأيام الأولى. إلا أنه في مرحلة متقدمة بدأ بقصف مطارات وإصابة منشآت في العمق المصري والسوري.
- في حرب ١٩٨٢، دمرت طائرات إسرائيلية بطاريات صواريخ سورية. وكانت كبرى المعارك الجوية في عهد الطائرات النفثة، والتي اشتركت فيها حوالي ١٢٠ طائرة حربية إسرائيلية، وأسقطت ٥٩ طائرة حربية سورية. أما في مواجهة الانتفاضة فبرز دور المروحيات الحربية التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي في عمليات «التصفيات»، وفي قصف مواقع الفدائيين والمقاومين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومواقع إنتاج وإطلاق الصواريخ المحلية من قطاع غزة.

مبنى ذراع الجو والفضاء

قيادة سلاح الجو

يقع مقر القيادة في معسكر «الكريا» وهو مقر وزارة الدفاع في تل أبيب. وتقسم قيادة سلاح الجو إلى عدد من الفرق:^٦

- فرقة قائد السلاح: مسؤولة عن بناء سلاح الجو. وتتابع وتراقب فعالية سلاح الجو عامة، وتنسق بين قيادة السلاح وبين الفرق المتنوعة.

فرقة الطيران: مسؤولة عن العمليات الحربية، التدريبات والإرشاد والفعاليات الدورية لسلاح الطيران.

فرقة طيران المروحيات: تعمل في مجال نظام الطيران لسرب المروحيات.

فرقة الاستخبارات: تلبور وتزود سلاح الجو بالمعطيات الاستخباراتية المتعلقة في أداء مهامه، كما وتشارك الفرقة بوضع التقارير الاستخباراتية العامة للجيش.

فرقة المعدات: مسؤولة عن صيانة وتطوير الأجهزة المختلفة التي يستخدمها سلاح الطيران، والحفاظ على معدات احتياطية وقطع غيار.

فرقة القوى البشرية: مسؤولة عن إدارة، تطوير وتنشيط الطاقات البشرية في سلاح الجو.

مقرات (مراكز قيادة) مهنية^٧

قيادة القوات المضادة للطائرات: مسؤولة عن تشكيل، تنظيم، تخطيط وانتشار القوّات المضادة للطائرات في سلاح الجو الإسرائيلي.

قيادة منظومة الرقابة: مسؤولة عن منظومة وحدات المراقبة في سلاح الجو.

قيادة القوات الجوية الخاصة : مسؤولة عن القوات الجوية الخاصة في سلاح الجو، مثل «وحدة شلداج» و«وحدة ٦٦٩».

قواعد سلاح الجو: تنتشر قواعد سلاح الجو في المواقع التالية «رمات دافيد» (جناح ١)^٨، «سدي دوف» (جناح ١٥)، «اللد» (قاعدة سلاح الجو ٢٧)، «يلماحيم» (قاعدة سلاح الجو ٣٠)، «تل نوف» (قاعدة سلاح الجو ٨)، «حاتسور» (جناح ٤)، «حتسيريم» (قاعدة سلاح الجو ٦٦)، «نيباطيم» (جناح ٢٨)، «رامون» (جناح ٢٥)، و«عوبدا» (قاعدة سلاح الجو ١٠).^٩

سرب الطائرات

سلاح الطيران مُكوّن من أسراب مختلفة بحسب مهامها. قائد السرب هو ضابط برتبة مُقدّم، وطاقم من الضباط برتب مختلفة. في كل سرب يوجد جناح تقني، مُكون من ذوي خبرات: ميكانيكي طائرات، كهربائي، تقني أجهزة تسليح. طاقم الجناح التقني يقوم بفحص يومي للمركبات أو أدوات الطيران وفحص آخر عند الطيران، تسليح وتزويد الطائرات بالوقود والصيانة الخفيفة.

سرب طائرات حربية

سرب طائرات حربية وظيفته الأساسية اعتراض طائرات العدو والهجوم (جو - أرض). إن غالبية أسراب سلاح الجو تتبع لسرب الطائرات الحربية. هنالك طائرات حربية يطيرها طيار واحد وأخرى ذات مقعدين، والتي يطيرها طاقم من شخصين: قائد الطائرة وقائد التوجيه.

في المرحلة الراهنة، تستخدم في سرب الطائرات الحربية:^{١٠}

- F-16: طراز A/B «نيتس»، طراز C/D «باراك».
- F-16I «صوفا» التي تعتبر اليوم العمود الفقري لسلاح الطيران.
- F-15 : من طراز A/B/C/D «باز» أو «باز المطور».
- F-15I «راعام» الأكثر تقدماً والأكبر حجماً. تحمل أوزاناً كبيرة، ويمكنها المكوث لمدة طويلة في الجو.

سرب مروحيات

تم تشكيل أول سرب للمروحيات في سلاح الجو في العام ١٩٥٠ الذي شمل مروحيات خفيفة من طراز «هيلر» و«هالواط». وفي نهاية سنوات الخمسينيات استخدمت مروحيات نقل من طراز «سيكورسكي S-٥٥» وبعدها استخدمت مروحية «سيكورسكي S-58» التي شاركت بشكل كبير في حرب ١٩٦٧.

كانت أول مروحيات ثقيلة استعملت مع تأسيس «سرب تسورعا ١١٤» من طائرات «السوبر بارلون». أما أهم مروحية ثقيلة فهي «CH-53» المعروفة بمروحية «يسعور» التي تعتبر مروحية النقل الثقيلة الأساسية في سلاح الجو حالياً. وأحدث مروحية نقل في سلاح الجو هي «UH-60 بلاك هوك» وتعرف بالعبرية بـ «ينشوف» التي دخلت في استعمال

سلاح الجو العام ١٩٩٤.

أما بالنسبة للمروحيات الحربية، فتم استخدامها في سنوات السبعينيات. مروحية «MD500 ديفندر» التي سُميت في سلاح الجو الإسرائيلي «لهطوط»؛ مروحية من طراز «كوبرا AH-1» عُرفت في إسرائيل بـ «تسيفع»؛ وفي بداية سنوات التسعينيات انضمت مروحية حربية متطورة «آباتشي AH-64» من إنتاج شركة بوينغ الأمريكية.

وفي العام ٢٠٠٥، انضمت مروحية «AH-64D آباتشي لونغ باو» والمُسماة في سلاح الجو الإسرائيلي «شيرف» والتي تعتبر اليوم الأكثر تقدماً في العالم.^{١١}

سرب طائرات النقل، المراقبة والاستخبارات

هذا السرب مسؤول عن كل نقل عسكري في كل الظروف والأحوال. يضم مجموعة متنوعة، منها «C-130 هركوليس» المسماة «كرناف»؛ بوينغ ٧٠٧. وكذلك طائرات خفيفة خاصة طائرة «A-36 بيتشكرافت بوننزا» المُسماة في سلاح الجو بـ «خوفيت».

وتشكيل المراقبة والاستخبارات لسلاح الجو يشغل طائرات من نوع «بيتش كرافت كينج إير»، ونموذجا آخر أكثر تطوراً عرف بـ «تسوفيت»، وغيرها.

سرب مركبات الطيران بدون طيار

شكلت مركبات الطيران بدون طيار عنصراً فعالاً في العمليات الحربية الإسرائيلية، وبرزت بشكل خاص في انتفاضة الأقصى والجهة الشمالية، خاصة اختراق الأجواء اللبنانية. حالياً، تستخدم طائرة «السيرتشر ٢» المُسماة في إسرائيل «كوخاف لبنان»؛ طائرة «هرمس ٤٥٠».

منظومة الدفاعات الجوية في سلاح الطيران

هذه الوحدة مسؤولة عن إسقاط طائرات العدو وتوفير حماية وغطاء جوي لقوات الياقة. أجهزة القتال المستعملة: صاروخ كتف «ستينغر»؛ بطارية صواريخ «هوك»؛ بطارية صواريخ «باتريوت» وبطارية صواريخ «حيتس» المُعدة للتصدي للصواريخ البالستية.

قوات جوية خاصة

هناك عدد من الوحدات التي تقوم في مهمات خاصة:

- وحدة شلداچ^{١٢}

- وحدة الإخلاء والنجدة (وحدة ٦٦٩).

مديرية الإرشاد

تشمل مديرية الإرشاد في سلاح الجو أربع مدارس:

مدرسة الطيران: موجودة في قاعدة سلاح الجو (حتسريم).

مدرسة للمهن التقنية: موجودة في قاعدة سلاح الجو في حيفا «قاعدة ٢١». تؤهل الجنود للعمل في التشكيل التقني للجيش: ميكانيكيون، كهربائيون وتقنيون.

مدرسة لمهن الطيران: موجودة في قاعدة سلاح الجو «عوفدا». تؤهل الجنود للعمل في مهن مختلفة مثل رجال إطفاء، مراقبين، محللين لصور وخرائط جوية وغيره.

ذراع/ سلاح البحرية

مقر سلاح البحرية في قاعدة «الكيريا» في تل أبيب بالقرب من مقر هيئة الأركان العامة ومقر قيادات الأذرع المختلفة للجيش الإسرائيلي. منها تتم عملية إدارة سلاح البحرية، وتحديد سياسة وبناء القوة البحرية وتفعيلها.

وتأسست في العام ١٩٤٨ وحدة الخدمات البحرية برئاسة «غرشون زك» عند توكيله من قبل دافيد بن غوريون بمهمة شراء معدات بحرية إيطالية. وسرعان ما تحولت هذه الوحدة لنواة سلاح البحرية. وفي ٢١ ايار ١٩٤٨ تركت المدمرة «إيلات» ميناء حيفا وتوجهت إلى تل أبيب، وهي أول عملية إبحار لسفينة في سلاح البحرية.^{١٣}

وفي حرب ١٩٥٦، اقتضت فعالية سلاح البحرية على العمليات اللوجستية، خاصة نقل قوات المدفعية والمدركات عبر «وحدة ١١» البحرية في منطقة العريش وسيناء. وكذلك برز دور المدمرة «إيلات» والمدمرة «يافا» في صد هجوم البحرية المصرية قبالة ميناء حيفا.

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لحوالي ٨٠٠٠٠ كم، بدأ الأسطول الإسرائيلي ببناء ترسانة بحرية كبيرة.

ففي سنوات الستينيات والسبعينيات أمتلك الأسطول العسكري الإسرائيلي عددًا من

البوارج والمدمرات، وتزود بصواريخ بحر- بحر.

وبرز في حرب ١٩٧٣ سلاح البحرية، على نقيض من الأذرع الأخرى، أكثر تهيأً واستعداداً للحرب. واستطاعت سفنه صد جميع التهديدات البحرية لمصر وسورية، بل تم إغراق عدد كبير من مركبات البحرية المصرية وتفجير منشآت نفطية وموانئ في سورية ولبنان ومصر. وفي حرب ١٩٧٣ استعملت لأول مرة في تاريخ حروب إسرائيل سفن حاملة صواريخ «سفينة الصواريخ»^{١٤}.

بعد حرب يوم الغفران اقتصر مهام سلاح البحرية على عمليات المراقبة وتأمين الشواطئ.

الوحدات الأساسية في سلاح البحرية الإسرائيلية

وحدة «سفن الصواريخ» - وحدة ٣.

وحدة المدمرات «دبور» - سرية ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦.

وحدة «الغواصات» - وحدة ٧.

وحدة «الكوماندو البحري» - وحدة ١٣ - (قوات خاصة). تضم ٣٠٠ جندي.

وحدة العمليات تحت - مائية (قوات خاصة).

وحدة أمن الموانئ (قوات خاصة).

وحدة السيطرة البحرية (قوات خاصة).

أركان سلاح البحرية

حوض البحر.

حوض الاستخبارات.

حوض المعدات.

حوض القوة العاملة.

قواعد سلاح البحرية

• قاعدة حيفا

في قاعدة حيفا ترسو «وحدة الغواصات»، «وحدة سفينة الصواريخ»، «وحدة المدمرات (دبور)». هذه القاعدة مهمتها تأمين مسارات الإبحار لدولة إسرائيل، حراسة وتحسين قدرة

العمليات التي يقوم بها سلاح البحرية والقيام بمهام الأمن العادي.

- **قاعدة أشدود**

تتواجد داخل المياه الإقليمية لإسرائيل بشكل دائم. مسؤولة عن القسم الجنوبي من شواطئ إسرائيل. هذه القاعدة تحرس أمن وسيادة الحدود من البحر وتتولى الدفاع عن المنشآت الحيوية بالبحر، في هذه القاعدة تتواجد كتيبة ٩١٦.

- **قاعدة عتليت**

قاعدة عتليت هي مركز وقاعدة الكوماندو البحري.

- **قاعدة إيلات**

قاعدة سلاح البحرية في إيلات قائمة منذ سنة ١٩٥١. تستعمل كمقر قيادة لمنطقة البحر الأحمر. مهمتها الأساسية الحفاظ على الأمن في إيلات، منذ إخلاء قوات البحرية الإسرائيلية من شرم الشيخ في إطار اتفاقيات السلام مع مصر. تتواجد في هذه القاعدة سرية رقم ٩١٥.

- **قاعدة الإرشاد**

قاعدة الإرشاد المركزية لسلاح البحرية تتواجد في حيفا. توجد في هذه القاعدة مدرسة للضباط، وأخرى للقيادة البحرية، وثالثة لمهن الغوص.

- **قاعدة الإمدادات والنقل البحري**

متواجدة في طيرة الكرمل بالقرب من حيفا، وتُشكل الجبهة اللوجستية لسلاح البحرية. تتواجد في هذه القاعدة جميع الأجهزة اللوجستية الضرورية لأداء سلاح البحرية.

- **قاعدة أجهزة المعلومات والحاسوب**

وحدة صغيرة ومهمة تحتوي على أشخاص ذوي خبرات في الحاسوب، البرمجة

والاتصال، وتركز كل هيئة المعلومات التكنو - لوجستية. توجد في معسكر «مكلف» في رمات غان.^{١٥}

الألوية

تقسم دولة إسرائيل إلى ثلاثة ألوية رئيسية وفق النظام أو المبنى العسكري. وفي العام ١٩٩٢، أضيف لواء جديد وهو «الجبهة الداخلية». يقود اللواء ضابط برتبة «عميد» ويتبدل بشكل دوري بمعدل كل ٣-٤ سنوات، كجزء من نظام «التبديل» المتبع بين ضباط القيادة العامة في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي.

• لواء الشمال

مقر قيادة لواء الشمال في مدينة صفد. وهو مسؤول عن الوحدات المتواجدة بين جبل الشيخ شمالاً حتى نتانيا جنوباً.

وضعت عدة أهداف للواء الشمال التي تتلاءم مع طبيعة الصراع القائم في الحدود الشمالية لإسرائيل خاصة سورية ولبنان، أهمها:

أولاً - تطوير وتحديث دائم للنظريات العملية وأساليب القتال على الجبهة الشمالية، وملاءمتها مع بناء وتجهيز القوات العسكرية. أبرز هذه التجديدات هي إقامة ذراع/ سلاح البر كجسم مستقل يضم أسلحة مختلفة مثل المدرعات، المشاة وغيرها. وكذلك، تنسيق بمستوى عال بين الأذرع المختلفة؛ أي تنسيق مع سلاح الجو وسلاح البحرية وسلاح الاستخبارات العسكرية.

ثانياً - تنسيق وتنسيق العمل بين الوحدات النظامية وبين وحدات الاحتياط وفقاً للتخطيط العملي.

ثالثاً - تنظيم جيش الاحتياط وملاءمته مع الظروف المتغيرة، وتحويله إلى جيش قوي وفعال أكثر. بلورة وتطبيق سياسة القيادة العامة فيما يتعلق بالقوى البشرية، أي تعميق الاتجاهات الوطنية والعسكرية حول مسألة التجنيد الإجباري، الخدمة الدائمة والاحتياط.

لعبت الجبهة الشمالية دوراً بارزاً في حرب ١٩٤٨ التي كانت ساحة القتال الرئيسية مع الجيوش العربية خاصة في غور الأردن، منطقة طبريا وبيسان؛ وفي حرب ١٩٧٣ امتد

القتال على طول الجبهة، خاصة في هضبة الجولان، وجرت اشتباكات عنيفة مع قوات مشاة ومدفعية مصرية وسورية في منطقة القنيطرة؛ وفي حرب تموز ٢٠٠٦، كانت الجبهة الشمالية في مواجهة عنيفة مع وحدات حزب الله في لبنان. وكشفت هذه الحرب عن اشكاليات الأداء العسكري للجيش الإسرائيلي، خاصة القوات البرية.^{١٦}

يضم لواء الشمال عددًا من الوحدات العسكرية التالية:

«عوتسفات غاعش» (عصبة غاعاش) ٣٦

«عوتسفات هغليل» (عصبة الجليل) ٩١

كتيبة «ساعر هغولان» ٧

كتيبة «باراك» ١٨٨

كتيبة «غولاني»

«عوتسفات غولان» (عصبة منطقة الجولان) ٢٨٢

فوج الهندسة الحربية «ماحتس» ٦٠٥

فوج استخبارات ميدانية «شاحف»

وحدة إيغوز

وحدة هألينيستم

فوج حرق (فوج حربة)

وحدة الارتباط مع لبنان - وحدة تنسيق ودعم لـ «جيش جنوب لبنان»، انتهت مهمتها مع الانسحاب

الإسرائيلي من لبنان في العام ٢٠٠٠.

• لواء المركز

قيادة لواء المركز مسؤولة عن منطقة قطاع غزة، القدس، شواطئ البحر في منطقة المركز، تل أبيب والمدن المحيطة بها والتي تُعرف بـ «غوش دان».

يضم لواء المركز عددًا من الوحدات العسكرية التالية :

منطقة الضفة الغربية

«عوتسفات هيلدا» (منطقة الفولاذ) ١٦٢

«عوتسفات هأش» (عصبة النار)

كتيبة المظليين

كتيبة هناحل - كتيبة ٩٣٣

جوقة لواء المركز

كتيبة كفير - كتيبة ٩٠٠

كتيبة عكفوت هبرزل (آثار الحديد) - كتيبة ٤٠١

فوج الهندسة الحربية (أساف) ٦٠١

فوج استخبارات ميدانية (نيتسان)

وحدة دوفدقان

• لواء الجنوب

منذ حرب ١٩٤٨، خاض لواء الجنوب حروباً متتالية ضد الجيش المصري حتى العام ١٩٧٣. وشهدت المنطقة الجنوبية هدوءاً نسبياً بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر، إلا أنها تجددت مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام ١٩٨٧. إذ حصلت مواجهات مباشرة مع الفصائل الفلسطينية، قامت إسرائيل منذ العام ١٩٨٧ في عدة عمليات اجتياح محدودة داخل قطاع غزة، أبرزها عملية «كيشيت بعنان» (قوس في الغيوم)؛ وعملية «غشمي كايّس» (أمطار الصيف)؛ عملية «عني ستاف» (غيوم الخريف).

وفي العام ٢٠٠٥، أشرف لواء الجنوب على عملية «الانسحاب أحادي الجانب» من قطاع غزة.

ووضعت القيادة العامة للجيش عدة أهداف، أهمها:

أولاً - إن مهمة لواء الجنوب هي الحفاظ على الحدود الجنوبية لدولة إسرائيل الممتدة من «وادي يشاي» حتى منطقة طابا جنوباً، ومن طابا حتى مدينة رفح.

ثانياً - توفير الحماية للمستوطنات اليهودية في قطاع غزة وداخل الخط الأخضر من الحدود الدولية مع مصر حتى مستوطنة «دوغيت» شمالاً.

ثالثاً - قيادة اللواء مسؤولية عن كل القوات العسكرية في مناطق: العربية والنقب وإيلات.

رابعاً - تجهيز وتدريب الكتائب والوحدات المختلفة.

ومن أبرز مهمات لواء الجنوب السيطرة على المعابر والحواجز مع قطاع غزة: معبر «كارني»؛ معبر «إيرز»؛

معبر رفح؛ معبر «كرم شلوم» (أبو سالم)، ومعبر «سופا».

ويضم لواء الجنوب الوحدات التالية:

- «عُصبة غزة» (اوغدة عازة) هذه الوحدة مسؤولة عن قطاع غزة.
- «عصبة أدوم» (عوتسفات أدوم ٨٠ - منطقة رقم ٨٠) مسؤولة عن المعابر الحدودية مع الاردن ومصر.
- «عصبة سيناء» (عوتسفات سيناي ٢٥٢) مكونة من وحدة مدرعات احتياطية مقرها في معسكر «كتسيعوت».
- «هناد»، وحدة خاصة في إيلات مكونة من جنود احتياط مقيمين في إيلات. عملها الأساسي محاربة «الإرهاب» في الحالات الخاصة.
- «فوج دوريات الصحراء»، عناصر الفوج غالبيتهم من البدو المتطوعين.
- فوج «غفعاتي».
- فوج الهندسة الحربية «لاهف».
- فوج استخبارات ميدانية «نيشر».

• لواء الجبهة الداخلية

تأسس لواء الجبهة الداخلية في ١٧ شباط ١٩٩٢، على أثر حرب الخليج الأولى، حين تم ضرب العمق الاستراتيجي والشعور بالتهديد الحقيقي للجبهة الداخلية لأول مرة في تاريخ إسرائيل. تعتبر قيادة الجيش أن إقامة لواء منفصل للجبهة الداخلية خطوة ضرورية وإيجابية.

قبل تأسيس لواء الجبهة الداخلية، توزعت مسؤولية قيادة الجبهة الداخلية بين قيادة الألوية المختلفة، ولم تُعطَ صلاحيات لوحدة الجبهة الداخلية رغم كونها الجسم المختص بمهمة إدارة الجبهة الداخلية في وقت الحرب؛ وضمن اللواء الجديد تخفيف مسؤولية قيادة الألوية خاصة في زمن الحرب؛ وإقامة جسم مستقل ومنفصل يركز الاهتمام في تطوير الوحدات المتعلقة في الجبهة الداخلية وتعزيز التنسيق مع الألوية الأخرى.

أهداف لواء الجبهة الداخلية

أولاً: بلورة وتحديد وتعميم نظرية الدفاع المدني.

ثانياً: توجيه وإرشاد المواطنين بشكل عام وتهيئتهم في حالة الطوارئ بشكل خاص.

ثالثاً: تحديد وتشغيل صفارات الإنذار.

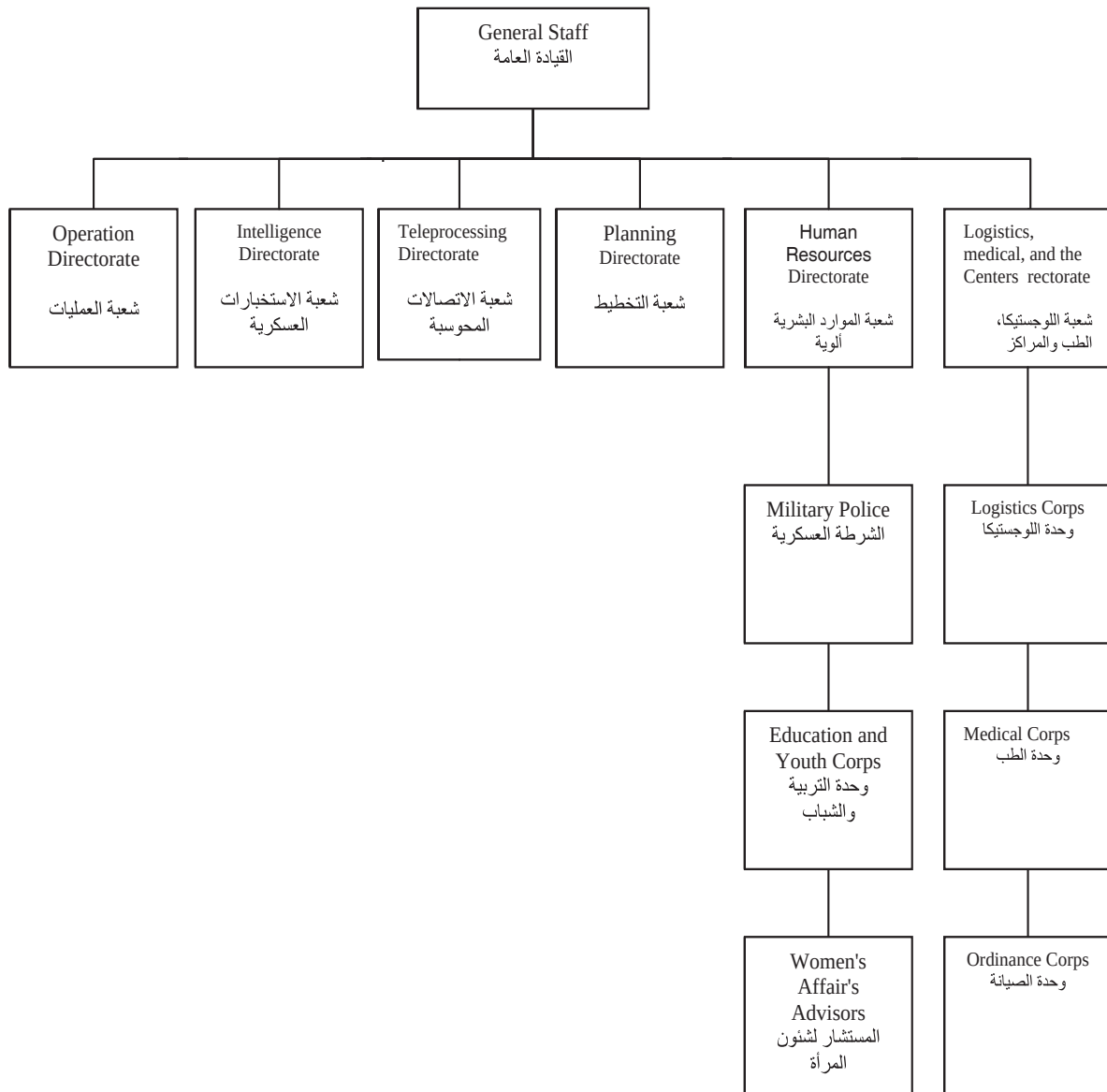
رابعاً: تفعيل عملية الإرشاد والإعلام، وصياغة تعليمات حول سياسة الدفاع المدني.

خامساً: تحديد المواد الخطيرة التي يمنع حيازتها، أو إصدار تعليمات فيما يتعلق بكيفية تخزينها

واستصلاحها.

سادساً: توجيه وإرشاد جميع المؤسسات المدنية في مجال الدفاع المدني.

القيادة العامة للجيش الإسرائيلي



شُعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية - (أمان)

شعبة الاستخبارات العسكرية المعروفة باسم «أمان»، وهو الاختصار الشائع لاسمها العبري «جاف هموديعين». عبارة عن جهاز تابع لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وهي - أي الشعبة - أكبر الأجهزة الاستخبارية وأكثرها كلفة لموازنة الدولة. وحسب القانون الإسرائيلي فإن جهاز «أمان» مسؤول بشكل أساسي عن تزويد الحكومة بالتقييمات الإستراتيجية التي على أساسها تتم صياغة السياسات العامة للدولة، بالذات على صعيد الصراع مع الأطراف العربية. وتعتمد «أمان» على التقنيات المتقدمة، إلى جانب المصادر البشرية في الحصول على معلوماتها الاستخبارية التي توظفها في صياغة تقييماتها الإستراتيجية.^{١٧}

تعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» الأهم بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للدور الكبير الذي تلعبه في بلورة القرار السياسي في إسرائيل عبر ما يُسمى بمسألة التقدير القومي الذي يضع الرؤية المطلوبة للسياسات الإسرائيلية بناء على المعلومات التي تقدمها شعبة «أمان».

• الأهداف العامة

- تحذير مسبق من احتمال نشوب حرب على إسرائيل.
 - تحذير من عمليات «إرهابية».
 - تقارير استخباراتية على المستوى السياسي والعسكري.
 - مسؤولية الحفاظ على المعلومات والمعطيات السرية المتعلقة بأمن إسرائيل.
 - جمع، تنسيق، تصنيف، صياغة ونشر المعطيات الاستخباراتية من الشعب والوحدات العسكرية المختلفة ومن الأجهزة الاستخباراتية والحكومية المختلفة.
 - وضع توجيهات لعمل الرقابة العسكرية.
 - مسؤولية مسح طوبوغرافي وتزويد الخرائط لجميع وحدات الجيش.
 - مسؤولية قسم الأبحاث الاستخباراتية في الجيش.
- بقيت تقارير شعبة الاستخبارات العسكرية مسيطرة ومكانتها كبيرة حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث طالبت لجنة اغرانات التي حققت في نتائج الحرب أن تؤخذ بالحسبان تقديرات الأجهزة الأخرى، حتى لا تنفرد شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» بموقفها وتكون للقيادة السياسية خيارات أوسع في تحدي مواقفها في القضايا المختلفة.^{١٨}

تنبع أهمية شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» أيضاً من كونها مرتبطة بالجيش الإسرائيلي الذي يُعتبر أقوى مؤسسة في إسرائيل ويمتلك القدرة والتأثير في جميع مناحي الحياة فيها، وبالتالي تحظى تقديراتها، رغم توصيات لجنة اغرانات، بمكانة مهمة وهي لا تزال تصدر تقريرين: سنوي ونصف سنوي، يحظيان باهتمام واسع وتتناولهما الأوساط الإسرائيلية المختلفة بالتحليل والتعليق.

لا يمكن فصل تطور الجهاز عن صراع الأجهزة وتربص بعضها ببعض كي تملك بيدها معظم الأوراق الأمنية، وهو ما يبينه رفض الموساد قيام شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» بمهام خارج حدود الدولة العبرية عدا دول الجوار.

الاستخبارات العسكرية قبل قيام إسرائيل

لا يمكن الجزم بوجود جهاز استخبارات عسكري قبل قيام إسرائيل بالمفهوم الذي حمل هذا المعنى بعد النشأة وصدر قرار بتنظيم أجهزة الأمن الإسرائيلية في ١٩٤٨/٦/٣٠ ، كان من بينها خدمة الاستخبارات العسكرية، إلا أن جهاز الاستخبارات العسكرية كان قائماً وإن بشكل ضيق في إطار المجموعات غير المنظمة وهي «شاي» جهاز مخابرات منظمة «الهاغانة». وقام هذا الجهاز بجمع معلومات كثيرة عن قياديين فلسطينيين وعرب وعن القرى والمدن، وأحياناً بصورة تفصيلية للغاية، كما كشفت عنه ملفات القرى في أرشيف الهاغاناه. وخلال حرب ١٩٤٨ تبلور ما سُمي بجهاز الاستخبارات المقاتلة الذي كان استمراراً مباشراً لوحدات «الهاغاناه» ولوحدات الاستطلاع التابعة للبالماح.

الاستخبارات العسكرية بعد قيام إسرائيل

لقد كلفت الاستخبارات العسكرية الجديدة بأربعة مجالات مسؤولية هي:

١. الاستخبارات المقاتلة.

٢. أمن العمليات.

٣. التجسس المضاد.

٤. التنصت والمراقبة.

أنشئت خدمة الاستخبارات العسكرية بعد تأسيس دائرة استخبارات كبيرة في المنطقة الجنوبية ضمت طاقماً كسب خبرات في معالجة مواضيع الأرض والعدو، والإدارة وبقية

المجالات الاستخبارية. وتدفقت لهذه الدائرة تقارير استخبارية يومية وتقرير أسبوعي، كما كانت تُرسل تقارير مشابهة إلى رئاسة هيئة الأركان العامة.

كان الدور الرئيس لدائرة الاستخبارات خلال حرب ١٩٤٨ في الجبهة الجنوبية جمع المعلومات بواسطة الطلعات الجوية والمراقبات والرصد على المستوى التعبوي، وقام بهذه المهمة مردخاي بن تسور. وقد استعان قائد الجبهة الجنوبية آنذاك يغنال آلون بأحد ضباط الاستخبارات ليقنع دافيد بن غوريون خلال زيارته للجبهة بقدرة الجيش الإسرائيلي على الانتصار على الجيش المصري وإنزال ضربة قاصمة به، وقد نجح في ذلك ووافق بن غوريون على البدء بحملة «يوآب» في منطقة النقب.

بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ بالتوقيع على اتفاقات الهدنة طرأ انخفاض كبير في الأهمية التي نسبها قادة الجيش للاستخبارات - الإستراتيجية على مستوى رئاسة الأركان التي سُميت أولاً خدمة الاستخبارات وبعد ذلك قسم الاستخبارات، وقد أهملت استخبارات الميدان وكانت لسنوات طويلة بمثابة الابن العاق لجهاز الاستخبارات، حتى عين الجنرال حاييم لسكوب رئيساً لقيادة الجيش وطالب بضرورة تطوير الاستخبارات المقاتلة والاهتمام بتقديمها السريع في جميع الوحدات.

الاستخبارات ودائرة الأبحاث

تقع مسؤولية خدمة الاستخبارات على جمع المعلومات وحل رموزها في كل ما يتعلق بالمجالات العسكرية، سواء بالنسبة للشؤون الإستراتيجية أم للشؤون التعبوية العملية. تهتم دائرة الأبحاث أيضاً بالمواضيع والمجالات التي لها تداعيات سياسية وعسكرية. وكذلك، من مسؤوليات دائرة الأبحاث متابعة جميع نشاطات العملاء خارج الحدود الإسرائيلية باستثناء المستعربين. أضيف إلى ذلك، تفعيل «وكلاء» من الدروز والشركس وغيرهم، بالتنسيق مع قائد وحدة الأقليات التابعة لشعبة الأركان.

من دائرة استخبارات إلى شعبة استخبارات - عهد يهوشفاط هركاي

لم تتجاوز عملية تنظيم الجيش الإسرائيلي في السنوات التي تلت إقامة دولة إسرائيل سلاح الاستخبارات. ففي كانون الأول ١٩٥٣ أعطيت دائرة الاستخبارات مكانة شعبة مستقلة في رئاسة الأركان بعد أن استبدلت الهيكلية البريطانية للجيش الإسرائيلي بالهيكلية

الفرنسية المكونة من أربع شعب والتي تحفظ مكانة مستقلة للاستخبارات. منذ تسلم يهوشفات هركابي قيادة «أمان» في العام ١٩٥٥، انفصلت دائرة الاستخبارات عن هيئة الأركان وأصبحت شعبة مستقلة في رئاسة الأركان تُسمى شعبة الاستخبارات، لقد جاء هذا التغيير لإبراز أهمية سلاح الاستخبارات للجيش الإسرائيلي، وإن تغيير المكانة، بكل ما ينطوي عليه من معنى، هو خطوة في بناء الجيش. عشية تحويل دائرة الاستخبارات إلى شعبة في رئاسة الأركان لم يزد حجم قوات سلاح الاستخبارات عن ألف شخص، فحوالي ٢٠٠ ضابط وجندي خدموا في دائرة الاستخبارات في رئاسة الأركان العامة، وحوالي ٦٠٠ شخص في وحدات السلاح المختلفة.

مما لا شك فيه أن أحد العناصر التي ساهمت في دعم وتطور الاستخبارات العسكرية في إطار مجموعة الاستخبارات كان قسم الأبحاث الذي كان يعمل ضمن إطارها، وكان مسؤولاً بصورة خاصة عن تقديم التقديرات الاستخبارية الوطنية، ومنذ اللحظة التي أصبحت فيها الاستخبارات العسكرية مسؤولة عن إجراء هذه التقييمات لم يكن هناك مفر من تغلغلها في مجالات سياسية أيضاً، وهنا تقلصت دائرة الأبحاث إلى أن وصلت إلى وضع لم يكن لها فيه سوى قوة بشرية ضئيلة جداً.

وحدة ٨٢٠٠ - ذراع التجسس الإلكتروني في شعبة الاستخبارات

تعتمد الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على مصدرين أساسيين لجمع المعلومات الاستخبارية اللازمة لحربها ضد المنظمات الفلسطينية، وهما المصادر البشرية، القائمة على تجنيد العملاء، سواء أكانوا عملاء غير مرتبطين بتنظيمات محددة، أم عملاء تستطيع زرعهم داخل هذه التنظيمات. والاعتماد على المصادر الالكترونية المبنية على أحدث التقنيات الاليكترونية والمحوسبة. وكما أن هناك أقسام داخل المؤسسات الاستخبارية الأساسية في الدولة العبرية تُعنى بشكل خاص بتجنيد العملاء، فإن هناك أقساماً تُعنى بالتجسس الالكتروني.

لكن في كل ما يتعلق بالتجسس الالكتروني فإنه من بين الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية الثلاثة، وهي جهاز المخابرات الداخلية «الشاباك»، وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وجهاز «الموساد»، يبرز جهاز «أمان»، بالدور الأساسي والحاسم في كل ما يتعلق بهذا المجال.

ومنذ ثلاثة عقود دشن جهاز «أمان»، الذي يعتبر أكبر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، قسماً متخصصاً في مجال التجسس الإلكتروني، أطلق عليه «الوحدة ٨٢٠٠»، ليساهم في تقديم رؤية استخبارية متكاملة من المعلومات التي توفرها المصادر البشرية القائمة على العملاء.

وتعتمد الوحدة على ثلاث صور من صور العمل في المجال الاستخباري وهي: الرصد والتنصت، والتصوير، والتشويش. ويتطلب هذا النوع من المهام مجالا واسعا من وسائل التقنية المتقدمة.^{١٩}

يُعتبر التنصت على أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية من المهام الأساسية للوحدة (٨٢٠٠)، ويتم التنصت بها على عدة فئات، منها: قادة وعناصر المقاومة الفلسطينية؛ قادة السلطة الفلسطينية ومسؤولوها؛ شرائح مختلفة من الشعب الفلسطيني: المخابرات الإسرائيلية معنية بمعرفة توجهات الرأي العام الفلسطيني، من هنا تقوم (الوحدة ٨٢٠٠) بالتنصت على هواتف الكثير من الناس من أجل معرفة توجهات الرأي العام، لكنها تُبدي اهتماما بالتنصت على مكالمات الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني والأهلي.

دَلَّت تجربة انتفاضة الأقصى على أن التصوير هو أحد أهم مركبات التجسس الإلكتروني للدولة العبرية. وتستخدم (وحدة ٨٢٠٠)، تقنيات مختلفة في عمليات التصوير التي باتت أمراً ضرورياً في رصد تحركات المقاومة الفلسطينية، إلى جانب مساهمة عمليات التصوير في تحسين أداء قوات الاحتلال في المواجهات. ويتم ربط هذه الكاميرات بهيئات القيادة في وزارة الدفاع وهيئة أركان الجيش، حيث يتم اطلاع قادة أذرع الجيش على الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعتبر عملية التصوير في كثير من الأحيان حلقة في سلسلة العمليات اللازمة لتنفيذ عمليات الاغتيال. حيث تقوم بتركيز هذه الكاميرات على منازل ومكاتب المطلوبين. واستخدام طائرات بدون طيار من خلال تعاون بين «وحدة ٨٢٠٠» وبين سلاح الجو الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، لقد كلف رئيس الأركان «وحدة ٨٢٠٠» القيام بالترتيبات اللازمة التي تضمن لإسرائيل مواصلة معرفة ما يدور في قطاع غزة بعد تنفيذ خطة «فك الارتباط»، وانسحاب جيشها منه في العام ٢٠٠٥.

الهيكلية الإدارية والتنظيمية لشعبة الاستخبارات^{٢٠}

تتكون شعبة الاستخبارات العسكرية من الأقسام التالية:

أولاً: «الإنتاج» - مسؤول عن تحضير التقديرات القومية للمخابرات، ويقدم تقارير ونشرات استخباراتية يومية تحتوي على معلومات خام أو معلومات يتم تحليلها بشكل جزئي.

ثانياً: «فيلق التجسس» - ينقسم إلى الوحدات التالية: وحدة جمع المعلومات؛ مركز الرئاسة العامة وهي الوحدة المسؤولة عن مدرسة المخابرات العسكرية ومعه التنمية التكنولوجية والاتصالات والخرائط؛ التدريب؛ التنظيم وخطوط الإمداد وشؤون الأفراد؛ البحث والتطوير.

ثالثاً: «قسم العلاقات الخارجية» - هذا القسم مسؤول عن العلاقات الخارجية بين الجيش الإسرائيلي والجيوش الأخرى وهو مسؤول أيضاً عن كل المعلقين العسكريين وشؤونهم.

رابعاً: «قسم أمن الميدان والرقابة العسكرية» - مسؤول عن مكافحة الجاسوسية ويستخدم وحدات الميدان للحفاظ على القانون والنظام وينقسم إلى عدة قيادات: المنطقة الشمالية، المنطقة الوسطى، المنطقة الجنوبية، القدس، تل أبيب، حيفا.

☒ وحدة هيئة الأركان (سيرت متكال)

وتُعرف بـ «الوحدة». وهي وحدة عسكرية منتخبة في الجيش الإسرائيلي وخاضعة مباشرة لهيئة الأركان العامة. وتصنف مع دائرة المخابرات. وهدفها الأساسي والمركزي القيام بتجميع معلومات استخباراتية من عمق مواقع البلاد العربية، وفي الوقت ذاته القيام بتدريب أفرادها على كافة أنواع القتال البري، وخاصة ما تسميه إسرائيل «محاربة الإرهاب».

تأسست هذه الوحدة في العام ١٩٥٧ بمبادرة من الرقيب ابراهيم ارنان. ودُمجت في صفوفها محاربين سابقين في سلاح المخابرات ومُسَرَّحي الوحدة ١٠١ ووحدة المظليين. ولم تصادق الحكومة الإسرائيلية أو قيادة الجيش رسمياً ونهائياً على هذه الوحدة إلا في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة في أعقاب انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

أما خطط وفعاليات الوحدة فبقيت طي الكتمان حتى اليوم، إلا ما أُجيز نشره ولا ضرر فيه. ورفعت قيادة هذه الوحدة شعار «الجريء هو الذي ينتصر».

وما زالت عملية قبول الجنود في هذه الوحدة من الأصعب بين بقية وحدات الجيش

الإسرائيلي. أما الذين يقبلون فينتظمون في قواعد هذه الوحدة ليوم واحد في البداية حيث تُجرى لهم خلاله فحوصات واختبارات للتأكد من سلامة أجسادهم. ثم، وفي حال عبورهم هذا الفحص يُحولون إلى اختبار نفسي عند أخصائيين نفسيين يضعون مقاييس أساسية للتأكد من ملاءمة هؤلاء للوحدة، وأخيرا يتم اجتياز المجموعة سلسلة من الفعاليات التي تهدف إلى بلورة الأفكار وتوحيد التوجهات الأولية. وتجري هذه الفعاليات في المعهد الرياضي «فينغيت» بالقرب من مدينة نتانيا ولمدة أسبوع تقريبا، يُعرض الجنود على مجموعة من الأطباء لفحص شامل.

ويوضع تقرير شامل في نهاية كل هذه المراحل لكل مشارك من بين الجنود، يُحول إلى قيادة هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، التي تقوم بدورها باتخاذ قرار القبول النهائي للوحدة أو رفض القبول وتحويل المرفوضين إلى الوحدات العادية في الجيش.

يتم تدريب الجنود المقبولين في نصف السنة الأولى ضمن إطار سلاح المظليين، ثم يجتازون دورة خاصة في التنقيب والبحث عن الجهات وتحديد الأماكن، والذين ينهون هاتين المرحلتين يُقبلون نهائيا في الوحدة. أما نشاطات الوحدة خلال فترات الهدوء العسكري فتتمحور في جمع معلومات استخبارية أو القيام بعمليات عسكرية محددة هدفها «مكافحة الإرهاب».

ولم تظهر الوحدة نشاطا أو انجازا مميزا خلال حرب حزيران ١٩٦٧ أو حرب اكتوبر ١٩٧٣، إلا في ميادين محدودة للغاية، لكون الوحدات الأخرى في الجيش الإسرائيلي قد أنجزت شطرا كبيرا من العمليات قبل وصول الوحدة التابعة لهيئة الأركان إلى ميدان القتال.

إلا أن الوحدة قامت وما تزال، بعمليات حربية في عمق المواقع القتالية، كما حصل ويحصل في الأراضي الفلسطينية أو في لبنان (خلال حرب تموز ٢٠٠٦ عملية بعلبك، حيث تم اختطاف عدد من المواطنين اللبنانيين، ثم لما تبين أنهم ليسوا الهدف المنشود تم تحريرهم، وأعلنت قيادة الجيش والحكومة الإسرائيلية عن فشل العملية).

ومن بين الشخصيات العسكرية البارزة التي قادت هذه الوحدة وتخرجت منها: إيهود باراك (قائد الوحدة سابقا)، بنيامين نتنياهو (قائد فصيل سابق في الوحدة)، شاؤول موفاز (نائب قائد الوحدة سابقا)، متان فلنائي (نائب قائد الوحدة سابقا)، موشي (بوغوي) يعلون (رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي سابقا) كما أن أفي ديختر رئيس الشاباك،

وداني يتوم رئيس الموساد سابقا من خريجي الوحدة.

ومن أبرز العمليات العسكرية التي قامت بها الوحدة والتي أعلن عنها رسميا فيما بعد:

- الهجوم على جزيرة غرين أثناء حرب الاستنزاف في العام ١٩٦٩.
- الانقضاض على طائرة «سابينا» المختطفة في مطار اللد في العام ١٩٧٢.
- اختطاف عدد من ضباط المخابرات السورية العاملين في جنوب لبنان في العام ١٩٧٢ بهدف المساومة بهم لإطلاق سراح طيارين إسرائيليين في الأسر السوري.
- عملية «ربيع الشباب» (هكذا سميتها قيادة هذه الوحدة) في لبنان في نيسان ١٩٧٣ والتي قادها ايهود باراك، وتم خلالها اغتيال قياديين بارزين في منظمة التحرير الفلسطينية، وهم: يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان.
- عملة «يونتان» أو عملية عنيتية في اوغندا. سميت على اسم يونتان نتنياهو (شقيق بنيامين نتنياهو) قائد الوحدة الذي قادها بهدف إطلاق سراح مختطفي طائرة «اير فرانس» في مطار اوغندا، وقتل فيها.

• المستعربون

- كنية أعطيت لرجال عصابات إسرائيليين تخفوا بلباس عربي، أو اتخذوا لهم أشكالاً شبيهة بالعرب الفلسطينيين. وبدأت هذه الفكرة في سنوات الثلاثينيات عندما قامت عصابة (الهاغاناه) بتشكيل فريق من أعضائها للقيام بمهام استخبارية، وتنفيذ عمليات قتل وتصفية ضد الفلسطينيين. وكان أول مستعرب هو اهارون حاييم كوهين، ومع الزمن حُوّلت فرقة المستعربين إلى دوائر الاستخبارات العامة.
- أما وحدات المستعربين التي نشطت في الماضي وتلك التي ما تزال تنشط فهي كالتالي:
- وحدة المستعربين التابعة لحرس الحدود الإسرائيلي.
 - وحدة دوفدفان (الكرز) - وهي وحدة مستعربين منتخبة جيدا في الجيش الإسرائيلي وتعمل في الضفة الغربية.
 - وحدة شمشون - وهي تابعة للجيش الإسرائيلي، ونشطت في قطاع غزة حتى العام ١٩٩٤ حيث تم تفكيكها.
 - دورية شاكيد: ونشطت في السبعينيات في غزة.
 - الدائرة العربية في البالماح: وعملت قبل إقامة إسرائيل، وكان أعضاؤها يُعرفون بـ

- وحدة متسدا: تابعة لخدمات السجون الإسرائيلية، وكان يُطلب منها المساعدة في تنفيذ عمليات تصفية أو اعتقالات بين الفلسطينيين في مواقع مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وانقطع استخدام المستعربين خلال العقود الأربعة الأولى بعد إقامة إسرائيل ثم تجدد في نهاية الثمانينيات عند انطلاق الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح المستعربون تحت إدارة وتوجيه الجيش الإسرائيلي. وتوجد فرقتان للمستعربين: (شمشون) وهي تعمل في قطاع غزة، ودوفدافان (كرز) في الضفة الغربية. نفذت وحدات من المستعربين عمليات خطف واغتيال لعشرات من نشطاء (فتح) و(حماس) و(الجهاد) وغيرها من الفصائل خلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى).

خلاصة

استعرضنا في هذا الفصل مبنى الجيش الإسرائيلي والأذرع المرتبطة به. وشرنا إلى أبرز مكونات الأذرع وتفاصيل تركيبها الأساسية. لاحظنا أيضا أن الجيش الإسرائيلي قد أحدث تغييرات في بنيته الأساسية وفقا لمتطلبات الميدان والزمان والخبرات التي كسبها من خلال خوض حروب كثيرة ومواجهات متعددة في جبهات مختلفة. ويرتبط مبنى الجيش الإسرائيلي أيضا مع المتطلبات الإقليمية والحاجة الضرورية إلى إحداث تعديلات جدية تؤدي على مواءمته مع هذه المتطلبات والظروف المستجدة. وهذه صورة عامة، إن أردنا الخوض في تفاصيلها الدقيقة فإن كل ذراع ولواء ووحدة بحاجة إلى دراسة مستفيضة، وهذا في حد ذاته أمر مثير للاهتمام ويستحق الدراسة، وباعتقادنا أن كتابا ككتابنا هذا يفي بالغرض الأساس فقط، وليست غايته الولوج في التفاصيل.

الهوامش

- ١ حتى العام ١٩٩٩، سُميت بـ «قيادة الجيوش الميدانية». مقر قيادة ذراع البر موجود في معسكر بار ليف (جنوب).
- ٢ يوم طوف ساميه، هنيكليم هنيغرغوني بحيلوت هسده في تساهل (المناخ التنظيمي في سلاح البر في جيش الدفاع الإسرائيلي)، حيفا، ٢٠٠٤.
- ٣ فوكس اليعازر، «كيف يصنعون تنظيمًا جديدًا»، مشأفي إينوش (القوى البشرية)، ٩٦، ١٩٩٥، ص ٤٢.
- ٤ إيلان هرشكوفيتش، «دور سلاح الجو في المواجهة»، معرخوت، ٣٨٠-٣٨١، ٢٠٠١، ٦٨-٧١.
- ٥ رؤوبين بدتسهور، «أفضلية سلاح الجو»، هآرتس، ١٧/١٢/١٩٩١.
- ٦ الفرقة هي وحدة رئيسية في قيادة هذا السلاح. يتأأس كل فرقة ضابط برتبة عقيد يخضع مباشرة لقائد سلاح الجو.
- ٧ عميرام كاوفمن، «المميزات السبع الخاصة للنظام الإداري في سلاح الجو»، مشأبي إينوش (القوى البشرية)، ٢٢١، ٢٠٠٦، ص ٢٠-٢٣.
- ٨ جناح هو قاعدة طيران لأسراب طائرات دون وجود فروع أخرى تتبع لسلاح الجو. أما القاعدة الجوية فهي تشمل وحدات مختلفة.
- ٩ إيتان بن الياهو، «القوات الجوية في سنوات الالفين»، معرخوت، ٣٦٨، ١٩٩٩، ص ٢٨-

- ١٠ انظر الفصل السابع: وسائل القتال في الجيش الإسرائيلي.
- ١١ إيتان بن الياهو، «القوات الجوية في سنوات الألفين»، معرخوت، ٣٦٨، ١٩٩٩، ص ٢٨-٣٠.
- ١٢ وحدة شلداچ ورقمها ٥١٠١، تُعرف أيضا بـ «وحدة الكوماندو التابعة ل سلاح الجو». وتعتبر هذه الوحدة المنتخبة الأولى من حيث مكانتها في سلاح الجو.
- أما الاسم فيعني بالعربية «القاوند»، وهو نوع من الطيور الذي يعيش قرب الأنهار ويقتات على الأسماك التي يصطادها بمنقاره»، ويعرف بالانجليزية بـ «Kingfisher».
- وتخضع الوحدة لقوات الجو الخاصة في سلاح الجو الإسرائيلي. وبرز واهم مهامها تنفيذ عمليات كوماندو بواسطة استعمال وسائل حربية تكنولوجية متقدمة.
- أقيمت هذه الوحدة في أعقاب الإخفاق في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ وعدم نجاح وحدة هيئة الأركان من تلبية كافة الاحتياجات الحربية التي أفرزتها تحركات ميادين القتال. وكانت الوحدة عند تأسيسها مكونة من جنود احتياط من بين جنود وحدة هيئة الأركان، إلا أنها سرعان ما استقلت وأصبحت وحدة نخبة تابعة لسلاح الجو في الجيش الإسرائيلي. ويقوم جنود وطواقم هذه الوحدة بمهام خاصة من أبرزها تجميع معلومات إستخبارية وتنفيذ عمليات خطف وتصفيات جسدية.
- وشاركت هذه الوحدة في عملية موشي في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ لتهجير الفلاشة من اثيوبيا (الحبشة) إلى إسرائيل. وكانت هذه الوحدة سرية حتى هذه العملية، حين تم الكشف عنها بوسائل الإعلام، ما أدى إلى إلغاء الاتفاق الخاص والسري الذي وقعته إسرائيل مع حكومة السودان لتقديم تسهيلات في عمليات نقل الفلاشة إلى إسرائيل عبر الطيران فوق السودان.
- وقامت الوحدة بعمليات إنقاذ ونقل رجال الموساد العاملين في الخرطوم بعد أن سيطر الإسلاميون على مقاليد الحكم هناك. ولما اشتدت الاضطرابات الداخلية في اثيوبيا أثناء حكم منجستو هيلامريام اشتد التوتر في أوساط الساسة الإسرائيليين مما قد يلحق الضرر بالجالية اليهودية (الفلاشة) ، لذلك بادرت حكومة اسحق شامير إلى التفاوض مع مريام على القيام بعملية واسعة النطاق وسريعة لنقل الفلاشة من اديس ابابا إلى إسرائيل بليلة واحدة. وبالفعل قامت وحدة شلداچ بنقل قرابة ١٤٥٠٠ من الفلاشة إلى إسرائيل بتاريخ ٢٤-٢٥ أيار ١٩٩١. وعرفت هذه العملية باسم «عملية شلومو(سليمان)».
- وشاركت الوحدة في عدد كبير من العمليات والحملات العسكرية التي نفذتها إسرائيل وما تزال ضد لبنان والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ابرز قواد هذه الوحدة: اليك رون(١٩٨٤-١٩٨٧)، وبني جينتس(١٩٨٩-١٩٩٢)، وايل روزنبرغ(١٩٩٦-١٩٩٩).
- ١٣ عنات كدرون، حيل هيم هيسرائيلي - شنت ههكما فغيوش حيل هيم بهلخ ملحما (سلاح البحرية الإسرائيلي - سنة التأسيس وبلورة سلاح البحرية خلال الحرب)، حيفا، ٢٠٠٠.
- ١٤ بنيامين تيلم، «سلاح البحرية في يوم الغفران»، معرخوت، ٣٦١، ١٩٩٨، ص ٥٨-٦٩.
- ١٥ نتان باراك، «تطوير أجهزة السيطرة والرقابة في سلاح البحرية كنموذج»، معرخوت، ٣٨٩، ٢٠٠٣، ٦٢-٦٩.

١٦ انظر: فادي نحاس، « المشهد الامني - العسكري » ، التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٦، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

17 Ephraim Halevy, «The Role of the Intelligence Community in Planning Israel's Strategic Alternatives» , Maarachot, July 2003, 40.

١٨ أهرون ليبرمان، «الاستخبارات في يوم الغفران»، هآرتس، ١٩٨٧/١٠/٢.

١٩ يشار إلى أن مجمع الصناعات العسكرية الإسرائيلية الذي تملكه الحكومة يقوم خصيصا بتطوير أجهزة الكترونية بناء على طلبات خاصة من القائمين على (وحدة ٨٢٠٠)، التي يقودها ضابط كبير برتبة عميد.

٢٠ روني، «الاستخبارات الحربية»، معرخوت، ٢٩١، ١٩٨٤، ص ص ٥٦-٥٩.

٢١ نُحيل القارئ إلى كتاب جمليئيل كوهين. المستعربون الأوائل (بالعبرية). إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية، ٢٠٠٢.

الفصل السابع

وسائل القتال في الجيش الإسرائيلي



منذ الحظر الفرنسي على بيع الأسلحة لإسرائيل العام ١٩٦٧، تحول الجيش الإسرائيلي إلى تركيز الحصول على معداته بشكل أساسي، من أسلحة وأجهزة حربية مختلفة، من الولايات المتحدة. اليوم (٢٠٠٨)، الجيش الإسرائيلي مجهز بالأسلحة التي تم اقتناء أغلبها من الولايات المتحدة أو تم بناؤها فيها وتطوير بعض من مركباتها في إسرائيل.

في هذا الفصل، نحاول تصنيف وسائل القتال في الجيش الإسرائيلي بحسب الأذرع/ الأسلحة المختلفة، على النحو التالي:

وسائل القتال في سلاح البر، وتضم وسائل القتال في سلاح المشاة من بنادق وقنابل متنوعة: يدوية وصاروخية مضادة للدبابات ومدافع رشاشة. أضف إلى ذلك، مركبات للبر، منها مركبة لوجستية للإمدادات العسكرية، ومركبات تعبوية تكتيكية؛ منها جيبات ومركبات حقل مثل «الهامر» و«الصوفا» و«الأير». مركبة حربية مصفحة، وهي مركبات ثقيلة ومصفحة تقوم بعمليات حربية تحت وابل من النيران، مثل ناقلة جنود مدرعة (نجماش) ودبابات وبطاريات مدفعية متحركة. ناقلة الدروع الأساسية في الجيش هي 113-M أميركية الصنع، والتي وصلت إلى إسرائيل في سنوات السبعين، وبالرغم من أنها مرت بالكثير من التحسينات إلا أنها تعتبر قديمة ويمكن تسديد ضربة نحوها وإصابتها أو إلحاق ضرر بالغ فيها.

وللإجابة على الحاجة الملحة لنقلات ثقيلة قررت قيادة الجيش الإسرائيلي استغلال الدبابات القديمة والدبابات التي حصلت عليها أثناء الحروب لبناء ناقلات ثقيلة.

يخدم في سلاح الهندسة الإسرائيلي عدد من الآليات الثقيلة الإضافية. الحديث عن دبابات وساطة، ودبابات هندسة مع جرافات، ودبابات إنقاذ، ومجنزرات للأعمال الحفرية، وإقامة الخنادق، وهدم بنية تحتية، واختراق حقول ألغام.

فيما يخص الوسائل الحربية لسلاح الجو، فإن سلاح الطيران بمجمله تقريبا يعتمد على الطيران الأمريكي، فيما غالبية أو كل الأجهزة الالكترونية فيه تم تحسينها على يد الصناعة العسكرية الإسرائيلية.

العمود الفقري للسلاح الجوي هو طائرات الـ F-16 «نيتس باراك» والـ F-15 «باز» والـ F-15I «راعام» وهي مخصصة لإصابة أهداف أرضية بمرافقة بطائرات الـ F-16I «سوفاف» والمجهزة بتقنيات عالية خاصة بإسرائيل، والمعدة لعملية طويلة.

للطائرات المروحية مكانة عالية وفعالة في سلاح الجو، حيث تقوم بنقل وإنقاذ الجنود،

وتسديد ضربات نحو أهداف محددة مسبقا. المروحيات (هليكوبترات) في سلاح الجو الإسرائيلي هي من نوع AH-1 كوبرا «تسيفع» AH-64 أباتشي نونغباو «شرف» المتقدمة. هابل 212 أنفا، UH-60 بلاكهوك «ينشوف» و CH-53 سي ستاليون «يسعور».

بالإضافة إلى ذلك، يستعمل سلاح الجو طائرات بدون طيار لأغراض تجسسية وجمع معلومات وتصوير مواقع العدو عبر الحدود.

ويشمل تسليح وتزويد الهليكوبترات والطائرات الحربية مجموعة كبيرة وضخمة من الصواريخ الأمريكية العادية وصواريخ وقنابل إسرائيلية الصنع متطورة، مثل «بيتون 5».

أما الأسلحة المضادة للطائرات التي بحوزة الجيش الإسرائيلي فهي تقع ضمن سلاح الجو وتحتوي في الأساس على صواريخ أرض - جو، مثل «الستينجر»، «الهوك»، و«الباتريوت» المستعملة لضرب أهداف قصيرة ومتوسطة المدى. كما وفي حوزة الجيش الإسرائيلي بطاريات صاروخية مضادة للصواريخ.

أما سلاح البحرية الإسرائيلي فهو مزود بأجهزة ملاحية وإبحار متطورة تشمل سفنا حاملة للصواريخ وقوارب وبوارج مراقبة وغواصات، وحتى وسائل إبحار بدون ملاحين.

بدأ سلاح البحرية الإسرائيلي بإخراج السفن القديمة من طراز «دبور» و «دبورة» من الاستعمال لتحل مكانها قوارب وسفن أكثر تطوراً من طراز «شلدج» و «سوبر دبورة 3»، بالإضافة إلى قوارب المراقبة.

ويُشغل سلاح البحرية سفنا كبيرة حاملة للصواريخ والتي تعتبر مركز قوته البحرية. هذه السفن مزودة بتكنولوجيا متطورة ومجهزة بأحدث الصواريخ. من أنواعها «سعر 5» «سعر 5,0» و «سعر 5» والتي تحتوي أيضاً على مهبط للطائرات. بالإضافة إلى القوارب والسفن فإن سلاح البحرية قام في الآونة الأخيرة بتطوير قطع من أسطول الغواصات التابع له. واقتنى في السنوات الأخيرة غواصات ديزل جديدة من طراز «دولفين» ألمانية الصنع.

نستعرض من خلال الجدول التفصيلي التالي، معظم وسائل القتال التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي، سواء تلك التي تم شراؤها من صناعات غير إسرائيلية، أو تلك التي قامت الصناعات الإسرائيلية العسكرية والمدنية المتعاقدة مع الجيش بتزويد الأذرع المختلفة منها.

وسائل القتال في الجيش الإسرائيلي

أسلحة خفيفة (صغيرة)

(الأسلحة الصغيرة هي كنية للأسلحة النارية ذات عيار قطر أصغر من ٢٠ ملم).

اسم البندقية	سنة التصميم	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	مكان الصنع	القطر الداخلي للفوهة	الوزن مع الذخيرة	المدى الفعال	حروب أساسية
The Fusil Automatique Léger (Light Automatic Rifle) or FAL	1953	حتى 1973	بلجيكا	7.62 ملم	4.45 كغم	600 متر	1967، 1973
IMI Galil	1974	1974 حتى اليوم	إسرائيل	5.56 ملم	3.9 كغم	400 متر	حرب لبنان، الانتفاضة الأولى، انتفاضة الأقصى
بندقية M16	1957	1973 ولغاية الآن	الولايات المتحدة	5.56 ملم	حتى 3.9 كغم	500 متر	1973، حرب لبنان، انتفاضة الأقصى وحرب لبنان الثانية

1973، الانتفاضة الأولى، انتفاضة الأقصى، حرب لبنان الثانية	أقل من 400 متر	حتى 3.9 كغم	5.56 ملم	الولايات المتحدة	1973، سنوات الثمانينيات وحتى الآن	1966	The Colt Automatic Rifle-15 or CAR-15 (بندقية M16A1 قصيرة)
انتفاضة الأقصى، حرب لبنان الثانية	360 متر	2 كغم	5.56 ملم	الولايات المتحدة	2000 حتى اليوم	1994	M4 (بندقية M16A2 قصيرة)
انتفاضة الأقصى	200 متر	3.5 كغم	5.56 ملم	إسرائيل	2004 وحتى اليوم	سنوات التسعينيات	Tavor Assault Rifle, 21st ساعر تابور القرن الواحد والعشرين
Submachine guns							
سلاح يرمي بالنار بوتيرة أوتوماتيكية وشبه أوتوماتيكية وتستعمل فيه الذخيرة المُعدّة للمسدسات							
حروب أساسية	المدى الفعال	الوزن مع الذخيرة	القطر الداخلي للفوهة	مكان الصنع	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	سنة التصميم	اسم البندقية
1948	50 مترا	4.78 كغم	11.5 ملم	الولايات المتحدة	1944 (M1A1)	1921	Thompson submachine gun M1 بندقية ثومبسون أم 1

1948	حوالي 70 مترا	3.18 كغم	9 ملم	بريطانيا	سنوات الأربعينيات ولغاية منتصف الخمسينيات	1941	Sten ستين
1967، 1973	حوالي 50 مترا	3.5 كغم	9 ملم	إسرائيل	1955 ولغاية اليوم	1951	Uzi عوزي
انتفاضة الأقصى	حوالي 50 مترا	2 كغم	9 ملم	إسرائيل	1990 ولغاية اليوم	1990	Micro-Uzi ميكرو-عوزي
Machine guns							
المدفع الرشاش هو وسيلة إطلاق نار قادر على إطلاق النار أوتوماتيكيا بشكل مستمر ولفترة طويلة (700-1000) طلقة في الدقيقة.							
اسم البندقية	سنة التصميم	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	مكان الصنع	القطر الداخلي للقوهة	الوزن مع الذخيرة	المدى الفعال	حروب أساسية
Dror درور	1946	1948-1950	إسرائيل	7.62 ملم	10 كغم		1948
Bren برن	1935	سنوات الأربعينيات	بريطانيا	7.62 ملم	8.68 كغم		1948
Browning .03 براونينغ 0.3	1919	سنوات الأربعينيات ولغاية الآن	الولايات المتحدة	7.62 ملم			جميع حروب إسرائيل
Maschinen- gewehr 34, or MG34	1934	سنوات الأربعينيات والخمسينيات	ألمانيا	7.92 ملم			1948

1967، 1973، حملة «سلام الجليل»، انتفاضة الأقصى	1,200 متر	12 كغم	7.62 ملم	بلجيكا	1964 ولغاية اليوم	1958	FN MAG 58 ماغ
كوما ندو لبنان	حوالي 1000 متر	حوالي 7.5 كغم	5.56 ملم	بلجيكا	1989-1997	1975	FN مُصَغَّر
عمليات كوماندو	800 متر	7.5 كغم فارغ	7.62 ملم	الإتحاد السوفييتي	يستعمل من قبل وحدات خاصة	1944	مدفع رشاش RPD
حرب لبنان الثانية وانتفاضة الأقصى	حوالي 1000 متر	9.6 كغم	5.56 ملم	إسرائيل	1997 ولغاية اليوم	1995	IMI NEGEV النقب
جميع حروب إسرائيل	2,000 متر	38 - 20 كغم	12.7 ملم	الولايات المتحدة	1948 ولغاية اليوم	1921	M2 Browning machine gun 0.5 براونينغ M 2

Sniper rifle بنديات القنص							
بنديات القنصة (sniper) هي عبارة عن سلاح (بنديقي) ذات قدرة عالية على إصابة الأهداف، ففي بعض الأحيان يصل المدى القاتل لهذه النوعية من البنادق إلى كيلومترات، وهي عبارة عن بنديقي ذات جهاز للتصويب ويمكن أن يكون هذا الجهاز ضوئياً أو يعمل عن طريق الحرارة أو الليزر.							
اسم البندقية	سنة التصميم	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	مكان الصنع	القطر الداخلي للفتحة	الوزن مع الذخيرة	المدى الفعال	حروب أساسية
بنديقي M14	1954	1973-1997، ما زالت بحوزة الجيش الاحتياطي	الولايات المتحدة	7.62 ملم	5.1 كغم	460 متراً	حملة سلام الجليل، الانتفاضة الأولى
M89SR T.C.I	سنوات الثمانينيات	عدد قليل جداً من البنادق في الوحدات الخاصة مثل «دوبدوبان»	إسرائيل	7.62 ملم	4.5 كغم	حوالي 1000 متر	الأمن الجاري
Mauser SR66SP ماوزر SR66SP	1966	سنوات الثمانينيات ولغاية 1996	ألمانيا	7.62 ملم	حوالي 6 كغم معبأ		الانتفاضة الأولى
Mauser SR86 ماوزر SR86	1986	في السنوات الأولى من التسعينيات وفي سنة 2000	ألمانيا	7.62 ملم	حوالي 6 كغم		الانتفاضة الأولى وانتفاضة الأقصى
Barrett M82A1 بارت M82A1	1980	سنوات التسعينيات ولغاية الآن	الولايات المتحدة	12.7 ملم	12.9 كغم بدون الخيرة	1,800 متر	انتفاضة الأقصى

انتفاضة الأقصى وحرب لبنان الثانية	800 متر	5.5 كغم بدون الذخيرة	7.62 ملم	الولايات المتحدة	1997 وحتى الآن	1988	Remington M24 رمينغتون M24
انتفاضة الأقصى وحرب لبنان الثانية	حوالي 500 متر	4.88 كغم بدون الذخيرة	7.62 ملم	الولايات المتحدة	منذ التسعينيات ولكن بصورة أكثر بعد سنة 2001		SR-25
أنواع أخرى من البنادق							
1948	400 متر	4.18 كغم (غير معبأ)	8 ملم	فرنسا		1886	Lebel Model 1886 rifle ليبيل 1886
1948		4 كغم	7.92 ملم	ألمانيا	سنوات الأربعينيات وحتى الآن	1898	Karabiner 98 Kurz ماوزر k98 (البندقية التشبيكية)
1948	حوالي 800 متر	4.17 كغم (غير معبأ)	7.7 ملم	بريطانيا	1947-1949	1939	Lee-Enfield لي انفيلد
1948	550 مترا	4.3 كغم (غير معبأ)	7.62 ملم	الولايات المتحدة		1936	M1 Garand M1 غاراند
1948	300 متر	2.48 كغم	7.62 ملم	الولايات المتحدة	1948 وحتى اليوم في الشرطة	1942	M1 Carbine M1 كاربين
إبعاد قنابل	130 مترا		عيار 12	الولايات المتحدة	Bomb disposal والشرطة		Shotgun Mossberg 695 بندقية صيد موسبيرغ .695.

الأمن الجاري		حوالي 3.5 كغم	عيار 12	الولايات المتحدة	ما زالت تخدم في الجيش الإسرائيلي	1950	Shotgun Remington 870 بندقية صيد رمينغتون .870
مسدسات							
مسدس خدمة	حوالي 50 مترا	ما يقارب 810 غرام	9 ملم	بلجيكا	سنوات الثمانينيات	سنوات العشرينيات	Highpower FN هاي باور ف ن
مسدس خدمة	حوالي 50 مترا	860 غراما	9 ملم + آخرين	سويسرا / الولايات المتحدة		سنوات الثمانينيات	Zig Zawrer P222 زيغ زاورر P222
مسدس خدمة للشرطة	حوالي 50 مترا	ما يقارب 920 غراما	9 ملم + آخرين	إسرائيل		1986	Baby Eagle/Jericho 941 أريحا 941
مسدس خدمة	حوالي 50 مترا	ما يقارب 625 غراما	9 ملم	النمسا	1997 وحتى الآن	1980	17 Glock pistol مسدس جلوك 17
مسدس خدمة	حوالي 50 مترا	ما يقارب 850 غراما	9 ملم	النمسا	1997 وحتى الآن	1988	Glock pistol 19 مسدس جلوك 19

أسلحة ذراع اليايسة

دبابات

سنوات الأربعينيات والخمسينيات									
اسم الدبابة	سنة الإنتاج	مكان الإنتاج	عدد أفراد الطاقم	نوع الدبابة	نوع التصفيح	تسليح	سرعة قصوى	استعمال	خروج من الخدمة
Hotchkiss «H 39»	1939	فرنسا	2	دبابة خفيفة	فولاذ 22-40 ملم	مدفع 37 ملم , 1 مدفع رشاش 7.5 ملم	36 كم في الساعة	حرب 1948	سنوات الـ 50
Cromwell	1941	بريطانيا	5	دبابة إبحار	فولاذ 76-8 ملم	مدفع 57 ملم , 2 رشاشات	61 كم في الساعة	حرب 1948	سنوات الـ 50
M4 Sherman دبابة شيرمان	1942	الولايات المتحدة	5	دبابة متوسطة	فولاذ 76-12 ملم	مدفع 75 ملم, 3 رشاشات	48 كم في الساعة	حرب 1948	سنوات الـ 60
سنوات الخمسينيات والستينيات									
M50 M51 Sherman دبابة شيرمان	1945	الولايات المتحدة	5	دبابة متوسطة	فولاذ 76-12 ملم	مدفع 105 ملم, 3 رشاشات	48 كم في الساعة	حرب 1956 حرب 1967	نهاية سنوات الـ 60
AMX-13	1952	فرنسا	3	دبابة خفيفة	فولاذ حتى 25 ملم	مدفع 75 ملم, 2 رشاشات	60 كم في الساعة	1956 1967	نهاية سنوات الـ 60
Patton M48 3 Magach	1952	الولايات المتحدة	4	دبابة قتال وعراك	فولاذ حتى 125 ملم	مدفع 105 ملم, 3 رشاشات	48 كم في الساعة	1967, حرب لبنان	بداية سنوات الـ 80

تم تحسينها (لشوط) خفيف	1967، 1973، حرب لبنان	43 كم في الساعة	مدفع 105 ملم، 2 رشاشات	فولاذ حتى 118 ملم	دبابة قتال وعراك	4	بريطانيا	1949	Centurion (شوط)

سنوات السبعينيات

تم تحسينها ل(ماخ) 6	1973، حرب لبنان	48 كم في الساعة	مدفع 105 ملم، 3 رشاشات	فولاذ حتى 127 ملم	دبابة قتال وعراك	4	الولايات المتحدة	1960	Patton_M60
بداية سنوات الـ 80	1973، حرب لبنان	48 كم في الساعة	مدفع 105 ملم، 3 رشاشات	فولاذ حتى 125 ملم	دبابة قتال وعراك	4	تحسين إسرائيلي لفاتون M 48		Magach 3

سنوات الثمانينيات

2004	1973، حرب لبنان، انتفاضة الأقصى	48 كم في الساعة	مدفع 105 ملم، 3 رشاشات	فولاذ حتى 127 ملم،	دبابة قتال وعراك	4	تحسين إسرائيلي لفاتون M60		Magach 6
تم تحسينها ل 2	حرب لبنان	50 كم في الساعة	مدفع 105 ملم، 3 رشاشات، مدافع الهاون	سري ومصنف	دبابة قتال وعراك	4	إسرائيل	1979	Merkava1 ميركافا 1
ما زالت بالخدمة	حرب لبنان، انتفاضة الأقصى وحرب تموز	50 كم في الساعة	مدفع 105 ملم، 3 رشاشات، مدافع الهاون	سري ومصنف	دبابة قتال وعراك	4	إسرائيل	1983	Merkava 2 ميركافا 2

سنوات التسعينات									
Merkava 3 ميركافا 3	1990	إسرائيل	4	دبابة قتال وعراك	سري ومصنف	مدفع 120 ملم، 3 رشاشات، مدافع الهاون	55 كم في الساعة	انتفاضة الأقصى وحرب تموز	ما زالت بالخدمة
Magach 7	تحسين إسرائيلي لفاتون M60	4	دبابة قتال وعراك	حماية خاصة	مدفع 105 ملم، 3 رشاشات	48 كم في الساعة	انتفاضة الأقصى	2004	
سنوات الألفين									
Merkava 4 ميركافا 4	2004	إسرائيل	4	دبابة قتال وعراك	سري ومصنف	مدفع 120 ملم، 3 رشاشات، مدافع الهاون	64 كم في الساعة	انتفاضة الأقصى وحرب تموز	ما زالت بالخدمة

سلاح المدفعية

مدافع اعتيادية				
اسم السلاح	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	مكان الإنتاج	عيار قطر جسم	حروب أساسية
Canon de 65 M(montagne) modele 1906	نهاية سنوات الأربعين، سنوات الخمسين.	فرنسا	65 ملم	حرب 1948
سولتام M-71	1974 وحتى هذا اليوم في خدمة الجيش الإضافية.	إسرائيل	155 ملم	حرب لبنان وحرب لبنان الثانية
سلاح مدفعية متحرك				
Self-propelled (also called mobile artillery or locomotive artillery)				
اسم السلاح (الأداة)	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	مكان الإنتاج	عيار قطر جسم	حروب أساسية
فريست	1961 حتى 1973	الولايات المتحدة	105 ملم	1967، 1973
L-33 روعيم	سنوات الستينيات حتى سنوات الثمانينيات	إسرائيل	155 ملم	1973، حرب لبنان

M-50 شرمان	1965 حتى سنوات الثمانينيات	إسرائيل	155 ملم	1967، 1973
M-107 «رُمح»	1971 حتى سنوات التسعينيات	الولايات المتحدة	175 ملم	1973، حرب لبنان
M-110 «كردوم»	1973 -	الولايات المتحدة	203 ملم	1973، حرب لبنان
مدفع متحرك Howitzer M١٠٩	حتى اليوم	الولايات المتحدة	155 ملم	حرب لبنان، انتفاضة الأقصى، حرب لبنان الثانية.
صواريخ مدفعية Rocket artillery				
اسم السلاح (الأداة)	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	مكان الإنتاج	عيار قطر جسم	حروب أساسية
كاتيوشا إسرائيلية	سنوات السبعينيات والثمانينيات	الإتحاد السوفيتي/ إسرائيل	12 قذيفة 240 ملم	1973، حرب لبنان
MAR-240 شرمان		إسرائيل	36 قذيفة 240 ملم	
MAR-290 شرمان /تسنتريون		إسرائيل	4 قذائف 290 ملم	حرب لبنان
M667 Lance مُفَجِّر		الولايات المتحدة	قذيفة واحدة	
منصة صواريخ Multiple Launch Rocket MLRS(System M270 مُحطمة	سنوات التسعينيات وحتى يوما هذا	الولايات المتحدة	12 قذيفة 227 ملم	حرب لبنان الثانية

أسلحة ذراع البحرية

سفن وقطع سلاح البحرية

غواصات								
الحروب الأساسية	التسليح	قوة الدفع بالأطنان	السرعة عُقْدَة	الطاقم	صُنِعَ في	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	سنة التسليح	موديل
1967	6 أنابيب طوربيد , مدفع 4 أنش على سطح السفينة, مدفع مضاد للطائرات 20 ملم, 2 مدافع رشاشة 0.3	814 على سطح المياه و 990 أثناء الغوص	9 أثناء الغوص, 15 على سطح المياه.	57	بريطانيا	1967 - 1959	1944	غواصة S
حرب الاستنزاف	6 أنابيب لصواريخ طوربيد 21 أنش	1520 على سطح المياه و 1720 أثناء الغوص	16 أثناء الغوص, 11 على سطح المياه.	67	بريطانيا	1975 - 1967	1944	غواصة T
حرب سلام الجليل	صواريخ بحر-بحر, صواريخ طوربيد, ألغام بحرية	420 على سطح المياه و 600 أثناء الغوص	17 أثناء الغوص, 11 على سطح المياه.	32	بريطانيا	2001 - 1976	1976	جال
حرب لبنان الثانية	عشرة أنابيب 21 أنش متعددة الاستعمالات والغايات	1640 على سطح المياه و 1900 أثناء الغوص	20 أثناء الغوص, 11 على سطح المياه.	30	ألمانيا	1999 وحتى الآن	1997	دولفين

سفن حاملة طائرات								
الحروب الأساسية	التسليح	قوة الدفع بالأطنان	السرعة	الطاقم	صُنِعَ في	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	سنة التسليح	موديل
الأمن الجاري, 1973	ثلاثة مدافع 40 ملم, طوربيد , طوربيد مضاد للغواصات	250	42 عقدة	40	فرنسا	نهاية الستينيات وحتى 1974 (تحولوا لساعر (2)	1967	ساعر 1
الأمن الجاري, 1973	مدفع 40 ملم , 8 صواريخ بحر-بحر «جابرئيل»	250	42 عقدة	40	فرنسا	نهاية الستينيات لغاية نهاية الثمانينيات	1969	ساعر 2
الأمن الجاري, 1973 وحرب لبنان.	مدفع 76 ملم , 6 صواريخ بحر-بحر «جابرئيل», هارفون , مدافع رشاش 0.5 أنش.	250	42 عقدة	40	فرنسا	نهاية الستينيات لغاية نهاية الثمانينيات	1969	ساعر 3
1973 وحرب لبنان.	مدفع Oto Melara 76 ملم, صواريخ بحر-بحر «جابرئيل», هارفون أنابيب طوربيد وقنابل عمق ضد الغواصات. مدفع Phalanx G. فولكان من نوع 20 ملم ضد الصواريخ, مدفعين أورليكون 20 ملم, ثلاثة مدافع رشاشة ماغ 7.62 ملم, وسائل قتال الكترونية ووسائل لاكتشاف وجود غواصات	415 حمل عادي و450 حمولة كاملة.	32 عقدة	47	إسرائيل	سنوات السبعينيات وحتى هذا اليوم.	1973	ساعر 4
انتفاضة الأقصى وحملة تغيير الاتجاه	تماما كما بساعر 4 سوى الوسائل المعدة لاكتشاف الغواصات وبالإضافة إلى مدفع Oto Melara 76 ملم, ووسائل قتال الكترونية متطورة.	488 حمولة كاملة	31 عقدة	53	إسرائيل	سنوات الثمانينيات وحتى اليوم		ساعر 4.5

سعر 5	1995	سنوات التسعينيات وحتى هذا اليوم.	الولايات المتحدة بتخطيط إسرائيلي	64	33	1075 حمل عادي, 1227 حمولة كاملة	8 صواريخ بحر-بحر هرفون. صواريخ باراك ضد الصواريخ والطائرات. مدفع فولكان من طراز Phalanx CIWS، طوربيد ووسائل قتال إلكترونية.	حملة تغيير الاتجاه
سفن الحراسة (خفر السواحل) والأمن الحالي.								
موديل	سنة التسليح	الخدمة في الجيش الإسرائيلي	صُنِعَ في	الطاقم	السرعة	قوة الدفع بالأطنان	التسليح	الحروب الأساسية
يتوش	-	1970-1980	الولايات المتحدة،	5	37 عقدة	7.5	2 مدافع رشاش 0.5	الأمن الجاري
دبور	?	سنوات السبعينيات وإلى اليوم.	الولايات المتحدة/ إسرائيل	6-9	19 عقدة	39	مدفعين أورليكين 20 OERLIKON ملم. كارجو 84 ملم. طوربيد - صواريخ مضادة للغواصات ذات رأس قذيفة 44 كغم. قنابل عمق.	1973، الأمن الجاري وانتفاضة الأقصى
دبورا	ثمانينيات	1988 وحتى اليوم	إسرائيل	10	36 عقدة	47	مدفعين 20 ملم OERLIKON. مدفع تابفون ثابت 25 ملم (التابع لرفائيل). مدفعين رشاشين ماج 7.62 ملم. مركبات: أنبوب ناقل (حامل) طوربيد للوقاية من الغواصات أو من القنابل العميقة.	الأمن الجاري وانتفاضة الأقصى

الامن الجاري وانتفاضة الأقصى	مدفع تايفون ثابت 25 ملم. مدافع رشاش 12.5 ملم. قنابل عمق.	54	46 عقدة	10	إسرائيل	1996 وحتى اليوم	سنوات التسعينيات	سوبر دبورا رمز 2
الامن الجاري	مدفع تايفون ثابت 25 ملم. مدافع رشاش 12.5 ملم. قنابل عمق.	54	47 عقدة	10	إسرائيل	2004 إلى اليوم	سنوات الـ 2000	سوبر دبورا رمز 3
الامن الجاري	2 رشاش ماغ 7.62 ملم، شحنات سلاح مضادة للسباحين والغواصين.	12	40 عقدة	5	جنوب أفريقيا			نَحْشُول
الامن الجاري والانتفاضة	مدفع تايفون ثابت 25 ملم. 2 مدافع رشاش 0.5 ملم. قنابل عمق.		50 عقدة		إسرائيل	1989 وحتى اليوم	1987	شَلْدَج

أسلحة ذراع الجو

طائرات سلاح الجو

fighter aircraft							
الطائرات الحربية							
طراز	مكان الإنتاج	سنوات الخدمة	أقصى وزن	سرعة قصوى	مجال الطيران	تسلح	حروب أساسية
Avia S-199 آفيا S-199	تشيكوسلوفاكيا	1948-1949	3.7 طن	590 كم في الساعة	850 كم	قنابل وزن 280 كغم	1948
B-17 Flying Fortress B-17 الحصن الطائر	الولايات المتحدة	1948-1954	16.2 طن	460 كم في الساعة	2,977 كم	13 مدافع رشاشة 0.5 براونينغ، قنابل وزن 2,700 - 5,800 كغم	1948
P-51 Mustang P-51 موستانج	الولايات المتحدة	1948-1961	5.3 طن	700 كم في الساعة	3,200 كم	6 مدافع رشاشة، قنابل وزنها 910 كغم	1948
Supermarine Spitfire سبيتفاير	بريطانيا	1948-1954	3.4 طن	620 كم في الساعة	700 كم	مدفعان 20 ملم، مدفعان رشاشان 12.7 ملم، قنابل وزن 350 كغم	1948
de Havilland Mosquito دي هابيلند موسكيتو	بريطانيا	1948-1956	8.2 طن	668 كم في الساعة	2,400 كم	قنابل وزنها الكلي 1,800 كغم، كما وُجهزت بعض النماذج بمدافع رشاشة 20 ملم أو صواريخ	1948

1948	4 مدافع 20 ملم, قنابل تزن 900 كغم	960 كم في الساعة	8.7 طن	1953-1964	بريطانيا	Gloster Meteor ميتيأور
1967، حرب الاستنزاف.	4 مدافع 20 ملم, قنابل تزن 1,000 كغم	940 كم في الساعة	8.1 طن	1955-1973	فرنسا	Ouragan أوراغن
1967	مدفعان 30 ملم, قنابل تزن 900 كغم	1,120 كم في الساعة	9.8 طن	1956-1971	فرنسا	Mystère ميستر
1967، حرب الاستنزاف	مدفعان 30 ملم, قنابل تزن 900 كغم	1,200 كم في الساعة	10 طن	-1958	فرنسا	Super Mystère سوبر ميستر
1967، حرب الاستنزاف.	4 مدافع 30 ملم, قنابل تزن 1,500 كغم	1,100 كم في الساعة	21 طنا	1957-1972	فرنسا	Vautour اتور
1967، حرب الاستنزاف.	مدفعان 30 ملم, صواريخ وقنابل بوزن 1,350 كغم	2,350 كم في الساعة	11.8 طن	1961-1982	فرنسا	ميراج III
1973، حرب الاستنزاف، حرب لبنان	مدفعان 30 ملم, صواريخ وقنابل 3,700 كغم	1,170 كم في الساعة	11.1 طن	1967	الولايات المتحدة	A-4 Skyhawk A-4 سكايهوك
حرب الإستنزاف، حرب لبنان	مدفع 20 ملم, صواريخ وقنابل بوزن 7,300 كغم	أكثر من 2 ماخ	28 طن	1968-2005	الولايات المتحدة	F-4 Phantom II F-4 فانتوم

1973	مدفعان 20 ملم، صواريخ وقتابل	1,300 كم	2.1 ماخ	13.5 طن	1971-1981	إسرائيل	IAI Nesher نيسر
حرب لبنان	مدفعان 20 ملم، صواريخ وقتابل	1,300 كم	2,285 كم في الساعة	14.6 طن	منذ 1975	إسرائيل	Kfir IAI كفير
حرب لبنان ، وحرب لبنان الثانية	مدفع 20 ملم، صواريخ وقتابل	3,450 كم	2.5 ماخ	36.7 طن	منذ 1976	الولايات المتحدة	F-15
حرب لبنان، انتفاضة الأقصى، حرب لبنان الثانية.	مدفع 20 ملم، صواريخ وقتابل	3,200 كم	أكثر من 2 ماخ	16 طن	منذ 1980	الولايات المتحدة	F-16
حرب لبنان الثانية والأمن الجاري	مدفع 20 ملم، صواريخ وقتابل وزن 11 طن	4,450 كم	2.5 ماخ	36.7 طن	منذ 1998	الولايات المتحدة	F-15I
حرب لبنان الثانية والأمن الجاري	مدفع 20 ملم، صواريخ وقتابل	2414 كم	أكثر من 2 ماخ	23.5 طن	منذ 2004	الولايات المتحدة	F-16I
cargo aircraft							
طائرات نقل							
حروب أساسية	تسلح	مجال الطيران	السرعة القصى	أقصى وزن	سنوات الخدمة	مكان الإنتاج	طراز
جميع حروب إسرائيل	32	2,400 كم	370 كم في الساعة	15 طنا	1948-2001	الولايات المتحدة	Douglas DC-3 C-47 داكوتا

جميع حروب إسرائيل 1967، 1973، حرب الاستنزاف	1	740 كم	170 كم في الساعة	680 كغم	1948-2002	الولايات المتحدة	Piper PA» 18-Super Cub» بايبر سوبر كاب
حرب 1967، حرب الاستنزاف، لبنان.	4	2,050 كم	275 كم في الساعة	1.5 طن	1968-1997	الولايات المتحدة	سسنا 206
1967، حرب 1973، حرب الاستنزاف	114	6,900 كم	595 كم في الساعة	67 طن	1964-1978	الولايات المتحدة	Boeing 377 Stratocruiser بوينغ 377 ستراتوكروزر
1973، حرب لبنان	92	7,880 كم	620 كم في الساعة	79.4 طن	منذ 1971	الولايات المتحدة	C-130 Hercules طائرة سي-130 (مخلب القتال)
1973	190	9,900 كم	544 كم في الساعة	151 طن	منذ 1973	الولايات المتحدة	Boeing ٧٠٧ بوينغ ٧٠٧
مروحيات حربية							
حروب أساسية	تسلح	مجال الطيران	السرعة القصوى	أقصى وزن	سنوات الخدمة	مكان الإنتاج	طراز
انتفاضة الأقصى وحرب لبنان الثانية	مدفع 20 ملم، 8 صواريخ طاو المضادة للدبابات، قذائف	510 كم	230 كم في الساعة	4.5 طن	منذ 1976	الولايات المتحدة	AH-1 Cobra AH-1 كوبرا (الأفعى)
حرب لبنان	4 صواريخ مضادة للدبابات (طاو)	425 كم	270 كم في الساعة	1.3 طن	1977-1993	الولايات المتحدة	Defender MD500 ديفندر

انتفاضة الأقصى وحرب لبنان الثانية	مدفع 30 ملم, 16 صاروخا مضادا للدبابات هلفاير Hellfire	690 كم	365 كم في الساعة	9.5 طن	منذ 1990	الولايات المتحدة	AH-64 Apache أباتشي أي اتش-64
انتفاضة الأقصى وحرب لبنان الثانية	مدفع 30 ملم, 16 صاروخ هلفاير II مضاد للدبابات.	690 كم	365 كم في الساعة	9.5 طن	منذ 2005	الولايات المتحدة	AH-64D أباتشي لونغبو
مروحيات للنقل							
حروب أساسية	تسلح	مجال الطيران	سرعة قصوى	أقصى وزن	سنوات الخدمة	مكان الإنتاج	طراز
الأمن الجاري	2	220 كم	130 كم في الساعة	1.1 طن	1951-1959	الولايات المتحدة	Hiller 360 هيلر-360
الأمن الجاري	4	530 كم	175 كم في الساعة	1.6 طن	1957-1975	فرنسا	ألويت 2
الأمن الجاري.	12	650 كم	185 كم في الساعة	3.6 طن	1957-1963	الولايات المتحدة	S-55
1967.	16	420 كم	215 كم في الساعة	5.8 طن	1957-1969	الولايات المتحدة	S-58
1967	2	350 كم	150 كم في الساعة	1.3 طن	1965-1968	الولايات المتحدة	Bell 47 بل 47

حرب الاستنزاف، 1967، حرب لبنان، حرب لبنان الثانية والأمن الجاري.	55	1,640 كم	315 كم في الساعة	19 طن	منذ 1969	الولايات المتحدة	Stallion Sea 53-CH CH-53 سي ستاليون (يسعور)
حرب الاستنزاف، 1973.	14	630 كم	205 كم في الساعة	4.7 طن	1968	الولايات المتحدة	Bell 205 بل 205
1967، حرب الاستنزاف، 1973، حرب لبنان.	38	650 كم	240 كم في الساعة	12.5 طن	1966-1991	فرنسا	Aérospatiale SA 321 Super Frelon سوبر فرلون (تسورعا)
1973، حرب لبنان	5	580 كم	205 كم في الساعة	1.4 طن	?-1971	الولايات المتحدة	Bell 206 بل 206
حرب لبنان	14	420 كم	250 كم في الساعة	5.1 طن	?-1975	الولايات المتحدة	Bell 212 بل 212
مهام يومية	12	760 كم	260 كم في الساعة	4 طن	1985-1997	فرنسا	HH-65 (دولفين)
حرب لبنان الثانية والأمن الجاري.	22	1,630 كم	360 كم في الساعة	10 طن	منذ 1994	الولايات المتحدة	Hawk Black 60-UH UH-60 هوك

مهام يومية	14	470 كم	290 كم في الساعة	4.2 طن	منذ 1996	فرنسا	Eurocopter AS 565 Panther AS-565 بانثير (عطاليف، الوطواط)

ملحق: أسلحة بالصور



بندقية - سلاح رشاش قصير M-16A2 - انتاج
الصناعات العسكرية الاسرائيلية



ملالة ثقيلة (نغمحون).



جرافة 9 - D



قاذفة صواريخ M-270 MLRS - صناعة امريكية



طائرة حربية F15i .



طائرة حربية F16



طائرة حربية F16j .



طائرة عمودية حربية Apache AH-64



طائرة عمودية حربية Black Hawk UH-60



سفينة حربية - دبور - صناعة المانية



غواصة حربية - دولفين - صناعة المانية



1. دبابة ميركافا 4



صاروخ بعيد المدى - توماهوك



مدفعية M109



بندقية - رشاش قصير - عوزي



بندقية - رشاش طويل - غليل



طائرة بدون طيار Pioneer RQ-2



صاروخ بالستي Trident 2

الفصل الثامن

الصناعة العسكرية الإسرائيلية



تعتبر الصناعة العسكرية، من أقدم فروع الصناعة في إسرائيل، إذ تأسست قبل إقامة الدولة، بل مع بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدعم، غير مباشر، من حكومة الانتداب البريطاني،^١ واتسعت بعد قيام إسرائيل، وهي تتطور باستمرار حتى أصبحت الآن تضم أكثر من ٥٠٪ من مجمل العاملين في الصناعة الإسرائيلية، وغدت إسرائيل من أهم الدول في العالم في مجال إنتاج الأسلحة وتصديرها، وتصل قدرتها في هذا المجال إلى مستويات تفوق الكثير من الدول الغربية.

وقد أولت الحركة الصهيونية كل اهتمامها بالصناعة العسكرية، وذلك لتحقيق أهدافها بقيام «الوطن القومي اليهودي»، وخلق دولة قوية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. ولتحقيق ذلك، تم بناء علاقات جذرية مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، واستثمار جهد ومال كبيرين لتحقيق التفوق العسكري وخلق صناعة عسكرية، والتركيز على نوعية هذه الصناعة لتخدم أهداف الحرب الإسرائيلية، وإبقاء المستودعات مليئة بالذخيرة وقطع الغيار في كافة الظروف السلمية والقتالية، والعمل على بيع السلاح ودخول سوق السلاح العالمي ومنافسة الدول المصنعة للسلاح، لتعزيز الوضع السياسي والاقتصادي.

• نشوء وتطور الصناعة العسكرية الإسرائيلية

المرحلة الأولى: من الحرب العالمية الأولى حتى قيام إسرائيل

في الواقع، نشأت الصناعة العسكرية قبل قيام إسرائيل العام ١٩٤٨، وبالتحديد منذ أن تم إنتاج أول قنبلة يدوية يهودية، في فترة الحرب العالمية الأولى، ثم طوّرت هذه القنبلة بعد الحرب، بالاعتماد على نموذج من إنتاج مصانع «كروب» العالمية،^٢ وقد استخدمت هذه القنابل ضد المتظاهرين العرب الفلسطينيين في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢١، وجرى التحول في معمل إنتاج الأسلحة في أعقاب تظاهرات العرب الفلسطينيين سنة ١٩٢٩ (ثورة البراق) في الخليل والقدس، إذ قام اليهود بصنع ٥٠٠ قنبلة من مواير التمديدات الصحية، ثم تم صب قنابل أكثر تطوراً مماثلة لقنبلة «ميلز» الإنكليزية، بالإضافة إلى صنع قنبلة يتم قذفها بإضافة وصلة إلى البندقية للرمي حتى مسافة ٣٠٠ متر.

كما صنع اليهود في السنة ذاتها (أي ١٩٢٩) قنابل الغاز المسيل للدموع، و«قاذف اللهب» الذي يقذف النار لمسافة عشرين متراً. وجرى تطوير القنبلة التي تُرمى بالبندقية سنة ١٩٣١

بالاعتماد على نموذج روسي. واستطاع اليهود سنة ١٩٣٢ إنتاج حوالي ٨٠٠ قنبلة بندقية من نوع «ميتس» مع إنتاج كؤوس القنابل لوضعها على البنادق، وأغلب هذه المحاولات التطويرية جرت من قبل عصابة الهاغاناه التي عملت على إنشاء دائرة سرية خاصة، أطلقت عليها اسم « فرع الإنتاج الحربي»، فاستطاعت اعتباراً من سنة ١٩٣٣ إنتاج مئة قنبلة يومياً، وفي سنة ١٩٣٤ بدأت الهاغاناه بصناعة الألغام.^٢ وبعد الحصول على آلات من أوروبا شرعت سنة ١٩٣٩ في إنتاج ١٥٠٠٠ رصاصة يومياً. وفي السنة ذاتها، طورت صناعة مدفع الهاون، عيار ثلاث بوصات، بعد ملاحظة فعاليته بيد الجيش البريطاني، فأنتجت ٤٨ مدفعاً من هذا العيار مع خمسة آلاف قذيفة.^٣ وخصصت قيادة الهاغاناه مبلغ ألفي جنيه فلسطيني، وموازنة شهرية قدرها ٦٠٠٠ جنيه فلسطيني، بهدف تطوير صناعة الأسلحة، فتم اعتباراً من سنة ١٩٤٠ إنتاج مدفع الهاون (٢) إنش أو (٥٢) ملم مماثلاً لنموذج بريطاني، وأمكن حتى شهر آذار ١٩٤٣ تسليم ٢١٥ مدفعاً، وفي العام ١٩٤٣ تم صنع النموذج الأول من رشاش مشابه للنموذج الاسترالي «ستين-غان»، وأمكن حتى سنة ١٩٤٤ صنع ٥٥٩ مدفعاً منه.^٤ وتم خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٤ دمج شبكة المصانع (الورشات) في مُجمّع واحد تحت قيادة مركزية تابعة لتنظيم الهاغاناه، وتم إحضار آلات حديثة للصناعة العسكرية، وارتفعت موازنة هذه المصانع إلى (٩٧٥٠٠ جنيه فلسطيني).

وهنا لا بد من ذكر، أنّ الجيش البريطاني اضطر خلال الحرب العالمية الثانية، للاعتماد على المصانع اليهودية في فلسطين، لتلبية بعض حاجاته، مما شكل دفعة قوية لها. وتوفر لنا المعطيات الرقمية الرسمية البريطانية معلومات لا بأس بها حول بنية الصناعة العسكرية الصهيونية، فتفيدنا أنّ المصانع اليهودية قامت خلال الفترة (١٩٤٢-١٩٤٤) بإنتاج ٣٦٣٤٠٠٠ لغم مضاد للدبابات و ٧٨٧٥٠٠ وعاء فولاذي (steel container) وبلغت القيمة الإجمالية لمنتجات المصانع اليهودية لحساب الجيش البريطاني ٣٣ مليون جنيه فلسطيني.^٥

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٥، كانت هناك مجموعة من المصانع اليهودية الحديثة، تمتلك خبرات فنية كافية، لا سيما في صناعة المتفجرات والصواعق وأسلاك التفجير، فأقيم مصنع للسكب في كيبوتس (مشمار هعميق) لإنتاج قنابل الهاون، وأنتج هذا المصنع في السنة الأولى من إنتاجه (١٩٤٥) أكثر من ٤٥ ألف قذيفة هاون، مقابل ٣٤

ألف قذيفة تم إنتاجها في السنوات الثلاث السابقة، وتم إنتاج ٥٠ ألف قنبلة سنة ١٩٤٧، مقابل سبعين ألف قنبلة جرى إنتاجها في السنوات الأربع السابقة، وفي مجال رصاص البنادق والمدافع الرشاشة، أنتج خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٤٨) أكثر من مليوني رصاصة، أي بمعدل ١٤ ألف رصاصة يومياً للرشاش (sten) و ٤٧٥٠ رشاشاً، وأكثر من ١٠٠ مدفع هاون (mortar) عيار بوصتين و ٥٣٠٠٠ قنبلة يدوية (mills).^٧

وخلال الفترة من تشرين الثاني ١٩٤٧ حتى ١٥ أيار ١٩٤٨ أنتجت الصناعة العسكرية الصهيونية: ١٠٤٠٤ رشاش و ٢١١٥٠٠٠ رصاصة رشاش، ٧٧٠٠٠ قنبلة يدوية، ٣١ مدفع هاون عيار ٣ بوصات و ١٣٠٥٠٠ قذيفة، و ٣١٩٩٤ لغماً. وفي صيف ١٩٤٧ بدأت الصناعة العسكرية بصنع المدفع المضاد للدبابات (PIAT) وهو الذي أطلق عليه اسم عبري (رنت) اختصاراً للكلمات العبرية «البندقية المضادة للدبابات»، وخلال هذه الفترة صنع ٤٨ مدفعاً من هذا النوع، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من إقامة إسرائيل تم صنع ٦٠٠ مدفع (PIAT) (آخر، وشُرعَ في صناعة مدافع هاون عيار ٦ بوصات. إن هذه الأرقام المتعلقة بتطور الصناعة العسكرية الصهيونية في هذه الفترة، تُبين الدور الذي لعبته في حسم المعركة لصالح اليهود.^٨

المرحلة الثانية : ١٩٤٨ - ١٩٧٣

بعد إقامة إسرائيل بعام واحد، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون أوامره بتوحيد الصناعة العسكرية في إطار واحد.

ومع حلول العام ١٩٥١ بدأت تلك الصناعة في الإنتاج المتنوع. حيث شهدت الخمسينيات بداية التوسع في عدد من الصناعات العسكرية تحت إشراف بن غوريون شخصياً، واستطاعت إسرائيل إنتاج الأسلحة الصغيرة، وبعض أنواع الذخيرة، وأيضاً بعض أنواع من الأنظمة الالكترونية، كما بدأت في تطوير عدد من الطائرات والدبابات من الطراز القديم.^٩

وأدى التعاون بين شركة (سوليل بونيه) وشركة (توميل) الفنلندية في العام ١٩٥٠ إلى إقامة مصنع (سولتام) الذي تخصص في إنتاج مدافع الهاون الثقيلة، وفي تلك الفترة كان هذا هو المصنع الوحيد الذي تمتلكه وزارة الدفاع الإسرائيلية.

ومع نهاية الخمسينيات تمكنت إسرائيل من إقامة الأعمدة الثلاثة الرئيسية، وهي:

مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI)

الصناعة الجوية الإسرائيلية

هيئة تطوير الوسائل القتالية (رافائيل)

ويمكن القول إن الأركان الأساسية لهذه الصناعة تركزت في:

- تصميم المدفع الرشاش المعروف باسم (عوزي) العام ١٩٥٢.
- إقامة مصنع « بيرك » لصيانة الطائرات النفاثة العام ١٩٥٦ .
- التوسع في صيانة المعدات الالكترونية العام ١٩٥٩.
- بدء العمل في صاروخ من طراز بحر - بحر هو صاروخ «غبرئيل» ١٩٥٩.
- تجميع طائرة «وجا الأول» ودخولها سلاح الطيران (١٩٦٠). وهنا يجب لفت الانتباه إلى أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية اعتمدت منذ نشأتها، على شريك قوي، إذ لعبت فرنسا هذا الدور خلال الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، حيث ساهمت المشاركة الفرنسية أكبر الإسهام في تحقيق طفرة هائلة في الصناعة العسكرية الإسرائيلية، ما ساعدها على عبور مرحلة تراخيص الإنتاج والتطوير، أو ما أطلق عليه (مرحلة الإنتاج الذاتي) بمعاونة خبرات أجنبية، ثم الوصول إلى مرحلة التطوير والتعديل للأسلحة المستوردة.

أما القفزة النوعية الكبيرة للصناعة العسكرية فكانت قد بدأت بعد إعلان الرئيس الفرنسي «ديغول» عقب اندلاع حرب حزيران العام ١٩٦٧ الحظر على تصدير السلاح الفرنسي إلى إسرائيل، ونتيجة للحظر أُزيلت جميع القيود المالية، التي اعترضت توسيع الصناعة العسكرية، وقررت وزارة الدفاع للمرة الأولى، إرسال طلبيات تطوير وإنتاج على نطاق واسع، إلى خارج وزارة الدفاع.

وخلال السنوات الثلاث التي أعقبت حرب ١٩٦٧، بلغ إنتاج إسرائيل من المعدات العسكرية أربعة أضعاف ما كان قبل القرار الفرنسي، كما بدأت عملية مكثفة في مجال الأبحاث وتطوير النماذج الإسرائيلية المستقلة، بدلاً من الاعتماد على البرنامج الفرنسي - الإسرائيلي المشترك، وهكذا استطاعت إسرائيل إنتاج الطائرة المعروفة باسم (نيشر) التي كانت تمهيداً لإنتاج الطائرة المقاتلة الأكثر تطوراً من طراز (كفير) وتم أيضاً صنع الدبابة (ميركافا).

بعد حرب ١٩٦٧، نظرت الولايات المتحدة إلى إسرائيل كونها ذخراً إستراتيجياً. وقد انعكس ذلك في تحولها إلى الدعامة الأساسية للصناعة العسكرية الإسرائيلية، حيث مدّتها

بالخبرة والعمالة الماهرة والفكر التكنولوجي، والمال الذي اتخذ أشكالاً متعددة: مساعدات وهبات عسكرية واستثمارات وقروض طويلة الأجل بفوائد بسيطة وشراء المنتجات العسكرية الإسرائيلية. وشهدت بداية سنوات السبعينيات توسعاً كبيراً في الصناعة العسكرية، فبينما كان حجم مبيعات شركة الصناعات الجوية يبلغ ٤٠ مليون دولار العام ١٩٦٨ أصبح ١٩٠ مليون دولار العام ١٩٧٣.^{١٠}

المرحلة الثالثة : بعد حرب ١٩٧٣

بعد حرب ١٩٧٣، حدث تغيير نوعي في صناعة الأسلحة، فبعد أن كانت تهتم بشكل أولي بتوفير الأسلحة للجيش الإسرائيلي، أصبحت صناعة رئيسية تساهم مساهمة أساسية في حجم الصادرات الإسرائيلية، وتمكنت من تحقيق القفزة النوعية بواسطة المساعدات الأميركية الهائلة التي مكنتها من تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنتاج الحربي، ومن الحصول على آخر تطورات التكنولوجيا الأميركية، كما أن سماح الولايات المتحدة الأميركية للصناعة العسكرية الإسرائيلية ببيع السلاح للجيش الأميركي، فتح أمامها أبواب التصدير إلى السوق الأميركية في البداية، وإلى أسواق دول حلف الناتو، وأكثر من ٤٠ دولة في العالم بعد ذلك. وفي نهاية التسعينيات، كانت صناعة الأسلحة تحتل مركزاً رئيسياً في تركيبة الاقتصاد الإسرائيلي، وتؤدي دوراً محورياً في رسم السياسات الإسرائيلية، سواء على صعيد التوجهات العسكرية أو التوجهات الاقتصادية والعلاقات الدولية.

• أبرز الخطوط العامة التي تحكم النشاط الإسرائيلي في مجال التسليح

أولاً - من المعروف أن إسرائيل ترتبط بالولايات المتحدة الأميركية باتفاقية للتعاون الاستراتيجي في مجال الدفاع منذ سنة ١٩٧٩، ولقد قام إسحق رابين (وزير «الدفاع» الإسرائيلي آنذاك) في ١٤ كانون الأول ١٩٨٧، بتجديد هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات أخرى.^{١١} وتعطي هذه الاتفاقية إسرائيل ومؤسساتها البحثية والصناعية وضعاً موازياً شبيهاً للوضع الذي تتمتع به دول حلف شمال الأطلسي في نقل التكنولوجيا الحديثة والمشاركة في برامج الأبحاث والدراسات ذات الطابع العسكري. ولقد استفادت إسرائيل كثيراً من هذه الاتفاقية في مجالات الحرب الإلكترونية والذخيرة المطورة والصواريخ المضادة للدبابات

بعيدة المدى والرؤوس الباحثة عن الأهداف بالأشعة تحت الحمراء للصواريخ، وقنابل جو/أرض المطورة (نظام أوفر للقنابل الموجهة بالأشعة تحت الحمراء).

ثانياً - التفوق الإسرائيلي على المستوى العالمي في تطوير وإنتاج أنواع كثيرة منها الطائرات بدون طيار، والترسانة الإسرائيلية الحالية تشتمل على مركبات متعدد الأشكال من هذا النوع. والطائرة من دون طيار تُستخدم في أغراض الاستطلاع والتصوير وتحديد الأهداف، كما يمكن استخدامها في تدمير الأهداف في العمق. ومن المعروف أن إسرائيل قامت باستخدام أجيالٍ من هذه المركبات مثل (ماستيف، مازلات، بايونير) في تحديد مواقع الصواريخ السورية في سهل البقاع في لبنان. وقامت طائرات (اسكوت) من النوع نفسه بتصوير نتائج الهجوم على مواقع الصواريخ ونقلها تليفزيونياً إلى تل أبيب. وتقوم إسرائيل حالياً بتطوير أنواع جديدة من الطائرة من دون طيار تتميز بصغر الحجم ورخص الثمن لاستخدامها بأعداد كبيرة.

ثالثاً - قامت إسرائيل بتطوير الطائرة المقاتلة القاذفة (لافي) حتى مراحل متقدمة من اختبارات الطيران. وبفضل هذا المشروع الذي ساهمت فيه العديد من الشركات الأميركية الكبرى، قامت إسرائيل بنقل الكثير من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في مجالات الإلكترونيات والألياف الصناعية والحواسيب الإلكترونية وهندسة الطيران بصورة عامة، مما حقق إضافة نوعية وكمية إلى مشاريع إسرائيل في مجالات التسليح والفضاء. ويعتبر مشروع الطائرة (لافي) من أكبر مشاريع التطوير الإسرائيلية المعلن عنها في مجال التسليح. بدأ المشروع في شباط ١٩٨٠، وكان الهدف الأساسي منه هو بناء طائرة تفي بالمتطلبات التكتيكية الإسرائيلية في التسعينيات وما بعدها، وتستفيد من الخبرة القتالية الماضية على الجبهة العربية في أكتوبر ١٩٧٣. كما كان الهدف من المشروع - بالإضافة إلى ذلك - بناء قاعدة صناعية متقدمة تحافظ على التقدم الإسرائيلي في مجالات التكنولوجيا الحديثة. وبرغم أن إسرائيل كانت صاحبة التصميم الهندسي للطائرة إلا أن العمل في المشروع اقتضى اشتراك حوالي ٨٠ شركة أميركية في توريد المعدات والنظم الفرعية للطائرة. وبلغت التكلفة الكلية للمشروع ٢,٢ بليون دولار دفعت منها الولايات المتحدة ١,٨ بليون دولار، لكن المشروع لم يدخل في مرحلة الإنتاج لأسباب اقتصادية بعد جدل طويل داخل الحكومة الإسرائيلية.^{١٢}

رابعاً - الاهتمام الإسرائيلي المكثف بالأشكال المطورة والمتقدمة للرؤوس الحربية التقليدية بدءاً من الرؤوس الحاملة للقنابل والمتفجرات والألغام إلى رؤوس المفترقات الارتجاجية

عالية التدمير والتي استخدمت في الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦)، وكان لها تأثير فعال على الأهداف المحصنة.

خامساً - نجاح إسرائيل في تطوير صاروخها الباليستي بعيد المدى «أريحا ٢» الذي قد يصل مداه إلى ١٤٥٠ كم. ومن المؤكد أن إسرائيل تُعطي أولوية عالية لتطوير هذا النوع من الصواريخ لأداء مهام للدفع في العمق العربي. إن تزويد هذا النوع من الصواريخ بالرؤوس التقليدية المطورة يُتيح استخدامه ضد الأهداف البعيدة بمرونة غير موجودة في حالة الرؤوس النووية التي يحكم استخدامها اعتبارات مُعقدة. ومن المعروف أن عمليات إسرائيل المحددة ضد قواعد الفلسطينيين في تونس وضد المفاعل النووي في العراق قد تمت باستخدام سيناريوهات معقدة للطائرات المهاجمة، ومثل هذه المهام سوف يمكن تحقيقها بدقة وبدون مخاطر كبيرة باستخدام هذا الجيل من الصواريخ بعيدة المدى. أما أثناء اندلاع العمليات فإن هذه الصواريخ يمكنها في ضربة خاطفة من تدمير المطارات الحربية في العمق الاستراتيجي وإصابة الطائرات داخل مواقعها الحصينة والإجهاز على حشود المدرعات والأفراد في المراحل الأولى من المعركة.

سادساً - وقعت إسرائيل بروتوكولاً للتعاون الفني مع الولايات المتحدة في مجالات الأبحاث الخاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي والتي تمتد إلى الواجهة الأمامية للتقدم العلمي والتكنولوجي في عصرنا الحالي. هذا الوضع سوف يتيح لإسرائيل أن تضع يدها على التكنولوجيا الجديدة في مجالات أشعة الليزر والجزيئات والتطبيقات المتقدمة في الحاسبات الإلكترونية وبرامجها المعقدة، كذلك في هندسة الصواريخ والمقذوفات فائقة السرعة. **سابعاً -** تحصل إسرائيل على الأجيال الحديثة من الذخيرة المطورة لطائراتها المقاتلة، ويشمل ذلك الصواريخ الموجهة جو/جو، وجو/أرض والقنابل الموجهة بالليزر والرادار والأشعة تحت الحمراء، وفي المقابل فإن الكونغرس الأمريكي يقف بالمرصاد أمام حصول الدول العربية على هذه النوعية من الذخيرة بعد أن يوافق على إمدادها بالطائرات من دونها.

وإذا تعرضنا لما يُسمى بمنظومة الأسلحة الإسرائيلية فوق التقليدية والمقصود بها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية نجد أن إسرائيل بدأت بالاهتمام بهذه المنظومة منذ قيامها، ولأن عمليات الإنتاج والتطوير بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أيسر -مقارنة بالسلح النووي- فقد سعت إسرائيل إلى توفير قاعدة إنتاجية ضخمة، ساعدها في ذلك توفر القاعدة العلمية في هذا المجال (معاهد البحوث والدراسات التطبيقية والعلمية كمعهد التخنيون

بحيفا، ومعهد وايزمان للعلوم في رحوبوت)، والاستعانة بشبكة العلماء اليهود المنتشرين في العالم حيث أوجدت إسرائيل صلات علمية معهم في إطار تنمية صناعتها الكيميائية. وتشمل المنشآت الكيميائية الإسرائيلية عدة مصانع من أهمها:

- مصنع إنتاج الغازات الحربية في شرق الناصرة.
- مصنع آسيا للكيميائيات في بيتاح تكفا.
- مصنع مختتم للكيميائيات والمبيدات الحشرية في تل أبيب.
- مصنع دوريت للكيميائيات في القدس.
- مصنع هايل للكيميائيات في حيفا.

وتنتج إسرائيل الغازات الحربية، وخاصة غازات الأعصاب والغازات الكاوية والخانقة والغازات النفسية ومواد شل القدرة، وأهمها غاز BZ «داي فوسجين». وتستخدم إسرائيل وسائل التوصيل التي تستخدم في الأسلحة النووية من طائرات وصواريخ، علاوة على الهاونات والألغام الكيميائية. أما بالنسبة للقدرات البيولوجية في الترسانة العسكرية الإسرائيلية فهي لا تقل عن القدرات الكيميائية؛ فلإسرائيل برنامج طموح لإنتاج الأسلحة البيولوجية، وهناك معمل حكومي متخصص يعمل به عدد كبير من العلماء الذين يتابعون أحدث النظريات العلمية والتقنيات الفنية، ويقع بالقرب من تل أبيب في منطقة «نس تسونا». وهناك تعاون مرصود بين إسرائيل والولايات المتحدة في مجالات التجارب على استنباط التوكسينات والفطريات، كما تقوم إسرائيل بإنتاج عناصر الأمراض الفطرية وعناصر الأمراض البكتيرية، مثل: الجمرة الخبيثة والكوليرا والطاعون والجذري والحمى الصفراء. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم يثبت قيامها باستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية في حرب ١٩٧٣ إلا أنه قد ثبت استخدام القوات الإسرائيلية للأسلحة الكيميائية وخاصة غاز سيانور الهيدروجين بواسطة مستودعات القنابل وذخائر المدفعية أثناء غزو هذه القوات بيروت العام ١٩٨٢.

• تصدير السلاح الإسرائيلي للخارج

تعتبر الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٢٥٪ من إجماليها، ويرجع ذلك في الأساس للاهتمام الذي أولته الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري

والاقتصادي إلى الصناعة الحربية، من حيث قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال سدّ احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات والذخائر ومركبات القتال وقطع الغيار، وتقليل اعتماد إسرائيل على المصادر الخارجية في الحصول على هذه الاحتياجات الأمنية المهمة، وحتى لا تتعرض لضغوط خارجية في حالة امتناع أي مصدر خارجي عن تلبية احتياجاتها منها، كما حدث مع فرنسا في العام ١٩٦٧ عندما امتنعت عن إمداد إسرائيل بقطع غيار المقاتلات الجوية من نوع «ميراج»، ما دفع إسرائيل إلى سرقة تصميمات هذه المقاتلات، وبنائها في المصانع الإسرائيلية تحت اسم المقاتلة (كفير)، والتي تتولى حالياً بيعها إلى دول كثيرة، منها أخيراً (٢٠٠٦) إندونيسيا، بعد أن تقادمت هذه المقاتلة في ترسانة الأسلحة الإسرائيلية.

لم يكن تصدير السلاح للخارج في البداية هدفاً رئيساً لإسرائيل، بل كان هدفاً ثانوياً، ولكن أصبح بعد ذلك هدفاً رئيساً في مجال السياستين الدفاعية والاقتصادية، وذلك بعد أن لبّت الصناعات الحربية قطاعاً عريضاً من الاحتياجات الأساسية للقوات المسلحة الإسرائيلية، وبعد أن نجحت في تطوير منتجاتها نوعياً، واعتمدت على التكنولوجيا الأميركية بشكل أساسي، وحصلت على تراخيص تصنيع أحدث المعدات والأسلحة الأميركية، وأصبحت منتجات الصناعات الحربية الإسرائيلية منافساً قوياً لمثيلاتها في الدول الكبرى مثل روسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والهند، إلى أن أصبحت إسرائيل ثامن دولة في العالم، من حيث حجم صادراتها العسكرية.

وكما استهدفت الإستراتيجية العسكرية تحقيق الاكتفاء الذاتي لإسرائيل في مجال تلبية احتياجاتها التسليحية، فقد استهدفت الإستراتيجية الاقتصادية لإسرائيل أيضاً تقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية، وفتح أسواق تصديرية في مختلف مناطق العالم، وبما يزيد من فرص العمالة، والحصول على موارد خارجية من العملة الصعبة، وذلك اعتماداً على التطور التكنولوجي المعتمد في القاعدة الصناعية المدنية والعسكرية، ورخص الأيدي العاملة والتكلفة بوجه عام في إسرائيل.

إن تحليل المراحل التي مرّت بها حتى اليوم الصادرات التسليحية الإسرائيلية، اعتماداً على المراحل التي مرّت بها الصناعة الحربية، يبين أن ثمة ثلاثة عوامل رئيسة وجهت السياسة الإسرائيلية في هذا المجال:

أ) العوامل العسكرية - الأمنية:

أفادت تقارير أجهزة المخابرات في كثير من دول العالم أن إسرائيل كانت باستمرار وراء تزويد الكثير من الحركات الانقلابية والانفصالية بالسلح في المناطق التي تكتنفها الأزمات والصراعات المسلحة، وممن تتفق توجهاتهم السياسية مع السياسة الخارجية لإسرائيل، وتخدم تحقيق أهدافها، مثل: الثوار الأكراد في العراق، وجيش لبنان الجنوبي، وحزب الكتائب في لبنان، وقوات جارانج في جنوب السودان، وقوات الكونترا في نيكاراغوا، وحركة بوليساريو في المغرب، بالإضافة إلى دول معادية للدول العربية والإسلامية، وفي نزاعات معها مثل تركيا في مواجهة سورية والعراق، وأثيوبيا في مواجهة السودان، وإريتريا في مواجهة اليمن، والسنغال في مواجهة موريتانيا، وإيران في مواجهة العراق إبان حرب الخليج الأولى، والهند في مواجهة باكستان... الخ. وفي بعض الأحيان كانت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تتم بالنيابة عن الولايات المتحدة، ولخدمة أهدافها، كما كشف عن ذلك في فضيحة (إيران - كونترا) العام ١٩٨٧، حيث لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تقدم مساعدات عسكرية مباشرة إلى دول مثل إيران.

ب) العوامل السياسية:

جرى عقد بعض صفقات الأسلحة منذ الستينيات بين إسرائيل ودول لم تكن تقيم علاقات دبلوماسية مباشرة مع إسرائيل، مثل: الهند وإندونيسيا والصين وإيران، فقد جذبت سمعة الجيش الإسرائيلي والانتصارات التي حققها في حرب ١٩٦٧ عدداً لا بأس به من طلبات عدة دول للأسلحة والمعدات الإسرائيلية، والتي آثرت أن تعقد صفقات تسليحية مع إسرائيل؛ لأنها لم تكن ترتبط بشروط أو ضغوط سياسية مثلما تفعل الدول الكبرى المصدرة للسلح، فكانت هذه الصفقات جزءاً من الجهود التي تبذلها إسرائيل لتوسيع نفوذها في دول دائرة مجالها الحيوي التي تمتد من باكستان وإيران شرقاً إلى الساحل المغربي على المحيط الأطلسي غرباً، ومن بلدان آسيا الوسطى شمالاً إلى وسط وجنوب أفريقيا وباب المنذب على البحر الأحمر جنوباً.

ج) العوامل الاقتصادية:

بالنظر إلى افتقارها لموارد طبيعية كالنفط والمعادن الثمينة، تشمل دعائم وركائز قوية

لاقتصادها، لا سيما في مجال التصدير، فقد اعتمدت إسرائيل في المقابل على ما تملكه من إمكانيات تكنولوجية متطورة وعريضة، لا سيما في مجال الصناعات الحربية، في توسيع قاعدة إنتاجها من الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة التي تحتاجها الكثير من الدول الأخرى، وتفتقر إليها بفعل القيود الأميركية في هذا الصدد. ودخلت إسرائيل بثقل في مجال تصدير هذه الأسلحة والمعدات المتقدمة ذات الأصل الأمريكي إلى جميع أسواق العالم، وحققت بذلك مكاسب اقتصادية ضخمة أدت إلى إصلاح ميزانها التجاري، ناهيك عن تشغيل المزيد من الأيدي العاملة الإسرائيلية، وزيادة احتياطها من العملة الصعبة.

الأقسام الرئيسية للصادرات الإسرائيلية:

تنقسم الصادرات الإسرائيلية من الأسلحة والمعدات الحربية إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

(أ) عتاد فائض، أو عتاد يجري إخراجه من الخدمة في الجيش بعد أن تقادم، فيُعادُ إصلاحه وتحديثه، ثم يُباع إلى الدول التي ترغب في شرائه، خاصة من دول العالم الثالث.

(ب) عقود طويلة الأجل لبيع معدّات قتالية ونوعيات من الذخائر ذات التكنولوجيا المتقدمة، وتتعامل في هذا الإطار مؤسسات وشركات الصناعة الحربية الإسرائيلية ممثلة لإسرائيل مع الدول الأخرى.

(ج) التطوير المشترك مع بعض الدول الأجنبية لبعض أنواع الأسلحة والمعدات الحربية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، حيث تسهم هذه الدول الكبرى والغنية في نفقات التطوير والإنتاج، وتشترط إسرائيل في هذه الحالة أن تشتري هذه الدول نسبة مما تنتجه إسرائيل من معدات الإنتاج المشترك.

(د) بيع فائض الإنتاج الحربي من الأسلحة والمعدات في مختلف دول العالم، بعد أن استكملت القوات المسلحة الإسرائيلية الحصول على احتياجاتها. يدخل في هذا الإطار تحديث ما حصلت عليه إسرائيل في حروبها مع الدول العربية من أسلحة روسية، حيث تعرض إسرائيل بيعها على الدول التي تعتمد في تسليحها أساساً على الأسلحة الروسية (مثل بيع الدبابات الروسية ت ٥٤، ت ٥٥، ت ٦٢ بعد تغيير مدفعها ومحركها وأجهزة اتصالاتها وأجهزة تصويبها).

ترك الازدهار السياسي والاقتصادي الذي عاشته إسرائيل بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧

آثاره على الصناعة العسكرية، إذ زاد الإنتاج، وبالتالي مبيعات الأسلحة بصورة ملحوظة، كما أن حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ أوجدتا ميادين كافية لاختبار وعرض منتجات الصناعات الحربية الإسرائيلية، حيث نمت صادرات الأسلحة باطراد منذ أوائل السبعينيات من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٢، إلى ٧٠٠ مليون دولار العام ١٩٨٠، إلى مليار دولار العام ١٩٨٧، ثم ٢,٢ مليار دولار العام ١٩٩٥، إلى ٣ مليار دولار العام ٢٠٠١، وهو ما يمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي، وطبقاً لبيانات معهد «سييري» لبحوث السلام في السويد، فإن إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، حيث تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل.^{١٣}

ورغم أهمية الاعتبارات الاقتصادية فيما يخص صادرات السلاح الإسرائيلية، فإن حرص إسرائيل على خلق مناطق نفوذ لها في الدول التي تُصدّر لها الأسلحة يُعتبر عنصراً مهماً في سياسة التصدير التسليحية. ففي بداية تعامل إسرائيل مع أية دولة في هذا المجال تحرص على إشعار الدولة المعنية بأنها لا تسعى إلى ممارسة ضغوط سياسية أو نفوذ على هذه الدولة، وأن معايير التعامل التجاري هي التي تحكم العلاقة بين البلدين، ولكن بعد عدة سنوات ومع احتياج الدولة التي اشترت العتاد الإسرائيلي إلى خبرات تدريبية على هذا العتاد، واحتياجات الصيانة والإصلاح وقطع الغيار والتطوير، وما يواكب ذلك من احتياجات أخرى مثل: تطوير البنية الأساسية العسكرية، وتنظيم وتشكيل القوات المسلحة... الخ في هذه الدول، يبدأ النفوذ الإسرائيلي يفرض نفسه على الدول المستوردة، من خلال بعثات تدريب الضباط إلى إسرائيل، وعمل الخبراء والمستشارين الإسرائيليين مع القادة العسكريين والنخبة السياسية الحاكمة في هذه الدول، لا سيما إذا كانت القيادات العسكرية في الأخير هي الحاكمة فعلاً، كما هو الحال مع معظم دول العالم الثالث، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

ووفقاً لبعض الخبراء أن هذه العلاقات السرية التي تبنيها إسرائيل مع الدول التي تُصدر لها الأسلحة تعتبر أقوى وأوثق من العلاقات الرسمية، سواء أكانت قائمة أم غير قائمة بين إسرائيل وهذه الدول، خاصة إذا شملت هذه العلاقات مجالات التعاون المخبراتي وتأمين وحراسة القيادات السياسية والعسكرية فيها، وإقامة علاقات شخصية معهم، وهو ما يؤدي بالتالي إلى توسيع مجالات التعاون والروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي بعض الأحيان، قد يكون الهدف من صادرات الأسلحة هو إقامة علاقات مع خصوم

الحكم القائم مثل الأحزاب المعارضة والحركات والمنظمات المحلية، ويكون هدف إسرائيل هو السعي لإسقاط النظام الحاكم، واستبدال نظام سياسي آخر به ليكون موالياً لإسرائيل أو الولايات المتحدة، وتكون إسرائيل في هذه الحالة تعمل بالوكالة عن أميركا، خاصة إذا ما فرض الكونغرس الأمريكي قيوداً على الإدارة الأميركية في تزويد بعض الدول والمنظمات بأسلحة أميركية.

وقد تكون صفقات الأسلحة لدولة ما، وسيلة لكسب دعم هذه الدولة لإسرائيل في موقف سياسي إقليمي معين أو دولي، كالتصويت في الأمم المتحدة، أو السماح لليهود المتواجدين في دولة ما بالهجرة إلى إسرائيل، مثل هجرة يهود الفلاشا من إثيوبيا، ويهود الأرجنتين وجنوب أفريقيا وزيمبابوي.

كما تفيد صادرات السلاح أيضاً في حصول إسرائيل على احتياجاتها من المواد الخام الحيوية، لا سيما النفط، وذلك في إطار صفقات المقايضة. فقد دفعت إيران بالنفط ثمن الأسلحة التي تلقتها من إسرائيل زمن حكم الشاه في إيران، بينما حصلت إسرائيل من نظام جنوب أفريقيا العنصري على الفحم والصلب واليورانيوم في مقابل صادرات تسليحية إسرائيلية إليها، هذا إلى جانب ما تؤدي إليه هذه الصادرات من توسيع مجال النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في الخارج، مثل إنشاء مراكز التدريب، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في مجالات الطرق والجسور ومحطات القوى والمياه والصرف الصحي.

لذلك امتدت أسواق تصدير الأسلحة والمعدات الحربية الإسرائيلية إلى أكثر من ٦٠ دولة في مختلف قارات العالم، وكانت أبرز هذه الدول هي:

١. في أفريقيا: كينيا، جنوب أفريقيا، زائير، سوازيلاند، إثيوبيا، إريتريا، غانا، أوغندا، سيراليون، أفريقيا الوسطى، المغرب.
٢. آسيا: الصين، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، بورما، نيبال، فيتنام، سيريلانكا، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين.
٣. في أوروبا: سويسرا، ألمانيا الغربية، هولندا، فرنسا، بلجيكا، اليونان، إيطاليا، السويد.
٤. في الأمريكيتين: الولايات المتحدة، كندا، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، بيرو، أورغواي، بوليفيا، إكوادور، نيكاراغوا، جواتيمالا، كولومبيا، فنزويلا.

وفي سياق آخر، كان لارتباط الصناعات المدنية بالصناعات العسكرية، لا سيما في البنية

الأساسية وأعمال البحث والتطوير، دور كبير في نمو الاقتصاد الإسرائيلي وبلوغه مستوى صناعياً متقدماً، وهنا يمكننا التوقف أمام عدد من النقاط الرئيسة:

(١) من أبرز الصناعات التي حظيت باهتمام خاص، صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية والكيمائيات والمنتجات المعدنية. ففي العام ١٩٦٥ أسهمت هذه الصناعات بحوالي ٣٠٪ من القيمة المضافة للصناعة الإسرائيلية، وأصبحت في العام ٢٠٠٠ تسهم بـ ٦١٪ من إجمالي الصادرات، ويستوعب ١٩٪ من قوة العمل. وقد أسهمت في زيادة إجمالي الصادرات الصناعية الإسرائيلية لتصل إلى أكثر من ١٣ مليار دولار، وبنسبة ٩٠٪ من إجمالي الصادرات، وتحظى بـ ٣٠٪ من الاستثمار القومي، وتسهم بـ ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي، وقد بلغت نسبة الصادرات من الإلكترونيات ١٢٪ من إجمالي الصادرات، والمنتجات المعدنية ٣٪، والمواد الكيماوية والأدوية ٢,٢٪، والصادرات العسكرية ٢٦٪، والبتروكيماويات ١٤٪. (٢) وخلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي تضاعف إنتاج الكهرباء ثلاث مرات ونصف. وتحتل صناعة التقنية المتطورة (Hi-Tech Industries) حيزاً متنامياً في إطار الإنتاج والتصدير، فقد قفز الاستثمار في هذا القطاع بنسبة ٧٤٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠، وارتفعت الإنتاجية فيه بنسبة ١٣٪ خلال السنة نفسها، بينما لم تزد الإنتاجية في الصناعة التقليدية عن ٤٪، كما برز في الفترة نفسها اهتمام متزايد في تنمية قطاع التقنية البيولوجية المتقدمة (Bio-Tech)، فقد حظيت ١٧ شركة عاملة في هذا الحقل في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ باستثمارات بلغت قيمتها ١٨٠ مليون دولار مسجلة قفزة بلغت ٥٤٪.

(٣) تلعب الصناعات الجوية والصناعات المرافقة لها دوراً قيادياً في الاقتصاد الإسرائيلي، فهي المصنعة لأقمار التجسس الصناعية طراز (أوفيك ١ وحتى ٥)، فضلاً عن إنتاج سلسلة الأقمار التصويرية المدنية (Earth Imagerat)، وتتوقع الشركة صاحبة الأقمار أن يدر عليها بيع الصور الملتقطة من الفضاء الخارجي دخلاً يقدر بملياري دولار سنوياً. وتمثل الصناعات الجوية الإسرائيلية موقع المصدر الإسرائيلي الأول بعد خروجها من الأزمة التي مرت بها في منتصف التسعينيات، فقد بلغت أرباحها في العام ١٩٩٩ حوالي ٧٩ مليون دولار متجاوزة أرباح

١٩٩٧ بنسبة ١٣٢٪، ولا يقتصر إنتاج الصناعات الجوية على الإنتاج العسكري فقط، فهي تنتج أيضاً منتجات مدنية تبلغ نسبة مبيعاتها منها ٤٠٪ من المجموع الكلي. كما سبق وخططت لاستخدام أمثل لطاقتها التقنية لترفع إنتاجها بنسبة ١٠٪ سنوياً، ولمضاعفة مبيعاتها السنوية لتصل في العام ٢٠٠٧ إلى ٤ مليار دولار، ٨٠٪ منها موجه للتصدير.^{١٤}

٤) وقد ساعد وضوح الرؤية وتحديد السبل العملية لتحقيقها على تحقيق أهداف الصناعة الحربية الإسرائيلية، سواء في مجال تقليل اعتماد إسرائيل على السلاح الخارجي إلى أدنى حد، أو في استخدام هذه الصناعة كقادرة للاقتصاد الإسرائيلي عامة، وقد تحقق الهدفان، ولكن بدرجات متفاوتة. فعلى مستوى دورها الاقتصادي استوعبت الصناعة الحربية نصف مجموع العاملين في الصناعات الإسرائيلية، ووصل إجمالي إنتاجها عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣,٦ مليار دولار، كما أنها تسهم بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ - ٥٠٪ من الصادرات العالمية، ويصل عائدها إلى ما بين ١٥ - ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي.^{١٥} أما فيما يتعلق بدورها الأمني، فقد تمكنت صناعة السلاح في إسرائيل من تغطية معظم الاحتياجات المحلية، وذلك بعد أن كانت لا تغطي أكثر من ٥٪ حتى العام ١٩٦٤، و٤٠٪ حتى العام ١٩٨٥، وإلى جانب ذلك لعبت صناعة السلاح الإسرائيلية دور الرافعة لباقي الصناعات، حيث أصبحت المركز الرئيس لأعمال البحث والتطوير، كما أنها الجسر الذي تمرّ منه التكنولوجيا المستوردة.^{١٦}

٥) ورغم التحول الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات لجهة تقليص دور الدولة، فقد ظل المجال العسكري بعيداً عن التأثير، إذ ظل الإنفاق الدفاعي على وتيرته المرتفعة، بحيث بقيت إسرائيل تحتل المكانة الأولى عالمياً في هذا المجال، كما بقيت سيطرة الحكومة قائمة على معظم المشروعات العاملة في هذا المجال، مثل مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI)، وسلطة تطوير الوسائل القتالية (رافائيل RAPHAEL)، وورش التشغيل والصيانة، وهذه المؤسسات تختص بإنتاج جميع أصناف الإنتاج العسكري، في حين تقوم شركات القطاع الخاص بإنتاج الأجهزة المكملية، مثل الأجهزة اللاسلكية والرادارية، وأجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة التصويب... الخ، والشاهد أن دور الدولة في مجال الصناعة العسكرية أخذ في التزايد مقارنة بدورها في المجالات الخدمية مثل التعليم والصحة، بل إن التراجع في تلك المجالات غالباً ما كان يتم لصالح زيادة الإنفاق على الصناعات الحربية، حيث وصل في العام ٢٠٠٢ إلى ٩,٨ مليار دولار،

ويرجع ذلك في الأساس إلى أن الإنفاق على الصناعات الحربية تقابله عوائد اقتصادية وسياسية سريعة، مقارنة بالمجالات الأخرى. هذا إلى جانب ما يناله قطاع الصناعات الحربية من نصيب وافر من المساعدات العسكرية الأميركية التي تصل إلى ٣ مليار دولار.^{١٧}

• مستجدات سياسة التسليح في المرحلة الراهنة

تكره إسرائيل فكرة الدفاع، وتراها من الناحية النفسية والإستراتيجية اعترافا للخصم بقدرته على الفعل والإيذاء، ومنذ بناء خط بارليف الشهير على الضفة الشرقية لقناة السويس كأول إجراء دفاعي لها بعد تاريخ طويل اتسم بالهجوم المستمر، لم تتوقف إسرائيل عن التفكير في مشاريع دفاعية أخرى، ربما كان أهمها بناء الجدار الفاصل بينها وبين الفلسطينيين، ونظام الصواريخ (الحيثس) للدفاع ضد الصواريخ العربية والإيرانية. إلا أنه منذ حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، بدأت إسرائيل تفكر بجدية أكثر في كيفية التعامل مع معطيات جديدة تتعلق بتهديد الصواريخ والقذائف المختلفة.^{١٨}

ولا شك في أن لجوء إسرائيل إلى أساليب دفاعية قد يعني في الوقت نفسه أن جرأة الهجوم بأشكاله المختلفة عند جيرانها قد زادت وتنوعت مع الوقت في ظل وجود تآكل مستمر لردعها العسكري لأسباب مختلفة.

وفي هذا السياق، تضع حرب لبنان الثانية ودروسها أمام المؤسسة العسكرية تحديات جديدة مختلفة تستوجب عقيدة أمنية مغايرة، وهو ما يعني أن الأولوية ستمنح في السنوات المقبلة للقوات البرية التي قلصت موازنتها في السنوات الماضية لمصلحة القوات الجوية الإسرائيلية في أعقاب الإجماع على أنه في وسع الطيران حسم أي حرب في المستقبل، وهو ما لم يتحقق في الحرب على لبنان، الأمر الذي أضطر معه رئيس الأركان السابق الجنرال دان حالوتس إلى الاستقالة.^{١٩}

إن تغيير سلم الأولويات يعني بوضوح تمكين القوات البرية من اقتناء ما تحتاج إليه من عتاد عسكري وإعادة تعبئة المخازن التي فرغت بعد الحرب الأخيرة، وتكثيف تدريب قوات الاحتياط وتأهيلها بشكل أفضل مما بدت عليه في لبنان، ولا يستبعد إرجاء شراء عشرات الطائرات الأميركية المقاتلة من الجيل الثالث من طراز F-35 وتفضيل تزويد القوات البرية بمدرعات حديثة ومنظومات متعددة المستويات مضادة للصواريخ (أي اعتراضها على الارتفاعات المختلفة).

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات شرعت قيادة الأركان العامة برئاسة نائب رئيس الأركان الجنرال موشيه كابلينسكي منذ منتصف آب ٢٠٠٧ في مناقشة خطة تحمل اسم (كلع)^{٢٠} لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية. أسس البرنامج لعدة سنوات، ويتناول أساسا حاجات الفروع المختلفة للسنوات العشر المقبلة، وما ينبغي أن تدخل من تعديلات على العقيدة الأمنية الواجب أتباعها في ضوء الاعتبارات السابقة. وبحسب ما نقلته وسائل الإعلام عن ضابط كبير في هيئة الأركان أن ورشة عمل تم تشكيلها في هيئة الأركان استمر انعقادها يومين بحثت المقاربات والاتجاهات المختلفة، والتهديدات المترتبة بإسرائيل في العقد المقبل وتوفير الموارد الملائمة، ووصفت ورشة العمل هذه بأنها إحدى أهم المداولات التي تجريها قيادة الجيش منذ سنوات طويلة.^{٢١}

وفي هذا الإطار أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن إسرائيل ستزود بأنظمة فعالة مضادة للصواريخ في غضون ٤ - ٥ سنوات، وشدد على أهمية هذه الأنظمة في مواجهة صواريخ أرض/ أرض والصواريخ المضادة للدبابات على حدّ سواء في إطار الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة. وأضاف باراك أنه في حالة نشوب نزاع فعلي إسرائيلي - عربي يتم نقل الحرب إلى معسكر العدو والانتصار بشكل واضح مع أقل ما يمكن من الخسائر في الصفوف الخلفية، مشددا على ضرورة تشكيل فرقتين مدرعتين إضافيتين لدعم القوات البرية، وإجراء تدريبات للجيش عبر مناورات كبرى.^{٢٢}

نظام القبة الحديدية

طبقا لمعلومات وزارة الدفاع الإسرائيلية، أطلق الفلسطينيون على إسرائيل منذ بداية صيف (٢٠٠٧) نحو ١٠٤٠ صاروخ هاون، بالإضافة إلى ٤٠٠٠ صاروخ سقطت على إسرائيل العام ٢٠٠٦ خلال حربها مع حزب الله اللبناني. هذا الوضع المقلق كان وراء عودة العسكريين الإسرائيليين إلى طرح قضية الدفاع ضد الصواريخ، ومشاريع التسلح المتعلقة بهذا الموضوع، وما جرى لها من انكماش خلال السنوات الماضية لأسباب مالية وفنية وفكرية، واقتصار الأمر في النهاية على نظام «الأرو» أو السهم الذي دخل الخدمة بالفعل بعد أن مرّ بعمليات تطوير متعددة.

في بداية ٢٠٠٧، قررت الحكومة الإسرائيلية البدء في تطوير نظام جديد لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى بحد أدنى ١٠ كيلومترات وحتى ٧٠ كيلومترا، وأطلقت عليه «القبة الحديدية». ومن

المعروف أن اعتراض الصواريخ قصيرة المدى يُمثل تحدياً تكنولوجياً وعملياً صعباً، حيث الزمن ما بين انطلاق الصاروخ ووصوله إلى الهدف قصير، قد لا يسمح باكتشافه واعتراضه وتدميره. وقد فرض ذلك على المخطط الإسرائيلي عدداً من التحديات المدهشة، كان أهمها حاجته إلى رادار على درجة عالية من التقنية يستطيع في ظروف العمليات اكتشاف الصواريخ بأعدادها الكبيرة ومسارها المنخفض في ثوان معدودة حتى يمكن إطلاق الصواريخ الاعتراضية عليها. وتمتلك إسرائيل قدرة تكنولوجية عالية في تطوير وإنتاج الرادارات الخاصة والحساسة، وهي متفوقة جداً في هذا المجال على المستوى العالمي، وقد تسبب بيعها لأحد هذه الرادارات المحمولة جواً للصين إلى مشكلة مع الولايات المتحدة اضطرتها في النهاية إلى إلغاء صفقتها مع الصين. والمهم في نظام القبة الحديدية، أنه لن يعترض كل الصواريخ المهاجمة التي من المحتمل أن تكون غزيرة العدد، ولكن سيكون في مقدوره من لحظة اكتشاف الصاروخ حساب مساره بسرعة، فإذا وجده سوف يسقط في منطقة خالية من السكان أو غير حيوية - كما حدث لعدد كبير من صواريخ حزب الله في حرب لبنان - فسوف يتركه وشأنه حتى يوفر صواريخه الاعتراضية المكلفة لتدمير صاروخ آخر في طريقه إلى هدف حيوي مهم - حسب المصادر الإعلامية الإسرائيلية.^{٢٣}

وبجانب نظام الرادار سيكون هناك صواريخ اعتراضية تنطلق في الوقت المناسب بسرعة تفوق سرعة الصاروخ المهاجم لمقابلته في منتصف الطريق وتدميره. وخلافاً لعملية اعتراض الطائرات التقليدية، يطرح اعتراض الصواريخ تحديات هائلة، أهمها بجانب عملية الاكتشاف المبكر للصاروخ المهاجم ضرورة الوصول إليه مباشرة - وليس بالقرب منه - حتى يمكن التأكد من تدميره برغم سرعته الكبيرة.

وفي الحقيقة، هناك انقسام في إسرائيل حول زمن التطوير المتوقع لنظام القبة الحديدية الذي قد يصل إلى ثلاث سنوات تقريباً. وبسبب الرغبة في الحصول على حل سريع للمشكلة، توجه انتقادات كثيرة للحكومة بسبب أن إسرائيل كانت قد بدأت بالفعل تطوير نظام متطور بالتعاون مع الولايات المتحدة لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى باستخدام أشعة الليزر عالي الطاقة. وقد استغرق العمل في هذا المشروع مدة عشر سنوات، وأجريت عليه ٤٧ تجربة ناجحة، وأنفقت عليه ٣٠٠ مليون دولار، لكن تقرر في النهاية إيقافه في ٢٠٠٤ بسبب انسحاب الشريك الأمريكي، وبسبب مشاكل أخرى فنية وتمويلية.^{٢٤}

ومن أجل أن تكمل إسرائيل القبة تماماً حول محيطها دون ثغرات، تعمل حالياً في

تطوير نظام ثالث للدفاع ضد الصواريخ أطلقت عليه اسم «العصا السحرية»، ويغطي هذا النظام فجوة الدفاع الموجودة بين الصواريخ بعيدة المدى والمسؤول عنها نظام «الأرو»، وبين الصواريخ قصيرة المدى، وسوف يتولاها في المستقبل نظام القبة الحديدية.

خطة التسليح الخمسية - تيفن ٢٠١٢ (للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢)

تركز خطة (تيفن ٢٠١٢) الخمسية على تطوير القوات البرية في إطار الدروس والعبر التي أسفرت عنها الحرب على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وانعكست في تقرير لجنة فينوغراند عن أوجه التقصير التي كشفت عنها هذه الحرب، خاصة في مجال عمل وأداء القوات البرية، وأيضاً في ضوء الدروس والخبرات المكتسبة من الحروب الإقليمية الدائرة في العراق وأفغانستان ومع المقاومة الفلسطينية، وما حدث من تطورات تقنية متسارعة في أنظمة التسليح والمعدات الحربية على الصعيد العالمي - خاصة في الولايات المتحدة وروسيا خلال السنوات القليلة الماضية.

أقر رئيس الأركان الجنرال (غابي أشكنازي) خطة التسليح الخمسية (للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢) ليؤكد إيلاء القيادة العسكرية القوات البرية أهمية قصوى من خلال تخصيص موازنات هائلة لمشترياتها، أعلى من تلك المخصصة لسلح الجو الذي حظي في السنوات الأخيرة بحصة الأسد من الموازنة. كما أوصت الخطة بوقف تهميش القوات البرية ووجوب العودة إلى التركيز على أسلحته من المشاة والمدركات، وكان رئيساً الأركان السابقين (موشيه يعلون) و(دان حالوتس) قد وضعاً مخططاً لخفض عدد ألوية المدركات في الاحتياط. كما تقضي الخطة الخمسية بزيادة القوات المدرعة بحجم فرقتين وتحسين تدريب - زيادة سمك الدروع - الدبابات (ميركافا) وفقاً لتوصيات وزير الدفاع باراك، رغم أن القيادة الحالية للقوات البرية تفضل توسيع قوات المشاة وليس المدركات.^{٢٥}

وطبقاً لما نقل عن الجنرال أشكنازي أن الخطة الجديدة التي أطلق عليها «تيفن ٢٠١٢» وصادق عليها وزير الدفاع والحكومة الأمنية المصغرة، لا تقلل من حق سلاحي الجو والبحرية اللذين سيتزودان بمشتريات جديدة ستوفرها أموال الدعم العسكري الأميركي في السنوات العشر المقبلة، والتي قررت واشنطن رفعها من ٢,٤ مليار دولار إلى أكثر من ٣ مليار دولار سنوياً (الدعم الأميركي يشمل المساعدة الاقتصادية والعسكرية). كما أوضح أشكنازي أن الخطة الخمسية الجديدة تعزز قوة الجيش الإسرائيلي وتحسن مواجهته للتحديات التي تترتب

بإسرائيل. كما تشكل رافعة التجدد والبناء وتحسين التفوق النوعي، ولكنها تستوجب في الوقت ذاته تحسين عمل المؤسسة الأمنية كلها.

وأوضحت تقارير صحافية إسرائيلية أن الخطة الجديدة تعكس فعلا تفضيلا في الموازنات للقوات البرية لأول مرة منذ سنوات، متوقعة أن يتسبب هذا التفضيل في أرجاء تحويل موازنات خاصة طلبها سلاح الجو. وأضافت أن الجيش سيتزود في السنوات المقبلة بعدة مئات من المدرعات الثقيلة، على أن يتواصل إنتاج دبابات من نوع (ميركافا - ٤) مع إدخال منظومات دفاعية ناجحة لاعتراض الصواريخ من كافة الأنواع أرض / أرض، والصواريخ المضادة للدبابات، كما سيتم تحسين أنواع أخرى من الدبابات.

ووفقا لبيان صادر عن رئاسة الأركان العامة، فإن سلاح الجو سيتم تزويده ابتداء من العام ٢٠١٤ بـ ٥٠ مقاتلة أميركية جديدة من طراز F-35 التي طورها شركة لوكهيد مارتين وثمان كل منها ٥٠ مليون دولار، وهي قادرة على الإفلات من الرادارات. هذا إلى جانب تطوير وتحسين الطائرات من دون طيار. وأفادت صحيفة ידיعوت أحرونوت أن سلاح الجو سيواصل تحسين قدراته في كل ما يتعلق بكونه الذراع الطولى للجيش.^{٢٦} أما بالنسبة لقوات الاحتياط، فقد ذكرت الصحيفة عن مصادر عسكرية قولها أن قيادة هيئة الأركان تخطط لإجراء ثورة حقيقية في هذه القوات، تستثمر فيها نحو ٤٢٠ مليون دولار لشراء معدات عسكرية لوحدات الاحتياط بهدف مساواتها بقوات الخدمة العسكرية النظامية.^{٢٧}

من الجدير ذكره، أن خطة التسليح الخمسية الجديدة جاءت بعد أن وجدت قيادة هيئة الأركان العامة صعوبة في تطبيق الخطة العشرية (كلع) بسبب نقص الموازنة. لذلك اهتمت بالتركيز على مطالب التطوير في السنوات الخمس القادمة، وقد كشفت صحيفة معاريف بعضا من أبعاد هذه الخطة. منها زيادة موازنة القوات البرية بما لا يقل عن ٣٠ مليار شيكل، وإلغاء جميع الخطط التي كانت مُعدّة لحل كتائب وألوية، كما سيتم بموجب الخطة الخمسية الجديدة (تفن) التركيز على سلاح المدرعات أكثر من الماضي.

وأشارت معاريف إلى أن الجيش سيواصل إنتاج دبابة (الميركافا - ٤) في السنوات الخمس المقبلة بعد تقوية تدريبها لتكون قادرة على تحمل هجمات الصواريخ المضادة للدبابات الحديثة ذات الشحنتين المتفجرتين، وسيتم التزود بوسائل التدريب الفاعلة بواسطة شركة (رافائيل) - هيئة تطوير وسائل القتال، كما يتم التركيز الآن على تطوير منظومات متطورة قادرة على

مهاجمة صواريخ العدو وتدميرها قبل أن تضرب الآليات المدرعة للجيش. أما فيما يختص بسلاح الجو فقد أشارت معاريف إلى أن زيادة موازنة القوات البرية لن تكون على حسابه، بل ستقطع من الزيادات المخصصة لموازنة الدفاع.^{٢٨}

مما لا شك فيه أن إقرار رئاسة هيئة الأركان العامة الإسرائيلية للخطة الخمسية الجديدة، بموازنة تبلغ ٦٠ مليار شيكل - طبقا لما نشرته مجلة Defines News^{٢٩} - ستغطي المساعدات الأميركية (٣,١ مليار دولار) - إنما يعكس مدى تداعيات حرب لبنان تموز ٢٠٠٦ على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية - فطبقا لتصريح نائب وزير الدفاع السابق وعضو الكنيست (إفرايم سنيه) أن الحرب الأخيرة أيقظت إسرائيل من سبات عميق، لذلك فهي تسعى اليوم لاستعادة مكانتها العسكرية وهيبة الردع التي تضررت على أيدي المقاومة اللبنانية، واضحة في اعتبارها عدة أولويات حول أماكن نشوب حرب جديدة قد تشمل سورية وإيران ولبنان معا. لذلك جاء تركيز الخطة الخمسية الجديدة على إنشاء فرقتين مدرعتين ولواء مشاة احتياطي جديد ابتداء من العام ٢٠٠٨، بعدما كانت تخطط قبل حرب لبنان الأخيرة لتقليص حجم القوات البرية بنحو ١١ ألف جندي ووقف إنتاج دبابة (الميركافا).

وفي إطار دروس تلك الحرب نفسها من المتوقع أن تقلل إسرائيل بشكل كبير من اعتمادها المفرط على التكنولوجيا في التدريب والقتال، وتعود إلى المبادئ الأساسية لخوض الحروب التقليدية التي تعتمد على هجوم القوات المدرعة تحت غطاء الدعم الجوي (المساندة النيرانية القريبة) ضمن عقيدة الحرب الخاطفة التي طبقتها القوات الإسرائيلية بنجاح في حروبها السابقة ضد الجيوش العربية. إذ أن الجديد في هذا الأمر هو أهمية التدريب العملي الحي، وليس بواسطة أجهزة المحاكاة، على كيفية التعامل مع قوات شبه عسكرية معادية - مثل حزب الله وحماس - تحترب أساليب حرب العصابات، ومن الصعب تمييز مواقعها على الأرض لقصفها مسبقا قبل الهجوم عليها، ومن هنا ستبرز الحاجة لتطوير وتكثيف وسائل الاستطلاع البري والجوي والالكتروني والفضائي لتحديد مواقع هذه القوات المعادية ورصد وتتبع تحركاتها.

ونشر في إسرائيل أيضا عن تزويد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بدبابات (ميركافا - ٤) مطورة، وكذلك ناقلات جند مدرعة طراز (نمر) مزودة بأجهزة استشعار الكترونية طراز (Trophy) للحماية الفعالة ضد الصواريخ المضادة للدبابات والتشويش عليها

وتجنبها، كما تعطى إنذارا باقتراب الصاروخ المضاد للدبابات المعادية، وذلك بوقت كاف يسمح بإطلاق ستارة دخان حول موقع المركبة المدرعة يبطل مفعول شعاع الليزر الذي يوجه الصاروخ المعادي، وأيضاً بما يمكن الطاقم من سرعة تغيير موقع الدبابة أو العربة المدرعة، هذا إلى جانب تزويد هذه المركبات القتالية بدروع مقواة («شوبهام» أو «ارتجاعية» Re - active) في إطار تحييد الصواريخ المضادة للدبابات المتطورة (خاصة «كورينت At-14» الروسية)، وكل هذا يأتي في إطار تأمين استمرار فاعلية قوة الصدمة التي تتمتع بها القوات المدرعة الإسرائيلية في عملياتها الهجومية. أما فيما يتعلق بالقوات الجوية والتي يعتبرها بعض القادة في إسرائيل أكبر ضحايا هذه الخطة الخمسية الجديدة، عبر تخفيض عدد الطائرات F-35 الهجومية المتطورة إلى ٢٥ طائرة فقط، وإلغاء طائرات مروحية حديثة طراز (أباتشي لونج بو) ومقاتلات F-15 I، وبالمقابل شراء كمية كبيرة من القنابل الذكية وطائرات النقل (هيكوليس).^{٣٠} فهذا لا يعنى إغفال أهمية تطوير القوات الجوية لتناسب المهام القتالية الجديدة التي ستواجهها سواء في مجال قصف أهداف بعيدة مثل المتواجدة في إيران، وما يتطلبه ذلك من توافر طائرات إعادة تموين بالوقود في الجو، أو استخدام ذخائر خاصة قادرة على تدمير أهداف متواجدة في تحصينات قوية على عمق تحت الأرض كتلك التي كانت تتحصن فيها قوات حزب الله في جنوب لبنان أو المنشآت النووية الإيرانية.

وبالنسبة للقوات البحرية الإسرائيلية فإن تعزيزها بسفینتين من طراز (ساعر) مجهزتين بأنظمة نيران هجومية ودفاعية متطورة، بالإضافة لغواصتي دولفين، سيمنح القوات البحرية قدرة على العمل في المياه العميقة وتوجيه ضربات صاروخية بواسطة صواريخ كروز نووية تكتيكية ضد أهداف إيرانية من خليج عُمان، إضافة إلى إحكام الحصار على السواحل السورية وقطع خطوط سورية البحرية في حالة نشوب حرب، ومنع وصول إمدادات بحرية إلى حزب الله في لبنان.

أضف إلى ذلك، فقد تقرر شراء فرقاطة L C S من إنتاج شركة لوكهيد مارتن الأميركية، و٢ مروحية طراز بلاك هوك، ووسائل قتالية فعالة لعناصر الكوماندوز البحري، وتُقدّر تكلفة هذه الصفقات لصالح سلاح البحرية بنحو ٦٠٠ مليون دولار، إضافة إلى شراء غواصة دولفين إضافية بكلفة إجمالية نحو مليار يورو على أن تدخل الخدمة الفعلية بعد سبع سنوات، وبذلك يصبح إجمالي عدد الغواصات من هذا النوع خمس غواصات في البحرية الإسرائيلية.

بالمجمل، يتضح أن أهداف الخطة الخمسية الجديدة تتمحور حول الآتي:

أ) تعزيز القوات البرية كما ونوعاً حتى تكون قادرة في الحروب القادمة على تحقيق السيطرة السريعة على أرض المعركة، وذلك عبر المناورة ببعديها الأفقي والرأسي وسرعة الحركة.

ب) تقوية الذراع الطويلة للقوات الجوية وأعمال التجسس الفضائي لتأمين السيطرة الجوية المطلقة على كل أبعاد منطقة الشرق الأوسط.

ج) تحسين التفوق النوعي للقوات البحرية وتعزيز سيطرة إسرائيل على المياه الإقليمية، والقدرة على قطع خطوط المواصلات البحرية للدول العربية التي لها سواحل على البحرين الأحمر والمتوسط.

كما تعكس الخطة الإسرائيلية أيضاً استعداد إسرائيل لمواجهة خمسة سيناريوهات حرب محتملة هي:

١) حرب شاملة برية وجوية ضد سورية.

٢) مواجهة عسكرية مع إيران؛ أدواتها القوات الجوية والصاروخية مع احتمال استخدام صواريخ كروز ذات رؤوس نووية تكتيكية من الغواصات أو منصات أرضية.

٣) حروب ذات حدة منخفضة ضد قوى وميليشيات مسلحة مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي.

٤) تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة نتيجة ظهور أنظمة جديدة معادية لإسرائيل.

٥) البحث عن منظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ/ إسرائيل وبرنامج الدرع الصاروخي الأمريكي.

أثار حصول إسرائيل في العام ٢٠٠٧ على نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي ثاد (Thaad) تساؤلات كثيرة حول اندماج إسرائيل في مظلة برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي الذي أصبح أبرز موضوعات الخلاف القائمة بين الولايات المتحدة وروسيا، خصوصاً بعد أن نشرت الولايات المتحدة بعض عناصره في أيار ٢٠٠٧ بالقرب من حدود روسيا الشرقية، الأمر الذي أثار القيادات السياسية والعسكرية الروسية، واعتبرته عودة لمناخ الحرب الباردة الذي كان سائداً أيام الاتحاد السوفييتي قبل تفككه في نهاية تسعينيات القرن الماضي.

• نظام الدفاع الصاروخي THAAD

أفادت صحيفة هآرتس حول مواجهة مشكلة التصدي للصواريخ أرض / أرض التي عانت

منها إسرائيل كثيرا في حربها الأخيرة على لبنان (٢٠٠٦)، أن إسرائيل تجرى اتصالات مع شركة لوكهيد مارتن الأميركية لشراء منظومة (ثاد THAAD) المضادة للصواريخ بدلا من مواصلة تطوير جيل جديد من صواريخ (حيتس) الإسرائيلية، هذا رغم أن المنظومة «ثاد» فشلت في التجارب الأولى قبل عشر سنوات، ولكنها حققت نجاحا في العام ٢٠٠٦ وفي عدد من التجارب أسقطت صواريخ معادية، كما أن هذه المنظومة تتضمن عناصر تكنولوجية ليست جزءا من الجيل الحالي لصواريخ حيتس. وتقدر واشنطن أنها ستتمكن من تزويد إسرائيل بمنظومة صواريخ «ثاد» العام ٢٠٠٩ بعد استكمال تطويرها وأجراء تجارب إضافية تسمح بنشرها عمليا، وتضمنها تكنولوجيا أكثر تطورا من الطراز الحالي الذي تستخدمه القوات الأميركية. ولكن بالنظر لتمسك إسرائيل بسياساتها التي تستهدف الاستقلال التكنولوجي العسكري عن أميركا ستستمر في تطوير منظومة (حيتس / أور) المضادة للصواريخ.

وفي إطار ربط أنظمة الدفاع الإسرائيلية والأميركية، ذكرت صحيفة هآرتس أن إسرائيل ترغب في تعزيز احتمال قيام الولايات المتحدة بنشر أنظمة دفاع صاروخية على أراضيها في حالات الطوارئ. وبذلك يتحقق نوع من الربط العملي بين أنظمة الدفاع الإسرائيلية والأميركية في إطار مشروع قائم منذ سنوات بين الدولتين يشمل أساسا توحيد الإنذار القادم من أقمار التجسس الأميركية بإطلاق صواريخ معادية على إسرائيل، بحيث يصل إلى مراكز القيادة والسيطرة والإنذار الأميركية والإسرائيلية في وقت واحد، هذا إلى جانب نشر بطاريات صواريخ أميركية (باتريوت باك -٣) المضادة للصواريخ والطائرات على الأراضي الإسرائيلية، وربطها بأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي الإسرائيلية. وقد تم التدريب على ذلك في مناورات مشتركة، كما طالب الجيش بربط الرادارات في السفن التي تحمل صواريخ (ايجيس) بمنظومة الدفاع الإسرائيلية في حالات الطوارئ.

يعتبر النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي (ثاد)^{٣١} أبرز نظام دفاع صاروخي أمريكي في منظومة الدفاع الصاروخي على مسرح العمليات. فقد تم بناء النظام، ليوfer تغطية ممتدة لمواقع القوات العسكرية والتجمعات السكانية والأهداف الإستراتيجية على مساحات واسعة في مسرح عمليات إقليمي محدد ضد هجمات الصواريخ الباليستية المعادية ذات المدى من ١٠٠ كم وحتى ٢٠٠٠ كم، واعتراضها على ارتفاع ١٥٠ كم. ويتمتع هذا النظام بالقدرة على إسقاط الصواريخ المعادية خلال المراحل الأخيرة من تحليقها وقبل إصابتها للهدف،

ويصل مداه إلى ٢٠٠ كم. كما يتميز أيضاً بأنه يقلل عدد الصواريخ اللازمة للاشتباك مع الأهداف المنخفضة، ومن هنا جاء حرص إسرائيل على امتلاك هذا النظام بعد حرب لبنان في تموز ٢٠٠٦ لمواجهة الصواريخ منخفضة الارتفاع (كاتيوشا) التي كان يطلقها حزب الله ضد المستعمرات والمدن الإسرائيلية، وعجزت أنظمة الدفاع الصاروخي التي كانت منصوبة في إسرائيل عن اعتراضها.^{٣٢}

تعتبر هيئة الدفاع الصاروخي الباليستي الأميركية (Ballistic Missile Defense Organization)، أن هذا النظام هو الوحيد الذي يشكل قلب نظام الدفاع الصاروخي على مسرح العمليات، وباكتمال نشره سيكون قادراً على الاشتباك مع كل التهديدات الصاروخية الباليستية التي يواجهها مسرح العمليات سواء داخل الغلاف الجوي أو خارجه في الفضاء، خصوصاً إذا ما تم نشره في إطار خطة متكاملة مع نظام باتريوت ذي القدرة المطورة الثالثة (PAC-3)، وهو ما تسعى إسرائيل أيضاً لامتلاكه، إضافة إلى نظام (حيتس-٢)، وبذلك تطور إسرائيل لأول مرة شبكتها الدفاعية المضادة للصواريخ لتصل إلى مستوى شبكة الدفاع الجوي والصاروخي الأميركية، ولتصبح الأكثر تقدماً في العالم.

• اندماج إسرائيل في برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي

صادق مجلس النواب الأمريكي في ١٧ أيار ٢٠٠٧ على تخصيص ٢٥ مليون دولار لمواصلة الإنتاج المشترك لصواريخ (حيتس /أرو)، وهي صواريخ إسرائيلية مضادة للصواريخ، تنتجها إسرائيل طبقاً لتكنولوجيا أمريكية ناتجة من برنامج حرب النجوم، وفي إطار الشراكة الإستراتيجية بين البلدين وتمويل أمريكي. وتحصل القوات الأمريكية على بعض الإنتاج الإسرائيلي من هذا النظام. كما تم تخصيص ١٣٥ مليون دولار لشراء نظام (ثاد)، مع تخصيص مليون دولار لمواصلة منظومة (قلعة داود) التي تتعامل مع القصف الصاروخي المكثف بما فيها الصواريخ قصيرة المدى وصواريخ كاتيوشا.

وحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، فإن المنظومتين الأميركية والإسرائيلية ستعملان من خلال تكامل تام. وأن هذا الأمر سيتحقق في العام ٢٠١٣ من خلال استثمار أمريكي في المنظومة الإسرائيلية يقدر بنحو مليار دولار، علاوة على نحو ٢,٨ مليار دولار سبق استثمارها^{٣٣}.

بهذا، سيكون لإسرائيل منظومة دفاعية جيدة تتيح لها التصدي للصواريخ الباليستية ذاتية

الدفع التي تمتلكها إيران وسورية. وستتكون هذه المنظومة من ثلاثة مستويات: صاروخ (حيثس / آرو) الذي من شأنه أن يسقط الصواريخ البالستية ذاتية الدفع وهي على ارتفاعات عالية، وصاروخ (ثاد) القادر على الدفاع عن المدن والمناطق الواسعة مثل ميدان القتال والقواعد والمطارات الكبرى، فضلاً عن بطاريات صواريخ (باتريوت).

إلا أن تحول المنظومة الدفاعية الإسرائيلية كجزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع الأميركية المضادة للصواريخ، التي تحمي القواعد الأميركية وقواعد غرب أوروبا في الشرق الأوسط، سيكون له تأثير بالغ على وضع إسرائيل الاستراتيجي. فمن خلال نصب هذه الصواريخ ستصبح إسرائيل خط الدفاع الأول في الدرع الصاروخي الأمريكي الذي تستعد الولايات المتحدة لنشره في أوروبا الشرقية.

ومن الناحية السياسية، فإن تفسير هذه الخطوة هو أن إسرائيل تضع نفسها إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهة روسيا في الصراع على مواقع التأثير وأسواق النفط والغاز في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فيما تصفه عناصر في الغرب وفي روسيا بأنه الحرب الباردة الثانية. وإذا بدأ بالفعل سباق التسلح الجديد بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن روسيا ستعتبر إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الأميركية المضادة للصواريخ، ويمكنها أن تزود إيران وسورية بصواريخ باليستية متقدمة، وبما يمكنها من تحييد شبكة الصواريخ الإسرائيلية المضادة للصواريخ.

وخلاصة الأمر في هذا الموضوع أن إسرائيل تسعى دوماً إلى تزويد جيشها بأحدث الأسلحة، وإلى تسويق كميات من السلاح سواء من صناعاتها العسكرية أو تلك المطورة لصناعات عسكرية أخرى، لتوفر الميزانيات الكافية لصناعاتها.

ومن جهة أخرى تمكنت الصناعات العسكرية الإسرائيلية من الوصول إلى مستوى تقني متقدم وبدرجة موازية للصناعات الأميركية والأوروبية والروسية، ولهذا ليس صدفة أن تكون في المكانة الثامنة في إنتاج وتسويق السلاح في العالم بحسب بعض المصادر.

واستفادت الصناعة العسكرية الإسرائيلية من تجارب الحرب أو المواجهة مع الدول العربية أو منظمات مسلحة لتطور منظومات حربية من خلال صناعاتها العسكرية.

الهوامش

- ١ اوري بن اليعازر، عبر المنظار: تكون العسكرية الإسرائيلية ١٩٣٦-١٩٥٦، إصدار دفير - تل أبيب، ١٩٩٦.
- ٢ يغال آلون، انشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١، (ترجمة ناجي علوش).
- ٣ نفس المصدر.
- ٤ اوري بن اليعازر، عبر المنظار: تكون العسكرية الإسرائيلية ١٩٣٦-١٩٥٦، تل أبيب: دفير، ١٩٩٦.
- ٥ المصدر السابق.
- ٦ ميخائيل هغدل، «كمية مقابل كيفية بناء البنية العسكرية»، معرخوت، ٥، ١٩٨٨، ص ٨-٢٥.
- ٧ المصدر السابق.
- ٨ زهافا أوسفيلد، تسفا نولاد: شلفيم عيكريمم بنيات تسفا بهنهغتو شل دافيد بن غوريون (جيش يولد: مراحل أساسية في بناء الجيش بقيادة دافيد بن غوريون)، تل أبيب: وزارة الأمن، ١٩٩٤.
- ٩ مائير باعيل، من ههاغاناه لتسفا هاغاناه (من الهاغاناه إلى جيش الدفاع)، إصدار زمورا - بيتان - مودان، تل أبيب، ١٩٧٦.
- ١٠ حاييم بركاڤي، «تكلفة الأمن، استخلاصات وعبر»، معرخوت، ٢٧٨، ١٩٨١، ص ٢-٩.
- ١١ رؤوبين بدتسهور، «التركيز في سوق الأسلحة الأمريكي»، هآرتس، ١٩٩١/٧/٣٠.
- ١٢ يوسف عفرون، الصناعة العسكرية الاسرائيلية، تل أبيب، ١٩٨٤.
- حاييم بركاڤي، «تكلفة الأمن، استخلاصات وعبر»، معرخوت، ٢٧٨، ١٩٨١، ص ٢-٩.
- 13 Sipri - Stockholm International Peace Research Institute. www. Sipri.org
- ١٤ ٢٠٠٨/٤/٢١ . Omedia.com
- ١٥ يوسي فنكوبسكي، «التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في الصناعة العسكرية»، مشأبي إينوش، ١٦١، ٢٠٠٢، ص ١٧-١٤.
- ١٦ رؤوبين بدتسهور، «من الدفينة إلى السوق الحر»، هآرتس، ١٩٩١/٧/٣٠.
- ١٧ الصناعة العسكرية الإسرائيلية م.ض (تعس)، «التقرير المالي لـ «تعس» لسنة ٢٠٠٢، مراقب الدولة: تقرير سنوي، ٢٠٠٢، ٥٣.
- 18 Shapir, » Iran's Strategic Missiles», Strategic Assessment, 2007, Vol 9, No 1.
- ١٩ معاريف، ٢٠٠٧/١٢/٢٤ .
- ٢٠ يشار بهذا المصطلح إلى نوع سلاح قديم لرمي الحجارة بسرعة كبيرة.

يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/٨/١٩ .	٢١
يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٧/٨/٢٣ .	٢٢
بدتسهور، رؤوبن، «إنتاج القبة الفولاذية المناقضة للصواريخ»، هآرتس، ٢٠٠٧/٥/١٥.	٢٣
المصدر السابق.	٢٤
يديعوت أحرونوت ، ٢٠٠٧/٩/٣ .	٢٥
هآرتس , ٢٠٠٧/٩/٣ .	
Debkafile (Debka.co.il)Defens News (Defensenews.com)	
Omedia. Com	
المصدر السابق.	٢٦
المصدر لسابق.	٢٧
معاريف، ٢٠٠٧/٩/١٠	٢٨
Defines News.com	٢٩
هآرتس، ٢٠٠٧/٩/١٠ .	٣٠
THAAD - Theatre High Altitude Area Defense	٣١
Army-Technology.com	٣٢
٢٠٠٧/٥/٢٦ .Debka.co.il	
٢٠٠٨/٥/٢٦ . Debka.co.il	٣٣

الفصل التاسع

المحاكم العسكرية



مدخل

احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في حرب حزيران ١٩٦٧ ، ليعلن «قائد المنطقة» - رئيس القوات الإسرائيلية المحتلة، السيطرة على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في المناطق المحتلة.

صدر الأمر العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٦٧، وقد نصَّ على إلغاء أي قوانين سارية المفعول في المناطق المحتلة في حال تعارضها مع الأوامر الصادرة عن إدارة الاحتلال. وبعد نشر الأمر العسكري رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨١، نقلت جميع الصلاحيات القانونية والإدارية إلى ما سُمي بـ «الإدارة المدنية» التي أُسِّست حديثاً في حينه. ومنذ بدء الاحتلال احتفظت المحاكم العسكرية واللجان العسكرية المُشكَّلة بولاية كاملة على قضايا ومسائل جنائية معينة، وجميع منازعات الأراضي والضرائب والمصادر الطبيعية والأمور المالية. وبشكل عام، تناولت الأوامر الصادرة خلال فترة الاحتلال تنظيم كافة جوانب الحياة.

صدر في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقارب الـ ٢٥٠٠ أمر عسكري بالإضافة إلى عدة أوامر أخرى لم يتم نشرها. في الفترة الممتدة من ١٩٦٧ وإلى ٢٠٠٦.

ووفقاً للتشريعات العسكرية منذ العام ١٩٦٧، فإن المستوطنين الإسرائيليين داخل المناطق المحتلة لم يخضعوا إلى قوانين قائد المنطقة أو الإدارة المدنية، وإنما للقانون المدني الإسرائيلي. وبذلك وسعت الحكومة الإسرائيلية من مفهوم التوطن الإسرائيلي ليشمل المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة. ولتحقيق ذلك، ادَّعت الحكومة بأن المستوطنات لا تُعتبر جزءاً من المناطق المحتلة، كما قامت بفصل النظام القانوني المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن ذلك المطبق في المستوطنات.

وتخضع إجراءات اعتقال الفلسطينيين في المناطق المحتلة وطريقة معاملتهم لسلسلة من الأوامر العسكرية، تصدر عن القادة العسكريين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (انسحبت إسرائيل من القطاع في شهر آب ٢٠٠٥)، وبالرغم من إنشاء المحاكم المدنية الفلسطينية التي ترافقت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤، إلا أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية ما زالت سارية المفعول في هذه المناطق، وهي القوانين الفعلية التي تحكمها، رغم انتهاكها القانون الدولي والقانون الإسرائيلي نفسه. وترفض المحاكم العسكرية الإسرائيلية من جانبها تطبيق تعليمات القانون الدولي بالرغم من أن القوانين الدولية تُلزم الدول المحتلة بتطبيقها؛

فمن المستحيل أن تتمكن هيئة دفاع من دحض الاتهامات أمام محاكم الاحتلال. وحسب الإجراءات العسكرية المطبقة، فإن الفلسطينيين من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة يُقدمون للمحاكم العسكرية، حتى أولئك الذين يتم اعتقالهم على خلفية قضايا مدنية عادية كحوادث السير التي يتورط فيها إسرائيليون. هذا بالإضافة إلى محاكم الاستئناف العسكرية الإسرائيلية التي تنظر جميعها في قضايا الفلسطينيين الذين تعتقلهم سلطات الجيش، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا قضية الأسير مروان البرغوثي والذي حوكم أمام محكمة مدنية إسرائيلية.

الفرضية الأساسية لهذا الفصل، أن المحاكم العسكرية تطبق إجراءات قضائية عشوائية، وتميز حتى في الإجراءات المطبقة في هذه المحاكم. كثير من الاعترافات التي تنتزع تحت التعذيب تكون كافية لإدانة متهم فلسطيني وزجه في السجن. أضف إلى ذلك، أن مدة الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية تعتمد غالباً على اجتهادات غير منطقية لتفسير الأوامر العسكرية.

تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الأوامر العسكرية تعتبر كافة المنظمات الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة منظمات غير شرعية، وبضمنها تلك المنظمات التي تُشكل السلطة الوطنية الفلسطينية.

• الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية

تشير إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بمصطلح «الأراضي» دون أي تحديد، وهي تخالف كل قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان منذ احتلال إسرائيل لتلك الأراضي بالقوة العام ١٩٦٧ إذ تعتبرها «أراضي محتلة». وتعود دوافع إسرائيل وراء رفض اعتبار الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة، إلى رغبتها بالتهرب من مسؤولياتها كسلطة احتلال، وإلى تجنب إعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أكدت في عدة قرارات لها بأن اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين تُطبق على الأراضي الفلسطينية. إن اتفاقية جنيف الرابعة تؤكد من جديد أن اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧.

• القانون الدولي الإنساني

بدأ استعمال مصطلح «القانون الدولي الإنساني» والذي يجد مصدره في قانون جنيف ولاهاي بعد سنة ١٩٤٥، وأصبح هذا المصطلح رسمياً في السبعينيات، بعد تبني البروتوكولين الإضافيين سنة ١٩٧٧ ليكملا اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩ والتي وسعت الحماية على المدنيين أثناء الحروب «الداخلية» أيضاً لدرجة إلزام الدول بتطبيق القانون الدولي الإنساني أثناء الحروب الدولية أو الداخلية. الفرق بين قانون لاهاي وقانون جنيف هو أن الأول يخص الدول في حال نزاع دولي - وهي تحدد استعمالها لأنواع معينة من الأسلحة مثلاً - وهدفها هو تجنب الآلام «غير الضرورية» للبشر والتي يمكن تجنبها؛ بينما تخص الثانية حماية الأفراد في حال نزاع دولي أو محلي، وتسعى لتوفير الحماية للمدنيين والتعامل الإنساني مع السجناء والجرحى. القانون الدولي الإنساني هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحمي، في أوقات الحرب، الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال، أو لم يعودوا قادرين على المشاركة فيه. وليس على الحكومات وقواتها المسلحة وحدها أن تلتزم بهذا القانون، بل على جماعات المعارضة المسلحة وأي أطراف أخرى في النزاع أن تلتزم به أيضاً. وتُعد اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ بالإضافة إلى بروتوكوليهما الإضافيين لعام ١٩٧٧ أهم صكوك القانون الإنساني. وأصدرت المحاكم العسكرية الإسرائيلية في ١٩٦٧/٦/٧ (القرار رقم ٣) والذي ينص بأنه على المحكمة العسكرية... تطبيق نصوص اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٩٤٩/٨/١٢ لحماية المدنيين أثناء الحرب بما يتعلق بالمرافعات القضائية. لكن هذا القرار تم إلغاؤه بقرار رقم ١٤٤ الصادر في ١٩٦٧/١٠/٢٢ وبالتالي تم نزع حماية جنيف الرابعة عن المدنيين الفلسطينيين. وفي الواقع، ترفض إسرائيل تطبيق اتفاقيات لاهاي قانونياً^١ وتبرّر ذلك بكون تلك الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل سنة ١٩٦٧ من غير سيادة، وبالتالي فإنها تديرها فقط بسبب غياب صاحب سيادة. كذلك ترفض محكمة العدل العليا الإسرائيلية تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ والبروتوكولين لسنة ١٩٧٧ قانونياً على الأراضي الفلسطينية^٢. وفي الوقت نفسه، تُشدد محكمة العدل العليا الإسرائيلية على ضرورة تطبيقها عملياً على المدنيين. الفرق بين «قانونياً» و«عملياً» هو أن المحاكم الإسرائيلية لا يمكنها أن تراجع قضائياً أعمال السلطة التنفيذية بما يخص تطبيق تلك الاتفاقيات. وفي الواقع، طالبت الجمعية العامة أكثر من مرة «بأن تعترف إسرائيل بقانونية الاتفاقية في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ وأن تتقيد بأحكامها» (مثلاً، قرار ٦٠/٥٦ المؤرخ ٢٠٠١/١٢/١٠).

وقامت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتبني النظام «المزدوج» فيما يخص العلاقة مع القانون الدولي، هذا يعني بأن المحاكم الإسرائيلية تميز - بحسب التقليد الأنجلوساكسوني - بين القانون الدولي العرفي والقانون الدولي الذي ينشأ عن الاتفاقيات بين الدول. وسبب تبني النظام المزدوج بحسب أحد أبرز خبراء القانون الإسرائيلي (Benvenisti)^٢، هو مبدأ الفصل بين السلطات. لكن الخبر نفسه يؤكد أن قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية كان سياسياً، إذ أنها كانت ترغب في البداية بتبني أسلوب خاص بها بخصوص القانون الدولي، إلا أن اعتبارات أمنية طرأت وأجبرتها على تبني ذلك القرار الذي يترك للسلطة التنفيذية مجالاً أوسع للتصرف.

وهذا يعني بأن القانون الدولي العرفي (الالتزامات الواردة في اتفاقيات لاهاي مثلاً) تُصبح جزءاً من النظام الداخلي مباشرة وهي ملزمة دون الحاجة إلى قانون إلا إذا تعارضت مع قانون داخلي، بينما لا يكون القانون الدولي الناتج عن اتفاقيات دولية (مثل اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الأول والثاني مثلاً) نتيجة قانونية إذا لم يتم تثبيته في قانون داخلي.

إن المعاهدات الدولية تسري على الدول التي تتبناها فقط بحسب القاعدة التي تنص بأن «المعاهدة لا تلزم الدول الأخرى». لكن بعض المعاهدات تستمد نصوصها من القانون الدولي العرفي، وهذا الأخير ملزم لكل الدول وبالتالي فإن كون بعض النصوص قد تم تبنيها في معاهدة لا يعني بأن القانون العرفي لم يعد ملزماً، بل على العكس، إذ أن الدول التي تبنت المعاهدة ملزمة بحكم القانون الدولي العرفي والتي تمت تقويتها باتفاقيات دولية، بينما تبقى الدول الأخرى ملزمة وذلك بحكم القانون الدولي العرفي.

المشكلة هنا قائمة في تمييز نصوص المعاهدات التي تُعبر عن قانون عرفي، وهذا - بحسب رأينا - لا يجب تركه لتفسير الدولة الأحادي الجانب، بل إحالته إلى لجنة من المختصين في القانون الدولي. في الوقت نفسه هنالك ظاهرة حديثة نسبياً وهي تقنين القانون الدولي التدريجي عن طريق معاهدات متعددة الأطراف؛ وبالتالي فإن بعض المعاهدات الدولية قد تساهم في نشر وتطبيق القانون الدولي لدرجة أن تصبح بعض القواعد فيه عرفية مع الزمن، وهذا ممكن إن تم تطبيقها من قبل معظم الدول واعتبارها ملزمة بغض النظر عن

المعاهدة نفسها. هذا يعني بأن بعض نصوص اتفاقيات جنيف تعكس القانون الدولي العرفي أو ساهمت في خلق قانون عرفي جديد (مثلاً، بما يخص معاملة المدنيين أثناء الحرب) وهي ملزمة لإسرائيل ويجب أن تطبقها المحاكم الإسرائيلية مباشرة دون الحاجة إلى ترجمتها إلى قانون داخلي.

• هل إسرائيل مُلزمة بتطبيق القانون الدولي الإنساني؟ وكيف؟

ليس لاعتراف إسرائيل أو عدمه تأثير على الوضع القانوني للفلسطينيين وأراضيهم (موقف القانون الدولي واضح: الأراضي التي تم احتلالها العام ١٩٦٧، ومنها القدس الشرقية هي أراض محتلة)، ولكنه يؤثر على مدى إمكانية أو سهولة تطبيق القانون الدولي الإنساني (سواء العرفية أو المتفق عليها) على الأراضي الفلسطينية؛ ومن هنا فإن اعتراف الدولة بكونها سلطة احتلال يكون عادة بمثابة «إظهار حسن النية» لتطبيق المعاهدات الدولية على السكان والأراضي التي وقعت تحت سلطتها.

إن اعتراف الدولة المحتلة إذن يصبح ضرورياً لتطبيق القانون الدولي الملزم في نظام عالمي يخلو من سلطة مركزية تطبقه بالقوة إن لزم؛ وإن وُجدت بعض الوسائل لفعل ذلك (مثلاً عن طريق مجلس الأمن) إلا أن تلك تركز على المصالح المشتركة والعلاقات بين الدول وليس على القانون الدولي، مسببة ازدواجية في المعايير وفي التعامل مع المخالفات الواضحة للقانون الدولي الإنساني؛ وهذا يبرر قيام الجمعية العامة بإدانة إسرائيل أكثر من مرة بينما يتم إيقاف أي مشروع قرار «غير مناسب» في مجلس الأمن بواسطة الفيتو الأميركي.

في الوقت نفسه هنالك ظاهرة معاصرة، ترتبط بتطور القانون الدولي الإنساني، وهو أساس تطوير فكرة المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة المجرمين الدوليين؛ وبما أن الرأي الاستشاري الذي ستصدره محكمة العدل الدولية ليس ملزماً لإسرائيل قانونياً، فهل يمكن ملاحقة إسرائيل قضائياً أمام المحكمة الجنائية الدولية؟ بحسب اتفاقية روما، سلطة المحكمة محصورة بالجرائم التي تحصل بعد دخول المحكمة حيز التنفيذ (٢٠٠٢/٧/١) وبالدول الأعضاء في تلك المعاهدة (أي أن تكون الجرائم قد وقعت في أرض تلك الدولة أو أن يحمل الشخص الذي تتم ملاحقته مواطنة تلك الدولة العضو)؛ وبما أن إسرائيل لم تتبن تلك المعاهدة (ملاحظة مهمة: الدولة العربية الوحيدة التي تبنت تلك الاتفاقية هي الأردن)، فإنه من غير الممكن ملاحقتها في المستقبل قضائياً أمام المحكمة الجنائية الدولية. لكن هنالك

مخرجاً واحداً وهو أن يقوم مجلس الأمن بتحويل قضية معينة إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى ضد دولة غير عضو في معاهدة روما؛ ويصطدم هذا الحل بنظام عمل مجلس الأمن الدولي الحالي والذي يتطلب عدم رفض الدول الدائمة الأعضاء! هذا سيقود بالضرورة إلى ما بدأنا فيه حديثنا هنا، وهو ازدواجية المعايير وذلك لتغلب مصالح الدول على حرصها على تطبيق القانون الدولي.^٥

إن صلاحية الدولة المحتلة لإقامة محاكم عسكرية في منطقة محتلة ومحاكمة مواطنيها مُثبت في البند ٦٦ من وثيقة جنيف الرابعة. تسري هذه الصلاحية على المخالفات المرتبطة بالأمن والنظام العام. ففي بنود إضافية من وثيقة جنيف الرابعة، وفي وثائق أخرى من التي تشكل جزءاً من أحكام القتال المسلح، أحكام الاحتلال وقوانين حقوق الإنسان الدولية، تقررت المعايير الأدنى لتأمين إجراءات عادلة في تلك المحاكم.

منحت قوانين الأمن التي سنّها الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة للمحاكم العسكرية صلاحية extraterritorial («خارج المنطقة» أي حدود ١٩٦٧)، التي تسمح له بمحاكمة كل إنسان - من سكان هذه المناطق أو غيرها - وبكل مخالفة كانت - إذا نُفذت في المناطق المحتلة أو خارجها. وأما القضاة فهم من ضباط الجيش النظامي أو الاحتياط، والمدعون هم ضباط النيابة العسكرية (بعضهم لم يؤهلوا بعد ليكونوا محامين)؛ محامو الدفاع هم محامون إسرائيليون أو فلسطينيون لا يتعدى عددهم بعض عشرات، على الرغم من صلاحية هذه المحاكم الكاملة بمقاضاتهم.^٦

لقد تُمّت محاكمة عشرات آلاف من الفلسطينيين في المحاكم العسكرية منذ تأسيسها العام ١٩٦٧. لكن وبالرغم من عدم وجود المعطيات الدقيقة بالنسبة لعدد المُحاكَمين إلا أنه من المعروف أنه ومنذ العام ١٩٩٠ ولغاية نهاية ٢٠٠٦ حوكم في هذه المحاكم أكثر من ١٥٠٠٠٠ فلسطيني. اليوم غالبية المعتقلين في السجون الإسرائيلية حوكموا في هذه المحاكم وليس في المحاكم الإسرائيلية الاعتيادية. لكن وبالرغم من الحجم الكبير لعمل هذه المحاكم في الأراضي المحتلة إلا أنه لم يتم نقدها جماهيرياً.

تُعرّف وحدة المحاكم العسكرية في الضفة الغربية والقطاع أهدافها كالتالي: «فرض وتطبيق القانون والنظام بواسطة محاكمة المتهمين بالقيام بمخالفات أمنية أو مخالفات جنائية أخرى تمت في تلك المناطق، أو أنها كانت تهدف للمس بها، وذلك من خلال تأمين إجراءات عادلة وحقة».

• الصلاحية القانونية لإقامة محاكم عسكرية في منطقة محتلة

إن الاحتلال الإسرائيلي المتواصل للضفة الغربية لا يحدّث في فضاء قانوني فارغ. إن القانون الدولي يعترف بوجود حالة من الاحتلال العسكري لأرض معينة على يد جيش غريب والذي يفرض الكثير من التعليمات والقواعد المنظمة بمواثيق ومعاهدات دولية تُسمى بـ «قوانين الاحتلال العسكري» (Belligerent Occupation).^٧

تنظم هذه القوانين، قانونياً، واجبات وصلاحيات وقيود قوة الجيش المحتل في المنطقة التي احتلها خلال العملية القتالية، كما وتمنحه صلاحيات للقيام بأعمال مختلفة. «قوانين الاحتلال العسكري» قائمة على التوتر المستمر بين المتطلبات الأمنية للدولة التي يقاتل الجيش من أجلها وبين متطلبات الحفاظ على أمن وحياة مواطني المناطق المحتلة.

من المفترض أن قوانين الاحتلال تفرض على الجيش المحتل احترام حقوق الناس المحتلين والنظم الاجتماعية والقضائية القائمة. لكن هذه الواجبات لا تشمل بالضرورة إقامة محاكم عسكرية لمحاكمة المواطنين القابعين تحت الاحتلال.

عموماً، يكون من حق المواطنين بأن يُحاكموا بالمحاكم القائمة في بلادهم وعلى يد حكام من أبناء شعبهم. لكن محاكمة هؤلاء المواطنين أمام ضباط جيش العدو لا تشكل بذاتها خرقاً للقانون الدولي، بل على العكس فهذه الصلاحية مدعومة ومُثبتة في القانون الدولي المختص بالاحتلال.^٨

لا تفرض وثيقة «لاهاي» تعليمات خاصة تتعلق بصلاحيات الجيش المحتل بمحاكمة مواطنين يقعون تحت الاحتلال. لكن مع ذلك فإن قانون ٤٣ من لائحة القوانين الملحق بالوثيقة، القانون المعروف بـ «الدستور المصغر لسلطة الاحتلال» هو الذي يُخوّل للقوة المحتلة المحافظة على وتأمين النظام العام والقانوني في المنطقة المحتلة، كما ويُسمح للجيش باستعمال جميع الوسائل المتاحة له لتأمين النظام والأمن مع مراعاة القوانين المتبعة في الدولة المحتلة إلا إذا تعذر عليه ذلك.

هنالك جزء كبير من قوانين الاحتلال (وثيقة لاهاي ووثيقة جنيف وملاحقهما) التي تنص على الوسائل الذي يُتاح للجيش الإسرائيلي استعمالها. تعليمات بند ٦٤ من وثيقة جنيف الرابعة تُخول الدولة المحتلة تغيير القوانين المحلية و«تصحيح» البنود في القانون المحلي والتي تخل في أمن الدولة المحتلة أو لتصحيح القوانين التي تتناقض مع القانون الإنساني الدولي - وبشرط أن يكون تصحيح القانون قد تم لحماية مصالح السكان في المنطقة المحتلة.^٩

يمنح البند ٦٦ من وثيقة جنيف الرابعة لضابط الجيش الصلاحية لإرسال متهمين للمحاكمة في المحاكم العسكرية (وذلك تنمة لبند ٦٤ وتكملة له)، شرط أن تستوفي هذه المحاكم الشروط الأساسية المعروفة وأن تكون في المنطقة المحتلة. هنا أيضاً نرى استثناء للقاعدة العامة التي تفرض الحفاظ على الأنظمة القانونية والقضائية التي كانت موجودة قبل الاحتلال.

إن تفسير الصليب الأحمر لوثيقة جنيف والمتفق عليه يوضح بأنه وبالرغم من أن هذه المحاكم قد أقيمت لمحاكمة رجال الجيش المحتل والمتهمين بالقيام بمخالفات، ولكن يمكن أيضاً لهذه المحاكم محاكمة «أشخاص آخرين» من بينهم سكان المنطقة المحتلة الذين قاموا بمخالفات.^{١٠}

وضع البند ٦٦ بعض الشروط الواضحة التي تُنظم وتفرض قانونية هذه المحاكم. فمثلاً تقرر عدم كون هذه المحاكم سياسية، الأمر الذي من شأنه حظر استعمال هذه المحاكم وسيلة للمطاردة العنصرية والسياسية، (سيتم طرح بعض من هذه الشروط في الجزء الثالث لهذا الفصل).^{١١}

استناداً لذلك وعلى أساس جميع الصلاحيات الممنوحة للضابط العسكري في المنطقة المحتلة بحسب «قوانين الاحتلال القتالي» أصدر ضباط الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الحرب العام ١٩٦٧، عدة قوانين تنقل صلاحيات سيادية إلى أيديهم مع مراعاة استمرار جهاز القضاء القائم (الأردني في الضفة والعسكري المصري في غزة). إضافة إلى ذلك، أقام الضباط العسكريون في غزة والضفة الغربية محاكم عسكرية تمكنهم من محاكمة كل شخص موجود في المنطقة المحتلة والذي يقوم بمخالفات لتشريعات الأمن (التشريع العسكري).

• تاريخ المحاكم العسكرية في الضفة

إقامة المحاكم

أسس الجيش الإسرائيلي المحاكم العسكرية مباشرةً بعد قيام إسرائيل، وفقاً لأنظمة الطوارئ البريطانية منذ العام ١٩٤٥، التي شكلت القاعدة القانونية لإقامة المحاكم العسكرية، وبموجبها تمت محاكمة مواطنين إسرائيليين اتهموا بالإخلال بـ «قوانين الحماية والدفاع في حالة الطوارئ». كل المتهمين هم فلسطينيون سكان دولة إسرائيل والذين قُبِعوا لغاية سنة ١٩٦٦ تحت وطأة الحكم العسكري وأدينوا بمخالفات متعلقة به.^{١٢} وكانت إسرائيل في سنة ١٩٦٧ تملك الخبرة والتجربة الكافية لتفعيل المحاكم العسكرية

لمحاكمة المواطنين، فمنذ العام ١٩٤٨ نشطت محاكم كهذه لمحاكمة فلسطينيين داخل إسرائيل، وفي العام ١٩٥٦ أقيمت محاكم مشابهة لها أثناء الاحتلال القصير لقطاع غزة. أضيف إلى ذلك، أنه في العام ١٩٦٣ وضعت النيابة العسكرية خطة عمل لتفعيلها في حال تم فرض الحكم العسكري في المناطق الفلسطينية. حيث شملت الخطة والتحضيرات صياغة عدة أوامر عسكرية، وشُكلت هيئات عسكرية لكافة المناطق التي سيتم احتلالها تضم مستشارا قضائيا لضابط المنطقة، قاضيين عسكريين، مدعين عسكريين وطاقما إداريا. وكذلك، أقيمت دورات خاصة لتأهيل كادر من جنود الاحتياط للعمل في النيابة العسكرية في المحاكم العسكرية.^{١٣}

وفي اليوم الأول للاحتلال فرض الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث وزعت ثلاثة بيانات رسمية تشمل عددًا من القوانين:^{١٤} بيان رقم ١: أعلن عن تسليم السلطة وصلاحيات الحفاظ على الأمن والنظام إلى قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية. بيان رقم ٢: تضمن البيان وعودًا من قبل الجيش الإسرائيلي باستمرار القضاء الذي ساد في المنطقة قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأعلن عن تسلم قائد الجيش جميع الصلاحيات المتعلقة بالسلطة والتشريع والتعيينات والجهاز الإداري، ونقلت ممتلكات السلطة السابقة إلى يد قائد الجيش في الضفة.^{١٥} بيان رقم ٣: يتضمن الأوامر المتعلقة بتعليمات أمنية مرفقة به. وشمل البيان مرسوم قانون بصدد عمل المحاكم العسكرية وحدد المخالفات والعقوبات الملقة على المخالفين.^{١٦} إضافة إلى البيانات الثلاثة، تم إصدار عدد من الأوامر العسكرية، منها: أمر عسكري رقم ٣ بخصوص تأسيس خمس محاكم عسكرية في أقضية القدس، الخليل، جنين و«نابلس غرب»، «نابلس شرق» وقضاء رام الله وأريحا.^{١٧}

وفي العام ١٩٧٠ صدر أمر عسكري رقم ٣٧٨ بديلاً للأوامر السابقة، ينص على تعليمات أمنية في الضفة الغربية، والذي يُعتبر منذ ذلك الحين أساساً لقيام المحاكم العسكرية، يشمل: الاعتقال والاحتجاز، تعريف المخالفات والعقوبات المتعلقة بها وتعليمات مختلفة في المحاكم العسكرية.

التطورات الأساسية

اختار الجيش الإسرائيلي حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، عدم إقامة محاكم

استئناف على الرغم من الجهود التي بُذلت من قبل منظمات فلسطينية وإسرائيلية في منتصف السبعينيات.^{١٨} ولكن على أثر توصية محكمة العدل العليا في إسرائيل صدر أمر عسكري بإقامة محكمة استئناف عسكرية في المناطق المحتلة باشرت عملها في نيسان العام ١٩٨٩.^{١٩} اعتبرت هذه الخطوة حيوية لأن محكمة الاستئناف العسكرية منحت المتهمين والموقوفين بعض الحقوق الإضافية عن امتثالهم أمام المحاكم العسكرية. مثل تحديد ضوابط قضائية بخصوص المدة لتجديد الاعتقال رغم سماح القانون/ التشريع العسكري بإطالة مواعيد الاعتقال. كذلك حددت الامكانية للاستئناف لإزالة السرية في المحكمة العسكرية للاستئناف وليس في المحكمة العليا.

وُضعت المحاكم العسكرية حتى نهاية العام ١٩٩٠ تحت صلاحية قائد الجيش في المنطقة التي خولته قبول أو رفض قرارات المحكمة العسكرية، إلا أنه أبطلت صلاحيات قائد الجيش وُضمت المحاكم العسكرية إلى النيابة العسكرية.^{٢٠} وفي نيسان ٢٠٠٤ تم صدور أمر عسكري بخصوص فصل المحاكم العسكرية عن النيابة العسكرية وإخضاعها للمحاكم العسكرية التي يحاكم بها جنود الجيش الإسرائيلي.^{٢١}

توزيع المحاكم

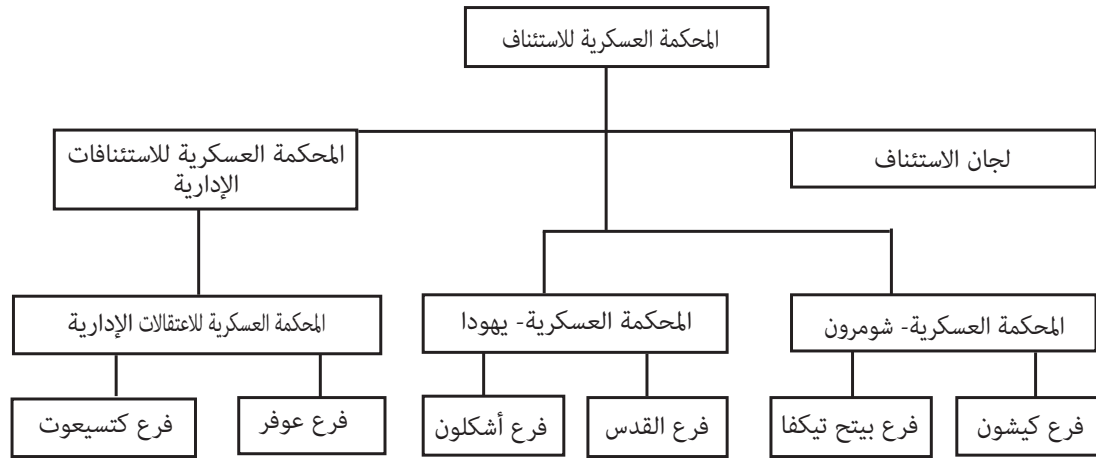
بموجب بيان رقم ٣، توزعت المحاكم العسكرية في الضفة الغربية في مناطق عديدة: نابلس، طوباس، رام الله، أريحا، الخليل والقدس الشرقية التي ضُمَّت إلى دولة إسرائيل في ٢٨ حزيران ١٩٦٧. وبعد فترة معينة بقيت محكمتان عسكريتان في الضفة الغربية: المحكمة العسكرية - شومرون (السامرة) التي عملت في نابلس ورام الله والمحكمة العسكرية - يهودا التي ضمت الخليل وبيت لحم.^{٢٢}

أدى انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام ١٩٨٧ إلى ارتفاع كبير بحجم عمل المحاكم العسكرية في الضفة الغربية، ما أدى إلى إقامة محاكم إضافية في الخليل وجنين.^{٢٣} وأُغلقت هذه المحاكم بعد اتفاقيات أوسلو وخروج الجيش الإسرائيلي من هذه المدن (مناطق B,C حسب إتفاقية أوسلو).

بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وفقاً لخطة الانفصال أحادي الجانب في آب ٢٠٠٥، أُغلقت المحكمة العسكرية في معبر أيرز في قطاع غزة.^{٢٤} واقتصرت المحاكم العسكرية على فرعين في الضفة الغربية: الأول «المحكمة العسكرية - شومرون»، بجانب

معسكر الجيش الواقع بالقرب من قرية سالم والتي يتم بها محاكمة المتهمين سكان المنطقة الشمالية من الضفة الغربية. والثانية، «المحكمة العسكرية - يهودا» بجانب معسكر عوفر، على مقربة من رام الله والتي يتم بها محاكمة المتهمين سكان المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية. أما المحكمة العسكرية للاستئناف فتقع في محيط معسكر عوفر. (هذه المحاكم في منطقة A حسب اتفاقية أوسلو).

• مبنى الجهاز القضائي العسكري في الأراضي المحتلة



صلاحيات المحاكم

هنالك تركيبتان لهيئة المحكمة العسكرية: واحدة تحتوي على قاضٍ واحد والأخرى على ثلاثة قضاة. المحكمة التي يتألفها قاضٍ واحد تكون مُخوَّلة بفرض عقوبة حكم بالسجن لمدة أقصاها ١٠ سنوات وفرض عقوبة حكم على متهم أُدين بدفع غرامة لغاية مبلغ ثلاثة ملايين شيكل. إن القرار بتكليف قاضٍ واحد أو ثلاثة هي من صلاحيات المدعي العسكري والذي يُشير في لائحة الاتهام ما إذا كانت موجهة إلى مجموعة أو شخص واحد.

ينص البند السابع من الأمر المتعلق بتعليمات الأمن على أن مجال صلاحيات المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة هو البحث في كل تهمة عرِّفت بقانون الأمن خاصة وبكل الصلاحيات المُعطاة للمحاكم المحلية (أي المحاكم المدنية التي تعمل بموجب القانون الأردني، والفلسطيني)، الحكم على متهمين قاموا بأعمال خارج الأراضي المحتلة والتي كانت ستعتبر

مخالفة إذا تمت في الأراضي المحتلة، وأيضاً من قام بمخالفة في المنطقة (أ) التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تمس الأمن بالمنطقة.^{٢٥} يجدر التنويه إلى أن تحديد المواضيع التي يتم تقديمها إلى المحكمة العسكرية أوسع مما تنص عليه وثيقة جنيف.

القضاة

يتألف جهاز القضاء في المحاكم العسكرية رئيس محكمة الاستئناف العسكرية الإسرائيلية، وضابط ذو رتبة عسكرية (عميد).
ينص الأمر العسكري بخصوص الأمن على تعيين قضاة، وهم ضباط في الجيش الإسرائيلي برتبة (نقيب) وما فوق في الخدمة النظامية أو في وحدات الاحتياط، ذوي تجربة قضائية لا تقل عن خمس سنوات. وفي محاكم الاستئناف العسكرية يُعين قاض بدرجة (مُقدّم) له تجربة قضائية لا تقل عن سبع سنوات.
القضاة الثابتون في هذه المحاكم هم برتبة (رائد) وما فوق، وأما القضاة المساعدون فهم برتبة (نقيب) وما فوق. عليهم جميعاً أن يكونوا ذوي تجربة قضائية لمدة خمس سنوات على الأقل، ويتم تعيينهم لهذا المنصب من قبل قائد الجيش في المنطقة التي تتواجد فيها المحكمة العسكرية بتوصية من لجنة تعيين القضاة.

المدعون

يتبع عناصر الإدعاء في الضفة الغربية للنيابة العسكرية المسؤولة عن انصياع جنود الجيش الإسرائيلي للقانون ومنحهم حق دفاع قضائي لجنود الجيش وإعطاء استشارة قانونية لعناصر الجيش في قضايا تتعلق بالقضاء الدولي وقوانين الصراع المسلح.
المدعون في المحاكم العسكرية هم ضباط من الصفوف النظامية ومعظمهم درسوا المحاماة أو من الوحدات الاحتياطية للنيابة العسكرية، ويتم تعيينهم من قبل قائد المنطقة.^{٢٦}
إن النيابة في الضفة الغربية مسؤولة عن تمثيل قائد المنطقة، فيما يتعلق بمسائل «الاعتقالات الإدارية».

الاعتقالات الإدارية

إضافة إلى الإجراءات الاعتيادية الموجودة في الأراضي المحتلة، يقبض الكثير من

الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية بذريعة «الاعتقال الإداري». يتم تحديد مدة الاعتقال الإداري من قبل قائد المنطقة ومن الممكن إطالة المدة. الاعتقال الإداري لا يتم بسبب الشك بأن المتهم قد قام بمخالفة ما وإنما من منطلق الخوف من أن المتهم قد يقوم مستقبلاً بمخالفة ما. لذلك لا يوجد إجراء قضائي عادي تُقدّم به لائحة اتهام ويُعطي المتهم الحق بالدفاع عن نفسه. وأقرّت محكمة العدل العليا في إسرائيل إمكانية اعتقال شخص ما لغاية وقائية فقط وليس كعقاب على أعمال قام بها أو هنالك شك بأنه قد اقترفها. يؤكد البند الأول من الأمر العسكري بخصوص تعليمات الأمن، أن لقائد المنطقة صلاحية إصدار أمر اعتقال شخص ما لمدة أقصاها ستة شهور باتهامه بتهديد الأمن.^{٣٧} ويحق له تمديد مدة الاعتقال الإداري مرة بعد مرة، وفي كل مرة لفترة أقصاها ستة شهور.

الشخص الذي يعتقل إدارياً يجب مثوله أمام المحكمة العسكرية للاعتقالات الإدارية خلال ٩٦ ساعة من ساعة اعتقاله (الإجراء القضائي يتم في جلسة مغلقة)، ومن الممكن البحث مجدداً في مسألة الاعتقال بعد مرور ثلاثة أشهر من صدور قرار الموافقة على الاعتقال. يسمح البند ٨٧(د) من الأمر العسكري بخصوص تعليمات الأمن، للقاضي العسكري الحصول على شهادات دون وجود المتهم أو من ينوب عنه ودون الكشف عن الحصول على أية شهادة أو إثباتات وذلك بـ «ذرائع أمنية». عملياً، يتم التداول بالاعتقالات الإدارية دون معرفة أو إبلاغ المتهم بالإثباتات والأدلة الموجهة ضده، وبالتالي لا يستطيع الدفاع عن نفسه.

الدفاع

يمنح البند الثامن من الأمر العسكري بخصوص تعليمات الأمن، المتهم الحق بالحصول على محامي دفاع. ووفقاً للأمر العسكري بخصوص النيابة في المحاكم العسكرية، رقم ٤٠٠ لعام ١٩٧٠، يمنح الحق للمتهم بأن يوكل هو بنفسه محامياً للدفاع عنه أو بتمثيل ذاته.^{٣٨} وفي حالة المثلث أمام هيئة مكونة من ثلاثة قضاة ولائحة اتهام تطالب بعقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات على الأقل. المحكمة العسكرية ملزمة بتعيين محام للمتهم عند عدم تمكنه من توكيل محام خاص له.^{٣٩} وفي غالبية الحالات، لا تقوم المحكمة العسكرية بتعيين محامي دفاع للمتهمين.^{٤٠} وعموماً، يتواجد محام من قبل منظمات فلسطينية مثل «نادي الأسير»، «الضمير» وغيرها على استعداد للقيام بهذه المهمة.

وأما بالنسبة لمن يحق له أن يترافع للمدافعة عن المتهمين فهم محامون مسجلون في نقابة المحامين الإسرائيلية أو محامون فلسطينيون مسجلون بحسب القانون، ولا يوجد ما يمنع من قيامهم بالمرافعة القانونية.^{٣١}

المتهمون

يحق للمحاكم العسكرية مقاضاة كل إنسان - فلسطيني، إسرائيلي أو أجنبي، يقوم بمخالفة معرفة في قانون الأمن في الأراضي المحتلة أو خارجها على أنها تهدد الأمن في المنطقة المحتلة. في الحقيقة، إن معظم المتهمين الذين يحاكمون في المحاكم العسكرية، إذا لم يكن جميعهم، هم مواطنون فلسطينيون.^{٣٢} غالبية التهم قد تكون ذات صبغة أمنية مباشرة، أو «إخلال بالنظام» (مثل رمي الحجارة)، أو مكوث غير مرخص في إسرائيل، أو جرائم جنائية أخرى يرى بها قائد المنطقة ضرورة لمحاكمة المتهم بها عن طريق المحاكم العسكرية.

الظروف المادية للمحاكم العسكرية

يحضر المعتقلون والمتهمون من أماكن احتجازهم إلى المحكمة في صباح يوم المداولات ويبقون في غرف احتجاز في المحكمة إلى حين التداول في قضيتهم. هناك معلومات ضئيلة عن غرف الاحتجاز هذه، وبحسب المعلومات التي تعطيها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، فهي غرف ضيقة جداً ويُحشَر فيها عدد كبير من الأشخاص الذين يمكثون فيها ولو لساعات قليلة، كما وأنها خالية من وسائل التكييف والتدفئة. وأيضاً فإن الغرف لا يدخلها الهواء سوى من فتحة صغيرة في الباب. لا توجد في الغرف مراحيض، ويُسمح للمتهم بالخروج من الغرفة مرة واحدة في النهار. وأما مياه الشرب فتكون من خلال زجاجة يتم تمريرها على جميع المحتجزين.

الحق في الإجراء القانوني العادل في المحاكم العسكرية

إن الإطار القضائي الذي تسير بحسبه إسرائيل في سيطرتها على المناطق المحتلة مبني على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي بخصوص حقوق الإنسان. هذان القانونان ومع أنهما منفصلان إلا أنهما يكملان الواحد الآخر ويوضحان بشكل مُفَصَّل حقوق المعتقلين

المشبهوهين والمتهمين التي يجب احترامها من قبل الدولة المحتلة في إجراءاتها القضائية ضد المواطنين. بالنسبة لجميع الحقوق المفصلة لا يوجد تمييز بين الإجراءات الحاصلة في المحاكم المدنية أو تلك الحاصلة في المحاكم العسكرية.

فرضية البراءة

معايير القضاء العالمي: إن إثبات البراءة هي أحد الشروط الأساسية لقضاء عادل. إن البند الرابع من الوثيقة العالمية بشأن الحقوق المدنية والسياسية^{٣٣} يُقر أن: «كل شخص متهم بمخالفة جنائية يبقى بريئاً حتى تثبت إدانته قانونياً».

فرضية البراءة في المحاكم العسكرية:

توضح المعطيات هنا الصورة تماماً حول الموقف المسبق للمحاكم العسكرية في الضفة الغربية من المتهمين، فزى أنه من بين ٨٨٥٤ ملفاً تم الحكم فيها في المحاكم العسكرية العام ٢٠٠٦، ٢٦ ملفاً فقط، أي ما يقارب ٠,٢٩٪ من الحالات انتهت بتبرئة شاملة للمتهم من التهم المنسوبة إليه، وأما في ٨٨٢٨ ملفاً فتمت إدانة المتهمين ولو بقسم من التهم الموجهة لهم.

والمعيار الثاني لمدى تطبيق حق تبرئة المتهم يتعلق بمدى استعداد المحكمة للإفراج عن المشتبهين - قبل توجيه لوائح اتهام ضدهم - ومتهمين - قبل إدانتهم. فمن بين ١١٨ ملفاً تم تداولها أو بحثت باعتقال من أجل التحقيق تم الإفراج عن مُعتقل واحد فقط. لقد تمت مشاهدة ومراقبة مدة المداولة المتعلقة باعتقالات والتي تشمل قراءة القاضي للمستندات التي قدمها الإدعاء، أقوال المدعى ومحامي الدفاع، ترجمة المواد للعربية؛ ووجد أن معدل مدة المداولة كانت ٣ دقائق و٤ ثواني. وأما في القضايا التي تبحث الاعتقال حتى نهاية التحقيق فكانت المدة أقصر فاستمر البحث فيها بمعدل دقيقة و٥٤ ثانية.^{٣٤}

علانية إجراءات المحاكم

المعايير حسب القضاء الدولي

إن مبدأ علانية التداول هو أحد الأسس المهمة لمجرى قضائي عادل. فدون الإعلان عما يجري لن تكون هناك مراجعات وانتقادات من الجمهور ومن الممكن تشويه الأحكام. أحياناً يكون منع العلانية مقصوداً، مثلاً أثناء مقاضاة الأطفال أو البحث في قضايا أمنية وغيرها.

إن مبدأ علانية البحث يظهر بشكل محدود في وثيقة جنيف الرابعة. إن تعليمات الوثيقة لا تنص على سهولة اطلاع الجماهير الواسعة على الإجراءات القضائية المقدمة ضد المتهمين في المحاكم العسكرية. ومع ذلك تنص الوثيقة على ضرورة قيام الدولة المحتلة بمشاركة الجهة المدافعة (مندوبين من جمعيات حقوق الإنسان) بتفاصيل حول المتهم وتفاصيل حول التهمة المنسوبة إليه، ومكان احتجازه وموعد البحث والنظر الأول في قضيته، وكل هذا خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع قبل البدء بمحاكمة المتهم.^{٣٥} هنالك حالات نادرة وخاصة يُسمحُ بها بعدم الإعلام وحظر العلانية ولكنها حالاتٌ شاذة، وأما القاعدة السائدة فتوجبُ العلانية. وتوضح بهذا الخصوص جمعية الدفاع عن حقوق المواطنين التابعة للأمم المتحدة بأنه في الحالات التي تمنع بها العلانية بالمداولة يجب الإعلام عن قرارات الحكم، إلا في حالات محددة ومُعرّفة وواضحة.

قوانين الأمن المتعلقة بعلانية المداولات

التعليمات المتعلقة بعلانية المداولة والبحث موجودة في البند الحادي عشر من الأمر المتعلق بتعليمات الأمن.

يُحدد القسم الأول من البند:

«على المحكمة العسكرية فتح أبوابها أثناء القيام بالمداولات. ولكن يُسمح للمحكمة العسكرية أن تأمر بإغلاق الأبواب في قسم من المداولات أو في جميعها إذا رأت ذلك ضرورياً من ناحية أمنية للجيش أو لأمن الجماهير، للحفاظ على الأعراف أو على سلامة قاصر».

القسم الثاني من البند يشير إلى أنه «يُمكن للمحكمة السماح لشخص ما أو «لنوعية معينة من الناس» بالحضور أثناء البحث وحتى إذا كان مغلقاً». كما وتمنع أقسام أخرى من البند أموراً أخرى كالتصوير في قاعة المحكمة أو التسجيل بآلة تسجيل أو الكشف عن معلومات لقضايا بُحثت سرّاً الخ..

إن وحدة المحاكم العسكرية لا تسمح لأكثر من شخصين من أقرباء الموقوفين بالدخول إلى قاعة المحكمة ولحضور المداولة. ومن غير المعروف ما إذا كان هذا الحظر مدعوماً بتعليمات مكتوبة. وأحياناً يُسمح بدخول طفل كشخص ثالث ولكن من غير الواضح من هي الجهة المسؤولة عن السماح بذلك.

يُسمح أيضا بدخول ممثلي لجان أو جمعيات لحقوق الإنسان، ولكن غالباً لا يكون هنالك أشخاص آخرون، وذلك بدعوى عدم وجود الكادر الكافي لتأمين النظام والأمن في قاعات المحاكم. وكذلك لا تنشر جميع الأحكام الصادرة في المحاكم العسكرية بالرغم من أن المعايير الدولية تلزم بنشر الأحكام الصادرة.

يجدر التنويه هنا إلى أنه وحتى في الحالات التي يُسمح فيها للأهل بالاشتراك في المداولات فإنه يتعذر عليهم الوصول بسبب حظر التجول الذي تفرضه القوات الإسرائيلية في المنطقة، وصعوبة التنقل بحرية في الأراضي الفلسطينية، وكثرة انتشار الحواجز والعوائق.

الحق في معرفة التهمة

المعايير حسب القضاء الدولي

الواجب بإعلام وتبليغ المتهم، بأسرع وقت وباللغة المفهومة لديه، بتفاصيل التهم الموجهة إليه يظهر في البند ٧١ من وثيقة جنيف الرابعة.

فمن حق المتهم الحصول على إشعار مكتوب يحتوي على معلومات حول أسباب اعتقاله في وقت مبكر، حتى يتسنى له التأهب للدفاع عن نفسه. كذلك يجب أن يكون الإشعار مكتوباً بلغة يفهمها المتهم، وأن يشمل تفاصيل وافية حول التهم الموجهة ضده.^{٣٦}

قوانين الأمن المتعلقة بإعلام المتهم بتهمته

ينص البند ٢١ (أ) من الأمر المتعلق بتعليمات الأمن بخصوص لائحة الاتهام وجواب المتهم للتهمة الموجهة له على:

قبل امتثال المتهم أمام المحكمة العسكرية على المدعي العسكري تسجيل نوعية التهمة وتفاصيلها بلائحة الاتهام المقدمة للمحكمة، وتُقدّم نسخة من لائحة الاتهام هذه للمتهم قبل جلسة محاكمته.

نرى هنا بأن النص كما هو لا يتلاءم مع المعايير الدولية، إذ أن الأمر المتعلق بفورية تسليم لائحة الاتهام، والآخر حول ضرورة كتابتها باللغة التي يفهمها المتهم لم تظهر في هذا البند.

في الواقع، يتم تسليم لائحة الاتهام للمتهم يوم الحكم ذاته، وأما بالنسبة للغة فتكتب باللغة العبرية فقط. وأما المتهمون فغالبيتهم لا يتقنون قراءة اللغة العبرية وبالأخص لغة

القانون، فيحتاجون إلى محامي دفاع ليعلمهم بتهمهم وأحيانا وبالأخص عندما يكون محامي الدفاع بدوره فلسطينياً لا يُجيد اللغة العبرية فتراه يتوجه لآخرين لمساعدة موكله. وأما إذا أراد الأخير دراسة لائحة الاتهام وتأجيل المداولة في القضية فغالباً ما يكون الرد على طلبه سلباً. وهكذا نجده يرد على الإدعاء دون أن يعرف حيثيات التحقيق في قضية موكله.

حق المتهم التمثيل على يد محامي الدفاع والحق في تحضير دفاع ملائم

ينص البند ٧٢ من وثيقة جنيف الرابعة على حق المتهم بالحصول على محامي دفاع مؤهل ليُمثله أمام المحكمة العسكرية، بحيث يكون المتهم موافقاً عليه. إذاً، على السلطات القضائية أن تُتيح لمحامي المتهم حرية التصرف الكاملة، وأن تمنحه بعض التسهيلات التي تساعد على تحضير دفاع عادل. ويجب السماح للمحامي بدراسة الأدلة المذكورة في الملف، وأن يزور المتهم وأن يقابله دون شهود وحتى اللقاء مع شهود.^{٣٧} إذاً، من الضروري تمكين المحامي من الإطلاع على الملفات كاملة، بكل ما يتعلق بالشهود، قوانين، قرارات، وباقي الأمور التي ستقرر مصير موكله. والأهم من هذا كله عليه أن يكون قادراً على اللقاء بموكله بطرّف مناسبة ولفترات كافية مع الحفاظ على سرية ما يتداوله الاثنان.

وأما بالنسبة لما ينص عليه الأمر المتعلق بتعليمات الأمن، فيوضح حق المتهم بالحصول على محامي دفاع، ولكنه لا يذكر أبداً الحقوق المعطاة للمحامي ليتسنى له الدفاع عن موكله بأحسن وجه، أي في الوقت الذي ينص فيه القانون العسكري على أنه من حق المعتقل الفلسطيني أن يقابل محامياً (للدفاع عنه) في أسرع وقت ممكن، إلا أن السلطات الإسرائيلية تُجيزُ لنفسها حق تأخير مثل هذه المواجهة لفترة قد تصل إلى ١٥ يوماً من تاريخ الاعتقال، إذا أراد المحقق الإسرائيلي ذلك بحجة «مواصلة التحقيق مع المعتقل». كما يمكن تمديد فترة التوقيف فترة ١٥ يوماً أخرى بقرار من ضابط إسرائيلي لا تقل رتبته عن مُقدم، ولفترة ٣٠ يوماً أخرى بأمر من قاضٍ «لأسباب أمنية» أو «لفائدة سير التحقيق»، ثم بعد ذلك يجوز لرئيس هيئة قضائية (قاضٍ في محكمة عسكرية) أن يُصدرَ أمراً بتمديد التوقيف فترة ٣٠ يوماً إضافية. أي أنه يمكن منع المعتقل الفلسطيني من رؤية محاميه فترة تصل إلى ٩٠ يوماً.^{٣٨}

أما المعتقل الإسرائيلي فيجوز لضابط شرطة برتبة مُقدم أو أعلى أن يؤخر مقابلته المحامي عدة ساعات إذا رأى أن ذلك قد «يضر بسير عملية التحقيق». ويجوز تأخير المواجهة فترة ٤٨ ساعة إذا كان الأمر متعلقاً بأمن الدولة، أو حياة أفراد، أو منع وقوع جريمة. ويجوز لمسؤول

التحقيق أن يؤخر مقابلة المحامي فترة سبعة أيام إذا رأى أن ذلك قد يضر بسير التحقيق أو بأمن الدولة، ثم بعد ذلك يجوز لضابط برتبة قائد أو أعلى أن يؤخر المقابلة ثمانية أيام إضافية. أي أن الفترة القصوى لمقابلة محام بالنسبة لمعتقل إسرائيلي قد تصل إلى ١٥ يوماً.^{٣٩}

وأما إذا لم يختَر المتهم محامياً للدفاع عنه فهناك ضرورة بتأمين محام له، وبالأخص إذا كنا نتحدث عن التهم التي تكون مُدّة الحكم بها لا تقل عن سنتين.

ويُطلب من المحامين الفلسطينيين أنفسهم الوصول إلى المحكمة لتصوير مادة التحقيق، وبذلك يتعذر عليهم إرسال أشخاص ذوي تكلفة أقل للقيام بهذه المهمة الأولية. كما وأن مادة التحقيق كلها مكتوبة باللغة العبرية بحيث يتعذر على غالبية المحامين قراءتها، كما أشرنا سابقاً.

يمكن توقيف الفلسطيني المشتبه به واعتقاله فترة ثمانية أيام قبل أن يُعرَض أمام القاضي، وأحياناً لفترة ١٨ يوماً حسب نوع التهمة الموجهة له، ومنها التسبب بالموت عن قصد.

كما جاء في الأمر العسكري رقم ١٣٩١، الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٤ بالنسبة للضفة الغربية، ورقم ١٩٠٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٥ بالنسبة لقطاع غزة.^{٤٠}

يجوز حبس الفلسطيني المشتبه به دون توجيه تهمة له بأمر من قاض لفترة أولية تصل إلى ٣٠ يوماً، ثم يجوز تمديدتها إلى فترة قصوى لتصل حتى ٦ أشهر بموافقة المستشار القانوني للمناطق المحتلة، من خلال محكمة الاستئناف العسكرية. حسب الأمر العسكري رقم ٣٧٨، جزء ٧٨ فقرة ٥ وجزء ٧٩ فقرة ٢/٥، وهو تعديل لأمر عسكري رقم ١٣٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٠ في الضفة الغربية، ولأمر عسكري رقم ١٠٨١ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١١ في قطاع غزة.^{٤١}

بينما يمكن توقيف الإسرائيلي المشتبه به دون محاكمة لفترة أولية تصل إلى ١٥ يوماً، ويجوز تمديدتها ١٥ يوماً أخرى كحد أقصى. حسب القانون الجنائي الإسرائيلي لسنة ١٩٩٦، قسم ١٣ فقرة (أ).

حق الادعاء وتقديم البيّنات

وفقاً للمعايير الدولية للمتهم الذي يحاكم في المحاكم العسكرية الحق أن يطرح الأدلة المطلوبة وأن يدعو شهوداً معينين (أي إحصار إثباتات لتبرئتهم) وذلك وفق ما هو وارد في مقدمة البند ٧٢ من وثيقة جنيف الرابعة.

كذلك ينص الأمر المتعلق بتعليمات الأمن على صلاحية المحكمة العسكرية بدعوة الشهود بحسب طلب من الإدعاء أو من الدفاع أو منها ذاتها إذا كانت المحكمة ترى ضرورة لذلك.^{٤٢} كذلك في البند ٣١ يتضح حق المتهم بالإدلاء بشهادته، وإذا كان قد صرح بأن هنالك شهوداً غير موجودين «يحق» للمحكمة تأجيل المداولة إلى حين حضورهم.

في الحقيقة هنالك فقط القليل جداً من القضايا التي تتم بها إجراءات القضاء كاملة في المحاكم العسكرية (ابتداءً من تقديم لائحة اتهام، قضية الدعوة، قضية الدفاع، وانتهاءً بإصدار الحكم استناداً على الأدلة المطروحة والشهادات التي أدلى بها الشهود).

فمن بين ٩١٢٣ ملفاً تم الحكم فيها سنة ٢٠٠٦ في المحاكم العسكرية، تمت مداورات لفحص الأدلة فقط في ١٣٠ ملفاً، أي ما يقارب ١,٤٢٪.^{٤٣} ٥١,٥٪ من الملفات انتهت بصفقة مبرمة بين الادعاء والدفاع، وأما الباقي فقد اعترف المتهم بذنبه أو أن الإجراءات القضائية أُرجئت بعد تقديم لائحة الاتهام. وفي تصريحات عديدة لمحامي الدفاع في المحاكم العسكرية تحدثوا عن نسبة ٩٥٪ من الملفات التي تنتهي بصفقة مبرمة بين الادعاء والدفاع.

ومن بين الأسباب الدافعة لعقد صفقة بين الادعاء والدفاع:

الاعترافات: كثير من المتهمين الفلسطينيين يتم التحقيق معهم من قبل (الشاباك) أو الشرطة، وهؤلاء يستعملون الكثير من وسائل التهديد والإيذاء الجسدي، فتراهم يعترفون بالتهمة المنسوبة إليهم. كثرة الملفات: هنالك الكثير من الملفات الموجهة لعدد قليل من القضاة والمدعين ومحامي الدفاع. لذلك يشجع قضاة هذه المحاكم عملية التوصل إلى صفقة مبرمة بين الادعاء والدفاع. الخوف من حكم قاس: الكثير من محامي الدفاع يعتقدون أن الإجراءات القضائي الكامل قد يؤدي إلى حكم مُشدّد، إلا إذا تم اللجوء إلى صفقة مبرمة بين الادعاء والدفاع. انتزاع الثقة من المحاكم العسكرية: وهذا يدفع الكثير من المتهمين وذويهم للضغط على محامي الدفاع للتوصل إلى صفقة، خوفاً من أن الحكم الذي قد يصدره الحكام سيكون أقسى من العقاب الذي قد يتفق عليه الطرفان.

ترجمة هذا الجانب على أرض الواقع

وفق معايير القضاء الدولي ولتأكيد إمكانية المتهم بالدفاع عن نفسه في المحكمة تقرر

قواعد مفصلة تُجبر الدولة المحتلة تزويد المتهم والمشتبه به بمتّرجم. من بين ما ذكر في البند ٧٢ من وثيقة جنيف الرابعة:

أثناء التحقيق المبكر وأيضاً أثناء سماع الإدلاءات يستعين المتهمون بمتّرجمين إلا إذا تنازلوا عن مساعدة كهذه.

كذلك بالنسبة للأمر المتعلق بتعليمات الأمن، فالبند الثاني عشر يؤكد على ضرورة تعيين متّرجم من قبل المحكمة العسكرية لجميع المتهمين الذين لا يجيدون العبرية لترجمة المداولات والقرارات المتخذة، إلا إذا تنازل المتهم عن قسم من الترجمة أو جميعها.

وأما بالنسبة للأنظمة الموجودة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية فليست هنالك أنظمة مكتوبة تتعلق بترجمة مواد التحقيق، المداولات وقرارات المحكمة أو حتى ما يتعلق بمهنية وصلاحيّة المتّرجمين. عدد المتّرجمين الذين يخدمون في المحاكم العسكرية الإسرائيلية «يهودا والسامرة» يصل إلى عشرة، والذين يخضعون لضابط المتّرجمين في قسم المحاكم. هنالك متّرجم واحد بكل محكمة من ضباط الجيش النظامي ويسمى بـ «المتّرجم الكبير».

المتّرجمون هم جنود بالخدمة النظامية وغالبيتهم من الجنود الدروز، والذين تعلموا اللغة العبرية بإطار تعلمهم بالمدارس الابتدائية والثانوية. هؤلاء الجنود يُدرّجون في الخدمة بالمحاكم دون أن يتلقوا إرشاداً مسبقاً للترجمة. وفقط في مرحلة متقدمة بعد البدء بعملهم هذا يحصلون على تأهيل ضمن دورة عسكرية (مدتها ثلاثة أسابيع تشمل ترجمة مستندات، ترجمة تلقائية، ترجمة أحكام وقوانين، مصطلحات قضائية ومحاضرات حول مواضيع مختلفة منها تحقيق (الشاباك) ومخالفات أمنية). ولكن بالرغم من هذا التأهيل إلا أن الكثير من المحامين الذين يترافعون في المحاكم العسكرية ليسوا راضين عن جودة الترجمة.

ومن واجب المتّرجمين في المحكمة العليا الحفاظ على الهدوء، إدخال المتهمين وإخراجهم. جميع المهام الملقاة عليهم قبل المداولات، أثناءها وبعدها مكتوبة ولكن بدون أي ذكر لجودة ترجمتهم. كذلك في الكثير من الحالات تجد المتّرجم يُعطي أنصاف ترجمة حيث يختار وبشكل عشوائي ما يريد ترجمته، فتراه لا يتّرجم النقاش بين الإدعاء والمرافعة أو بين هؤلاء وبين القضاة، فيترجمون عادة ما يجب ذكره في البروتوكول.^{٤٤}

الأحكام والعقوبات

تركيبة صدور الأحكام في النظامين القضائيين: العسكري والمدني، المعمول بهما متباينة، فالعقوبات القصوى في القضاء المدني، الذي يحاكم على أساسه الإسرائيليون، تعتبر مخففة وأقل قسوة من تلك الموجودة في القضاء العسكري الذي يحاكم على أساسه الفلسطينيون. فعلى سبيل المثال، الفلسطيني الذي يُدان بارتكاب جريمة قتل تعاقبه المحكمة العسكرية الإسرائيلية بالسجن مدى الحياة، بينما الإسرائيلي الذي يُدان بارتكاب جريمة قتل تعاقبه المحكمة المدنية الإسرائيلية بالسجن مدة ٢٠ سنة.

الاختلاف في الأحكام يُعززه اختلافٌ في تعليمات الإفراج المبكر عن المحكومين. بالنسبة للإسرائيليين، فإن نظام العقوبات المدني يجيز الإفراج عن السجن بعد انقضاء ثلثي فترة محكوميته، حسب قانون العقوبات الإسرائيلي لسنة ١٩٧٧، بينما ليس هناك تخفيض في فترة العقوبة للفلسطينيين، حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية لسنة ١٩٦٩ رقم ٣٢٢.^{٤٥}

تمييز في تطبيق القانون

بالإضافة إلى حقيقة كون الفلسطينيين والإسرائيليين يُحاكمون وفق نظامين قضائيين مختلفين على نفس الجريمة، هناك تمييز في تطبيق القانون على كل فئة منهما. فالقضاة المدنيون الذين يحكمون في قضايا المتهم فيها إسرائيليون، يقبلون مقولة الدفاع عن النفس أو يتأثرون بها، بينما لا يقبل هذا الجدل من المتهمين الفلسطينيين.

كثيراً ما يقبل القضاة المدنيون مساومات من الدفاع عن المتهمين الإسرائيليين، فيقبلون تخفيف العقوبة لدرجة أقل مما نصّ عليه القانون، إذا اعترف المتهم بارتكابه الجريمة، كون القانون المدني الإسرائيلي يذكر العقوبة القصوى ولا يلزم المحكمة بعقوبة معينة، فيترك القرار للقاضي. حيث ينص قانون العقوبات رقم ٥٧٣٧ لسنة ١٩٧٧، في الجزء ٣٥ على:

«يجوز لمحكمة أذانت شخصاً على ارتكابه جريمة أو مخالفة أن تفرض عليه أية عقوبة لا تتجاوز العقوبة القصوى التي حددها القانون لتلك الجريمة».

حتى في جريمة خطيرة مثل القتل، والتي حدّد القانون عقوبة إلزامية لها وهي السجن مدى الحياة، يجوز للقاضي المدني أن يُخفف العقوبة في ثلاث حالات وهي:^{٤٦}

- ١- إذا كان المشتبه به يعاني من اختلال أو مرض عقلي.
- ٢- إذا كان المشتبه به استعمل القوة أو العنف زيادة عن الحد المعقول في حالة دفاع عن

النفس أو تحت التهديد أو لضرورة فرضت ذلك.

٣- في حالات قتل معينة جاءت بعد أعمال وحشية استمرت فترة طويلة.

معطيات عديدة من تقارير الفعاليات الذي تصدره محاكم الاستئناف العسكرية^{٤٧}

- في العام ٢٠٠٥ عُقدت ١٢٠٠ جلسة نظر في قضايا تطلب إطالة اعتقال، وفتح أكثر من ٥٤٠٠ ملف جديد في المحاكم حيث كان غالبية المتهمين فيها محجوزين إلى انتهاء استكمال الإجراءات القضائية. انتهت محاكمات ٦٨٠٠ محتجز وبحث في أمر ٢٥٠٠ سجين إداري وفي ملفات استئناف تم البحث في أمر أكثر من ٤٠٠ متهم.
- في العام ٢٠٠٦ قُدمت لوائح اتهام لـ ٩٨٠٠ متهم وانتهت محاكمة ٩٠٠٠ متهم. وقد تم النظر في قضايا ١٦٤٥١ محتجزا حول إطالة فترة الاعتقال.
- حتى نهاية العام ٢٠٠٦ كانت قضايا ٣١٨٣ متهما عالقة في المحاكم العسكرية، منها ١٩٨٦ محجوزين إلى نهاية استكمال الإجراءات القضائية.
- في العام ٢٠٠٥ قدمت لمحكمة الاستئناف العسكرية ٢٦٧ استئنافاً من قبل الدفاع العام. انتهى البحث بـ ٣٥١ استئنافا وبحث المحكمة العسكرية للاستئناف في ٨٠٦ استئناف للاعتقالات وطلبات أخرى.
- في العام ٢٠٠٦ أصدرت ٢٩٣٤ «قوانين إدارية». قُدم ٢٢٤٣ استئنافا حول اعتقالات إدارية.

ملخص

يسمح القضاء الدولي بإقامة محاكم عسكرية في الأراضي المحتلة بالرغم من توقع صعوبة الحفاظ على إجراءات عادلة وبالأخص حينما يحاكم ضباط عسكريون مواطنين مُحتَلين. كذلك لم يأخذ واضعو نصوص الوثائق العالمية بعين الاعتبار وضعاً يستمر فيه الاحتلال أربعين سنة. لذا يُسأل السؤال: هل من الممكن تأسيس جهاز قضائي مناسب وملئ، بنظام حكم غير ديمقراطي لفترة طويلة كهذه؟!

قاعات المحاكم العسكرية الإسرائيلية، المحاطة بأسوار القواعد العسكرية المحمية، تعمل منذ بداية الاحتلال تحت جنح ظلام دامس. الإعلاميون وبالأخص مراسلو الصحف لا يتواجدون في القاعات ولا يقدمون تقارير حول ما يحدث هناك كما هي العادة في المحاكم المدنية الإسرائيلية. كما وأن الأحكام الصادرة بها لا تثير نقاشاً أو جدلاً جماهيرياً إسرائيلياً عاماً ولا حتى بالمجتمع القضائي أو الأكاديمي.

يُقاضى المتهمون في المحاكم العسكرية بحسب أوامر عسكرية على تهم مختلفة استناداً إلى لوائح اتهام لم تُكتب بلغتهم. ظروف العمل المفروضة على محاميهم تحول الاستشارة معهم إلى أمر مستحيل، فيدافع المحامي عن موكله بالأساس ببقاء عمل مع المدعي.

نجد في المحاكم العسكرية، كما هو الحال بكل جهاز يعمل بدون مراقبة خارجية، الكثير من التعسفية. يُسمح لأفراد عائلة المتهم لقاء قريبهم فقط في المحكمة العسكرية فيستطيعون إرسال مندوبين اثنين فقط إلى قاعة المحكمة، وذلك وفقاً لما قرره شخص ما في وقت معين؛ ضابط مسؤول داخل المحكمة يقرر وحده علانية المداولات - لمن مسموح التواجد ولماذا؟! المترجمون هم الذين يقررون ماذا يترجمون؛ مُدع يحدد مصير متهم لسنوات طوال من خلال محادثة قصيرة في سراديب المحكمة مع محامي الدفاع؛ قضاة يعينون في هذه المناصب لم تفحص مدى ملاءمتهم، إنما يُنظر فقط في عدد سنوات خبرتهم كمحامين.

تعمل المحاكم العسكرية في الساحة الخلفية لدولة إسرائيل - الأراضي المحتلة، وهي تُعتبر العامود الفقري لجهاز السلطة والاحتلال الإسرائيلي المستمر للضفة الغربية. حجم عمل هذه المحاكم يُبين أن بيوتا قليلة ونادرة فقط في الضفة الغربية كانت بعيدة عن أجواء هذه المحاكم.

الهوامش

- ١ تسفي عنبار، «النيابة العسكرية والمناطق المحتجزة»، القضاء والجيش، ١٦ (٢٠٠٢) ص، ١٥٣-١٤٩.
- ٢ المصدر السابق.
- 3 Eyal Benvenisti, International Law of Occupation, Princeton University Press, 1993, pp 107 – 116.
- ٤
- ٥ ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧.
- ٦ المصدر السابق.
- ٧ مناحيم هوفنونج، إسرائيل: أمن الدولة مقابل سيطرة القانون، القدس، ١٩٩١، ص ٢٦٣.
- ٨ المصدر السابق، ص ٢٦٦.
- 9 Jean S. Pictet (ed.), Commentary: The fourth Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, (Geneva: ICRC, 1958, P 335-336.
- 10 Ibid , p. 340
- ١١ ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧. ص ٥١-٥٢.
- ١٢ مناحيم هوفنونج، إسرائيل: أمن الدولة مقابل سيطرة القانون، القدس، ١٩٩١، ص ٢٧٨.
- ١٣ تسفي عنبار، «النيابة العسكرية والمناطق المحتجزة»، القضاء والجيش، ١٦ (٢٠٠٢) ص، ١٥٣-١٤٩.
- 14 Meir Shamgar, «Legal Concepts and problems of the Israeli Military Government - The initial Stage,» in Meir Shamgar (ed.), Military Government in the territories Administered by Israel 1967-1980: The Legal Aspects, (Vol. 1) Jerusalem, 1982: Hebrew University of Jerusalem Faculty of Law) p. 14, 24-25.
- ١٥ البيان رقم ٢ بند رقم ٦
- ١٦ البيان المتعلق بشأن سريان مفعول الأوامر المتعلقة بالتعليمات الأمنية (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٣) ١٩٦٧.
- ١٧ أمر بخصوص إقامة محاكم عسكرية (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٣) ١٩٦٧.
- ١٨ أمون سترشوف، العدل تحت النار، تل أبيب : كتب يديعوت أحرونوت، ١٩٩٤، ص ٥٤.
- ١٩ سترشوف، المصدر السابق ٥٩.
- ٢٠ نتنائيل بنيشو، «عل همشباط هبيلي بايزور يهودا، هشومرون وحييل عزة» (القضاء الجنائي في منطقة يهودا، السامرة وقطاع غزة)، مشباط وتسفا، (القضاء والجيش)، ١٨، ٢٠٠٥، ص ٢٩٩.

« حوار مع رئيس محكمة العدل العليا (السابق) مئير شمعار، مشباط وتسفا، (القضاء والجيش)، ١٦، ٢٠٠٣، ص ٤٦١.
«أقوال اللواء يشاي بار، رئيس وحدة المحاكم العسكرية»، في بروتوكول جلسة لجنة الجيش والامن في نقابة المحامين
الإسرائيلية،

٢٠٠٣/٣/٢.

٢١ أياال روزين، « الثورة الهادئة التي تمر بها المحاكم في المناطق المحتلة»، عورخ ديس (محام)، ٤٨، ٢٠٠٤/٩، ص ٥٨.

22 Shamgar, p. 26.

٢٣ بتسيلم، جهاز القضاء العسكري في الضفة الغربية، أورشليم (القدس)، ١٩٨٩، ص ٦.

٢٤ حنان غرينبرغ، هيستوريا: نسغار بيت همشباط هتسفائي في إيرز (تاريخ: أغلقت المحكمة العسكرية في إيرز،)

في Ynet، ٢٠٠٥/٨/٣١.

٢٥ أمر بخصوص تعليمات أمنية، بند ٧.

٢٦ أمر بخصوص تعليمات أمنية، بند ٨.

٢٧ أمر بخصوص تعليمات أمنية، بند ٨٧ (أ).

٢٨ أمر بخصوص الدفاع في المحاكم العسكرية (يهودا والسامرة)، رقم ٤٠٠، ١٩٧٠، بند ٢.

٢٩ نفس المصدر، بند ٤ (أ).

٣٠ رد الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي لمنظمة (يش دين)، ٢٧/٥/٢٠٠٧.

٣١ أمر بخصوص الدفاع، بند ١.

٣٢ استجابة لطلب منظمة «يش دين» بالحصول على معلومات بالنسبة للمواطنين الإسرائيليين وغيرهم (غير الفلسطينيين) والذين حوكموا في المحاكم العسكرية في السنوات الأخيرة أجاب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي بأنه لا يملك معطيات كهذه. رسالة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي الموجه ل «يش دين» بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٧.

٣٣ International Convention of Civil and Political Rights. وقعت إسرائيل على الوثيقة في ١٩ كانون الأول من العام ١٩٨٦، تمت الموافقة عليها في ١٨ آب ١٩٩١ ودخلت إلى حيز التنفيذ فقط في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٢. يمكن مراجعة النص الكامل لهذه الوثيقة بالانجليزية على الرابط التالي بالانترنت: www.unhchr.ch/menu3/b/a_ccpr.htm وبالعربية على الرابط التالي: www2.ohchr.org/Arabic/index.

٣٤ ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧، ص ٥٣-٥٧.

٣٥ بند ٧١ من وثيقة جنيف الرابعة. كما وذكر هناك بأنه يحظر البدء بالمحاكمة إذا اتضح في بداية التداول بأنه لم يتم إعلام الجهة المدافعة.

٣٦ ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الانسان، تل أبيب، ٢٠٠٧، ص ٥٧-٥٩.

37 Pictet, p. 356.

٣٨ أمر بخصوص اللوائح الأمنية، بند ٧٨.

القانون الجنائي الإسرائيلي لسنة ١٩٨٢، جزء ٢٩.	٣٩
ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧، ص ٦٩-٧٣.	٤٠
المصدر السابق.	٤١
أمر بخصوص التعليمات الأمنية، بند ١٦ (أ).	٤٢
رد الناطق بلسان الجيش لمنظمة «يش دين»، ٢٠٠٧/٧/٣٠.	٤٣
راجع المصدر رقم ٥.	٤٤
ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧، ص ٢٢-٢٦.	٤٥
حسب ما جاء في التعديل رقم ٤٤ جزء ٢ لسنة ١٩٩٥ لقانون العقوبات.	٤٦
ييش دين، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧.	٤٧

الفصل العاشر

التربية العسكرية في إسرائيل



تبلور المضامين التي ينقلها جهاز التربية والتعليم في إسرائيل توجهها يرى في اختيار الحرب خطأ أساسياً معقولاً ومنطقياً. هذه المضامين تُغذي أفكار تفضيل القوة وتعزيز الروح القومية اليهودية والتقليل من قيمة الحياة لأبناء قوميات أخرى كالعرب مثلاً، وفي الوقت ذاته تُنمّي وتُغذي الخوف والقلق والذعر من احتمالات وقوع كارثة (مَحْرِقَة) أخرى كتلك التي وقعت إبان الحكم النازي في أوروبا.^١

إذن، التلاقي بين تفضيل القوة وتعزيز الروح القومية وإثارة الخوف والذعر، يؤدي حتماً إلى المحافظة الدقيقة والشديدة على حالة الحرب وتكريس اللامساواة بين شرائح المجتمع المختلفة التي تُكوّن مواطني إسرائيل.

جعلت ظاهرة الخوف المستمرة المجتمع الإسرائيلي منذ بداية تكوينه ضمن اليشوف مجتمعاً عسكرياً، حتى أنه ارتفعت أصوات لوضع حد لظاهرة المجتمع الاسبارطي، المبني في كافة مركباته ومراحله العمرية على التربية العسكرية.

إحدى علامات وبصمات المجتمع العسكري كانت فتح وزارة التربية والتعليم في إسرائيل أبواب مدارسها ومؤسساتها التربوية أمام لابسِي البزّات العسكرية وحملة السلاح (الجنود) للدخول إلى المدارس والمؤسسات التربوية وتولي إدارات بعضها أو المساهمة في تطبيق بعض البرامج فيها. وهكذا تتحول التربية إلى أيدي العسكريين أو تتم بتوجيهاتهم.

يتحول الجيش في إسرائيل ليُصبح جزءاً من مشهد الحياة العامة:^٢ التربية والثقافة والإعلام، وتصبح الحرب عاملاً موحداً لكافة شرائح وتيارات المجتمع. لهذا فإن الترابط والوحدة التي تُبنى عن طريق التربية الوطنية المتشددة تُزيل من طريقها كافة العوائق أو العقبات الأخلاقية في المجتمع. لهذا، فإن هذا الوضع يفرض شرعية في عدم الإصغاء إلى الآخر واللامبالاة بما يجري لدى هذا الآخر.

ويظهر من متابعة لبرامج التعليم أن تدريس المدينيات والمواضيع الأدبية والإنسانية آخذ بالتقلص في المدارس لصالح مواضيع أخرى كالعلوم والتكنولوجيا. وازدادت في الوقت ذاته وتيرة حضور لابسِي البزّات العسكرية وحملة السلاح الذين أخذوا يمارسون مهنة التدريس والتربية وتثقيف الطلاب، جنود المستقبل. بينما تشهد الساحة التربوية عملية تحييد وإقصاء للمواطنين المدنيين لممارسة مهنة التعليم.^٣

إذن، ماذا يُدرّس في المدارس الإسرائيلية من مواد تعليمية؟ كيف تتم عملية التربية في كافة

مراحل التدريس، ابتداءً من جيل الطفولة المبكرة وحتى مرحلة الجامعة أو التعليم العالي؟ وهل يتحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع عسكري بالكامل ولنقل «مُعَسَّكَر»؟ وأخيراً، نطرح السؤال هل تجري في إسرائيل عملية تطبيق «تربية عسكرية»؟

حول هذه الأسئلة والتساؤلات سيكون محور هذا الفصل من كتابنا. وسنتطرق أيضاً، إلى أطر اجتماعية لها دور في التربية متأثرة ببرامج ومناهج التربية العسكرية، بما فيها العائلة الإسرائيلية، والنوادي والحركات الكشفية والفرق الرياضية.

• سلاح التربية في الجيش الإسرائيلي

عبارة عن جهاز تربية خاضع للجيش الإسرائيلي. والهدف الأساسي من إقامته في العام ١٩٥٧ على يد هيئة الأركان العامة توفير أُسس تربوية للشباب والجنود الإسرائيليين قبل انخراطهم في الجيش وخلال ذلك.

يتكون سلاح التربية من دائرتين:

- أ. دائرة أُسس التربية: وتعنى بتوجيه سياسة الجيش بما له علاقة بمواضيع تربوية مختلفة.
- ب. دائرة وحدات التنفيذ: وتضم قسم القيادة والوحدات التنفيذية في سلاح التربية، بما فيها حركات الشبيبة التمهيدية للجنديّة مثل «جدناع» (وحدات الشباب).
- وهناك وحدات مستقلة خاضعة لضابط التربية والشباب الرئيسي في الجيش، وهي:
- أ. مدرسة الإرشاد الخاصة بالتربية والشباب.
- ب. الكلية التربوية في جبل جيلو.
- ج. مدرسة تطوير القيادة.
- د. إذاعة الجيش الإسرائيلي.
- هـ. جريدة «مُحَانِيهِ».

حصلت سلسلة من التغييرات والتعديلات على سلاح التربية في الجيش الإسرائيلي عبر السنين. ويعمل هذا السلاح في عدة مجالات، منها: مساعدة ضباط في الجيش في مجالات التربية ورعاية روح الوحدة العسكرية، وتجهيز الشباب للانخراط في صفوف الجيش بعد

إتمام دراستهم في المرحلة الثانوية، ودمج وتمكين شرائح خاصة في وحدات عسكرية، ونشر قيم الجيش الإسرائيلي، وتوضيح مفهوم ودور الجيش في دولة يهودية وديمقراطية، ووضع خطط لتنفيذ عملية استيعاب المهاجرين اليهود في كتائب وفرق الجيش المختلفة، وتعليم التراث اليهودي، والمساهمة في إتمام دراسة جنود غير حاصلين على شهادة البغروت كاملة (شهادة التوجيهي وفق منهج التعليم في إسرائيل).

ويتضمن برنامج عمل سلاح التربية في الجيش مسارات تأهيلية للعمل مع الشبيبة والشباب داخل المجتمع قبل الانخراط في الجيش، من خلال المدرسة والنوادي ومؤسسات تعليمية داخلية. وتنتشر مراكز مبيت في المدن المركزية تابعة لسلاح التربية ينشط فيها جنود وضباط من خلال تنظيم فعاليات تربوية وتعليمية للشباب الذين تتم دعوتهم للمشاركة في مثل هذه الفعاليات لعدة أيام. وتجدر الإشارة إلى أن قواعد عسكرية تابعة لسلاح التربية والشباب منتشرة في مواقع مختلفة من إسرائيل، وهذا ما يساعد على تفعيل الشباب فيها بين فترة وأخرى.

وتم بناء برنامج تعليمي سابق للخدمة العسكرية ينخرط فيه شباب يهود في المرحلة الثانوية ويتدربون على أسس الجندية وكيفية استعمال السلاح وتاريخ فنون القتال وغيرها. وتنسق وزارة التربية مع قيادة الجيش عملية تنظيم التعليم السابق للخدمة العسكرية وكيفية تنفيذ المشروع. كما أن وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع قيادة الجيش تعترف بتأجيل خدمة الشاب لفترة ما ريثما ينجز دراسته سواء أكانت الثانوية أم الجامعية لمرحلة نيل اللقب الأول^٤.

واستعدادا للتجنيد قامت، وما زالت، وزارة التربية الإسرائيلية بنشر سلسلة من الكراسات والكتب والفعاليات الصفية والمدرسية تتعلق بالتمهيد والتحضير للخدمة العسكرية. وترى وزارة التربية والتعليم في إسرائيل أن هذه مهمة مركزية ضمن مركبات المهام الملقاة على عاتقها.

ونورد هنا عينات من هذه الكتب والفعاليات التي أصدرتها وزارة التربية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة. أ. كتاب: «تمهيدا لخدمة عسكرية جادة»، من إصدار وزارة التربية ووزارة الدفاع الإسرائيلية (١٩٩٩). ويحتوي على فعاليات متنوعة على امتداد المرحلة الثانوية (من الصف العاشر وحتى الصف الثاني عشر) تحضيراً لتجنيد الشباب الإسرائيلي في صفوف الجيش.

وههدف هذه الفعاليات توفير أدوات للشباب لمواجهة الصعاب التي تعترض طريق تجندهم،

وكيفية التأقلم في الجيش. وتوفر الفعاليات الواردة في هذا الكتاب طرقا لكيفية إدراك وفهم أخلاقية التجند، والفرق بين الحياة المدنية والحياة العسكرية، ومميزات الجيش الإسرائيلي وعلاقة هذا الجيش بالمجتمع الإسرائيلي، ومكانة الفتيات في الجيش.

ويتعرف الطلاب المشاركون في الفعاليات خلال هذه المرحلة على كون الجيش الإسرائيلي هو جيش الشعب، وكذلك يتعرفون على قَسَم الجيش، ويبدوون بحفظه عن ظهر قلب قبل تجندهم، أي وهم على مقاعد المدرسة.^٥

ب. برنامج تحضير الطلاب لأسبوع تجربة في إطار «الجدناع»^٦: تشرف على تنظيمه وزارة التربية ووزارة الدفاع الإسرائيلية. يشمل البرنامج عددا كبيرا من المدارس الإسرائيلية المشاركة فيه. وهو مخصص لطلاب الصف الحادي عشر، حيث ينطلقون لمدة أسبوع إلى أحد معسكرات الجيش كجزء من عملية التحضير للتجند وللخدمة العسكرية. والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو إفساح المجال أمام الطلاب للتعرف على خبرة التجند والجنديّة. فيبتعدون مدة أسبوع عن الحياة المدنية الرتيبة ويدخلون في أجواء الحياة العسكرية والنظام العسكري. ولهذا الأسبوع أنظمة وقوانين تختلف عن تلك المعمول بها في الحياة العامة.

ت. فعاليات التحضير للخدمة العسكرية الجادة في الجيش الإسرائيلي خلال فترات المواجهة: من إصدار وزارة التربية والتعليم ودائرة المجتمع والشباب، ٢٠٠٢. وهي عبارة عن سلسلة من الفعاليات والنشاطات المدرسية لتجهيز الطلاب للجيش في حالات الطوارئ. وكيفية تجنيد الشباب وسط ما تتعرض له إسرائيل من حرب وقتل وأعمال إرهابية وتخريبية (وفقاً لما جاء في الكتاب). التحضير في هذا البرنامج هو جسدي ونفسي في الوقت ذاته من خلال فعاليات في المدرسة بواسطة المربين والمستشارين والأخصائيين النفسيين ومعلمي التربية البدنية وغيرهم.^٧

ث. برنامج تأهيل المهاجرين اليهود: برنامج خاص من إعداد وزارتي التربية والاستيعاب والهجرة للمهاجرين اليهود بشأن تحضيرهم للتجند في الجيش. ويوجه هذا البرنامج بشكل خاص للمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا واثيوبيا. وتتمحور الفعاليات في كيفية التأقلم والتعرف على الجيش وتحسين العلاقة بين المهاجرين وبين الجيش.^٨

ج. تمهيدا للجنديّة: برنامج فعاليات ومواضيع للنقاش من إصدار وزارة التربية الإسرائيلية ودائرة الخدمات النفسية. ويشمل البرنامج مجموعة من الفعاليات المتنوعة تمهيدا لتجند

الطلاب في صفوف الجيش مع الأخذ بعين الاعتبار النواحي النفسية، مثل كيفية تقبل عملية التجند والتعامل معها، ومفهوم الجيش والخدمة العسكرية وأخلاقيات الجيش.^٩

ح. برامج مشاركة الأهالي في عملية تحضير أبنائهم الطلاب للجنسية (أي مشاركة الأهالي خلال دراسة أبنائهم في المرحلة الثانوية) وذلك من خلال سلسلة من الفعاليات الصفية والمدرسية وذلك لأيام محددة خلال السنة الدراسية.^{١٠}

كانت هذه مجموعة من البرامج والفعاليات التي تدأب وزارة التربية الإسرائيلية على إصدارها وتفعيلها ضمن عملية التربية العسكرية في المدارس والمؤسسات التعليمية، كجزء من التحضير للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي على مختلف وحداته.

• حضور العسكرية في المجتمع الإسرائيلي، خاصة في التربية

يبدو أنه كلما استولت العسكرية على الفرد والمجتمع، فإن التوجيهات والتعليمات والاحتياجات العسكرية تصبح ذات أهمية عالية. العسكرية بمفهومها الواسع تؤدي إلى تحولات جذرية ثقافيا ومؤسسيا وفكريا واقتصاديا. العسكرية في حال دخولها معترك الحياة اليومي فإنها تزحف نحو مجرى الحياة اليومي للمجتمع عامة.^{١١} وإن عملية زحف العسكرية عبارة عن سيرورة تصل بطيئا أو سريعا إلى عمق المجتمع.

العسكرية في المجتمع الإسرائيلي قائمة في كافة مجالات الحياة، بما فيها التربية والتعليم. فمراحل نشئة المجتمع التي تحدث خلال سنوات الطفولة والبلوغ، تهين أولاد وبنات اليهود في إسرائيل لمرحلة الحرب وبداية الاستعداد للجنسية. إن مركزية الحرب والجيش تشكل عنصرا أساسيا من حياة المجتمع الإسرائيلي وجهاز التربية على وجه الخصوص. وهذه المركزية عبارة عن بديهية غير قابلة للنقاش أو المساومة، بمعنى أنها جزء من الإجماع العام في المجتمع الإسرائيلي. وبناء عليه فإن تفضيل الرجال المقاتلين يعتبر جزءا مهما وطبيعيا ومفهوما ضمنا. وأن توقع حصول حرب في الزمن المنظور أو البعيد يشكل مركبا مركزيا في مجرى الحياة اليهودية في إسرائيل وأحد مركبات الهوية الجماعية والشخصية. وتسود فكرة أن الحرب ذاتها هي حل معقول للمشاكل والأزمات السياسية التي تعترض حياة إسرائيل.^{١٢}

يساعد جهاز التربية والتعليم في إسرائيل في بلورة تفكير الفتیان والفتيات بالخدمة العسكرية على أنها مرحلة طبيعية وعادية، ومن المستحسن القيام بها. هذا الجهاز يستثمر

كثيرا في إضفاء أجواء تحوّل دون ظهور تساؤلات أو تشكيك أو توجيه ملاحظات حول العلاقة بين العسكرية وبين الحالة السياسية القائمة. يبلور هذا الجهاز معرفة^{١٣} وإدراكا بأن خيار الحرب عبارة عن طريق سياسي منطقي ومعقول للغاية. لهذا فليس غريبا أن ترى أولاد روضات الأطفال يقومون بزيارة معارض عسكرية، أو أن يقوم ضباط من الجيش بتقديم محاضرات أمام طلاب في المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية، أو دعوة طلاب ثانويين إلى مشاهدة تدريبات وقمارين عسكرية كإطلاق النيران الحية، أو زيارة مجموعات من الشبيبة الإسرائيلية في معسكرات للجيش. وهناك إضافة إلى هذه الفعاليات التي تتم داخل نطاق البرنامج المدرسي، سلسلة من الرسائل والدلالات العسكرية التي يتم نقلها عبر مواضيع تعليمية مختلفة في المدرسة كدروس في التوراة والأدب العبري الحديث والتاريخ والجغرافيا وغيرها.

ويعتقد سفيرسكي وأيضا يزراعلي أن تكوين العسكرية من خلال التربية يُشكل أداة مركزية في فرض الهيمنة الإسرائيلية، وإحدى عمليات التنفيذ المهمة في تثبيت علاقات تفوق قومية وإثنية وجندرية.^{١٤} والملفت للانتباه في إسرائيل أن التربية والتعليم بشكل عام، خاصة في المراحل المدرسية من الروضات وحتى نهاية الثانوية، بيد النساء، وذلك بسبب عزوف الرجال عن هذه المهنة المتعبة نفسيا واجتماعيا، ولكون الدخل المادي منها متدنيا للغاية. فالأمهات هن معلمات. ولذلك فإنه بواسطة التربية تساهم النساء في نقل مبنى القوة إلى الميدان. لهذا، فهنّ شريكات بالكامل في تحضير الأولاد الإسرائيليين للجندية وقبولهم النظام المجتمعي العسكري السائد في الدولة.^{١٥}

والناظر نحو التربية العسكرية يلحظ أنها مثل أي نظام تربوي آخر في العالم هي تربية سياسية. في إسرائيل لا تتوقف التربية العسكرية عند هذا التوجه فقط، إنما بواسطة الرواية القومية الثابتة في مناهج التعليم. ومن أبرز هذه الروايات تلك التي تقدس القوة والبطولة والرجولة وحب القتال. وبواسطة هذه الروايات تبني بديهيات عامة لتبرير خوض حروب مستمرة أو متقطعة، ويتم بواسطة التربية عرض هذه الحروب كجزء من عملية الصراع على البقاء.

هذا التفكير هو تجزيئي، بمعنى أن التربية في إسرائيل تنظر إلى العالم المحيط بإسرائيل وإلى العالم البعيد عنها بمفاهيم ومصطلحات تنساق ضمن الأسود والأبيض، أي أنه من مرحلة

الطفولة المبكرة وحتى نهاية المرحلة الثانوية والتي يعقبها الانخراط في الجندية، تتم عملية التربية على قاعدة: خير وشر، يوم وليل، بنون وبنات، نحن وهم. هذه التوجهات تندس بسرعة في الذهنية الإسرائيلية وتستقر في عمق التفكير بفعل التراكمية المعلوماتية والسلوكية والزمنية. ويرى العديد من معارضي التربية العسكرية في إسرائيل أن استمرار هذا التوجه أو هذا النهج سيؤدي حتما إلى مواصلة إنتاج خطوط فاصلة بين مركبات إسرائيل المجتمعية والقومية.^{١٦}

• التربية العسكرية في جيل الطفولة المبكرة

ينظر جهاز التربية والتعليم في إسرائيل إلى جيل الطفولة المبكرة كبداية جيدة وطبيعية للتربية العسكرية. فمثلا يتم نقل مفاهيم عسكرية من خلال تعليم الأطفال عن الأعياد والمناسبات اليهودية، أو عن طريق القيام بزيارات لمعسكرات تابعة للجيش، أو من خلال إرسال هدية إلى الجندي الإسرائيلي والتطرق إلى أحداث يومية لها علاقة بالجيش والجنود وما يجري في الحياة العامة في إسرائيل. بمعنى أن الأطفال بالرغم من صغر سنهم إلا أنهم يتلقون معلومات بواسطة معلمات روضات الأطفال حول ما يجري في إسرائيل. تبدأ عملية التربية العسكرية مع الطفل الإسرائيلي في البيت والروضة والمدرسة، بواسطة اللغة في الأساس، كيفية استعمالها، والمصطلحات السائدة، ومن خلال منتجات فنية متنوعة كالأفلام والمسرحيات والألعاب وكتب الأطفال والقصص والأغاني وغيرها. والملاحظ أنه توجد ملاءمة تامة في كثير من الحالات بين ما يقوم به البيت من تربية وما تقوم به مؤسسات وأجهزة التربية والتعليم بما يتعلق ومركزية الجيش وأهميته في حياة الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال القيام بزيارة إلى معسكر للجيش ممكن من خلال مشاركة الطفل مع زملائه أبناء صفه أو مع أهله وأفراد عائلته.

منهج التربية في الروضات مبني بحسب تقويم زمني له علاقة بالأعياد والمناسبات اليهودية، كما أشرنا سالفاً، بحيث أن الأعياد التي يتم تدريس مواد عنها وهي: الحانوكا (الأنوار)، بوريم (المساخر)، الفصح، يوم استقلال إسرائيل، كلها مرتبطة للغاية بمفاهيم عسكرية واضحة تشير إلى القوة والبطولة والرجولة والتفاني والتضحية والالتصاق بالمهمة وغيرها من المفاهيم والمغازي. وتميل عملية نقل معلومات عن الأعياد إلى الأطفال في الروضات إلى تكريس الأساطير والقصص المتميزة ذات العلاقة بشخصيات إسرائيلية أو

يهودية لعبت دورا تاريخيا ما مستندة إلى القوة والبطولة.^{١٧}

وتعاد الرسالة المنقولة إلى الأطفال من خلال الأعياد مرات كثيرة سنة بعد أخرى. في الحانوكا مثلا إشارة واضحة إلى التركيز على «أن اليونانيين هم الأشرار ونحن (اليهود) الأخيار». في بوريم «الفرس هم الأشرار والخيرون هم نحن» (اليهود). في الفصح العبري «المصريون هم الأشرار، ونحن (اليهود) الأخيار». في يوم الاستقلال «الأشرار هم العرب ونحن (اليهود) الأخيار». هذه الرسائل التي تحملها الأعياد في كل مرة يتم تدريسها لتتغرس وتتعمق في عمق الوعي الإسرائيلي العام، لكونها منهجا تربويا - تعليميا شاملا لكل المدارس والمؤسسات التربوية. وهذه الرسائل تحوي في داخلها مفاهيم عسكرية تُمجّد الجندية والبطولة.

يمثل عيد الحانوكا (الأنوار) حدثا تاريخيا يهوديا، حيث تمرد اليهود ضد محاولات فرض الثقافة أو الحضارة الهيلينية، ويُدرس هذا الحدث كعيد وطني. هذا العيد لم يعد يحمل في طياته توجهات أو أسس دينية، في مركزه إضاءة الشموع كرمز للنور، إنما تحول إلى عيد تحرر وطني حصل بفعل كفاح المكابيين العسكري ضد الرومان. لهذا نلاحظ أن هذا العيد تحول إلى أسطورة بطولة في قيام إسرائيل. الرسالة التي تنقل في روضات الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية تتناسب مع اليقظة القومية اليهودية. فالليونانيون لاقوا اليهود بينما المكابيون الأبطال انتصروا عليهم. وهنا يحصل التضامن بين الأطفال والمكابيين الذي كانوا قلة، إلا أنهم تغلبوا على الأغلبية.^{١٨}

يُدرس عيد بوريم (المساخر) في المدارس الإسرائيلية مع التشديد على الملاحظات التي تعرض لها اليهود على يد هامان وأتباعه الفرس. ولا تُدرس قضايا تتعلق بمكافحة الحكم المطلق أو محاربة ملاحقات الأقليات، لهذا، ما يُدرس في بوريم مُشبعٌ بالعسكرة، ودرج المحتفلون منذ عقود طويلة على ارتداء ملابس تنكرية معظمها عسكري في هذا العيد.

أما في يوم «استقلال إسرائيل» فتصبح عملية نقل الرسالة العسكرية أكثر وضوحا ومباشرة ولا تحتاج إلى رموز كثيرة. وتدرس المواد التي لها علاقة بحدث إقامة إسرائيل باعتباره حرب تحرير. والمغزى الواضح، وإن غُلف أحيانا بكلمات خفية، أن العرب هم الأشرار كانوا يخططون لإلقاء اليهود في البحر، وأن سبعة جيوش لدول عربية أرادت محاربة إسرائيل الفتية وحديثة العهد والضعيفة، إلا أن اليهود تغلبوا عليها كلها. واعتادت معلمات الروضات قص حكايات عن بطولات الجنود الإسرائيليين في «حرب التحرير» دون

الإشارة إلى النكبة الفلسطينية التي حصلت جرّاء هذه الحرب التي أعلنتها الحركة الصهيونية على الفلسطينيين سكان فلسطين الأصليين. ودرجت العادة في المؤسسات التربوية على تجهيز هدايا للجنود في مختلف وحداتهم العسكرية لكونهم يحرسون الأطفال ويستحقون الثناء.^{١٩}

وهناك تركيز في المؤسسات التربوية على إحياء أيام ذكرى للجنود أو لأحداث عسكرية وحرية، من أبرزها يوم الذكرى لجنود إسرائيل الذين قتلوا في معارك إسرائيل، ويجري الاحتفال به عشية يوم استقلال إسرائيل من كل عام. فبدلاً من الاحتفال بإقامة إسرائيل كدولة ديمقراطية كما ورد في وثيقة استقلالها فإن أجهزة التربية تدعو طلابها إلى المشاركة في طقوس القوة والبطولة وتمجيد بطولات الجنود والتماهي معهم. وهذه الطقوس تطور مخيلات الأطفال والطلاب البالغين في تجهيز أنفسهم للجنديّة مستقبلاً.

ومن خطوات التربية العسكرية المدرسية المتبعة تنظيم حملات تبرع بالمال لصالح الجيش أو لصالح مشروع ما يعود بالفائدة على الجنود. فعلى سبيل المثال حملات التبرع لمشروع الصناعات العسكرية «لاني» في الثمانينيات والتسعينيات، وصل إلى المدارس في كافة المراحل، وكان الادعاء بضرورة مشاركة الطلاب بالمجهود العسكري والشعور بالانتماء إلى الـ «نحن». ومظهر آخر من مظاهر التربية العسكرية في المدارس مطالبة التلاميذ بكتابة رسالة إلى جندي، أو القيام بأدوار عسكرية من خلال برامج مسرحية أو إنشاد أناشيد عسكرية في احتفالات مدرسية. وتشجع دوائر المناهج والبرامج الاجتماعية والشبابية في وزارة التربية والتعليم في إسرائيل على تطوير العلاقة بين الأطفال أو أولاد المدارس وبين الجيش منذ الصغر.^{٢٠}

من جهة أخرى فإن قصص التوراة التي تقص يوم الجمعة، أي عشية يوم السبت، في روضات الأطفال تُقوّي العلاقة التاريخية مع «أرض إسرائيل خاصتي أو مُلكي». فأرض إسرائيل الكاملة والتي خصّها الله لإبراهيم، كما جاء في التوراة (سفر التكوين ١٥) هي أرض يعقوب وأولاده، هي الأرض التي عاد إليها شعب إسرائيل بعد خروجه من مصر. فالأطفال يتعلمون منذ صغرهم أن حدود أرض إسرائيل الكاملة هي حدود «أرض إسرائيل خاصتي» وهي دولة إسرائيل. فالخرائط التي توزع على الطلاب أو تلك التي تعلق على الجدران تخلو من الخط الأخضر. وهكذا عندما يكبر هؤلاء الأولاد سيدافعون عن «أرض إسرائيل الكاملة»، أي «أرض إسرائيل خاصتي».

ويسود الاعتقاد وسط شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي أن الحرب قد فرضت عليهم، ولا مفر من تجهيز الجيش استنادا إلى الأحوال السياسية السائدة.

وتدرك المؤسسة العسكرية بانسجام شبه تام مع المؤسسة التربوية (وزارة التربية والتعليم) أن التربية العسكرية غير المباشرة وأحيانا المباشرة منذ جيل الطفولة المبكرة هي أمر في غاية الأهمية. فالانكشاف والتعرض لتربية عسكرية يُشبه كثيرا التعرض لمناحي الحياة الأخرى.

أظهرت الحروب التي شنتها إسرائيل في مختلف الجبهات أن للجبهة الداخلية دور مركزي في دعم الجيش، ولهذا تم تشكيل قيادة عسكرية للجبهة الداخلية، وظهر دور هذه القيادة بصورة فعالة خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦. واستمرارا لعمل قيادة الجبهة الداخلية، فإنها، أي هذه القيادة، تصدر تعليمات وتوجيهات وتطلق أوامر إلى المدارس لتجهيز المدارس لحالات الطوارئ على أنواعها. ويقوم ضباط من هذه القيادة بالتوجه إلى المؤسسات التربوية وتفقدتها وإسداء النصائح للمديرين والمسؤولين فيها، وتوزع نشرات على الطلاب والأهالي لها علاقة بكيفية الاستعداد لحالات الحرب والطوارئ. كل هذه النشاطات هي جزء من التربية العسكرية.

• دور جهاز التربية في إسرائيل في تحضير طلاب المدارس للجندية

كما قد ذكرنا سابقا أن الحرب في المفهوم الإسرائيلي هي حالة عادية. ومفهوم الجيش هو أيضا أمر عادي. ولهذا فإن احتمالات وقوع حروب هو أيضا أمر عادي في عمق الذاكرة الإسرائيلية العامة.

ومن المعروف أن القانون الإسرائيلي يفرض خدمة عسكرية إلزامية على الشباب والفتيات بعد نهاية الدراسة الثانوية مباشرة. ومن هذا القانون والتحديد العمري فيه طورت أجهزة التربية والتعليم عبر العقود الستة الماضية مناهج وبرامج تعليم تتطابق وأسس التحضير للجندية. والسؤال المطروح هنا، ما هي حصة أو مساهمة جهاز التربية والتعليم في تجهيز الشباب والفتيات للخدمة العسكرية، وبالتالي الاشتراك في الحروب التي تخوضها إسرائيل؟ وما هو دور الجنود والضباط الذين يتبوءون مراكز تربوية من خلال إدارات المدارس في هذه التربية؟ تساؤلات كثيرة تدور حول دور التربية كجهاز وكوكيل تربوي في التربية العسكرية.

تشير دراسات بحثية عديدة إلى أن خلفيات تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية مهدت

الطريق في إسرائيل إلى شرعنة تغلغل الجنرالات إلى أجهزة ومؤسسات التربية. والمأزق أن تقع معالجة قضايا تربوية في قبضة جنرالات في الجيش أو جنرالات سابقين.

لو عدنا إلى تاريخ اليبشوف في فلسطين لوجدنا أن الجيش والجندي قد تغلغلا عميقا في الأجهزة المدنية، واهتمت قيادات اليبشوف بتجنيد إلزامي للشباب من خلال المنظمات العسكرية اليهودية التي أقيمت لهذه الغاية وعلى رأسها منظمة الهاغاناه. وهدفت هذه المنظمات فيما هدفت إليه لتجهيز الشباب اليهودي لمحاربة الانكليز والعرب، كمرحلة من مراحل الاستعداد لبناء الأمة وإقامة الدولة اليهودية العتيدة. وبعد إقامة إسرائيل كدولة وبعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة وتفكيك المنظمات العسكرية نهائيا، تحول هذا التوجه إلى جعل إسرائيل مجتمعا مجندا.^{٢١}

وتحت راية الدولة المعلمة والمربية في ظل حكومات إسرائيل الأولى التي ترأسها دافيد بن غوريون في الخمسينيات من القرن العشرين، تبلورت أسس التعليم الرسمي الموحدة في مواضيع لا خلاف بشأنها في ذلك الوقت، منها تعليم التوراة والتاريخ. ولهذا فإن عملية تجنيد الشباب والفتيات في إسرائيل جزء من العمل التربوي للمدرسة فيها. فما هو وارد في منهج التاريخ يؤكد سعي الأهداف والمضامين وطرق التدريس في هذا المنهج، وتوزيع الأعياد والمناسبات على مدار السنة كلها، لتقوية الجانب القومي والإثني في حب الوطن والالتزام لمستقبل دولة إسرائيل المهددة دوما من قبل أعدائها.

هذا يعني أن عملية المجتمعة (التنشئة الاجتماعية) العسكرية من خلال المؤسسة التربوية / التعليمية (وهي المدرسة بشكل خاص) وبواسطة وسائل الإعلام وأجهزة وهيئات مهياة أخرى كالعائلة، تعرض الجندي المحارب كنموذج أعلى وأفضل اجتماعيا، وتنظر إلى الخارجين عن إطار الجيش نظرة دونية. هذه النظرة مع مرور الزمن كونت فوارق اجتماعية داخل المجتمع على مختلف شرائحه بين نخب مجتمعية تتجه نحو ميادين وحلقات عسكرية متميزة كالطيران مثلا، أو فوارق جنديرية بين الرجال والنساء. وهذه التوجهات رفعت من مكانة الجيش بنظر المجتمع، بالرغم من الفوارق التي أشرنا إليها أعلاه، حتى أن الفتيات يعتبرن دورهن في دعم الرجال من خلال القيام بمهام مكتبية أو تنظيمية وإرشادية واجتماعية وغيرها.^{٢٢}

ومرور الزمن تعمقت الأسطورة بأن الجيش الإسرائيلي هو جيش الشعب، وهو ليس جيشا يحمل سلاحا إنما عامل أساسي ومركزي في كافة مناحي الحياة المدنية العامة. فالجيش

مساهم في الاستيطان واستيعاب المهاجرين اليهود وفي التربية. وتمتع الجيش بمكانة مرموقة داخل المجتمع بتأسيسه دوائر ووحدات تعليمية وتربوية، أسوة بمساهمات الأجهزة التربوية الأخرى في إسرائيل. ويلاحظ عبر العقود الستة المنصرمة أن الجيش قد عمل في ميادين اجتماعية كتبني أيتام أو طلاب مدارس من عائلة محطمة ونقلهم إلى مؤسسات تربوية خاصة بهم لمتابعة تعليمهم. وكانت هذه الأطر عبارة عن مدارس ابتدائية ومأوى، ثم تابع الجيش مشروع رعاية الأولاد والشباب من خلال مشروع عُرف بـ «أولاد رفول» (نسبة إلى رئيس هيئة الأركان الأسبق رفائيل «رفول» إيتان).^{٣٣} وساهم الجيش بواسطة تعيين مجندات للتعليم في المناطق التي ينقصها كادر معلمين، أو أن معلمين رفضوا الوصول إلى المناطق النائية.

أما ظاهرة وجود الجنرالات والعسكريين مختلف رتبهم في ميدان التربية والتعليم فهي ليست جديدة إنما آخذة بالازدياد سنة بعد أخرى. فمن جنرالات الجيش من يبحثون بعد إنهائهم خدمتهم أو عملهم في الجيش عن مهنة جديدة، فيتم تسهيل عملية تعيينهم في إدارات مدارس ومؤسسات تربوية، وهكذا يتغلغل الجيش من خلال هؤلاء إلى إدارة المدارس وبالتالي إلى الحياة العامة. ومن الواضح أن من أمضى عقدين ونيف من عمره في الجيش سينقل مركبات ومضامين عسكرية إلى مؤسسته، وإدارتها.

ويظهر طلاب المدارس الذين يقترب موعد تجندهم اهتماما كبيرا بموضوع التهيئة ما قبل موعد التجند الإجباري، ويدركون تماما أن اختيار الوحدة الأفضل في الجيش هو عبارة عن ضمانة للمستقبل في التأقلم في الحياة العامة. وهذا يعني أنه ليس غريبا أن يخطط الطالب الإسرائيلي لمستقبله القريب في تأدية الخدمة العسكرية ومستقبله البعيد في التأقلم والانخراط في الحياة العامة. لهذا، فإن الجيش هو متداخل بجهاز التربية والتعليم، والجيش يساعد الجندي على التخطيط لمستقبله.^{٣٤} وتم في الثمانينيات تأسيس عدد كبير من الجمعيات وهيئات العمل الأهلي للقيام بمهمة التوسط في إيجاد وظيفة داخل المجتمع وملاءمة جندي أو جنرال لها. أي أن سوق العمل متأثر بمركبات ومنتجات الجيش.

• إدارات التربية في إسرائيل

كما هو معروف، يتزود جهاز التربية والتعليم بعامله المهنيين من خلال معاهد إعداد المعلمين والجامعات، بما في ذلك مدير المدرسة، الذي يرتفع في الدرجات المهنية بمرور

الزمن واكتساب الخبرة المهنية. وينتظر عدد كبير من المعلمين دورهم في الوصول إلى درجة مدير مدرسة. لهذا فإن عملية الوصول إلى درجة مدير محفوفة بصعوبات جمّة، وأحيانا معقّدة بسبب تدخل عدة أطراف، منها لجنة معلمي المدرسة، ولجنة أولياء الأمور والسلطة المحلية ووزارة التربية وغيرها. أما بالنسبة للجندي المُسَرَّح فإن إمكانية بلوغه إلى درجة مدير مدرسة تكون بواسطة فرضه على جهاز التربية بقرار أعلى دون تدخل من أطراف لها علاقة مباشرة بالموضوع.^{٢٥} وواضح أن وظيفة المدير قد تطورت مع الزمن، بحيث أصبحت ذات علاقة بسياسة التربية وليس التربية ذاتها. ولهذا يسود الاعتقاد أن إدارات المدارس بحاجة إلى شكل من الصرامة والشدّة في اتخاذ القرارات وملاحقة المؤسسات والشركات ذات العلاقة مع المدرسة لتصريف أمورها. وهذا أيضا شكل من أشكال التربية العسكرية، بحيث يصل عدد من الجنرالات إلى إدارة مدارس، خاصة تلك ذائعة الصيت، كمدرسة ريئالي في حيفا^{٢٦} وجمناسيا هرتسليا في تل ابيب والتي تدار من قبل جنرالات سابقين.

• قيم التربية إزاء قيم الجيش

الجندي المُسَرَّح من صفوف الجيش مشبع بقصص البطولة من خبرته الخاصة أو من خلال خبرات الآخرين، وأحيانا عند نيله وسام تقدير أو وساما رفيعا تقوى مكانته داخل الجيش وفي المجتمع. وينقل أوسمته هذه إلى الحياة المدنية، ولهذا يحصل لقاء بين الجندي المُسَرَّح من المؤسسة العسكرية وبين ممثلي ووكلاء المؤسسة التربوية. وهناك من يسيطر عليهم الاعتقاد أن هذا الجندي / الجنرال المُسَرَّح بقدرته أن يعيد تنظيم الأمور وإخراج العربة من الوحل الذي تربض فيه منذ زمن طويل.

شبكة اللقاء بين جهاز التربية وبين مُسَرَّحي المؤسسة العسكرية قد نمت في أرض خصبة ومناسبة لكونها مليئة بالدعم الجماهيري للجيش ودوره من خلال أسطورة أن الجيش هو جيش الشعب. لهذا فإن الالتقاء السريع بين جهاز التربية المتأكل والمأزوم وبين صورة الجنرال وفرت أجواء من الرضا في انضمامهم (أي الجنرالات) إلى جهاز التربية والتعليم. والسؤال هل من الممكن أن ينجح ويوفق هذا الجنرال في مهمة إحداث تغيير جذري؟

تطرح رينا باركول المكلفة بإدارة مشروع تجهيز ضباط في الجيش الإسرائيلي لوظائف تربوية وإدارية في جهاز التربية، عدة جوانب بهذا الخصوص. أولاً: كسب ضباط الجيش خبرة في تحقيق أهداف وطنية ويدركون بسهولة أن التربية هي مهمة وطنية. واختبر هؤلاء أن

مكانة جهاز التربية والتعليم في إسرائيل عبارة عن مصنع للتحصيل (أو مصنع علامات). لهذا يصبون إلى إحداث تغيير في المدارس بحيث تتحول إلى مكان يسعى إلى تطوير ثقافة وأخلاق الشباب. ثانياً: لم يعد الجيش قاسياً ومتشدداً كما يعتقد عامة الناس، لقد حصلت فيه تغييرات كثيرة. ثالثاً: لم يتعرض ضباط الجيش إلى ظاهرة التآكل التي أصابت معلمي المدارس، لهذا يمكنهم أن يشكّلوا منشطات قوية لجهاز التربية. رابعاً: الضابط العسكري مزود بخبرة كبيرة في الإدارة الصارمة وقدرة على رؤية وتوقع سيناريوهات كثيرة ضمن مجال عمله، خاصة في جهاز تربوي معقد التركيب. خامساً: هناك أهمية كبرى في انضمام رجال إلى جهاز التربية الذي تسود فيه النساء، ما سيكسب الجهاز توازناً طبيعياً. سادساً: إن العمل في جهاز التربية والتعليم عبارة عن توفير فرص للعمل، خاصة وأن إدارة مدرسة ستحافظ على «أنا» الضابط.^{٢٧}

واضح أن مثل هذه التوجهات المؤيدة لانخراط ودمج ضباط سابقين في جهاز التعليم ما هي إلا لتقوية المؤسسة العسكرية ونقل قيمها إلى ميدان التربية والتعليم.^{٢٨}

ينتمي كل من القائد إلى مجموعتي قيم مختلفتين. القائد يعمل لتحقيق قيم عسكرية، من أبرزها بل أهمها تحقيق النصر لجيشه وبلاده والعودة مع أقل عدد من الإصابات. ويسعى القائد العسكري إلى بناء علاقة متناغمة بين الجندي والآلة الحربية التي كلف بإدارتها. وما يهم القائد هو أن يقوم الجندي بتنفيذ أوامره وتحقيق الهدف المرجو. والتدريبات والتأهيل في الجيش هي بهدف الوصول إلى المعركة وتحقيق النصر. لهذا، فإن مجموعة القيم التي يعمل بها الجيش محدودة ومعروفة مسبقاً ولا جدل حولها. أما مجموعة القيم التربوية فهدفها خلق إنسان جيد. ولتحقيق هذا الهدف لا يتعامل المدير والمربي في المدرسة مع الطالب كالقائد العسكري. فالمدير لا يريد الوصول إلى تحقيق نصر في معركة، ما يريد الوصول إليه هو تخريج طالب مهياً للحياة تربوياً وأخلاقياً وعلمياً. الخبرة اليومية في الصف والمدرسة هي الهدف الأساسي للمربي.

ولما يتم تعيين جنرال/ جندي سابق في جهاز التربية والتعليم فإنه غير ملم بأسس التربية. والاعتقاد السائد في إسرائيل أنه غير ملزم بمعرفة هذه الأسس، بل عليه إدارة المدرسة. ومفهوم إدارة المدرسة هو وضع أجندة لسير العملية التعليمية يومياً وبلورة شكل العلاقة مع أولياء الأمور وبلورة سياسة التعامل مع طاقم المعلمين، وتنظيم شبكة العلاقات مع وزارة التربية والتعليم والسلطة المحلية ومنظمات المعلمين. والواقع أن هذه المهام ليست مرتبطة

بالتربية. إنها عبارة عن مهام تدرج تحت عنوان «أنظمة عمل بيروقراطية». بمعنى آخر فإن الجنرال/الجندي السابق الذي ينضم إلى جهاز التربية لا يحمل معه عبئا تربويا مثل العبء المعمول به في وزارة التربية. إنه يدرك ويفهم التربية وفق أسس الفائدة التي سيجنيها الجهاز التربوي. وبناء عليه، فإنه منذ أن بدأ الجيش بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في إسرائيل بدمج جنرالات في إدارات المدارس ارتفعت مكانة هؤلاء الجنرالات. فهم يحملون معهم مسبقا شحنات من البطولات والمكانة (الستاتوس) المرموقة، وأن الجيش كان دائما إلى جانب الشباب. أي أن وصول جنرالات إلى إدارات المدارس هو بمثابة عملية إنقاذ للجهاز من حالات التآكل والتراجع التي يعاني منها منذ عقود. وهذا الاندماج بالتربية ليس غريبا في إسرائيل، فعدد كبير من جنرالات الجيش اندمج في المشهدين السياسي والاقتصادي العام.

ولكن بالرغم من محاولات الفصل بين دور الجنرال كمدير وبين دور المدير غير العسكري سابقا، وأن الجنرال سيدير المدرسة كمصلحة تحتاج إلى حزم لإعادتها إلى ما كانت عليه في السابق، فإن الحالة التربوية تشير إلى وجود مجموعتي قيم مختلفتين بالكلية. وتغلغل الجنرالات في جهاز التربية لا يشكل حلا جذريا للأزمة التي يعاني منها جهاز التربية في إسرائيل. وما تغلغلهم في جهاز التربية سوى تقريب الجيش والروح العسكرية إلى الطلاب، ومتابعة مسيرة تحويل المجتمع الإسرائيلي إلى «مجتمع اسبارطي»، مهيا دائما وباستمرار لحالة الحرب القادمة.

• التوراة في خدمة التربية العسكرية^{٢٩}

لا تُدرّس التوراة بشكل نصوص صرفة في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الرسمية في إسرائيل. بل من خلال كراسات وكتب تفسير وفعاليات وأوراق عمل وما شابه.^{٣٠} تدرس بشكل نصوص في معاهد دينية رسمية وخاصة (أي تابعة لجمعيات وحركات دينية يهودية). وتدرس قصص وأحداث كثيرة من التوراة لها علاقة بالحروب والمعارك والبطولات التي عاشها الشعب العبري خلال فترات مختلفة، ووردت بخصوصها معلومات في التوراة.

ومن أبرز هذه القصص التي تدرس في الصف الرابع (على سبيل المثال وليس الحصر)، أي في المرحلة الابتدائية، قصص من سفر يهوشع. وتبين اعتمادا على عدد من الدراسات والبحوث بهذا الخصوص والتي أُجريت في إسرائيل ذاتها أن المضامين التي تُنقل إلى طلاب

هذه المرحلة مشبعة بالرؤى والتوجهات العسكرية.^{٣١} مثلاً الإكثار من ذكر احتلال البلاد دون التطرق إلى مسألة العدالة، أو التطرق إلى وجود شعوب أخرى ذات جذور فيها. وتربط الفعاليات التي تم فحصها ومراجعتها في كرايس الطلاب بين فكرة تحرير الأرض من أيدي الأعداء وبين إعادة بناء إسرائيل الكاملة. ويستنتج منها أن الأهداف العسكرية والدينية والقومية مترابطة فيما بينها مهما مر الزمن: «وأنتم قد رأيتم كل ما عمل الرب إلهكم بجميع أولئك الشعوب من أجلكم. لأن الرب إلهكم هو المحارب عنكم. أنظروا قد قسمت لكم بالقرعة هؤلاء الشعوب الباقين مُلكاً حسب أسباطكم من الأردن وجميع الشعوب التي قرضتها والبحر العظيم نحو غروب الشمس. والرب إلهكم هو ينفيه من أمامكم ويطردهم من قدامكم فتملكون أرضهم كما كلمكم الرب إلهكم...ولكن الصقوا بالرب إلهكم كما فعلتم إلى هذا اليوم. قد طرد الرب من أمامكم شعوباً عظيمة وقوية. وأما أنتم فلم يقف أحد قدامكم إلى هذا اليوم. رجل واحد منكم يطرد ألفاً لأن الرب إلهكم هو المحارب عنكم كما كلمكم».^{٣٢}

وترد في سفر يهوشع عشرات الأسماء لمواقع وقرى ومدن في المنطقة التي يشير إليها دون أن تذكر الكراسيات أو كتب التفاسير الموضوعة خصيصاً لتدريس مادة هذا السفر عن أنها، أي هذه القرى وبقية المواقع، ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، معنى ذلك أن هذه القرى والمواقع الأخرى عبارة عن استمرارية لما حققه اليهود من انتصارات عسكرية بفضل وقوف الرب إلى جانبهم. ما يقدم من شروح وتفسير لهذا السفر ولغيره بطبيعة الحال يتغاضى بالكلية عن وجود شعب آخر يعيش في هذه المناطق (القرى والمدن)، والقصد هنا مناطق الضفة الغربية وغور الأردن.

بمعنى آخر، أن هذه الكراسيات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في إسرائيل لا تميز بين حدود إسرائيل التوراتية وبين الحدود الحالية. وهنا ينال مصطلح «أرض إسرائيل الكاملة» حصة مركزية في التربية في المدرسة. وأصدرت وزارة التربية في إسرائيل العام ٢٠٠٠ كراسة أخرى عبارة عن جولات تعليمية في مناطق مختلفة في إسرائيل. الجولة الأولى في هذه الكراسة نحو مدينة أريحا ومنطقتها. النص الذي يتطرق إلى هذه المدينة، يصفها دون أي ذكر أن سكانها هم فلسطينيون.

وهناك عدد كبير من الكراسيات وأوراق العمل التي تقدم بمجملها خطأ زمنياً متصلاً بين الاستيطان من أيام يهوشع، وأن الفلسطينيين حافظوا على الأسماء كما هي، وأنهم مهمتهم

فور إقامة الاستيطان اليهودي المعاصر.

نموذج آخر لعسكرة التربية في مجال الجولات،^{٣٣} تلك الجولة المقترحة إلى منطقة اللطرون، بحيث أن محطات الجولة تتناسب مع الحروب والمعارك الوارد ذكرها في سفر يهوشع في التوراة والمعارك التي خاضها الجيش الإسرائيلي ضد العرب في العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا (٢٠٠٨).

وتقدم كراسات أخرى من إصدار وزارة التربية ودوائرها المختلفة، من أهمها دائرة الشباب، صورا وخرائط لمواقع تاريخية، بعض منها مرتبط بمواقع ورد ذكرها في سفر يهوشع المشار إليه سابقا. مثلا النصب التذكاري الذي أقامته إسرائيل على طريق القدس لذكرى مقتحمي المدينة العام ١٩٤٨، يرد ذكره في الجولة التعليمية لزيارة مواقع القتال الوارد ذكرها في سفر يهوشع. وترد في الكراسات صور لتمثال مردخاي انيليفيتش بطل جيتو وارسو، كما تصوره الكتب التاريخية والتعبوية الإسرائيلية. وهذه النماذج بالرغم من عدم ترابطها الموضوعي أو الزمني، إلا أنها تنسجم مع فكرة انتصار يهوشع واحتلال فلسطين، والبطولة التي حققها اليهود في زمن المحرقة، واحتلال فلسطين في العام ١٩٤٨. تربية تربط الديني بالقومي والعسكري.

وهناك مقارنات كثيرة بين جيش يهوشع وبين الجيش الإسرائيلي، ليدرك الطلاب استمرارية النشاط العسكري وتواصله بالرغم من مرور زمن طويل، فعمليا هذه محاولة لتقريب الزمن واختصاره وجعله حالة قريبة من الطالب.

وهكذا يحدث بفعل هذه التربية الموجهة والمجندة تقارب وتعاطف قوي وعميق بين احتلالات يهوشع وبين إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

وتعرض الكراسات الخاصة بتعليم سفر يهوشع الأسلوب العسكري الذي ينتهجه ضباط الجيش الإسرائيلي كنموذج يُقتدى به ، بالاعتماد على ما هو وارد في سفر يهوشع. والأسئلة المطروحة أمام الطلاب مبنية على المقارنة بين سلوك الضباط في الجيش الإسرائيلي وبين سلوك يهوشع في معاركه (مثلا: ما هو وجه الشبه بين سلوك الضباط في الجيش الإسرائيلي وبين سلوك يهوشع في المعركة الثانية؟).

لهذا، فإن ما كان شرعيا «بقوة الله» هو شرعي في حروب إسرائيل الحالية.

بواسطة هذا المنهج التعليمي تتم عملية تبرير الإبادة التي نفذها يهوشع وتلك التي نفذها وينفذها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والتنكر للشعوب الأخرى واعتبارها أقل

قيمة وثقافة من «الشعب المختار». وكشفت بحوث منذ عقود طويلة أن طلاب المدارس العبرية في إسرائيل قد شرعنوا بصراحة أعمال الإبادة التي قام بها يهوشع وتلك التي قام بها الجيش الإسرائيلي والتي سيقوم بها مستقبلاً.^{٣٤} وكانت الاستنتاجات التي توصل إليها جورج تمارين بهذا الخصوص قد أدت إلى وقوع ضجة إعلامية وسياسية وتربوية وأخلاقية في الشارع الإسرائيلي. الاستنتاج من هذا العرض، أن كراسات التوراة والتاريخ الصادرة رسمياً عن وزارة التربية والتعليم في إسرائيل تبين بوضوح تماهي هذا الجهاز مع فكرة حدود أرض إسرائيل الكاملة، وتبين أن الاحتلال هو عبارة عن حالة لا يمكن منعها، وأن قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات قتل وإبادة هو أمر مشروع بالاستناد إلى ما هو وارد في التوراة.

• مفهوم الحرب والسلام في أدب الأطفال في إسرائيل

تشير عدة دراسات إسرائيلية وغيرها إلى أن أدب الأطفال في العقود الستة منذ قيام إسرائيل يمجّد الحرب بجلاء. إذ تُظهر كتب الأطفال في إسرائيل أولاداً بلغوا درجات من البطولة بانطلاقهم إلى إنقاذ شعبهم من مخاطر محدقة به على يد عدو قاس وشرير.^{٣٥} كتب الأطفال الإسرائيلية في العقدين الأخيرين (الثمانينيات والتسعينيات) عالجت موضوع الحرب ليس من منطلق التساؤل حول خطورتها، إنما ساهمت في جعلها جزءاً أساسياً في وجود وبقاء الشعب الإسرائيلي. وليس المهم أي حرب يُشار إليها إنما تثبتت نظرية الحرب العادلة.^{٣٦} فالحرب هي شرٌّ لا بد منه، وأنه بواسطة الحرب بالإمكان منع حصول حرب، وأن هناك حروباً لا يمكن الهرب منها. وهذه جزء لا يتجزأ من التربية العسكرية التي ينالها الطفل منذ نعومة أظفاره. تحاول كل كتب الأطفال في العالم إظهار كون الحرب شيئاً مرفوضاً وبغيضاً وغير مقبول، ولكن في عدد كبير من كتب الأطفال في إسرائيل تعرض الحرب كضرورة لوجود إسرائيل وشعب إسرائيل.^{٣٧} والطريقة التي تتم بها عملية معالجة موضوع الحرب هو التوجه نحو تبريرها وإلقاء المسؤولية عن حدوثها على الطرف الآخر. وهكذا سرعان ما تتحول كتب الأطفال إلى قناة أخرى للتربية العسكرية. أي أن كتب الأطفال تتحول من أداة أو وسيلة محاربة فكرة الحرب إلى ناقلة ثقافية لدعم سيورة العسكرية بدعم من الفكر السياسي الماندي بالحرب كوسيلة للبقاء والدفاع عن النفس.

وطبيعي أن تميل كتب الأطفال إلى إظهار حسن الجوار وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان الآخر، إلا أن عددا كبيرا من كتب الأطفال الإسرائيلية تظهر العربي الفلسطيني في إسرائيل وخارجها بكونه غريب الأطوار ومتخلفا ولا يمكن العيش معه، وأنه لا يمكن قبوله في الإجماع العام للمجتمع.^{٢٨}

وإن كانت بعض الكتب تظهر أن الحرب أمرا سيئا إلا أنه يمكن العيش في ظلها، أي في حالة حرب.^{٢٩} ولا تتحدى كتب الأطفال الإسرائيلية مسألة الحرب وصعوبتها ومضارها ومخاطرها، بل أن التوجه هو أن الحرب المفروضة من الأعداء لا بد من مواجهتها أو معالجتها بحرب دفاعية، وأن كل الحروب التي خاضتها إسرائيل كانت دفاعية.^{٣٠}

وجدير ذكره هنا أن هذه الكتب وغيرها قد صدرت في مرحلة أوصلو واتفاقيات وادي العربة بين إسرائيل والأردن، إلا أن التطلعات موجهة نحو مزيد من التربية العسكرية بدلا من التخلص من هذا التوجه.

• الجتمعة العسكرية: المحارب الرجل

مكانة المحارب الإسرائيلي حاضرة دائما في صلب حياة المجتمع. المشهد الثقافي والمسرحي والسينمائي والإعلامي والتلفزيوني مليء بقصص الحرب والقتال وروايات وسير ذاتية، إن لم تكن كلها حول الحرب فمعظمها يتطرق إلى الحرب والمحارب والبطولة. فالماضي العسكري للرجل مهم في سياق انخراطه في المجتمع ونشاطاته الحياتية المتنوعة.

مكانة المحارب مرتفعة من خلال الإشارات الكثيرة إلى ذلك في وسائل الإعلام المختلفة، وعرضه كبطل يدافع عن الوطن (موليدت) وعن الشعب.^{٣١} وتدرك شخصية المحارب كمثال، وأن التربية العسكرية تنتج هذا المثل «النموذج»، خاصة في حالات الطوارئ والظروف القاسية.^{٣٢}

تشير التربية على أن المحاربة هي مسألة طبيعية في حياة المجتمع الإسرائيلي إلى قوة الجيش في إنتاج تجانس داخل المجتمع (أي شيء واحد مشترك للجميع)، وهذا الأمر التجانسي هو صفة موحدة للمجتمع ككل في مواجهة مجتمعات أخرى في العالم.

وبلغ الأمر بأنه لا يمكن بناء شخصية رجل ورجولة دون ربطها بالجندي المحارب والبطل والبطولة.^{٣٣} ومعنى ذلك أن المحارب الإسرائيلي قد وفر لنفسه رصيذا كبيرا عشية تسريحه

من الجيش وانخراطه في الحياة العامة. ومعنى ذلك أن تحركه في داخل المجتمع مرهون بمدى كونه محاربا ذا انجازات كبيرة.

تفرض هذه الحالة من التمتعة إقامة سوق تحضيرية للجيش، أي نقل حالة السوق، أي الحالة العامة إلى المجند عشية تجنده، ليدرك ما عليه القيام به ليصل إلى مرحلة تسريحه وحينها يكون قد بلغ مرتبة عالية من الاعتراف بمكانته. هذا النظام يجعل الخدمة العسكرية ذات قيمة، ولكن يجري التركيز على رعاية أسس النجاح لما هو بعد الجيش.

• التربية العسكرية من خلال طقوس الذكرى

نشأت طقوس الذكرى (إحياء ذكرى الجنود القتلى) وتطورت كجزء من طقوس ديمومة حالة الحرب، وتُذكر هذه الطقوس في الأدبيات بكونها أساسا لإقامة دولة وبناء ذاكرة جماعية مشتركة لكافة شرائح المجتمع.

وما يجري من طقوس الذكرى في المدارس في إسرائيل عبارة عن امتداد لما تقوم به الدولة عامة، وألا ننسى أن المدرسة هي عبارة عن وكيل ذكرى وطنية بالنسبة للشعب في الدولة.^{٤٤}

وتاريخيا كانت طقوس الذكرى سائدة في الييشوف اليهودي في فلسطين قبل إقامة إسرائيل، حيث أرادت الحركة الصهيونية بكافة مؤسساتها نشر وعي انتمائي جديد في أوساط الشباب، وبلورة يهودي جديد معاصر. وتطورت أشكال طقوس الذكرى، كما تغيرت بعض مضامينها اعتمادا على الأحداث التي جرت منذ العام ١٩٤٨. وبدأت قوالب الطقوس تتخذ شكلا ثابتا في الخمسينيات. والهدف من الطقوس توحيد الشعب وإنتاج إحساس بالمصير المشترك، وتأكيد العلاقة بالوطن والأرض. وتهدف الطقوس إلى تجنيد التزام اجتماعي ودافعية للتجند للجيش، من خلال التأكيد على أن الذين يحيون ذكراهم قد ضحوا بأعلى وأثمن شيء في سبيل دولتهم ووطنهم ودفاعا عن الشعب. فطقوس الذكرى هي عبارة عن جزء مركزي ومهم من شبكة ثقافية واسعة تبني القاعدة النفسية/ الروحية/ الأخلاقية تحت مسميات الكفاح الوطني والقومي اليهودي والهوية الإسرائيلية المشتركة لليهود، من خلال إبعاد وجود الآخرين، أي الفلسطينيين الذين لا علاقة لهم بإنتاج هذه الطقوس.

تشبه طقوس الذكرى التي تجري في المدارس بعضها من حيث تفاصيل تكوينها وطريقة

تطبيقها، مع بعض التغييرات الشكلية فقط. والموحد الأساسي لها سيطرة الروح العسكرية عليها. وأيضاً تؤكد هذه الطقوس أهمية التضحية، وأن التضحية ليست مسألة محصورة بالشخص ذاته، إنما تعكس تعاطف الوطن كله. فقضية الحزن على جندي أو جنود ليست حكراً على العائلة اليهودية إنما على ما هو متعارف عليه في أوساط الإسرائيليين بـ «بيت إسرائيل». لهذا تعتبر المدرسة وكيلاً لطقوس الذكرى الرسمية التي تعلن عنها الدولة، من منطلق كون المدرسة مساهمة أساسية في خلق وتعميق الهوية القومية الإسرائيلية - اليهودية.

وتعتبر طقوس الذكرى ذات الصلة الرسمية سواء في المدرسة أو في المؤسسات الرسمية (كالبلديات والوزارات والجيش...) نموذجاً ثقافياً أساسياً يبين الهوية الإسرائيلية. فالطقوس في المراحل التعليمية المختلفة من الابتدائية وحتى نهاية الثانوية تشدد على أن المجتمع كله متماسك بأبطاله التاريخيين، وأن الذين يحيون الذكرى هم امتداد لهؤلاء الأبطال. ومن هنا تنبع وتتقوى الهوية الجماعية.

وبالرغم من أن الطقوس قد حافظت على إطارها العام داخل المجتمع الإسرائيلي بحكم تأثير الحالة الأمنية التي يعيشها هذا المجتمع، إلا أن تغييرات تحصل منذ عقدين من الزمن، خاصة تراجع مسألة البطولة، وتخفيف من شعارات الدولة، مع الإبقاء على العلم الإسرائيلي وحده في بعض احتفالات ومهرجانات الذكرى.^{٤٥}

وبالرغم من تخفيف طقس الذكرى جراء متغيرات داخلية في إسرائيل أو بفعل تغيرات خارجية فإن افتتاح الطقوس يكون بقراءة نص ديني جنازتي بعنوان «يزكور» (أي يتذكر)، للدلالة على واجب تذكر أبطال إسرائيل. وهذا المقطع يرتبط بكون الحرب هي عبارة عن حالة كيانية ووجودية غير مرتبطة بالزمن التاريخي، هي حالة كانت موجودة وستبقى موجودة بالنسبة للإسرائيلي، أما حالة السلام فهي حلم يصبو الإسرائيلي إلى تحقيقه يوماً ما. لذا، مركزية الحرب والذكرى لشحن تعاطف الجمهور مسألة في غاية الأهمية ما دامت حالة السلام غير متوفرة.

ودرجت المدارس العبرية، خاصة في المرحلة الثانوية خلال طقوس الذكرى على ذكر أسماء طلابها الجنود الذين قتلوا في معارك إسرائيل، وترافق عملية ذكر الأسماء إضاءة شموع كجزء من مؤثرات دينية، حتى أن الشمع الذي يُباع يحمل اسم «شمعة الذكرى». وفي مرحلة لاحقة خلال طقوس الذكرى المدرسية يتلو طلاب قصصاً شخصية حول

بطولات الجنود (الطلاب السابقين).

وتلعب العائلات الثكلى دورا مركزيا في طقوس الذكرى بكونها، أي العائلات، عبارة عن أنصاب تذكارية حيّة تربط بين الحزن والأسى الشخصي وبين الحزن والتعاطف العام. الطقوس التي تجري في المدرسة وفي الميادين العامة والمؤسسات الرسمية توحد الشعب الإسرائيلي. ويشارك الأهل الثكلى في طقوس الذكرى في المدرسة التي تخرج منها ابنهم المحارب القتيل، وهذا الحضور يندرج مع عملية التهيئة للطلاب المشاركين في طقوس الذكرى.^{٤٦}

وبالرغم من مظاهر الإجماع حول موضوع الذكرى واعتباره مسألة مقدسة غير قابلة للجدل العام، إلا أن أصواتا معارضة ومنتقدة أخذت تظهر في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص. ومن بين هذه الأصوات تلك التي تدعي أنه من غير المنطقي مطالبة الشباب بالتضحية بحياتهم من منطلق كون الحرب أمرا مسلما به، والدولة تخوض حربا متواصلة. ومن بين صفوف المعارضين لشكل ووتيرة طقوس الذكرى من يرفض فكرة كون الحرب عبارة عن قدر شعب إسرائيل، في حين تزداد الأصوات التي تندد بالاحتلال وتعتبر دور الجيش الإسرائيلي قد أصبح بعيدا عن أسطورة تكوينه كجيش قومي ومدافع عن إسرائيل.

بمعنى، أن معارضي استمرارية تداول طقوس الذكرى يرون تحولات أدوار الجيش الإسرائيلي من جيش يدافع عن دولة إلى جيش احتلال يجمع شعبا آخر، لهذا يطالبون بالتخلي عن مركزية التضحية في سبيل هذا الجيش.^{٤٧} ولكن هذه الأصوات لا تعبر عن تحولات جذرية داخل إجماع المجتمع الإسرائيلي، لكون مكانة الجيش ما زالت تحتفظ بحيز كبير، مع العلم أنه خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية كثرت ظواهر رفض الخدمة في هذا الجيش من منطلقات ضميرية وإنسانية.

الطقوس بكونها جزءا من حزن وألم إلا أنها تحمل في جنباتها عوامل مركزية في إبعاد شبح الخلافات الفكرية والعقائدية. وهذه الطقوس سواء أكانت في المدرسة أم في المؤسسات الرسمية والعامة فإنها تمنح العائلة والمشاركين عامة شعورا بالتضامن والتماسك. وتضفي شعورا بالتساوي بين المشاركين، ولكن في الوقت ذاته تزيد من الشرخ بصورة غير مباشرة بين الذين ضحوا وبين الذين لا يؤدون الخدمة في الجيش، خاصة المتدينين المتزمطين والمتشدددين. فالشعور في هذه الحالة يؤدي إلى حالات غضب من قبل من دفع فاتورة الانتماء والالتزام الوطني والقومي وبين من لم يدفعها. إنما قوة الجيش مستولية على الطرفين من حيث دمج

بين التضحية الشخصية وبين استمداد القوة من العقيدة اليهودية والتراث اليهودي.^{٤٨}
الاستمرار في التمسك بمركزية طقوس الذكرى في توحيد صفوف المجتمع هي إحدى طرق التربية العسكرية
لخلق أجواء تضامنية عميقة بين أفراد وفئات هذا المجتمع.^{٤٩}
ويرى كيمرلينغ أن الحفاظ على الطقوس من هذا النوع يكرس فكرة أن «العالم كله ضدنا» و «أنه فرض
علينا العيش على حرابنا»، وهذه جوهر الهوية القومية الإسرائيلية.^{٥٠}

تُظهر مناهج وكتب التعليم في إسرائيل ميلا نحو تنشئة عسكرية للأولاد والشبيبة والشباب اليهودي في كافة مراحل التعليم. ولا يقتصر الأمر عند هذا الجانب، إنما ملاحظ أن وزارة التربية والتعليم وهي الجهاز المركزي المخول بموضوع التعليم قد وضعت سلسلة من البرامج التعليمية والفعاليات التربوية والاجتماعية لكافة الشرائح العمرية تساهم في خلق أجواء تحضيرية للتجنيد لاحقا. معنى ذلك أن وزارة التربية والتعليم في إسرائيل لا تقوم بمهمة تخطيط وتفعيل أجهزتها من أجل غاية التربية والتعليم، إنما تندرج ضمن إطار التحضير للجندية. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن وزارة التربية والتعليم في إسرائيل قد وضعت برامج خاصة لاستيعاب ضباط في مختلف الرتب العسكرية في أجهزتها كمديرين ومفتشين ومشرفين وغير ذلك، ما يؤكد أن هناك عسكرة في جهاز التعليم، ابتداء من الرؤية والمناهج ومرورا بكتب التدريس وصولا إلى مرحلة تجنيد الطلاب في صفوف الجيش.

ومن جهة أخرى ملاحظ أن عملية عسكرة التعليم لا تتوقف عند أبواب المدرسة، إنما تصل إلى أبواب بيوت الطلاب من خلال سلسلة من البرامج التعليمية والفعاليات الاجتماعية يتم مشاركة الأهل فيها، وبالتالي تكون هناك عملية عسكرة للمجتمع من خلال وزارة التربية والتعليم، دون التطرق إلى ما يحدثه موضوع عسكرة المجتمع الإسرائيلي بكامله من خلال سلوكياته وتصرفاته اليومية في الحياة العامة، بحيث أن الحياة المدنية بدأت تنطوي تدريجيا لصالح مساحة أوسع من الحياة العسكرية.

ساهم هذا التلاقي بين عسكرة التعليم وعسكرة المجتمع كثيرا في بناء جندي إسرائيلي مشبع بمفاهيم ومعايير عسكرية تؤثر عليه منذ ولادته وحتى إنهائه الخدمة العسكرية، وعند تسريحه من الجيش ينقل ما كسبه من مفاهيم ومعايير ومقاييس ورؤى عسكرية إلى الحياة العامة، ولذا فالمجتمع الإسرائيلي يسير نحو مزيد من العسكرة.

الهوامش

- ١ يشير دانييل بارطال إلى أن الصراع الإسرائيلي - العربي يلعب دورا مركزيا في إذكاء ظاهرة الخوف في أوساط اليهود، وذلك بربط ما يحدث على أرض الواقع مع ما حصل لليهود سابقا إبان النازية. ويضيف أنه تم تصوير المجتمع الإسرائيلي كضحية للعنف الفلسطيني، وهذا العنف هو استمرارية ملاحقة واضطهاد اليهود تاريخيا، وخاصة المحرقة. أنظر الفصل السابع «ذاكرة المحرقة الجماعية» في كتابه «لحيوت عم هسيخسوخ» (العيش مع الصراع - تحليل نفسي - اجتماعي للمجتمع اليهودي في إسرائيل)، دار الكرمل، تل ابيب، ٢٠٠٧. ص ص ١١٢-١٣٧.
- ٢ باروخ كيمرلينغ «عسكرة في المجتمع الإسرائيلي»، تيئوريا فييكورت (النظرية والنقد)، ٤: ١٩٩٣، ص ١٢٤.
- ٣ اوري بن اليعازر. عبر المنظار: تكون العسكرة الإسرائيلية ١٩٣٦ - ١٩٥٦. إصدار دفير، تل ابيب. ص ١٣.
- ٤ هذه المعلومات مستقاة من موقع وزارة التربية والتعليم في إسرائيل على الانترنت، على النحو التالي:
www.cms.education.gov.il/educationcms/units/mechinot_kdam/odot
- 5 www.cms.education.gov.il/educationcms/units/noar/katalogpirsumim/hachanazahal/likratsherut
- ٦ «الجدناع»، اختصار بالعبرية لـ «جدودي نوعار» أي وحدات الشبيبة. يتم تهيئة الطلاب ضمن برامج خاصة خلال دراستهم الثانوية على فعاليات عسكرية وأنشطة لها علاقة بالجيش، كالرماية والمشي الطويل وفي مناطق وعرة صعبة ومراقبة العدو...
- 7 cms.education.gov.il/NR/rdonlyres
- 8 cms.education.gov.il/EducationCms/Units/Noar/KatalogPirsumim/Hachanazahal/Olimzhal/htm
- 9 cms.education.gov.il/educationcms/units/noar/katalogpirsumim/hachanazahal/likrat
- ١٠ يمكن الاطلاع على تفاصيل هذا البرنامج ومجموعة فعالياته بواسطة موقع وزارة التربية والتعليم على الانترنت، كالتالي:
cms.education.gov.il/educationcms/units/shefi/shlaveichaim/hacana/shiluv.htm
- 11 Cynthia Enloe. *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. University of California Press, Berkeley, 2000. p.3.
- 12 Klein, Uta, *The Gendering of National Discourses and the Israeli-Palestinian Conflict*, *European Journal of Women's Studies*, 1997, (4),

p.343.

١٣ أطلقت وزارة التربية والتعليم في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ بالتعاون مع ضابط التربية في الجيش الإسرائيلي مبادرة جديدة لتعميق التربية العسكرية، والمبادرة عبارة عن برنامج تعليمي مكون من ثلاث مراحل ومخصص للطلاب في المدارس الثانوية، وتحمل المبادرة العنوان التالي: «الجيل القادم». تركز المبادرة على نقل معلومات للطلاب حول تكوين الوحدات العسكرية، وأهمية الخدمة العسكرية ورفع جاهزية الفتيان للتجند. ويقوم بتعليم مواد هذا البرنامج مجموعة من الجنرالات في الجيش. راجع: حاجيت غور. العسكرية في التربية. إصدار دار بابل، تل أبيب، ٢٠٠٥. ص ١٣.

14 Barbara, Swirski(ed), Calling the Equality bluff: Women in Israel, New York: Pergamon Press, 1991.

وأنظر أيضا دفنة يزراعلي، مكانة المرأة في إسرائيل: نساء في الجيش، في «قضايا دولية: مجتمع ودولة»، (٦٣٩ ١٩٩٤)، ص ٢٤.
١٥ حاجيت غور. م.س. ص ١٤.

١٦ تؤكد غور في كتابها السابق إلى أن التربية العسكرية تعمل على تعميق فجوة التمييز ضد الفتيات باعتبار أن الجيش هو للرجال فقط، وهذه النظرة أو الرؤية التقسيمية أو التجزئية ستؤدي حتما إلى تكريس تفوق الرجال في وظائف ومناصب مهمة باعتبارها مقصورة عليهم فقط. م.س. ص ٣٧.

17 Mirta Furman, Army and War, Collective Narratives of Early Childhood in Contemporary Israel, in The Military and Militarism in Israel, Edited by Lomsky Feder, Edna and Ben-Ari, Eyal, State University of New York Press, NY 1999. p.23.

١٨ حول عيد الحانوكا وتجديد القوة العسكرية أنظر مقالة جوني منصور، «الأعياد اليهودية من حرفة الكتاب إلى تسييسها» في قضايا إسرائيلية، السنة السابعة العدد الخامس والعشرون/٢٠٠٧، ص ص ٣٥-٤٦.

١٩ غور. م.س. ص ٩٢.
٢٠ برامج وزارة التربية في إسرائيل لعام ٢٠٠٤ موجهة نحو التركيز على فعاليات تحمل عناوين مثل «أنا والجندي خاصتي» و «قبل الفرح والحسن للجنود».

٢١ كيمرلينغ.م.س. ص ١٢٧.
٢٢ ارونا ساسون - ليفي وجال ليفي. «المقاتل هو الأفضل» - يتعلق لمن. جتمعة جماهيرية، مكانة واثنية في إسرائيل، في حاجيت غور، عسكرة التربية. م.س. ص ٢٢٠.

٢٣ «أولاد رفول»: نسبة لرفول إيتان، رئيس هيئة الأركان العامة سابقا في الجيش الإسرائيلي الذي بادر إلى تجنيد شبان مهمشين ومتورطين في صراعات عائلية واجتماعية. وتضمن مشروعه توفير أطر تعليمية أساسية، وتطبيق أساليب دمج اجتماعي لهم، وبالتالي الحيلولة دون مزيد من تدهورهم. وأثار هذا المشروع في الثمانينيات من القرن الماضي ردود فعل متباينة، من أهمها أنه خطوة نحو عسكرة المجتمع الإسرائيلي لكون الجيش يتدخل في العملية التربوية/ التعليمية، وأنه أي الجيش قد يصبح وكيلاً مزوداً

للتعليم في إسرائيل. يُراجع موقع العدل الاجتماعي www.BSH.co.il.

٢٤ أوري بن اليعازر، م.س. ص ٢٣٤.

٢٥ يتسحاق فريدمان، أن تكون مدير مدرسة: الضغط، والتآكل والمواجهة، إصدار معهد صالد، القدس، ١٩٩٥. ص ٢٧. هناك تدخل واسع من قبل الشاباك (المخابرات الإسرائيلية) في تعيينات مديري ومعلمين في جهاز التعليم العربي. وكان الاتحاد القطري للجان أولياء أمور الطلاب العرب في إسرائيل وهيئات أخرى قد قدموا التماسا إلى محكمة العدل العليا ضد وزارة التربية والتعليم لإصدار تعليمات لمنع تدخل الشاباك في تعيين مديري ومعلمين ومفتشين في جهاز التعليم العربي في إسرائيل. التماس رقم ٨١٩٣/٠٤ (لعام ٢٠٠٤).

٢٦ رون كيتري، مدير مدرسة رينالي في حيفا (٢٠٠٨) أشغل منصب المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى عدة مهام سابقة في قيادة الجيش.

٢٧ هذه النقاط أوردتها هنرييت دهان - كالب في مقالها «جنرالات في التربية: رجال جيش كمديري مدارس» في حاجيت غور. م.س. ص ١١٩.

٢٨ تقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع قيادة هيئة الأركان العامة وسلاح التربية التابع للجيش بتنظيم دورات واستكملات للجنود والضباط المسرحين من صفوف الجيش بغية انضمامهم إلى جهاز التربية والتعليم، خاصة في وظائف مركزية وفعالة. وانطلق مشروع تأهيل ضباط وجنود للعمل في التربية منذ العام ١٩٨٧، وينضم في كل عام قرابة ٤٥ جنديا وضابطا لهذه الدورات. وهذا يعني انضمامهم لاحقا إلى إدارات المدارس في إسرائيل. إذ ينضم ١٨٪ منهم إلى جهاز التربية كمديري مدارس أو مؤسسات تربوية.

٢٩ لن نتطرق في هذا الفصل إلى منهج تعليم التاريخ في المدارس العبرية في إسرائيل إذ يمكن مراجعة كتاب ايلي بوديه. الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية ١٩٤٨ - ٢٠٠٠، ترجمة وليد ابو بكر، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٥. وأيضا إلى مقالة هالة اسبنولي، «الايديولوجية الصهيونية وانعكاسها في كتب التدريس العبرية»، في قضايا اسرائيلية، السنة الأولى، العدد الثالث، ٢٠٠١، ص ٨٨-٩٣. ومقالة أرنا كازين، «التربية على العسكرية..»، في قضايا اسرائيلية، السنة الأولى، العدد الثالث، ٢٠٠١، ص ٩٤-٩٧. وجدير ذكره هنا إلى أن المنهج الأساسي الأول في التاريخ بعد إقامة اسرائيل تم طرح الاثنوسنترية الإسرائيلية - اليهودية بكونها عنصرا أخلاقيا لصراع عادل من اجل تحقيق عملية التحرر القومي اليهودي. هذا المنهج وضع تدريس التاريخ في خدمة المشروع القومي اليهودي وبناء مجتمع مجند. أنظر استير يوجاف، «كتب التدريس ومناهج تعليم التاريخ - بين أمر التراث والنقد التاريخي»، في كتاب حاجيت غور، م.س. ص ١٥٣.

٣٠ كراسات مصادق عليها من قسم المناهج في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية: «التوراة مع الأصدقاء» من تأليف ايلانا فريدا وريفكا سيلاع (٢٠٠٠). كراسة «مع يهوشع» من تأليف ايفا تيروش وبينا غلر تليتمان، إصدار دار النشر ريخس، ٢٠٠٠. كراسة «سفر يهوشع» من تأليف داليا سيجف كيراح ويونا زيلبرمان، ٢٠٠٠.

٣١ تتساءل داليا زلمنسون - ليفي في مقالها «تعليم سفر يهوشع والاحتلال» في كتاب حاجيت غور،

م.س. ص ١٣١ - ١٤٥، عما إذا كانت مضامين هذه الكراسات هي نقل معلومات فقط، أي في المستوى المعلوماتي، أم أنها تهدف إلى نقل مفاهيم ورسائل إلى الطلاب في هذا الجيل؟ تبين في مقالتها أن تعليم سفر يهوشع يندرج بوضوح ضمن التربية العسكرية التي يمر بها الطالب في إسرائيل من خلال مراحل التعليم المختلفة.

٣٢ سفر يهوشع ٢٣: ١١-٢.

٣٣ يشير أمنون راز - كركوتسين في معرض نقده لمناهج تدريس التوراة والتاريخ أن هذه المناهج قد بنيت بواسطة أساطير ومن ثم تطبيقها على أرض الواقع الحالي. أنظر مقالته «مناهج تدريس التاريخ وحدود المعرفة الإسرائيلية» في كتاب «هوية وذاكرة: مقارنة الماضي بالتربية الإسرائيلية»، ٢٠٠٢، ص ٥٢.

٣٤ استنادا إلى البحث الموسع الذي أجراه جورج تمارين حول تأثير الآراء المسبقة الدينية والأثنية على الحكم الأخلاقي . George Tamarin, The Israeli Dilema, Newoutlook, 1963 .

٣٥ تحليل ونقد لكتب الأطفال في إسرائيل أجرته سلينا مشياح، «طفولة وقومية» (الطفولة في أدب الأطفال الإسرائيلي)، ٢٠٠٠.

٣٦ قصة الحرب وكيفية نقل كونها حالة لا مفر منها، للكاتب الإسرائيلي شمشون حلفي، «رسالة إلى أب ذهب ليكون جنديا»، ١٩٩٦.

٣٧ أنظر كتاب سلينا مشياح، مصدر ذكر سابقا.

٣٨ أنظر قصة «دنيين ودينيين اللذين يريا ولا يرا حافظين للسلام»، تل اييب، ١٩٩٦.

٣٩ تمار هاجار، «الحرب هي أمر سيء للغاية؟ ظهور الحرب والسلام في أدب الأطفال الإسرائيلية في الثمانينيات والتسعينيات» في حاجيت غور، م.س. ص ٢٠٦-٢١٩.

٤٠ تورد تمار هاجار مجموعة من الكتب التي صدرت في الثمانينيات والتسعينيات حول الحرب والسلام، فوجدت أن موضوع السلام جانبي، أو أنه شكلي، بينما موضوع الحرب هو الأساس. مثلا الكتب التالية: ايلان شاينفيلد، «سلام»، ١٩٨٩. جئولا كيدم، «أبي يعود إلى البيت من الجولان»، ١٩٩٤. جئولا كيدم، «شمشون البطل»، ١٩٩٤.

٤١ تتطرق ليثوره سيثون في كتابها: مقاربات رجولة في أوساط مقاتلين؛ الخدمة في كتائب سلاح المشاة. الجامعة العبرية، القدس، ١٩٩٧، إلى تكوين مكانة الجندي من خلال خدمته العسكرية، وهذا ما يساعده لاحقا بعد تسريحه من صفوف الجيش في التأقلم داخل المجتمع واحتلال مكانة وظيفية واجتماعية وسياسية وغيرها.

٤٢ ما يميز قوة دولة تسيطر على دولة أخرى أو على شعب آخر، هو من خلال إنتاج قيم وقوالب تسوق للشرائح العامة تنال قبولا عفويا وتتحول إلى مسألة دائمة. هكذا تعمل عملية «الجمعة» بكونها أمرا مفروغا منه، وتقلص فرص الاختيار العقلاني للفرد. أي يتحول الفرد إلى ما يشبه حاجة مسيطر عليها. أنظر مقالة اورنا ساسون - ليفي وجال ليفي. م.س. ص ٢٢٧.

٤٣ اورنا ساسون - ليفي، م.س. ص ٢٣٠.

٤٤ افير بن - عاموس وابلانا بيت - ايل، «تخليد وهوية قومية: طقوس الذكرى في المدارس في إسرائيل»، في عزمي بشارة (محرر)، بين الأنا والنحن، بناء هويات وهوية إسرائيلية، معهد فان لير،

القدس، ١٩٩٩، ص ١٢٩-١٥١.

- ٤٥ عدنا لومسكي - فدر، «من طقس بطولي إلى طقس حزين»، في حاجيت غور. م.س. ص ٢٨١.
- ٤٦ أفنير بن عاموس، ايلانا بيت ايل، «طقوس، تربية وتاريخ: يوم الكارثة ويوم الذكرى في مدارس اسرائيلية»، في ع.اتكيس ور.بالداحي(محرران)، «تربية وتاريخ»، إصدار مركز شزار، القدس، ١٩٩٩، ص ١٥.
- ٤٧ تشير عدنا لومسكي - فادر إلى عدد من التغييرات في طقوس الذكرى، من أبرزها حضور فرقة غنائية لتنشد مقاطع من أغان تعبر عن يأس أو عن عدم فهم سبب مقتل الشباب، أو لماذا في هذه الحرب حصل ما حصل. أي تعبير ظاهري عن معارضة دون الإشارة إلى معارضة الحرب كوسيلة حماية ودفاع. م.س. ص ٢٨٨ وص ٢٨٩.
- ٤٨ يتعرض يجيل ليفي إلى خصخصة حالة الشكل في التسعينيات من القرن الماضي، ويشير إلى أن مركبات المجتمع الإسرائيلي ساهمت في عملية تفكيك تدريجي لمهية الشكل، وازدادت مطالبة الأهل بتغييرات في التعامل معهم كأهل ثكالي، إذ دخل المركب الاقتصادي - المالي، فأخذوا يطالبون بمزيد من المخصصات المالية كتعويض عن الخسارة. وهو يعتقد أن دور الأهل الثكالي على وجه الخصوص قد ترك أثرا كبيرا في التعامل مع الموضوع، ويظهر أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية قد نجحت في وضع عثرات مستمرة في العلاقة بين الأهل والجيش. «جيش آخر لاسرائيل؛ عسكرة مادية في إسرائيل»، إصدار تبواح، تل ابيب، ٢٠٠٣، ص ٢٠١.
- ٤٩ بالداحي واتكيس، «تربية وتاريخ: علاقات ثقافية وسياسية»، إصدار مركز شازار، القدس، ١٩٩٩، ص ٤٦٩.
- ٥٠ باروخ كيملينغ، «عسكرة في المجتمع الإسرائيلي»، في مجلة النظرية والنقد، العدد (٤)، ١٩٩٣، ص ١٣٧.

الفصل الحادي عشر

الأخلاقيات العسكرية للجيش الإسرائيلي



يثير موضوع «أخلاقيات عسكرية» في العادة جدلاً فكرياً، لكون العنوان في حد ذاته متناقضاً وغريباً. إذ كيف يُعقل أن يكون للجيش وعملياته الحربية القاتلة والمدمرة أخلاقيات؟! لكن هناك من يعتقد غير ذلك. ولذا اقتضى الإشارة تفصيلاً إلى ذلك. فالكلمة «أخلاق» (أخلاقيات) تجيب عن أسئلة بصيغة محددة بـ«نعم» أو «لا». وفي السياق العسكري هل الأمر «حسن» أو «غير حسن» في كل ما له علاقة بالعمليات والأنشطة العسكرية.

والأسئلة التي لها علاقة بقرار «نعم» أو «لا» كثيرة هي. منها ما يجب توفير إجابات حولها حالاً وسريعاً أثناء وقوع حدث آني (مباشر)، ومنها ما يمكن التريث في التفكير قبل تقديم الإجابة. ومن المفروض إذن أن تُقدّم لنا «الأخلاقيات العسكرية» متى «نعم» ومتى «لا».

أحد الأسئلة الذي تثار في الموضوع مثلاً: هل مسموح أن يقوم جندي حالته المادية والاجتماعية ضعيفة بسرقة سلاح أو ذخيرة من المعسكر الذي يخدم فيه لبيعه لطرف آخر ويستفيد مادياً لنفسه؟ أو عند طرح إحدى القضايا الأخلاقية المهمة في الجيش الإسرائيلي، ألا وهي قضية «رفض الخدمة» والتي سرعان ما تطورت إلى ظاهرة، خاصة في فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي تركت أثراً عميقاً في صفوف الجنود والمجتمع الإسرائيلي.

السؤال هنا: هل يجوز للجندي رفض الخدمة العسكرية المفروض أن يؤديها وهو الذي أدى قسم الولاء والطاعة للجيش والدولة وقياداتها؟ أم أنه أمام أزمة ضمير تعصف بوجدانه وتفكيره؟ الواقع أن الجنود رافضي الخدمة العسكرية في إسرائيل وغيرها من الدول يقومون بذلك من منطلقات ضميرية وأخلاقية صرفة، فهم غير مستعدين لتسديد ضربة جوية مثلاً أو المشاركة في عملية برية ضد عُزْل من السلاح.

ويرتبط مصطلح أو مفهوم «الأخلاقيات العسكرية» بمصطلح آخر وهو «طهارة السلاح». تركيب هذا المصطلح غريب أيضاً، إذ كيف يمكن أن يكون السلاح القاتل والمدمر طاهراً؟ وهنا مرة أخرى، الأمر خاضع لتأويلات وتفسيرات، وضعها ويضعها باستمرار مستخدمو السلاح على أنواعه كجزء من عملية تبرير لعملياتهم ونشاطاتهم وأفعالهم العسكرية على مختلف أنواعها والتي يستعملون فيها السلاح.

من جهة أخرى، تم توسيع مساحة التعاطي مع مفهوم «أخلاقيات الجيش» أو «الأخلاقيات العسكرية» ليشمل قضايا تقريرية - مصيرية تتعلق بمواقف تعترض طريق الجندي كفرد أو الجنود كمجموعة. بمعنى آخر، كيف سيتخذون قراراً؟ بأي شكل ينفذونه؟ وما هي نتائجه؟

على الأخلاقيات العسكرية أن توفر توجيهًا للجندي في حالات يُدخل نفسه فيها في خطر، ومتى عليه الابتعاد عن ذلك. أي متى يتوجب على القائد إرسال فرقة عسكرية من جنوده إلى الموقع الخطر ومتى يمتنع عن ذلك.

من الواضح أنه خلال التدريبات والمناورات العسكرية يجب الامتناع قدر الإمكان عن خوض المخاطر التي قد تؤدي بحياة الجنود، لكونها تدريبات. أما في حالات الحرب وارتفاع منسوب الخطر فإن القرار بإرسال الجنود إلى ميدان القتال يصبح في حدود الدفاع والحماية. معنى ذلك أن قرار إرسال الجنود إلى جبهة أو ميدان القتال نابع من مبادئ عامة متفق عليها وفي مقدمتها التضحية من أجل الوطن، ونابع أيضًا من نظرة الدولة لقيمة حياة الإنسان.

هذا التوجه رئيسي في مبنى ورؤية الأخلاقيات العسكرية للجيش الإسرائيلي. هذه الأخلاقيات تعتمد في الأساس على رفع مكانة وأهمية الإنسان الإسرائيلي بشكل خاص، دون غيره من الشعوب، لكونه يهوديًا. وعلى الجيش الإسرائيلي حماية هذا الإنسان، كما أنه على هذا الإنسان حماية دولته، إسرائيل.

لذا، فإن هذا الموضوع خاضع لتأويلات وتفسيرات مختلفة ذات صفة تناقضية عميقة. إذ أن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين هي في رؤيتنا بعيدة كل البعد عن أسس مفهوم أخلاقيات الجيش، أو بمعنى آخر هي في مساحة «غير أخلاقية» إطلاقًا. ولكن التفسير الإسرائيلي لما يقوم به الجيش ضد الفلسطينيين هو في حدود الأخلاقيات، بالمفهوم الإسرائيلي، وفي مقدمتها الدفاع عن النفس وحماية الجنود الذين يقومون بتأدية مهمة أرسلتهم الدولة لتنفيذها .

ولو عدنا تاريخيًا إلى مسلسل الأحداث في العام ١٩٤٨، أي عام النكبة، فإن المسألة المركزية المتعلقة بتهجير الفلسطينيين تتخذ مسارًا ضمن أخلاقيات الجيش الإسرائيلي بحيث أن ما حدث يقع في مسباته على الفلسطينيين أنفسهم وزعمائهم. إن الرواية الصهيونية تبرئ ساحة المنظمات العسكرية اليهودية، لأنها قامت بواجب الدفاع عن نفسها أمام هجمات المقاومة العربية والفلسطينية ومن الأعمال الإرهابية التي نفذها الفلسطينيون ضد اليمشوف اليمودي في فلسطين. ولكن واقع الأمر أن تدمير وتهجير ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية خلال أحداث العام ١٩٤٨ تقع ضمن مساحة الأعمال غير الأخلاقية وغير الإنسانية. إنها عمليات تطهير عرقي واضحة ومثبتة من خلال دراسات وثائقية معمقة قام بها العديد من المؤرخين بمن فيهم إسرائيليون، حيث نقضوا وقلبوا رأسًا على عقب ادعاءات زعماء الصهيونية

وإسرائيل، بأن ما قام به الجنود الإسرائيليون ما هو إلا في حدود طهارة السلاح.

واستعمل مصطلح / مفهوم «طهارة السلاح» للمرة الأولى بصورة رسمية خلال المواجهة بين المنظمات الصهيونية وبين الثوار الفلسطينيين زمن الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩. ويعني مفهوم «طهارة السلاح» في أوساط الهاغاناه اللجوء إلى استعمال السلاح فقط أثناء حصول مواجهة عسكرية، أي عدم تصويب السلاح نحو أبرياء ونساء وأطفال. وحدد بيرل كتنسلسون أحد قياديي الصهيونية مفهوم طهارة السلاح كالتالي: «ضبط النفس، معناه: أن يكون سلاحنا طاهرًا. نحن نتعلم أو نحمل السلاح ونحن نستنفر جاهزين في مواجهة المتصددين لنا، ولكننا لا نرضى أن يُرفع سلاحنا بالدم».^١

وتم تطوير مفهوم «طهارة السلاح» في الهاغاناه باتجاه الدفاع عن النفس وتوفير حماية للييشوف اليهودي من هجمات الأعداء (أي العرب الفلسطينيين). وتم نقل المفهوم إلى الجيش الإسرائيلي. واعتبر هذا المفهوم أساسًا في التعامل مع التطورات العسكرية التي حصلت في الثلاثينيات والأربعينيات واستمرت بعد إقامة إسرائيل.

أما مصطلح «ضبط النفس» وهو أيضًا يندرج ضمن مجموعة المفاهيم الخاصة بموضوع «الأخلاقيات العسكرية» فإنه ظهر في فترة الثورة الفلسطينية كسياسة موجهة نحو رفض الانتقام الأعمى، والامتناع عن توجيه السلاح نحو العربي لكونه عربيًا، إنما للدفاع الذاتي لتسديد إصابة في الطرف المعادي. وتمت المصادقة على هذا التوجه السلوكي في عمليات الهاغاناه من قبل المؤسسات الوطنية اليهودية التي أشرفت على إدارة وتصريف شؤون الييشوف اليهودي في فلسطين.

وساد الاعتقاد في أوساط القيادة اليهودية أن ردًا إرهابيًا يهوديًا غير خاضع للرقابة سيساهم في إذكاء الإرهاب العربي ويُلحق ضررًا بالييشوف اليهودي، وكذلك في شبكة العلاقات اليهودية- البريطانية (هذا ما اعتقدته القيادة اليهودية). إذن، هنا هدف في مجال المنفعة السياسية والعسكرية بالنسبة لاتباع سياسة ضبط النفس.

أما في مجال التوجه الأخلاقي والقيمي فإن ما كان ماثلاً أمام القيادة اليهودية هو الامتناع عن إلحاق ضرر أو إصابة أبرياء. واضح أن الترويج لهذه القيمة الإنسانية المعمول بها في كل جيوش الأرض، هو في سبيل شرعنة مسبقة لعمليات عسكرية ذات صفة إرهابية ستنفذها المنظمات العسكرية اليهودية لاحقًا.^٢ من جهة أخرى، كانت توجهات قيادة الييشوف والهاغاناه نحو تبني سياسة «ضبط النفس»

لتحقيق فوائد ومنافع كثيرة، وفي مقدمتها الظهور بجدية في حدود الدفاع عن النفس وليس الهجوم. وأيضاً لرفع مطالب إلى السلطات الانتدابية البريطانية لتقوية ودعم القوة العسكرية للييشوف وتسليح المنظمات اليهودية بالأسلحة الدفاعية والذخيرة.

نجد في الأدبيات الكلاسيكية المصطلح «طهارة السلاح»، بكونه جزءاً مركزياً من الشخصية الأسطورية للمحارب الإسرائيلي.^٢ لقد نشأ هذا المحارب في بداية الطريق على أسطورة ضبط النفس والرد المثير، خاصة الأعضاء في المنظمة العسكرية اليهودية «الهاغاناه»، وذلك بهدف إبرازه - أي المحارب - وإظهاره مختلفاً مقارنة مع العربي «الهمجي» و «المتعطش للدم» و«سريع الغضب». كانت سياسة ضبط النفس علامة لمجتمع النخبة (اليهود المهاجرين) والذي بإمكانه الترفع فوق الغرائز البدائية المتمثلة بروح الثأر والانتقام. كان مصطلح «طهارة السلاح» في بداياته أحد الشعارات المهمة جداً للثقافة العسكرية الإسرائيلية. ولكن لما تأكل مصطلح ضبط النفس وتراجع، لم يعودوا يناقشون أكثر من اللازم هذا المصطلح، بل نحوّه جانباً بالكلية.^٣

ووقع انشقاق كبير في صفوف الهاغاناه بإقامة الإرغون ب - أي الإتسل (إرغون تسقائي لثومي)، الذي رفض قبول سياسة «ضبط النفس». وتزعم قيادة الإتسل زئيف جابوتنسكي. وتمحور النقاش بين قيادي الهاغاناه والإتسل في حدود استعمال القوة، ونادى أعضاء في المنظمين إلى ضرورة إيجاد طريقة رد سريعة تصيب مقتلاً في حركة المقاومة الفلسطينية دون إصابة عرب أبرياء، لا علاقة لهم بالصراع السياسي - العسكري الدائر في فلسطين.

وأضاف جابوتنسكي في معرض رده على سياسة ضبط النفس بقوله: «أوامري في الظروف الراهنة: إذا تجددت الاضطرابات وإذا كان فيها ميل لإصابة يهود فلا تضبطوا النفس».^٤ وأضاف مشدداً: «ألا تتجاسروا وتعاقبوا أبرياء ... ثرثرة ومداهنة ... لا توجد حرب إلا ضد أبرياء، كما أنه لا توجد حرب إلا حرب أهلية».^٥ ولكن ضبط النفس الذي تبنته المنظمات العسكرية اليهودية وفي مقدمتها «الهاغاناه» تطور إلى منحى أساسه إصابة كل من يُصيب يهودياً، وتنفيذ عمليات حيوية وفعالية في حالات خطيرة. وتشكلت فرق وكتائب يهودية لملاحقة الثوار الفلسطينيين، منها (وحدات الليل الخاصة). وعبر قائد الهاغاناه اسحق ساديه عن سياسة ضبط النفس والرد بقوله: «نحن المدافعون عن الشعب لا نضبط النفس. نحن يومياً ضد ضبط النفس. نحن نؤيد مواجهة العدو وجها لوجه. نحن نؤيد الهجوم على قواعد العصابات. نحن مع ملاحقة من يكرهونا

ومحاربتهم حتى النهاية. ولكننا ضد القتل...!!^٧. وهذا أمر فهدى تناقض، يشير بكل وضوح إلى خلق تفسير للعمليات العسكرية التي قامت بها الهاغاناه والجيش الإسرائيلي عبر مائة عام من الصراع الدموي بين اليهود والفلسطينيين في فلسطين وحول فلسطين.

* * *

بعد هذا السرد المطول لمصطلحات متعددة تدخل تحت مظلة أخلاقيات الجيش أو الأخلاقيات العسكرية، جدير بنا الآن استعراض هذه المصطلحات والمفاهيم من خلال أعمال وعمليات عسكرية كثيرة نفذتها المنظمات العسكرية اليهودية، وتابع تنفيذها الجيش الإسرائيلي تحت غطاء «طهارة السلاح» إلى أن اختفى هذا المصطلح في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ولكن لم تختف عمليات قتل الفلسطينيين وتدمير منشآتهم ومرافقهم الحياتية أينما كانوا. وعاد مصطلح «طهارة السلاح» ليظهر بصورة مختلفة ضمن «المؤشر الأخلاقي للجيش الإسرائيلي» الذي وضعه آسا كاشر^٨ عام ١٩٩٤ وتبنته قيادة الجيش، ومعمول به إلى يومنا، بحيث توزع نسخ منه على الجنود ويتم تلقينهم إياه.

سعت أول المنظمات العسكرية «هشومير» ثم منظمة «بارغيورا» إلى تبني مشروع حراسة المستوطنات اليهودية في مناطق مختلفة، أبرزها في الجليل الأسفل. واهتمت منظمة هشومير بالسعي الحثيث لتنفيذ الفكر الصهيوني في «احتلال الأرض» (كيوش هأداما). وكيف سيتم ذلك إن لم يكن بقوة السلاح ضد العرب الفلسطينيين، سكان فلسطين الأصليين؟ ولم يتوقف نشاط هشومير الإرهابي ضد العرب بل اتسع ليشمل أيضا معارضي للصهيونية من أوساط اليهود^٩. ويصل ياهاف إلى نتيجة مفادها «أن الإرهاب لم يبدأ بالثورة العربية ١٩٣٦، جذوره، تنظيمه وأفعاله ترافقنا منذ تجديد الاستيطان اليهودي في فلسطين، وعملياتا من أيام الهجرة اليهودية الأولى»^{١٠}.

وتوالى العمليات العسكرية والانتقامية ضد العرب الفلسطينيين دونما سبب، إنما لمجرد الانتقام وبث الرعب والفرع وتصوير الآتي بكونه الأصعب والأشد، وأن اليهود جبابرة وأقوياء وسفاكو دماء.

عبر اسحق ساديه عن حبه للسلاح بقوله: «رجل سليم وقوي أنا. قبل الأحداث أحببت العيش، سررت مما كان يسر الآخرين. أحببت كأس نبيذ، فتاة جميلة، رقصا، وحتى الأكل، حب الدين. ومنذ الأحداث (١٩٣٦) لست مسرورا من أي شيء وليس من كأس

النبذ، ولا من الفتاة. أنا أمر يومي مثل عبد يعمل في أشغال شاقة تحت سوط سيده وينتظر المساء. وأنا أبدأ بالعيش فقط في المساء، في الليل، عندما آخذ بيدي الحزام، وفيه العيارات النارية وأنطلق خارجاً. وفقط في الليالي وفي الأماكن الخطرة أعيش أنا. أنا أشعر بوجود قوة في داخلي، بأنني إنسان أنا».^{١١}

وتعرضت مجموعات كبيرة من العرب في قرى كثيرة محاذية لمستوطنات يهودية إلى مسلسلات من العقوبات والإهانات والقتل. قال اسحق ساديه في اجتماع لقيادي الهاغاناه ناقشوا فيه مثل هذه العقوبات: «نحتاج إلى جيش وليس إلى حراس، جيش وليس دفاعاً بشكل شرطة، جيش غير مرتبط بمكان ما، جيش قطري من مهامه البحث عن العدو وضربه في مواقع تواجهه، وضربه في قواعده، والقيام بعمليات مسبقة».^{١٢}

وكان أفراد أو جماعات من المنظمات اليهودية تنفذ عمليات قتل رجال ونساء وأطفال فلسطينيين أبرياء، ثم تنشر الصحف المحلية أخباراً وتحليلات ترفض من خلالها مثل هذه العمليات. كتبت جريدة «دافار» في اليوم التالي لعملية الهجوم على قرية لوبية: «جريمة جديدة وقعت في قرية لوبية، جريمة مخزية، تشهد أن منفذيهما فقدوا ما تبقى من قدر التمييز والإحساس الإنساني ... إنني أمقت منفذيهما مهما كانا».^{١٣}

وارتفعت وتيرة الأعمال الإرهابية التي نفذتها كافة المنظمات العسكرية اليهودية في الفترة الواقعة بين بداية الثورة الفلسطينية ومعارك عام ١٩٤٨.^{١٤}

ويورد دان ياهاف في كتابه طهارة السلاح قوائم يعتبرها جزئية للأعمال الإرهابية التي نفذتها منظمات الإيتسيل والليحي والهاغاناه.^{١٥}

وبلغ النقاش حول طهارة السلاح وأخلاقيات الجنود اليهود أوجه في أعقاب مجزرة دير ياسين في ١٩٤٨/٤/٩. يصف مئير باعيل (ضابط استخبارات ثم مؤرخ لفترة الحرب): «رأيت خلايا من رجال الإيتسل ولحي تنتقل من بيت إلى آخر وتطلق النيران من أسلحة رشاشة نحو كل من تجده في طريقها. ولم أر أي فرق بين سلوك رجال الإيتسل ولحي خلال العملية. لم أر رجالاً عرباً تقريباً - أعتقد أن معظمهم قد هرب في بداية المعركة - إنما رأيت نساء وأطفالاً وشيوخاً، قتلوا في مجموعات: جمعوهم في زوايا الغرف وأطلقوا النيران عليهم، وألقوا القبض في ساعات الظهر على خمسة عشر أو عشرين عربياً غير مسلحين، كما رأيت أنا، وحملوهم على شاحنة وسافروا باتجاه القدس. سمعت بعد مدة أنهم تجولوا بهم في أحياء القدس بما يشبه مهرجانات النصر. كانت تنبعث أصوات الفرح. وسمعت

أصواتا من الجمهور، تنادي - خذ عشر ليرات واجعلني أقتل واحداً - ولكنهم لم يعطوا أحداً. أعادوا هؤلاء العرب إلى القرية وقتلوهم في الكسارة بين غفحات شأوول والقرية. رأيتهم بأم عيني بعد الظهر. استمرت المجزرة في القرية ساعات طويلة. لم يصرخ أحد من القواد أو يمنع .. صرخت بشدة: أنتم تقومون بأعمال فظيعة؟... غادرت المكان. وأثناء مغادرتي رأيت وجوه رجال الإتسل ولحي تبدو عليها علامات مجرمين يخرجون من القرية مع دجاج وخراف وغنائم أخرى»^{١٦}.

وقائمة المجازر التي نفذتها المنظمات العسكرية في القرى والمدن الفلسطينية متوفرة في عدة مصادر، بالإمكان العودة إليها ودراستها (مجازر الدوامة، عيلبون، مجد الكروم، الصفصاف، الجش، سعسع، ناصر الدين، عين زيتون، اللد «جامع دهمش»، الطنطورة وغيرها)^{١٧}. ورافق المجازر أو تلاها عمليات نهب وسلب لممتلكات فلسطينية كثيرة، شكلت أساساً للحياة الاقتصادية للمستوطنين والمهاجرين اليهود، بينما تحول أصحاب الممتلكات والأرض من الفلسطينيين إلى لاجئين ومشردين وجوعى. «كان النهب في البداية للتذكارات: رغبة في التزود بذكرى النصر، بخاتم، أو كوفية أو شبرية. ظاهرة لم يأبه لها الضباط، وبعضهم لم يعتبرها شاذة: «ها هو قد مد يده الطويلة إلى جيبه واخرج منها مسبحة مذهبة يستعملها العرب للتسلية، وقال: أنظر، كم ستكون فرحة أختي عندما أحضر لها شيئاً من ساحة المعركة. فهمت، إن عاموس الذي في الحرب والوظيفة لا ينسى عاموس الابن، الصديق، والأخ البار»^{١٨}. لقد تحولت ظاهرة الغنائم إلى مسألة عامة خاضعة للنقاش في صفوف القيادة اليهودية. طرحت غولدا مئير في جلسة حزب مباي في ١١ أيار ١٩٤٨ والحرب ضد الفلسطينيين مستعرة مسألة الغنائم الخاصة: أماننا سؤال: هل مسموح للمجموعة باعتبارها وحدة عسكرية، هل من المسموح للمجموعة، للوحدة، أن تستولي على مزياع وبيانو وتقيم غرفة محاضرات ومنزلاً من هذه البضاعة؟ قلت لرجل جديد جداً في مكان معروف أثناء القتال: أصغ يا صديق، سمعت أنهم ينقلون بيانو أخذوه من العرب إلى منزل الجنود، أجابني: ما الضرر في ذلك؟ البيانو هو حاجة عسكرية، الجنود بحاجة إلى بيانو، وهذا غنيمة حرب»^{١٩}.

وتم سرد كافة عمليات التطهير العرقي التي جرت عام ١٩٤٨ وحتى مطلع الخمسينيات بطريقتين: الأولى أن الفلسطينيين هم الذين حاربوا الإسرائيليين وكانوا السبب في وقوع هذه الحرب، وهم الذين تركوا، ولا دور للمنظمات العسكرية اليهودية أو للجيش الإسرائيلي

في كل ما حصل، سوى أنه قام بواجب الدفاع عن حق اليهود في إقامة دولة لهم. والثانية، تطوير مفاهيم واصطلاحات في قاموس طهارة السلاح والأخلاق العسكرية وارتفاع قيمة الإنسان الحياتية، وحقه - أي الإنسان - في الدفاع عن نفسه وعن أرضه. فبهاتين الطريقتين تمكنت قيادة الصهيونية عامة وإسرائيل خاصة من تجنيد الإعلام وكتب التربية والتعليم لصياغة رواية إسرائيلية بريئة وطاهرة من كل ما حدث.^{٢٠}

ومن الصعب اعتماد تحليل واحد أو أكثر لهذا السلوك غير الأخلاقي الذي نفذه اليهود تجاه الفلسطينيين. فالواقع أن الجندي الإسرائيلي لم يشعر بتأنيب ضمير إزاء مئات الآلاف من الفلسطينيين المطرودين والمقتلين من أوطانهم وأراضيهم ومن مئات القرى. والسبب المباشر لهذا التوجه هو التمسك بالهدف الأساسي بكونه هدفًا عسكريًا. فالقيام بهدم القرى ومنع عودة اللاجئين بهدف توسيع حدود الدولة اليهودية وجعلها يهودية نقية وطاهرة. لقد استوعب هذا الجندي الطرد والتفريغ كجزء من المعركة، أي إخضاع العدو وإلحاق هزيمة به والقضاء عليه.^{٢١}

أصبح الجيش في إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ بعيدًا عن التفكير بمصطلح طهارة السلاح، حيث تحول الجيش إلى مهني بعد أن كانت المنظمات اليهودية تقوم بالأعمال العسكرية، والتربية العسكرية هي المسيطرة والسائدة في حياة كافة شرائح المجتمع.

وهناك من يعتقد أنه منذ تأسيس إسرائيل تأسست الروح الحربية كأيديولوجية مركزية في المجتمع الإسرائيلي وكمركب مركزي وهام في مجرى الحياة السياسية اليومية. أصبح العنف بكافة صوره، خاصة العسكري، نشاطا روتينيا للمشاكل اليومية التي يعاني منها المجتمع في إسرائيل.

يبدو جلياً أن الروح الحربية قد أثرت، وما زالت، بشكل دائم ومستمر على سياسة اتخاذ القرارات في كافة مؤسسات إسرائيل السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

لقد كانت نشوة الانتصار في حرب حزيران ١٩٦٧ عبارة عن اندفاع قوية لتعمق الروح الحربية، إذ سيطرت إسرائيل على مساحات إضافية من الأراضي الفلسطينية.

اللجوء إلى القوة المتواصلة والمتصاعدة والمفرطة ضد الفلسطينيين خاصة وضد بعض التيارات اليهودية المنادية بفتح فرص للتعاور من أجل تحقيق سلام ما، بلغ نقطة مفصلية في تطورها بعيدا عن عيون السلطة الإسرائيلية، بحيث أن أحد أفرادها أقدم على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين عام ١٩٩٥. ساد الاعتقاد إلى حين تنفيذ الاغتيال، أن

سلاحاً يهودياً / إسرائيلياً لا ولن يرفع على يهودي / إسرائيلي، إنه سلاح مقدس، فهل يعقل أن يستعمل في غير غايته؟!

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أن عمليات القتل والتدمير والتجريف والتضييق والسجن والاعتقال دون محاكمة والنفي والاعتقال السياسي والنهب والسرقة ومصادرة الأراضي والتنكيل والإهانة والتحقير وغيرها، كلها أعمال تندرج ضمن الادعاء الإسرائيلي بالحق في الدفاع عن النفس وحماية المواطنين (المستوطنين). لقد أصبحت بيد المستوطنين قوة للقيام بأعمال مخالفة للقوانين الإسرائيلية ذاتها، من قتل وسرقة وقطع طرق. وأشارت عشرات التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان العالمية إلى أن الجيش الإسرائيلي تعامل بوحشية مع السكان المدنيين في جنوب لبنان أثناء احتلاله لتلك المناطق بين ١٩٨٢ و ٢٠٠٠، خاصة، قيام جنود بخطط قاصرين وتجنيد عملاء وتحقيق تحت الضغط، وطرد سكان من بيوتهم، وتنفيذ اعتقالات وتعذيب وغير ذلك.^{٣٢}

ورغم كل هذه التقارير وما تناقلته وسائل الإعلام المحلية والعالمية حول تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين واللبنانيين، إلا أن قيادة الجيش الإسرائيلي قد تبنت «مفتاحاً» أخلاقياً تنادي به متمسكة بكافة مبادئه، بكونها تعكس إنسانية هذا الجيش ومواقفه القيمية - الأخلاقية من عشرات القضايا المركزية والمهمة في حياة الإسرائيلي وعلاقته بالآخر.

نورد هنا ترجمة لهذا «المفتاح»، ثم نقدم بشأنه بعض العينات والدلائل لتسهيل إدراك توجه المؤسسة العسكرية في إسرائيل بهذا الموضوع، خاصة وأن إثارة موضوع أخلاقيات الجيش الإسرائيلي تتفاعل ضمن المجتمع والإعلام وأروقة صناع القرار في اتجاهين أساسيين: الأول داعم لهذه الأخلاقيات ويعتبرها جزءاً من سلوك الجيش، وأن هذا الجيش متمسك بها، والثاني متمسك بأنها أخلاقيات دون أخلاق إنسانية على وجه الإطلاق، أي أنه تم تفريغها من مضامينها الفعلية.^{٣٣}

وتوزع هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي كتيباً يحمل عنوان: «روح جيش الدفاع الإسرائيلي». فروح الجيش هي عبارة عن المفتاح / المعيار الأخلاقي الذي يشكل ركيزة عرقية منشودة لكل النشاطات والعمليات التي يقوم بتنفيذها الجنود في إطار الجيش.

ويستقي المفتاح الأخلاقي للجيش الإسرائيلي قيمه ومبادئه الأساسية من ثلاثة مصادر إسرائيلية ومصدر آخر عالمي: تراث الجيش الإسرائيلي، تراث دولة إسرائيل، تراث شعب إسرائيل والقيم الأخلاقية العالمية.

وكانت خبرة الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى وما تلاها من تطور في الأحداث السياسية والعسكرية دوافع كافية لوضع نص شامل للمفتاح الأخلاقي أسوة بالمفتاح الأخلاقي في جيوش كثيرة في العالم وفي مقدمتها جيش الولايات المتحدة الأمريكية. ويبرر واضعو هذا المفتاح السبب في إصداره في هذه الفترة بالذات بما يلي: «كتابة المفتاح/ المعيار الأخلاقي تبرز مرحلة بلوغ في هيئة أو مهنة. وتبني مجموعة من القيم والأنماط تعكس بلورة هوية ذاتية. فتبلور الهوية الذاتية هي عبارة عن مركب مركزي في البلوغ. هذا له علاقة بالإنسان ذاته وبكل هيئة أخرى، والأمر سيان بالنسبة للجيش الإسرائيلي».^{٢٤}

ويرفض واضعو «المفتاح» أن يكون إصدار الكتيب كنتيجة لحدث ما، على سبيل المثال الحرب على لبنان أو الانتفاضة. ما ورد فيه ليس حلاً لأزمة عارضة، إنما عرض لهوية قيمة وغطية للجيش الإسرائيلي. وإن كتابة المفتاح الأخلاقي ليس نقدًا لمجموع أعمال الجيش الإسرائيلي في السنوات التي سبقت وضع الكتيب.^{٢٥} ويحاول كاشر تعميق تبريره لإصدار هذا المفتاح بقوله: «الوثيقة (قصده المفتاح) تعكس بشكل واضح، الروح التي تسربت إلى الجيش الإسرائيلي وما زالت فيه، وتعكس أيضًا المثال العملي الذي وضعه الجيش أمامه، حتى لو كان أقل وضوحاً في السنوات الأخيرة. وثيقة «روح الجيش» ليست رد فعل أو علاج أو اختراع، إنها تعكس روح الجيش الإسرائيلي».^{٢٦} ولفهم أعمق لتوجهات هذه الوثيقة نوردتها فيما يلي بترجمة عن الأصل:

روح الجيش الإسرائيلي ، قيم ومبادئ أساسية

١. «روح الجيش الإسرائيلي» عبارة عن الهوية القيمية والنمطية للجيش الإسرائيلي كهيئة، تقف في مقدمة كل نشاطات الجندي والجندي في إطار الجيش الإسرائيلي.
٢. «روح الجيش الإسرائيلي» يشمل إحدى عشرة قيمة، يعرض محتوى كل واحدة منها ويفصل تعريفها وحدودها، وتشمل روح الجيش الإسرائيلي أيضاً مبادئ أساسية تعبر عن هذه القيم.
٣. يستقي «روح الجيش الإسرائيلي» قيمه ومبادئه الأساسية من ثلاث موروثة:
 - أ) تراث الشعب اليهودي عبر الأجيال.
 - ب) تراث دولة إسرائيل، بكافة مبادئها الديمقراطية، وقوانينها ومؤسساتها.
 - ت) تراث الجيش الإسرائيلي وتراث القتال لدى الجيش الإسرائيلي.

٤. إن «روح الجيش الإسرائيلي» هو المفتاح الأخلاقي، يسلك بموجبه كافة جنود الجيش الإسرائيلي، قيادييه، وحداته وفرقه، ويوجههم في بلورة أتماط فعاليتهم. وبموجب «روح الجيش» يربون ويراقبون أنفسهم والآخرين.

٥. إن الشكل المركب للنشاطات العسكرية عامة والقتال خاصة من المحتمل أن يُنتج صدامًا بين القيم وأنظمة الأساس لروح الجيش الإسرائيلي، وإثارة قضية حكم وقرار وفق التوازن العملي المطلوب بينهما. الالتزام بتنفيذ المهمة والانتصار في الحرب هو عبارة عن البوصلة في كل جهد يبذل بغية الوصول إلى التوازن المناسب في شبكة القيم وأنظمة الأساس في «روح الجيش الإسرائيلي». السعي إلى التوازن المناسب وفقًا لهذه البوصلة تفسح المجال في الحفاظ على الجيش الإسرائيلي كهيئة قيمة وذات جودة، التي تنفذ واجباتها ومهامها على أحسن وجه.

القيم

الالتصاق بالمهمة

يحارب الجندي ويعمل بجرأة في مواجهة كافة المخاطر والعراقيل التي تعترض طريقه. يداوم على التمسك بمهمته بشجاعة كبيرة، بإصرار وإدراك، حتى التضحية بالذات. إن التصاق جنود الجيش الإسرائيلي بمهمتهم عبارة عن قدرتهم واستعدادهم للمحاربة بشجاعة كبيرة، حتى في مواجهة المخاطر الصعبة جدًا الماثلة أمامهم، والاستمرار والإصرار لتحقيق الهدف بما يتناسب والظروف بصورة ناجحة وكاملة، وسط تريث دون تسرع، بالرغم من كل الصعاب، والضغط والضائقة وحتى في حالة خطر على الحياة.

مسؤولية

الجندي نفسه شريك فعال في الدفاع عن أمن الدولة ومواطنيها وينفذ وظيفته بصورة مطلقة ونشطة ضمن صلاحياته.

مسؤولية جنود الجيش هي مشاركتهم الفعلية واستعدادهم للاستفادة العظمى من قدراتهم في الدفاع عن الدولة وسيادتها وعن حياة المواطنين وسلامتهم، ضمن الصلاحيات الموكلة إليهم في الجيش الإسرائيلي، في تنفيذ كامل وحازم للمهام، من خلال إظهار تداخل مستمر ومبادرة ومتابعة واستعداد واضح لتحمل أية نتيجة.

أمانة

يسعى الجندي بكليته إلى القيام بمهمته بشكل صحيح، ومهنية عالية جدًا، بدءًا من التحضيرات الدقيقة والأساسية، وانتهاء بتقديم تقرير صادق ومستقيم، كامل ودقيق.

أمانة جنود جيش الدفاع هي سبيلهم في القيام بكل عملية عسكرية، بالطريقة الكاملة وفق أسس قدراتهم العملية، من منطلق الإيمان والاعتراف بأنهم يعملون بطريقة مهنية صحيحة، ومن خلال استعداد دائم لعرض الأمور كما هي، في التخطيط والتنفيذ والتقرير السليم، في الكمال والدقة، في الجرأة، والصدق والمنطق.

مثال شخصي

يسلك الجندي وفق ما يُطلب منه وينفذ بتمائل وفهم، من خلال إدراك قدرته ومسؤوليته في أن يكون مثالًا صالحًا لمحيطه.

المثال الشخصي لجنود جيش الدفاع هو عملهم وفق ما هو مطلوب منهم وعلى يدهم، وسط استعداد واضح ومقنع لأن يكونوا مثالًا لمحيطهم بأعمالهم وسلوكياتهم، وتكوين ورعاية تماثل متبادل ومسؤولية مشتركة للقيام بالمهام وبلوغها بطرق صحيحة في كافة مجالات النشاط العسكري.

حياة الإنسان

يُحافظ الجندي على حياة الإنسان في كل حالة، من منطلق الإدراك بأهميتها العليا، ويُخاطر بنفسه أو بزميله فقط عند الحاجة لتنفيذ المهمة.

قدسية الحياة في عيون جنود الجيش الإسرائيلي تتجلى في كل أعمالهم بتخطيط مدروس ودقيق، وفي ثقة وأمانة وفي تنفيذ سليم بما يتناسب والمهمة، في درجة الخطورة المناسبة وفي درجة الحرص المناسبة بشكل مهني وبهمة متواصلة لتقليل الضرر بالإنسان إلى درجة تتحقق فيها المهمة.

طهارة السلاح

يستعمل الجندي سلاحه وقوته لإخضاع العدو بالدرجة المطلوبة لتحقيق ذلك، ويتحفظ

حتى يمنع إصابة غير ضرورية في حياة الإنسان، وجسده وكرامته وأملاكه.

طهارة السلاح عند جنود الجيش الإسرائيلي هو الاستعمال المكبوح الذي يقومون به بسلاحهم وقوتهم في تنفيذ مهام تتطلب ذلك دون إصابة غير لازمة بحياة الإنسان، بجسده كرامته وأملاكه، سواء في الجنود أو في المدنيين، وخاصة المعدمين خلال حرب وعمليات أمنية جارية، وفي حالات السلم والهدوء.

مهنية

يسعى الجندي ويكون على وعي تام بمهمته العسكرية ويمتلك المهارة المطلوبة لتنفيذها. وتتمحور مهنية جنود الجيش الإسرائيلي في قدرتهم على القيام بمهامهم العسكرية بصورة جيدة، من خلال السعي إلى التفوق والتحسين المتواصل لإنجازاتهم الشخصية والفردية، بواسطة توسيع رقعة المعرفة وترشيد المهام والقدرات من خلال الاستناد إلى مخزون التجربة والأبحاث التراثية، وفهم أعمق لعالم المعرفة العسكري الخاص بهم.

طاعة

يقوم الجندي بتنفيذ كامل وناجح لما هو مطلوب منه وفقا للأوامر ومضمونها ضمن القانون. طاعة جنود الجيش الإسرائيلي هي استعدادهم بملء قدراتهم لتنفيذ المطلوب منهم، بشكل كامل، وفق فهمهم للأوامر التي صدرت، وبشكل ناجح، حسب مضمونها، وهو استعدادهم لإتباع الأوامر، بواسطة السعي المتواصل لتنفيذها من خلال الفهم والتماثل معها، وهم يشددون على إصدار أوامر قانونية ويتنكرون لأوامر غير قانونية.

الولاء

يعمل الجندي بتفانٍ تام للدفاع عن دولة إسرائيل وكافة مواطنيها، حسب أنظمة الجيش الإسرائيلي، ضمن قوانين الدولة ومبادئ الديمقراطية.

ولاء جنود الجيش الإسرائيلي هو تفان تام، في كل أعمالهم لوطنهم دولة إسرائيل، لكل مواطنيها وجيشها، واستعدادهم المتواصل للقتال، ولتركيز قواهم الكاملة وحتى بذل الذات في سبيل الدفاع عن سكانها وسلامتهم وعن سيادة دولة إسرائيل، وفق قيم الجيش الإسرائيلي وأوامره، ومن خلال الحفاظ على قوانين الدولة ومبادئها الديمقراطية.

ممثلية

يرى الجندي نفسه دائماً ممثلاً ومبعوثاً للجيش الإسرائيلي، الذي يعمل فقط من مفعول الصلاحيات والأوامر التي تلقاها.

ممثلية جنود الجيش الإسرائيلي، هي الاعتراف، الذي يظهر في كل أعمالهم، بالقوة العسكرية التي بأيديهم، وحققهم في تفعيلها معطاة لهم فقط بكونهم جزءاً من الجيش الإسرائيلي وممثلين مسؤولين عنه، الذين يقومون بتنفيذ مهامهم من قبله، بحكم صلاحياتهم، استناداً إلى الأوامر التي تلقوها ووفقاً لقرارات الجيش الإسرائيلي، جيش دولة إسرائيل، الذي يعمل وفق قوانينها وخاضع لسيادة حكومتها.

زمالة

يتقدم الجندي دائماً لمساعدة رفاقه، عندما يحتاجون إلى مساعدته أو يكونون مرتبطين به، بالرغم من أي خطر وصعوبة، حتى بذل الذات.

زمالة جنود جيش الدفاع هي عبارة عن أخوة المحاربين، وإخلاصهم الدائم بعضهم لبعض، واستعدادهم لمديد المساعدة الملائمة، وللمجازفة بحياتهم من أجل الآخرين، وسعيهم الدائم لتقوية روابط وحدتهم، من خلال مشاركة فعالة بين الوحدات، وفقاً لمبدأ وحدة أهداف الجيش الإسرائيلي.

مبادئ أساسية

(أ) القيم

١. يُعبّر الجندي في كل أعماله وخطواته عن قيم الجيش الإسرائيلي الأساسية: الالتصاق بالمهمة، مسؤولية، إخلاص، نموذج شخصي، حياة الإنسان، طهارة السلاح، مهنية، انضباط، تفانٍ، ممثلية وزمالة، وفق تعريفاتها ووفق الظروف.

٢. يأخذ الجندي بالحسبان في كل أفعاله ضمن حدود خدمته في الجيش الإسرائيلي، أنه يتحمل مسؤولية ليس فقط عن أعماله وإخفاقاته، إنما لأنماط السلوك التي يشترك في بلورتها، وفق الأوامر أو بواسطة نموذج شخصي، علانية أو سراً، بتأثير مباشر أو غير مباشر، عن قصد أو غير قصد.

(ب) أثناء الخدمة العسكرية

٣. يعتبر الجندي نفسه في كل عمل من أعماله حاملاً مسؤولية تامة وحاسمة بالنسبة لحياة الجنود وكل أولئك المرتبطين بأعماله أو بقراراته.
٤. أن يكون الجندي مستعداً للمجازفة بحياته في وجه العدو وإنقاذ حياة الناس، بالصورة المطلوبة، ولكن يحافظ على حياته وحياة الآخرين في كل نشاط عسكري آخر.
٥. أن يأخذ الجندي بالحسبان، في كل ما له علاقة بأعماله، ليس فقط الاهتمام المناسب بحياة الإنسان، إنما تأثير أعماله على سلامة الإنسان جسدياً ونفسياً وكرامته.
٦. يبذل الجندي قصارى جهده حسبما هو مطلوب منه، وللأفضلية المعطاة من الجيش الإسرائيلي في تنفيذ مهام القيادة والقتال.
٧. أن يكون الجندي حذراً في كل خطواته، بما له علاقة باحترام الدولة ومؤسساتها ومواقعها ورموزها، بما في ذلك كرامة الجيش ورموزه.
٨. يُعبر الجندي عن احترام خاص لشهداء الجيش الإسرائيلي، يتصرف باحترام في المقابر العسكرية وفي مواقع إحياء الذكرى وفي طقوس الذكرى، ويتعامل باحترام مع العائلات الثكلى.
٩. يحافظ الجندي على تقاليد الجيش الإسرائيلي في احترام وتقدير مُقْعدي وجرحى الجيش.
١٠. يحافظ الجندي على تقاليد الجيش الإسرائيلي، ويدرس تراث حرب الجيش الإسرائيلي ويعتني بمعنويات وحدته.
١١. يعمل الجندي جاهداً ألا يمزج بنشاطه العسكري آراءه الشخصية في مواضيع خارج نطاق مسؤوليته وصلاحياته ومهنته، وأيضاً مواقفه الشخصية في قضايا متنازع عليها عموماً ذات صبغة سياسية واجتماعية وأيديولوجية.
١٢. يستعمل الجندي قوته أو مكانته العسكرية، والقيادية أو المهنية فقط لمصلحة الجيش الإسرائيلي، وألا يقوم في أية حالة باستعمالها لمصلحته الشخصية أو في حالة أخرى خارجة عن حدود صلاحياته ومسؤوليته ضمن الجيش الإسرائيلي أو خارجه.
١٣. يرى الجندي نفسه مسؤولاً عن نتائج الأعمال التي قام بها حسب أوامره، ويمنح غطاء لكل من يعمل بموجبها، ويرى نفسه مسؤولاً عن أنماط السلوك التي أقرها.
١٤. يقف الجندي إلى جانب وحدته وقياديتها في كل جهد مطلوب القيام به في الوحدة

- وفي بناء القوة العسكرية، وبرعايتها وتفعيلها بشكل خاص، ويخضع الجندي لقياديه بموجب القانون ويتصرف باحترام تجاههم وتجاه زملائه والخاضعين له.
١٥. ألا يقوم الجندي بعمل أو مؤامرة لتغطية مخالفة ما أو خلل ما، وألا ينجرّف خلف اقتراح ليكون شريكا في هذه المؤامرة. ويعمل الجندي بصورة عقلانية وقانونية في تصحيح أي خطأ أو تشويش.
١٦. الجندي، المشارك في نقاش أو جدال له علاقة بنشاط عسكري قبل القيام به، وخلال له ومن بعده، يتخذ موقفا ويعبر عن رأيه حسب فهمه وإدراكه المهني، بصدق وجرأة ومنطق.
١٧. يستخدم الجندي القوة الممنوحة له تجاه الآخر فقط بصورة منصفة، ومحدودة قدر الإمكان، وعقلانية ومهنية. وسط تقديم الاحترام اللازم لحياة الآخر الشخصية وجسده.
١٨. يعتبر الجندي ظهوره بزي الجيش الإسرائيلي كرمز لإخلاصه للقيم والمبادئ الأساسية للجيش الإسرائيلي.

(ج) قبالة العدو (في مواجهة العدو)

١٩. يستعمل الجندي القوة الممنوحة له، في كل عملية في مواجهة العدو، من منطلق الالتصاق بالمهمة، بجرأة وإدراك واستعداد متواصل للقيام بكافة مهامه، بالرغم من المجازفة بحياته أو أية صعوبة أخرى.
٢٠. أن يكون الجندي مستعداً للقيام بكل ما هو ضروري، حتى المجازفة بحياته، لتقديم مساعدة لزملائه، وألا يترك جنودا جرحى في ساحة القتال.
٢١. أن تكون أعمال الجندي قبالة العدو حسب قوانين الحرب وروحها، ويلتزم بطهارة السلاح وأخلاق القتال.
٢٢. يتصرف الجندي مع جنود العدو ومواطني العدو، في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، وفق قوانين الحرب ومضامينها وفقط ضمن إطار مهمته.
٢٣. يعمل الجندي بصورة منصفة ومنضبطة وعقلانية ومهنية ضمن مهمته، في كل ما له علاقة بمواطنيين يعيشون أو موجودين في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، سواء أكان ذلك خلال القتال أم بعده. ويحترم الجندي المعتقدات والقيم والمواقع المقدسة

والتاريخية التابعة لهؤلاء المواطنين، كما يرونها هم بأنفسهم، وذلك وفق قيم الجيش الإسرائيلي ومبادئه الأساسية ووفق الاحتياجات العسكرية التي تفرضها الظروف.

٢٤. يقاتل الجندي ويبدل أقصى جهده، حتى المجازفة بحياته، كي لا يستسلم للعدو بل يتغلب عليه. الجندي لا يستسلم للعدو ما دامت لديه فرصة لتنفيذ مهمته. حتى لو لم تكن فرصة كهذه، لا يستسلم الجندي، ما دامت لديه فرصة للاتصال مع قائده أو قدرة على إنقاذ نفسه.

٢٥. وبالرغم من كل شيء، فيما إذا وقع الجندي في الأسر، يلتزم ويتصرف بحسب تعليمات الجيش الإسرائيلي بصورة مسؤولة ومحترمة ومتزنة.

د. تجاه هيئات أخرى

٢٦. أن يفضل الجندي ترويج أهداف الجيش الإسرائيلي حسب القانون والتعليمات والأوامر والقيم والمبادئ الأساسية، بدلا من ترويج أهداف هيئة مدنية، في كل حالة فيها تعارض بين أهداف الجيش الإسرائيلي وأهداف الهيئة المدنية ذاتها.
٢٧. يقيم الجندي علاقات رسمية ومهنية مع هيئة مدنية دون إلحاق ضرر بقيم الجيش الإسرائيلي ومبادئه الأساسية واحترامه.
٢٨. يمكن للجندي أن يكون مرتبطا بعلاقات مع هيئة تجارية أو مدنية فقط بما يتناسب والأوامر والتعليمات القائمة وفي حدود مهمته.
٢٩. أن يمتنع الجندي عن الحصول على هبات شخصية تتعلق بوظيفته ودرجته ومكانته وأعماله، وألا يطلب الجندي أو يوافق على الحصول على هبات أيا كانت ومن أي طرف كان، في الجيش أو خارجه، مباشرة أو غير مباشرة، بينه وبين آخر، إلا بموجب الأوامر والتعليمات المعمول بها.
٣٠. أن يلتزم الجندي في ظهوره العلني، خاصة في وسائل الإعلام الجماهيرية، بالحصول على موافقة مسبقة، وأن يكون ظهوره معبرا عن إخلاصه المطلق والكامل للقيم والمبادئ الأساسية للجيش الإسرائيلي، وأن يعكس ظهوره سياسة الجيش الإسرائيلي وقراراته وأن يساهم ظهوره هذا في تعزيز ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي.
٣١. أن يلتزم الجندي، في ألا يُفسر سلوكه في حالات (ظروف) خاصة بكونه مُضراً بالقيم والمبادئ الأساسية للجيش الإسرائيلي، وألا يُنقص من ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي

وألا يساهم (سلوكه) في تكوين أنماط سلوكية، التي يمكن أن تلحق ضرراً بتطبيق قيم الجيش الإسرائيلي ومبادئه الأساسية.

هـ) في الاحتياط والتقاعد

٣٢. أن يتصرف الجندي خلال خدمة الاحتياط بموجب القيم والمبادئ الأساسية للجيش الإسرائيلي السارية على الجندي في الخدمة الإلزامية.

٣٣. يستطيع الجندي المُسَرَّح أن يستعمل المعرفة الخاصة أو الحساسة التي كسبها أو وصلت إليه خلال خدمته في الجيش، فقط بعد الحصول على مصادقة ملائمة للقيام باستعمال تجاري أو إعلامي أو أي شيء آخر، خارج إطار الخدمة العسكرية في الجيش، وذلك لترويج مصلحة شخصية أو غيرها.

٣٤. لا يعتمد الجندي المُسَرَّح على مكانته العسكرية، بما فيها درجته في الاحتياط أو التقاعد، أو أن يسمح لآخرين باستعمال ذلك بعد أن أنهى خدمته النظامية، فقط في حالات مدنية لا يلحق منها ضرر بقيم الجيش الإسرائيلي ومبادئه الأساسية وكرامته أو بالثقة المتوفرة له في أوساط الجمهور.

٣٥. (إلى هنا ترجمة الوثيقة).

* * *

ونتيجة للتطورات التي حصلت فيما يُطلق عليه «حرب الإرهاب» شكلت قيادة الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٤ طاقماً من ضباط في الجيش وقضاة محاكم سابقين ومحاضرين في مقدمتهم آسا كشير (واضع نص المفتاح/ المعيار الأخلاقي للجيش الإسرائيلي)، وواضع نص «المفتاح الأخلاقي لمحاربة الإرهاب»، الذي شدد فيه على السلوك الصحيح خلال مواجهة إرهابيين، إذ أن ميدان عمل الجنود في محيط مدني.

معنى ذلك، إضافة أحد عشر مبدأً قيماً آخر لروح الجيش الإسرائيلي:

١. تنفيذ عملية عسكرية فقط ضد أهداف عسكرية.

٢. أن يكون استعمال القوة بصورة مهنية.

٣. يستطيع الجنود استعمال أسلحة الجيش الإسرائيلي فقط.

٤. عدم مهاجمة من استسلم.

٥. يُحقّق مع الأسرى مَنْ مُنَحَ تصديقاً لذلك.
٦. على الجنود التصرف باحترام وبمحاسبة ذاتية تجاه السكان الفلسطينيين وتجاه المعتقلين.
٧. على الجنود تقديم خدمات طبية مناسبة، إذا سنحت الظروف، لهم ولعدوهم على حد سواء.
٨. النهب عمل غير قانوني مطلقاً.
٩. على الجنود احترام المواقع والممتلكات (الأدوات) الدينية والحضارية.
١٠. على الجنود الدفاع عن قوات المساعدة الدولية، بما في ذلك ممتلكاتهم وسياراتهم.
١١. على الجنود إرسال تقارير عن كل مخالفة لهذا المفتاح.

وعلينا الإشارة هنا إلى أن المفتاح/ المعيار بمجمله هو أساس قيمى منشود، وليس أمراً ملزماً. لهذا ترى قيادة الجيش الإسرائيلي أن أي انحراف عنه أمر وارد في الحسبان، خاصة التناقض المحتمل بين تنفيذ القيمة العليا في المفتاح الأخلاقي وبين التمسك بالهدف والسعي الحثيث لتحقيق الانتصار وبين قيم أخلاقية أخرى.^{٢٧} وجوبه المفتاح/ المعيار الأخلاقي للجيش الإسرائيلي سواء الذي صدر في العام ١٩٩٤ أو في العام ٢٠٠٤ (المتعلق بمواجهة الإرهاب) بسلسلة من الانتقادات والآراء المعارضة له. ونوه المعارضون والمنتقدون إلى أن هذا المفتاح هو عبارة عن فهم للواقع من طرف واحد دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الطرف الآخر، وهو في هذه الحالة الفلسطينيون الواقعون تحت احتلال عسكري مباشر في معظم مناطق السلطة الفلسطينية. ويعتقد هؤلاء أن أي جيش هو أداة بيد الدولة أو هيئات أخرى (كالأمم المتحدة أو حلف شمالي الأطلسي)، ويعمل هذا الجيش بواسطة أدوات غير أخلاقية في أساسها؛ العنف والقتل هما الظاهرتان الأكثر بروزاً في هذا السياق. ولتبرير وجود الجيش وأعماله اللاأخلاقية تميل قيادة الجيش إلى استعمال الطرق الدفاعية في مواجهة العدو وتهديداته للمدنيين من بين سكان الدولة. أي اللجوء إلى حالة دفاع في مواجهة عملية غير أخلاقية لأحد الأطراف هي عبارة عن شرعية عملية غير أخلاقية للطرف الثاني.^{٢٨} وجراء الشكل اللاأخلاقي في الوسائل التي يستعملها الجيش، أصبح هناك أهمية لوجود مفتاح/ معيار أخلاقي للحرب. أما الموجه الأعلى للمفتاح الأخلاقي فهو الإنصاف: محارب يواجه محارباً وليس شخصاً عادياً لا يملك وسيلة دفاعية.^{٢٩}

من الواضح هنا أن الجيش الإسرائيلي بقيادته، السياسية (الحكومة) والعسكرية (هيئة الأركان العامة)، بدأ يتبنى قوانين حرب أُدرج بعضها أو مضمونها في المفتاح الأخلاقي. وهذا التوجه بطبيعة الحال هو جزء من اللعبة الديمقراطية وجزء من وسائل التغطية المسبقة لأعمال لا أخلاقية في معظمها لاحقاً.

أثارت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بشكل عام، والثانية خاصة تساؤلات أخلاقية عديدة في أوساط قيادات الجيش الإسرائيلي وفي عائلات الجنود: ما هي الأهداف التي من ورائها يُرسل الجنود إلى الحرب؟ وما هي الأهداف العامة التي يجب على دولة إسرائيل تحديدها في ظل المواجهات الحالية والتي يجب على الجيش الإسرائيلي القيام بها؟ عدم التوافق في إسرائيل بخصوص التصدي للانتفاضة الفلسطينية بصورة كاملة وشاملة، آثار عدة تساؤلات أخرى في ميادين الأخلاقيات المعمقة: ما هي أدوات مواجهة سكان عُزْل رازحين تحت احتلال عسكري غاشم؟ هل فرض طوق أمني أو إغلاق أو منع تجول أو تصفية جسدية هي عبارة عن ردود فعل آنية ونسبية؟ هناك عدم وضوح في الأهداف والآليات.

لم يعد السؤال الأخلاقي هنا أن الجيش الإسرائيلي يحارب جيشاً نظامياً، إنما يواجه مقاومة شعبية بطريقة حرب العصابات، فأصبح على الجيش الإسرائيلي السير في طريق خفض مستوى العنف والضرر الذي يُصيب الإسرائيليين. بمعنى أنه لم تعد تقف أمام الجيش الإسرائيلي مسألة الانتصار النهائي وسحق العدو في حرب خاطفة.^{٢٠} وبينت الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦ هذه الحالة.

لتوضيح ما ورد أعلاه، وما يطرحه المفتاح ذاته من تناقض، نورد هذين المثلين:

* الأول: أن إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ حاربت جيوش مصر، الأردن وسورية. والامتحان الأخلاقي المنصف هنا: جيش يحارب جيشاً. ولكن في أعقاب هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمساحات واسعة من الأراضي، وجد الجيش الإسرائيلي ذاته ووحده في مواجهة سكان مدنيين لا يملكون أية وسيلة دفاع. ولإحداث توازن في هذه الحالة بالذات أوجدت الشرعيات الدولية موثيق خاصة مثل ميثاق هاغ (لاهاي) ١٩٠٧ وميثاق جنيف ١٩٤٩.^{٢١} حاولت هذه الموثيق في جوانبها المدنية خلق توازن منصف في حالة فقدان التوازن. ولكن في حين أن إسرائيل ترفض بسط ميثاق جنيف الرابع (الخاص بالدفاع عن السكان المدنيين في حالة حرب وتحت احتلال) على الأراضي المحتلة، فإن الجيش

الإسرائيلي قد تحول من جيش يعمل بموجب إطار أخلاقي في حالة حرب إلى جيش يعمل عكس أخلاق الحرب. أي أنه يواجه جيش يحارب مدنيين عزلاً كلياً. وهذا يتعارض مع الأخلاق العسكرية التي تنادي بها إسرائيل وتفتخر بها في المحافل الدولية وبواسطة وسائل إعلامها المتنوعة.

* الثاني: مسألة مصادرة الأراضي على يد سلطات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. نلاحظ هنا أن طرفاً يستعمل القوة العسكرية التي بحوزته، لسلب أراض من أصحابها الشرعيين الذين لا يملكون أية وسيلة لمنع هذه المصادرة (حتى أن المشرع في إسرائيل قد شرع قوانين تكون شرعية قانونية لمثل هذه الأعمال - أي المصادرة). الحالة واضحة في هذا المثال: استعمال قوة دون وجود شرعية أخلاقية لها. الشرعية التي يقدمها أصحاب القوة في هذه الحالة هي أيديولوجية. إنهم يقومون بخطوة المصادرة من منطلق رؤية صهيونية أو استعمال فكرة أرض إسرائيل الكاملة أو تحرير الأرض التي كانت بيد العدو فترة طويلة وعادت إلى أصحابها الشرعيين المؤمنين عليها بقوة إلهية! فتؤخذ أرض يملكها فلسطيني وتعطى الأرض ذاتها ليهودي. خطوة كهذه هي في حد ذاتها مندرجة في سلم الخطوات غير الشرعية واللاأخلاقية والعنصرية، ولا علاقة لها في مسألة الدفاع عن النفس أمام العدو.

وبالإمكان عرض وتقديم مجموعة كبيرة من الأمثلة حول أعمال لا أساس أخلاقياً لها يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية تجاه مواطنين مدنيين عزل: سلب المياه، هدم البيوت، طرد، تجريف أراض واقتلاع أشجار بذرائع حماية المستوطنين، وقيام المستوطنين بأعمال إرهابية ضد مدنيين فلسطينيين عزّل. هذا يعني شيئاً واحداً أن الجيش الإسرائيلي في مثل هذه الحالات يقوم بعمليات حربية ضد سكان عزّل. وهذا لا علاقة له بأية صورة كانت مع توفير الأمن لمواطني إسرائيل. وذهب بعض المعارضين لنهج الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية إلى أبعد من ذلك، بأن هذا الجيش يمارس إرهاباً انتقاماً لما سببه بنفسه.^{٣٢} إزاء هذا المفتاح/ المعيار الأخلاقي تُطرح تساؤلات عدة، في مقدمتها، كيف يمكن لسكان مدنيين واقعين تحت احتلال الدفاع عن أنفسهم وما هي الخطوات العملية التي لها صفة الشرعية الأخلاقية ليدافعوا عن أنفسهم بها؟ فمن الواضح أن المفتاح الأخلاقي للجيش الإسرائيلي لا يتعامل مع الطرف الآخر (في هذه الحالة الفلسطيني). الفلسطينيون الراضون

تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر وغير المباشر لا يستطيعون إرسال طائرة لتصفية ناهبي الأراضي ومدمري البيوت وغيرهم. حتى أنهم لا يستطيعون إرسال قوة عسكرية أو بوليسية للحيلولة دون تنفيذ المصادرات أو أوامر الهدم اللاأخلاقية وغير الشرعية.

المآزق التي تواجهها المؤسسة العسكرية في مجال المعيار الأخلاقي

نجحت الانتفاضة الفلسطينية أكثر من كافة الحروب الإسرائيلية ضد العرب في إدخال المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في مآزق أخلاقية. وهذه المآزق ليست نظرية للاستهلاك الإعلامي، إنما هي ميدانية وآنية يواجهها الجنود الإسرائيليون في كل عملية تحرك عسكري يقومون بها أو قيامهم بتنفيذ عملية عسكرية أو وقوفهم على الحواجز، حيث يكون احتكاك مباشر ومتوتر بين الجنود وبين الفلسطينيين.^{٣٣}

ولقد توصل عدد من الباحثين والمراقبين الإسرائيليين إلى التغييرات الحاصلة في مستوى الأخلاقيات العسكرية. فتبين لهم أنها ليست جامدة أو ذات صفة قانونية جافة. كما حاول المفتاح/ المعيار الأخلاقي وضعها وتصنيفها. فلم تعد العمليات التفجيرية أو حوادث عند الحاجز العسكري تثير أعصاب الجنود كثيرا. كما أنها لم تعد محورا مركزيا في أجندة الإسرائيليين. وبالتالي فإن العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد فلسطينيين أو مواقع فلسطينية لم تحرك الإسرائيليين بجماعاتهم للاعتراض عليها، قبلوها كأمر مُسلم به وواقع ومنطق في مواجهة عدو شرس يحاربهم يوميا ويسعى إلى القضاء عليهم (القصد هنا بـ «العدو» الفلسطيني). بمعنى آخر أن رغبة الاستمرار والبقاء في هذه البلاد هو ما يُكسب أعمال المؤسسة العسكرية الإسرائيلية صفة شرعية، فهذه المؤسسة بوسائل أعلامها المجندة لخدمتها تثير دوما وضعية الضحية .

والتبرير لأعمال المؤسسة العسكرية موجود دائما وبجاهزية قصوى، بأنها خطوة مركزية وأساسية للحفاظ على بقاء الإسرائيليين في حالة آمنة للغاية. فعمليات مثل: الضرب المبرح، ومصادرة الأراضي، وجرف الأراضي الزراعية، واقتلاع الأشجار الثمرية والقديمة كالزيتون، وبناء جدار الفصل العنصري، والاجتياحات، والاعتقالات، وهدم المنازل، ونصب الحواجز، وقطع التيار الكهربائي، ومنع وصول المواد الأساسية كالغذاء والمؤن والأدوية وغيرها... كلها مشروعة من أجل تحقيق الأمن للإسرائيليين.^{٣٤}

أما بالنسبة لوضعية الجندي الإسرائيلي في الحالة التي وضع فيها، أي في حالة مواجهة مدنيين في مناطق مأهولة بالسكان، بل الأعلى كثافة في العالم، تضعه - أي الجندي - وفق رؤية قيادات المؤسسة العسكرية ومراقبي السلوك الأخلاقي أمام مأزق التزامه وتمسكه بالمهمة وتأديتها على الوجه المطلوب وبين الحفاظ على حياة الإنسان.^{٣٥}

إحدى القضايا التي أثارت جدلا في الميدان الأخلاقي داخل المجتمع الإسرائيلي كانت قيام الجيش باستخدام فلسطينيين دروعا بشرية في ظروف اعتقال مطلوب فلسطيني أو في حالة اجتياح لبلدة أو قرية أو حارة داخل مدينة.^{٣٦} ووصلت القضية إلى دهاليز المحكمة العليا في إسرائيل التي نظرت في مجموعة من الالتماسات التي قُدمت إليها، وأصدرت قرارها بتوقيف استخدام فلسطينيين دروعا بشرية. ويعتقد قياديو الجيش الإسرائيلي أن هذا القرار سيزيد من تعقيد المسألة، إذ لن يتمكن الجندي من التمييز بين الأبرياء والمجرمين (على حد وصفهم لنضال الفلسطينيين)، ما سيزيد من المأزق الأخلاقي.^{٣٧}

رفض الخدمة العسكرية في إسرائيل وموقف المؤسستين السياسية والعسكرية

وتزايدت حركات رفض التجنيد والخدمة العسكرية^{٣٨} داخل المجتمع الإسرائيلي، والملاحظ أن الحروب الإسرائيلية في لبنان والانتفاضة الفلسطينية كانت أحد العوامل المركزية في هذه الحركات وانتشار ظاهرة رفض الخدمة. ولم يقتصر رفض الخدمة على أفراد مجندين أو في الاحتياط إنما انتظمت مجموعات من المحاربين، خاصة في الاحتياط، وأصدرت بيانات عبرت فيها عن مواقفها تجاه ما كان يقوم به الجيش الإسرائيلي في لبنان، وما يقوم به في الأراضي الفلسطينية.^{٣٩}

وبادرت مجموعات قليلة العدد من الإسرائيليين سواء ممن يقومون بالخدمة العسكرية النظامية أو الاحتياط أو أنهم أنهم خدمتهم في الجيش الإسرائيلي، بتنظيم عرائض يعبرون فيها عن رفضهم لشكل من أشكال الخدمة، مثل قصف مدفعي أو صاروخي بالطائرات لمواقع مدنية فلسطينية في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. ومن أشهر هذه العرائض «رسالة المحاربين» و «رسالة طلاب الثواني عشر» وغيرها...

رسالة المحاربين

جاء في الرسالة: «نحن ضباط وجنود احتياط مقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي،

نشأنا على أسس الصهيونية والتضحية والعطاء لشعب إسرائيل ولدولة إسرائيل. خدمنا في الخطوط الأمامية، كنا الأوائل في تنفيذ كل مهمة، صعبة أو سهلة، في سبيل الدفاع عن دولة إسرائيل ودعمها. نحن ضباط وجنود مقاتلون نخدم دولة إسرائيل لأسابيع طويلة في كل سنة، بالرغم من الثمن الغالي، واستلمنا أوامر وتعليمات لا علاقة لها بأمن الدولة بأي شكل كان، وأن هدفها الوحيد هو تكريس السيطرة على الشعب الفلسطيني.

نحن، الذين رأينا بأم عيوننا الثمن الدموي الذي يجبيه الاحتلال في الطرفين. نحن الذين رأينا كيف أن الأوامر التي تلقيناها تدمر كل القيم التي تربينا عليها في هذه البلاد. ندرك اليوم أن ثمن الاحتلال هو فقدان الإنسانية في الجيش الإسرائيلي وتدمير المجتمع الإسرائيلي بأكمله. ونحن نعرف أن الأراضي المحتلة ليس إسرائيل، وأن نهاية المستوطنات التفكيك.

نصرح بهذا، أننا لن نستمر في القتال وراء الخط الأخضر بهدف السيطرة على شعب كامل وطرده وتجويعه وإذلاله.

نصرح بهذا أننا سنخدم في الجيش الإسرائيلي في أية مهمة تفيد الدفاع عن دولة إسرائيل.

مهمة الاحتلال والقمع لا تخدم هذا الهدف - ونحن لن نكون ضلعا فيها»^{٤٠}

وتعرض الموقعون على رسالة رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية إلى موجة من النقد اللاذع من أوساط سياسية وعسكرية وفكرية في إسرائيل، لأنهم رأوا في هذه الخطوة زعزعة صورة ودور الجيش الإسرائيلي في حماية شعب ودولة إسرائيل. ومن بين هؤلاء كان في المقدمة آسا كاشر، مؤلف المفتاح/ المعيار الأخلاقي للجيش الإسرائيلي الذي عبر عن موقفه، موقف قيادة الجيش أيضا بقوله: «إن التصريح (البيان) الراض للخدمة هو بمثابة مخالفة للقانون. الحديث هنا عن رفض الانصياع للقانون في دولة ديمقراطية». وأضاف كاشر: «أنا أؤيد الاغتيالات لأنه يوجد لذلك تفسير أخلاقي واضح. من جهتي مسموح تفجير في منطقة سكنية كثيفة مهما كانت، في حالة وجود شخص يخطط لعملية إرهابية، حتى لو قتل عدد ممن حوله لا علاقة لهم بعمله»^{٤١}.

ونشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية عددا من رسائل طلبة الثواني عشر المزمعين على التجنّد، عبروا فيها عن رفضهم الخدمة في الجيش الإسرائيلي لأسباب ضميرية وإنسانية وسياسية، وهذه رسالة كتبها طلاب في الصفين الحادي عشر والثاني عشر من عدة مدارس

في تل ابيب: «نحن الشباب مواطني دولة إسرائيل، نؤمن بقيم الديمقراطية والإنسانية والتعددية، نعلن عن رفضنا للمشاركة في سياسة الاحتلال والقمع التي اختارتها حكومة إسرائيل. واجبنا الضميري والمديني العمل من أجل حماية هذه الحقوق بواسطة رفضنا المشاركة في تنفيذ سياسة الاحتلال والقمع.

الاحتلال مرهون بفقدان الإنسانية وإلحاق ضرر عميق بحياة الإنسان. يُصيب حقوقاً أساسية لملايين البشر ويسبب القتل والألم يومياً. يُسبب مصادرات الأراضي وهدم جارف للبيوت السكنية والمباني العامة والاعتقالات والإعدامات دون محاكمات، والتنكيل وقتل أبرياء وتجويع ومنع من تلقي خدمة ورعاية صحية وعلاجية، وتنفيذ عقاب جماعي، وتوسيع مساحة البناء في المستوطنات والحيلولة دون انتظام نهج حياة طبيعي داخل إسرائيل. وهذه كلها تعتبر مخالفات صارخة لحقوق الإنسان التي نتمسك بها».^{٤٢}

أما موقف معارضي طرح كاشر فجاء على لسان أحد الموقعين على البيان أعلاه وهو طيار في سلاح الجو الإسرائيلي بقوله: «انتظرنا منك شخصياً، أنت واضع المفتاح الأخلاقي للجيش الإسرائيلي في أن تبادر وتوقف الانجراف في كل ما يحدث في المناطق. اخترقت صفوف الجيش لتجميل الواقع البشع، ونحن شهود على فشلك هذا. منحت تصديقاً مزعزعا لتنفيذ جرائم حرب. نصيبك كان كبيراً في تدهور الجيش الإسرائيلي لجيش قمع، إذلال واغتيالات. إنني أوجه التهمة إليك بمنح مصادقات لتنفيذ أعمال يجب ألا تنفذ أصلاً».^{٤٣}

هذا النقاش يؤكد التخبطات والصراعات الداخلية التي تمر بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وانعكاس ذلك على شرائح معينة ومحددة داخل المجتمع الإسرائيلي.^{٤٤} ولكن المؤكد أنه بالرغم من وجود معارزين للمفتاح الأخلاقي للجيش الإسرائيلي، وبالرغم من بروز عدد من حركات معارضة الخدمة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن صورة الجيش الإسرائيلي بكونه الأكثر أخلاقية في العالم ما زالت مستحوذة على قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي. وتقوم المؤسسات السياسية والعسكرية بتسويق الجيش الإسرائيلي بهذه الصورة عالمياً.

بالرغم من وجود مفتاح/ معيار أخلاقي للجيش مصادق عليه من قبل المؤسسات السياسية والعسكرية إلا أن سلوك الميدان يختلف تماما عما يشير إليه المفتاح. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دعوات كثيرة بدأت تنطلق من قيادات في الجيش الإسرائيلي تدعو إلى تبني معيار أخلاقي مؤقت تفرضه ظروف التحرك في الميدان دون التقييد بمعيار عام وشامل لا يؤخذ بعين الاعتبار وضعية الميادين الذي يعمل فيه الجندي. ولاحظنا أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ماضية في محاربة الفلسطينيين المدنيين بكونهم يشكلون خطرا على أمن وسلامة الجمهور الإسرائيلي وإسرائيل. لهذا، نعتقد أن معيارا أخلاقيا لم ينضج بعد وجوده في إسرائيل ما دامت سياسات الحكومة والمؤسسة الإسرائيلية تتعامل مع الفلسطينيين بالصورة التي وصفناها، وما دامت إسرائيل تنظر إلى أمنها فقط دون أمن غيرها، وللغير أمن أيضا.

الهوامش

- ١ لكسيكون كواح همجين... مصدر ذكر سابقا، ص ١٧٨.
- ٢ ياهاف، طهارة السلاح... مصدر ذكر سابقا، ص ١٩.
- ٣ انيتا شابير، سيف الحمامة، ص ص ٣٢٤-٣٥١.
- ٤ ياهاف، طهارة السلاح... ص ٢٢٨. وعوز ألوغ، شخصية الصبرا، عام عوفيد، تل ابيب، ١٩٩٧، ص ٣٠٤. القصد بـ «الصبرا» بالعبرية من ولد في فلسطين أو ولد لعائلة يهودية ذات جذور فلسطينية تعود إلى بضع مئات من السنين. ومثله بشجر الصبار الفلسطيني لصلابته وجذوره العميقة في الأرض.
- ٥ ديفيد نيف، في معارك الاتسل، معهد كلاوزنر وهدار، تل ابيب، ١٩٦٥، المجلد الأول، ص ٣٠٠. هذا الكتاب مؤلف من ستة مجلدات صدرت بين ١٩٦٥ و ١٩٧٦. والكتاب عبارة عن رواية اسرائيلية - صهيونية لمنظمة الاتسل الارهابية.
- ٦ نيف، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٧٧.
- ٧ لكسيكون كواح همجين... مصدر ذكر سابقا، ص ١١٥.
- ٨ «آسا كاشر»، محاضر ومفكر يهودي يعمل محاضرا في جامعة تل ابيب، ونشر العديد من الكتب والدراسات حول مفهوم الفلسفة الاخلاقية. ووضع مؤشر أو معيار الاخلاق للجيش الاسرائيلي بناء على طلب رسمي وجه إليه من هيئة الاركان العامة.
- ٩ اغتيال اسرائيل يعقوب دهان عام ١٩٢٤ على يد أعضاء من منظمة هشومير بينهم اسحق بن - تسفي، الذي اصبح ثاني رئيس لدولة اسرائيل)
- ١٠ ياهاف، طهارة السلاح... مصدر ذكر سابقا، ص ٢٩.
- ١١ ياهاف، طهارة السلاح...، ص ٣٢.
- ١٢ ياهاف، طهارة السلاح...، ص ٣٤. يهودا بن ديفيد، فرق النار تتحرك ليلا، الكيبوتس الموحد، تل ابيب، ١٩٨٤. ص ٣٠. غرشون ريفلين (محرر)، للنار والدرع: تاريخ الحراسة العبرية، معراخوت، تل ابيب، ١٩٦٤، ص ٢٧٩. توم سيجيف، ايام شقائق النعمان: فلسطين ايام الانتداب، إصدار كيتير، القدس، ١٩٩٩، ص ص ٣٤٨-٣٥٠.
- ١٣ اشترك في تنفيذ العملية في ٢٠ حزيران عام ١٩٣٩ كلا من شلومو شمير ويغال ألون واوري بن اليعيزر. راجع أطلس كارتا للهاغاناه، ص ٥٤.
- ١٤ حصيلة أحداث عام ١٩٣٨ بلغت قرابة ٣٧١٧ إصابة، منها ٦٤ قتيلا انجليزيا، ٩٢ قتيلا يهوديا، ٤٨٦ قتيلا من المدنيين الفلسطينيين، ١١٣٨ قتيلا فلسطينيا مسلحا. العدد الكبير للإصابات القاتلة بين العرب، ستة أضعاف عن اليهود، يمكن أن يدل على حجم العنف الانجليزي واليهودي تجاه الفلسطينيين. راجع شبتاي تيفت، بن غوريون وعرب أرض اسرائيل، ص ٢٨٧ و ص ٣٠٠، بالاعتماد على إحصائيات أوردتها جريدة النيويورك تايمز.
- ١٥ ياهاف، طهارة السلاح... ص ص ٧٦-٨٤.
- ١٦ ياهاف، طهارة السلاح... ص ١٣٧ و ص ١٣٨. ويعتبرها الياس صنبر جريمة أموزجية

- لتحقيق مشروع طرد وتهجير للفلسطينيين. راجع كتابه: فلسطين ١٩٤٨ النسيب، ترجمه عن الفرنسية كاظم جهاد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧. ص ١٦٠-١٧٠.
- ١٧ يمكن مراجعتها على موقع: www.palestineremembered.com وايضا في كتاب عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود. وكتابا بني موريس: ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومعارك الحدود (بالعبرية). وفي كتاب ايلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٨ ياهاف، طهارة السلاح... ص ١٨٦.
- ١٩ الون كديش، من الاقتصاد والسلاح: التأهيلات المجندة في البالماح، إصدار معهد غاليلي بالمشاركة مع فاتح، تل ابيب، ١٩٩٥، ص ٢٤٤ وص ٢٤٥.
- ٢٠ أشارت عدة دراسات إلى وجود مخطط لإبادة جماعية للفلسطينيين ونهب ممتلكاتهم سواء كانت المنقولة أو غير المنقولة. وكان آخر هذه الدراسات كتاب ايلان بابه، الذي أشرنا إليه سابقا.
- ٢١ بني موريس، ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين...، ص ٩٤. يغال عيلام، منفذو الأوامر، القدس، ١٩٩٠، ص ٥٢-٣١.
- ٢٢ تقارير أمنستي للفترة المشار إليها على سبيل المثال.
- ٢٣ المفتاح/ المعيار الأخلاقي للجيش الاسرائيلي في موقع الجيش الاسرائيلي على الانترنت على النحو التالي: www.dover.idf.il/code_of_ethics وفي كتاب آسا كاشر، الأخلاق العسكرية، إصدار وزارة الدفاع، تل ابيب، ١٩٩٦.
- ٢٤ آسا كاشر، الأخلاق العسكرية، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٤٥.
- ٢٥ كاشر... مصدر ذكر سابقا، ص ٢٤٥.
- ٢٦ كاشر... مصدر ذكر سابقا، ص ٢٤٦.
- ٢٧ راجع الموسوعة الحرة «ويكيبيديا»، بالعبرية حول قيم الجيش؛ وأيضا راجع موقع الجيش الاسرائيلي على الانترنت: www.idf.gov.il.
- ٢٨ دافيد بار طال ودافيد لفين، تأثير أحداث مركزية على الآراء المسبقة: فترة الارهاب في اسرائيل ورؤية الشباب في اسرائيل تجاه الفلسطينيين والاردنيين والعرب عامة، ملخص بالعبرية لبحث نشر في *European Journal of Social Psychology*, ٣١(٢٠٠١), ٢٦٥-٢٨٠.
- ٢٩ من مقالة عاموس جفيتس، أخلاق من طرف واحد، في موقع www.hagada.org.il بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١.
- ٣٠ باروخ نبو وياعيل تسور، أخلاق، قانون في الحرب، ورقة تلخيصية ضمن مشروع الجيش والمجتمع. إصدار جيش الدفاع الاسرائيلي والمعهد الاسرائيلي للديمقراطية، القدس، ٢٠٠٣، ص ١٦.
- 31 The Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War.
- ٣٢ جفريتس، مصدر ذكر سابقا.
- ٣٣ نبو وشور، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٢.

- ٣٤ نبو وشور، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٣.
- ٣٥ أثبتت قضايا مئات من الحالات المرضية لفلسطينيين يصلون إلى حواجز بنية عبورها للوصول إلى مستشفى في إسرائيل أو في مدينة فلسطينية. حوامل فقدن حياتهن وحياة الأجنة عند الحواجز بسبب تمسك الجنود بالأوامر وطاعتهم لها، لكونها - أي الأوامر - أقدس من حياة الإنسان غير اليهودي. ولكن المشرع أو واضع المعيار الأخلاقي للجيش الإسرائيلي اخذ بعين الاعتبار مثل هذه الحالات، فنسمع بين الفينة والأخرى أن جنديا أو جنديّة قدمن مساعدة لحامل أو لمسن أو مريض. ولكن هذه الحالات نادرة، وإلا لراجت الأخبار بشأنها في كل حذب وصوب.
- ٣٦ على سبيل المثال يشير تقرير امنستي حول الاجتياح الاسرائيلي لمدينتي جنين ونابلس عام ٢٠٠٢ إلى مجموعة كبيرة جدا من الأعمال الانتقامية والتخريبية لمواقع ليست عسكرية إطلاقا كالبيوت والساحات والمدارس والمحلات التجارية ومؤسسات خدمية متنوعة، وانتهاكات حقوق الإنسان، Amnesty International, Schielded from Scrutiny: IDF, Violatios in Jenin and Nablus, Nov ٢٠٠٢.
- ٣٧ نبو وشور، مصدر ذكر سابقا، ص ٢٨.
- ٣٨ جوني منصور، «رافضو الخدمة العسكرية: أخلاقيات الجيش الاسرائيلي في ميزان وجوده»، في قضايا اسرائيلية (رام الله)، السنة الخامسة، العدد ٢٠/٢٠٠٥، ص ص ٥-١٤. فادي نحاس، «ظاهرة رفض تنفيذ الأوامر العسكرية، وظاهرة التسرب من الخدمة العسكرية»، في قضايا اسرائيلية، السنة السابعة، العدد ٢٧/٢٠٠٧، ص ص ٨٤-٨٧.
- ٣٩ ظهرت عدة حركات رافضة الخدمة في الأراضي الفلسطينية أو رافضة تنفيذ أوامر ترى فيها جرائم تجاه مجتمع مدني أعزل، منها رسالة المحاربين وبيان الطيارين. ومواقع عدة على شبكة الإنترنت مثل «أومتس لسريث» (جراًة للرفض)، (www.seruv.org.il).
- ٤٠ نشرت على موقع خاص على الانترنت برافضي الخدمة كالتالي: www.seruv.org.il .
- ٤١ وردت أقواله هذه في موقع: ynet.co.il بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٨.
- ٤٢ وردت في موقع: www.msn.co.il بتاريخ ٢٢ كانون أول ٢٠٠٦.
- ٤٣ وردت ردودهم على موقع: ynet.co.il بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٨.
- ٤٤ نشرت دراسات وأبحاث عديدة في إسرائيل حول رافضي الخدمة وانعكاساتها في المجتمع الإسرائيلي، من أبرزها كتاب ح. جنتس، الإنصياح والرفض - فوضى فكرية ورفض سياسي. يدّعي جنتس أن رفض الخدمة نابع من منطلقات شخصية في البداية تتعارض مع الضمير الشخصي، ولم يُخطط رافض الخدمة في الأساس الوقوف في مواجهة الحكومة. لذا لا يمكن الحديث عن عصيان مدني أو تمرد عسكري. (راجع كتابه ص ١٣).

ثبت المصادر والمراجع



أ) أرشيفات

١. أرشيف الجيش الإسرائيلي.
٢. أرشيف الهاغاناه.
٣. أرشيف الاتسيل.
٤. أرشيف ليحي.
٥. أرشيف البالماح.
٦. أرشيف دولة إسرائيل.
٧. الأرشيف الصهيوني.
٨. أرشيف جفعات حبيبا.
٩. أرشيف مدينة حيفا.

ب) وثائق منشورة

- تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩، ٧ تموز سنة ١٩٣٧.
- جميل الشقيري، مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة إلى لجنة التحقيق الانكلو - أميركية المشتركة حول قضية فلسطين مع تواصي اللجنة، مطبعة النجاح التجارية - يافا، ١٩٤٦.
- حرب اختيارية، تقرير مركز يافي للبحوث الاستراتيجية، تل ابيب، ١٩٨٥.
- مؤتمر هرتسليا السابع (٢٠٠٧)، والثامن (٢٠٠٨). مركز هرتسليا المتعدد المجالات. هرتسليا.
- The Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War.
- الصناعة العسكرية الإسرائيلية م.ض. (تعس)، «التقرير المالي لـ «تعس» لسنة ٢٠٠٢،

مراقب الدولة: تقرير سنوي، ٥٣، ٢٠٠٢.

- الصناعة العسكرية الإسرائيلية م.ض. (تعس)، «تطوير الإنتاج وصفقات التصدير»، مراقب الدولة: تقرير

سنوي، ٥٣، ٢٠٠٢.

- الصناعة العسكرية الإسرائيلية م.ض. (تعس)، مراقب الدولة: تقرير سنوي، ٥٦(١)، ٢٠٠٥.

- «يش دين»، منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، تل أبيب، ٢٠٠٧(تقرير).

ج) كتب

إرن، ر.، ياحس هدرغ همديني فهديرغ هايزراحي بيسرائيل عل ريكع عيموتيم تسفائيم (علاقة المستوى المدني والمستوى

العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية)، مركز جافا للبحوث الإستراتيجية - جامعة تل أبيب، ٢٠٠٦.

الحنان، أورن، تاريخ حرب يوم الغفران - اكتوبر ١٩٧٣، دائرة التاريخ في الجيش الإسرائيلي.

الكانا، شلومو، افشالوم فاينبرغ شاف من همدبار (افشالوم فاينبرغ عائد من الصحراء)، إصدار رشافيم - تل أبيب، ١٩٨٧.

الموغ، دورون، هريخش بأرتسوت هبريت ١٩٤٥-١٩٤٩ (الشراء في الولايات المتحدة ١٩٤٥-١٩٤٩)، معراخوت - تل أبيب،

١٩٨٧.

آلون، يغال، معراخوت هبلماح؛ مجاموت اوماعاس (معارك البالماح، توجهات وأعمال)، إصدار الكيبوتس الموحد - تل أبيب،

١٩٦٥.

آلون، يغال، انشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١ (ترجمة ناجي علوش).

اهرونسون، أهارون، يومان اهارون اهرونسون (يوميات اهارون اهرونسون)، إصدار كرني، تل أبيب، ١٩٧٠.

أورن، ميخائيل، شبشه ميم شل ميلحماه: همعرخه ششيتته إت بني همزراح هتيخون (ستة أيام للحرب - الحرب التي غيّرت وجه

الشرق الأوسط)، إصدار دار النشر دفير - تل أبيب، ٢٠٠٢.

أوسفيلد، زهافا، تسفا نولاد: شلفيم عيكريمم ببنيات تسفا بهنهغتو شل دافيد بن غوريون (جيش يولد: مراحل أساسية في

بناء الجيش بقيادة دافيد بن غوريون)، وزارة الدفاع- تل أبيب، ١٩٩٤.

يالون، أ. حطيفات جفعاتي مليموت هكومميوت (كتيبة جفعاتي في حرب الاستقلال)، تل أبيب، ١٩٧٢.

ايدان، أرييه، إتغار هغرعين هايراني - تمونات متساف فإستراتيجيوت لهتموددوت (تحدي النووي الإيراني-

- الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي)، هرتسليا، ٢٠٠٤.
- ايلون، « أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاما من عمرها،» تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٤ عاما، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣، ص ١٧ - ٢٨ . (اعداد سمير جبور)
- بابه، ايلان، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، ٢٠٠٧.
- بار - أون، مردخاي، شيشه يميم - تسفا هغانا لیسرائیل (ستة أيام - جيش الدفاع الإسرائيلي) (الرواية الرسمية للجيش الإسرائيلي حول الحرب)، وزارة الدفاع - تل أبيب، ١٩٦٨.
- بار - أون، مردخاي، شعري عزه - مدينيوت هبيطحون فهوتس لمدينة يسرائیل (أبواب غزة - سياسة الأمن والخارجية لدولة إسرائيل: ١٩٥٥-١٩٥٦، عام عوفيد - تل أبيب، ١٩٩٢.
- بار، يخا، كفيتم أدوميم لإستراتيجيات هرتيغا هيسرائيليت (الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي، تل أبيب، ١٩٩٠.
- بار - يوسف، اوري، هتسوفه شنيردم - هفتعات ملحيتم يوم هكيبوريم فهشلخوتيه (المراقب الذي غطّ بالنوم - مفاجأة حرب يوم الغفران وخلفياتها)، إصدار زمورا بيتان - اللد، ٢٠٠١.
- باغيل، مائير، من ههاغاناه لتسفا هاغاناه (من الهاغاناه إلى جيش الدفاع)، إصدار زمورا - بيتان - مودان، تل أبيب، ١٩٧٦.
- باغيل، مائير، هتبتحوت كواح همجين هعفري ١٩٤٨-١٩٠٧ (تطور قوة الدفاع العبرية ١٩٤٨-١٩٠٧)، إصدار البث الجامعي لإذاعة الجيش الإسرائيلي - تل أبيب، ١٩٨٩.
- باور، يهودا، ديبلوماتيا أومحتيرت هتسوينيت ١٩٣٩-١٩٤٥ (دبلوماسية وعصابات في السياسة الصهيونية ١٩٣٩-١٩٤٥)، مكتبة العمال - تل أبيب، ١٩٦٦.
- برنر، أوري، لتسافا يهودي عتسمائي (نحو جيش يهودي مستقل)، الكيبوتس الموحد في الهاغاناه، ١٩٤٥ وطبعة جديدة عن ياد طبنكين - تل أبيب، ١٩٨٥.
- ملحيتم بريرا (حرب اختيارية)، مركز يافا للبحوث الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، ١٩٨٥.
- بري - فولسكين، يعقوب، مارجليم أو جيبوري هموليدت (جوايسس أو إبطال الوطن)، إصدار شومرون، ١٩٣٠. طبعة جديدة مزيدة ومنقحة بعنوان: پرشات نیلي (قضية نیلي)، إصدار عيديت - تل أبيب، ١٩٥٨.
- بن اليعازر، اوري، ديرخ هكفينت: هيفتسروتو شل هميليطاريزم هيسرائيلي ١٩٣٦-١٩٥٦ (عبر المنظار: تكون العسكرة الإسرائيلية ١٩٣٦-١٩٥٦)، إصدار دفير - تل أبيب، ١٩٩٦.
- بن تسيون، دينور وآخرون، سفر تولدوت ههاغاناه (كتاب تاريخ الهاغاناه)، المجلد الأول، معراخوت، تل أبيب، ١٩٥٤.
- بن غوريون، دافيد، مدينت يسرائیل همحوديشت (دولة إسرائيل المتجددة)، إصدار عام عوفيد - تل أبيب، ١٩٥٩.
- بن غوريون، دافيد، من هيومان - ملحيتم هعتصمؤوت (من اليوميات - حرب الاستقلال)، وزارة الدفاع الإسرائيلية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

بن مئير، يهودا، «كبلات هحلاطوت همدنيوت هبطحون ليثومي» (اتخاذ القرارات بسياسة الأمن القومي)، الكيبوتس الموحد، ١٩٨٧، ص ١٥٤-١٨٥.

بن يهودا وآخرون (محررون)، همثفاك لبيطاحون اولعتصمؤوت (النضال من أجل الأمن والاستقلال)، مسادا - رمات غان، ١٩٧٤.

بيغن، مناحيم، هميرد (التمرد)، إصدار أحيآصاف - القدس، ١٩٥٠. وللكتاب ترجمة إلى العربية. تلمي، افرام، مجين فشيلاح: مهشومير عاد ملحيمت شيشت هياميم (دفاع ورسالة: من هشومير حتى حرب الأيام الستة)، تل ابيب، ١٩٦٨.

جلبار، يوأف، جرعين لتسفا عفري؛ تروماتام شل يوتسئي هتسافا هريطي لهكمات همدينه (نواة الجيش العربي النظامي: مساهمة مسرحي الجيش البريطاني في إقامة الدولة)، إصدار ياد بن تسفي - القدس، ١٩٨٩. جورن، يعقوب، طحنات عتليت: نيلي (محطة عتليت: نيلي)، إصدار يارون جولان - تل ابيب، ١٩٩١. الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، ١٩٨١.

الخالدي، وليد، دير ياسين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧. الخطيب، محمد نمر، سر النكبة، دار الحياة - بيروت، ١٩٦٣. خلة، كامل محمود، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب - ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

دغان، شاؤول، هبوش؛ بلوغوت هساديه شل إرغون ههاغاناه (كتائب ميدانية تابعة للهاغاناه)، إصدار وزارة الدفاع بالتعاون مع مركز تاريخ قوة الدفاع «الهاغاناه» على اسم إسرائيل غاليلى - تل ابيب، ١٩٩٥. ديان، دافيد، من هحرمون عد ألسويس - إيروعي ملحمة ششت هيميم (من الحرمون حتى السويس - أحداث حرب الأيام الستة)، إصدار مسادا - تل ابيب، ١٩٦٧.

ريفلين، غرشون (محرر)، لإش فلماغين: تولدوت هنوطروت هعفريت (للنار والدرع: تاريخ الحراسة العبرية)، معراخوت - تل ابيب، ١٩٦٤.

زروبايل، جلعاد (محرر)، سيفر هبالماح (كتاب البالماح)، إصدار منظمة أعضاء البالماح بالاشتراك مع الكيبوتس الموحد - تل ابيب، ١٩٦٣.

سلايتر، ليونارد، هريخش بتشاح (الشراء في ١٩٤٨)، معراخوت - تل ابيب، ١٩٨١. سيحجف، توم، يامي هكلنيوت: إيرتس إسرائيل بتكوفات همدنات (أيام شقائق النعمان: فلسطين أيام الانتداب)، إصدار كيتز - القدس، ١٩٩٩.

سيحجف، توم، ١٩٦٧- فهآرتس شينتا إت بنيها (١٩٦٧ - والبلاد استبدلت وجهها)، إصدار كيتز - تل ابيب، ٢٠٠٥. شافيط، يعقوب، عونات هتسايد؛ هعيموت بين هييشوف همؤرغان لإرغوني همحتيرت ١٩٣٧-

١٩٤٧ (موسم الصيد؛ المواجهة بين اليشوف المنظم وبين منظمات العصابات)، إصدار هادار - تل أبيب، ١٩٧٦.

شافيط، يعقوب (محرر)، مأفك - ميرد - مري؛ همدنيوت هريطيت فهتسيونيت فهمأفك عم بريطانيا ١٩٤١-١٩٤٨ (صراع - عصيان - تمرد؛ السياسة البريطانية والصهيونية والصراع مع بريطانيا)، إصدار مركز زمان شزار - القدس، ١٩٨٧.

شيفي، يغال، هميماد همودييعيني بكيبوش ايرتس إسرائيل بيدي هريطيم ١٩١٤-١٩١٨ (المدى الاستخباراتي في احتلال فلسطين على يد الانكليز)، جامعة تل أبيب، ١٩٩٣.

صنبر، الياس، فلسطين ١٩٤٨ التغيب، ترجمه عن الفرنسية كاظم جهاد، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ١٩٨٧.

العارف، عارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود، الجزء الأول (١٩٥٦)، طبعة مصورة عن دار الهدى، ب.ت.

عنبار، تسفي، موزنايم وحرف: يسودوت همشباط هتسفائي (ميزان وحربة: أسس القضاء العسكري)، تل أبيب: معرخوت، ٢٠٠٥.

غاليلي، إسرائيل، ريشونيم تميد؛ بري مفو لسيفر هبالمح (الأوائل دائماً؛ فصول توطئة لكتاب البالمح)، إصدار الكيبوتس الموحد - تل أبيب، ١٩٦٣.

غلعاد، زروابل، سيفر هبالمح (كتاب البالمح)، الكيبوتس الموحد، ١٩٩٦.

غوردون، ت، الموساد، التحديات الجديدة، باريس، ٢٠٠٧.

غولاني، موطي، تهيه ملحما بكاييتس: هديرخ ملحما بكاييتس ١٩٥٥-١٩٥٦ (تكون حرب في الصيف: الطريق لحرب سيناء ١٩٥٥-١٩٥٦، إصدار وزارة الدفاع في إسرائيل، تل أبيب، ١٩٩٧).

ساميه، يوم طوف، هتيقليم هئيرغوني بحيلوت هسده في تساهل (المناخ التنظيمي في سلاح البر في جيش الدفاع الإسرائيلي)، حيفا، ٢٠٠٤.

سترشوف، أمنون، تسيدك تاحت إش (العدل تحت النار)، يديعوت أحرونوت - تل أبيب، ١٩٩٤، ص ٥٤.

شمعوني، يعقوب، مدينوت عراف (الدول العربية)، إصدار عام عوفيد - تل أبيب، ١٩٧٧.

العباسي، مصطفى، صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٨، دراسة اجتماعية وسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، ٢٠٠٥.

العلمي، أحمد، حرب عام ١٩٤٨، طبعة ثانية (مصورة)، دار الأسوار - عكا، ١٩٨٩.

العلمي، أحمد، حرب عام ١٩٧٣، مؤسسة الأسوار - عكا، ١٩٩٧.

عوفر، تسفي (محرر)، ايخوت فكموت: ديلموت ببنيان هكواح هتسفائي (جودة وكمية: مآزق في بناء القوة العسكرية)، إصدار معراخوت - تل أبيب، ١٩٨٥.

فاتيكويتس، ف.ج. تاريخ مصر من محمد علي حتى السادات، إصدار ماغنيس، الجامعة العبرية في القدس، ١٩٨٣ (بالعبرية).

فاكسلير، زئيف، هعسور هشنى شل إسرائيل (العقد الثاني لإسرائيل)، إصدار مؤسسة اسحق بن تسفي - القدس، ٢٠٠٠.

فالاخ، يهودا (محرر)، أطلس كارتا لتولدوت مدينت إسرائيل - هعسور هشنى (أطلس كارتا لتاريخ دولة إسرائيل - العقد الثاني)، إصدار وزارة الدفاع، ١٩٨٠.

فالاخ، يهودا، لو عال مجاش شل كيسف (ليس على طبق من فضة)، إصدار كارتا ووزارة الدفاع، ٢٠٠٠.

هتومر، دفورا، ساره - جبورات نيلى (ساره - بطلة نيلى)، تل أبيب، ١٩٦٧.

هداوي، سامي، الحصاد المُر: فلسطين بين عامي ١٩١٤ و ١٩٧٩. منشورات رابطة الجامعيين - الخليل، ١٩٨٢.

العويسى، عبد الفتاح، جذور القضية الفلسطينية ١٧٩٩-١٩٢٢، إصدار دار الحسن للطباعة والنشر - الخليل، ١٩٩٢.

عيلام، يغال، ههاغاناه - هديرخ هتسيونيت إل هماغن (الهأغاناه - الطريق الصهيونية إلى الدفاع)، إصدار زمورا - بيتان - مودان، تل أبيب، ١٩٧٩.

غور، حاجيت، ميليتاريزم بحينوخ (العسكرة في التربية)، إصدار دار بابل - تل أبيب، ٢٠٠٥.

فريدمان، يتسحاق، لهيوت مينهل بيت سفر: هلاحتس، هشحيكافهتمودودوت (أن تكون مدير مدرسة: الضغط، والتآكل والمواجهة)، إصدار معهد صالد - القدس، ١٩٩٥.

كاتس، شموئيل، هريشت: ههجاه لبيت اهرونسون (الشبكة: الأسطورة من بيت اهرونسون)، إصدار وزارة الدفاع - تل أبيب، ٢٠٠٠.

كوهين، جمليئيل، همستعربين هريشونيم - سيورا شل همحلاكاهعرافيت شل هبالماح (المستعربون الأوائل - قصة الدائرة العربية في البالماح)، إصدار جمعية بحث قوة الدفاع على اسم إسرائيل غاليلي ووزارة الدفاع - تل أبيب، ٢٠٠٢.

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، بيروت، ١٩٨٤.

الموسوعة العبرية العامة، القدس، ١٩٨٦.

الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ١٩٩٠.

لوراخ، نتنائيل، بتسفت معتصموت - إسرائيل ولحتسي همعتصموت بشلهي ملحيتم هعتصمؤوت ومعريخت كديش) بين فكي كماشة الدول العظمى - إسرائيل وضغوط الدول العظمى خلال حرب الاستقلال وحرب سيناء)، إصدار دار النشر معراخوت - تل أبيب، ١٩٩٠.

ليبنه، اليعازر وآخرون، نيلى - تولدوتيهها شل هعزا مدينت (نيلى - تاريخ جرأة سياسية)، إصدار شوكن - تل أبيب، ١٩٨١.

محارب، عبد الحفيظ، هاغاناه، اتسل، ليحي - العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧-١٩٤٨، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

موريس، بني، ملحمت هغفول شل إسرائيل ١٩٤٩-١٩٥٦ (معارك إسرائيل الحدودية ١٩٤٩-١٩٥٦)، إصدار عام عوفيد - تل ابيب، ١٩٩٧.

موريس، بني، ليدتا شل بعيات هبليطيم هفلسطينيم ١٩٤٧-١٩٤٩ (ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين)، إصدار عام عوفيد - تل ابيب، ١٩٩١. (وللكتاب ترجمة إلى العربية).

ندل، حايم، همحشفا هتسفائيت شل تساهل بين ملحمت ششت هيميم وملحمت يوم كيپور (الفكر العسكري بين حرب الستة أيام وبين حرب الغفران)، حيفا، ٢٠٠٣.

قاسم، عبد الرزاق، إدارة الحرب في إسرائيل، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

هابر، ايتان وشيف زئيف، لكسيكون ملحمت يوم كيپور (معجم حرب يوم الغفران)، إصدار زمورا - بيتان - دفير، تل ابيب، ٢٠٠٣.

هرتسوغ، حايم، تحليل لحرب يوم الغفران، تل ابيب، ١٩٧٥.

هركاي، يهوشفاط، هخرعوت غوراليپوت (قرارات مصيرية)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٨٦.

هوربيتس، دان، هكفوع فهمشته بتفيسات هبيطحون هيسرائيليت (الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية)، معهد العلاقات الدولية على اسم لارنرد ديفيس: الجامعة العبرية - القدس، ١٩٨٢.

هوروفيتس، دان، هتفيسا هيسرائيليت شل بيطحون ليئومي: هكفوع فهمشته بحشيفا هاستراتيغيت هيسرائيليت (الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي: الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي)، الجامعة العبرية، ١٩٧٣.

هوفونج، مناحيم، إسرائيل: بيطحون همدينا مول شلطون هحوك (إسرائيل: أمن الدولة مقابل سيطرة القانون)، القدس، ١٩٩١.

هيكل، محمد حسنين، الانفجار ١٩٦٧، إصدار مركز الأهرام - القاهرة، ١٩٩٠.

طال، إسرائيل، بيطحون ليئومي - ميعوطيم مول ربيم (الأمن القومي - أقليات مقابل أغلبية)، تل ابيب: دفير، ١٩٩٦.

لفيطا أ.، هدوكتزنا هتسفائيت لإسرائيل: هجانا وهتكافا (النظرية العسكرية لإسرائيل: دفاع وهجوم تل ابيب)، الكيبوتس الموحد ومركز الأبحاث الاستراتيجية، ١٩٩٠.

كاشر، آسا، اتيكا تسفائيت (الأخلاق العسكرية)، وزارة الدفاع - تل ابيب، ١٩٩٦.

كدرون، عنات، حيل هييم هيسرائيلي - شنت ههكما فغيپوش حيل هييم مېهليخ ماحما (سلاح البحرية الإسرائيلي - سنة التأسيس: تأسيس وبلورة سلاح البحرية في وقت الحرب)، حيفا، ٢٠٠٠.

كديش، الون، لميشك فلانيشك: ههخشروت هميغوياسوت لبلماح (من الاقتصاد والسلاح: التأهيلات المجندة في البالمح)، إصدار معهد غاليلي بالمشاركة مع فاتح - تل ابيب، ١٩٩٥.

كوهين، أفنير، هطابو هأحرون: سود همتساف هغرعيني شل إسرائيل فما تسريخ لعسوت إيتو (الطابو الأخير: سر الوضع النووي الإسرائيلي وما يجب فعله، كنيرت - اور يهودا، ٢٠٠٥).

كوهين، أفنير، إسرائيل فهبتستسا (إسرائيل والقنبلة)، مؤسسة شوكن للنشر - القدس، ٢٠٠٠.

كيستر، يوسف، هتتسل - هترغون هتسفائي هلتومي بآرتس إسرائيل (الاتسل - المنظمة العسكرية القومية في

فلسطين)، وزارة الدفاع - تل أبيب، ١٩٩٣.

كيلاني، هيثم، المذهب العسكري الإسرائيلي، بيروت، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨.

ليف، يجيل، تسافا أهير ليسرائيل: ميليتاريزم حومراني بيسرائيل (جيش آخر لإسرائيل: عسكرة مادية في إسرائيل)، إصدار تبواح - تل أبيب، ٢٠٠٣.

ملشتاين، أوري، تولدوت ملحيتم هعاتسمؤوت (تاريخ حرب الاستقلال)، رامات افعال - تل أبيب، ١٩٨٩.

منير، إسبر، اللد في عهدي الانتداب والاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨ (الطبعة الأولى ١٩٩٧).

ناؤور، مردخاي وآخرون، لكسيكون كواح همجين «ههاغاناه» (معجم قوة الدفاع «الهأغاناه»)، إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية بالتعاون مع المنظمة القطرية لأعضاء الهأغاناه، تل أبيب، ١٩٩٤.

نيف، دافيد، معراخوت هئرغون هتسفائي هلثومي (معارك المنظمة العسكرية القومية «اتسل»)، ستة أجزاء، إصدار كلاوزنر - تل أبيب، ١٩٦٥.

ياريف، أهرون، العمق الاستراتيجي، وجهة نظر إسرائيلية في أمن إسرائيل في الثمانينيات، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

ياهواف، دان، طوهر هنيشك (طهارة السلاح)، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٤.

يعاري، أبراهام، زخرونوت ايرتس يسرائيل (ذكريات فلسطين)، إصدار دائرة شؤون رعاية الشباب في المنظمة الصهيونية، المجلد الثاني، ١٩٤٧.

Arian, Asher, **Security Threatened**, Tel Aviv: Papyrus, 1999.

Ben-Amos and, Avner and Daniel Bar-Tal, **Patriotism**, Tel Aviv: Dyonon, 2004.

Ben-Meir, Yehuda, **Civil-Military Relations in Israel**, New York: Columbia University Press, 1995.

Ben Zvi A., **The U.S and Israel-The limits of special relationship**, New York, Chichester, West Sussex, 1993.

Buzan, B. People, states, and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Chafetz G., (ed.), **The Origins of National Interests**, Portland, Or.: Frank Cass, 1999.

Cimbala, j.c , **National Security Strategy** , praeger publishers, New York,

1984 .

Cohen, Eliot A., Michael J. Eisenstadt, and Andrew J. Bacevich, **Knives, Tanks, and Missiles: Israel's Security Revolution**, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1998.

Cordsman H.A., **Weapons of Mass Destruction in the Middle East**, Center for strategic and International studies, 1999.

Cynthia, Enole. **Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives**. University of California Press, Berkeley, 2000.

Desch, M.C., **Civilian Control of the Military**, Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press, 1999.

Furman, Mirta. «Army and War, Collective Narratives of Early Childhood in Contemporary Israel», in **The Military and Militarism in Israel**, Edited by Lomsky Feder, Edna and Ben Ari, Eyal, State University of New York Press, NY, 1999.

Gabi Ben-Dor, «Civil-Military Relations in the Mid-1990s», **Independence: The First 50 Years**, Jerusalem: Shazar Center, 1998, 471-486. (بالعبرية)

Gazit , Shlomo, **Fools in a Trap**, Tel Aviv: Zmora Bitan, 1999.

Golani , Motti, **Wars Don't Just Happen**, Ben-Shemen: Modan, 2003.

Hugh, Thomas. **The Suez Affairs**. London, 1967.

Klein, Uta. The gendering of national Discourses and the Israeli – Palestinian Conflict, *European Journal of Women's*, 1997, (4).

Levy ,Yagil, **The Other Army of Israel**, Tel Aviv: Miskal, 2003.

Marlowe, John. **The Making of Suez Canal**. London, 1964.

Peri, Y., **Generals in the cabinet room**, Washington: United States institute of peace., 2006.

Perlmutter , Amos, **The Military and Politics in Modern Times**, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.

Pictet , Jean S. (ed.), **Commentary: The fourth Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War** ,Geneva: ICRC, 1958,. P 335-336.

- Sagi, Uri, **Lights within the Fog**, Tel Aviv: Miskal- Yedioth Ahronoth Books, 1998.
- Shelah, Ofer, **The Israeli Military: A Radical Proposal**, Tel Aviv: Kineret Zmora Bitan Dvir, 2003.
- Shlomo, Gazit, **Between Warning and Surprise: On Shaping National Intelligence Assessment in Israel**, **Memorandum 66**, Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 2003.
- Sneh, Ephraim, **Responsibility: Israel after Year 2000**, Tel Aviv: Yedioth Ahronoth Books, 1996.
- Swirski, Barbara (ed). **Calling the Equality Bluff: Women in Israel**. New York: Pargamon Press, 1991.
- Tamarin, George. **The Israeli Dilema**. New Outlook, 1963.
- Tannous, Izzat, **The Palestinians: Eyewitness History of Palestine Under British Mandate**, I.G.T. Company, London, 1988.
- Yaari, Aviezer, **Civil Control of the Military**, **Memorandum 72**, Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2004.

د) مقالات

- ابراهيم، أوري، «الصناعة العسكرية»، **هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢.
- ابراهيم، صلاح، «استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣١، كانون الثاني، ١٩٩٠، ص ٣٥ - ٣٦.
- إليعازر، فوكس، «كيف يعملون تنظيم جديد»، **مشأفي إينوش (القوى البشرية)**، ٩٦، ١٩٩٥، ص ٤٢.
- بار اون، مردخاي، «حرب ١٩٥٦ - أهداف وأبعاد»، **يهדות زمنيون**، ١٣، ١٩٩٩/١٩٩٨، ص ٣٧-٧٣.
- بار كوخبا، موشيه، «هل قدرة القيادة في الجيش في اتجاه التحدي» **معرخوت (معارك)**، ٣٠٩، ١٩٨٧، ص ٤-٢.
- بار يوسف، أوري، «مفاجأة حرب الغفران»، **معرخوت**، ٣٦١، ١٩٩٨، ص ١٢-٢٤.
- بار يوسف، أوري، «الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي»، **معرخوت**، ٢٠٥، ٢٠٠١، ص ١٠-١٤.
- بار يوسف، أوري، «خمسون عاما للردع الإسرائيلي: عبر الماضي واستنتاجات المستقبل»، **معرخوت**، ١٢-٢٩، ص ٦٤-٦٧.

- بدتسهور، رؤوبين، «من الدفيئة إلى السوق الحر»، هآرتس، ١٩٩١/٧/٣٠.
- بدتسهور، رؤوبين، «التركيز في السوق الأمريكي»، هآرتس، ١٩٩١/٧/٣٠.
- بدتسهور، رؤوبين، «أفضلية سلاح الجو»، هآرتس، ١٩٩١/١٢/١٧.
- بدتسهور، رؤوبين، «القوة البحرية ودورها في الردع الإسرائيلي»، نتيف (مسار)، ١٥ (٨٦)، ٢٠٠٢، ص ٢٤-٣١.
- بدتسهور، رؤوبين، «إنتاج القبة الفولاذية المناقضة للصواريخ»، هآرتس، ٢٠٠٧/٥/١٥.
- براك، نتان، «تطوير أجهزة السيطرة والرقابة في سلاح البحرية كنموذج»، معرخوت، ٣٨٩، ٢٠٠٣، ص ٦٢-٦٩.
- برس، لوي - رينيه، «الردع النووي وعلاقته بالمكاسب الاستراتيجية»، نتيف، ٦(٣٥)، ١٩٩٣، ص ٧٦-٨٢.
- بركاي، حاييم، «تكلفة الأمن، استخلاصات وعبر»، معرخوت، ٢٧٨، ١٩٨١، ص ٢-٩.
- بن الياهو، إيتان، «القوات الجوية في سنوات الألفين»، معرخوت، ٣٦٨، ١٩٩٩، ص ٢٨-٣٠.
- بن دور، غبرييل، «ما بين الحسم والنصر»، عيونيم ببيطحون لثومي (دراسات في الأمن القومي)، ٢، ٢٠٠١، ص ٢٥-٤١.
- بن عاموس، أفنير، وإيلانا بيت - ال، «تخليد وهوية قومية: طقوس الذكرى في المدارس في إسرائيل»، في عزمي بشارة (محرر)، بين الأنا والنحن، بناء هويات وهوية إسرائيلية، إصدار معهد فان لير - القدس، ١٩٩٩، ص ١٢٩-١٥١.
- بن عاموس، أفنير، وإيلانا بيت - ال، «طقوس، تربية وتاريخ: يوم الكارثة ويوم الذكرى في مدارس إسرائيلية»، في ع. اتكيس ور.بالداحي (محرران)، تربية وتاريخ، إصدار مركز شزار، القدس، ١٩٩٩.
- بن غوريون، دافيد، «كبر الجيش وكيفية تزوده، من يوميات الحرب لبن غوريون»، معرخوت، ٤٠١، ١٩٨٤، ص ١٧-١٩.
- بنيشو، نتنايل، «القضاء الجنائي في منطقة يهودا، السامرة وقطاع غزة»، مشباط وتسفا، (القضاء والجيش)، ١٨، ٢٠٠٥، ص ٢٩٩.
- بوبر، ميخا، «المبنى الهرمي في التنظيم وأهميته في القيادة وتأهيل القيادة»، سكيبرا حودشيت (سرد شهري)، ٢، ١٩٨٨، ص ٣٤-٣٩.
- بوقاعي، دافيد، «الخطر الكياني على إسرائيل: الرد الاستراتيجي» نتيف، ١٧(١٠٠)، ٢٠٠٤، ص ١٠-١٧.
- بينجو، يعقوب، «الصاروخ الاستراتيجي وكتبة المشاة»، معرخوت، ٤٠٠، ٢٠٠٥، ص ٩٦-٩٧.
- تسور- ليفي، فيرد «صناعة على المحك»، عل همشمار (على أهبة الاستعداد)، ١٠/٥/١٩٩١.
- تلم، بنيمين، «سلاح البحرية في يوم الغفران»، معرخوت، ٣٦١، ١٩٩٨، ص ٥٨-٦٩.
- تمير، إبراهيم، «استراتيجية الأمن القومي»، معرخوت، ٣٧٨-٣٧٩، ص ٧٨-٨٠.

يرام، دان، « تأسيس سلاح المدرعات، ما تعلمنا وما لم نتعلم من الجيش البريطاني»، **معرخوت**، ٢٩٨، ١٩٨٥، ص ١٢-١٥.

د (عقيد)، « الحرب الالكترونية - أهداف وتحديات»، **معرخوت**، ٣٨٧، ٢٠٠٣، ص ٥٠-٥٥.

دور، إيهود، «قادة الكتائب: ضباط من داخل الدبابة-حوار مع العقيد رؤوبين غال»، **عل همشمار**، ١٣-١٢-١٩٨٧، ص ٢٠-٢١.

راز - كركوتسين، أمنون، «مناهج تدريس التاريخ وحدود المعرفة الإسرائيلية» في كتاب «هوية وذاكرة: مقارنة الماضي بالترية الإسرائيلية»، القدس، ٢٠٠٢.

روزين، آيال، « الثورة الهادئة التي تمر بها المحاكم في المناطق المحتلة »، **عورخ دين (محام)**، ٤٨، ٢٠٠٤/٩، ص ٥٨.

روني. خ، « الاستخبارات الحربية »، **معرخوت**، ٢٩١، ١٩٨٤، ص ٥٦-٥٩.

زئيفي، أهرن، « اللوجستية كقوة إستراتيجية أساسية»، **معرخوت**، ٣٦٨، ١٩٩٩، ٣٦-٤١.

زلمنسون - ليفي، داليا، «تعليم سفر يهوشع والاحتلال» في كتاب حاجيت غور، م.س. ص ١٣١-١٤٥.

سغير، ادم، « الاستراتيجية البحرية »، **هآرتس**، ١٩٨٩/٣/١، ص ٩.

سيغل، عوفر، « تدريب جند الاحتياط في اليااسة- الحاضر والمستقبل»، **معرخوت**، ٣٩٤، ٢٠٠٤، ص ٥٠-٥٧.

شيف، زئيف، «الصناعة العسكرية»، **هآرتس**، ١٩٩٥/٥/١١.

شيفتان، دان، «فعالية الردع»، **مدينة فحفر(دولة ومجتمع)**، ٢(٣)، ٢٠٠٢، ص ٣٣٩-٣٧٠.

عبروني، يائير، «أفكار حول الثابت والمتغير في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي»، **سرد شهري (سكيرا حودشيت)**، ٤٧، ١١.

طميز، أبراهم، «الأمن القومي للدفاع عن البقاء»، **عيدانيم(عهود)**، ١٩٨٨، ص ٢٢٥-٢٩٠.

عفرون، يوسف، «الصناعة العسكرية الإسرائيلية»، ١٩٨٤ **معرخوت**، ص ٢١٩-٢٢٢.

عنبار، أفرايم، «إسرائيل في محيط استراتيجي معاد»، **هؤوماه (الامة)**، ١٥٥، ص ٢٩ - ٣٦، ٢٠٠٤.

عنبار، إفرايم، « الاستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب الغفران وما بعدها»، **معرخوت**، ٢٨٩-٢٩٠، ١٩٨٣، ص ١٦-٢٤.

عنبار، تسفي، «النيابة العسكرية والمناطق المحتجزة»، **همشباط فهتسافا(القضاء والجيش)**، ١٦ (٢٠٠٢)، ص ١٤٩-١٥٣.

غرينبرغ، حنان، «تاريخ: أغلقت المحكمة العسكرية في إيرز»، **Ynet**، ٢٠٠٥/٨/٣١.

صباغ، زهير، «إسرائيل في العام ١٩٦٧»(عرض لكتاب توم سيجف)، في قضايا إسرائيلية، السنة السابعة، العدد السادس والعشرون/٢٠٠٧، ص ١٠٤-١١٠.

طال، إسرائيل، «تورات هبيطاحون: ريكاع فديناميكا»(نظرية الأمن: خلفية وحركية) في

معراخوت(٢٥٣)، كانون الأول ١٩٧٦.

فلخ، يهودا، « الدبابة قادرة على كل شئ... خطوط في نظرية المدرعات في جيش الدفاع الإسرائيلي»، معرخوت، ٢٧٧-٢٧٨، ١٩٨٠، ص ٢٢-٢٦.

فلكوفسكي، يوسي، «التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في الصناعة العسكرية»، مشأبي إنوش، ١٦١، ٢٠٠١، ص ١٤-١٧. فيلناني، متان، « سلاح المشاة قبيل سنوات الثمانينيات »، معرخوت، ٢٧٠-٢٧١، ١٩٧٩، ص ٧٢-٧٤. مريدور، دان، «البعد السياسي في الحسم العسكري»، عيونيم ببيطحون هلثومي، ٤، ٢٠٠٣، ص ٤٥-٥٥. منصور، جوني، «قراءة سريعة في يوميات داعية الترانسفير يوسف فايتس» في قضايا إسرائيلية، العددان ١١-١٢، ٢٠٠٣، ص ١٥٩-١٦٧.

منصور، جوني، «المستعربون: البدايات والجرائم، كيف أعدوا المستعرب وما هي مهماتهم؟» قضايا إسرائيلية، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٤، ص ٦-٢٠.

منصور، جوني، «رافضو الخدمة العسكرية: أخلاقيات الجيش الإسرائيلي في ميزان وجوده» في قضايا إسرائيلية، السنة الخامسة ٢٠٠٥، العدد ٢٠، ص ٥-١٤.

مixelsون، بيني، «استخبارات الصناعة العسكرية»، ميداع فسفرنوت، ٢١(١)، ١٩٩٥، ص ٢٠-٢٢. نثمان، يوفل، «إسرائيل ومحدودية الردع النووي»، نتيف، ١-٢(٥٤-٥٥)، ١٩٩٧، ص ١٦٧-١٧٠. نحاس، فادي، «ظاهرة رفض تنفيذ الأوامر العسكرية وظاهرة التسرب من الخدمة العسكرية» في قضايا إسرائيلية، السنة السابعة ٢٠٠٧، العدد ٢٧، ص ٨٤-٨٧.

هجدال، ميخائيل، «كمية مقابل كيفية بناء البنية العسكرية»، معرخوت، ٥، ١٩٨٨، ص ٨-٢٥. هدار، تسفي، «الصلاحيات القيادية لرئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع في جيش الدفاع الإسرائيلي»، هبركليت (المحامي)، ل أ، ١٩٧٧، ص ٢١٩-٢٢٥.

هرشكوفيتش، إيلن، « دور سلاح الجو في المواجهة»، معرخوت، ٣٨٠-٣٨١، ٢٠٠١، ص ٦٨-٧١. هرنس، ألونا، «إدارة القوى البشرية في الجيش الدفاع الإسرائيلي» نيهول مشأبي إنوش بيسرائيل (إدارة القوى البشرية في إسرائيل)، ٢، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٥٤-٧٢.

هيرشفيلد، يئير، «خمسة أسس لضمان الكيان الإسرائيلي»، نتيف، ١٦(٩٣-٩٤)، ٢٠٠٣، ص ٧٦-٨٢. كيمرلينغ، باروخ، «عسكرة في المجتمع الإسرائيلي»، تيتوريا فيبيكورت (نظرية ونقد)، ١٩٩٣: ٤. ص ١٢٤-١٣٨.

ليبرمان، أهرون، « الاستخبارات في يوم الغفران » ، هآرتس، ١٩٨٧/١٠/٢.

لنداو، أوري، «التناقضات في التغييرات التنظيمية في جيش الدفاع الإسرائيلي»، **معرخوت**، ٣٥٨، ١٩٩٨، ص ١٣-١٩.

لف تسور، عازي، « الدبابة، جيش المدرعات، جهاز المدرعات والمحارب»، **معرخوت**، ٣١٤، ١٩٨٩، ٤٥-٤٧.

لفيطا، أ.، «هل فعلاً هنالك حاجة لفكرة للنظرية العسكرية الإسرائيلية؟» ، **معرخوت**، ١٩٩٠، ص ٣١٧.

ليفكوفيتش، زوهر، «إقامة قسم الامدادات في القيادة العامة»، **معرخوت**، ٢٩٨، ١٩٨٥، ص ١٦-٢٣.

كاوفمن، عمير، «سبعة مميزات الخاصة، النظام الإداري في سلاح الجو» ، مشآي إنوش (القوى البشرية)، ٢٢١، ٢٠٠٦، ص ٢٠-٢٣.

كشير، أسا، « ثقة الجمهور في الجيش»، بليلم (جنائيات)، ٩ ، ٢٠٠٠، ص ٢٥٧-٢٨٣.

كوبر أ.، هخرعاة تسفائيت لمحموت إسرائيل-عرب ١٩٨٢-١٩٣٨ (حسم عسكري بحروب إسرائيل-العرب ١٩٨٢-١٩٤٨) ، الكيبوتش الموحد، ١٩٩٥.

المشاط، عبد المنعم، «نظرية الأمن الإسرائيلي تجاه العرب»، الباحث العربي، ع ٤ لندن، ١٩٨٥.

مixelsون، بيني، « التجديدات التكنولوجية في المعركة البرية»، **معرخوت**، ٤٠٨، ص ٦٤-٦٧.

نير،(نقيب) «مرونة بناء القوة وتفعيلها في مواجهة محدودة: سلاح المدرعات »، **معرخوت**، ٤٠١، ٢٠٠٥، ص ٥٨-٦١.

يدين، يغال، « تأسيس قوة الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي»، **معرخوت**، ٢٩٤-٢٩٥، ١٩٨٤، ص ١٧.

Bart, R., «The Second Lebanon War: The Plus Column», **Strategic Assessment** : Jaffee center for Strategic Assessment, Tel Aviv university, Vol 9, No 3. 2006.

Ben-Dor G., «Rationality and Deterrence» , in Klieman A. & Levite A. (eds.) Deterrence in the Middle East , Tel-Aviv Univ., 1993.

Ben-Dor G. «Israel's National Security and the Arab-Israel Conflict» in Bar-Tal D., Jacobson D. and Klieman A., (eds.), **Security Concerns**, Stamford, Conn:JAI Press, 1998.

Ben-Eliezer, Uri, «From a Nation-in-Arms to a Postmodern Army: Military Politics in «New Times» Israel», **Democratic Culture**, 4-5, 2001,pp 56-57.

Ben-Gurion, David, «Singularity and Mission», **Maarachot**, Tel Aviv,

1971, pp 141-142.

Ben Meir, Y., «Israeli Government Policy and the War's Objectives», **Strategic Assessment**, Vol 9, No 2. 2006.

Berkovich, D., «Hizbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army», **Strategic Assessment**, Vol 9, No 3. 2006.

Burke, Anthony, «Aporias of Security», **Alternatives**, Vol 27. No 1. Jan-March 2002, pp 1-27.

Cohen, Stuart, **The IDF and Israeli Society**, Ramat-Gan: BESA Center for Strategic Studies, Bar Ilan University, 2001.

Crooke, A., Perry, M.. How Hezbollah defeated Israel, **www.Asia Times.com**, 13.10.2006.

Dayan, Uzi, «What Is Needed and What Prevails in the Relations between the Political and the Military Echelons», **Civil-Military Relations in Israel: Influence and Restraints**, ed. Ram Erez, Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2003, pp 23-27.

Evental, Y., «The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices», **Strategic Assessment**, Vol 9, No1. 2006.

Evron, Y., «Deterrence and its Limitations», **Strategic Assessment**, Vol 9, No 2. 2006.

Feldman, S., «Israel's Deterrent Power after its Withdrawal from Lebanon», **Strategic Assessment**, Vol 3, No 1. 2006.

Freilich, C., «The Pentagon's Revenge» or Strategic transformation: The Bush Administration's New Security Strategy», **Strategic Assessment**, Volume 9, No. 1. 2006.

Foster, Gregory D., «The Culture of Military Bureaucracy: Civil-Military Relations in Democracies Today», **Public Manager**, 29, 2000, pp 41-42.

Halberstam, David, **War in a Time of Peace**, New York- Scribner, 2001.

Harkabi, Yehoshafat, **War and Strategy**, Tel Aviv: Maarachot, 1990.

Heller, M.H. (2006), « Hamas's Victory and Israel's Dilemma». **Strategic Assessment**, Vol 9, No1.

Hendel, Y., «Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War», **Strategic**

Assessment, Vol 9, No 3. 2006.

Kimmerling, Barach, «Political Subcultures and Civilian Militarism in a Settler-Immigrant Society», **Concerned with Security: Learning from Israel's Experience**, ed., Daniel Bar-Tal, Dan Jacobson, and Aharon Kliemann (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1998, pp 395-416.

Kulick, A., «Hizbollah vs. the IDF: The Operational Dimension», **Strategic Assessment**, Vol 9, No 3. 2006.

Lasswell, Harold D., «The Garrison State», **American Journal of Sociology**, 46, 1941.

Lissak, Moshe, «The Ethos of Security and the Myth of the Militarized Society», **Democratic Culture**, 4-5, 2001, pp 187-212. (بالعربية).

Levy, Yagil, «How Militarization Drives Political Control of the Military; The Case of Israel», **Political Power and Social Theory**, 11, 1997, p 105.

Mishal, S., «Hamass: The Agony of Victory», **Strategic Assessment**, Vol 9, No 1. 2006.

Peri, Yoram, «Media, War, and Citizenship», **Communication Review**, 3, no. 4, 2000, pp 1-29.

Peter J. Roman and David W. Tarr, «Military Professionalism and Policy Making: Is There a Civil-Military Gap at the Top? If So, Does It Matter?», **Soldiers and Civilians: The Civil-Military Gap and American National Security**, ed. Peter D.

Feaver and Richard H. Kohn, Cambridge, Mass.: MIT Press, 2001.

Feldman Sh., **The Future of U.S.- Israel Strategic Cooperation**, The Washington Institute for Near East Policy, 1996.

Fisher D., **Non-Military Aspects of Security: A System Approach**, Aldershot: Dartmouth Pub., 1993.

Handel M. I., **Israeli's political-Military Doctrine**, Cambridge MA: 1973. Rosenhak, Levan A., **The Decline of Israeli deterrence**, Ariel Center Policy Research, 2000.

Luttwak E., & Horowitz D., **The Israeli Army**, Tel Aviv: Harper & Row, 1975.

Limitations», in: George A.L., **Presidential Decisionmaking in Foreign**

Policy, Westview: 1980, pp. 217-237.

Zeev, Daniel Maman, and Eyal Ben-Ari, «The Study of War and the Military in Israel: The Social Construction of Knowledge», **In The Name of Security**, ed. Majid Al-Haj and Uri Ben-Eliezer, Haifa: Haifa University Press, 2003, pp 185-214.

Sasson-Levy, Orna, «Masculinity as a Protest Identity Construction Among Blue-Collar Soldiers», **Israeli Sociology**, 5, no. 1, 2003, pp 15-48.

Shapir Y. (ed.) **The Middle East Military Balance**, 1999-2000, Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2000.

Shtaubert, Z. ,»The Crisis in Lebanon: An Interim Assessment», **Strategic Assess**, August 2006.

Sivan , Emanuel, «The Assassination in Paris, The Assassination in TelAviv,» in **Political Assassination**], ed. Charles S. Liebman, Tel Aviv: Am Oved, 2000, pp 22-32.

Shamgar, Meir, «Legal Concepts and problems of the Israeli Military Government - The initial Stage,» in Meir Shamgar (ed.), **Military Government in the territories Administered by Israel 1967-1980: The Legal Aspects**, (Vol. 1) Jerusalem, 1982: Hebrew University of Jerusalem Faculty of Law) p. 14, 24-25.

Shularnit Carmi and Henri Rosenfeld, «The Emergence of Militaristic Nationalism in Israel,» **International Journal of Politics, Culture and Society**, 3, no. 1, 1989.

Stanley Jay, «Harold Lasswell and the Idea of the Garrison State,» **Society**, 33, no. 6 September-October, 1996.

Yaari, Aviezer, «Intelligence Assessment in Israel's Conditions of Uncertainty», **Intelligence and National Security**, ed. Zvi Offer and Avi Kover. Tel Aviv: Maarachot, 1987, 213.

Yaniv, Avner., **Deterrence Without the Bomb: The Politics of Israeli Strategy**, Lexington MA:1987.

هـ) صحف ومواقع انترنت إسرائيلية:

صحيفة هآرتس.

صحيفة معاريف.

صحيفة ידיעות احرونوت.

Asia Times.com

Debkafile (Debka.co.il)

Defens News (Defensenews.com)

موقع المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيليDover.idf.il

Omedia.com

موقع الموسوعة الحرة ويكيبيدياWikipedia.org

موقع جريدة ידיעות أحرونوتYnet.co.il

موقع جريدة هآرتسHaaretz.co.il

موقع جريدة معاريفNrg.co.il

موقع منظمة الهاغاناهHagana.org.il

موقع منظمة البالماحPalmach.org.il

موقع منظمة اتسلEtzel.org.il

موقع منظمة ليحيLehi.org.il

موقع مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيلCbs.gov.il

موقع الكنيستKnesset.gov.il

موقع وزارة التربية والتعليم الإسرائيليةEdu.gov.il

موقع حركة السلام الآنPeacenow.org.il

موقع لجنة فينوغرادVaadatwino.co.il

موقع جرة للرفضSeruv.org.il

راهنّت الحركة الصهيونية منذ بداياتها، ولاحقاً إسرائيل حتى يومها هذا، على القوة العسكرية طريقاً للسيطرة على فلسطين وطرد سكانها الأصليين، أو أقلّه الإبقاء عليهم كحالة غير سياسية خاضعة للاحتلال في انتظار الاقتلاع والإقصاء ودفع ثمن التوسع، وفق التوقيت الإسرائيلي.

تشكّلت منظمات صهيونية على قاعدة عسكرية في الفترة السابقة للعام 1948، وعملت على تمهيد الطريق أمام إضعاف قوة الفلسطينيين، وبالتالي إلى تأسيس مؤسسة عسكرية في المستقبل. ولم تتوقف عملية تكوين المؤسسة العسكرية الصهيونية عند حدّ إقامة الجيش الإسرائيلي في العام 1948 وهو عملياً تركيبة ضمت كافة المنظمات العسكرية العاملة في ميدان محاربة الفلسطينيين والعرب، بل في متابعة بناء قوة إسرائيل العسكرية والأمنية خدمة لأغراضها المعروفة حدّ البداهة، ولمواجهة احتمالات تفوق العرب والفلسطينيين عسكرياً.

وبناءً على هذا المشهد الذي تعيشه إسرائيل منذ ستين عاماً، وما حقّقته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وما واجهته وجابته، وما خلفته من انشغالات عربية في بناء مشاريع الأمن القومي، ووضع خطط لمواجهة إسرائيل ومطامعها، رأى مؤلفاً الكتاب أن يوجّها جل العناية إلى بنائه وفق مسارات متعددة، منها مسار التسلسل الكرونولوجي (الزمني)، ومسار تطور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بُنيئاً وتنظيمياً واستراتيجياً، ومسار يتعلّق بمواضيع ذات صلة بالمؤسسة العسكرية، مثل المؤشر الأخلاقي والتعليم والتربية العسكرية، وكيفية تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال باللجوء إلى القوة العسكرية القمعية والمحاكم العسكرية المؤسسة على قوانين معيارها خدمة إسرائيل بعيداً عن أي محددات للنزاهة والعدالة.